

الطبعة الأولى

١٣٥٦

حق الطبع والنقل محفوظ

مطبعة المارستقائمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خيرة الأولين والآخرين ،
وعلى آله وصحبه الذين نصره واتبعوا النور الذي أنزل معه ، والتابين
وبعد ؛ فإن أشرف العلوم القرآنية وأنفعها علم الفقه ؛ وإن أحسن ما صنف فيه
كتب الإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني قدس الله سره ؛ وإن
أهم مصنفاته وأعماها وأدقها : « الجامع الكبير » ،

قال الإمام محمد بن شجاع الثلجي رضي الله عنه : « ما وضع في الإسلام كتاباً
في الفقه مثل جامع محمد بن الحسن الكبير » . وقال : « مثل محمد بن الحسن في
« الجامع الكبير » كرجل بني داراً ؛ فكان كلما علاها بنى مرفأة يرقى منها إلى بناء أعلى
من الدار ، حتى استتم بناءها كذلك ، ثم نزل عنها وهدم مراقبها ثم قال : « الناس :
شأنكم فاصعدوا » .

قال الأستاذ الكوثري ، حفظه الله ، بعد أن نقل كلام الثلجي : « والحق أن هذا
الكتاب آية في الإبداع ، ينطوي على دقة بالغة في التصريح على قواعد اللغة وأصول
الحساب ، خلا ما يحتوي عليه من المضي على دقائق أصول الشرع الاخر . فلعله أله
ليكون محكاً لتعرف نباهة الفقهاء ، ويقيظهم في وجوه التفريع ، يحار العقل في فهم
وجوه تفريعه في ذلك إلى أن تشرح له . وهو كما قال ابن شجاع أولاً وآخراً ، إلا أن
مراقب الكتاب أعيدت إلى أبواب الكتاب ، كما يظهر من شرحي الجمل الحصري
على الجامع الكبير ، حيث يقول في صدر كل باب من أبواب الكتاب : « أصل
الباب كذا ، وبني الباب على كذا » ، فبذلك سهلت معرفة وجوه التفريع جنداً .^(١)
وقال الإمام أبو بكر الرازي في شرح الجامع الكبير : « كنت أقرأ بعض مسائل
من الجامع الكبير على بعض المبرزين في النحو (يعني أبا علي الفارسي) فكان يتمتع
من تغلغل واضع هذا الكتاب في النحو » .^(٢)

(١) بلوغ الأمان : في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني ، لتفسيه الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد
الكوثري (ص ٨٥) - (٢) بلوغ الأمان (ص ٦٣)

وكتب جمال الدين بن عبيد الله ، من الموصل في المحرم سنة خمس عشرة وستمائة ، إلى القاضي شرف الدين ابن عتير يقول فيه : « كنت منذ زمن طويل تأملت كتاب الجامع الكبير لمحمد بن الحسن ، رحمه الله ، وارتقم علي حاطري منه شيء . والكتاب في فنه عجيب غريب ، لم يستف مثله » (١)

وقال أكل الدين البارقى : « هو ، كاسمه ، لجلائل مسائل الفقه جامع كبير . قد اشتمل علي غير الروايات ، ومتون الدرايات ، بحيث كاد أن يكون معجزاً ، ولتسام لطائف الفقه منجرأ . شهد بذلك ، بعد إنقاد المعرفه ، وارتدوه ، ولا يكاد يعلم شيء من ذلك عاذروه . ولذلك امتدت أعناق ذري التحقيق نحو حقيقته ، واشتدت رغباتهم في الاعتياء بحل لفظه وتطبيقه ، وكتبوا له شروحا ، وجعلوه ميئنا مشروحا » (٢) ولقد مسائل الكتاب وصعوبة تحريجها شرحه كثير من أئمة التفقه ، كالإمام أبي حارم عبد الحميد بن عبد العزيز ، والإمام علي بن موسى القمي ، والإمام أحمد بن محمد الطحاوي ، والإمام أن الحسن الكرخي ، وأن عمرو أحمد بن محمد الطبري ، وأن بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي ، والفقيه أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي ، وأن عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني ، وشمس الأئمة عبد العزيز بن محمد الحلواني ، وشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ، وطر الاسلام علي البزدوي ، وأن اليسر محمد البزدوي ، والصدر الشهيد حسام الدين عمر بن مازة البخاري ، ومحمود بن أحمد البرهان ، وعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي ، وأبي حامد أحمد بن محمد العتاني البخاري ، والحسن بن منصور الأوزجندی (قاصيخان) ، وروهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ، وجمال الدين محمود بن أحمد الحصري البخاري

وشرح الحصري الكبير . التحرير ، في أربعة مجلدات طالعت الأول والرابع منها فإذا هو شرح حافل بالنفائس . حار لكثير من الفروع الممتعة ، يستنيها تارة من الأصل ، ويعيره من مؤلفات الإمام محمد رضى الله عنه ، وطرأ من شروح الكرخي والجصاص والسرخسي . وبيننا تراه يحيب عما أورده بعض شراح الكتاب . بل وغيرهم ، علي بعض المسائل كأبي خازم والرازي ، والجرجاني ، تراه

بناقش الجصاص في كثير من آرائه التي تعربها . وفضلا عن هذا كله فإنه يبين في صدر كل باب الأصل الذي بناء عليه الإمام محمد قدس الله سره ، فيقول : أصل الباب كذا ، وبناء على كذا ، فذلك سهلت معرفة وجوه التفريعات جدا .

والجامع الكبير له نسختان : الأولى ، والثانية ؛ صنعه أولا ورواه عنه أصحابه : أبو حفص الكبير ، وأبو سليمان الجوزجاني ، وهشام بن عبيد الله الرازي ، ومحمد بن سماعة ، وغيرهم ؛ ثم نظر فيه ثانيا ، فزاد فيه أبواباً ومسائل كثيرة ، وحزر عباراته في كثير من المواضع حتى صار أكثر لفظاً ، وأعر معي ؛ ورواه عنه أصحابه ثانياً وجلالة الكتاب ونفاسته عني أئمتنا الحنمية . شكر الله سيدهم ، نشأه : لم شارح له ، إلى ناظم ، إلى ملخص . وكان لي من شرح الشباب شغف بكتب الإمام محمد رضي الله عنه ، وشوق لرويتها ، ولا سيما الجامع الكبير بها . فإني كنت أرى في مطالعته صفته ومدحه وحسن أسلوبه ودقة معانيه ؛ فكنت أقف مكتبات الهند وفهارسها فلا أظفر به . ورأيت نسخة منه في مرس مكتبة شيخ الإسلام ولي الدين أفندي باستانول ، وأخرى نافضة في فهرس «دار الكتب المصرية» .

ولما ألفتنا لجنة «إحياء المعارف النعمانية» لشر كتب المتقدمين من أئمتنا ، قررنا البدء بإحياء الجامع الكبير ؛ ولكن كيف السبيل إلى الحصول على الأصل الذي نطلع منه !!

لذلك عزمنا على الرحلة في البلاد الهندية للبحث عنه إنفاذاً لقرار اللجنة . وفي شهر رمضان من سنة سبع وأربعين وثلثمائة وألف بدأت رحلتي ، فدخلت بلدة «هوبال» المحروسة ، ثم بلدة «تونك» المحمية ؛ فوجدت بها نسخة منه في مكتبة المرحوم عبد الرحيم صاحب راده . ثم خرجت منها إلى بلدة «دهلي» قاعدة الهند ، ثم إلى غيرها من البلاد ، ثم إلى «بيشاور» لرؤية مكتبات مشايخ القادرية . ثم إلى بعض جبال الأفاغنة ، ثم قفلت راجعا في نهاية الشهر ولم أعر بعد على غير النسخة التونسية . وفي رجب من العام القابل رحلت إلى «تونك» مرة أخرى لنسخ الكتاب ؛ فإني لم أجد بها في الرحلة الأولى من يقوم عنا نسخة . دخلت «تونك» وأريت الكتاب الناسخين ؛ فأبوا نسخه لصعوبة خطه . فشرعت في نسخه بنفسي مستعيناً بالله وطالبا التوفيق منه سبحانه . فعملت يومين ، ثم منعت أمين المكتبة ؛

فاستعمت ببعض عطاياها فأحازني - أنا به الله - بنسخته . فعادت العمل وأعاني الله تعالى عليه فنسخته في أيام معدودات : سبعة وعشرين يوماً : فإني كنت أعمل طول النهار وأطراف الليل . ورحمت سروراً يفتي ، ظافراً بخزائن مكنونة من خزائن أسلافنا ، ودرّة فريدة من دررم الغالية . شاكراً لربّ إعائته وتوفيقه ، قائلاً : « فرت ، ورب الكعبة ، نعمة جليلة : ووحدت ، ورب محمد ، صالة المؤمن ، وبنية المسلم - فته احمد والمنة

ورعة في تقديم الكتاب للطبع شرعت في تصحيحه : وتوفرت عليه مدة طويلة طالعت في أثنائها شرح الحصري : الجزء الأول والرابع منه : ولكنه لم يخل بعد من أخطاء . فكتبنا إلى ملاذ شتي ، من الهند وغيره ، فلم نظفر بنسخة أخرى . ثم دخل بعض أصحاب استاسول في أثناء رحلته في البلاد الإسلامية والأوربية : وزار مكنتاتنا باحثاً ومنقلاً ، وتعرف إلى الدكتور . ريم ، المستشرق الألماني : وأرسل إلينا عنوانه . فكتبنا إليه ، فأخذ لنا صرورة الجامع الكبير من نسخة شيخ الإسلام ، ولي الدين أمسي . وأرسلها إلينا مشكوراً

وقد اجتمعت الجمعية العلمية ^(١) وتعاونت في نسخه ومقابلته بالنسخة التورنكية . وشرفت أنا بتصحيحه بنصّي لإمواضع بقيت منه بدون تصحيح ، فكتبنا إلى الأستاذ الكبير محمد أسعد براده بك : فأخذ لنا صورة نسخة دار الكتب المصرية وأرسلها - حفظه الله - إلينا . فعمل لنا منها مدد عظيم في تصحيح الكتاب . وطلبنا شرح العتاني من فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمد راغب الطباخ ، عضو اللجنة العلمية بحلب ، فرفقه - أنا به الله - إلينا بعد أن تولى أمر نسخه ومقابلته : بل لقد قابله هو بنفسه ، حراء الله عنا حزاء المحسنين

فأظرنا إلى نسختنا مرة أخرى نظراً استيعاب وتمحيص ، وصححنا ما كان قد بقي فيها من أخطاء أو تحريف وتصحيح حتى أخرجناها - كما ترى - من بين فرث ودم ، لإنحائها سائماً للشاربين

هذا وقد استدان لك أنه توفر لدينا ثلاث نسخ من الكتاب : الرومية - نسخة استاسول - وهي التي قدمت للطبع ، والترنكية وهي الهندية ، والمصرية . فما زيد

(١) الجمعية العلمية نعمة من لحة إحياء المعارف العامة . لأن لها شعبتين : إيطالية وعلمية

على الرومية وضعناه بين مربعين هكذا [] ونهنا على ما زيد من غير الهندية
في ذيل الكتاب، وكذلك وضعناه فيه اختلاف النسخ كما ترى

ووجدنا في النسخة الرومية، والتروكية زيادات كثيرة، مأخوذة من
الأمالي، للإمام أبي يوسف، ونوادر هشام، وابن سبابة وغيرهم لعل بعض رواة
الكتاب أدرجها فيه نظائر لمسانل في الجامع أو مخالفة لها، فوضعناها في ذيل الكتاب،
لأنها لا تخلو من فائدة؛ وفعلناها منه تمييزاً لها عن الأصل

وبعد، فإن لجنة إحياء المعارف النعمانية تشكر لكل من عاونها في نشر
الكتاب، ولا سيما الأستاذ الكبير محمد أسعد براده بك، وفضيلة الأستاذ الجليل
الشيخ محمد راغب الفلاح، وفضيلة الأستاذ الشيخ رضوان محمد رضوان
عضو اللجنة ووكيلها بمصر، وصديقنا الدكتور د. ر. وأشكر للتواب صدر
يارجك بهادر المولوي حبيب الرحمن حان الشرواني، صدر الصدور سابقاً لمحررة
النظام شكراً جريلاً على ما أمدنا به من مال لطع الكتاب، جراه الله عنا وعن
المسلمين خير الجزاء.

أبواب

رئيس لجنة إحياء المعارف النعمانية

١٢ ربيع الأول سنة ١٣٥٦

٢٢ مايو سنة ١٩٣٧

المسند في

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الصلاة

رجل وامرأة انتحيا الصلاة مع الإمام فأحدثنا [فتوحاً] (١) وجاءا وند فرغ الإمام [فتأما يقضيان] فتأما المرأة بهذا (٢) الرجل. فصلاتها تأمة وصلاته (٣) فأسدة رجل وامرأة أدركا التشهد مع الإمام فتأما يقضيان الصلاة فتأما بهذا (٤) فصلاتها تأمة

مقيم صلى من العصر ركعة وغرمت (٥) الشمس فدخل مسافر في صلاته ، فصلاة الداخل فأسدة ، وإن كان (٦) المقيم هو الداخل في صلاة المسافر كانت صلاتها تأمة ، وإذا نوى المسافر الإقامة لم ينتفع بتلك البية

باب المستحاضة

يجب على المستحاضة أن تتوضأ لكل وقت (٧) صلاة ، فإن توضأت في أول الوقت ولبست خفيها ودمها سائل ثم أحدثت حدثاً غير الدم توضأت ومسحت [في الوقت] فإذا مضى الوقت أعادت الوضوء ونزعت خفيها

رجل به حرح سائل فتوضأ للظهر وجرحه سائل ثم انقطع فانتح الظهور وهو منقطع أو لم ينقطع حتى صلى من الظهر ركعتين (٨) ثم انقطع حتى دخل وقت العصر فإنه يتوضأ للعصر ، فإن توضأ وافتتح العصر ثم سال دمه يمضى عليها (٩) ولم يعد الوضوء ويتوضأ بعد مضى الوقت للغرب ، فإن لم يسأل [في وقت العصر] حتى دخل وقت المغرب ثم سال توضأ للغرب وأعاد الظهر ، ولو توضأ للظهر [ودمه سائل] وصلى ودمه سائل ثم انقطع حتى دخل وقت العصر توضأ للعصر والظهر تأمة ، ثم انقطع الدم إلى (١٠) المغرب أو لم يتم ، فإن توضأ للظهر وجرحه سائل ثم انقطع فصلي ثم برأ حرحه أعاد الوضوء والصلاة ، ولو توضأ وصلي وهو سائل ثم برأ لم يعد الصلاة .

(١) وفي الهدية : ، وتوضأ ووجها ، (٢) وفي الهدية : ، إلى حب الرجل ، (٣) وفي الهدية : ، فصلاة الرجل فأسدة وصلاتها تأمة ، (٤) وفي الهدية : ، فغربت ، (٥) وفي الهدية : ، مسافر صلى ركعة من العصر فغربت الشمس فدخل مقيم في صلاته فهو داخل فإن نوى المسافر ، (٦) وفي الهدية : ، ولو قتل كل صلاة ، (٧) وفي الهدية : ، ركعة ، (٨) وفي الهدية : ، عليه ، (٩) وفي الهدية : ، حتى دخل وقت المغرب ،

عربان صلى فلما قرغ وحدثوا ، لم يعد الصلاة ، ولو وجد قبل الفراغ أعاد مستحانة تروحات للعصر والدم سائل ثم انقطع فصلت من العصر ركعتين ^(١) ودخل وقت المغرب ، فإنها قيد الوضوء و[تستقبل] الصلاة ، وكذلك إن تروحات ودمها مفتح فسال بعد ماصلت ركعتين منها ثم غربت الشمس ، ولو دخل وقت الصلاة ^(٢) ودمها سائل ثم انقطع فتروحات ثم صلت ركعتين ^(٣) ثم دخل وقت المغرب مضت عليها ، فإن سال الدم بعد دخول الوقت [وهي في العصر] تروحات ومضت عليها ^(٤) ، فإن تروحات للظهر ودمها سائل ثم انتطح حتى دخل وقت العصر فتروحات للعصر ثم سال لم تعد الوضوء ؛ ولو تروحات وصلى ودمها سائل ثم انقطع وأحدث غير الدم فتروحات [والدم منقطع] فلا وضوء عليها للعصر ؛ فإن تروحات [للعصر] ثم سال الدم تروحات [ولم ينعها وضوءها الأول للعصر] وكذلك لو أحدث غير الدم في العصر وتروحات للحدث ؛ فإن سال الدم أعادت

باب السجدة

رحل قرأ [آية] السجدة في مجلس مراراً ففليه سجدة واحدة ؛ فإن قرأها ولم يسجد حتى ذهب ورجع فقرأها سجدة محدثين ؛ ولو قرأها ثم قام في مكانه فقرأها سجدة [لها] مرة [واحدة] ، فإن قرأها ثم قام [في مكانه] فقرأها في صلاته ^(١) سجدة مرة ؛ فإن لم يسجد [لها] حتى فرغ من صلاته [بطلت] عنه ؛ وإن قرأ سجدة مراراً وهو يسير على دابة في صلاة [سجدة لها] مرة ؛ وإن كانت في غير صلاة سجدة لكل مرة [سجدة] وإن قرأ في الركعة الأولى [سجدة] فسجد لها ثم قام فأعادها لم يسجد ؛ فإن أعادها في الثانية لم يسجد لها في [قول] يعقوب الآخر ، وسجدتها ^(٢) في قول محمد ، وإن قرأ سجدة خلف الإمام فسمعها الإمام ومن خلفه لم يسجدوها [في صلاتهم] ولا إذا قرأها في قول أبي حنيفة ويعقوب . وقال محمد : أرى لمن سمعها أن يسجد إذا فرغ . ولو قرأها وحل ليس [معه] في الصلاة فسمعها سجدوا لها إذا قرأها

(١) في الهدية . ركعة صلات وقت المغرب . (٢) وفي الهدية : وقت العصر .
(٣) في الهدية . ركعتين من العصر . (٤) وفي الهدية : على صلاتها . (٥) وفي الهدية : في الصلاة فسمعها أمر أنه لها ما لم يسجد . (٦) وفي الهدية : وهو قول محمد ، ومنه رواية مشاهير . ورواية أبي سليمان أن في قول محمد : عليه أن يسجد ، وهو قول يعقوب الأول .

في قولهم : وإن قرأها الإمام في الصلاة بعد ما سمعها ^(١) وسجد لها أجزأتهم منها ؛ فإن لم يسجد لها حتى فرغ [من الصلاة] بطلت عنهم

باب في طهر الثياب

ثوب أصابه قدر فنسل في ثلاث إجماعات وعصر في كل واحدة فقد طهر بالثالثة ولا يتوضأ بالمياه ^(٢) ؛ فإن غسل في أخرى حاز الوضوء بذلك الماء [ثوب طاهر غسل في إحاطة لم يفسد الماء]

رجل يعض جسده قدر غسله في ثلاث إجماعات ، فقد طهر بالثالثة ؛ فإن غسله في رابعة لم يتوضأ بذلك الماء في قول أبي حنيفة ومحمد . وقال يعقوب . لم يطهر ذلك القدر ؛ وكذلك الجنب في قوله إذا اغتسل في حمس أو ست آبار فإنه لا يطهر ويفسد المياه ^(٣) . وفي قول أبي حنيفة ومحمد يطهر بالثالثة ، والمياه تصد طاهر يتوضأ بماء لم يجر لغيره أن يتوضأ به ؛ والله أعلم بالصواب

باب صلاة العيدين ^(٤)

رجل افتتح صلاة العيد والإمام راكع لخشي فوت الركوع ، فإنه يركع ويكبر في ركوعه ؛ وإن رفع الإمام رأسه من ^(٥) قبل أن يتم بطل عنه ما بقى ؛ فإن دخل مع الإمام وقد كبر سبعاً في الأولى تكبير ابن عباس وهو يرى تكبير ابن مسعود كبر أربعاً بشكيرة الافتتاح ويكبر في [الركعة] الثانية ما يكبر الإمام ؛ فإن أدرك من صلاة العيد ركعة ثم قام يقضى فإنه يكبر ما يرى ولا يكبر ما كبر إمامه في الأولى ؛ وإن قرأ الإمام سجدة [في ركعة] فسجد لها ثم دخل معه رجل [في الصلاة] فقام يقضى الركعة بعد فراغه ^(٦) فليس عليه أن يسجد لها ؛ وكذلك إن صلى الظهر فلم يجلس في الركعتين ومضى [علي صلته] وسجد للسهر فدخل معه رجل بعد ما سجد للسهر ، فلما سلم الإمام قام [هذا] يقضى - فإنه يجلس في ثانيته ولا سهر عليه ؛ وكذلك لو صلى الوتر

(١) وفي الهدية : بعد ما سمعها . (٢) وفي الفتية : بنى من المياه .

(٣) وفي الفتية : ماء الآبار ، وقال محمد : يطهر بالثالثة استحساناً وتصد المياه .

(٤) وفي الهدية : والعيد ، فرداً . (٥) وفي الهدية : وقد بنى علي بن - من التكبير . بدل قوله

من قبل أن يتم ، (٦) وفي الهدية : بعد فراغ الامام ،

وقنت بعد الركوع، وذلك رأيه، ودخل معه في التشهد
رجل [يرى] القنوت قبل الركوع، فقام الرجل يقصى بعد التسليم^(١) فإنه
يقنت كما يرى

رجل افتتح صلاة العيد مع الإمام فإنه يكبر تكبير الإمام إلا أن يكبر ما لم يكبره
أحد من الفقهاء فيسكت، فإن لم يسمع التكبير وكبر الناس منه كبر ما كبروا
رجل نام خلف الإمام في صلاة العيد فاستيقظ بعد ما فرغ الإمام وكبر تكبير
ابن عباس رضي الله عنهما، والرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله عنه، فإنه يكبر
ما كبر إمامه [كبر إمامه تكبير ابن مسعود والرجل يرى ذلك صنع في الذي يقصى
ما صنع الإمام في الثانية]

إمام يرى تكبير ابن مسعود، سها فداً بالقراءة في الأولى ثم ذكر بعد ما فرغ
من فاتحة الكتاب وسورة فإنه يكبر تكبير ابن مسعود ولا يعيد القراءة، ويصنع
في الثانية ما صنع ابن مسعود فيها ويسجد للسجدة ولو ذكر التكبير ولم يقرأ
إلا فاتحة الكتاب أو بعضها كبر وأعاد فاتحة الكتاب وسورة وسجد للسجدة
إمام كبر في الأولى تكبير ابن عباس، وذلك رأيه؛ ثم رأى في الثانية قول ابن
مسعود أخذ فيها بقول ابن مسعود ولا سهو عليه. وكذلك لو افتتح وهو يرى تكبير
ابن عباس فلما كبر أولاً أو أكثر رأى قول ابن مسعود، ترك ما بين من تكبير
ابن عباس ولا سهو عليه. ولو افتتح وهو يرى تكبير ابن عباس فكبر ثم رأى
قول علي رضي الله عنه مصى في القراءة ولم يعد التكبير، ثم يأخذ في الثانية بقول علي.
ولو افتتح وهو يرى تكبير ابن مسعود فلما كبر أولاً قرأ فاتحة الكتاب أو بعضها
ثم رأى قول ابن عباس فإنه يكبر تكبيرتين ويعيد فاتحة الكتاب ويأخذ في الثانية.
بقول ابن عباس. ولو رأى تكبير ابن عباس بعد ما قرأ في الأولى فاتحة الكتاب
وسورة كبر تكبيرتين، ثم كبر ثالثة ويركع بالثالثة^(٢) ولم يعد القراءة؛
والله أعلم بالصواب

باب التكبير في أيام التشريق

كان عد الله بن مسعود رضي الله عنه يكبر من صلاة العجر يوم عرفة إلى صلاة

(١) وفي الهدية: ويد ما سلم الإمام. (٢) وفي الهدية: ويركع بها.

المصر من يوم النحر في دبر كل صلاة ، وهو قول أبي حنيفة . وكان على رضى الله عنه يكبر [من صلاة العجر يوم عرفة] إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، وهو قول يعقوب ومحمد . وكان عمر رضى الله عنه يكبر من صلاة العجر يوم عرفة ، فقال بعضهم إلى صلاة العصر ، وقال بعضهم : الظهر من آخر أيام التشريق . وكان ابن عباس رضى الله عنهما يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الظهر من آخر أيام التشريق . وكان ابن عمر رضى الله عنهما يكبر من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الفجر من آخر أيام التشريق . والتكبير في قول أبي حنيفة رضى الله عنه على أهل الأمصار في الصلوات بالجماعات وليس على أهل السواد والامساكين والنساء . ومن صلى وحده - تكبير ، فإن صلى مسافراً أو امرأة مع الرجال في جماعة في مصر كبروا وقال أبو يوسف ومحمد : التكبير على كل من صلى صلاة فريضة وحده ، أو في جماعة في مصر أو في غيره ؛ وقالوا " جميعاً لا تكبير في الطلوع والعديد واوزر ويكبر في دبر الجمعة في قولهم

رجل ذكر في أيام التشريق صلاة فائتة قبلها ، أو قوم ذكروها فصلوها جماعة فلا تكبير عليهم ؛ وكذلك لو نسوها في أيام التكبير " فصلوها بعد أيام التكبير " ؛ وكذلك إن نسوها في أيام التكبير فصلوها من القابل فيها ، ولو نسوها في أيام التكبير وذكروها " فيها كبروا

إمام صلى فلم يكبر ساهياً حتى خرج من المسجد أو تكلم لم يكبر وكبر من خلفه ؛ وإن ذكره في المسجد ولم يتكلم عاد فكبر ؛ ولو أحدث بعده التسليم " متعمداً لم يكبر ، وإن لم يتعمد الحدث كبر قبل أن يتوصاً

إمام يرى تكبير ابن مسعود رضى الله عنه ، صلى يقوم يرون تكبير على رضى الله عنه كبر من خلفه وإن لم يكبر الإمام

قوم يحرمون صلى بهم محرم فلم يلب ، فلي من خلفه أن يلبوا

رجل قرأ سجدة فلم يسجدها ، فعل من سمعها أن يسجدها ؛ والله أعلم

باب الصيام والاعتكاف

رحل قال : لله على أن اعتكف شهراً ، ولم ينو شهراً بعينه ، اعتكف أى شهر شاء . وتابع ؛ فإن نوى النهار خاصة لم تنفعه ^(١) . فته . ولو قال : لله على شهراً ^(٢) اعتكف بصومه . ولو قال : لله على أن أصوم شهراً بعينه فله أن يفرق . ولو قال : لله على أن اعتكف ليلة لم يكن عليه شيء ، ولو قال : يوماً اعتكفه بصومه ، يدخل المسجد قبل العجر ولا يخرج حتى تغيب الشمس إلا لعائط أو برل أو جمعة . ولو قال : لله على أن اعتكف ليلتين اعتكفه يوميهما ؛ يدخل المسجد قبل غروب الشمس يبقى ^(٣) فيه إلى غروب الشمس من اليوم الثاني ؛ وكذلك لو قال : لله على أن اعتكف يومين ؛ وكذلك لو قال ثلاثين ليلة دخل فيها الليل والنهار . فإن نوى الليل خاصة لم يكن عليه شيء ؛ وإن قال ثلاثين يوماً ينوى النهار فهو كما يرى ، وله أن يفرق ؛ ولو قال : لله على أن اعتكف شهر رمضان اعتكفه بالليل والنهار ؛ فإن لم يكن يعتكفه قضى شهراً بصوم ، فإن لم يقصه حتى دخل رمضان من قابل فاعتكفه قضاء لم يجزئه . ولو أفطر الزمان رمضان ^(٤) الأول من عذر قنصاه باعتكاف متتابع أجزاء . وكذلك لو قال : لله سلى أن اعتكف وجب فلم يعتكفه قنصاه بصوم . فإن اعتكف مكانه رمضان لم يجزئه . وإن قال : لله على أن اعتكف وجب فاعتكف شهراً قبل رحب أحرأه في قول يعقوب رضى الله عنه . وكذلك لو قال لله على أن أصوم الخنيس فصام [الأربعاء] أو قال : لله على أن أصلى ركعتين غداً فصلاهما قبل غدا ^(٥) . وقال محمد رضى الله عنه . لا يجزئه ذلك في [هذه الوجوه كلها جميعاً] . ولو قال : لله على أن أنصت غداً بدرهم فتصدق به اليوم أجزاء . ولو قال : إذا قدم فلان فته على أن أنصت بدرهم أو أصوم يوماً أو أصلى ركعتين فعجل ذلك قبل قدمه لم يجزئه في قولها

رحل قال : لله على أن أصوم شهراً متتابعاً ولم ينو شهراً بعينه فصام شهراً وأفطر

(١) وفي الهدية . . لم تكن به شيئاً . (٢) كذا في الأصلين ولعله سقط : . إن اعتكف ، فله قوله : شهراً . (٣) وفي الهدية : . حقيقة تلك الآية ويومها واليلة الثانية ويومها . مكان قوله . يبقى . إل قوله . من اليوم الثاني . (٤) وفي الهدية . وشرح الثاني : . رمضان الأول . (٥) وفي الهدية : . صلحاً اليوم .

منه يوماً استقبل شهراً ؛ ولو نواه بعينه فأفطر منه يوماً قضى ذلك اليوم ؛ وإن أراد يميناً كفر يمينه ؛ وإن قال : لله على صوم يوم فأصبح يوماً لا ينوى الصوم ثم نواه عما أوجب قبل الزوال لم يحزته ويتم صيام ذلك اليوم تطوعاً ؛ فإن لم يفعل لم يكن عليه قضاؤه . ولو قال : لله على أن أصوم غداً فأصبح [من الغد] لا ينوى الصوم ثم نواه قبل الزوال أجزأه ، وإن نواه تطوعاً فهو عا أوجه ^(١) ، وإن قال : لله تعالى على صوم رجب ثم ظاهر فصام شهرين عن ظهاره ، أحدهما رجب ، أجزأه من الظهار وقضى عن رجب شهراً ؛ وإن أراد يميناً ^(٢) لم يحث ؛ ولو صام عن ظهاره شعبان ورمضان لم يحزته واستقبل شهرين متتابعين . ولو قال : لله على صوم الأبد ، فظاهر ولم يجد ما يعتق فصام شهرين أجزأه ذلك

وجل وجب عليه قضاء أيام من رمضان تقضاها في شهر فقد أوجب صيامه ، أجزأه ذلك وصام مكان تلك الأيام من شهر آخر ؛ والله أعلم بالصواب

كتاب الزكاة

باب زكاة الطعام

رجل له مائتا قنينة حنطة للتجارة تساوي مائتين لآمال له غيرها وحال الحول عليها فرجعت قيمتها إلى مائة أو زادت فبلفت أربع مائة من السعر ، فاستهلكها ، أو هي قائمة ، فإنه يزكها في قول أبي حنيفة بخمسة أقدرة حنطة ، أو بخمسة دراهم ، وزكها في قول يعقوب ومحمد بخمسة ^(١) أقدرة أو يزكها عن قيمتها يوم يزكي . وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعد . ولو أصابها ماء فرجعت قيمتها إلى مائة أو كانت ندية فيست فبلفت قيمتها أربع مائة ، فإنه يزكها بخمسة أقدرة حنطة أو يزكها عن قيمتها في الزيادة يوم حال الحول ، وفي النقصان يوم يزكي في قولهم

جارية حال عليها الحول وقيمتها مائتان فاعورت فرجعت إلى مائة أو كانت عوراء فارتفع اليأس وبلغت [قيمتها] أربع مائة فإنه يزكها بربع عشرها ، وزك في

(١) وفي المدة : . هو على ما أوجبه ، (٢) وفي المدة : . أراد عبداً .

(٣) وفي المدة : . بخمس أقدرة

فيتمتاز الزيادة يوم حال عليها الحول ، وفي النقصان يوم يزكى رجل ذكى عن مائتي قنبر [حنطة] بأربعة أقترة حنطة جيدة تساوي خمسة منها لم يجرئه إلا عن مثل كيلها ، وكذلك لو أدى أربعة دراهم جيد عن مائتي نهرجة [لم يجرئه] ؛ ولو أدى عن الطعام أربعة أقترة تمرأ وغير ذلك مما يكال [أو يوزن] وهي تساوي خمسة أقترة حنطة أجزأه ؛ والله أعلم بالصواب

باب زكاة المال

رجل له ألف درهم حال الحول عليها فاشترى بها عبدا للتجارة قيمته تسعمائة وحمسين^(١) مات في يديه ولا زكاة عليه . ولو اشتراه بألف وقيمه خمسمائة مات ، زكى عن خمسمائة () ؛ ولو اشترى بها عبدا أو طعاما أو ثيابا أو فلو سا لغير التجارة وهي قائمة أو ملكك زكى عن الألف ؛ ولو وهب الألف بعد الحول ثم رجع فيها بقضاء أو غيره

(١) وفي كتاب الزكاة من الأموال أنه إذا حال الحول على ألف درهم فاشترى بها حارية للتجارة فبيع بها ما لا يتعاب الناس في مثله ولم يتعد ذلك ، فليس عليها زكاة ما حصل في يديه . وإن تعدد ذلك فعليه زكاة الألف

وفيه أن رجلا لو كان عنده ألف درهم خال الحول فاشترى بها رباع فربح ألفا ثم صاع ألف فعليه زكاة ألف تامة . وكذلك إن اشترى عبدا بعد الحول يساوي ألفين فاعوز فإنه يزكى ألف درهم ؛ وإن حال الحول على ألف درهم فورث ألفا أخرى خلطهما فتضاعف ، أو اشترى بهما عبدا فاعوز فإنه يزكى بمجمعة

هشام عن أبي يوسف^(٢) في جارية حال عليها الحول وقيمتها ألف فرجعت إلى خمسمائة من السعر فزكى الخمسمائة بلغت بعد ذلك ألفا ، فإنه يزكى بمجمعة أخرى . وإن حال الحول عليها وقيمتها ألف فلم يزكها حتى ذهبت عينها فصارت تساوي خمسمائة ثم زادت قيمتها حتى ساوت ما - يعني عورها - فليس عليه إلا زكاة خمسمائة . وإن حال الحول عليها وقيمتها ألف فاعوزت فرجعت إلى خمسمائة فبقيت

(١) كذا في السبعين . والله كان في الأصل . يساوي تسعمائة وحمسين . وبذلك معن الساج قوله

قيمت . والله أعلم (٢) وفي الحديث . عن محمد .

فهلكت في يديه فلا زكاة عليه، ولو اشترى بها جارية للخدمة فرجدها عينا فردّها بقضاء أرغبر [قضاء] وقبض الألف فهلكت زكي عن الألف، ولو حال الحول علي عرض عنده ^(١) للتجارة يساوي ألفا فاشترى به جارية للخدمة ولم يترك عن العرض حتى وجد بها عينا فردّها بقضاء أو يحوار شرط وأخذ العرض فهلك فلا زكاة عليه، ولو ردّها عليه يعيب بغير قضاء زكي عن العرض

رجل باع جارية للخدمة بألف خال علي الألف حول ثم ردت الجارية عليه يعيب بقضاء أو غيره وأخذ الألف فعليه زكاة الألف، ولو ماها تعرض بساوي ألفا ونوى به التجارة خال الحول علي العرض فلم يترك حتى ردت الجارية عليه يعيب أو بقضاء. وأخذ العرض فلا زكاة عليه ولا علي المشتري وعادت الجارية علي الخدمة ^(٢) ولو كان الرد بغير قضاء زكي عن العرض للسنة الماضية، وإن نوى بالجارية لما قبلها التجارة أو لم تكن له نية فهي علي التجارة، فإن ماتت قبل أن يترك عن العرض بطل عنه الزكاة، وإن نوى حين قبلها الخدمة زكي عن العرض، هلكت الجارية أو لم تترك

رجل تزوج امرأة علي ألف فدفعها إليها خال الحول عليها ثم طلقها ولم يدخل بها فإنها ترده نصف الألف وتركى عن الجميع، ولو قبلت ابن الزوج ردت الجميع وزكت عنه، ولو كان المهر سائمة وطلقها قبل الدخول بها ردت نصفها وزكت عما بقي وإلا زكاة علي الزوج فيما يسترجع ^(٣) منها حتى يحول عليها الحول عنده، ولو كانت الإبل زادت خبراً عندها قبل الطلاق ردت نصف قيمتها يوم قبضت وزكت عن جميع المال، فإن لم يكن لها مال غير السائمة لم يطّل عنها زكاتها، ولو قبلت ابن الزوج ولم يزد الإبل خبراً ردت ولا زكاة عليها، ولو كانت زادت ردت القيمة وزكت عن الجميع ^(٤) رجل وهب له ألف خال ^(٥) عليها الحول ثم رجع الواهب فيها [فأخذها] بقضاء

كذلك سنين ثم ذهب العور فسارت ألفا فعليه السنة الأولى زكاة ألف وللنين الباقية لكل سنة خمسمائة إلا ما نقصتها الزكاة

(١) وفي الحديث: «أخذه لصاوة» (٢) وفي الحديث: «ألى الخدمة» (٣) وفي الحديث: «استرجع بها» (٤) وفي الحديث: «فيمتها وزكت عما» (٥) وفي الحديث: «حالي»

أو غيره فلا زكاة على الموهوب له ، وكذلك إن كانت الهبة سائمة

رجلان لكل واحد منهما عبد لتجارة قيمة أحدهما مائتان وقيمة الآخر ألفه
فمضت ستة أشهر منذ ملكا ثم تباعا بالعبدین وقبضتا فمضت ستة أشهر فوجد العبد
الذى قيمته مائتان أعور فرده الذى هو فى يديه بقضاء أو غيره^(١) أو لم يردّه ورصى به
فلا زكاة على واحد منهما ، ولو حال الحول منذ تباعا ووجد العبد الذى قيمته مائتان
أعور فلا زكاة على الذى هو فى يديه ويزكى الآخر عن العبد الذى فى يديه ، فإن ردّه
الذى عنده الأعور عبده بقضاء أو غيره فلا زكاة عليه ويزكى الآخر إن كان الرّد
بقضاء قيمة المردود عليه ، وإن كان بغير قضاء بقيمة الذى ردّه^(٢) ولو لم يرجد العبد
الذى قيمته مائتان أعور ووجد بالآخر عيب ينقصه^(٣) اخس وقد مضى ستة أشهر
منذ تباعا فرده الذى [هو] فى يديه بقضاء أو غيره فعلى كل واحد منهما زكاة
العبد الذى أخذ منه

رجلان لكل واحد منهما عبد لتجارة تباعا بهما ولم ينويا تجارة ولا غيرها فهما
لتجارة ، ولو كانا للخدمة^(٤) فهما للخدمة ، ولو كان^(٥) أحدهما للخدمة والآخر للتجارة
فكان الذى عنده الأول لتجارة^(٦) والآخر للخدمة ، ولو كانا للخدمة ونويا التجارة
فهما للتجارة منذ تباعا ، ولو كانا للتجارة ونويا الخدمة^(٧) فهما للخدمة ، ولو كان
أحدهما للتجارة والآخر للخدمة فلبث كل واحد منهما [بهما] عند صاحبه ستة أشهر ثم
تباعا بهما ونويا التجارة وقيمة كل واحد منهما ألف فمضت ستة أشهر زكى الذى عبده
الأول للتجارة قيمة العبد الذى فى يديه ولا زكاة على الآخر حتى يحول عليها الحول
منذ اشترى ، فإن وجد أحدهما عبدا ينقصه مائتين فرده بقضاء بعد ماضى ستة
أشهر فلا زكاة على الذى [كان] عبده الأول للخدمة وعلى الآخر زكاة الذى رده إن
كان هو الراد ، وإن كان هو المردود عليه زكى قيمة الذى ردّه عليه ، وإن كان الرد بغير

(١) وفى الهدية : « أو غير قضاء » (٢) وفى الهدية : ذكر عن قيمة ما رده ، بل قوله « بقيمة
الذى ردّه » (٣) وفى نسخة : « ينقصه » (٤) وفى نسخة : « وإن كانا » (٥) وفى نسخة :
« وإن كان » (٦) كذا فى الأصل وفى الهدية : فكان الذى أخذه للتجارة « ولشرح امتاقي : « هما »
كان لتجارة صار للخدمة وما كان للخدمة صار للتجارة « وكله قريب المدق وانه أعلم (٧) وفى الهدية
« ولو كانا يروما لتجارة ويروما للخدمة فهما للخدمة »

قتناه ، فعلى الذى كان عبده الأول للتجارة زكاة الذى رده ، كان هو الراد أو المردود عليه ، فإن لبث كل واحد من العبدین بعد ما استرحمه ، ولأه ستة أشهر أخرى والرّة بقتناه فلا زكاة على الذى كان عبده فى الأصل للخدمة ، وكذلك إن كان الرّد بغير قتناه ونوى حين استرحمه الخدمة ^(١) على حالته الأولى فلا زكاة عليه ، فإن نوى حين استرحمه التجارة أو لم يكن له نية والرّد بغير قتناه زكى عنه ، والله أعلم وأحكم

باب زكاة الإبل والبقر والغنم تضم إلى المال

رجل له سائمة حال الحول عليها فركاها ثم باعها بألف فتسبها إلى ألف عبده فضى شهر وحال الحول على الدراهم التى كانت عنده لم يزك ثم ^(٢) لسائمة معها فى قول أبى حنيفة ، فإذا مضى حول منذ قبض ثم السائمة ركاه ^(٣) ولو باع عبدا للخدمة قد أدى عنه صدقة رأسه ^(٤) ضم ثمنه إلى الألف الأولى فركى عن ذلك كله ، وكذلك إن أدى عشر الطعام ثم باع ما بقى منه . وقال يعقوب ومحمد رضى الله عنهما . يضم ذلك [كله ثمن السائمة وغيرها] إلى الدراهم الأولى فبركها إذا حال الحول على المال الأول ، وإن باع السائمة بعد لتجارة فهو على ما ذكرنا من الاختلاف ، فإن روى قبل أن يحول على المال حول أن يكون العبد للخدمة فكسب على هذه النية يوما أو أقل ثم باعه بألف صم إلى المال الأول فركى عن ذلك كله إذا حال الحول على المال الأول فى قياس قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، وهو قول يعقوب ومحمد . ولو باع السائمة بألف حال الحول على المال الأول فركى عنه خاصة فى قول أبى حنيفة فضى شهران ^(٥) ثم وهب له ألف صمها إلى أقرسها من الحول ، ولو عمل بأحد المالين فربح ^(٦) زكى المال مع الرمح الذى ربحه فيه ، وإن كان الآخر أقرب إلى الحول فى قول أبى حنيفة . وقال يعقوب ومحمد رضى الله تعالى عنهما : يضم المال بعضه إلى بعض فزكى عنه [كله]

رجل له سائمة ودراهم ودنانير وعروض لتجارة وعليه دين ، فالدين فى الدراهم

(١) وفى الهدية : للخدمة . (٢) وفى الهدية : عن السائمة . (٣) وفى الهدية : عن السائمة زكاة .

(٤) وفى الهدية : زكاة تمطره . (٥) وفى الهدية : وهو شهر . (٦) وفى الهدية : من ربح . مكان فربح .

والدناير والمال إلى التجارة ، فإن استغرق ذلك [كله] وبقي منه [شيء] كان فيما بقي رجل له خمس من الإبل وثلاثون من البقر وأربعون من الغنم سائمة وعليه دين [الب] والدين مثل صنف من هذه الأصناف السائمة ، فالدين في الإبل والغنم . فإن كانت الإبل حمسا وعشرين فالدين في الغنم . فإن استغرق الدين ذلك [كله] وزاد ولم يستغرق أحد الصنفين الآخرين نظر : فإن كان الدين مثل القركان فيها ، وإن كان يستغرق البقر وبمصل ولا يستغرق العم مع ذلك نظر ، فإن كانت زكاة الإبل أكثر من زكاة العم والقرك حيماركي عن الإبل وكانت الدين فيهما ، وإن كان زكاهما ^(١) أكثر من زكاة الإبل زكى عنهما وكان الدين في الإبل . وإن كان عرض لغير التجارة لم يكن دينه فيه حتى لا يبنى غيره

رجل له ثمانون من الغنم حال عليها الحول فبات منها أربعون أدى ^(٢) عما بقي شاة ، وكذلك مائة وعشرون هلك منها ثمانون ، وكذلك مائة وأحد وعشرون هلكت منها ثمانون في قياس قول أبي حنيفة ويعقوب رضي الله عنهما . ولو كانت ثمانين حال عليها حولان ثم هلكت أربعون فعليه فيما بقي شاة ، ولو هلكت منها ستون [شاة] كان فيما بقي نصف شاة ، وإن هلك منها عشرون فعليه فيما بقي شاتان . وقال ^(٣) محمد رضي الله عنه في ثمانين حال عليها حول فهلك ^(٤) منها أربعون : نصف شاة ، فإن حال عليها حولان ثم هلكت الأربعون ففي الثانية شاة ، ولو هلك ستون كان عليه نصف شاة ، ولو هلكت عشرون كان عليه شاة ونصف ، وهذا قول ^(٥) محمد وروى رضي الله عنهما . [وقال أبو حنيفة ويعقوب رضي الله عنهما في ثمانين حال عليها حولان ثم هلكت منها عشرون : أن عليه فيما بقي شاتين] وإن كانت له مائة وأحد وعشرون فهلك منها شاة فعليه شاتان إلا جزء من مائة

• وفي كتاب الزكاة من الأموال أنه إذا كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها بعد الحول ستون ، أن عليه شاة

(١) في الهدية . وكان الدين في القرك والعم وإن كان زكاة البقر والغنم أكثره . (٢) وفي الهدية : وذكره عمر . (٣) هذا القول في الهدية مؤخر عن قوله وحقة عدد ستم المسألة في نصيحة الآية قبل قوله : • رجل دفع إلى رجل مالا • (٤) وفي الهدية . • هلك منها • (٥) وفي الهدية : • وفي قول محمد وروى

وأحد وعشرين [جزءاً] من شاتين . قال : وإن كانت له أربعون بقرة خلال عليها حولان ثم هلك منها حصة فعليه في السنة الأولى سبعة أثمان سنة وفي الثانية تسع . وإن كانت إحدى وأربعين بقرة والمسألة على حالها فعليه للسنة الأولى سبعة أثمان سنة وللثانية ستة أثمان سنة وأربعة أخماس^(١) ثم سنة ، وأثنى الباقي على هذا الحساب . وإن^(٢) كانت خمسين بعيراً فهلك ثلاث بعد حولين فعليه في كل سنة حصة ، فإن كان هلك منها أربع فعليه للسنة الأولى حصة وللثانية حصة وأربعون جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من حصة

رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة فاشتري بعه طعماً للتجارة وبما بقي منه حمولة للطعام ولا ينوي شيئاً ، أو اشترى ببعضه رقيقاً وبما بقي طعماً لهم وكسوة خلال الحول فعلى رب المال زكاة رأس ماله وحصته من الربح وعلى المضارب زكاة حصته من الربح ، ولو كان اشترى ذلك رب المال ولم يدفعه مضاربة لم يكن عليه في حمولة الطعام وطعام الرقيق وكسوتهم زكاة

رجل له دين على غنى أو معسر حال الحول عليه ثم وهب للشيء عليه أو تصدق به عليه ينوي من زكاة الدين ومن زكاة عين عنده لم يجزئه للشيء^(٣) عن الدين ولا عن العين وأجزأه في المعسر عن الدين خاصة وركب قية ماله . ولو وهبها^(٤) ولم ينو شيئاً والموهوب له تقبر لم يكن عليه فيما وهب زكاة ، وكذلك رجل تصدق بما بقي درهم قد حال عليها الحول عنده لا ينوي زكاة ولا غيرها

رجل عمل عشر نخله فأخرج^(٥) بعد ذلك ثمرة عشرها مثل ما عمل لم يجزئه ، ولو عمل بعد ما أطلع النخل ولم يصبر سراً أجزأه

رجل عمل عشر أرض يرضاه لم يجزئه ، ولو عمل بعد ما صار نقلاً أجزأه رجل له مائة درهم عمل بها وعما تفيد^(٦) في سنة حصة وعشرين درهما فكسب ألفاً ثم حال الحول [عليه] لم يجزئه ما عمل ، ولو كانت المرام عند ما عمل عنها مائتين أجزأته الخمسة والعشرون على الألف ، ولو عمل عن الألف خمسة وعشرين

(١) كان في الأصل : من سنة وفي الهدية ثمن سنة . وهو الصحيح . وقوله : «والنحو الباقي» ساقط من الهدية ثلث ما (٢) وفي الهدية : «ولو» (٣) وفي الهدية : «زكاة عيه لم يجزئه في الغنى» (٤) كذا في المستنسخين وأما : «وه» (د) وفي نسخة : «وأخرج لتعمل بعد ذلك» (٦) وفي الهدية : يستند

[درهما] ثم ملكك إلا درهما ثم كسب^(١) تمام الألف قبل الحول أجزأه .
 رجل له مائتا درهم وعشرون مثقالا ذهباً فجعل زكاة المائتين نهلكت قبل
 الحول وحال^(٢) الحول على الذهب أحرأ ما يجعل من زكاة الذهب ، فإن كانت زكاة
 الذهب أكثر أدى المصل ، ولو لم تملك المائتان كان ما جعل عنها وعن الذهب وأدى
 ما بيني ، ولو كانت له إبل وعم جعل عن الغنم ركاتها لم يحرثه عن الإبل ، ولو كان

هـ وفي كتاب الزكاة من الأماي . إذا كان له على رجل دين خال عليها الحول
 فروبه له أنه لا زكاة عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما
 هشام عن أبي يوسف مثل ذلك

وفي كتاب الزكاة من الأماي . أنه إذا حرث أرضاً فلا بأس بأن يجعل زكاتها
 وإن لم يكن خرج وإن لم يكن حرث فإنه لا يحرثه . قال : ولا بأس بتعجيل زكاة
 النخل^(٣) والشجر قبل أن يحمل . وإن كانت له سائمة فجعل زكاة ما في بطونها مع
 زكاة الأمهات أحرأه ذلك . قال : وإذا حرث الأرض^(٤) فليس له أن يجعل زكاة
 سنتين وثلاث ، ويعود أن يجعل عن النخل والشجر لثلاث سنتين^(٥) وأكثر ، وإن
 كانت عنده مائتا درهم فصاع منها قبل الحول مائة ثم جعل^(٦) حصة خال الحول وقد
 أفاد تمام ما بين أحرأه الخمسة ، وإن كانت عنده ألف فجعل زكاة ألفين خال
 الحول وماله ألف درهم مثلاً في الفحل . وليس له أن يحتسب ما فضل لسنة أخرى
 إلا أن يكون عند ما جعل قال : فإن لم يتم ما في هذه السنة ألفين فالفضل عن هذه
 السنة لسنة أخرى . وإن كان عنده مائتان فجعل حصة وقال : إن لم تستقم عن هذه
 السنة فهي عن الثانية ، خال الحول [الأول] وعنده مائة وخمسة وتسعون ثم حال
 الحول [الثاني] وله مائتان فإن الخمسة لا يحرثه ، وإن كان له مائتان فجعل عشرة :
 خمسة عن السنة الأولى وخمسة عن السنة الثانية خال الحول الأول وعنده أربع مائة
 فليس له أن يحتسب بما جعل عن السنة الثانية في السنة^(٧) الأولى وعليه السنة
 الأولى حصة أخرى

(١) وفي الهدية : اكتسب (٢) وفي الهدية : وفي الحل (٣) وفي الهدية : أرماه (٤) وفي الهدية :
 سنتين وثلاث (٥) وفي الهدية : وقد جعل (٦) وفي الهدية : من السنة (٧) وفي الهدية : ثم حال

ثله مائتا درهم قد جمل عنها حصة^(١) قال الحول الثاني لم يجزئه ما جمل عن الحول الثاني وإن أدى خمسة عن مائتين بعد الحول ثم جمل مما بقى حصة عن السنة الثانية فلم يجل الحول حتى اكتسب تمام المائتين أجزاء ما جمل .

باب زكاة الرقيق والحيوان وغير ذلك

رجل له جارية للتجارة تساوى مائتين^(٢) لا مال له غيرها حال عليها الحول ثم نقصت قيمتها أو زادت من السعر زكاهما بربع عشرها أو بحصة دراهم في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وبزكي في قياس قول يعقوب وقول محمد رضي الله عنهما بربع عشرها أو يزكي عن قيمتها يوم يزكيها ، فإن استهلكها زكى عنها خمسة دراهم زادت أو نقصت في قولهم

وجمل وجب عليه أربع من الغنم للزكاة فأدى ثلاثاً تساوى أو بماً أجزاء ، وكذلك لو أدى ثلثي ابنه ليون أو نصف حقة عن بنت مخاص وحت عليه ، ولو أدى خمسة نهرجة أو غلة عن مائتين جياذ أحزأت عنه في قول أبي حنيفة وقول يعقوب رضي الله عنهما . وقال محمد رضي الله عنه : يتصدق بفضل ما بينها وبين الجياذ .
رجل له إريق فضة وزنه مائتان يسارى ثلاثمائة أدى عنه خمسة دراهم

• هشام عن محمد رضي الله عنهما أنه قال : إذا أمر رجل رجلاً أن يتصدق عنه بحصة دراهم وليس عنده مال ووى أن يكون من زكاة مال يستفده ثم استفاد مائتي درهم أن اخمته تجزئه

• هشام عن محمد رضي الله عنهما في ثمانين شاة بين أربعين رجلاً لرجل واحد ونصف كل شاة أنه لا زكاة عليه

• هشام عن محمد عن أبي يوسف رضي الله عنهم أنه قال في مائة وإحدى وعشرين شاة ضاع منها شاة بعد الحول : أن فيما بقى مائة وعشرين جزءاً من مائة وإحدى وعشرين جزءاً من شاتين ، وإن كانت ثمانين فضاع منها أحد وأربعون فعليه ثمانية وثلاثون جزءاً من أربعين جزءاً من شاة . قال : يلزمه آخر الأمرين عليه

أجزأت عنه في قياس قول أبي حنيفة وقول يعقوب رضى الله عنهما . وقال محمد رضى الله عنه : يزكى عن فضل القيمة ، ولو أدى عنه من الذهب قيمة خمسة لم يحز منه في المدهمين عن الجميع وأدى الفئول ، ولو كان وزنه مائة وخمسين وهو يساوى مائتين أو عشرين متقالا لم يكن فيه زكاة

رحل قال : لله على أن أهدى شاتين وسطا فأهدى شاة تساريهما لم يحز منه عنهما وأهدى أخرى ، وكذلك لو قال : [لله تعالى] علي أن أعتق عبيدين وسطا فأعتق عبدا يساوى عبيدين ، ولو قال : لله علي أن أنصتق بشاتين [وسطا] أجزأته عنهما واحدة تساريهما ، ولو قال : لله علي أن أنصتق بقفيز دقل لم يحز منه عنه نصف قفيز فارسي ويحز منه نصف قفيز حنطة تساويه

رجل له مائتا درهم استقرص قل الحول خمسة أفتزة حنطة لغير التجارة خال الحول والحنطة عنده فلا زكاة عليه ، وكذلك رجل تزوج امرأة على وصيف وله مائتا درهم ووصيف لغير التجارة خال على الدراهم الحول فلا زكاة عليه رجل له حارية للتجارة تساوى ألفا ولدت بعد الحول ولدا يساوى مائتين ونقصتها الولادة مائة فإنه يزكى عن ألف ، فإن مات الولد قبل أن يزكى زكى عن تسعمائة ، ولو نقصتها الولادة ثلاثمائة والولد حتى ركن عن تسعمائة ، فإن مات الولد ركن عن سبعمائة

باب ما يوجب الرجل على نفسه

رجل له مائتا درهم قال : لله علي أن أنصتق منها بمائة ثم حال الحول عليها زكى عنها بمائة وأنصتق سعة وتسعين ونصف . ولو قال : لله علي أن أنصتق بمائة ركن منها بمائة وأنصتق بمائة

رجل له مائتان تصدق بها بعد الحول تطوعا لم يكن عليه فيها زكاة ، وكذلك لو تصدق بمائة منها تطوعا لما تحب عليه ^(١) في المائة الناقية إلا درهمان ونصف

رجل له مائتا درهم فوجب عليه قل الحول حجة الإسلام أو حجة أو جها أو

(١) وفي المدة : . لم يكن عليه ،

كفارة يمين أو هدى أو أصحية لم تبطل عنه الزكاة إذا حال الحول ، ولو وجب عليه خراج أو عشر طعام قد استهلكه أو نفقة قد فرضت عليه لذى رحم محرم أو لزوجه ثم حال الحول فلا زكاة عليه [في الحول الثاني] .

[رجل له مائة وأحد وعشرون شاة أنفقها بعد الحول إلا واحدة وأربعين فعليه شاتان ، فإن لم يؤدهما حتى حال الحول الثاني فلا زكاة عليه في الحول الثاني] رجل له مائتا درهم حال الحول عليها فأنفقها ثم أفاد مائتين آخرين فلم يؤد زكاة المال الأول حتى حال الحول على المال الثاني فلا زكاة عليه في المال الثاني ؛ وكذلك أربعائة درهم إذا أنفقها [بعد الحول] إلا مائتين وستة فعليه عشرة فإن لم يؤدها لم يكن عليه زكاة فيما يستقبل ، وكذلك خمس من الإبل وأربعون شاة حال على الإبل الحول فاستهلكها ولم يؤد زكاتها ثم حال على الغنم حول فلا زكاة فيها

باب الزكاة في الاجارة

رجل له ألف لا مال له غيرها استأجر بها داراً عشر سنين ودفع الالاف ولم

وفي كتاب الزكاة من الامالى أنه إذا حال الحول على مائتي درهم فوجب الزكاة فقال : لله على أن أنصدق بالمائتين ثم تصدق بها بنوى مما أوجب فقد أجزأه مما أوجب ومن الزكاة ، وإن تصدق منها بخمسة ينوى الزكاة أجزأته من الزكاة ومما أوجب ، وإن تصدق منها بخمسة ينوى مما أوجب فالتقياس فيه أن يكون ثمن درهم من الزكاة واستحسن ألا يجزئه شيء منها من الزكاة ، فإن تصدق بالباقي أو ينوى مما أوجب على نفسه أجزأته من الزكاة ومما أوجب ما خلا ثمن درهم ، ولو أن رجلاً له مائتا درهم وجبت فيها الزكاة فتصدق بها كلها قطعاً أجزأه من الزكاة ، وإن تصدق بخمسة قطعاً لم يجزئه من الزكاة ، وإن تصدق بها كلها في مجلس واحد أو يجالس متفرقة فإن كان حين ابتداء نوى أن تصدق بها كلها أجزأه من الزكاة وإن كان ابتداء^(١) لا يريد أن يتصدق بها كلها أو لم تكن له نية فإنه لا يجزئه من الزكاة ، وإن حال الحول على خمس من الإبل فتصدق بها كلها لا ينوى زكاة ولا غيرها أجزأه من قبل أن زكاتها فيها

(١) كذا في الأصل ، والمعتمد أن لفظ حين سقط من الأصل أى حين ابتداء

يكنها حتى مضت السنون والدار في يدى المؤاجر فعلى المؤاجر أن يزكى للسنة الأولى عن تسعمائة وللثانية عن ثمانمائة إلا ما نقصتها الزكاة، ثم كذلك يطل عنه لكل سنة ركاة مائة أخرى وزكاة السنة التى قبلها حتى ينقص المال من مائتين وليس على المستأجر للسنة الأولى والسنة الثانية زكاة، وبزكى للثالثة عن ثلاثمائة وللرابعة عن أربعمائة إلا ركاة السنة التى قبلها ^(١) ثم كذلك يزكى لكل سنة عما زكى فى السنة التى قبلها وعن مائة أخرى إلا زكاة السنة التى قبلها. ولو كان الآخر جارية قيمتها ألف كانت عنده للتجارة والمألة على حالها فلا زكاة على المؤاجر وبزكى المستأجر كما وصفت فى الألف. ولو كان الآخر مكيلا أو موزونا يعبر عنه فهو بمئلة الدرهم. وإن كان يعينه فهو بمئلة الجارية، ولو استأجرها بألف أو بحارية أو بعرض قيمته ألف وقبض الدرهم ولم يدفع الآخر حتى مضت السنون فلا ركاة على المؤاجر للسنة الأولى والثانية وبزكى للثالثة عن ثلاثمائة ثم يزكى فى كل سنة عما زكى فى السنة التى قبلها وعن مائة أخرى إلا ركاة السنة التى قبلها. وعلى المستأجر أن يزكى للسنة الأولى عن تسعمائة ثم تبطل عنه فى كل سنة ركاة مائة أخرى وركاة السنة التى قبلها، ولو قبض المستأجر النار والمؤاجر الآخر وهو درهم أو عروض فلا ركاة على المستأجر وبزكى المؤاجر للسنتين كلها الآخر كله ويطل عنه ^(٢) فى كل سنة زكاة السنة التى قبلها والله أعلم وأحكم

كتاب الإيمان

باب الإيمان فى الحنث فى الطلاق

رحل قال لامراته: إن كنتك فأنت طالق، ولم يدخل بها وكرر هذا القول ثلاثاً طلقت واحدة وحنث فى التبين وليست [الثانية] فى ملكه، فإن تزوجها بعد ذلك ثم كلمها لم يحنث، ولو كان قال لها: إن حلفت بطلاقك فأنت طالق. وكرر قوله ثلاثاً

(١) وله: ثم كذلك، هذه العبارة إلى قوله: قبلها، ساقطة من المندية (٢) وز المندية، وصلت عنه.

طلقت واحدة . فإن تزوجها وقال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وقع عليها أخرى ساعة قال ذلك . ولولم يتزوجها حتى قال لها : إن تزوجتك فدخلت الدار فأنت طالق ، ثم تزوجها وقال : إن كنت فلانا فأنت طالق ، لم يقع عليها شيء . حتى تكلم فلانا رجل له امرأتان قد دخل بإحدهما قال ^(١) لها : إن حلفت بطلاقك فأنتما طالقان وكرر قوله ثلاثاً طلقنا تطليقة تطليقة ، فإن تزوج التي لم يدخل بها ثم قال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق ، طلقت أخرى ساعة قال . فإن عاد فتزوجها ثم قال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق ، لم يقع بالآخرى شيء . [ولو قال ذلك للدخول بها طلقت المدخول بها أخرى ولم تقع بالآخرى شيء] [

رجل قال لامرأتين له وقد دخل بهما : كلتا حلفت بطلاقك فأنتما طالقان ، وكرر قوله مرة أخرى طلقنا واحدة ، ولو قال : كلتا حلفت [بطلاق واحدة] منك فأنتما طالقان ، ثم أعاد قوله طلقت كل واحدة اثنتين اثنتين . وكذلك لو قال [لامرأتين] : كلتا حلفت بطلاق واحدة منك لكل واحدة منك طالق ، فهو بمنزلة قوله : كلتا حلفت بطلاقك فأنتما طالقان . ولو قال : كلتا حلفت بطلاق واحدة منك فهي طالق ، ثم أعاد قوله طلقنا واحدة واحدة ، وكذلك لو قال : فصاحبها طالق ، أو قال : فالأخرى طالق ، ولو قال لامرأتين له : كلتا حلفت بطلاق واحدة منك بإحداكما طالق ثم أعاد قوله وقعت تطليقة يوقعها على أيتها شاء ، وكذلك لو قال : فواحدة منك طالق . ولو قال : كلتا حلفت بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق ثلاثاً ، ثم أعاد قوله طلقت إحداهما ثلاثاً يوقعها على أيتها شاء . وكذلك . رجل قال لامرأته : إذا جاء غداً ^(٢) فإسداكما طالق ثلاثاً ، ثم أعاد قوله جاء غداً فله أن يوقع ذلك كله على واحدة

رجل قال لامرأتين وقد دخل بإحدة منهما : كلتا حلفت بطلاق واحدة منك فأنتما طالقان وكرر قوله ثلاثاً طلقت المدخول بها ثلاثاً والأخرى اثنتين ، فإن تزوج التي لم يدخل بها فقال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق ، طلقت الأخرى

(١) وفي الحديث : رجل له امرأتان قد دخل بإحدهما قال لها ، والياق سوا . (٢) كذا في السختين . ثم انصربا في المصنفين . طلق قاله . محروف منوى أعني إذا جاء . ودعاه : وإلا فالصواب غدا برفع ، والله أعلم . وليس هذه المسألة موجودة في شرح الثاقبي ، والباب ساقط من المصرية .

ساعة قال . ولو قال لها ، وقد دخل بها أو لم يدخل : كلها حلفت بطلاقها فواحدة منك طالق ، ثم أعاد القول لم يقع شيء . ولو قال : كلها حلفت بطلاق واحدة منك فهي طالق ، أو ^(١) كلها حلفت بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق ، وقعت تطليقة يوقعها علي أيتها شاء . ولو قال : كلها حلفت بطلاق واحدة منك فواحدة منك طالق ، أو كلها حلفت بطلاق واحدة منك فهي طالق ، وقعت تطليقتان إن شاء أوقعهما على واحدة وإن شاء [أوقعهما] عليهما ؛ ولو قال لها ، وقد دخل بواحدة منهما : كلها حلفت بطلاق فأتينا طالقان ، وكرر قوله ثلاثاً طلقنا واحدة . فإن تزوج التي لم يدخل بها فقال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق طلقت كل واحدة تطليقتين سوى التطليقة الأولى ، والله أعلم بالصواب

باب الحنث في الإيمان ما يقع على بعضه وما يقع على جماعته

رجل قال ، امرأته طالق إن تزوج النساء ، فأنين على واحدة . وكذلك قوله : إن اشتريت العبد ، أو كلفت الناس أو بني آدم أو أكلت الطعام أو شربت الشراب ، ولو قال : إن تزوجت نساء أو اشتريت عبيداً فأنين على ثلاثة ، وإن نوى في المسألة الأولى نوى آدم كلهم ، أو النساء كلهم ^(٢) لم يحنث أبداً [قال أبو يوسف : لم يدين في القضاء]

رجل قال المرأة التي أتزوج طالق ثلاثاً ، فتزوج امرأة طلقت ثلاثاً . ولو قال : هذه المرأة التي أتزوج طالق ثلاثاً فتزوجها لم تطلق ، وكذلك لو قال : فلانة ابنة فلان التي أتزوجها طالق ثلاثاً . ولو قال لسانه المرأة التي تدخل منكن الدار طالق ثلاثاً ، فدخلت إحداهن طلقت . ولو قال : فلانة التي تدخل الدار طالق ، طلقت حين تكلم . ولو قال . فلانة إن دخلت الدار طالق ، لم تطلق حتى تدخل

باب ما يقع من اليمين بالوقت وما لا يقع

رجل قال لامرأته ^(٣) : أنت طالق ثلاثاً قبل أن أتزوجك بشهر ، فتزوجها بعد شهر

(١) قوله : أو ، مبني على التحديد ، وكذا في الرومية ، وموما ، وكذلك الصورة التي بعد هذا موحود في المندية يريد منها (٢) كذا في الأصل وليس قوله : «أو النساء كلهم» موحود في المندية (٣) كذا في المستنيرين وليس الصواب «لامرأته أنت» ، والله أعلم

لم تطلق ، ولو قال : أنت طالق ثلاثا قبل أن أتزوجك بشهر إذا تزوجتك ، فزوجها بعد شهر طلقت ، ولو تزوجها في الزوجين جميعا قل شهر لم تطلق . ولو قال لامرأته : أنت طالق ثلاثا قبل موت فلان وفلان بشهر فمات أحدهما قبل الشهر لم تطلق أبدا ، فإن مضى شهر ثم مات أحدهما طلقت في قول أبي حنيفة رضي الله عنه قبل موت الأول [بشهر وطلقت] في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما طلقت حين مات الأول . ولو قال لها : أنت طالق قبل دخول فلان هذه البدار بشهر ، فسك فلان شهرا ثم دخل طلقت حين دخل في المذهبين [جميعا] . ولو قال لها : أنت طالق [ثلاثا] قبل قدوم فلان وفلان شهر فقدم أحدهما قبل الشهر لم تطلق بهذا القول أبدا ، ولو مضى شهر ثم قدم أحدهما لم تطلق حتى يقدم الآخر ، فإذا قدم طلقت ساعة قدم . ولو قال لها : أنت طالق ثلاثا قبل موت فلان شهر ثم خلفها على ألف [درهم] بعد مضى خمسة عشر يوما ثم مات فلان لكامل الشهر وهي في العدة ، وقد كان دخل بها طلقت ثلاثا يوم حلف ونزل الخلع ورد الزوج ما أخذ في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وإن لم تكن في عدة لم ينفع من الثلاث شيء والخلع على حاله . وقال يعقوب ومحمد رضي الله عنهما : الخلع حائز في الزوجين جميعا ، وإنما وقعت الثلاث في قولها بعد الموت ، فإن كانت في العدة وقع عليها الثلاث مع الخلع ولم يبطل الخلع

رجل قال لبعده : أنت حر قبل موتي بشهر ، ثم كاتبه بعد خمسة عشر يوما فأدى الكتابة فعتق^(١) ثم مات لتمام الشهر لم تبطل الكتابة في قولهم جميعا ، ولو أدى بعض الكتابة [ومضى بعضها] ثم مات لتمام الشهر عتق بالقول الأول^(٢) في قول أبي حنيفة ، ورد عليه ما أخذ منه . وإن قطع رجل يد العبد في الشهر فعليه نصف قيمة العبد . وفي قول يعقوب ومحمد إذا أدى بعض الكتابة ثم مات السيد لتمام الشهر عتق بعد موت السيد من الثلث وبطل ما بقي عليه من الكتابة . فإن لم يكن له مال غيره سعى في الأجل مما بقي عليه من الكتابة ومن ثلث القيمة ، ولا يكون العبد مدبرا ، وإن قطع رجل يد العبد [في الشهر] فعليه نصف القيمة للولي إن لم يكن كاتبه

(١) كان في الأصل . يعتق . والى الحديثة يعتق . وهو صواب فأصله (٢) لفظ الأول .

ماض من العدة

رجل قال لامته : أنت حرة قبل موت فلان بشهر فباع السيد الأم ثم مات فلان لتسام الشهر عتق الولد في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وكذلك لو باع الولد وقيمت الأم عتقت [الأم] وكذلك لو باع نصفها عتق النصف الباقي وكانت بمنزلة عبد بين رجلين أعتقه أحدهما ، ولو كان السيد باعها ثم اشتراها ثم مات فلان لتسام الشهر لم تعتق في قياس قول أبي حنيفة . وأما في قول يعقوب فإن عتق النصف عتق الذي بقي عتقاً مستقبلاً ، وإن باع الأم وبني الولد لم يعتق الولد [وكذلك] إن لم يبع واحداً منهما عتقت الأم ولم يعتق الولد ، وإن باع الأم وقيمت الأم^(١) وقول يعقوب أحسن إلى

باب ما يباحث^(٢) في اليمين من الشرب في الخاص والعام

وحل قال : امرأته طالق إن شربت من الفرات ، فاستقى منه في إياه فشربه أو كرع في نهر^(٣) يأخذ من الفرات لم يباحث في قول أبي حنيفة رضي الله عنه حتى يكرع^(٤) الفرات . وقال يعقوب ومحمد رضي الله عنهما : إن استقى من الفرات أو استقى له في إياه فشربه حث

وحل حلف ألا يشرب من كوز نصب مافيه في كوز آخر فشربه لم يباحث [في قولهم] وإن حلف ألا يشرب من ماء الفرات فشرّب من نهر يأخذ من الفرات حث في قولهم ، ولو حلف ألا يشرب من ماء فرات فشرّب من وجلة أو من ينز عذبة حث في قولهم

وحل قال لامرأة لا يملكها : إن نكحتك فعبدي حر ، ولانية له فالتيمين علي التزويج ، ولو قال ذلك لامرأته أو لجارته كان^(٥) على الجماع ، فإن طلق امرأته أو أشتى جاريتها ثم تزوجها لم يباحث

(١) قوله . وإن باع الأم وقيمت الأم . كذا في الأصل وهو ساقط من الهدية وله محرف . والصواب وكذلك إن باع الولد وقيمت الأم . أو من نهر فالتين ولم يذكره الثاني أيضاً (٢) وفي الهدية : باب الميث (٣) وفي الهدية : من نهر . (٤) وفي الهدية : من الفرات . (٥) وفي الهدية : نهر على الجماع .

باب الحنث في النسل وغيره

ما يقع ^(١) على العام وعلى الخاص

رجل قال : إن اغتسلت في هذه الليلة ، وقال : نويت من جنابة أو قال : إن اغتسل [أحد] في هذه الدار الليلة فعبدي حر ، وقال : نويت اغتسال فلان لم يصدق واليمين على كل غسل [من جنابة أو غيره] وعلى اغتسال كلهم ^(٢) ولو قيل له : إنك تغتسل الليلة في هذه الدار من جنابة ، فقال : إن اغتسلت الليلة في هذه الدار فعبدي حر ، فاليمين على كل اغتسال في القضاء ، فإن نوى الجنابة دين ^(٣) فيما بينه وبين الله ، ولو أجابه فقال : إن اغتسلت فعبدي حر فاليمين على النسل من الجنابة في القضاء وغيره رجل قال : إن اغتسلت الليلة في هذه الدار غسلا أو قال : إن اغتسل الليلة في هذه الدار أحد فعبدي حر ، فاليمين على كل اغتسال منه وعلى اغتسال الناس كلهم في القضاء وعلى ما نوى فيما بينه وبين الله

رجل قال : إن تزوجت فعبدي حر فقال ^(٤) نويت فلانة أو امرأة من أهل الكوفة لم يصدق في القضاء وغيره امرأة قامت لتخرج فتألم لها زوجها : إن خرجت فأنت طالق ، فرجعت وتعدت ثم خرجت لم يحث في قولهم ، والله أعلم بالصواب

باب الحنث ما يكون على الخالف وعلى غيره

رجل قال : إن دخل دارى هذه أحد ، أو ضرب عبدي هذا أحد ، والدار والعبد له أولاد ، أو قال : إن قطع هذه اليد أحد ، أو مس هذا الرأس أحد ، وأشار إلى يده ^(٥) ورأسه ، أو قال : إن لبس قيصى هذا أحد ، أو إن ألبست هذا القميص أحد ، فاليمين في هذا كله على غير الخالف . ولو قال : إن دخل هذه الدار اليوم أحد أو ضرب هذا العبد أحد ، والدار والعبد له أو لغيره ، أو قال : إن كلم غلام عبد الله بن

(١) وفي المدية : وما يقع . (٢) وفي المدية : اغتسال فلان وغيره . (٣) وفي المدية : في القضاء . وعلى ما نوى دين . (٤) وفي المدية : وقال . (٥) وفي المدية : ويريد يده ، بدل قوله ، وأشار إلى يده . وعند الثناي : أركم ابنى أو مس رأسى أو يدى منه أحد أو كلم غلامى هذا أحد ، الخ وهذا يؤيد . في الأمل منا ، والله أعلم

محمد أحد ، وعبد الله هو الخالف أو كلم محمد بن عبد الله أحد وعبد الله هو الخالف^(١)
 فاليين في هذه الوجوه على الخالف وغيره
 رجل قال لآخر : إن دخل دارك أحد أو لبس قميصك أحد أو كلم ابنك أحد
 فاليين على الخالف وغيره والمنسوب إليه خارج من اليين ، ولو قال : إن لبس
 قميص عبد الله أحد بالمنسوب إليه داخل في اليين أيضاً ، ولو قال : إن مس هذا
 الرأس أحد ، يشير إلى رأس رجل أو مس رأس هذا الرجل أحد فالمنسوب إليه^(٢)
 خارج من اليين والخالف وغيره داخل في اليين ، والله أعلم بالصواب

باب الحلف في الجماع وغيره

ما يقع على الخاص والعام

رجل قال لامرأته : إن حامتك أو باضت أو أتيتك أو أصبت منك أو
 اغتسلت منك أو وطئت ، فاليين على الجماع في العرج ، ولو قال لجاريته وهي بكر :
 إن اقتضعتك فأنت حرة ، فاقضها بأصبعه لم يحنث

رجل قال : إن وطئت فعبدي حر وقال : نريت الجماع لم يصدق في القضاء
 خاصة ، فإن وطئ رجل أو جامع حنث

رجل قال : إن حرحت فعبدي حر ، ولا ية له فهو على كل خروج في سفر أو
 غيره . وإن قال : نريت السفر إلى بغداد ، فاليين فيما بينه وبين الله على كل خروج
 في سفر وفي القضاء على كل خروج . وإن قال : إن مشيت فعبدي حر وقال عني^(٣)
 استطلاق الطل لم يدين في القضاء خاصة ، فإن مشى برجل أو استطلق بطنه حنث ،
 وإن لم يكن له ية فهو على المشي بالرجل

رجل قال لآخر : نفذ عندي ، فقال : إن تغديت فعبدي حر ، فاليين على ذلك
 الغداء عند ذلك الرجل ، ولو قال : إن تعديت اليوم فعبدي حر فهو على كل غداء

(١) وفي المدينة : هو هذان الخالف ، مكان . وعبد الله هو الخالف . وعبد الله في هذه المسألة . وإذا
 قال إن كلم عبد الله بن محمد هذا أحد أو قال : إن كلم غلام عبد الله بن محمد إنسان أو لبس قميص
 عبد الله بن محمد أحد ، وعبد الله بن محمد هو الخالف يدخل الخالف (٢) وفي المدينة : والخالف ،
 (٣) وفي المدينة : نريت .

في ذلك اليوم في القضاء ، وعلى ما تراه فيما بينه وبين الله ، فإن قال : ^(١) إن تغديت عندك فعبدي حر ، فهو على كل غداء ^(٢) عند الذي سأل في القضاء ، وعلى ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى ، والله أعلم

باب الحنث في الإذن

رجل قال : إن خرج فلان من هذه الدار إلا أن آذن له فأذن له فلم يخرج حتى ناه ثم خرج لم يحنث ، وكذلك لو قال : إلا أن أَرْضِي فرضي ثم كره ، ولو قال : إلا يَأْذُنِي فأذن له ولم يخرج حتى ناه ثم خرج حنث ، وكذلك لو قال : إلا يَرْضَانِي فرضي ثم كره . وكذلك لو قال : إن بعث عبدي إلا بأمره فأمره ثم ناه . ولو قال : إلا أن آمر فأمره ثم ناه فباعه لم يحنث ، والله أعلم

باب الحنث في الشتيمة ونحوها

رجل قال : إن شتمتني في المسجد فعبدي حر ، فأتين على كونه الحالف في المسجد ، ولو قال : إن قتلتك أو ضربتك أو شججتك أو رميتك في المسجد [فعبدي حر] فأتين على كونه ^(٣) المحلوف عليه في المسجد

رجل قال لآخر : إن قتلتك برم الجمعة فعبدي حر ، فأتين على الموت في يوم الجمعة من ضرب بعد اتينين

رجل جعل يقول : امرأته طالق غدا ثم قال : إن طلقته غدا فعبدي حر طاه غدا فطلقت لم يعتق العبد ، ولو قال : إن طلقته فعبدي حر ثم قال لها : أنت طالق غدا بقاء غدا طلق غدا وعق العبد

باب ما يقع من الطلاق في التزويج في المواقيت

رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن كنت فلانا أو إذا كنت فلانا أو متى كنت فلانا ، فأتين على كل امرأة يتزوجها قبل الكلام . ولو قال : إن كنت أو إذا كنت أو متى كنت فلانا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ، فأتين على

(١) وفي الهدية : وكذلك إن قاله (٢) وفي الهدية : فبهر على ذلك لأنداء وعلى غيره ، وعند الثعالب : فبهر على كل غداء عند قضاء وعلى ما تراه ديانة (٣) وفي الهدية والفتاوى : لا تقول به .

كل امرأة يتزوجها بعد الكلام . وكذلك لو قال : كل امرأة أتزوجها إن دخلت الدار أو إذا دخلت الدار أو متى دخلت فهي طالق

رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق كلما كلمت فلاناً . وتزوج امرأة فدخل بها ثم كلم فلاناً مراراً طلقت بكل مرة تطليقة ؛ فإن كلم فلاناً ثم تزوج امرأة ثم كلم فلاناً لم تطلق . ولو قال : كلما كلمت فلاناً فكل امرأة أتزوجها فهي طالق أو قال : كل امرأة أتزوجها كلما دخلت الدار فهي طالق فكلّم فلاناً ثلاث مراراً ودخل الدار ثلاثاً ثم تزوج امرأة طلقت ثلاثاً ، وكذلك كل امرأة يتزوجها بعد ذلك ، فإن كلم فلاناً مرة ثم تزوج امرأة طلقت ، فإن عاد فكلّم ^(١) فلاناً ثم تزوج المطلقة وأخرى لم تطلق المطلقة غير الأولى وطلقت الأخرى تطليقتين معاً . رجل قال لامرأته : كلما دخلت الدار فأنت طالق عدّاً فدخلها ^(٢) اليوم ثلاث مراراً ثم جاء غد طلقت ثلاثاً ، وكذلك لو قال : كلما صرت فلاناً فامرأتي طالق إذا دخلت الدار ، فضرب فلاناً ثلاث مرات ثم دخلت [طلقت] ثلاثاً

رجل قال : كل امرأة أتزوجها [أبداً] فهي طالق إن كلمت فلاناً فتزوج واحدة قبل الكلام وأخرى بعده طلقنا . وكذلك لو قال : كل امرأة أتزوجها إلى سنة فهي طالق إن كلمت فلاناً ، فتزوج واحدة قبل الكلام وأخرى بعده في السنة ، ولو قال : إن كلمت فلاناً فكل امرأة أتزوجها أبداً فهي طالق ، أو قال : إلى سنة ، فاليوم على كل امرأة يتزوجها بعد الكلام

رجل قال : كل امرأة أملكها فهي طالق إذا دخلت الدار فتزوج امرأة ثم

وفي كتاب الطلاق من الإجماع أنه إن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن دخلت الدار فاليوم على ما تزوج قبل الدخول . فإن نوى ما يتزوج بعد الدخول وقبل الدخول لم يكن على ما نوى وكان على ما قبل الدخول ، وإن كان قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن دخلت الدار فدخل الدار ثم تزوج امرأة ثم دخل الدار طلقت

(١) وفي المدة : • طلقت ثم تكلم ، (٢) وفي المدة : • دخلها .

دخل الدار ثم تزوج أخرى ولا تية له في يمينه فأنما يطلق من النساء من ك^(١) في ملكه يوم حلف ولا يطلق ما تزوج إلا أن يني ما يقيد ،^(٢) فإن عني ذلك طلق ما في ملكه ولم يدين في القضاء ودين فيها بينه وبين الله ، ولزمه الطلاق فيما تزوج قبل الكلام ،^(٣) ولا تطلق ما تزوج بعد الدخول إلا أن ينريها^(٤) أيضاً ، ولو قال : إذا دخلت الدار فكل امرأة أملكها فهي طالق ، فائمين على من كن في ملكه في القضاء وعلى ما نوى فيها بينه وبين الله

رجل قال : كل جارية أملكها إذا جاء غدا فهي حرة ولا تية له واليمين على ما في ملكه يوم حلف . ولو قال كل : جارية أملكها غدا فهي حرة ، فاليمين في قول يعقوب على كل جارية يشتريها غداً إلا أن ينوي غير ذلك يكون على ما نوى في اليمين وفي قول محمد علي كل جارية تصكون في ملكه غداً يشتريها في غدا أو قبل ذلك أو ملكها يوم حلف . وقالوا جميعاً إن قال : كل مملوك أملكه اليوم فهو حر متى ما كان في ملكه وما أفاده في اليوم . وقالوا : إذا قال كل مملوك أملكه اليوم إلى ثلاثين سنة فهو حر^(٥) لم يعتق ما كان في ملكه وعق ما يعيد في^(٦) الثلاثين سنة ورجل قال لامرأته : أنت طالق اليوم وغداً ، طلقت اليوم واحدة ولم تطلق غداً إلا أن ينوي أنت يطلق غداً أخرى . ولو قال : أنت طالق اليوم وإذا جاء غدا ، طلقت اليوم واحدة وغداً واحدة

باب الحنث في اليمين

يكون فيها الوقتان والوقت بعد الوقت

رجل قال لامرأته ولم يدخل بها : إذا دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت

(١) وفي المسرية : ما كان في ملكه . (٢) وفي المدية : إلا أن ينوي ما يستقبل ،

(٣) من قوله : ولزمه ، إل الكلام ساقط من المدية وزاد فيها : وتطلق ما أفاد من النساء قبل الدخول . (٤) كذا وفي للمسرية : أن ينوي ، ولكل وجه ، وكان في لصحبي : ما ، بالثنية ، وقصواب ما بالافراد كما هو عند المعصومي في التحرير فأصلها

(٥) وفي المسرية : وفي ملكه مملوك أو مملوك فأنهم لا يعتقون وإنما يعتق ما يقيد ،

(٦) وفي التحرير : يستعيد .

باب الحنث في اليمين التي تقع بالأميرين والتي تقع بالامر الواحد

رجل قال لامرأته : إن دخلت هذه الدار فأتيا طالقان ، لم يحنث حتى تدخلتا جميعاً . وكذلك لو قال لها : إن دخلتاهن الدارين أو لستما ثيابكما أو [ركبنا دابكتا أو] إن دخلتاه هذه الدار وهذه الدار أو إن ركبنا هذه الدابة وهذه الدابة ، [فأتيا طالقان] ؛ فدخلت كل واحدة داراً أو لست كل واحدة ثيابها أو ركبنا دابكتا ، مطلقاً . ولو قال [لها] : إن دخلتاه هذه الدار ودخلتاه هذه الدار أو قل : إن ركبنا هذه الدابة وركبنا هذه الدابة فأتيا طالقان ، لم تطلقا حتى تدخل كل واحدة الدارين أو تركب الدابتين

رجل قال لامرأته : أنت طالق إن دخلت الدار وعبدى حر إن كنت فلانا ، فهما يمينان إن دخل طلقت وإن كلم عتق^(١) . ولو استثنى بعد قوله بالاستثناء عليهما . وكذلك لو قال بعد اليمين : إن شاء فلان فالمشبهة عليهما وإن لم يشأ فلان بطلت اليمينان . وكذلك إن لم يشأ إحداهما بطلت ، وإن شاءهما جميعاً وقعتا

رجل قال : إن دخلت [هذه] الدار فامرأتى طالق وعبدى حر ، لم يقع شيء إلا بدخول الدار ، فإن دخلها وقع . وإن قال : إن دخلت الدار فامرأتى طالق وعلي

أوعليه المشى إلى بيت الله إن دخل هذه الدار ، أنه لا يكون مولياً . وإن فعل الأمرين جميعاً لزمته إحدى اليمينين واختيار إليه . وإن قال : إن قرمت فلانة فعبدى حر وهو حر إن قرمت فلانة ، امرأة له أخرى ، فهو مول منهما جميعاً . وإن قال : إن قرمت فلانة فعبدى حر أو عبدى الآخر حر إن قرمت فلانة ، امرأة له أخرى ، فهو مول من إحداهما ، وإن جامعتهما عتق العبدین والخييار إليه . وإن قال لامرأته : عبدى حر إن قربتك أبداً أو حر إن لم أقربك قبل أربعة أشهر ، فهو مول منها ، لأنه إن قربها حنث . وإن قال : إن كنت فلانة فعلى حجة أو على يمين إن كنت فلانا لآخر ، فكلم أحدهما لم يحنث حتى يكلمهما ثم يخير في الحجة واليمين

(١) وفي النصية : وإن دخل الدار طلقت المرأة وإن كلم فلا عتق للمد.

المشي إلى بيت الله وعبدى حر إن كلت فلانا ولا نية له ، فالمشي والطلاق علي
الدخول والعق علي الكلام^(١) وإن لم يشترط في آخر اليمين الكلام فهو كله علي
دخول الدار ، وكذلك لو قال : إن دخلت الدار فامرأتى طالق وطالق وإن
كلت فلاناً ، فإن دخل الدار وقت التطليقتان وإن كلم [فلاناً] رقت^(٢) واحدة .
ولو قال : امرأتى طالق [اليوم] وعبدى حر غداً لم يقع شيء حتى يجيء غد [فيقعان
في غد] ولو قال : امرأتى طالق إن دخلت الدار وعبدى حر وعلي المشي إلى بيت الله
إن كلت فلاناً ، فالطلاق علي الدخول والعق والمشي علي الكلام^(٣) . ولو قال : امرأتى
طالق اليوم وعبدى حر غداً فهو كما قال . ولو قال : امرأتى طالق وعبدى حر إن
شاء الله فالاستثناء عليهما ، وكذلك لو قال : إن شاء فلان فالمشينة عليهما . ولو قال :
امرأتى طالق غداً وعبدى حر لم يقع شيء حتى يجيء غد ثم يخبرني أحدهما . ولو قال :

هـ وفي كتاب الطلاق من الآمال أنه إن قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت
طالق وفلانة طالق ، لم تطلق واحدة منهما حتى تدخل الأولى الدار ، وإن قال :
أنت طالق غداً وفلانة طالق ، طلقت الأخيرة ساعة قال . وإن قال : أنت طالق
غداً وفلانة ، طلقتا جميعاً غداً

هشام عن أبي يوسف في رجل قال لامرأتين له^(٤) : إن دخلت هذه الدار
فأنت طالق ، وإن دخلت فلانة هذه الدار فهي طالق ، فهما يمينان وإن كان في آخر
الكلام إن شاء الله فالاستثناء عليهما ، وإن كان مكان إن شاء الله إن كلت فلاناً فهو
سواء ، فإن دخلتا الدار لم تطلقا حتى يكلم فلاناً ، وإن كان مكان إن كلت فلاناً إن
شئت لإحداهما فالمشينة عليها خاصة . فإن قال : نريت المشينة عليهما جميعاً لم يصدق
في القضاء خاصة

(١) ون المندية : ولو لم يقل في آخر الكلام إن كلت فلاناً فالكلام كله علي دخول الدار كما هو قوله :
و إن لم يشترط ، الخ وفي المصرية مكانه : ولو لم يكن قال في آخر الكلام إن كلت فلاناً كان الكلام
علي يمين واحدة ولم يقع منه شيء إلا بدخوله الدار . فليسا قال في آخر الكلام : وإن كلت فلاناً كان الذي
حلف به علي الأمر الأول إلا انتهى علي الكلام منه فانه علي الكلام خاصة . (٢) وفي المصرية
والمندية : طلقت واحدة . (٣) هذه المسألة ساقطة من المندية وموحودة في المصرية
(٤) وفي المندية : لامرأته .

أمر أنى طالق اليوم وعبدى حر وعلى المثنى إلى بيت الله غدا ، وقع الطلاق اليوم ،
والمعتق والمثنى غدا .

باب ما يقع " في اليمين على واحد وما يقع على الجميع

رجل قال : أى عيذى ضربته يا فلان فهو حر ، فاليمين على واحد . فإن ضربهم
منفردين عتق الأول ، وإن ضربهم معاً خير المولى [فى أحدهم ولاخبار للضارب]
وكذلك لو قال : أى نسائى كلفت فهى طالق أو قال : أى نسائى شئت فطلقها . ولو قال :
أى عيذى ضربك فهو حر ، فضربوه معاً أو متعريقين عتقوا . وكذلك لو قال : أى
نسائى كلفتك أو أى نسائى شئت الطلاق فهى طالق أو أى نسائى شئت الطلاق
خطلتها . ولو قال : من شئت عتقه من عيذى فاعتقه ، فأعتهم جميعاً عتقوا إلا
واحداً فى قول أبى حنيفة والخيار إلى المولى " (١) وعتقوا جميعاً فى قول أبى يوسف
ومحمد . ولو قال : أى عيذى شاء المعتق فاعتقه " فشاؤا جميعاً فاعتقهم عتقوا
فى قولهم كلهم والله أعلم بالصواب .

باب الحنث " فى اليمين بعق ما فى البطن ما يقع وما لا يقع

رجل قال لامة : كل ولد تلدينه فهو حر ، فاشتراها فولدت فى ملكه لم يعتق . ولو

• وفى كتاب الكفارات من الآمال أنه إن قال لامرأته : إن دخلتما هاتين
الدارين وكلتما هذين الرجلين أو لبستما هذين الدرعين ، لم يحنث حتى تفعل كل
واحدة منهما النعلين جميعاً . ولو قال : إن أكلت من لبن هاتين الشائين فعيذى حر ،
فأكل من لبن إحداهما حنث . وإن قال : إن أكلتما هذين الرغيفين ، فأكل واحد
وغيفاً حنث .

• وفى كتاب الطلاق من الآمال أنه إذا قال لامرأة له : أصر نسائى فى يدك ،
فطلقت النساء كلهن فقد طلقت وطلتن . وكذلك إن قال : أصر امرأة من نسائى فى
يدك ، فطلقت نفسها طلقت . وإن قال لها : طلقى أى نساء شئت ، فطلقت نفسها لم تطلق .
وكذلك إن قال : إن ضربت امرأة من نسائى فهى طالق ، فضربت نفسها لم تطلق ،

(١) وفى الحديث : • ما يقع • وفى المصرية : • ما يحث فى اليمين حتى تقع • (٢) وفى الحديث :
• إل الأمر • (٣) وفى المصرية : • فى قولهم جميعاً • (٤) وفى المصرية : • الحلاب •

كانت في ملكه يوم حلف عتي . ولو قال لنلام ، يملكه أو لا يملكه ، كل ولد يولد لك أو قال يولد لك ^(١) وأنت في ملكي فهو حر فولد له من أمة للحالف لم تكن في ملكه يوم حلف لم يعتق ، وإن كانت في ملكه يوم حلف عتي . ولو قال : كل ولد يولد لك في ملكي فهو حر ، فولد له من أمة للحالف لم تكن في ملكه أو كانت في ملكه عتي رجل قال لامته : إن ولدت ولداً فهو حر ، فولدت ولدين الأول منهما ميت عتي الحى في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ولم يعتق في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما . ولو قال لها : إذا ولدت ولداً فهو حر وامرأتى طالق ، فولدت ولدين الأول ميت طلق المرأة بالأول في قولهم وعتي الآخر في قول أبي حنيفة وحده [وقال يعقوب ومحمد ^(٢) . طلق بالأول ولا يعتق الولد الآخر]

باب ما يقع به العتق على غير المأمور بالعتق وما يقع عليه ^(٣)

رحل قال لعهده : اعتق أى عيذى شئت أو أى عيذى شئت عتقه فاعتقه أو أى عيذى زوجته فهو حر ، فالمأمور سارج من ذلك كله والمشبته والزويج على غيره امرأة قالت لزوجها تزوجت على ، فقال كل امرأة [لى طالق ثلاثاً ، طلقته المخاطبة . وكذلك لو قالت : إنك تريد أن تتزوج على ، فقال : كل امرأة ^(٤)] أتزوجها طالق ثلاثاً ، فطلق المخاطبة ثم تزوجها طلق ثلاثاً . ولو قال كل امرأة أتزوجها

ه هشام عن أبى يوسف رضى الله عنهما في رجل قال له امرأته : بلنتى أنك تزوجت ؟ فقال : كل امرأة لى طالق ، ينوى سواها ولم يقل سواك أنه يصدق . فى القضاء إذا كان جواباً

وعن أبى يوسف فى رجل قال له امرأته : طلقنى ثلاثاً إن تزوجت . فقال : أنت طالق ثلاثاً ، وهو ينوى جواب كلامها أنه لا يصدق فى القضاء . وسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يحكمها

(١) قوله . أو قال يولد لك ، ساقط من الهدية والمصرية . وكذلك سقط . وأنت في ملكي . من المصرية وكل هذا مقول مرحوم فى شرح القتاين (٢) من الهدية ويعناه فى المصرية (٣) قوله . عليه . أى عن المأمور ، وهو هذا القتاين . والمأمور . (٤) الزيادة من الهدية والمصرية

مادمت حية أرحني تموت ، فانيبين علي غيرها . ولو قال : كل امرأة أتزوجها مادامت [فلانة] حية أو حتى تموت [فلانة] لم تطلق ^(١)

باب الحنث في اليمين التي يكون فيها الاستثناء

وجل قال لامرأته : أنت طالق إلا أن يقدم فلان [أو قال] إلا أن أدخل الدار ، لم تطلق حتى ينظر أيكون القدوم والدخول أم لا . فإن مات فلان قبل القدوم طلقت وإن مات الزوج قبل الدخول طلقت مع الموت ^(٢) بلا فصل ، ولو قال : أنت طالق إن كنت فلاناً إلا أن يقدم فلان أو قال إلا أن يدخل الدار ، فكلته قبل القدوم أو الدخول طلقت ساعة كلفه . وإن دخلتها أو قدم فلان قبل الكلام سقطت اليمين

وجل قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً إلا أن يرى فلان غير ذلك أو يبدو لفلان غير ذلك أو يشاء فلان غير ذلك ، فقام فلان من محله فل أن يشاء أو يرى أو يبدو له غير ذلك طلقت ثلاثاً . وإن لم يعلم فلان بذلك فهو علي المجلس الذي بعلمه فيه ، وذلك كله بلسانه دون قلبه . ولو قال : إلا أن أرى أنا غير ذلك أو يبدو لي غير ذلك [فذلك] فهو علي الأبد . فإن مات قبل أن يرى غير ذلك طلقت ، ولو طلقها واحدة بعد هذا القول فبانت ^(٣) لم يقع عليها من الثلاث شيء ، وكذلك لو ماتت وبقي الزوج ولو تزوجها بعد ما بان ثم مات الزوج وقع عليها الطلاق مع موته ، فإن لم يدخل بها في النكاح الثاني لم ترث ، وإن دخل بها ورثت

وجل قال لامرأته : أنت طالق إن شاء فلان أو أحب أو هوى أو رضى ، فذلك علي مجلس فلان ، ولو قال ذلك لنفسه فهو علي الأبد . وكذلك لو قال : أنت طالق إن لم يشأ فلان أو لم يحب أو لم يهو [فلان أو إن] لم يرض ، فهو علي المجلس . فإن قام

(١) قوله : لم تطلق . أي الحائض يملك عليه عاقب تحرير حيث قال : أو قال كل امرأة أتزوجها حتى تموت فلانة هي طالق . فانيبين علي غيرها . وفي المصرية : فلان يمته علي غيرها ، بعد ستم قباب وزيادة لفظ . فلانة . من المصرية والمصري . والله أعلم . أبرار (٢) وفي الهندية : مع موته . (٣) زاد في المصرية : ولم يدخل بها .

فلان من بجله ولم يقل شيئاً طلقت . ولو قال ذلك لنفسه فهو على الأبد . وإن مات قبل أن يقول شيئاً طلقت مع موته ، وإن قال الزوج [قبل الموت] : لأشأ ، لم يكن قوله شيئاً ، لأن له أن يشأ . بعد ذلك . ولو قال لها : أنت طالق إن آيت طلاقك أو كرمته . فقال في محله أو بعد ذلك : قد كرمته أو آيته أو لست أشأ طلاقها ، طلقت

رجل قال لامرأته : أنت طالق إن لم يشأ فلان طلاقك اليوم ، فقال فلان : لأشأ ، لم تطلقى ، وله أن يشأ . في بقية يومه فإن شاء في بقية يومه بطل الطلاق . ولو قال لها : [أنت طالق] إن لم يشأ فلان ذلك . فقال فلان : لا أشأ . طلقت ، ولم تطلقى قوله . لأشأ . ولكن بجروج المشيئة من يده ، والله أعلم

باب الحنث في اليمين التي يقع الطلاق على الأولى

ثم يقع على الأخرى

رجل قال لإحدى امرأته ^(١) أنت طالق إن دخلت هذه الدار لابل هذه لامرأة له أخرى ^(٢) ، فالبين على دخول الأولى ، فإن دخلت طلقنا ، وكذلك قوله : أنت ^(٣) طالق إن شئت لابل هذه ، فإنه على مشيئة الأولى فإن شئت طلاقها أو طلاق صاحبها أو طلاق نفسها وقع ما شاءت . ولو قال : أنت طالق إن شاء الله تعالى لأبل هذه ، فالاستثناء عليهما ولا مشيئة للأخرى . ولو قال لامرأته : أنت طالق إن دخل فلان هذه الدار لابل فلان ، فأيهما دخل طلقت ، وإن دخلا لم تطلق إلا واحدة ^(٤) . وكذلك لو قال : أنت طالق إن دخلت هذه الدار لأبل فلان ، فهو على دخولها أو دخول فلان . ولو قال : أنت طالق إن دخلت هذه الدار لأبل فلانة طالق ، طلقت الأخرى الساعة ^(٥) . ولا تطلق الأولى حتى تدخل ، ولو قال : أنت طالق ثلاثاً لأبل هذه طلقنا ثلاثاً ثلاثاً . ولو قال : أنت طالق ثلاثاً لأبل هذه طالق ، طلقت الأولى ثلاثاً والأخرى واحدة . ولو قال : إن دخلت هذه الدار

(١) وفي الحديث : « قال لامرأته » (٢) وفي الحديث والمصرية : « للمرأة الأخرى » (٣) وفي الحديث والمصرية : « لو قال أنت » (٤) وفي الحديث والمصرية : « إلا واحدة » (٥) وفي الحديث : « ساعة قاله » وفي المصرية : « ساعة تكلم »

لا بل هذه النار فأنت طالق ، فاثنتين على دخول النار الأخيرة . . ولو قال : أنت طالق لا بل هذه إذا دخلت النار ، طلقت الأولى الساعة والأخيرة إذا دخلت النار . .
ولو قال : أنت طالق واحدة لا بل ثلاثاً إن دخلت النار طلقت الساعة واحدة . .
وثلاثاً إذا دخلت . . ولو قال : إن دخلت النار فأنت طالق واحدة لا بل ثلاثاً ، لم تطلق حتى تدخل ؛ فإذا دخلت طلقت ثلاثاً دخل بها أو لم يدخل بها . وكذلك لو قال : إن دخلت النار فأنت طالق واحدة لا بل اثنتين . والله أعلم

باب الحنث الذي يستثنى فيه صنف من الأصناف

رجل قال : إن كان في هذا البيت إلا رجل فعدي حر ، ولا نية له فاثنتين على بني آدم خاصة . وإن قال : نويت الرجال خاصة ، لم يدبر في القضاء خاصة ، وإن لم يكن في البيت أحد ولا الرجل المستثنى لم يحنث . ولو قال : إن كان فيه إلا شاة فهو " على بني آدم والحيوان . ولو قال : إن كان فيه إلا ثوب ، فهو " على كل شيء إلا سراكن البيوت من الفأرة والحية ونحوهما . وكذلك لو قال : إن كان فيه شيء ، لم يدخل فيه سواكن البيوت

رجل قل : إن كنت أملك إلا خمسين درهما فعبدى حر ، فلم يملك إلا عشرة لم يحنث ولو ملك خمسين درهما وعشرة دنائير أو شيئاً للتجارة أو سائمة حنث ، وإن ملك عرضاً لنغير التجارة أو رقباً أو داراً لم يحنث

وفي كتاب الطلاق من الأماشي أنه إذا قال لامرأة له . أنت طالق من وثاق وهذه معك لامرأة له أخرى ، أنت الطلاق لا يقع علي واحدة منهما . وإن قال لإحدهما : أنت طالق من وثاق وهذه طالق معك ، وقع الطلاق على الأخرى في القضاء . وكذلك لو قال لواحدة : أنت طالق من وثاق وطالق ، لزما بالثانية تطليقة في القضاء . وإن قال : إن دخلت النار فأنت طالق وهذه طالق ، لم تطلق واحدة منهما إلا بالدخول

- (١) في الحنثية : ساعة قال ولا تصق الأخيرة حتى تدخل . . وفي الحنثية : ساعة نعت ولا تصق الثانية حتى تدخل النار . (٢) في الحنثية : واحدة ساعة قال . . وفي الحنثية : ساعة نعت واحدة . (٣) وفي الحنثية : إن في منه إلا شاة فهي . . (٤) وفي الحنثية : وهي . . كان فهو

رجل قل : كل مال لي صدقة ، فهو علي الدراهم والدينار والمتاع للتجارة .
والسواثم .

باب الخنث في اليمين في الهدم والكسر [في الحائط] (١)

رجل قال لامرأته . أنت طالق ثلاثاً إن لم أهدم هذا الحائط أو قال : إن لم
أقتضه ، فاليمن علي هدمه حتى لا يبق منه ما يسمى حائطاً وإن نوى هدم بعضه فهو
علي ما نوى . وإن قال : إن لم أكر هذا الحائط ، فهو علي كسر بعضه

باب الخنث في تقاضي الدراهم

رجل له علي آخر مائة قال : عدي حر إن أخذتها منك اليوم درهما دون درهم ،
فلم يأخذ في ذلك اليوم إلا خمسين (٢) لم يحنث ، وإن أخذ [منه] في أول النهار خمسين
وفي آخر النهار خمسين حنث ، فإن وجد فيها رانقا أو نهرجا (٣) أو استحق منها
درهما أو وجد فيها ستوقاً أو رصاصاً فاستبدل في ذلك اليوم فالخنث علي حاله ،
وإن لم يستبدل الستوق والرصاص في ذلك اليوم لم يحنث ، وكذلك رجل حلف
لا يفارق غريمه حتى يستوي حقه فاستوفاه فوجد فيه ربوا أو نهرجة بعد ما فارقه
أو استحق لم يحنث ، وإن وجد فيها رصاصاً أو ستوقاً حنث . وكذلك مكاتب أذى
كتاتبه فعتق ثم استحق أو وجد فيها ربوا أو نهرجة فاعتق علي حاله ، وإن وجد
المولى فيها ستوقاً أو رصاصاً لم يعتق حتى يبدله

رجل له علي آخر مائة فقال له : إن قصت (٤) اليوم منها درهما دون درهم
فعبدي حر ، فقبض منها في ذلك اليوم خمسين حنث [حين قبضها] وإن لم يقبض

وفي كتاب الكفارات من الأموال نحو من هذا ، وفيه أنه إن كانت له أرض
عشر لم يدخل رقبته فالمال الذي يجب عليه أن يتصدق به في قول أبي حنيفة
رضي الله عنه . وقال أبو يوسف رضي الله عنه : يدخل أرض العشر في الأموال .
وأما الثمر التي تكون في الأرض فإياها تدخل في الأموال من مدهين جميعاً

(١) الزيادة من المصرية والمصري (٢) وفي المصرية : «إلا حصة دراهم» وفي التناخي : «إلا أقل
من المائة» (٣) وفي التناخي : «ربوا أو نهرجة» (٤) وفي الهدية : «أصصته» وفي العياشي : «أخذته»

منها في ذلك اليوم شيئاً لم يحث ، فإن وزن له خمسين فدفعها إليه ثم وزن له خمسين
أخرى فدفعها إليه حث في القياس ولم يحث في الاستحسان مادام في عمل الوزن .
وإن ترك ذلك العمل قبل أن يستوفى المائة حث . وكذلك لو عدت له قبضها
حصة خمسة لم يحث

رجل حلف ألا يلبس هذا القميص وهو عليه أو لا يساكن فلانا وهما
ساكنان فإن أخذ في نزع القميص أو التقله فطال ذلك لم يحث ، وإن أخذ في عمل
آخر حث

باب الحث في البين التي يكون فيها الوقت بعد الوقت

رجل قال : إن دخلت هذه الدار إن كنت فلانا أو إذا قدم فلان^(١) فعدى حر
فالبين على دخول الدار بعد كلام فلان وبعد قدمه . وكذلك لو قال : إن كنت فلانا
إن دخل علينا فالكلام بعد الدخول . ولو قال : متى كنت فلانا متى دخلت هذه
الدار ، فالكلام بعد الدخول ، وكذلك لو قدم العتق في هذه الوعد وأخر البين ،
ولو قال في دار واحدة : إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار فعدى حر ، فالبين
على دخولها مرتين في القياس^(٢) وعلى مرة في الاستحسان . وإن نوى دخلتين فهو
على مانوى . وإن قال في دارين لم يحث إلا بدخول الأولى بعد دخول الثانية ، فإن

ه وفي كتاب الطلاق من الأماشي أنه قال : إن تزوجت فلانة إن تزوجت فلانة
فهى طالق لامرأة واحدة ، فالقول الأول لغو وانعقدت بينه بالقول الآخر . فإن
قال لها : إن تزوجتك وإن تزوجتك فأنت طالق ، فإنه لا يقع الطلاق حتى يتزوجها
مرتين . وإن قال لها : أنت طالق إن تزوجتك وإن تزوجتك ، فهو على تزويج واحد .
وإن قال : أنت طالق إن تزوجتك ثم تزوجتك ، فإنها تطلق بالتزويج الأول

(١) رادى الهدية بعد ذلك ، أو قال متى كنت فلانا أو متى دخلت هذه الدار . وأما قوله الآتي :
ولو قال متى كنت فلانا متى دخلت هذه الدار ، فالكلام بعد الدخول ، مساقط من الهدية (٢) وفي
الهدية : وهو حث في الاستحسان في أول دخول ، وفي المعصية : فاح يبين في القياس ألا يحث حتى
يدخلها دخلتين ولكن تستحسن ونعمه سائياً بالدخول الأول ونعمه مه رداً للكلام إلا أن يبنى دخلتين
فيكون على ما عني .

دخل الأولى ثم دخل الثانية لم يحث حتى يعود فيدخل الأولى وهو بمنزلة [قوله] :
 إن أكلت ثم شربت فعبدي حر ، فشرّب ثم أكل لم يحث حتى يعود فيشرّب . ولو
 قال : إن دخلت الدار فعدي حر إن كنت قلانا ، لم يحث . ولو قال : إن كنت قلانا
 فعبدي حر إذا قدم قلان ، فاليمين على أن يفعل الفعل الأول ثم يكون الفعل الثاني

باب الحث في اليمين فيما يقع على مرتين

وما يقع على مرة واحدة

رجل قال : كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق ، فأبتهن دخلت طلقت ، فإن
 دخلت واحدة مرتين لم تطلق إلا واحدة . ولو قال : كلما دخلت امرأة لي هذه الدار
 فهي طالق ، فدخلت واحدة مرارا طلقت مكل دخلة مرة إن كانت مدخولا بها ، فإن
 طلقت ثلاثا ثم تزوجها بعد روح فدخلت لم تطلق . ولو قال : كلما تزوجت امرأة
 فهي طالق ، فزوّج امرأة ثلاثا فطلقت في كل تزويج ثم تزوجها بعد زوج آخر طلقت
 رجل قال : كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حر ،
 فدخلت امرأتان طلقتا وعتي عد واحد . ولو قال : كلما دخلت امرأة لي الدار
 فهي طالق ، فدخلت ^(١) امرأتان أو دخلت امرأة مرتين ، طلقتا وعتي عبدان

رجل له جوار ولهن أولاد وله عيد فقال : كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي
 حرة وانها ^(٢) وعبد من عبيدي ، فدخلن عتقن وأولادهن وعبد واحد . ولو كان
 العيد أزواج الإمام فقال : كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي وزوجها حران فدخلن
 عتقن وأزواجهن . ولو قال : كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي ولدها وزوجها وعبد

في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وفي قول أبي يوسف رضي الله عنه لا تطلق
 حتى يترزجها مرتين . وإن قال : إن تزوجتك ثم تزوجتك فأنت طالق ، فهو على
 الاختلاف

ه وفي كتاب الطلاق من الأموال أن رجلا إن قال : كل امرأة أتزوجها فهي
 طالق وفلانة لامرأة عنده أن فلانة طالق ساعة قال ذلك . وكذلك إن قال : كل

(١) وفي الحديث : امرأة لي والمائة بحالها عدلت . (٢) وفي الثاني : ورابعها ،

من عيدي أحرار، فدخلن عتقن وأزواجهن وأولادهن وعتق بعدد كل واحدة عبد رجل قال: كل دار أدخلها فبلى حجة، فدخل دارين لم يكن عليه إلا حجة. ولو قال: فبلى بها حجة أو كلما دخلت داراً فبلى حجة أو فبلى بها حجة، فدخل دارين فعليه حجتان. ولو قال كلما دخلت هذه الدار فبلى حجة إن ضربتك فدخلها، ثم ضربه فعليه حجة، وكذلك إن عاد فدخل ثم ضرب، وكذلك^(١) إن قال: فبلى يمين إن ضربتك، وكذلك لو كانت يمينه بطلاق أو عتاق. ولو قال: كلما دخلت هذه الدار فوائه لا أضربك أو أشهد أو أشهد بالله أو قال: [أقسم]^(٢) أو أقسم بالله أو أعرم أو أعرم بالله أو أحلف أو أحلف بالله لا أضربك، فدخلها مراراً ثم ضربه مرة [أو] بعد كل دخلة لم يحث إلا في يمين واحدة. ولو قال: فبلى نذراً نذراً لله أو عهداً لله أو دعة الله أو أنا يومى أو نصرانى أو مجوسى أو أنا برى من الإسلام، فدخلها مرتين وضربه بعد كل دخلة حنث في يمينين وجبل قال: والله لا أضربك كلما دخلت هذه الدار، فدخلها دخلتين وضربه بعد كل دخلة حنث مرة واحدة

امرأة لى تدخل الدار فهى طالق وفلانة أن فلانة طالق ساعة قال. وإن دخلت الدار وهى فى العدة طلقت أيضاً، وذلك بمنزلة قوله: أنت ومن يدخل الدار من نسائى طوائى وقال فى موضع آخر من الكتاب^(٣) إنه إن قال: كل امرأة أتزوجها فهى طالق وفلانة، أن فلانة لا تطلق حتى يتزوج امرأة. وإن قال: المرأة [التي] أتزوجها فهى طالق وفلانة، أو قال: فلانة التي أتزوجها فهى^(٤) طالق وفلانة لامرأة عنده، فقد طلقت فلانة التي عنده قبل أن يتزوج الأخرى. وإن قال: كل امرأة أتزوجها فهى طالق وأنت طالق لامرأة عنده، فقد طلقت التي عنده ساعة قال. وإن قال: إن تزوجت فلانة فهى طالق فأنت طالق، لامرأة عنده لم تطلق التي عنده حتى يتزوج فلانة. وإن قال: أنت طالق إن تزوجتك فإن^(٥) تزوجتك لم تطلق حتى يتزوجها مرتين. وكذلك إن قال: إن تزوجتك فأنت طالق إن تزوجتك

(١) هذه المسألة إلى قوله. وكذلك. سائفة من الهندية (٢) الزيادة من الهندية (٣) أى المانع فكبير، فإن المسألة فيه لك فى باب أسر (٤) وفى الهندية: وأتزوجها عندي هي. (٥) وفى الهندية: وإنه

باب اليمين في الإيلاء التي تكون يمينا واحدة

رجل قال : كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوائته لا أقربك ، فدخلها ثم ضربه لم يحتث إلا مرة . ولو قال : فعلى يمين إن ضربتك ، فدخلها ثم ضربه أو دخل إحداها مرتين ثم ضربه حثت في يمينين

رجل قال لامرأته : كلما دخلت هذه الدار فوائته لا أقربك ، فدخلها فهو مول . فإن جامعها حثت وبطلت اليمين ، وإن لم يجمعها حتى دخلها أيضاً فهو مول إيلاء آخر فإذا مضت أربعة أشهر من الدخلة الأولى ماتت فإذا مضى أربعة أشهر أخرى من الدخلة الثانية وهي في العدة ماتت برأية أخرى . ولو قال : فعلى يمين إن قربتك ، فدخلها دخلتين فهو مول إيلاءين وإن جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان . ولو قال لها : كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوائته لا أقربك ، فدخل إحداها فهو مول ، فإن مضى يوم ثم دخل الأخرى فهو مول أيضاً . ولو قال : كلما كنت أحد هذين الرجلين ، فكلهما معاً ^(١) كان إيلاء واحد أو كلهما متفرقين في مجلسين كان إيلاءين . وإن قربها حثت في يمين واحدة

باب ما يكون من الإيلاء من اليمينين

يقعان في موطن واحد وما يقع متفرقا

رجل قال لامرأته : إذا جاء غد فوائته لا أقربك ، ثم قال في مجلس آخر قبل مجي غد مثل ذلك فهو إيلاء واحد وإن قربها حثت في يمين . ولو قال في مجلس : إذا جاء غد فوائته لا أقربك إذا جاء بعد غد فوائته لا أقربك . فهو مول غداً ومول بعد غد إيلاء آخر . ولو قال : كلما دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً إن قربتك أو قال : إن قربتك كلما دخلت هذه الدار فأنت طالق ثلاثاً ، فدخلها دخلتين فهو مول بكل دخلة . وإن قربها طلقت ثلاثاً . ولو قال : كلما دخلت هذه الدار فته علي عتق هذا العبد إن قربتك ، أو قال : هذا العبد حر إن قربتك ، فدخلها دخلتين ثم قربها لم يكن عليه إلا عتق واحد . وكذلك لو قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً إن قربتك ، ثم قال لها بعد يوم : أنت طالق ثلاثاً إن قربتك ، فهو إيلاء آت ، وإن قربها

حنث في يمين واحدة . وكذلك لو قال : إن قربتك فته على عتق هذا العبد ، ثم قال بعد يوم مثل ذلك . ولو قال : كلما دخلت هذه الدار فإن قربتك فعلى حجة أو فعلى يمين أو على نذر ، فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة فعليه يمينان أو حجتان . وكذلك قوله : كلما دخلت هذه الدار فقربتك فعلى يمين . ولو قال : كلما دخلت الدار لم أقربك والله . أو قال : والله لا أقربك كلما دخلت هذه الدار ، فدخلها دخلتين وقربها بعد كل دخلة حنث في يمين واحدة . ولو قال : إن قربتك فأنت طالق كلما دخلت هذه الدار ، فليس بمول في قولهم ، وإن قربها لم تطلق حتى تدخل الدار كلما دخلت طلقت [تطليقة]

باب الحنث في اليمين ^(١)

رجل قال : عبده حر إن حلف يمين أبداً ، فقال : امرأتى طالق إن تكلمت أو قعدت أو قت أو ذهبت ، أو حلف على ذلك بجمع أو عمرة أو عتق أو نذر أو قال لامرأته : أنت طالق إذا جاء غد أو إذا جاء رأس الشهر أو إذا أهل الهلال ، وهي من ذوات الحيض . أو قال لها : إذا حصت فأنت طالق ، فهذه كلها أيمان ، وقد حنث في يمينه الأولى ^(٢) . ولو قال لامرأته : أنت طالق إن شئت أو هويت أو أردت أو أحببت أو رضيت . أو قال لعبده : أنت حر إن شئت . أو قال : على حجة إن شئت أو عمرة ، أو قال لامرأته : إذا حضت وطهرت فأنت طالق ، أو إذا حضت حيضة أو حيضتين ، أو إذا جاء رأس الشهر ، أو إذا أهل الهلال فأنت طالق ، وهي من ذوات الشهور ، فليس شيء من هذا يمينا ^(٣) .

رجل قال : والله والله لا أأكلك . أو قال : والله والرحمن والعزير والحكيم لا أأكلك ، فكل واحدة منها يمين على حدة ، إلا أن يريد بذلك رد الكلام فيكون يمينا واحدة . ولو قال : والله الله ، أو والله العزير الحكيم لم يكن إلا يمينا واحدة

باب الحنث في اليمين بالخبر والبشارة والعلم

رجل قال لآخر : إن أخبرتني أن فلانا قد قدم ، أو أن امرأتى في هذه الدار ،

(١) وفي النسخة : (٢) وفي النسخة : (٣) وفي النسخة : (٤) وفي النسخة : (٥) وفي النسخة : (٦) وفي النسخة : (٧) وفي النسخة : (٨) وفي النسخة : (٩) وفي النسخة : (١٠) وفي النسخة : (١١) وفي النسخة : (١٢) وفي النسخة : (١٣) وفي النسخة : (١٤) وفي النسخة : (١٥) وفي النسخة : (١٦) وفي النسخة : (١٧) وفي النسخة : (١٨) وفي النسخة : (١٩) وفي النسخة : (٢٠) وفي النسخة : (٢١) وفي النسخة : (٢٢) وفي النسخة : (٢٣) وفي النسخة : (٢٤) وفي النسخة : (٢٥) وفي النسخة : (٢٦) وفي النسخة : (٢٧) وفي النسخة : (٢٨) وفي النسخة : (٢٩) وفي النسخة : (٣٠) وفي النسخة : (٣١) وفي النسخة : (٣٢) وفي النسخة : (٣٣) وفي النسخة : (٣٤) وفي النسخة : (٣٥) وفي النسخة : (٣٦) وفي النسخة : (٣٧) وفي النسخة : (٣٨) وفي النسخة : (٣٩) وفي النسخة : (٤٠) وفي النسخة : (٤١) وفي النسخة : (٤٢) وفي النسخة : (٤٣) وفي النسخة : (٤٤) وفي النسخة : (٤٥) وفي النسخة : (٤٦) وفي النسخة : (٤٧) وفي النسخة : (٤٨) وفي النسخة : (٤٩) وفي النسخة : (٥٠) وفي النسخة : (٥١) وفي النسخة : (٥٢) وفي النسخة : (٥٣) وفي النسخة : (٥٤) وفي النسخة : (٥٥) وفي النسخة : (٥٦) وفي النسخة : (٥٧) وفي النسخة : (٥٨) وفي النسخة : (٥٩) وفي النسخة : (٦٠) وفي النسخة : (٦١) وفي النسخة : (٦٢) وفي النسخة : (٦٣) وفي النسخة : (٦٤) وفي النسخة : (٦٥) وفي النسخة : (٦٦) وفي النسخة : (٦٧) وفي النسخة : (٦٨) وفي النسخة : (٦٩) وفي النسخة : (٧٠) وفي النسخة : (٧١) وفي النسخة : (٧٢) وفي النسخة : (٧٣) وفي النسخة : (٧٤) وفي النسخة : (٧٥) وفي النسخة : (٧٦) وفي النسخة : (٧٧) وفي النسخة : (٧٨) وفي النسخة : (٧٩) وفي النسخة : (٨٠) وفي النسخة : (٨١) وفي النسخة : (٨٢) وفي النسخة : (٨٣) وفي النسخة : (٨٤) وفي النسخة : (٨٥) وفي النسخة : (٨٦) وفي النسخة : (٨٧) وفي النسخة : (٨٨) وفي النسخة : (٨٩) وفي النسخة : (٩٠) وفي النسخة : (٩١) وفي النسخة : (٩٢) وفي النسخة : (٩٣) وفي النسخة : (٩٤) وفي النسخة : (٩٥) وفي النسخة : (٩٦) وفي النسخة : (٩٧) وفي النسخة : (٩٨) وفي النسخة : (٩٩) وفي النسخة : (١٠٠)

بشيء من هذا يمين.

أو أن هذا الشهر شهر رمضان، والشهر شوال^(١)، فمبدي حذر، فالتبين على الإخبار. -
حقا كان الخبر أو باطلا. ولو قال: إن أخبرتني بقدم فلان أو بمكان امرأتى في هذه
الدار، فهو على الإخبار بالحق على الخبر بالخبر أولا. ولو قال: إن أعلمتني أن فلانا
قد قدم، أو أعلمتني بقدمه، أو أن هذا الحجر ذهب، أو أن هذا الرجل امرأة -
أو أن هذا الشهر شهر رمضان، فالتبين على الإعلام بالحق الذى لا يعلمه المعلم، إلا أن
يكون أراد منك الخبر فيحث^(٢) إذا أخبر، وكذلك البشارة لأن تكون إلا بالحق -
وهى مثل العلم في جميع ذلك. وإن قال: إن كنت إلى أن فلانا قد قدم [قدوما]
نعمدى حذر، فكتب قبل قدومه فلم يصل الكتاب حتى قدم، عتق العبد. ولو قال:
إن كنت إلى قدومه، والمسألة على حالها، لم يمتنع: فإن كتب إليه وقد قدم -
والكتاب لا يعلم قدومه، عتق العبد، بلع الكتاب إلى الخائف أو لم يبلغ -
 والله أعلم بالصواب

باب الحنث الذى يقع بالفعل وبالوقت وبغير ذلك

ورحل قال لامرأته: أنت طالق في دخولك الدار، لم تطلق حتى تدخل. ولو قال:
أنت طالق في الدار، طلقت ساعة قال. ولو قال: أنت طالق في ثلاث حيض، ففى
طالق إذا حاصت ثلاث حيض، ولا تعد بالحجزة التى فيها إن كانت حائضا.
ولو قال في حيضة أو في حيضتك، لم تطلق حتى تحيض وتطهر. ولو قال: في
حيضتك، طلقت مع رؤية الدم. ولو قال في ثلاثة أيام، طلقت ساعة قال. ولو
قال: في ثلاث أكلات أو شربات أو ضربات لم تطلق حتى يكون ذلك منها. وكذلك
لو قال أنت طالق في مجيء ثلاثة أيام، لم تطلق حتى يدخل اليوم الثالث، فإن قال:
ذلك عند طلوع الشمس لم يعد بذلك اليوم، وطلقت عند طلوع الفجر من اليوم
الرابع. ولو قال: أنت طالق في مضي ثلاثة أيام، وذلك عند طلوع الشمس، طلقت
إذا استكملت ثلاثة أيام وليالين إلى مثل تلك الساعة التى حلف فيها، وكذلك
إن كانت بينه بالليل واستكملت ثلاثة أيام وليالين إلى مثل تلك الساعة. وكذلك
لو قال: أنت طالق في مضي يوم. فإنها تطلق من الغد في مثل تلك الساعة. ولو قال:

(١) وفي الحديث: «شبان». (٢) وفي الحديث: «عان أراد الخبر حث».

أنت طائر في عي . يوم طلعت حين يطلع الفجر من الغد

باب الحنث الذي يقع بالملك والشراء

رجل قال : إذا ملكت عبداً فهو حر ، أو قال إذا ملكت مائتي درهم فهي صدقة ، فاليمن علي أن يملك عبداً تاماً^(١) أو تجتمع الدراهم في ملكه إلا أن ينوي أن يملك متفرقاً . ولو قال : إن اشتريت عبداً فهو حر ، فاشتري نصفه ثم باعه ثم اشتري النصف الآخر عتق النصف الباقي^(٢) . ولو قال : نويت عبداً تاماً لم يصدق في القضاء خاصة . ولو نظر إلى عبد بعينه فقال : إن ملكته فهو حر ، أو نظر إلى مائتي درهم فقال : إن ملكتها فهي صدقة ، فاشتري نصف العبد ثم باعه واشتري النصف الآخر عتق النصف الآخر ، وإن ملك المائتي الدرهم درهما بعد درهم كلها ملك فقد حنث^(٣) والله أعلم

باب الحنث [في اليمن] في قوله^(٤) "أول عبد أملكه فهو حر"

رجل قال : أول عبد أملكه فهو حر ، أو قال أول عبد أملكه واحداً فهو حر ، فملك عبيدين معاً ، ثم ملك عبداً لم يعتق واحد منهم إلا أن ينوي بقوله . واحداً وحده ، فعتق الثالث . ولو ملك عبداً أو نصف عبد مما عتق التام . ولو قال : أول كر [حنطة]^(٥) أملكه فهو هدي ، فلك كراً ونصفاً لم يبد شيئاً ، وكذلك كل ما يكال ويوزن ، والله أعلم

باب الحنث في اليمن الذي يستثنى فيه الأوسط^(٦)

رجل قال : كل أولك أملكه فهو حر إلا أوسطهم ، فاشتري ستة أعبد واحداً بعد آخر عتق الأول حين اشتراه ، والثاني حين اشتري الرابع ، والثالث حين اشتري السادس . ولو اشتري عبداً ثم عتق الأول حين اشتراه والثلاثة معاً حين اشتري العبد . ولو قال : كل عبد أشتري فهو حر إلا أوسطهم ، فاشتري عبيدين معاً عتقا . ولو قال : إلا آخرهم ، فاشتري عبداً ثم عتق عتقوا

(١) وفي الهدية والمصرية : عبداً كاملاً . (٢) وفي الهدية : لثاني . (٣) كذا في الأصل وفي المصرية . فملكها درهما درهما كلها ملك درهما حتى يستكمل حنث . (٤) وفي المصرية : باب اليمن في قوله . (٥) الزيادة من المصرية (٦) وفي الهدية وأوسطهم . وفي المصرية : وأوسطهم .

باب الحنث الذى يقع بالواحد والذى يقع بالاثنتين والذى يقع بالأول فى [طلاق السنة]

رجل قال : والله لا أكلم فلانا أو فلانا وفلانا ، فاليمن على أن يكلم الأول وحده أو يكلم الآخرين جميعاً . ولو قال . والله لا أكلم فلانا وفلانا ولا فلانا ^(١) ، فاليمن على كلام الآخر وحده وعلى كلام الأولين جميعاً

رجل قال لامرأته ، وهى حامل : كلما ولدت ولداً فأنت طالق للسنة ، فولدت ثلاثة أولاد فى نظر واحد لم يقع بها شيء فى قول أن حنيفة وأبى يوسف رضى الله عنهما حتى تطهر من نفاسها ثم تقع بها فى كل طهر تطليقة ، وهى فى قول محمد وذفر رضى الله عنهما طالق بالولد الأول تطليقة وتقضى عدتها بالولد الآخر . فإن عاد فترجها طلق أخرى ، فإن عاد فترجها لم تطلق ^(٢) ، والله أعلم

باب الحنث فى اليمن الذى يقع بالواحد والذى يقع بالاثنتين

رجل قال لامرأتين له إذا ولدتما أولداً أو إذا حضنتما حيضة فأتيا طالقان ، فاليمن على ولادة إحداهما أو حيضة إحداهما . ولو قال : إذا ولدتما أو إذا حضنتما فأتيا طالقان ، فهى على ولادتهما جميعاً وحيضتهما جميعاً . ولو قال : إذا حضنتما حيضتين فأتيا طالقان ، فهو على أن تحيض كل واحدة حيضة . وكذلك لو قال : إذا ولدتما ولدين . وكذلك لو قال لهما : إذا أكلتما هذا الرغيف ، لم تطلقا حتى تأكلاه جميعاً ، فإن أكلت إحداهما أكثر من الأخرى فهو حانث

رجل قال لاربع نسوة : إذا حضرن حيضة فأتين طالق ، فقالت واحدة قد حضنت حيضة ، وصدقها الزوج [بذلك] ^(٣) طلقن جميعاً واحدة وإن كذبها طلقت هى وحدها . وإن قالت كل واحدة : قد حضنت ، طلق صدقهن أو كذبهن . ولو قال : إذا حضنت

(١) روى المصنف بأوفلا . (٢) روى المصنف . وأما من حمل القاس بالولد الآخر وهو قول ذفر وقولنا فيه مرقع عليها ثلثة بالولد الأول حين ولدت وتمتص عذتها بالولد الثالث ولا يقع به طلاق ، لأن النسوة انفقت به . فإن عاد فترجها وقعت عليها تطليقة أخرى حين تزوجها وبأن . فإن عاد فترجها لم يقع عليها شيء وكأنت عدده على تطليقة . (٣) الزيادة من المصنف

ذنت طوالتي، قلن: قد حشنا، وصدقن طلقت كل واحدة واحدة، وإن كذبن
أو كذب اثنتين [منهن] لم يقع شيء، وإن صدق ثلاثة طلقت المكذبة وحدها، ولو
قال لمن: كلنا حضن حصة فأنت طوالتي، فقالت كل واحدة: قد حضت حصتي،
وكذبن طلقت كل واحدة واحدة وإن صدقن طلقت ثلاثا ثلاثا، وإن صدق
واحدة طلقت المكذبات ثنتين ثنتين والمصدقة واحدة، وإن صدق اثنتين طلقت
المكذبتان ثلاثا ثلاثا والمصدقتان ثنتين ثنتين

رجل قال لامرأتين له: كلنا ولدتما ولدا فأنا طالق، فولدت إحدى هـ ثم
ولدت صاحبها ثم ولدت الأولى ولدا آخر ثم ولدت الأخرى ولدا آخر، وبين كل
ولدين يوم، طلقت الأولى اثنتين وانقضت عدتها برادها الثاني، وطلقت الأخرى
ثلاثا وانقضت عدتها برادها الثاني. ولو كان بين ولدي كل واحدة ستة أشهر أو
أكثر إلى ستين طلقت الأولى ثنتين وانقضت عدتها برادها الثاني، وطلقت
الأخرى ثلثين وانقضت عدتها برادها الأول، ولا يثبت نسب ولدها الثاني

باب الحنث في اليمين التي تقع حين يتكلم

والتي لا تقع حتى يكون الذي حلفه

رجل قال لامرأته، وهي حامل: إذا ولدت ولدا فأنت طالق اثنتين، ثم قال
لها: إن كان الولد الذي تلدين غلاما فأنت طالق واحدة، فولدت غلاما طلقت
ثلاثا بعد الولادة، وعليها ثلاث حيعض. ولو قال: إذا ولدت فأنت طالق اثنتين،
ثم قال: إن كان الولد الذي في بطنك غلاما فأنت طالق واحدة، فولدت غلاما
طلقت واحدة يوم قال، وانقضت العدة بالولادة

رجل قال: إن كان الذي يدخل هذه الدار اليوم رجل فبدي حز، فدخلها
رجل آخر النهار، عتق بعد الدخول. ولو قال: إن كان في هذه الدار رجل فبدي
حز، فلم آخر النهار أنه كان فيها عتق العبد ساعة حلف

رجل قال لامرأته، وقد طلقتها طلاقا يملك الرجعة: إن راجعتك فأنت طالق،

فانيين علي الرحمة ، فإن لم يراجعهما حتى بانث وتزوجها لم تطلق . ولو قال لها ، وقد طلقها طلاقاً بائناً ، أو قال لها وقد انقضت عدتها : إن راجعتك فأنت طالق ، فانيين علي التزويج ، والله أعلم

باب الحنث في اليمين بالحيض والفعل

الذي يقع بعد الفعل وقوله بشهر

رجل قال لاسرائة : أنت طالق قل أن تحصى حيضة شهر ، فرأت بعد شهر الدم يوماً أو يومين ، لم تطلق حتى تراه ثلاثاً ، ثم هي طالق . فإن رأت الدم أكثر من ثلاث لم تنتظر بالطلاق طهرها ، وهي طالق بعد ثلاثة أيام

رجل قال لامرأته . أنت طالق قبل قدوم فلان وموت فلان بشهر ، تقدم فلان بعد شهر طلقت . ولو مات فلان بعد شهر لم تطلق حتى يقدم الآخر . ولو قال : إذا حضت نصف حيضة فأنت طالق ، لم تطلق حتى تطهر من الحيض . ولو قال : أنت طالق إذا حضت نصف حيضة ، وأنت طالق إذا حضت نصفها الآخر ، أو قال : إذا حضت نصف حيضة فأنت طالق ، [لم تطلق حتى تطهر من الحيض . ولو قال : إذا حضت نصف حيضة فأنت طالق] وإذا حضت حيضة فأنت طالق ، فإنها تطلق تظليتين معا إذا حاضت وطهرت

رجل قال في بعض النهار : والله لا أكلم فلانا يوماً ، لم يكلمه إلى مثل تلك الساعة من الغد . ولو قال ذلك ليلاً لم يكلمه حتى قنيت الشمس من يوم تلك الليلة . ولو حلف لا يكلمه يومين لم يكلمه حتى يمضي يومان وليتأتى إلى مثل [تلك] ^(١) الساعة

باب الحنث في اليمين في اللبس والدخول

رجل حلف ألا يدخل هذه الدار ، فصارت صحراء فدخلها حنث . ولو حلف ألا يدخل داراً ، فدخل هذه الصحراء ^(٢) لم يحنث . ولو حلف ألا يدخل هذه الدار ، فصارت صحراء أو بنيت مسجداً أو حماماً أو جعلت بستاناً أو بيتاً واحداً أو صارت

(١) الزيادة من المتأني (٢) كذا في الأصل ولم تذكر المسألة في المصرية ولمعناها في المتأني غير هذا المقام

تتهراً ، فدخلها لم يحث . وكذلك إن أعيدت بعد ذلك داراً فدخلها . ولو حلف لا يدخل هذا المسجد ، فهدم فبنى داراً ثم هدمت فبنى مسجداً فدخله ، أو حلف لا يلبس هذه اللحفة فقطعها قيصاً وخيطت ثم أعيدت ملحفة ، أو حلف لا يركب هذه السفينة فزعت وصارت خشباً ثم أعيدت سفينة فركبها ، أو حلف لا يلبس هذا الثوب الخرز فنقض وأعيد ثوباً آخر فلبسه ، أو حلف لا يجلس على هذا البساط فقطع وخيط خرجاً ثم نقض فجعل بساطاً يجلس عليه . لم يحث في شيء من هذا . ولو حلفت امرأة لا تلبس هذه اللحفة ، خيط جاناناً^(١) وحمل درعاً وجعل لها جيب فلبستها ، لم تحث ، فإن فتق وزرع منه الكنان فلبستها حثت .
وجل حلف لا يجلس على هذا البساط خيط جاناناً وجعل خرجاً يجلس عليه لم يحث ، فإن فتق وعاد بساطاً يجلس عليه حث

باب الحث في اليمين في المساومة من الزيادة والنقصان

رجل ساوم رجلاً ثوب ، فأبى البائع أن ينقصه من اثني عشر ، فقال المشتري : عبده حر إن اشترته مائتي عشر ، واشتره بثلاثة عشر أو مائتي عشر ودينار حث ، ولو اشتره بأحد عشر ودينار لم يحث ، ولو حلف لا يشتريه بعشرة حتى ينقصه فاشتره بتسعة ودينار لم يحث ، وإن حلف لا يشتريه بعشرة إلا بأقل ، واشتره بتسعة ودينار لم يحث في القياس ، وحث في الاستحسان ، ولو حلف البائع لا يبيعه بعشرة أو لا يبيعه بعشرة حتى يزيد ، فباعه بعشرة ودينار أو تسعة ودينار لم يحث ، ولو حلف لا يبيعه بعشرة إلا بزيادة أو إلا بأكثر ، فباعه تسعة ودينار لم يحث في الاستحسان وحث في القياس^(٢)

رجل ساوم رجلاً عبداً ، فقال البائع : هو حر إن حططت عنك من ألف شيئاً ، ثم قال : هو لك بخمسةائة ، فلم يأخذه المشتري أو أخذه عتق العبد . ولو قال قبل^(٣) المساومة : هذا العبد حر إن حططت عنك من ثمنه شيئاً ،
وفي كتاب الكفارات من الأموال : أنه إن قال : لا ألبس هذا القميص ، فنقضه وغاطه سم لبيه حث

(١) وفي المدينة . حاقانها . (٢) وفي المصرية . قاله حاث في القياس . لأن التبرار صف غير المبرم . ولا يقال هذا أكثر من هذا إلا في نصف الواحد . ولكن استحسن ألا أمث ، لأن كلامه قبل يعبرى على إن باع ، أكثر من عشرة دراهم . (٣) وفي المدينة : قبل بيع والمساومة .

قباعه ، قليل أو كثير ، أو حلف عنه بعد البيع من الثمن شيئاً لم يعتق ، فإن حلف على ذلك يعتق عبد آخر حلف من الثمن بعد البيع شيئاً ، أو وهب له بعض الثمن عتق المحلوف بعثته ، فإن حلف الثمن كله أو وهب كله لم يعتق المحلوف عليه ، والله أعلم

باب اليمين في الهبة والصدقة والبيع والعارية

والنكاح [والصلاة والحنف في ذلك^(١)]

ورحل قال لآخر: عبده سر إن وهب لك شيئاً أبداً ، فوهب له هبة ولم يقبلها حنث ، وكذلك الصدقة والنحلي والعارية . . . ولو قال : إن بعثك شيئاً ، فباعه [عبداً] فلم يقل لم يحنث ، وإن قبله والبيع صحيح أو فاسد حنث ، ولو حلف لا يشتري اليوم شيئاً ، واشترى عبداً بحمر أو بخنزير ، وقبضه أو لم يقبضه ، أو اشترى عبداً من رحل لم يأمره صاحبه بالبيع حنث ، ولو اشتراه بمئة أو دم أو اشترى مكاتباً أو مدبراً أو أم وله لم يحنث . ولو حلف لا يتزوج فتزوج امرأة نكاحاً فاسداً أو بنير يمينه أو بنير أمرها لم يحنث ، فإن أجمعت النكاح في هذا الوجه^(٢) حنث ، ولو حلف^(٣) لا يتزوج بالكوفة ، فتزوج بها امرأة بنير أمرها وهي بالبصرة

وفي كتاب الكفارات من الأمالى يحرم من حنث في الهبة . وفيه أن العبد لو كان في يدي الموهوب له فقال الموهوب له : إن وهبته لي فهو حر ، وقال الواهب : إن وهبته لك فهو حر ، ثم قال الموهوب له : هب لي . فقال : قد وهبته لك ، إنه يعتق من مال الموهوب له ، وإن لم يقل الموهوب له : هب لي حتى قال الواهب : قد وهبته لك ، فقال : قد قبلت ، أنه يعتق من مال الواهب

وفي كتاب الكفارات من الأمالى أن رجلاً لو حلف بطلاق امرأته أنه لا يصلي خلف فلان الظهر ، فافتتح معه ثم أحدث فتوصاً وجاء وقد سلم الإمام فبني على صلاته لم يحنث . ولو كان حلف لا يصلي بصلوة فلان^(٤) ففعل ما وصفتنا حنث ، وإن حلف لا يصلي خلف فلان فافتتح معه ونام حتى صلى ركعة أو ركعتين ثم تبعه وصلى معه ما بقى حنث

(١) ما بين المربعين من المصرية وفي المحصر : « والصلاة » فقط (٢) وفي الهدية : « هذه المروءة »

(٣) في المصرية : « ألا ترى لو أن رجلاً حلف ألا يتزوج بالكوفة » (٤) وفي الهدية وحلف فلان

فأجازت حنث ، ولو حلف لا يصلي صلاة ، فصلاها على غير وضوء ، أو صلى ركعة ثم قطعها لم يحنث . ولو تدبر الكلام تدبراً فقال : عبده حر إن كان أشد في اليوم شيئاً ، أو تزوج امرأة أو صلى صلاة وقد فعل شيئاً من ذلك على صحة أو فساد حنث . ولو حلف لا يصلي ، فصلي ركعة ثم قطعها حنث ، ولو افتتح وركع ولم يسجد حتى قطعها لم يحنث . ولو حلف لا يصوم اليوم ، فأصبح صائماً ثم أفطر لم يحنث ، ولو حلف لا يصوم ففعل ما وصفنا حنث ، ولو حلف لا يصلي الجمعة مع إمام ، فأدرك منها ركعة لم يحنث ، وإن أدرك الركعة الأولى مع الإمام حنث ، ولو افتتح الصلاة مع الإمام ونام حتى فرغ أو أحدث وذهب فتوضأ ثانياً ، وقد فرغ الإمام حنث . ولو قال : عبده حر إن أدرك الفلور مع الإمام ، فأدركه في التشهد ودخل معه حنث^(١)

باب الحنث في المساكنة والصيام والفطر ورؤية

الهلل والأضحي والسكاح [والطلاق]^(٢)

رجل حلف لا يسكن فلاناً ، أو لا يخاله في هذه الدار شهر رمضان ، وإثنين على مساكته ومجالته ساعة من الشهر ، ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة ، فهو على صوم الشهر كله ، فإن كان بها ولم يصم لم يحنث ، ولو حلف لا يضر بها ، فكان بها يوم الفطر فلم يأكل ولم يشرب حنث ، ولو حلف لا يرى هلال الشهر الداخل بها ، فكان بها ولم ير الهلال حنث ، وإن نوى رؤية الهلال فهو مدين في التقضاء^(٣) . ولو حلف لا يضحي بها ، فكان بها ولم يضحي لم يحنث ، وإن نوى الكيئونة فهو على ما نوى ، ولو حلف لا يفطر عند فلان المليئة ، فغابت له الشمس في منزله ثم نعتى عند المخلف عليه حنث ، ولو شرب [الماء] في منزله ثم نعتى عند المخلف عليه لم يحنث^(٤)

(١) زاد في المسألة في آخر الباب : وهو قال : إن لم أكن اليوم صليت ركعتين ، يعني تلك الصلاة التي صلاها بعد وصوله لم يمض أيضاً ؛ ولأنه أعلم ، والمخ أن هذه مقامها قل قوله : ولو تدبر الكلام تدبراً الخ ، ولم تذكر في النصرة أيضاً (٢) الزيادة من النصرة (٣) وفي النصرة : فأدرك في القضاء . (٤) وفي النصرة : وهو لو كان شرب في منزله شربة من ماء ثم أتى المخلف عليه فنعى عنه لم يحنث ، لأنه لم يفطر عنه .

رجل قال لاخته من الرضاغة ، أو لامرأة لا يحل له نكاحها أبداً ، وقد علم ذلك :
إن تزوجتك فعبدي حر ، فتزوجها حنت . وكذلك لو قال لامرأة لا يحل له أبداً : إن
طلقتك فعبدي حر ، فاليمين على الطلاق باللسان وقع أو لم يقع . ولو قال لامرأة يحل له
نكاحها : إن طلقتك فعبدي حر ، لم يحنت حتى يتزوجها ^(١) ثم يطلقها ،
وإنه أعلم بالصواب

باب الحنث في الوقت الذي يكون فيه الفعل الذي يحلف عليه

رجل قال : لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان ، قدم فلان في يوم
وقد أكل فيه الخالف ، أو قدم بعد الزوال ، فلا شيء عليه . ولو قال : والله لأصومن
اليوم الذي يقدم فيه فلان ، ثم كان ما وصفا ^(٢) حنت . ولو قال : والله لأأكلك في
اليوم الذي يقدم فيه فلان ، فكلمه في اليوم الذي قدم فيه : قبل القدم أو بعده
حنث . ولو حلف لا يكلمه في الشهر الذي قبل قدوم فلان فكلمه ثم قدم فلان لتنام
الشهر بعد اليمين حنت ، وإن كفر عن يمينه بعد الكلام قبل القدم لم يجزئه تلك
الكفارة . وكذلك لو كانت يمينه تعتق عدعتي ^(٣) بعد قدوم فلان ، ولو قدم فلان
بعد اليمين بحصة أيام لم يحنت
رجل حلف فكفر قبل الحنث لم يجزئه . وكذلك لو آلى ثم كفر لم يبطل
الإبلاء ، وإنه أعلم

باب الحنث في ملك العبد والمكاتب

عبد أو مكاتب قال : كل يملك أملكه فيما يستقبل ، أو قال : أشتريه فهو
حر ، فمضى فملك عدداً لم يستق في قول أبي حنيفة وعق في قول أبي يوسف ومحمد .
ولو قال : كل يملك أملكه أو أشتريه إذا اعتقت ، فملك بعد العتق عبداً عتق
في قولهم [جميعاً]

(١) وفي المصرية : تزويجاً صحيحاً . (٢) وفي الرومية : وصفا . (٣) وفي الهدية : وتل
قدوم ملان .

رجل قال لامرأة حرة : إذا ملكتك فأنت حرة ، فأردت وسيت فاشترأها لم تعتق في قول أبي حنيفة ، وعنت في قول أبي يوسف ومحمد . ولو قل لها : إن أردت وسيت فاشترتك أو ملكتك فأنت حرة ، فكان ما وصفنا عنت في قولهم رجل قال لامته : إن اشترتك فأنت حرة إذا مت . فاشترأها فهي مدبرة ، فإن أعتقها وأردت وسيت فاشترأها لم تكن مدبرة . وإن مات لم تعتق . ولو قال لامته :^(١) إذا جاء يوم الأضحى فأنت حرة ، فعجل عتقها فأردت ثم سيت وملكها قبل الأضحى لم تعتق . وكذلك لو قال لامرأته^(٢) أنت طالق إذا جاء يوم الأضحى ، [فعتقها فلانا ثم تزوجها بعد زوج قبل الأضحى ثم جاء يوم الأضحى وهي في ملكه أنها] لم تطلق

رجل اشترى أمه قد ولدت منه مع ابنة لها من غيره فله أن يبيع الابنة ولا يبيع الأم ، فإن ولدت في ملكه ابنة أخرى لم يبيعها ؛ فإن أعتقها فأردت فسبين واشترأها فمن علي ما كن عليه في قول أبي يوسف ، وقال محمد : له أن يبيع الابنتين ولا يبيع الأم^(٣) .

هشام عن محمد رضي الله عنهما : في رجل لاعن امرأته بولد ثم أردت ولحق بالدار ومعه الولد ثم سبأ فاشترأها الزوج ، قال : أما الولد فهو حر مسلم لاسيل عليه ، وأما المرأة فهي بمنزلة أم الولد لا يخرجها من ملكه وليس له أن يفرجها . في كتاب الكفارات من الأموال^(٤) نحو من هذا . وفيه أن حرياً لو قال : كل مملوك لي حر إن كنت فلانا ، فأسلم وخرج إلى دار الإسلام ثم كلم فلانا لم يشترا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما . وإن قال : كل مملوك أشتريه فهو حر ، فأسلم وخرج إلى دار الإسلام واشترى عبداً أنه لا يعتق في قول أبي حنيفة ويعتق في قول أبي يوسف

(١) وفي المصرية : لا ترى أن وحلاً لو قال لامته . (٢) وفي المصرية : والآخر أن وحلاً لو قال لامرأته . (٣) وفي المصرية : مكان قوله : وقال محمد ، وأما أنا فأرى أن الأم قد رجعت إلى أن كانت أم ولد ، كما كانت ، وأما الابنتان جميعاً أنه أن يبيعهما ويصنع بهما مثله ؛ لأنهن حين سببن نصرن (كذا) أمه ، وكأنه لم يملكهن قط ، وكان الاثنان ولدتا في غير ملكه فاشترأها وأمهاتهن أن يبيعهما وليس له أن يبيع أمهما (٤) هذه الرأفة عملها هنا بعد ستم قباب كافي الهدية ، وليس فيها قوله ، نحو من هذا . وهي في الرومية في بدء قباب

باب ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة

وجعل قال : إن صمت أبداً فعبدي حر ، فقام يوماً حنت . ولو قال : الأبد
أو الدهر لم يحنت . وإن صام الدهر حتى مات عتي عبده من الثلث . ولو قال :
إن كلتك أو [صرتك أو كاتتك أو] ^(١) ساكتك أو اشتريت منك أو بعتك
أو شاركتك الأبد أو الدهر ، أو قال لأمرأتي : إن قربتك أبداً أو الأبد فعبدي حر ،
فعل ذلك ساعة حنت . وإن قال : إن لم أساكنك أو أكلتك أو أحالك أو أصريك
شهرأ فعبدي حر . فاليوم علي ترك ذلك حتى يمتي شهر متد حلف ، فإن فعله ساعة
من الشهر لم يحنت . ولو قال : إن لم أصم شهرأ أو إن تركت صوم شهر فعبدي حر ،
فاليوم علي صوم شهر متفرق أو متتابع . ولو قال : إن تركت الصوم شهرأ ، فقام
يوماً قبل مضي شهر متد حلف لم يحنت . ولو قال : إن صمت دهرأ أو زماناً أو الزمان
أو الحين أو حيناً . فهو علي صوم ستة أشهر متتابع أو متفرق ، وإن لم يصم ستة أشهر
حتى مات لم يحنت . ولو قال : إن كلتك دهرأ أو زماناً أو الزمان ، فكله ساعة قبل
مضي ستة أشهر متد حلف حنت . ولو قال : إن كلتك الأزمه أو الدهور أو الجع
أو الأيام أو الشهور أو السنين ، فهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه علي عشرة أزمه
وعشرة من كل صف ، وقول أبي يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهما في قوله :
الأزمه والدهور والسنون والجع علي الأبد ، وفي الأيام علي سبعة ، وفي الشهور
علي اثني عشر . ولو قال : إن كلتك أياماً أو شهوراً أو سنيناً ^(٢) أو دهوراً أو جعاً فهو
علي ثلاثة من هذا كله في قولهم ، وإذا حلف لا يكلمه الجع ، فله أن يكلمه في غير
الجع . وكذلك لو قال : علي صوم الجع ، لم يكن عليه ما يدها . ولو قال : لله علي طعام
مساكين أو المساكين ، فهو علي عشرة مساكين . ولو قال : لله علي طعام مسكين ،
فعله نصف صاع . ولو قال : لله علي صوم فهو علي يوم . ولو قال : لله علي عتي ،
فهو علي رقبة

(١) الزيادة من المعربة (٢) كذا في الأصل وكذا في المصنف والمصنف بالالف ، وأما
بسر الألف

باب ما يفعله الرجل لصاحبه أو لغيره

وجعل قال لآخر : إن بعث لك ثوباً فعبدي حر ، فدفع المحلوف عليه ثوباً إلى رجل وأمره أن يذهب به إلى الخائف ليبيعه ، فدفعه المأمور إليه وقال : به للمحلف عليه ، فباعه ، حنث ، ولو قال : به لي ، فباعه لم يحنث . ولو قال : إن بعث ثوباً لك ، حنث في الوجهين جميعاً . وكذلك لو قال : إن خطت لك قميصاً ، أو صنعت لك حلياً ، أو اشتريت لك جارية ، أو استأجرت لك غلاماً ، فهو كما وصفت ^(١) لك في الثوب في الوجهين . ولو قال : إن ضربت لك عبداً أو ضربت عبداً لك وامرأتى طالق ، فأمر رجل الخائف أن يضرب عبد المحلوف عليه فضربه حنث . وكذلك لو قال له : إن مسست لك ثوباً ، أو دخلت لك داراً ، أو أكلت لك طعاماً ، أو شربت لك شراباً ، فهو بمنزلة ضرب العبد . ولو أمر المحلوف عليه الخائف بضرب عبد لا يملكه ، فضربه لم يحنث . وإن أمره في قوله : إن بعث لك ثوباً ، ببيع ثوب لغيره ^(٢) فباعه له حنث

باب الاستثناء من الإيمان التي تقع على

الواحد وعلى الجماعة

وجعل قال لعبديه : إن ضربتكما إلا يوماً [واحداً] ^(٣) أو إلا في يوم واحد [أو إلا في يوم أو إلا يوماً واحداً] ^(٤) أضربكما فيه ، فله أن يضربهما [في] أي يوم شاء يوماً واحداً ، فإن ضربهما في يومين متفرقين حنث [حين] ^(٥) تغرب الشمس من اليوم الذي ضرب فيه الأخير ؛ فإن لم تغرب الشمس من ذلك اليوم حتى عاد فضرب الأول لم يحنث ، وإن ضربهما بعد ذلك في يوم أو يومين أو ضرب الذي ضربه أخيراً حنث ساعة يضرب ، ولو لم يضرب بعد ذلك إلا الأول وحده لم يحنث . ولو قال : إن ضربتكما إلا في يوم أضربكما فيه أو إلا يوم أضربكما ، فله أن يضربهما جميعاً في كل يوم ، فإن ضربهما متفرقين في يومين ^(٦) حنث حين تغرب الشمس من ذلك اليوم الذي ضرب فيه الآخر ، فإن عاد وضرب الأول في ذلك اليوم لم يحنث ،

(١) وفي المدة : على ما وصفت . (٢) وفي المدة : وأن يبيع ثوباً لغيره . (٣) الزيادة من المصرية (٤) الزيادة من المدة والمصرية (٥) وفي الرواية : حتى . (٦) كان في الأصل : وفي يوم ، ولصواب يومين ، ولله أعلم

وإن ضربهما بعد ذلك في يوم واحد لم يحث . وكذلك إن ضرب الذي ضرب
أولاً ، وإن ضرب الذي ضربه أخيراً حث في يومين حتى ^(١) تغرب الشمس من
ذلك اليوم ، فإن عاد في ذلك اليوم فضرب الذي ضربه [أولاً] لم يحث
رجل قال لامرأته : والله لا أقربكما إلا يوم أقربكما فيه ، لم يكن موليا بهذه اثنين
أبداً ، فإن جامعهما متفرقين في يومين حث حين تغرب الشمس من اليوم الذي
جامع فيه الأخيرة . ولو قال : والله لا أقربكما إلا يوماً واحداً أو إلا في يوم [واحد]
أو إلا يوماً واحداً أقربكما فيه ، لم يكن موليا حتى يقربهما في يوم ، فإذا مضى ذلك
اليوم صار موليا منهما ، ولو قربهما في يومين متفرقين حث وسقطت التين ،
وكذلك إن قربهما في يوم ثم قربهما في يوم آخر ، ولو قربهما في يوم ثم قرب
إحدهما في يوم آخر فهو مول من التي لم يقربها في اليوم الآخر . وسقط الإيلاء
عن الأخرى ، ولو قرب إحدهما في يوم ثم قربهما في يوم فهو مول من التي لم يقربها
في المرة الأولى إذا غابت الشمس من اليوم الذي قربهما فيه ، فإن قرب التي قربها
في اليوم الأول بعد ذلك لم يحث . وإن قرب الأخرى حث وسقط الإيلاء منهما
رجل قال لامرأته : والله لا أقربك إلا يوم الخميس ، فليس بمول حتى يمضي يوم
الخميس ثم هو مول . ولو قال إلا يوم الخميس . لم يكن موليا بهذه اثنين أبداً ، والله أعلم

باب اليمين التي تقع على الواحد وعلى الجماعة

رجل قال لعيده : أيكم حمل هذه الخشبة فهو حر ، والخشبة يقدر على حملها رجل
تحملها معاً لم يمتق واحد منهم ، وإن حملها واحد بعد واحد ، عتق من حمل ، ^(٢)
وإن كانت الخشبة لا يحملها إلا رجلان حملوها معا عتقوا
رجل قال : إن لبست قميصين أو ثديتين برغيفين أو ثمت على فراشين ، فالتين
على أن يجمع لبس القميصين أحدهما فوق الآخر ، وثام على الفراشين معاً ، ويتغدى
بالرغيفين في يوم ، فإن فرق لم يحث ، ولو حلف على رغيفين أو فراشين أو قميصين
بأعيانهما ففرق أو جمع حث ، ولو قال إن أكلت ورغيفين أو اشتريت عشرين أو كنت
رجلين ، فصل ذلك معاً أو متفرقا حث . ولو قال لرجلين : إن ملكتما أو اشتريتا

(١) كذا في الأصل ، واقتصر حين (٢) وفي المصرية : حملها .

عبداً فعبدى حر ، فلما عبداً بينهما أو ملك أحدهما عبداً فباعه من الآخر حنث

باب الاستثناء في اليمين

التي تكون من ذلك الصنف ومن غيره

رجل قال : إن أكلت اليوم إلا رغيفاً أو غير ذلك ^(١) أو تعديت إلا برغيف فعبدى حر ، فأكل رغيفاً ثم أكل فاكهة أو تمرأ أو خبضاً أو أرزاً حنث ، وإن أكل رغيفاً بجهن أو سمك أو سمين أو لحماً أو شئ من الأدام لم يحنث في قول أنى يوسف رضى الله عنه . وقال محمد رضى الله عنه ^(٢) : إذا أكل بالخبز ما يقدر على أكله وحده حنث . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إن أكل شيئاً من الأدام وحده حنث ، وإن نوى الخبز خاصة في جميع ذلك لم يدين في القضاء خاصة . ولو قال : إن أكلت أكلة من رغيف ، أو قيل له إلك تأكل في اليوم رغيفين أو ثلاثة فقال : إن أكلت اليوم إلا لرغيفاً فعبدى حر . فهذا على الخبز خاصة

رجل قال : إن تعديت فعبدى حر ، فالتين في مثل الكوفة والبصرة على الخبز ، فإن أكل أرزاً أو تمرأ أو لحماً بغير خبز حتى شبع أو شرب سويقاً لم يحنث ، وإن كان من أهل البادية وغداؤهم اللبن فشرب منه شره حنث

باب اليمين في الذي يحلف ألا يجلس على شيء

فيجلس عليه وفوقه غيره

رجل حلف ألا يجلس على هذا المرائش ، أو على هذا البساط أو على هذه الطنفسة ، أو على هذه البواري ، فترش فوق هذه الأشياء فراشاً جلس عليه لم يحنث . وكذلك لو حلف ألا يجلس على بساط أبداً فترش فوقه لم يحنث . وكذلك لو حلف لا ينام على هذا الدكان فبنى فوقه دكاناً ، أو على هذا السرير فوضع فوقه سريراً ، أو على هذا السطح فبنى فوقه عالية ^(٣) فنام عليها ، أو لا يجلس على هذه الأرض فبسط عليها فجلس على البساط ، لم يحنث في شيء من هذا . ولو حلف : لا ينام على هذا

(١) وفي الهدية : « غير رغيف » . (٢) وفي المصرية : « وأما أنا فأرى أنه يحنث إذا أكل

بالخبز » . (٣) وفي الهدية : « علوا » .

العرش ، جعل عليه محتاً^(١) ، أولاً ينام على هذا الدكان فمرش عليه ، أولاً ينام على هذا السطح فمرش فوقه ، أولاً ينام على هذا السرير فمرش فوقه فنام عليه ، حنث^(٢)

باب من الأيمان التي يقع فيها خيار^(٣)

على واحد مرتين أو ثلاث مرات

رجل له ثلاثة أعد فقال : سالم حر ، أو سالم وبزيع حران ، أو سالم وبزيع ومبارك أحرار ، خير : فإن أوقع العتق بسالم^(٤) عتق وحده ، وإن أوقع بزيع^(٥) عتق سالم معه ، وإن أوقع بمبارك عتقوا ، وإن لم يبين حتى مات عتق سالم ونصف بزيع وثلاث مارك ، وإن لم يكن له مال غيرهم ، وكان القول في المرض ، عتقوا من الثلث على ما وصفتنا . ولو قال سالم حر ، أو بزيع وسالم حران ، أو مبارك وسالم حران ، خير . فإن أوقع العتق بسالم عتق وحده ، وإن أوقع بأحد الباقي عتق سالم معه ، فإن لم يبين حتى مات عتق سالم وثلاث كل واحد من الآخرين . وكذلك لو قال : سالم حر ، أو بزيع وسالم أو مبارك وسالم . ولو قال : سالم حر ، أو بزيع وسالم ، أو سالم ومبارك ، عتقوا . ولو كان له عبدان فقال : سالم حر ، أو سالم وبزيع حران ، ثم مات ولم يبين ، عتق سالم ونصف بزيع . ولو قال : سالم حر ، أو سالم وبزيع ، عتقوا . ولو قال لثلاثة : سالم حر ، وسالم وبزيع ومبارك^(٦) عتقوا ، والموت ، والحياة في هذين الوجهين سواء . فإن كان القول في الصحة عتقوا من جميع المال ، وإن كان في المرض فمن الثلث . ولو قال لعبديه وأحدهما سالم : أحدهما حر ، أو سالم ثم مات ولم يبين عتق ثلاثة أرباع سالم وربع الآخر . ولو قال : سالم حر ، أو بزيع أو سالم ، عتق نصف كل واحد

(١) المختار حكامه عليه مثل ما حمله عاتق (٢) راد في الفدية . قال : أبو يوسف في الاملاء : إذا سلب لا يجلس على هذا العرش فلم على قرانين الأسفل منها الخوف ألا يام عليه فانه يحنث ، (٣) وفي المصرية : باب من الأيمان التي يقع فيها خيار ، (٤) وفي المصرية : على سالم وكذا على ربع وعلى مبارك ، إلى آخر الباب (٥) هو في المصرية مالهنة والصراف مالهنة (٦) وفي المصرية : وكذلك لو كانوا ثلاثة : سالم وبزيع ومبارك ، فقال : سالم حر أو سالم وربع أو سالم وربع ومبارك عتقوا ، لأنه إما أوقع أو على سالم في ذلك كله وعتق ربع ومبارك . ولم يحنث فيها . وهذا في الحياة والموت سواء .

باب الاستثناء (١) الذى يبدأ به قبل اليمين

واليمين التى تنقض إحداها صاحبها

رجل قال لأمرائه : إن دخلت الدار أنت طالق (١) طلقت ساعة قال ، فإن نوى أن تطلق بالدخول لم يصدق في القضاء خاصة . ولو قال : إن دخلت الدار وأنت طالق ، أو قال : أنت طالق وإن دخلت الدار ، طلقت ساعة قال ، ولم يدين في القضاء وغيره

رجل قال : عبده حرز إن كان فلان دخل هذه الدار ، ثم قال : امرأى طالق إن لم يكن دخل ، طلقت امرأته وعق عبده .

عبد بين رجلين قال أحدهما : إن كنت دخلت هذه الدار فأنت حرز ، وقال الآخر : إن لم تكن دخلتها فأنت حرز ، عتق وسعى في نصف قيمته لهما ، موسرين كانا أو معسرين ، في قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وكذلك قول أبي يوسف رضى الله عنه إذا كانا معسرين ، وإن كانا موسرين عتق في قوله ولم يسع في شيء . وقال محمد رضى الله عنه : إن كانا معسرين عتق وسعى في قيمته بينهما ، وإن كانا موسرين لم يسع في شيء . وإن قال أحدهما لصاحبه : أنت الخائن وقد اخترت ضمالك ، لم بتغير الأمر بهذا في قول أبي حنيفة

عبد بين رجلين قال أحدهما : إن كنت دخلت هذه الدار فعبدى سالم حرز ، وقال الآخر : إن لم تكن دخلتها فعبدى بزيع حرز ، لم يعتق واحد منهما ؛ وإن اشتراهما رجل صفقة أو صفقتين أجبر على عتق أحدهما ، ولو تفايضا الخالفان بهما عتقا وضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة عبده ، ولو اشترى أحدهما عبد صاحبه ولم يشتر الآخر عتق (٢) المشتري

(هـ) وفي كتاب الكفارات من الأمالى أن رجلا لو حلف بالطلاق أنه لم يدخل هذه الدار ، ثم حلف بعتق عبد أنه قد دخلها أن اليمين الأولى تلزمه ولا تلزمه الثانية ، وهو قول أبي يوسف الآخر ، وقوله الأول مثل قول محمد

(١) وفي نسخة واليمين في الاستثناء . (٢) كان في الأصل ما زيادة : أو قال إن دخلت الدار أنت طالق ، والظاهر أنه مكرر وليست الزيادة في النصية ، لذا أخرجتها (٣) أى انتهى اشتراء أحدهما . - المأمم الكبير

عبد وأمة بين رجلين قال أحدهما : إن كان فلان دخل هذه الدار فالعبد حر ، وقال الآخر : إن لم يكن دخلها فالأمة حرة ، عتق العبد والأمة وسعيهما في نيتهما ، موسرين كانا أو معسرين ، في قياس قول أبي حنيفة ، وكذلك في قول أبي يوسف ومحمد إذا كانا معسرين . وإن كانا موسرين سعى العبد للحالف بعتقه في نصف قيمته وسعت الأمة في نصف قيمتها للحالف بعتقها

عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه : إن كنت اشتريت منك نصيبك أمس فهو حر ، وقال الآخر : إن لم أكن اشتريت فهو حر ، عتق في قول أبي حنيفة وسعي الله عنه ، وسعى في قيمته لها ، موسرين كانا أو معسرين ، وكذلك قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما إذا كانا معسرين ، فإن كانا موسرين سعى للمدعي البيع خاصة في نصف قيمته ، وهذا بعد ماسأل القاصي البائع البيعة ، فإن صح البيع عتق العبد على المشتري ، وكذلك إن لم يكن له بيعة ونكل المشتري ، فإن حلف عمل بما (١) وصفنا . ولو قال البائع : إن كنت بعتك نصيبى من هذا العبد فهو حر ، وقال المشتري : إن لم أكن اشتريته فهو حر ، فالمدعي عتقه وسعيته على الاختلاف الذى وصفنا (٢) [إلا في خصلة إن كانا موسرين سعى في قول أبي يوسف ومحمد للمشتري خاصة] في نصف قيمته . ولو ادعى كل الشراء فقال : كل واحد هو حر إن لم أكن اشتريت نصيبك . وقال : كل واحد أينما هو حر إن كنت بعتك نصيبى ، عتق وسعى لها في القيمة في المذهبين جميعا

باب اليمين في الذى يعتق أحد عبديه إلى أجل

رحل قال لعبدية : إذا جاء غد فأحسدا حر ، فاختار قبل غد إيقاع العتق على أحدهما بعينه فاختاره باطل ، فإن مات أحدهما قبل غد أو وهبه أو باعه أو اعتقه أو باع نصه عتق الآخر ، ولو باع أحدهما ثم اشتراه أو باع نصف أحدهما وثلك الآخر أو باع أحدهما ثم اشتراه ثم باع الآخر ثم اشتراه أو باعتهما جميعا معا ثم اشتراهما ثم جاء غد خير في أحدهما

(١) مدد رواية هشام ، وفي رواية أبي سليمان أنه إن كانا معسرين سعى للمشتري للشراء في نصف قيمته ، ولا سعيه للمدعي البيع في حاله . حاشى الهدية وكذلك في نوادر ابن سميعة ، وكذلك هو في حاشى المصرية (٢) أى في رواية هشام - حاشى الهدية

رجل له أربعة أعبد أبيضان وأسودان فقال : الأبيضان حران ، والأسودان فسات أحد الأبيضين أرباعه عتق الأسودان ^(١)

باب من الإيمان في الإيلاء على إحداهما دون الأخرى

رجل قال لامرأته : والله لأقرب إحداكما . فهو مول من إحداهما ، ولا خيار له في أن يجعل الإيلاء على إحداهما [فإن مات إحداهما] أو طلقها ولم يدخل بها فالإيلاء على الباقية ، فإن لم تمت واحدة منها حتى مضت أربعة أشهر بانت إحداهما والخيار إليه ، فإن لم يختار إيقاع الطلاق على إحداهما حتى مضت أربعة أشهر أخرى بأتا جميعا ، فإن تزوجهما معا فهو مول من إحداهما ، فإذا مضت أربعة أشهر بانت إحداهما وخير فيها ، وإن تزوج إحداهما قبل الأخرى فإذا مضت أربعة أشهر منذ تزوج الأولى طلقت هي ، فإذا مضت أربعة أشهر أخرى منذ بانت الأولى طلقت الأخرى ، ولولم تن واحدة منها حتى ماتت التي تزوجها أولا طلقت الأخرى إذا مضت أربعة أشهر منذ تزوجها .

وفي كتاب الطلاق من الامالي ^(٢) : أنه إن قال لامرأته . والله لأقرب إحداكما ، أنه مول من إحداهما ، فإذا مضت أربعة أشهر بانت إحداهما والخيار إليه ، فإن اختار واحدة زال الإيلاء عن الأخرى ، فإن جامع التي لم تن حث في يمينه ، وإن تزوج التي بانت ولم يكن قرب الأخرى فهو مول من التي تزوجها وفيه في موضع آخر أنه إن قال لأربع نسوة : والله لأقرب إحداكن ، فهو مول من إحداكن ، فإذا مضت أربعة أشهر طلقت واحدة والخيار إليه ، فإن أوقع الطلاق بواحدة ثم تزوجها من ساعته ، فإذا مضت أربعة أشهر خير أيضا ، فإن أوقع بالتي تزوجها طلقت أيضا . فإن تزوجها من ساعته ، فإذا مضت أربعة أشهر خير أيضا فإن أوقع بها أيضا طلقت وزال الإيلاء عن البواقي

(١) وفي الثاني : « ألا ترى أنه لو قال : هذا الأسودان حران أو هذا الأبيضان إذا جاء عديبا ع . الأبيضان أومات ثم جاء غديبا الأسودان لعتق ، ولومات أحدا الأسودين أيعا ثم جاء غديبا لعتق له حبار فحينئذ لاستراهما . » (٢) كانت هذه الرواية في أثناء الباب الثاني بعد المسألة الأولى من كتابنا إلى هذا الباب لأنها تتعلق به

باب اليمين في الإيلاء في الرجل تكون عنده

امراتان حرة وأمة فيولى من إحداها

رجل قال لحرة وأمة تحت : والله لا أقرب إحداكما ، فهو مول من إحداها ، فإذا مضى شهران بانت الأمة ، فإن لم يمض شهران حتى عتقت ، فإذا مضى أربعة أشهر منذ حلف بانت إحداها . ويخير الزوج فيهما . ولولم تعتق الأمة وبانت بعد شهرين ، فإذا مضت أربعة أشهر منذ ماتت الأمة ماتت الحرة ، فإن لم تمض أربعة أشهر منذ ماتت الأمة حتى عتقت الأمة وتزوجها ، فإذا مضت أربعة أشهر منذ بانت الأمة بانت الحرة الأولى ، ولولم تبين واحدة منهما بعد التبين حتى اشترى الزوج الأمة وأعتقها ثم تزوجها فهو مول من إحداها ، فإذا مضت أربعة أشهر منذ حلف بانت الحرة الأولى ، وإن لم تمض أربعة أشهر [منذ حلف] ^(١) حتى ماتت الحرة الأولى ماتت الأخرى إذا مضت أربعة أشهر منذ تزوجها التزوج الثاني . ولولم تمت الحرة الأولى ولكن طلقها تطليقة مائة ، فإن مضت أربعة أشهر منذ حلف والمطلقة في العدة طلقت الأخرى بالإيلاء ، فإذا مضت أربعة أشهر منذ بانت المطلقة بالإيلاء طلقت المعتقة

رجل قال لامرأته وأمة : والله لا أقرب إحداكما ، لم يكن موليا ، وإن قرب إحداها حنت . ولو قال : والله لا أقرب واحدة منكما ، فهو ^(٢) مول من امرأته ، فإن أعتق الأمة ثم تزوجها لم يكن موليا [منها]

رجل قال لامرأته ، وإحداها أمة : إن قربت إحداكما فالأخرى على كظهر أمي ، ماتت الأمة بعد شهرين وسقط الإيلاء عن الأخرى . وكذلك لو قال لحررتين بانت إحداها بعد أربعة أشهر وطلق الإيلاء ، فإن لم يحرر إيقاع الطلاق على إحداها حتى مضت أربعة أشهر أخرى لم يقع شيء آخر . ولو قال : إن قربت إحداكما فهي على كظهر أمي ، فهو كما وصفنا في قوله : والله لا أقرب إحداكما

رجل قال لامرأته : كلما جاء يوم فإحداكما طالق ، وقد دخل بهما ، فإذا طلع العجر طلقت إحداهما والزوج بخير ، فإن اختار إيقاع الطلاق على إحداها ثم جاء

(١) الرادة من الحصري (٢) كذا في الرواية . . وهو ، وأصواب فهو كما في المدينة

يوم آخر فهو [أيضا] مخير

رجل قال : إن تسريت ^(١) جارية فهي حرة ، واشترى جارية وتسراها لم نعتق ،
والذين على ما كان في ملكه . ولو قال : إن اشتريت جارية فتسريتها فهي حرة ،
فقتل عتقت . والتسرى في قول أبي حنيفة رضي الله عنه أن يحصنها ويوثها ويمنعها
من الخروج ، طلب ولدها أو لم يطلب . وقال أبو يوسف : لا يكون تسرياً حتى
يطلب مع ذلك ولدها ، فإن طلب ولدها ولم يوثها أو ولدت له ولم يمنعها من الخروج
في حوائجها ^(٢) لم يكن تسرياً

رجل قال لامرأته ، وإحداهما أمة : إن قربت إحداكما فالأخرى طالق ، فهو
مول من إحداهما ، فإذا مضى شهران بانت الأمة واستقبل الإبلاء على الحرية ، وإن
مضت أربعة أشهر منذ بانت الأمة والأمة في العدة طلقت الحرية ، وإن انقضت
عدة الأمة قبل ذلك سقط الإبلاء عن الحرية ، ولو كانتا حرتين ماتت إحداهما بعد
مضي أربعة أشهر والزواج مخير ، فإن لم يختر حتى مضت أربعة أشهر أخرى باتت
ولو قال حرة وأمة إن قربت إحداكما فإحداكما طالق ، بانت الأمة بعد شهرين ،
فإذا مضى أربعة أشهر بانت الحرية ، انقضت عدة الأمة أو لم تنقض . وكذلك لو
قال لها : إن قربت إحداكما فإحداكما علي كظهر أمي . ولو قال : إن قربت واحدة
منكما فالأخرى طالق طلقت الأمة بعد شهرين ، فإن مضى شهران آخران ، والأمة
في العدة ، طلقت الحرية . وإن انقضت عدة الأمة قبل ذلك لم يقع على الحرية شيء ،
ولو كانتا حرتين باتت بعد مضي أربعة أشهر ، ولو كانت حرة وأمة فقال : إن
قربت واحدة منك فواحدة منك طالق ، بانت الأمة بعد [مضي] شهرين . فإذا
مضى شهران آخران بانت الحرية ، كانت الأمة في العدة أو لم تكن . ولو قال : إن
قربت واحدة منك فالأخرى علي كظهر أمي ، بانت الأمة بعد مضي شهرين وسقط

(١) وفي كتاب الكفارات من الأموال أن قول أبي يوسف مثل قول
أبي حنيفة رضي الله عنهما إلا في خصلة إذا طالب ولدها ولم يوثها فقد تسراها

(١) كان في الأصل : اشترى ، وهو غلط والصواب تسريت كما في التناقي وزاد : تسرى جارية
من في ملكه عتقت ولو اشترى جارية ، (٢) وفي المدينة : في حوائجها .

الإيلاء عن الحرية ، ولو كانتا حرتين يأتتا جميعا إذا مضت أربعة أشهر ، ولو قال
 حرية وأمة إن قربت واحدة منك فواحدة منك على كظهر أمي ، باتت الأمة بعد
 شهرين وباتت الحرية بعد شهرين آخرين ، انقضت عدة الأمة أو لم تنقض ، وأيهما
 قرب قل أن تين حش وطل الإيلاء عنهما . فإن حلف بظهار فهو مظاهر من التي
 حلف بظهارها ، وإن حلف بطلاق طلقت التي حلف بطلاقها . وإن قال : فأحدا كما
 على كظهر أمي ، أو أحدا كما طالق ، أوقع ذلك على إحداهما ، والله تعالى أعلم

باب الحنث في اليمين

ما يكون استثناء على جميع الكلام [أو بعضه] (١)

رحل قال لامرأته : أنت طالق يا زانية إن دخلت الدار ، فلا حدّ عليه ولا
 لعان ، وإن دخلت الدار طلقت . ولو قال : يا زانية ابنة الزانية إن شاء الله ، لم يكن
 حد ولا لعان

رجل قال : إن كنت إنسانا فامرأتي طالق يا فلان ، لم يكن قوله يا فلان كلاما
 يحث به . ولو استثنى بعد ذلك كله حار . ولو قال لامرأته : يا زانية أنت طالق
 إن دخلت الدار ، فهو قاذف . وكذلك لو قال : يا زانية أنت طالق إن شاء الله .
 ولو قال : يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله تعالى ، فالاستثناء على الثلاث ، وهي
 طالق واحدة . ولو قال : أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله ، لم تطلق شيئا .

ه وفي كتاب الطلاق من الأملالي أنه إن قال لامرأته : أنت طالق يا زانية
 ثلاثا ، ولم يدخل بها أنها تطلق (٢) ثلاثا ، ولا حد على الزوج ولا لعان ، وقال
 أبو يوسف رضى الله عنه . طلقت واحدة وبعد الزوج من قبل أن القذف فصل
 بين [الطلاق وبين] ثلاث . وإن قال لها : أنت طالق يا طالق ثلاثا ، طلقت واحدة
 في قولها جميعا . وإن قال لها : أنت طالق يا زانية إن دخلت الدار ، طلقت ولم يكن
 على الزوج حد ولا لعان في قول أبي يوسف

(١) الزيادة من العناوين (٢) وفي الهدية وطلاق .

باب الشهادة في الإيمان

رجلان شهدا على آخر أنه قال لعبده : إن دخلت الدار فأنت حر ، وشهد آخران أنه دخل فقضى بعثته ثم رجعوا فالضمان على شاهدي اليمين . ولو شهدا أنه أمر فلانا أن يجعل عبده حرا غداً إن دخل الدار ، وشهد آخران أن المأمور فعل ذلك ، وشهد آخران بدخول العبد فقضى بعثته ثم رجعوا فالضمان على اللذين شهدا على فعل المأمور ، ولو شهدا أن فلانا جعل مطلقاً امرأته في يد فلان يوم الجمعة كله ، وشهد آخران أن فلانا طلقها فتقضى بالطلاق ولم يكن دخل بها فتقضى لها بنصف الصداق ثم رجعوا فالضمان على اللذين شهدا على طلاق المأمور ، ولو شهد اثنان أن الزوج جعلها طالقاً إن تكلم فلان ، وشهد آخران أن فلانا تكلم ثم رجعوا ضمن شاهدا اليمين

باب اليمين في طلاق السنة

رجل قال لامرأته وهي حائض : أنت طالق تطليقة للسنة ، أو أنت طالق أعدل [الطلاق] أو أحسن [الطلاق] أو أجل الطلاق ، لم يقع عليها حتى تظهر . ولو قال : أنت طالق تطليقة سنة أو عدلة أو حسنة أو حيلة ، طلقت ساعة قال . ولو قال : أنت طالق ^(١) سنة أو عدلة أو بائة في دخولك الدار ، لم تطلق حتى تدخل . ولو قال : أنت طالق حسنة في دخولك الدار أو حسنة ببيعة في مائتك ^(٢)

• وفي كتاب الطلاق من الأمال أنه إذا قال لها : أنت طالق تطليقة سنة أو أنت طالق طلاق الدين أو طلاق الإسلام أو طلاق الحق أو طلاق القرآن أو طلاق الكتاب ، أو أنت طالق بالسنة أو في السنة أو مع السنة أو تطليقة سنة أو عدلية أو عدلة ، فإن الطلاق يقع للسنة . وإن قال : أنت طالق طلاق القضاء أو طلاق الثقة أو طلاقاً حسناً أو مستقباً أو قياً أو أحق الطلاق أو طلاقاً جميلاً أو طلاق الحسن ، فإنه يقع لغير السنة

(١) زاد المعنى ما صوره فقال : • وإزالة : أنت طالق تطليقة واحدة في دخولك الدار أو سنة أو عدة أو بائة ، (٢) وفي الهدية : وفي مائتك • وفي القاموس : وفي مائتك ،

أو قربة في بطشك أو معتدلة في قيامك أو شديدة في ضربك ، طلقت ساعة قال .
ولو قال : أنت طالق تطليقة حسنة في دخولك الدار أو تطليقة معتدلة في قيامك ،
لم تطلق في جميع ذلك حتى تفعل ، والله أعلم

باب الحنث في اليمين ما يقع فيه على جميع ما حلف وما يقع على بعضه في النخلة والشاة

رجل قال : إن أكلت من هذه النخلة أو من هذا الكرم شيئا فعبدي حر ،
فأكل من تمر النخلة أو حمارها أو طلعها أو برهما أو دسها أو من عنب الكرم
أو زيبه أو عصيره حنث ، ولو أكل من بيض جعل من عنب الكرم أو من تمر
النخل أو أكل من ناطف جعل من تمر النخل لم يحنث . ولو حلف ألا يأكل
من هذه الرطبة أو من هذا العنب أو من هذا اللبن ، فأكل من زيب العنب أو
من عصيره أو من الرطب أو دسه أو شيراز اللبن أو سمته لم يحنث ، ولو حلف
ألا يأكل من هذه الشاة شيئا فاليمين على أكل لحمها

باب الحنث في اليمين التي تقع على الخاص والعام في الأكل ونحوه

رجل قال : عبده حر إن أكل لحم دجاج فأكل لحم ديك ، أو حلف لا يأكل
لحم جزور فأكل لحم بصير ذكر أو أنثى ، أو لا يأكل لحم بقر أو بقرة فأكل
لحم ثور ، أو لا يأكل لحم شاة فأكل لحم أنثى أو ذكر . أو حلف لا يملك عشرين بقرة
فملك عشرين بعضها ذكور وبعضها إناث ، أو حلف لا يركب فرساً فرساً
عربياً ذكراً أو أنثى ، أو حلف لا يركب برذونا فركب برذونة ، أو حلف لا يركب
من الخيل شيئاً فركب برذونا أو برذونة أو فرساً ذكراً أو أنثى ، أو حلف
لا يركب حماراً فرك أنثى أو ذكراً ، أو لا يركب بغلاً فركب ذكراً أو أنثى ،
أو حلف لا يملك عشرين بغلاً فملكها ذكوراً أو إناثاً ، حنث في جميع ذلك . ووحلف
لا يأكل لحم دجاجة فأكل لحم ديك ، أو لا يأكل لحم ديك فأكل لحم دجاجة ،
أو لا يأكل لحم ناقة فأكل لحم جمل [أو لا يأكل لحم جمل فأكل لحم ناقة]

أو لا يأكل لحم نور فأكل لحم بقرة ، أو لا يأكل لحم كبش فأكل لحم نعجة ،
أو لا يأكل لحم بقر فأكل لحم جاموس ، [أو لا يأكل لحم بئى فأكل لحم جبل عربى]
أو لا يركب فرساً فركب برذوناً أو برذونة ، أو لا يركب حماراً فركب حماراً [ذكرأ]
لم يبحث فى شيء من هذه الوجوه

رجل أمر رجلاً [يشتري بقرة ، فاشترى ثوراً أو يشتري بغيراً فاشترى ناقة
لزم الأمر ^(١)]

باب الحنث فى اليمين التى تكون على الحياة دون الموت والموت دون الحياة ^(٢)

رجل قال : عبده حر إن ضرب فلاناً أو دخل عليه بيتاً أو كله أو جامع فلانة
أو قبلها أو باشرها ، فهذا كله على الحياة دون الموت . ولو قال : إن غسل فلاناً
أو وضأ أو حمله أو سه أو غسل رأسه ، فهذا على الحياة والموت

باب اليمين فيما تصدق فيه المرأة على الحيض وما لا تصدق

رجل قال لامرأته : إذا حضت حيضة فأت طالق ، فقالت بعد عشرة : قد
حضت وقد طهرت وأنا حائض ، لم تصدق . ولو قال : إذا حضت فأت طالق ،
فقالت بعد خمسة أيام : قد حضت منذ خمسة أيام وأنا حائض ، فالقول ^(٣) قولها .
ولو قالت : قد حضت وطهرت ، لم تصدق .

وفى كتاب الطلاق من الآمال أن رجلاً لو قال لامرأته : إن كنت حضت
فى رجب وهى فى شعبان أنت طالق ، فقالت : قد كنت حضت فى رجب ، فإنها
لا تصدق ، أو قال لها : إن كنت حضت فيما مضى ، ولم يوقت ، فقالت : قد حضت
فيما مضى ، فالقول قولها

(١) روى نسخة الثنائى بعد هذا الباب : « بأنه اتفق على جميع ما حلف أو بعت ، وقد مر قبل ذلك
فأضحا منه » (٢) روى المصرى : « وما تقع على الحياة والموت » (٣) روى الهذلى : « كان أقول
قولها ،

باب اليمين التي تكون الاستثناء فيها على جميع

ما استثنى أو على بعضه

رجل قال : والله لا أكل أحداً إلا فلاناً أو فلاناً فالاستثناء عليهما ، وله أن يكلمهما جميعاً . وكذلك لو قال : إلا رجلاً كوفياً أو رجلاً بصرياً ، أو قال : لا أكل من عبيد فلان إلا فلاناً ، أو قال : إلا أحد رجلين كوفياً أو بصرياً ، أو إلا واحداً من رجلين كوفياً أو بصرياً ، أو لا أكل طعاماً إلا لهما أو خبراً أو لا أقرب من نساء إلا فلانة أو فلانة ، فالإيلاء يقع على غيرهما . وكذلك لو قال : برئت إلى فلان من كل شيء لي قبله إلا دراهم أو دنانير ، أو إلا ما في هذا الصك ، أو إلا أحد مائتي دراهم أو دنانير ، فالاستثناء في هذا كله عليهما . ولو قال : والله لا أكل أحداً إلا أحد هذين الرجلين ، فالاستثناء على أحدهما . وكذلك لو قال : إلا واحداً من هذين الرجلين أو إلا رجلاً واحداً من أهل الكوفة . وكذلك لو قال : قد برئت إلى فلان من كل شيء لي قبله إلا أحد هذين الصكين فليس له أن يدعى إلا أحدهما

رجل قال : والله لا أتزوج أبداً إلا كوفية ، أو لا أركب دابة إلا بفلا ، أو لا أكل أحداً إلا رجلاً من أهل الكوفة ، فالاستثناء على نساء الكوفة ، وعلى أهلها . والمعال كلها

باب من الأيمان في الطلاق

رجل له امرأة لم يدخل بها قال : كل امرأة لي وكل امرأة أتزوجها إلى ثلاثين سنة فهي طالق إن دخلت الدار ، فتزوج امرأة ثم طلقها والتي كانت عنده ثم تزوجها في الثلاثين سنة^(١) ثم دخل الدار ، طلق التي كانت عنده تطليقتين بدخول الدار ، وبانت بثلاث ، وطلقت الأخرى واحدة بدخول الدار . ولو لم يزوجهما حتى دخل الدار ثم تزوجهما طلق التي كانت عنده واحدة بدخول الدار ولم تطلق الأخرى . ولو قال : كل امرأة لي فكلما تزوجت امرأة إلى ثلاثين سنة فهي طالق إن دخلت الدار ، فطلق التي تزوجها والتي كانت عنده ثم تزوجها

(١) وفي المتن : « قال يبرى إلى » (٢) وفي الهدي : « ثلاثين سنة ».

في الثلاثين السنة ثم دخل الدار، طلقت كل واحدة تطليقتين بدخول الدار . ولو دخل الدار ثم تزوجها طلقت كل واحدة تطليقة بدخول الدار

رجل قال : كلما تزوجت امرأة فهي طالق إن دخلت الدار ، فزوج امرأة مرتين وبانت في كل تزويج بنير طلاق ثم تزوجها فدخلت الدار وقع عليها ثلاث تطليقات معاً ، ولو قال : كلما تزوجت المرأة ^(١) فدخلت الدار فهي طالق ، فزوج امرأة مرتين وبانت في كل تزويج بعير طلاق ^(٢) ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت تطليقة ، فإن دخلتها بعد التزويج الثالث فعادت ودخلت وهي في العدة طلقت أخرى وكذلك إن عادت فدخلت الدار

رجل قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق إن دخلت الدار ، فزوج امرأة مرتين وبانت في كل مرة بعير طلاق ثم تزوجها فدخلت الدار طلقت تطليقة ، وكذلك لو قال : كل امرأة أتزوجها فتدخل ^(٣) الدار فهي طالق

باب من الإيمان التي يقع فيها الأمران جميعاً

رجل قال لآخر : إن ابتدأتك بكلام أبداً ، أو إن كنتك قبل أن تكلمني فعدى حز ، نسلم كل واحد علي صاحبه معاً لم يحن الحالف ، فإن كله بعد ذلك لم يحن أيضاً . وكذلك قوله : إن ابتدأتك بتزويج ، فزوجها ^(٤) معاً ثم تزوج الحالف أخرى لم يحن ، ولو قال : إن كنتك إلا أن [تكلمني أو حتى] تكلمني ثم سلباً معاً حن الحالف د

رجل قال : أول امرأة أتزوجها هي طالق ، فأقر بعد النكاح بتزويج امرأة

ه وفي كتاب الكفارات من الأماشي ^(٥) أن رجلاً لو قال لآخر : إن ابتدأتك بمنطق فعدى حز ، فتكلم معاً أنه لا يحن : وكذلك إن قال : لا أدخل هذه النار حتى يدخلها ، فدخل معاً فإنه لا يحن . وكذلك إن كنتك حتى تكلمني [وكذلك إن حلف لا يأكل حتى يأ كل فلان فأكل معاً أو لا يحرم ببح حتى يحرم بعمرة قرن ، أو لا يصلي حتى يصلي فلان ، فافتحا معاً لا يحن]

(١) وفي كتاب : امرأته (٢) بنى أوتيت بابت معاً في شرح شتان (٣) وفي الحديث
ولتأتني : بدلتني (٤) وفي الثاني : تزوجها مع غيرها معاً وفي الحديث : تزوجها معاً
(٥) كاسه منه الزيادة في أنباء قباب الثاني ، ولتأتني بهذا الباب ختاماً فيه

فادعت أنها أولى ، فقال : قد تزوجت ثلاثة قبلك ، وصدقتك أو كذبتك فلانة ، لم يصدق الزوج في القصد علي التي أقر بنكاحها وطلقتا جميعاً . ولو قال : تزوجتها وفلانة في عقد ، فالتقول قوله فلا تطلق واحدة منهما

رجل قال : امرأتى طالق ، وله امرأة فقال : لى [امرأة] أخرى وإياها طلقت ، لم يصدق وطلقت المعروفة

رجل قال : إن كانت فلانة أول امرأة أتزوجها فهى طالق ، فزوجهها وقال : قد تزوجت قبلها أخرى ، فالتقول قوله . ولو قال لامرأتى : أول امرأة منك أتزوجها فهى طالق ، أو قال : إن تزوجت إحداً كما قل صاحبها فهى طالق ، فزوج إحداها ثم قال : قد تزوجت الأخرى قبلها ، لم يصدق إلا بينة . ولو قال : إن تزوجتهما في عقد ، فالتقول قوله ، ولا تطلق واحدة منهما . ولو قال : إن تزوجت عمرة قبل زيب فهى طالق ، فزوج عمرة وقال : قد تزوجت زيب قبلها ، فالتقول قوله

رجل له امرأة تسمى زيب فقال : أول امرأة أتزوجها فهى طالق ، أو قال : طلقت أول امرأة قد تزوجتها ، أو كانت لى امرأة أشهدوا أنها طالق ، أو قال : قد كنت طلقت امرأتى أو قد كنت طلقت إحدى نسائى ، أو كنت طلقت امرأة لى يقال لها زيب ، أو قد كنت طلقت زيب ، ثم قال فى هذا كله : لى امرأة وهى التي طلقت ، لم يصدق وطلقت المعروفة معها ^(١) . ولو قال : قد كنت طلقت أول امرأة تزوجتها أو كانت لى امرأة فطلقتها ، أو قد كنت طلقت امرأة لى يقال لها زيب ، فهوى هذا كله مصدق ، ولا تطلق المعروفة . وكذلك لو كان له عبد فقال : قد كنت اشتريت عبداً فأعتقته فهو مصدق أنه غير المعروف

باب من الإيمان فيما يوجب الرجل على نفسه

رجل قال : إن كان فى يدي دراهم إلا ثلاثة أو سوى ثلاثة فما فى يدي صدقة ، وفى يده خمسة دراهم لم يجب عليه أن يتصدق بشيء . ولو قال : إن كان فى يدي من الدراهم إلا ثلاثة أو قال : إن كان فى يدي دراهم أكثر من ثلاثة فهى صدقة ، وفى يده خمسة أو أكثر . تصدق بها

(١) كذا فى الرواية وليس قوله . معها . فى الهدية والعتاق : ولعل السقوط هو المصواب

رجل قال : إن بعث عبداً فتمت^(١) صدقة ، فباعه بألف أو بشيء من الكيل أو الوزن بغير عينه فعليه أن يتصدق به . وإن قتل العبد في يدي البائع أو مات قبل القبض وقد قبض الثمن رده على المشتري وتصدق بمثله ، وإن لم يكن قبض الثمن [حتى مات العبد] لم يتصدق بشيء ، وإن كان عرضاً أو شيئاً من الكيل والوزن بينه ، فقبضه أو لم يقبضه حتى مات العبد ، لم يتصدق شيء . وإن قال : إن بعث عبدي بهذه الألف وهذا الكر الحنفة فهما صدقة ، فباعه بهما فعليه أن يتصدق بالكر ولا يتصدق بالألف

امرأة قالت : إن تزوجت فمهرى صدقة ، فزوجت على ألف أو شيء من الكيل والوزن بغير عينه ثم ارتدت [ولم يدخل بها] أو قبلت ابن الزوج شهوة ، أو طلقها الزوج وقد قبضت المهر فردته على الزوج أو ردت نصعه في الطلاق ، تصدقت بمثل جميع المهر إلا في الردة فإنها لا تتصدق به . وإن تزوجها على عرض أو مكيل أو موزون بعينه ، فقبضته فإنها لا تتصدق بشيء من جميع ذلك إلا في الطلاق فإنها تتصدق بما

وفي كتاب الكفارات من الأموال أنه إذا قال : مالي دراهم إلا ألف ، وله ألف درهم ودرهم أنه يبحث في القضاء ، فإن قال : إلا هذه الألف لم يبحث حتى يكون له ألف وثلاثة

وفي كتاب الكفارات من الأموال أنه إذا قال : إن بعث عبدي فتمت في المساكين ، فباعه على أن أحدهما بالخيار ثم^(٢) تم البيع أن علي البائع أن يتصدق بالثمن في قول أبي يوسف . قال ابن سماعة : وسمعت محمداً قال : لا شيء على البائع لأنه حث^(٣) حين عقد البيع ولم يملك الثمن فسقط الخيار إذا كان الخيار للمشتري وفي كتاب الكفارات من الأموال أنه إن باع العبد بعرض وتقابضاً ثم رد عليه ببيع بقضاء ، أنه يرد العرض ولا شيء على البائع . وإن كان الرد بغير قضاء تصدق بقيمة العرض في قول أبي يوسف . قال ابن سماعة : وقال محمد : إن رد عليه بقضاء فعليه أن يتصدق بأقل التيمتين

يحصل لها . ولو لم تكن قبضت لم تصدق بشئ . إلا في الطلاق فإنها إذا قبضت نصف المهر تصدقت به . ولو كان المهر عرضا بعته أو بغير عينه أو شيئا من الكيل والوزن [يعني] قبضت أو لم تقبض ، لم تصدق بشئ . إلا في الطلاق فإنها تصدق بما يحصل لها من المهر .

رجل قال : إن كنت ضربت هذين السوطين إلا في هذه الدار فأمرأتى طالق ، فصرب أحدهما في الدار والآخر حارسا لم يحسب . ولو قال : إن لم أكن ضربت هذين السوطين في دار فلان والمساءة على حالها حسب .

باب من الإيلاء في الغاية

رجل قال لامرأته والله لا أقربك حتى أعتق عبدي ، أو حتى أطلق امرأتى ، فهو مول في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وليس بمول في قول أبي يوسف رضي الله عنه . ولو قال . والله لا أقربك حتى أقتل عبدي ، أو أضربه ، أو قال لها وهي أمة لعبد . والله لا أقربك حتى أشتريك ، لم يكن مولا في قولهم . ولو قال لها : والله لا أقربك حتى أهلك أو حتى تقتلني ، أو قال : حتى أقتل ، أو قال حتى تقتليني ^(١) أو قال : حتى أملكك أو أملك شفعا منك ، وهي أمة فهو مول في قياس قولهم . ولو قال : حتى يأذن لي فلان ، فمات فلان قبل أن يأذن : أو قال حتى أقتل فلانا ، فمات فلان سقطت اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما . وهو مول في قول أبي يوسف منذ مات فلان . ولو قال : حتى أقتلك أو أقتل فلانا فليس بمول في قولهم ، فإن مات فلان فهو مول في قولهم منذ مات . ولو قال : حتى تموت أو يموت فلان ، فمات فلان سقطت اليمين .

رجل قال : إن لم أشرب الماء الذي في هذا الكوز أوفى هذا الكوز اليوم فأمرأتى طالق ، فأهراق أحدهما فإن لم يشرب ما في الكوز الباقى ^(٢) حسب في قولهم ، ولو كان أحد الكورين لأماء فيه فيمبته في قياس قول أبي حنيفة وقول محمد رضي

ه في كتاب الكفارات من الأمالى نحو من هذا في صرب السوطين . وفيه أنه لو قال : إن كانت هذه الجملة إلا حنطة فعبده حر ، فإذا هي حنطة وتبر أنه يحسب

(١) كذا في الأصل . والصواب : حتى تقتل . والله أعلم . (٢) وفي المدة : في الكوز الذي ،

الله عنهما علي الكوز الذي فيه الماء . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : يمينه عليهما ، فإن لم يشرب ما في هذا الكوز الذي فيه الماء حنث

رجل قال لامرأته في رجب : والله لا أقربك حتى أصوم شعبان . فليس بمول في قياس قولهم ، فإن طلع الفجر من أول يوم من شعبان ففعل شيئا لا يستطيع معه الصوم سقطت اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، فإن حامها بعد ذلك لم يحنث ، وهو مول في قول أبي يوسف من الساعة التي صنع فيها ما لا يستطيع الصوم معه ، ولو لم يصنع شيئا حتى زالت الشمس من أول يوم من شعبان سقطت اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد ، وإن قربها بعد ذلك لم يحنث ، وإن قربها بعد الزوال حنث ، وهو مول منها في قول أبي يوسف حين تزول الشمس . ولو قال لها في أول يوم من رجب : والله لا أقربك حتى أصوم المحرم فهو مول في قولهم ، والله تعالى أعلم

باب من الإيلاء والنوى باللسان والجماع

مريض قال لامرأته : والله لا أقربك ، فقيؤه الرضا بلسانه أن يقول : قد فئت إليك أو راجعتك . فإن لم يقل ذلك بانت بعد أربعة أشهر ، فإن صح بعد ما نانت ثم مرض فزوجها فهو مول وقيؤه الجماع

محرم آلى من امرأته [أو] بينه وبين الحج أربعة أشهر فقيؤه الجماع رجل قال لامرأته : إن تزوجتك فوالله لا أقربك ، فزوجها في مرضه ، أو قال لامرأته : إذا دخلت الدار فرأته لا أقربك ، [فدخلتها فهو مول ، وقيؤه الرضا بلسانه . ولو قال : والله لا أقربك فدخلتها في مرضه فهو مول] فبانت بالإيلاء . ثم مرض فزوجها لم يكن قيؤه إلا بالجماع

مريض قال لامرأته : والله لا أقربك ، ثم قال بعد عشرة أيام مثل ذلك فبانت من الإيلاء الأول ثم صح من المرض فقيؤه في الإيلاء الثاني بالجماع ، وإن لم يقدر عليه [فقيؤه عن الإيلاء الثاني باللسان] ^(١) إلا حراما ^(٢) ولو فاء بلسانه من الإيلاءين في مرضه ثم مضى وقت الإيلاء الأول لم تبين ، فإن صح قبل مضى الإيلاء الثاني فلم يبق إلا بالجماع بانت ، فإن تزوجها بعد ذلك فهو مول من الإيلاء الثاني وقد بطل

الإيلاء الأول ، فإن قربها فعليه كفارتان . ولو قال في مرضه : والله لا أفربك أبداً ، فبانت بالإيلاء وهو مريض فقاء إليها بعد ما بات بلساء فقيؤه باطل ؛ لأنها ليست له بامرأة ، فإن تزوجها بعد ذلك فهو مول

رجل قال لامرأته : إن قربتك فعداي هذان حران ، فباع أحدهما بعد شهرين ثم اشترى الذي باعه بعد شهر آخر وباع الآخر فهو مول منذ اشترى الذي باعه أولاً ، ولا يكون مولاً منذ حلف ، والله أعلم بالصواب

باب من الإيلاء في الوقت الذي لا يدري أيكون أم لا

رجل قال لامرأته : أنت طالق [ثلاثاً] قل أن أفربك بشهر ، فليس بمول حتى يمضي شهر ثم هو مول . وكذلك لو قال ذلك لامرأتين له فهو مول منهما بعد شهر . فإن قرب إحداهما سقط الإيلاء عنهما ولم يحث ، وإن قرب الباقية ^(١) طلقاً ثلاثاً . ولو قرب إحداهما قبل شهر أو قربها حينما قبل شهر سقط اليقين . ولو قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً قبل أن أفربك ، طلق حين قال . ولو قال : قيل ^(٢) أن أفربك فهو مول ؛ وإن قربها طلق ثلاثاً بعد ما قربها في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقولنا

باب من الطلاق الذي يقع فيه الخيار يوقعه على

أى امرأته شاء وما يطل فيه الخيار

رجل قال لامرأته وقد دخل بها : أنتما طالقان ، ثم قال إحداكما طالق ثلاثاً ، أو قال فلانة طالق ثلاثاً أو فلانة ، فلم يوقع الطلاق ^(٣) على واحدة حتى انقضت حدة إحداهما وقع الثلاث بالأخرى . وإن انقضت عدتها مما فليس له أن يختار إيقاع الثلاث على واحدة . وقال بعض فقهاءنا ^(٤) له ذلك ، فإن تزوجها معها لم يجز تمكاح

(١) وفي الهديّة - وقرب ثباته (٢) وفي الهديّة : دقل . (٣) وفي الهديّة : الثلاث .

(٤) قال حمال الدين الحميري في التحرير ، لم يبي من قال هذا . واحتلوا في هذا القائل ، وكان الشيخ الإمام محمد بن العجل يقول . أراد به وم - وقال بعض شايخنا : أراد به غاية التماسي : وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة . وعامة شايخنا يقولون : أولاد القاسم بن من . وهو من أولاد عبيدة ابن مسعود رضي الله عنه وكبار أصحاب أبي حنيفة ، وعين الثاني لقاسم ولم يذكر الخلاف ، والله أعلم

واحدة منها ، وإن تزوج إحداها جار ، وليس له أن يتزوج الأخرى إلا بعد
 زوج ولولم يتزوج واحدة منها حتى تزوجت إحداها زوجها ودخل بها وطفنها ثم
 تزوجها الزوج مما جاز النكاح ، وكذلك إن تزوج إحداها . وقال بعض فقهاءنا :
 إذا تزوج إحداها ودخل بها أوفقت ^(١) الطلاق على الباقية ، ولو انقضت عندهما
 معا ثم ماتت إحداها جاز أن يتزوج الباقية في قولنا ، ولا يجوز في القول الآخر

باب الرجل يحلف بالعق في إمامته

ثم يموت قبل أن يبين وقد وطئ بعضهن

رجل له أربع من الإماء يقال في صحتها : كلها حاممت واحدة منك فواحدة
 منك حرة ، جامع اثنين ثم مات ولم يبين عتق تلك التي جامع أخيراً وخصة
 بأشباع البواقي ، ولو جامع ثلاثاً عتق من التي جامع أولاً ومن التي لم يجامعها سبعة
 أثمان كل واحدة ، ومن التي جامع أخيراً النصف ، ومن التي جامع في المرة الثانية
 ثلاثة أرباع . ولو قال : كلها جامعمت واحدة منك فواحدة منك سواها حرة ،
 جامع اثنين عتق من اللتين لم يجامعهما ثلاثة أرباع كل واحدة ونصف التي
 جومعت أولاً والأخرى أمة ، ولو جامع ثلاثاً عتق جميعاً إلا التي جومعت آخر
 مرة فإنها أمة ، ولو جامعهن عتقن وعليه مهر الأخيرة

باب الطلاق الذي يقع بقوله : آخر امرأة أتزوجها

رجل قال : آخر امرأة أتزوجها نفى طالق ، فتزوج امرأتين إحداها قبل
 الأخرى فطلق الأولى ثم تزوجها ^(٢) طلق التي تزوجها مرة [أو كذلك لو نظر إلى
 عشر نساء فقال : آخر امرأة أتزوجها منك طالق ، فتزوج اثنتين إحداها بعد
 الأخرى ثم طلق الأولى فتزوجها ثم مات طلق التي تزوجها مرة] - ولو نظر إلى
 امرأتين فقال : آخر امرأة أتزوجها منك طالق ، فتزوج إحداها بعد الأخرى
 طلق التي تزوجها أخيراً حين تزوجها ، فإن طلق الأولى ثم تزوجها لم تطلق ،

(١) كذا في الأصل والمندية وقامراً به أو رفع ، أو . وقعت للطلاق ، أمث الدليل صريح المعية ،
 وإنه أعلم (٢) كذا في الأصل وقامراً به قوله : ثم مات . سقط من أن الأصل ، وإنه أعلم

ولو قال في جميع ذلك : آخر تزويج أتزوجها فالتى أتزوجها طالق ، ثم عمل ما وصفنا
طلقت التى تزوجها مرتين

وجل قال : آخر امرأة أتزوجها طالق ، فتزوج امرأة مرتين ثم مات لم تطلق^(١)
رجل تزوج امرأة وطلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج الأولى ثم قال : آخر
امرأة تزوجها^(٢) هى طالق ، طلقت التى تزوجها مرة . ولو قال : آخر تزويج
تزوجته فالتى تزوجتها طالق ، طلقت التى تزوجها مرتين

وجل قال لعبيده : آخركم تزوجا حر ، فتزوج عبد ثم عبد ثم تزوج الأول ،
وذلك كله مأمور المولى ، ثم مات المولى ، لم يعتق واحد منهما . ولو قال : آخركم تزوجا
اليوم ، والمسألة على حالها ، عتق الذى تزوج مرة . ولو كان له عبدان فقال :
آخركما تزوجا حر ، فتزوج أحدهما بعد الآخر . عتق الثانى ساعة تزوج . ولو قال :
آخر تزويج يكون من أحدكما اليوم فصاحه حر ، فتزوج عبد ثم عبد ثم تزوج
الأول ، عتق الذى تزوج مرتين إذا غابت الشمس من ذلك اليوم .

باب من الإيمان التى يوجب بها الرجل عليه الصدقة

رجل قال : كلما كنت فلانا يرما فته على أن أتصدق بدرهم : كلما كنت يومين
فته على أن أتصدق بدرهمين : كلما كنت ثلاثة أيام فته على ثلاثة دراهم^(١) : كلما
كنت أربعة أيام فته على أربعة دراهم^(٢) : كلما كنت خمسة أيام فته على خمسة دراهم ،
فكلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه ثلاثون درهما . ولو قال : كل يوم
أكلم فيه فلانا فته على درهم . كل يومين أكلم فيهما فلانا فته على درهما ، حتى
قال : على هذا خمسة أيام^(٣) ثم كلمه اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون
درهما . وإن قال : كلما كنتك يرما فته على درهم : كلما كنتك يومين فته على درهما
حتى قال : على هذا خمسة أيام ، ثم سكت فعليه عشرون درهما . ولو قال : كل يوم

وفي كتاب الكفارات من الأموال نحو من هذا وانه أعلم بالصواب

(١) وفي الهدية . . طلقت . (٢) وفي الهدية . . أتزوجها . وتزوجها . لا مضر
المسألة في حجة المصنف (٣) وفي الهدية : . أن أتصدق ثلاثة دراهم . (٤) وفي الهدية : وعلى أنه
أتصدق بأربعة دراهم . (٥) وفي المتن : . خمسة أيام بخمسة دراهم .

أكلك فيه فته على درهم : كل يومين أكلك فيما فته على درهمان ، حتى قال : على هذا خمسة أيام ، ثم سكت : فعليه عشرة دراهم . فإن كله في اليوم الثاني أيضا فعليه ستة أخرى ، وإن كله في اليوم الثالث فعليه ثلاثة أخرى ، فإن كله في اليوم الرابع فعليه أربعة أخرى ، فإن كله في اليوم الخامس [أيضا] فعليه سبعة أخرى رجل قال لآخر : والله لا أكلك يوما ولا يومين ، فكله في اليوم الأول أو الثاني " حنث ، وإن كله في اليوم الثالث لم يحنث . ولو قال : والله لا أكلك يوما ويومين ، " فكله في اليوم الثالث حنث .

باب من الطلاق الذي يحوزه الزوج أولاً يحوزه

امرأة قالت لزوجها : قد طلقت نفسي أو أبنها أو حرمتها ، فقال الزوج : قد أجزت ذلك فهو جائز ووقع بها في قولها : طلقت نفسي تطليقة ؛ لك الرحمة وفي قولها أبنيت وحرمت تطليقة بآنة إلا أن ينوي الزوج ثلاثا . وإن لم ينو الزوج في قولها حرمت طلاقا فهو ول ولو قالت : قد اخترت نفسي ، فقال : قد أجزت ذلك ، " ينوي الطلاق ، لم يقع شيء . ولو قالت : [جمعت أمري يدي وقد اخترت نفسي ، فأجاز فالامر يدها في مجلسها . ولو قالت : [قد جمعت أمري يدي فاخترت نفسي فأجاز ، أو قالت : قد جمعت أمس أمري يدي فاخترت نفسي ، فقال الزوج : قد أجزت ذلك الساعة ، ينوي الطلاق فالامر يدها في مجلسها ، ولا يقع الطلاق . ولو قالت : كنت أمس [جمعت ^(١٤)] أمري يدي اليوم كله فاخترت نفسي ، وقال

« يقول في كتاب الكفارات من الامالى بين قوله : « يوما ويومين » وقوله « يوما ولا يومين » . وقال : « وعلى ثلاثة ايام » .

- (١) في المدينة : « وثاني ، (٢) في المدينة : « أرومي ، (٣) وفي المدينة : « اخنوخ ،
 ومداثان : « ولوقت : « اخنوخ نفس ، وأحار الروح روى لا يقع شئ كما لو قال الروح اخنوخ
 ونوى اتفاق لا يقع . (٤) كان في الأصل : « وفي المدينة وثاني والمصري : « جعلت ،
 ومن القصاب

ازوج: قد أجزت ذلك الساعة، لم يقع الطلاق، وليس الأمر يدها أيضاً، وكذلك الخيار

وجعل قال لامرأته: إن لم أضربك فأنت طالق، يعنى ساعة حلف، فهو كما نوى وإن نوى ما بينه وبين الليل فأتبعين على الأبد وتبته باطلة^(١)

باب ما يجعل الرجل^(٢) أمر امرأته فيه إلى غيرها^(٣) بالوقت

وجعل قال: أمر امرأتى يد فلان شهراً فالأمر يده شهراً منذ قال، وإن مضى شهر منذ قال قل أن يعلم فلان بالأمر بطل الأمر. ولو قال: إذا مضى هذا الشهر فأمرها يسد فلان، فإذا مضى شهر فأمرها يده في المجلس الذي يعلم فيه بالأمر، فإن لم يعلم بعد مضى الشهر^(٤) شهراً آخر أو أكثر فالأمر يده في المجلس الذي يعلم فيه. ولو قال: أمر امرأتى يد فلان وفلان إذا مضى شهر، فمضى شهر ثم علم أحدهما نكاح من مجلسه قل أن يطلقها مثل الأمر، فإن طلقها في المجلس الذي علم فيه والطلاق موقوف حتى يعلم الآخر، فإذا علم به فإن طلقها في المجلس الذي علم فيه وقع الطلاق، وإن قام من مجلسه قل أن يطلقها بطل الطلاق، وإقاه أعلم بالصواب

باب من الأيمان التي يقع فيها التخيير

وما لا يقع فيه التخيير

رحل قال: والله لا أدخل هذه الدار أولاً أدخل هذه الدار، فأيتهما دخل حثت ولو قال: والله لأدخلن هذه الدار أو لأدخلن هذه الدار^(٥) فأيتهما دخل يره

(٥) روى كتاب الطلاق من الأمانى أنه إن قال لامرأته: أنت طالق، أو والله لأدخلن هذه الدار اليوم، فإن دخلت الدار في اليوم فقد بر، وإن لم يدخل الدار في اليوم فقد حثت، ويحير في أن يلزم منه الكفارة أو تطلق المرأة، وإن قال في ذلك اليوم: قد اخترت الطلاق، طلقت امرأته وبطلت النية. وإن قال: قد أكرمت نفسى النية، لزمت النية وبطل الطلاق

(١) في الأصل والهدية وإخلفه روى ثنائى باطلة. (٢) وفي الهدية: والروح. (٣) وى ثنائى بغيره. (٤) وفي الهدية: وقد مضى الشهر. (٥) روى ثنائى بالبر، بعد الدار في المصنفين

ولو قال : والله لا أدخل هذه الدار أبداً ، أو لا أدخل هذه الدار الأخرى اليوم ، فدخل الأولى حنث ، وإن لم يدخلها ولا الأخرى حتى مضى اليوم حنث ، وإن دخل في ذلك اليوم الأخرى بوسقعت يمينه . ولو قال : والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الأخرى ، فإن دخل الأولى قبل دخوله الثانية حنث ، وإن دخل الثانية أولاً سقط اثنيان ^(١) . ولو قال : والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار ^(٢) فإن دخل إحدى الآخرين سقطت يمينه ور ، وإن دخل الأولى قبل دخوله إحدى الآخرين حنث

كتاب النكاح

باب أمر المولى عبده بالنكاح

عبد تزوج بغير إذن مولاه ثم أذن له مولاه في التزويج فأجار ذلك الكاح جاز [ذلك] في قول أبي يوسف ومحمد استحساناً

رجل أمر عبده أن يتزوج على رقبته ، فتزوج مدبرة أو أمة أو أم ولد على رقبته [بإذن المولى] فهو جائز ، وصار لمولى المرأة . وإن تزوج حرة أو مكاتبه فالنكاح باطل ، فإن دخل بها بيع في الأقل من قيمته ومن مهر مثلها إلا أن يغديه المولى . ولو كان العبد مكاتباً أو مدبراً فالنكاح جائز في جميع ذلك ، والمهر قيمته ديناً في رقبته . ولو قال المولى لعبده . تزوج ، ولم يقل علي رقبتيك ، فتزوج على رقبته فالنكاح جائز في جميع ذلك إن كانت قيمة رقبته مثل مهر التي تزوج أو أكثر بما يتغابن الناس فيه . وإن كانت أقل فالنكاح باطل ، فإن دخل بها فعليه مهر مثلها إذا عتق .

ه هشام عن محمد في عبد تزوج حرة على ألف درهم بأمر المولى فلم يدخل بها حتى صالحها المولى على أن يجعل العدة لها بمهرها أن المرأة باختيار ، إن شامت

(١) ون المدة : وسقعت يمينه . (٢) ون المدة : ليط . هذه . ساقط من المراسع فخرته

عبد تزوج حرة أو مكاتبه على رقبته فبلغ مولى العبد فأجار فالتكاح باطل ، فإن دخل بها قبل الإجازة أتبعته المرأة بالأقل من قيمته ومن مهر مثلها إذا عتق . وإن كان الدخول بعد الإجازة يباع لها في ذلك إلا أن ينديه المولى . ولو تزوج أمة أو أم ولد أو مدبرة ، فالتكاح جائز وهو لمولى المرأة

أمة تحت حر خلعها مولاهما منه برقبته فخلع وانع وبانت بغير جعل وهي لمولاهما علي حالها . ولو كان زوجها مكاتباً أو عبداً أو مدبراً جاز الخلع وصارت لسيد العبد والمدبر والمكاتب . ولو كان الزوج حراً فخلعها على رقبته برضا المولى وقع تطليقة يملك الرجعة بغير جعل

أما تزوجت حر خلعها سيدها برقة إحداهما بعينها ، فخلع وانع علي التي لم يخلعها عليها ويقسم رقة التي خلعها عليها علي مهرهما ، فما أصاب مهر التي لم يخلعها علي رقبته فهو للزوج من الأخرى وأخلع في الأخرى باطل . ولو خلع كل واحدة برقة الأخرى معاً ، وقع الخلع بهما بغير جعل طلاقاً بائناً . ولو طلق كل واحدة علي رقة الأخرى وقع الطلاق بهما بغير جعل وملك الرجعة

امرأة لها أنا عم تزوجت أحدهما فدخل بها ثم اختلعت منه بمهرها في مرضها ثم ماتت في البدة ولا مال لها غير المهر ، قسم المهر بين ابني العم نصفين ، ولا يكون للزوج من المهر بالخلع شيء . ولو طلقها علي المهر تطليقة ، والمسألة علي حالها ^(١) ، ورث زوجها النصف وما بقى فينته وبين الآخر نصفين

باب من نكح العبد والخلع في ذلك والدين

عبد مأذون له ، عليه ألف ، أخذ له مولاه أن يتزوج علي رقبته تزوج أمة لرجل فهو جائز ، ولا يسلم رقبته لمولى الأمة ، ويأبى فيضرب الثرماء بدينهم ، ومولى الأمة قيمته

عبد مأذون له عليه دين قتل رجلاً عمداً قتل به ، فإن صالحهم المولى من الدم أخذت العبد وأعطيت مولاه ألف درهم ، وإن شامت ودّت العبد ولا شيء لها ، وإن لم يصالحها لكته بأعيا العبد بمهرها فلا خيار لها وعليها ألف درهم للمولى

(١) وفي الحديث : والمسألة بملاء .

علي رقبته ، وقد علم بالدين أو لم يعلم ، فالغرماء أحق به وبإعاع لهم . فإن بقي من
الثمن شيء بعد دينهم فهو لأولياء الدم ولا ضمان على المولى في شيء من ذلك . وإن
أبرأ الغرماء العبد سلم لأولياء الدم ، فإن كان قد بيع قيمته ^(١) لأولياء الدم
أمة تحت عبد خلعها مولاهما علي عتق في يديه فهو جائز ، وإن استحق العبد
كانت قيمته في رقة الأمة تناع فيها إن لم يفدها المولى ، فإن كان على الأمة دين قبل
المخلع بيعت لأصحاب الدين ، فإن بقي من ثمنها بعد الدين شيء كان لمولى الزوج ،
فإن لم يبق ذلك بقيمة العبد المستحق ضمنّت الأمة تمام القيمة إذا عتقت . ولو ضمن
مولى الأمة الدرك في العبد ^(٢) بيعت الأمة في دينها ، وضمن مولاهما قيمة العبد
المستحق لمولى العبد ، ولا ضمان على الأمة وإن عتقت بعد ذلك . ولو خلعها علي
ورقبها ولا دين عليها سلت لمولى الزوج ، فإن كان عليها دين يمت [في الدين] فإن
بقي من ثمنها شيء أخذه مولى الزوج وأتبع الأمة بما بقي من قيمتها إذا عتقت ،
وإن كان المولى ضمن الدرك فيها كان الضمان عليه دونها ، فإن أبرأها الغرماء سلت
لمولى الزوج أو ثمنها إن كانت قد بيعت ، وإن نقص الثمن عن قيمتها وقد ضمن المولى
الدرك ضمن تمام القيمة ، وإن لم يكن ضمن ضمنته الأمة إذا عتقت . ولو زاد
الثمن على القيمة [فهو كله لمولى الزوج]

عبدان ^(٣) مأذون لهما في التجارة عليهما دين فقتل أحدهما عين صاحبه دفع بحايته
أو فدى ، فإن فداه المولى أو الغرماء فهم متطوعون ، وإن دفعوه تبعه دينه وبدئ
بدينه قبل دين المفقود عنه . فإن بيع للغرماء وبقي من ثمنه شيء فهو لغرماء المفقود
عنه ، وبإعاع المفقود عنه في دينه خاصة ، فإن بقي من ثمنه شيء وكان دين الفاق
أكثر من ثمنه لم يكن لغرماء الفاق من ذلك شيء . ولو فقتل أحدهما عين ^(٤) الآخر
ففسده مولاه فداه بقيمته وأخذ المفقود عيناه فكان له وبإعاع الفاق في دينه .

ه وفي كتاب الجنابات من الأما إلى أن العبد الجاني إذا دفع وأخذ الأعمى فإن

(١) كذا في الأصول والصواب : قيمته . (٢) وفي المتن : من العبد . (٣) وفي التحرير
هنا باب آخر وهو باب جناية العبد وعليه دين وعبدان مأذون لهما التبع أول مسألة لباب ، وكذلك هو في
التنقيح باب مستقل إلا أنه مؤخر عن باب التكاثر والمخلع (٤) كذا في الأصل ولطاهر وعين الآخر ،
يبدل عليه قوله بعد المقترع عينه ، والله أعلم

وكذلك إن فناء الغرماء . وإن دفعوه بالمفقور عتاه وأخذوا الفقير . يع كل واحد في دينه . فإن بيع العاق بالثمن ودينه ألف استرق غرماء دينهم وبيع الفقير ، فإن بيع بمائة أخذ الغرماء ووجعوا بها في من دينهم في الألف الباقية من ثمن العاق في قول أبي يوسف . وقال محمد وصي الله عليهما : يقرم الفقير صحياً ويقوم أعمى فإن نقصه العمى تسعة أعشار القيمة جعل لغرمائه تسعة أعشار ما يتق من ثمن العاق . ويسلم العشر للمولى الذي أخذ العاق .

عبد قتل رجلاً خفياً ثم قُتِلَ عني أمة قيمتها ألف ، فإن فداء مولاه فداء بديهة الحر ودية الأمة وأخذ الأمة في قول أبي حنيفة رمى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رمى الله عليهما : إن شاء فعل هذا وإن شاء أعطى مولاه ما نقصها العمى ، وإن دفعه بالجنايتين قسم أولياء الحر ومولى الأمة على أحد عشرهما ، لمولى الأمة سهم وبأخذ مولى العبد الأمة فيسلم له في قول أبي يوسف . وقال محمد وصي الله عليهما : يدنهما إلى أولياء القتول .

عبد قتل رجلاً خفياً ثم قُتِلَت جارية يده ودفعت باليد واختار مولى العبد الدفع ، دفع الجارية معه .

باب من التكاك والخلع

رحل قال لرحل : اخلع امرأتك على هذا العبد أو هذه الألف أو هذه الدار ففعل ، فالقول إلى المرأة . وإن قلت سلمت للزوج ما خلعت عليه ، وإن استحق شيء من ذلك صحت . ولو قال : اخلعها على عدي هذا أو دارى هذه أو ألى هذه ، ففعل وقع الخلع وتسلم الأمة للزوج ما خلعها عليه ، فإن استحق شيء من ذلك ضمنه امرأة قالت لزوجها : اخلعني على دار فلان ، ففعل وقع الخلع وسلمت لزوجها الدار أو قيمتها . ولو قال الزوج لصاحب العبد وامرأته حاضرة : قد خلعت امرأتى بمعدك . أو قال لرحل للزوج : اخلعها على عبد فلان هذا أو داره هذه أو على ألف فلان هذه ، أو قال : اخلع امرأتك على ألف على أن فلانا ضامن لها ، ففعل

دين الجاني في رنته وفي ماله الذي كان في يديه وقد صار الأعمى من مال الجاني ودين الأعمى في رقة الجاني وفي مال الأعمى

فالقبول إلى صاحب العبد والبار والآلف والضمين . ولو قالت المرأة : اخلعني على ألف على أن فلانا لها ضامن ، ففعل وقع الخلع . فإن ضمن فلان المال أخذ الزوج أيهما شاء ، وإن لم يضمنه فلان أدته المرأة .

امرأة وكلت رجلا بأن يخلعها من زوجها بألف ففعل وقع الخلع والمال عليها ولا شيء . على الوكيل . وإن قال الوكيل : اخلعوا علي ألف [درهم] من مالي أو قال : بألني أو بألف علي أني لها ضامن ، ففعل فالمال على الوكيل ويرجع به عليها . رجل أمر رجلا أن يزوجه فزوجه امرأة علي عبد للوكيل أو عرض فهو حائز فإن لم يقبضه حتى هلك فلا ضمان على الوكيل ويرجع بقيمته على الزوج . ولوزوجه الوكيل بألف من ماله أو ألقه هذه ، فالمال على الزوج . ولوزوجه الوكيل بألف على أنه ضامن لها أخذت المرأة أيهما شئت بالآلف وأيها أذاها لم يرجع على صاحبه . وإذا خاطب الرجل رجلا في دم عد له فصاحه من ذلك على شيء فهو بمنزلة الخلع في القبول وغيره .

باب في تزويج المكاتب وفي الملاءنة بعد نفي الولد

امرأة جاءت بولد فنفاه الزوج فلا عن القاضى بينهما وأزومه أمه وانقضت عنتها فتزوجت زوجا آخر ثم أكذب الأول نفسه^(١) ، فإن حامت عند الثاني بولد فنفاه لآعن^(٢) القاضى بينهما ، فإن كانت حامت به لأقل من ستة أشهر منذ ادعى الأول ابنه لزم الولد الثاني الزوج ولم يستطع نفيه ، وإن حامت به لأكثر من ذلك ألحق بأمته . رجل تزوج مكاتبه بإذن سيدها على جارية بعينها فلم يقبضها حتى زوجتها من الزوج على مائة فهو جائز ، فإن لم يقبضها حتى طلقها فلا ولا بدخل بهما فللمكاتب نصف الأمة وربع مهرها . وكذلك لو طلق الأمة ثم طلق المكاتب . ولو طلق المكاتب ثم أمة فسد نكاح الأمة وبطل مهرها وكانت بين الزوج والمكاتب نصفين . ولو كانت قد قبضتها ثم زوجتها منه على مائة فطلقها مائة أو واحدة بعد الأخرى ولم يدخل بهما فتزوج نصف قيمة الأمة . ولو لم يقبضها حتى زوجتها منه

(١) وفي الحديث : « ثم ادعى الأول الولد الذي نفاه لزمه وضرب المدة ، مكان قوله : « ثم أكذب »

الأول نفسه . (٢) وفي الحديث : « ولا عن »

بأنه ثم تزوجها بعد موت الأب لم يجر
مكاتب اشترى امرأة مولاهم يفسد النكاح ، فان طلقها بعد ما اشترها
المكاتب ثم زوجها المكاتب منه لم يجر

باب من النكاح فيما ينقص من الصداق وما يزيد

رجل تزوج امرأة على ثوب قيمته عشرة دراهم فلم تقضه حتى رجعت قيمته
إلى ثمانية من السر قليس لها غيره . ولو تزوجها على ثوب قيمته ثمانية فلم تقضه حتى
يلفت قيمته عشرة ، أخذته ودرهمين . ولو تزوجها على ثوب قيمته مائة فنقص في يدي
الزوج من غير فعل أحد فرجعت قيمته إلى خمسة ، فإن شامت أخذته وإن شامت
أخذت قيمته يوم تزوجها . ولو تزوجها على ثوب قيمته عشرة قدسنته وقيمته عشرون
ثم طلقها ولم يدخل بها ، والثوب مستهلك ، ردت عشرة ؛ ولو رفضته وقد رجعت
قيمته إلى خمسة من سر أو عيب فرضيت به ، ردت نصف قيمته يوم قبضت (١)

رجل تزوج امرأة على عدد بعينه فأت في يدي الزوج فاختلعا في قيمته فالقول
قول الزوج . وكذلك لو تزوجها على ثوب خز بعينه فاختلعا في ذرعه ، أو على
إبريق فضة فضاع ، أو طوق ذهب أو حللى مصوغ فاختلعا في الوزن أو الجودة ، أو على
نقرة فضة بعينها أو صبرة بعينها فضاعت فاختلعا في الجودة ، فالقول في هذا كله قول
الزوج ، ولو قال : تزوجتني على عبدك الأبيض وقيمته ألفان ، وقال : تزوجتك على
عبدى الأسرد وقيمته ألف ، أو تزوجتها على نقرة بعينها أو صبرة فاختلعا في الكيل
والوزن ، أو قالت هي : تزوجتني على مائة مثقال فضة [بيضاء وقال الزوج : تزوجتك
على مائة مثقال فضة] سوداء ، فالقول في هذا كله قولها إلى مهر مثلها . والقول قول
الزوج فيما زاد . ولو تزوجها على صبرة فضاعت ، واختلعا في كيلها وجودتها ، فالقول
قولها في الكيل إلى مهر مثلها ، والقول قول الزوج في الجودة

(١) زاد في المدية بعد ذلك مسألة وهي هذه : إذا قالت : تزوجتني على عبدك فلان ، وقال :
تزوجتك على حارث بن ملاء ، فهما يتحالفان والذى يبدأ به في اتين الروح . فإن حلفا فخر في قياس قول
أبي حنيفة ويحد إلى مهر مثلها ، فإن كان أكثر من قيمة العبد كان لها مهر مثلها لا يجاوز ذلك قيمة العبد
وإن كان أقل من قيمة العبد كان لها مهر مثل لا أن يصونها فتأخذ الحارية ، فإن طلقها قبل الدخول
كان لها النصف إلا أن تناء أن تأخذ نصف الحارية

رجل اشترى مبرة علي أنها مائة فإذا هي مائتان فليس له ^(١) إلا مائة
رجل ملق امرأته ولم يدخل بها فاشتق في المهر، فالتقوا في نصف المهر قولاً
إلى مئة مثلاً [لأنها لو قالت: لم يسم لي مهرأ كان لها المئة]. وقال أبو يوسف
في هذا الباب كنه: اتقوا قول الزوج إلا أن يأتي بشيء [مستكر جداً]. وقال
محمد في جميع ذلك بقول أبي حنيفة

باب النكاح في الفقرة في المحبوب وغيره

صلى زوجه وليه امرأة بالغة والعبي محبوب فإنه لا ينظر بلوغه . ويخاصم
عنه أبوه . أو حذو إن لم يكن له أب . أو وصى أب ، أو وصى جد . أو يجعل
التقاضي له خصماً إن لم يكن له أحد من ذكرنا ، فإن أتى بحجة وإلا فرق التقاضي
بينهما . ولو كانت المرأة صبية زوجها أبوها ، والمساءلة على حالها ^(٢) ، فطلب
والدها الفقرة لم يفرق [بينهما] حتى تلغ الجارية

صلى زوجه وليه صبية زوجها ولها وهو غير الأب فأدركت قبل الزوج
فاختارت الفقرة . لم ينظر بلوغ الزوج . ويخاصم عنه من ذكرنا في المسألة الأولى .
فإن أتى بحجة وإلا فرق بينهما . وكذلك امرأة تزوجت صيا لغير إذن أوليائها ،
والعبي غير كفه فطلب أولياؤها الفقرة

صلى نصراني زوجه أبوه نصرانية كبيرة فأسلت فأردت الفقرة لم يفرق حتى
يعقل الغلام الإسلام ، فإذا عتله عرض عليه ، فإن أتى فرق بينهما

نصراني تزوج نصرانية فأسلت فوكل الزوج بمخصومتها رجلاً وغاب ، فإن
التقاضي لا قبل الوكالة [له] في ذلك

رجل تزوج امرأة ولبس بكفه لها ، فوكل بالخصومة رجلاً وغاب ، فإن
التقاضي لا قبل الوكالة [له] ويفرق . وكذلك رجل تزوج صبية زوجها [غير الأب ،
فإن التقاضي لا قبل الوكالة ويفرق . وكذلك رجل تزوج صبية زوجها [غير الأب
فأدركت واختارت نفسها فوكل الزوج وكلاهما غاب . وكذلك محبوب تزوج امرأة
فوكل رجلاً بمخصومتها وغاب

(١) ون المسية . نه صعب ذلك . (٢) وفي المسية : ويجامعها .

معتوه لا يرجى برؤه زوجه^(١) وله امرأة فلم يصل إليها ، فإن القاضى يقيم عنه خصماً ويؤجله سنة ، فإن لم يصل إليها فرق بينهما . ولو كان صيا غير محبوب فلم يصل إليها لم يفرق بينهما ؛ لأن الصبا عذر

معتوه لا يرجى برؤه أبواه نصرانيان ووجه أبيه نصرانية فأسلت ، فإن القاضى يقول للآب : إما أن تسلم فيكون ابنك مسلماً بإسلامك ، وإلا فرقت . وإن كان الوالدان قد ماتا جعل له خصماً ثم فرق بينهما

رجل وامرأة التئنا فلم يفرق القاضى بينهما حتى صار أحدهما معتوها فإنه يفرق بينهما ، ولو زنت قبل أن يفرق أو قدفت فحدث أو قدف الرجل خذ لم يفرق بينهما رجل وامرأة التئنا وفرق القاضى بينهما ثم صارت معتوه فتزوجها لم يحر . ولو زنت أو ضربت حداً في قدف فتزوجها جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما

رجل التئنا ولم تلتعن امرأته حتى صار معتوها لم يفرق بينهما ولم تؤمر باللعان . ولو التئنا ثم وكل أحدهما وكلاً ثم عاب فالوكل بمنزلة

صية مسلمة ارتد أبواها لم تبين من زوجها فإن لحقها بها [بدار الحرب] بانت حين توصل بها إلى دار الحرب . ولو ماتت أمها ، مسلمة أو مرتدة ، في دار الإسلام ولحق بالصية أبوها لم تبين من زوجها ولم يقع عليها شيء . وإن ماتت صلى عليها صية نصرانية تحت مسلم تمجس أبوها ، وقد ماتت الأم نصرانية أو هي حية ، لم تبين من زوجها وهي على دين الأم . ولو تمجس أبواها بانت ولم يكن لها مهر

صغيرة تمجس أبواها لم يحر^(٢) لمسلم أن يتزوجها صغيرة^(٣) ارتد أبواها فتزوجها قاض أو رلى من مسلم جاز . ولو أن مسلماً تزوج صية نصرانية ، زوجها إياها أبوها والأبوان نصرانيان ثم إن الأب صار مجوسياً والأم نصرانية ، قد ماتت أو هي حية ، فالابنة على دين أمها ولم تبين من زوجها . ولو تمجس أبواها بانت ولا مهر لها ، لأن الفرقة جاءت من قبلها . ولو كانا مسلمين ثم ارتدا زوجها اتقاضى ؛ لأنها تنقل عن حكم الإسلام حين ينتقل عنها

(١) روى لسانى : ، ولو وحشت الروح عياً إن كان بالما معتوها أجل سنة . (٢) وفي المندية : لم يكن . (٣) هذه المسألة وما يسمها إلى قوله : صية بنت من دار الحرب الخ سقطت من المندية

الأمران ، لأنها كانت مسلمة بإسلام أبيها وبالنادية
حية سبت من دار الحرب ليس معها واحد من أبيها فهي مسلمة . وإن ماتت
صلى عليها . وكذلك المتوعدة الكبيرة
امرأة بالغة صارت متوعدة وارتد أبراما ولحقا بها لم تبين من زوجها ولم يقع
عليها شيء .

مسلم تزوج نصرانية صغيرة فلفت فلم تصف ديناً فقد بانت . وكذلك مسلم
تزوج صغيرة مسلمة فلفت ولم تصف الإسلام ، ولا مهر لواحده منهما إن لم يكن
دخل بها [فإن دخل بها] في صعرها فلها المهر . ولو كانت عتقا حصة النصرانية
والإسلام فللزوج فلم تصف ذلك ولا غيره لم تبين ، لأنها على دين أبيها . وإن
وصفت المجوسية ودانت به وهي تغفل ذلك ولم تلغ ، ماتت في قول أبي حنيفة ومحمد
ولم تبين في قول أبي يوسف رضي الله عنهم

باب نكاح ما يقيم عليه البينة

من المرأة والزوج الذي يفرق بين المرأة وزوجها

رحل أقام شهوداً على نكاح امرأة وأقامت هي شاهدين أنه تزوج أختها قبل
دعوتها النكاح وأنها امرأته ، وأنكر الزوج ذلك ، فإنه يقضى بنكاح الشاهدة
في قول أبي حنيفة . وقال يعقوب ومحمد . توقف الأمران ، فإن حضرت الغائبة فأقامت
بينة على دعوى الشاهدة قضى بنكاحها وهرق بين الشاهدة وزوجها . وإن أنكرت
الغائبة ما ادعت الشاهدة قلمت بينة الزوج على الشاهدة . وهذا استحسان ، والقياس
قول أبي حنيفة . وإن أقر الزوج في المسألتين [جميعاً] أن الغائبة كانت امرأته يسأل
هل كانت بينهما فرقة . فإن قال : لا ، فرق بينه وبين الشاهدة ، ولم يصدق على الغائبة .
وإن قال : قد كنت طلقها وأخبرتني أن عتقها قد انقضت وكذبت الشاهدة في الطلاق
فإنه يقضى بنكاح الشاهدة ، فإن حضرت الغائبة ، وكذبت في الطلاق وقع عليها منذ
يوم أقر بالطلاق ولم يبطل [نكاح] الأخرى ، فإن جاءت الغائبة برك [لستين]
منذ أقر ^(١) بطلاقها ، وقد كان دخل بها لزمه وفرق بين الزوج وبين الشاهدة .

• وفي كتاب الإقرار من الأمالي في رجل قال له امرأته : تزوجتي منذ سنة

رجل طلق امرأته . فقال بعد شهرين : قد أخبرتني أن عدتها قد انقضت ، وكذبته
فله أن يتزوج أختها ، فإن تزوج وجاءت الأولى بولد يلزم الزوج وافرقة بينه
وبين الأخرى

رجل ادعى نكاح امرأة وأقام شاعدين وأقامت هي بيته أنه تزوج أمها وأبنتها
قبل دعوته نكاحها ، فهذا والباب الأول سواء . وكذلك لو أقامت بيته على إقرار
الزوج بنكاح أمها . ولو أقامت بيته على إقراره بنكاح ابنتها فظل نكاح الشاهدة .
ولو أقامت بيته أنه تزوج أمها أو ابنتها وحامها^(١) أو قبلها أو لمسها بشهوة مرق
بيته وبين الشاهدة ولم يقض بنكاح النائمة

رجل تزوج امرأة ثم أقر بأن فلاناً كان زوجها فطلعتها وانقضت عدتها ثم
تزوجتها فقالت هي : هو زوجي على حاله ، لم يفرق بيته وبينها ، فإن حصر العائث
فأنكر الطلاق قضى له بها وفرق بينها وبين الآخر . فإن كان دخل بها لم يفرقها الأول
حتى تنقضي عدتها ، وإن أقر الأول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذبت
المرأة إلا في النكاح فالطلاق واقع يوم أنزبه وعليها العدة من يومئذ ، ويفرق
بينها وبين الآخر . ولو صدقتهما جميعاً على ما قالاً كانت امرأة الآخر . ولو أسكرت
ما أنزبه الأول من النكاح والطلاق كان مثله ، ولو قال الزوج : كان لها زوج قبل .
فقال هي : لم يطلعتني ، وقال الزوج : قد طلقك وانقضت عدتك ، فالقول قوله . فإن

وقالت له أمها : تزوجتني منذ شهر . فقال : صدقتما معا . أن نكاح الأول^(٢) يجوز
وإن لم توقنا . وقالت إحداها : تزوجتني وطلقتني قبل الدخول . وقالت أمها :
تزوجتني ، ولم تذكر الطلاق . فقال : صدقتما . فنكاح الابنة [وطلاقتها] حائر ، ولا يجوز
نكاح الأخرى لأنه أقر لها بأمرين : بالنكاح ، والطلاق . وإن كانت الأم هي التي
ادعت النكاح والطلاق وادعت الابنة النكاح جاز نكاح الأم وطلقت وجاز
نكاح الابنة . وإن ادعت إحداها النكاح وأنه قد حلف بطلاق إن فعل شيئا ،
كذا وادعت الأخرى النكاح . فقال : صدقتما معا ، جاز نكاح صاحبة اليمين ، لأنه
إن فعل ذلك الشيء . حدث ، وإن ادعت كل واحدة النكاح والطلاق فصدقتهما
لم يثبت نكاح واحدة ولهما نصف المهر بينهما

جا. رجل فادعى أنه الزوج الذي أقر به الآخر أنه كان زوجها قبله وصدقته المرأة وأنكر الزوج الثاني ذلك فالقول قوله ، ولا يمين عليه في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، ويستحلف في قول يعقوب رضي الله عنه وقولنا ، فإن نكل فرق بينهما وكانت امرأة الأول *

رحل تزوج امرأة على أيها عتي الأب فإن استحق رجل الأب ثم اشتراه الزوج من المستحق لم يكن لها إلا الأب ولم يكن للزوج أن يمتنع من دفعه ولا يمتنع الأب^(١) حتى يعطيا الزوج أو يقضى لها به فإن أعتقه الزوج أو باعه أو كاتبه قبل أن يقضى لها به جاز وعليه قيمته . ولوقضى على الزوج قيمة الأب حين استحق ثم اشتراه الزوج لم يكن لها إلا القيمة ، وإن أراد الزوج أن يدفع إليها الأب فأبى إلا القيمة كان لها أن تأبى

* هشام عن محمد بن رجل تزوج امرأة ، وقد كان لها زوج طلقها ، ودخل بها ، وقال الزوج الأخير : تزوجتني ولم تنقص عدتك . وقالت المرأة : قد كنت أسقطت بعد الطلاق ، فإن القول قول الزوج ويسخ النكاح ولا مهر لها ، وإن هي بدأت فقالت قل أن يسخ الزوج النكاح : قد كنت أسقطت بعد الطلاق . فقال الزوج بعد ذلك . قد كنت في العدة ، فالقول قولها ويسخ النكاح ولها نصف مهرها . وإن قال الزوج الثاني : تزوجتني ولك زوج . وقالت هي : قد كان طلقني وانقضت عدتي ، فإن كانت قالت في مدة تنقضي فيها عدة فالقول قولها والنكاح جائز أيما ادعى صحة النكاح فالقول قوله . وقال في رجل تزوج امرأة نكحها فقالت : بلغني فأجزت النكاح وقال الزوج . بل رددته ، فالقول قولها ويسخ النكاح ولها نصف المهر . وإن كان الزوج قال . قد كنت رددت النكاح حين بلغك . فقالت هي : بل كنت أحرت ، فالقول قول الزوج ، لأنه فسخ النكاح قبل أن يجيزه هي هشام عن محمد بن أبي يوسف في رجل قال : تزوجت فاطمة بعد خديجة وهما أحسن ، أن الزوج يقع على فاطمة وقال محمد : أفرق بينهما وبين فاطمة وأجعل خديجة امرأته قال محمد . وكذلك إن قالت امرأة : تزوجت أبا موسى قبل أبي حفص^(٢) فهي امرأة أبي موسى في قول أبي يوسف ، وهي امرأة أبي حفص في قول محمد

(١) وفي الثاني . ولا يمتنع الأب عليها . (٢) وفي الهدية . بعد ما تزوجت أبا حفص .

باب نكاح المخاطبة

رجل زوج رجلا امرأة بمحض من الشهود قبلتها فرضا لم يحز في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وجاز في قول أبي يوسف رضي الله عنه . ولو وكلا بذلك غاظب عنهما جاز في قولهم . ولو غاظب عن الزوج رجل وعنها (١) آخر قبلتهما فأجازا جاز

رجل زوج ابنة أخته وهما صغيران فهو جائز ولها الخيار إذا بلغت (٢) رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة وخطب عنها (٣) قبلتها فأجازت لم يحز . وكذلك رجل زوج نفسه امرأة قبلتها فأحازت ، فإن وكلت رجلا بزوجهما فزوجها من نفسه لم يحز . ولو وكلته أن يزوجهما من نفسه تفعل جاز

يتيمة لها ابن عم لاول لها أقرب منه تزوجهما من نفسه فهو حائز ، وهي بالخيار إذا بلغت . ولو كانت كبيرة فقال : أريد أن أزوجه من نفسي ، فسكت فزوجها من نفسه جاز . ولو زوجها من نفسه ولم يستأمرها قبلتها فسكت لم يحز في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما

رجل زوج أمته برضاها بغير أمر الزوج وخطب عن الزوج رجل فلم يبلغ الزوج حتى أعتقت ثم بلغه فأجاز فهو جائز والمهر لها ولا خيار لها ، فإن كانت نقصت النكاح قبل بلوغ الزوج فقد انتقض وإجارة الزوج ليس بشيء . ولو كان المولى زوجها بغير رضاها ثم أعتقها فبلغ الزوج فأجاز لم يحز إلا بإجازتها

رجل زوج ابنته وهي صغيرة رجلا بغير إذنه فلم يحز الزوج [النكاح] حتى بلغت ثم أجازته والنكاح موقوف حتى يبلغها ، فإن بلغها وسكت جاز ، وإن ردت قلها ذلك

رجل باع عبد ابنه واشترط الخيار ثلاثا فكبر ابنه في الثلاث قبل أن يحيز الأب ، قاليع باطل إلا أن يحيزه الابن

(١) وفي الحديث : وعن المرأة (٢) تركت هذه المسألة في الحديث وذكرها الحميري في التحرير . وفي الحديث مكانها هذه المسألة : رجل زوج ابنته وهما صغيرتان بأبي ابنه وهما صغيران مهر جائز ولها الخيار إذا بلغت . (٣) وفي الحديث : عنها .

رجل زوج أمة صغيرة ثم أعتقها وهي تعقل الخيار فلا خيار لها حتى تبلغ ،
 فإذا بلغت فلها خيار العتق في مجلسها الذي تعلم فيه بالخيار
 رجل زوج عبده وهو صغير ثم أعتقه فبلغ فلا خيار له .
 صغيرة تحت مجبوبات أراد أبوها أن يفرق بينهما فإنه ينتظر بلوغها . ولو كانت
 معتودة كان الوالد خصماً

محوسبة صغيرة تعقل الإسلام أسلم زوجها عرس عليها الإسلام فإن أسلمت
 وإلا فرق بينهما في الاستحسان في قولهم . وقالوا . إذا غفل العلام [الإسلام] فأسلم
 فهو مسلم ، وإن مات لم يرثه أبواه إن كانا كافرين ، وإن كفر وهو يعقل
 الإسلام فهو مرتد ولا يقتل ويحذر علي الإسلام . وقال أبو يوسف (١) :
 لا يكون كفره كفراً

رجل كاتب أمة له صغيرة فالكتابة جائزة فإن زوجها غير إدنها له لم يحر ، فإنه
 لم ترد النكاح حتى أدت فعتقت والنكاح موقوف ، فإن أجازها المولى ولا ولى لها
 أقرب منه حار ، ولها الخيار إذا بلغت . وكذلك لو زوجها بعد ما أدت فعتقت .
 ولو زوجها وهي مكاتبه فلم تحر حتى [عزرت] بطل النكاح . وكذلك رجل زوج
 أمته من رجل غير إذن الرجل ثم بانها فأجار المشتري النكاح لم يحر
 مكاتب صغير وروحه مولا فلم يحر حتى عزر لم يحر النكاح حتى يجيزه المولى ،
 فإن أجازها جاز

هـ هشام عن محمد في رجل زوج أمته من رجل غير إذنه ثم أعتقها فبلغ الزوج
 قبل النكاح قال : إن كان زوجها المولى بأمرها فالنكاح جائز ولا خيار لها والمهر
 لها ، وإن كان زوجها بغير أمرها فلها الخيار ، فإن قبلت النكاح فالمهر لها ، وإنه
 ردت النكاح من قبل أن يبلغ الزوج وكان النكاح بأمرها فردها رد وإن زوج
 رجل أنه بغير إذنه فلم يبلغه حتى صار معتوها فأجار الأب ذلك النكاح كان جائزاً .
 وكذلك عم زوج أخته أخيه ولها أب ثم مات الأب فأجاز العم ذلك النكاح جاز ،
 لأن الإجازة صارت إليه

مكاتبه صغيرة زوجها مولاهما برضاها ثم أدت فتمت فلا خيار لها حتى تبلغ ، فإذا بلغت فلها خيار العتق وليس لها خيار البلوغ . ولو لم ترض بالنكاح حتى أدت فتمت ثم رضيت لم يحز النكاح برضاها حتى يحيزه المولى ، فإذا بلغت فلها خيار البلوغ

باب من الوكالة والنقض من الوكالة^(١)

رجل وكل رجلا أنت يزوجه امرأة فروجه امرأة بغير إذنها فلم يلعها حتى تنقض الوكيل النكاح أو زوجها أختها فقد انتقض نكاح الأولى ؛ ولو زوجها امرأتين في عتقة إحداهما أخت الأولى ، أو أربعا في عتقة لم ينتقض نكاح الأولى صغيرة زوجها أبوها رجلا بغير إذنه ثم قض النكاح قبل أن يلع الزوج فقد انتقض

رجل زوج رجلا امرأة برضاها بغير وكالة من الزوج ثم تنقض النكاح قبل أن يلع الزوج أو زوجها أختها لم ينتقض نكاح الأولى ، وللزوج أن يغير نكاح أيها شاء .

رجل زوج رجلا امرأة برضاها بغير إذن الزوج ثم وكله الزوج بترويجه فأحار نكاح التي كانت أنكحها إياه^(٢) فهو جائز . ولو لم يحر نكاحها ولكنه نفقه بلسانه فنقضه باطل ، ولو زوجها أختها بغير رضاها انتقض نكاح الأولى

رجل تزوج امرأة بغير إذنها ثم وكل رجلا أن يزوجه فنقض الوكيل نكاح التي تزوجها الزوج لم يحز قضها . ولو زوجها أختها بغير رضاها كان ذلك مقصداً ورجل وكل رجلا أن يزوجه فلا تة بعينها فزوجها إياه^(٣) بغير إذنها ثم زوجها أختها برضاها لم ينتقض نكاح الأولى . ولو تنقض نكاح الأولى بلسانه انتقض . وكذلك لو أنكحها نكاحاً ثانياً من الأمر انتقض النكاح الأول

رجل زوج رجلا امرأة بغير أمرها حاضب عن المرأة أبرها ثم [إنهما] جندا

(١) ون المدية ، والنفس في النكاح . (٢) كان في الأصل : أمكته إياه ، وفي المدية : وأمكته إياه . وفي الثاني : فأحازت المقعد المرفوف جار . والقواب : وأمكته ، وأمكته (٣) وفي المدية : مروه إياه ،

نكاحاً^(١)، فبلغها النكاحان فأيهما أجازت جاز . ولو حاطب الاجنبى المرأة فى النكاح
ثم حددا فقد انتقض النكاح الاول ، فإن أجاز الزوج النكاح الآخر جاز
رجل أمر رجلاً أن يزوجه امرأة على ألف فزوجها إياه^(٢) على خمسين ديناراً
يأدبها أربعين يوماً ثم زوجها ثانية بعير إذنها على ألف فهذا فسخ للاول . ولو كان
الاول بألف بعير إذنها والثانى بمسكين ديناراً بغير إذنها فالنكاح الاول على حاله ،
وإن كان الثانى بأمرها انتقض الاول . فإن أجاز الزوج النكاح الثانى جاز
رجل وكل رجلاً أن يزوجه امرأة وكل آخر بمثل ذلك فزوج كل واحد
امرأة بعير إذنها ووقع النكاحان معا وهما أحلتن من الرضاغة والنكاح باطل .
وكذلك لو كان أحد النكاحين برضا المرأة

رجل تزوج حرة وأمة فى عقد بعير رضا الحرة فنكاح الأمة باطل
رجل وكل خمسة من أسب يزوجه كل واحد امرأة ففعلوا ذلك معا
فنكاحهم باطل .

هـ هشام بن أبى يوسف فى عقد تزوج بعير إذن مولاه أمة ثم تزوج حرة
بعير إذن مولاه فبلغ المولى فأحار ذلك كله ، أنه يجوز نكاح الحرة . وإن تزوج
حرة بغير إذن مولاه ثم تزوج أمة بعير إذن مولاه ثم بلغ المولى فأجاز ذلك كله
جاز نكاح الأمة . وإن تزوج أمة ودخل بها بعير إذن المولى ثم تزوج حرة ودخل بها
ثم بلغ المولى فأحاز ، حار نكاح الحرة . وإن تزوج حرة ودخل بها ثم تزوج أمة
ودخل بها ثم بلغ المولى فأجاز ذلك كله ، حار نكاح الأمة فى قول أبى يوسف . قال
يعقوب : وأما قياس قول أبى حنيفة فإنه يجوز نكاح الحرة ويطل نكاح الأمة ،
لأن أبا حنيفة كان يقول : ليس لرجل أن يزوجه أمة فى عدة حرة

محمد بن سماعة فى عقد تزوج أمتين فى عقد فدخل بإحدهما ثم تزوج فأنه
فهو رد لنكاح الأولين ، فإن أحار المولى نكاح الثالثة جاز ، وإن تزوج أمتين
فدخل بهما ثم تزوج اثنتين فدخل بإحدهما فبلغ المولى فأجاز الأولين ، أو
الأخريين^(٣) لم يجوز شيء منه

(١) وفى الهدية : حرم نكاحها . (٢) وفى الهدية : مروه إياهما . (٣) كذا فى الأصل ،
ولكن لفظ نكاح سقط قبل الأولين ، والله أعلم

رجلان لم يوكلا ، زوجها رجلا أختين في عقدتين ووقعت العقدتان معا ، وقد
خاطب عن كل واحدة مخاطب ، فللزوجة أن يميز أحد النكاحين برضا المرأة ، ولو
زوجاه الأختين في عقدة فهو باطل

أختان قالت كل واحدة لرجل واحد : قد روجتكم فسي أألف [درهم] وخرج
الكلام معا فقبل الزوج نكاح إحداهما جاز . ولولا الرجل قد تزوجتكم كل
واحدة منكما بألف ، فقبلت إحداهما لم يميز

رجل قال لخمس نسوة : قد تزوجتكم على ألف ، فقبلت واحدة لم يميز
رجل له ابنة كبيرة وأمة قال لرجل : قد تزوجتكم كل واحدة بألف ، فنقل
نكاح الأمة فهو باطل ، فإن قل بعد ذلك نكاح الحرة جاز

رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة ووكلا آخر بمنزل ذلك فزوجه إحداهما امرأة
بغير إذنها ثم تزوجه الآخر أختها انتقض النكاح في الأولى . ولو لم يزوجه الثاني
ولكن قال : قد فسخت نكاح الأولى لم يكن فسخا

رجلان تزوجا رجلا امرأة على ألف بغير إذنها وخاطب عن الزوج إحداهما
وعن المرأة الآخر ثم أنكحها منه ثانية بخمسين دينارا فبلغ المرأة فأجازت الأول
فقد بطل الثاني ، فإن أجاز الزوج الثاني لم يميز ، وإن أجاز الأول حاز . وكذلك
إن بدأت المرأة فأجازت الثاني فقد بطل الأول . وكذلك الزوج لو كان هو الذي
بدأ فأجاز أحد النكاحين فقد بطل الآخر . ولو أجاز الزوج أحد النكاحين
وأجازت هي الآخر وخرج الكلام معا بطلا . ولو علم أن أحدهما بدأ فأجاز ولم
يعلم من هو فإن تصادقا على أحدهما جاز ، وإن لم يعلم أى النكاحين أول فأراد ^(١)
أن يميز أحدهما لم يميز . ولو أجازت المرأة النكاحين معا ثم أجاز الزوج أحدهما
جاز الذي أجاز الزوج وعليه المهر الذي سمي لذلك النكاح . ولو أجاز الزوج
أيضا النكاحين معا جاز وعليه أى المهرين شاء في قياس قول أبي يوسف وقولنا
رجل أمر رجلا أن يزوجه امرأة بعينها ووكلا آخر بتزويجها أيضا منه ووطت

المرأة رجلاً يزوجهها من ذلك الرجل ووكلت آخر بمثل ذلك فالتقى الزوجان (١)
فأنكحها أحد وكيلى المرأة على مائة دينار وحاطبه في ذلك أحد وكيلى الزوج وفعل
الآخر أن مثل ذلك على ألف ووقعت العقدتان معاً فالتكاح جائز ، وعلى الزوج
أى المهرين شاء في قياس قول أبى يوسف وقولنا . وأما في قياس قول أبى حنيفة ،
فإن كان مهر مثلها أكثر من أكثر المهرين فلها أكثرهما ، وإن كان أقل من أقلهما
فلها الأقل . وإن كان أكثر من الأقل وأقل من الأكثر فلها مهر مثلها ، وإن طلقتها
قبل الدخول فلها نصف الأقل ، ولو وقع أحد النكاحين قبل الآخر ولم يعلم ذلك
فعليه نصف المهرين ، فإن ادعت هى أحدهما وادعى الزوج الآخر ، فإن كان مهر
مثلها أكثر مما ادعت فلها ما ادعت ، وإن كان أقل مما ادعى الزوج فلها ما ادعاه ،
وإن كان أقل مما ادعت وأكثر مما ادعاه الزوج فلها مهر مثلها

ورحل روح رجلاً امرأة سير إديها وخاطب عن الرجل آخر بغير أمره على
ألف ثم جئدا التكاح على مائة دينار فلغ الزوج ، فقال : قد أجزت أحدهما أو
قال . هذا أو هذا ، وقالت هى مثل ذلك وخرج الكلام منهما معاً فإنهما لم يميزا
شيئاً ، ولها أن يمتصعا على أحدهما . ولو قال : قد أجزتهما . وقالت : قد أجزت
أحدهما أو قالت هذا أو هذا . فهو حائز ويعطيه أى المهرين شاء في قول
أبى يوسف (٢) وقولنا . وكذلك لو بدأت فأجارتهما ثم أحاز الزوج أحدهما أو
هذا أو هذا فهو حائز ويعطيه أى المهرين شاء . فإن قال : قد أجزت هذا أو هذا ،
وقالت : قد أجزت الذى أحازه ، فهو كذلك في قياس قول أبى يوسف وقولنا . وأما
في قياس قول أبى حنيفة ، فإن كان مهر مثلها أكثر من أكثرهما فلها الأكثر وإن
كان أقل من أقلهما فلها الأقل ، وإن كانت أكثر من الأقل وأقل من الأكثر
فلها مهر مثلها . وإن قال : قد أجزت أحدهما ثم قالت مثل قوله فهذا والازل سواء
في قياس قول أبى حنيفة ، والنكاح الذى أجازته هو الذى أجازته : لأن الزوج لما
أجاز أحدهما بطل الآخر فلما أحازت أحدهما كان على الجائز : لأن أباً حنيفة كان
يقول : لو قال لبعده ولشيء (٣) لا يقع عليه العتق مثل الحائط ونحوه : أحداً حرراً

(١) روى المدية : والوكيلان . (٢) وفى المدية وفى قول أبى حنيفة ، والمروءات : وأبى يوسف .

(٣) روى المعبرى : ولو سمع الرجل بين عدوين شيئاً . وفى اللئالي : إذا مع بين حمار وعبد ، وقال :

تألفق^(١) وأما في قول أبي يوسف ومحمد فلم يقع^(٢) نكاح حتى يعتصما على الذي أحازه الزوج ، فإن قالت : قد أجزت النكاح أجزاه الزوج ، ولم يكن الزوج سمي شيئاً بعينه جاز النكاح وأعطاهما أى المهرين شاء في قياس قول أبي يوسف وقولنا عبد زوجه رجل امرأتين في عقدة بغير إذنه فأذن مولاه ثم زوجه أيضاً امرأتين في عقدة فلم يبلغه إلا بعد التألفق فله أن يختار نكاح الأولين أو الآخرين أو واحدة من الأولين وواحدة من الآخرين . وإن اختار نكاح الأولين وواحدة من الآخرين بطل نكاح الثلاث وله أن يحجز نكاح الباقية . فإن زوجه ثلاثاً^(٣) في عقدة ثم عتق لم يكر له أن يحجز نكاح واحدة منهن

رجل نكحه امرأة زوجه رجل بغير إذنه أربعاً في عقدة فأجار نكاح بعضهن لم يحجز . [وكذلك] لو أجار بعد موت التي عنده . ولو زوجهن في عقد متفرقة كان له أن يحجز نكاح ثلاث ، فإن أحازهن كلهن بطل نكاحهن . وكذلك لو لم يبلغه إلا بعد موت التي عنده

رجل زوج رجلاً امرأة بغير إذنه وأختها نكحه فأحاز بعد موت التي نكحه لم يحجز ، والله أعلم بالصواب

باب من النكاح أيضاً بين العبد والأمة والخيار لها

رجل زوج أمته من عبده ثم أعتقهما ولم تعلم بالخيار زماناً ثم عتقت ، فلها الخيار في مجلسها ، فإن اختارت نفسها بانت بغير طلاق ، وإن قامت من المجلس بطل خيارها . ولو لم تعلم به حتى ارتدا معاً ولحقا بالدار ثم رجعا مسلمين معاً ثم عتبت بالخيار نهى بالخيار في مجلسها . ولو عتبت^(٤) بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلسها . وكذلك أمة حرة تزوجها عبد أو حر ثم أعتقت وهي على حالها فلها الخيار في المجلس الذي تعلم فيه . وكذلك لو لم تعلم حتى خرجا إلينا مسلمين ثم عتبت

أحدكما حر ، ينصرف إلى العبد عنه وعدهما يلغو . (١) وروى الحميري ، والتقى على العبد ، (٢) كذا في الأصل والطاهر أنه لم يحرر . (٣) وروى الهذلي . ثلاثة . (٤) وروى الهذلي . وكذلك لو علمت .

حرية تحت حربي سيات معاً فمعاً علي النكاح والرجل حر والمرأة أمة ، وليس
للمولا أن يمرق بينهما ، فإن أعنت فلها الخيار . وكذلك أمة تزوجها رجل فأعتقها
المولى فلم تعلم بالخيار حتى ارتدا ولحقاً معاً ثم أسرا فأسلوا معاً ، فالرجل حر
والمرأة أمة وأبطل الرق خيارها . فإن أعنت بعد ذلك فلها الخيار ^(١) . وكذلك
لو كانت علة قل الردة بالخيار فاختارت زوجها أو قامت من مجلسها فبطل الخيار
ثم ارتدا معاً ولحقاً فأسرا وأسلوا ^(٢) فأعتقت فلها خيار العتق .

صغيرة لها أنوان مسلمان ارتدا ولحقاً فزوجهما عمةا فلم تبلغ حتى لحقت أمها
بها ولحق الزوج فارتدوا معاً في دار الحرب ، فالنكاح علي حاله . فإن سوا الزوج
والأب حران والجارية وأمها مملوكتان وقد بطل خيار الصغيرة . فإن أعنت فلها
خيار العتق . ولو كان مكان الجارية غلام صغير زوجه عمة بعد ما لحق أبواه بدار
الحرب ، والمسألة علي حالها ، ثم أعنت الغلام بعد ما أسلوا ^(٣) وعنت امرأته
فأدركه العلام فلا خيار له ولا امرأته الخيار

باب من النكاح أيضا

رجل تزوج امرأة علي ألف ، حالة أو إلى سنة ، فقياس قول أبي حنيفة في ذلك
إن كان مهر مثلها ألفاً أو أكثر فلها ألف حالة ، وإن كان أقل من ألف فلها ألف
إلى سنة . وفي قول أبي يوسف ومحمد : لها ألف إلى سنة ، فإن تزوجها علي ألف
حالة أو ألفين إلى سنة ، ففي قياس قول أبي حنيفة إن كان مهر مثلها ألفين أو أكثر
فلها أي المهرين شامت ، وإن كان أقل من ألف فلها أي المهرين شاء الزوج . ولها
في قول أبي يوسف ومحمد أي المهرين شاء الزوج في الوجهين جميعاً ^(٤)

• وفي كتاب الطلاق من الامالي أن الامة إذا أعنت فلم تحتر حتى ارتدت
هي والزوج ولحقاً ثم أسرا فأعتقت المرأة فلا خيار لها [قال] وكذلك لو أن
رجلاً وامرأته حريين ارتدا أو لحقا ثم أسرا فأعتقت المرأة فلا خيار لها . وكذلك
ملك الروم لو سبي هو وامرأته ثم أعنت المرأة فلا خيار لها

(١) وفي المدية : • فلها خيار العتق • (٢) وفي المدية : • فأسلوا • (٣) وفي المدية : • بعد ما أسلم
(٤) وفي المدية ما زيادة وهي : وفي نوادر من سماعة عن محمد : إن تزوجها علي ألف حالة أو ألفين

باب من أجاز النكاح بزيادة الصداق

رجل تزوج أمة بغير إذن مولاهما على مائة درهم فقال المولى للزوج: قد أجزته على أن تزيدني [في الصداق] خمسين [درهما أو قال: لا أجير إلا زيادة خمسين أو حتى يزيدني خمسين] أو قد أجزته على مائة وخمسين أولا أجيزه إلا بمائة وخمسين أو حتى تجعل الصداق مائة وخمسين، لم يكن هذا القول من المولى إجازة. فإن أجاز بعد هذا جاز، وإن رضى الزوج بالزيادة وقع النكاح والصداق مائة وخمسين إن دخل بها أو مات عنها، وإن طلقها قبل الدخول بها فلقها نصف المهر الأول في قياس قول أبي حنيفة ومحمد، ولها في قياس قول أبي يوسف الأول نصف المهر الأول ونصف الزيادة وقوله الآخر مثل قول أبي حنيفة. ولو قال: لا أجيز النكاح ولكن ردي في الصداق خمسين أرقال لأجبر وأجيره إن زدتي خمسين، فقد بطل النكاح، رضى الروح [به] أو لم يرض. ولو قال المولى: قد أجزت النكاح على خمسين ديناراً^(١) فرضى الروح جاز، ولو لم يحصر هذه المقالة منهما^(٢) فهو لم يضر ذلك. وإن دخل الزوج بها أو مات عنها، فالصداق خمسون ديناراً. وإن طلقها قبل الدخول فلقها النصف في قياس قول أبي حنيفة ومحمد وقول أبي يوسف^(٣) الآخر. ولها في قوله الأول نصف الخمسين الدينار. وإن زوج امرأة بالغة من رجل فأجازت النكاح على بعض ما سمينا فهو بمنزلة المولى في جميع ما وصفتنا

رجل تزوج أمة فأعتقت فقال زوجها: لك خمسون درهما علي أن تختاريني، ففعلت فقد بطل خبرها ولا شيء لها من الخمسين. ولو قال لها: قد زدتك في صدائك

هـ هشام عن محمد في رجل تزوج امرأة على ألف علي أن له على الزوج خمسين ديناراً. قال: الألف والدينارين كلهما للمرأة، وقال في رجل تزوج امرأة على ألفين علي أن ألقا منها به والرحم. قال: أما في القياس فتبى عليه وأما في الاستحسان فليها رضاها عنه يعني أن المهر ألف

إلى سنة وكان مهر مثلها أكثر من ألف فليها أي المهرين شامت. فله اختارت ألفين إلى سنة قد شاد الروح أعطاهما ذلك وإن شاد أعطاهما مهر مثلها حالا (١) وفي الهدية. هـ درهما. (٢) وفي الهدية: هـ مسم. (٣) وفي الهدية. وقول يعقوب.

نخمين على أن تحتاريني ، ففعلت بطل خيارها وانخسوت للمولى علي الزوج
رجل اشترى جارية من رجل بألف وتقاضا قات البائع فقال المشتري
لوارثه قد ردتك في الثمن مائة ، حازت الزيادة وهي في ميراث الميت
رجل تزوج أمة غير إذن المولى علي مائة غير شهود ، فقال المولى : قد أجزت
ذلك النكاح بمخمين ديناراً ، ورصى الزوج بذلك وحضر هذا القول شهود فالتكاح
باطل . ولو قال قد جعلت ذلك النكاح نكاحاً بمائة وخمسين ديناراً وقبل الزوج
وحضر هذه المقالة شهود فهو حائز

باب من نكاح المراتين في عقدة

رجل روح رجلاً بعبر إذنه صبيتين في عقدة غير إذن أبيهما وحاطب بهما
مخاطب فأرضعتها امرأة ثم بلغ الزوج فأحار نكاح إحداهما وأحار ذلك أبوها
لم يحر ، ولو أرضعت إحداهما وماتت ثم أرضعت الأخرى فأجاز نكاحها جاز :
ولوروحه كبيرة وصغيرة في عقدة فأرضعت الكبيرة الصغيرة ثم بلغ الزوج فأجاز
نكاح إحداهما لم يحر

رجل تزوج أمتين في عقدة غير إذن مولاهما فأعتق المولى إحداهما ثم بلغ المولى
فأحار نكاح الأمة لم يحر . ولوروج أمتين في عقدة بإذنها وأذن مولاهما فأعتق
المولى إحداهما ثم بلغ الزوج فأحار نكاح الأمة لم يحر . ولو أحاز نكاح الحرة قبل
إحارته نكاح الأمة أو بعده حاز . ولو أعتقتهما المولى معاً ثم بلغ الزوج فأجاز
نكاح إحداهما قبل الأخرى أو معاً أو نكاح إحداهما وحدها فهو جائز ، ولو قال
المولى : فلانة حرة وفلانة ، أو أعتق إحداهما ثم سكت ثم أعتق الأخرى ثم بلغ
الزوج فأجاز نكاحهما معاً أو واحدة بعد واحدة حاز نكاح المعتقة الأولى ونكاح
الأخرى باطل . ولو كان النكاح من مولى في عقدتين في جميع هذه المسائل فصارنا
أختين^(١) أو حرة وأمة ثم بلغ الزوج فأجاز نكاح إحداهما جاز وبطل نكاح
الأخرى . ولو كانتا أمتين لرجل واحد في عقدتين فأعتقت إحداهما قبل الأخرى
فأجاز الزوج نكاحهما معاً جاز نكاح المعتقة الأولى خاصة . ولو بدأ فأجاز نكاح

(١) بأن كانا صبيتين فأرضعتها امرأة

المعتقة الأخيرة لم يحز ، وله أن يحز بعد ذلك نكاح الأول

صغيرتان ابتاعهم زوجها عهما في عقدتين من رجل بغير إذنه فأرضعتها امرأة فأجاز الزوج نكاح إحداهما لم يحز . ولو كان لكل واحدة [منهما] عم على حدة فأجاز الزوج نكاح إحداهما جاز

رجل تزوج أمتين في عقدتين بغير أمر المولى فأعتقهما المولى واحدة بعد واحدة ، في كلام متصل أو منقطع ، جاز نكاح المعتقة الأولى وبطل نكاح الأخرى رجل زوج رجلا أختين في عقدتين بغير أمره فبطله فقال : قد أجزت ^(١) نكاح هذه وهذه ، لم يحز نكاح واحدة منهما

باب من الفرقة في المرض

أمة أعتقت وروى لها مال فاختارت نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ، وروى زوجها . وكذلك صغيرة أدركت وهي مريضة فاختارت نفسها في مرضها . وكذلك امرأة ارتدت في مرضها أو بليت ابن زوجها أودتته أو أباه إلى مجامعتها ففعل .

عين أجل سنة فلم يصل إليها فخيرت وهي مريضة فاختارت نفسها ، لم يرشها زوجها . وكذلك رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها تطليقة بائنة ثم جب فزوجها في العدة فخيرت في مرضها فاختارت نفسها ^(٢) . وكذلك رجل قذف امرأته ولا عنها وهي مريضة ففرق بينهما ، وإن كان الزوج هو المريض فكل فرقة جاءت من قبله وهي في العدة وراثت إلا في خصلة [وهي إن] ^(٣) كان كل طلاق جعل الأمر فيه إليها فاختارت نفسها لم ترثه . ولو آلى منها وهو مريض ففشت أربعة أشهر وهو مريض قبالت ثم مات وهي في العدة ، ورثت . ولو كان الإيلاء . هشام عن محمد عن أبي يوسف أنه قال : لا ميراث للزوج منها وليست فارة ، وقال محمد : له الميراث

(١) ون المندبة : قد بليت ، (٢) ون المندبة : خيرت فاختارت نفسها في مرضها ،

(٣) الزيادة من المصري

في الصحة وبات في المرض لم ترث . وكل طلاق يحلف به علي فعل فعلة مما لا بد لها منه أو هو حق لها تظله يحلف به في صحة أو مرض ففعلت ذلك في مرض الزوج ورثت ^(١) في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ^(٢) . وقال محمد : إذا حلف في الصحة لم ترث . وكل طلاق يحلف علي فعل فعلة مما له أن يمنعهما يحلف به ، في مرض أو صحة ، ففعلت في مرضه لم ترث . وكل طلاق يحلف به علي فعل فعلة غير الزوج ، والمرأة لها به بد أو لا بد منه ، ففعل المحلوف ذلك في مرض الزوج ، فإن كانت اليدين في الصحة لم ترث ، وإن كانت في المرض ورثت ^(٣)

كتاب الدعوي

باب من الدعوى والبيئات

رجل حلت أمه فاءها فولدت عد المشتري فادعى أب البائع ولدها وكذبه المشتري وصدقه البائع فدعواه باطل . ولو صدقه المشتري وكذبه البائع كانت أم ولد للدعي ، ولولدها أنه وهو حر ولا شيء عليه من قيمتها وقيمة الولد ، ولا يبرأ المشتري من الثمن تصديقه أب البائع

أمة ولدت ولدين فباع المولى أحدهما فادعى أب البائع الولدين وكذبه البائع والمشتري فهي أم ولد لأب البائع ويعزم لابنه قيمتها والولدان أبناء والابن الذي في يدي الابن حر بغير قيمة والذي في يدي المشتري عبد للمشتري . ولو كان البائع باع الجارية وأحد ولديها ، والمسألة على حالها ، فالأمة والولد الذي في يدي المشتري رقيقان له والولد الذي في يدي البائع حر وعلي أب البائع قيمته لابنه في قول أبي يوسف و [عند] محمد دعوته في هذا الوجه باطل ^(٤) . ولو صدق المشتري أبا البائع فالجارية أم ولد للدعي والابن ابنة والابن الذي في يدي

(١) وفي الهدية : « ورثته » . (٢) وفي الهدية : « ويعقوب » . (٣) وفي الهدية : « ورثته » . (٤) وفي الهدية : « في قول يعقوب ومحمد : « ودعواه » الخ وفي الثاني : « وعد محمد دعوته : بأمة » وفي الحصري وفي قول محمد : « دعوته » الخ .

المشترى حر بنذر قيمة والذي في يدى البائع حر بالقيمة في قول أبي يوسف .
وكذلك قول محمد إلا أن الولد الذي في يدى البائع حر أيضاً بنذر قيمة . ولو
صدقه البائع فالولدان أبناء والذي في يدى البائع حر بلا قيمة ، والأمة والولد
الآخر مملوكان للمشترى

جارية جلبت في ملك رجل وولدت فادعى جده الولد والاب حتى فدعوته
باطل . وإن كان الاب نصرانياً أو مكاتباً أو معتوماً أو عدواً والجدة وابن الابن
حران مسلمان فدعوته جائزة (١) وعليه قيمة الجارية ولا عقر عليه . وإن كان الاب
معتوماً ولم يدع الجد حتى أدعى الاب ثم ادعاه الاب فدعوته باطل في القياس
وهي جائزة في الاستحسان . ولو كان الاب مكاتباً فلم يدع الجد الولد حتى عتق
الاب فادعاه (٢) الجد لم تجز دعوته ، فإن ادعى الجد الولد والاب مرتد فدعوته
باطل في قول أبي يوسف ومحمد ، وهي مرفوعة في قياس قول أبي حنيفة ، فإن أسلم
الاب بطلت الدعوة ، وإن مات على وده جازت . ولو حملت الجارية بالولد
والاب نصراني فولدت بعد إسلامه وادعاه الجد لم تجز دعوته [ولو كان الاب
مكاتباً فعتق ثم ولدت الجارية بعد ذلك بشر فادعاه الاب لم تجز دعوته] . ولو
مات الاب فولدت الأمة بعد مرتة لأقل من ستة أشهر فادعاه الجد لم تجز دعوته ،
فإن ولدت لستة أشهر جازت

جارية جلبت في ملك رجل فباعها ثم اشتراها أو ردت عليه ببيع . بقضاء أو
غيره ، أو بخيار شرط أو رؤية أو كان البيع فاسداً فردت عليه فولدت لأقل من
ستة أشهر في يديه منذ باعها فادعى أبوه الولد فدعوته باطل ، فإن صدقه الابن فهي
أم ولد له ، وعليه قيمتها والولد ولده ، ولا يتقضى البيع بين البائع والمشترى

باب من الدعوى

رجل في يديه دار أو ثوب فأقام رجل البيعة أنه له ، وأقر الذي في يديه أنه
لفلان الغائب ودية أو غصباً أو إجارة أو بهناً وأقام على ذلك بيعة فلا خصومة
بينهما . وإن لم يتم [له] بيعة فهو خصم . [وإن أقام الذي في يديه البيعة أن المدعى

أقر به لفلان قتال الذي في يديه : فلان أودعني ، فلاحصومة بينهما . وإن أقام الذي في يديه بيته أن فلاناً دفعه إليه فلاحصومة بينهما ، فإن قال المدعي : هو لفلان اشترته منه وقضته وتقدمته الثمن . وقال الذي هو في يديه : فلان ذلك أودعني فلا خصومة بينهما [. ولو قال : دفعها إلى رجل ولم يسمه وشهد له شاهدان أن رجلاً دفعها إليه لا نعرفه ^(١) فهو خصم . وإن قال الشاهدان : نعرفه برجعه ولم يسمياه لم يكن خصماً في قياس قول أبي حنيفة . وقال محمد رضي الله عنه : هو خصم حتى ينسب الشاهدان الرجل لسا يعرف به . وقال أبو يوسف رضي الله عنه : هذا على ما يتبع عدد القاضى فإن اتهم قضى ^(٢) وإلا لم يقص وإن سمياه . ولو قال : أودعني فلان ، وقال الشهود : دفعه إليه رجل لا نعرفه ، فهو خصم . وكذلك لو قال : أودعني رجل لا أعرفه . وقال الشهود : دفعها إليه فلان . ولو أقر المدعي أن رجلاً دفعها إليه ، وشهد على إقراره شهود بذلك ، لم يكن بينهما خصومة . ولو ادعى المدعي أن الذي البار في يديه غصبها منه أو أخذها منه أو أودعها إياه أو وصلت إليه من قبل المدعي على وجه من الوجوه ، وأقام المدعي [عليه] بيته أنها لفلان في يديه غصباً أو وديعاً أو إحارة أو رهناً فإنه يقضى بردها على المدعي ، فإن حصر المقر له وأقام البيته أنها داره قضى له بها . وكذلك لو لم يكن الذي كانت في يديه أقام البيته أن فلاناً دفعها إليه وأقام المدعي بيته أنها داره غصبها الذي في يديه فدفعته إليه بمحض المقر له فأقام بيته أنها له ردت عليه

عند ادعى أنه لفلان وأنه أخذه وأقام البيته وأقام فلان البيته أنه عبد فلان أودعه إياه فانه يقضى بعثته ، فإن حصر المقر له وأقام البيته أنه عبده لم ينتفع بذلك وحل في يديه عند أقام رجل بيته أنه له فأخذه ثم جاء آخر فأقام البيته أنه له أخذه من المقر له . ولو كان الأول ادعى أنه عبده وأعتقه فقضى بعثته ثم جاء آخر فأقام بيته أنه له ، لم ينتفع بذلك

(١) وللمدعي : لا يبرأه . (٢) كذا في الأصلين وعند الثعلبي : وروى عن أبي يوسف أن إذا أيد إذا كان مبروفاً بالزور والاتصال فالقاضي لا يسمع منه ما ادعى إذا وقع عبده كونه مملوكاً في الواقع . وعند الخصم في التحرير : وإن كان مبروفاً بالحيل لم تدفع الخصومة عنه وإن كان مالاً مبروفاً

رجل أقام البيعة على عبد في يدي آخر أنه له اشتراه منه بألف ونقده الثمن أو أنه عبده وحب له الذي في يديه أو تصدق به عليه أو رهنه إياه وأنه قد قبضه في الحبة والرحمن والصدقة وأقام الذي في يديه بيعة أنه ودبعة لفلان فإنه يقضى به للسدى

عبد في يدي رجل أقام البيعة أنه عبد فلان وأنه أعطه وأقام الذي في يديه بيعة أنه ودبعة لفلان ، فإن التقاضى يرفقه ، ويحول بينه وبين الذي في يديه ويستوثق منه بكفيل ، فإذا حضر مولاه قال للعد : أعد بيتك ، فإن فعل قضى بعتقه وإلا دفعه إلى مولاه في الاستحسان . وكان ينبغي في القياس أن لا يحول بينه وبين الذي في يديه إن كان في يديه ودبعة أو عارية أو إجارة أو رهناً . وكذلك لو أقام العبد البيعة أنه عبد فلان اشتقه وأقام الذي في يديه ، أن آخر دفعه إليه عارية أو أجره منه أو رهنه

عبد في يدي رجل أقر أن فلاناً أودعه إياه أو أعاره أو أجره وقال العبد : كنت عبداً لفلان ذلك أو [لرجل] آخر فأعنتني ؛ لم يثقت إلى قوله . ولو قال : أنا حر الأصل ، كان القول قوله ، فإن أقام الذي في يديه بيعة أنه [عبد] لفلان أودعه إياه قضى به عبداً لفلان وترك في يديه . ولو قال الشهود : أودعه إياه فلان ولم يشهدوا أنه له ، لم يثقت إلى هذه الشهادة . ولو أقام الذي في يديه بيعة أنه عبد فلان أودعه إياه أو أجره أو رهنه أو أعاره ، وأقام العبد البيعة أنه حر الأصل منع الذي في يديه منه واستوثق من العبد بكفيل ، فإذا حضر المولى قيل للعبد أنت البيعة ، فإن فعل قضى بعتقه وإلا لم يعد قضى به عبداً ولم يكلف المولى إعادة البيعة أنه عبده

عبد في يد رجل أقام رجل البيعة أنه اشتراه منه بألف ونقده وأقام الذي هو في يديه بيعة أنه ودبعة لفلان [أودعه] أو لم يقيم بيعة على ما يدعى من الرديئة فلم يقض التقاضى بشهادة شهود المشتري حتى حضر المستودع الغائب . فإن العبد يدفع إليه ويقضى للمشتري عليه ولا يكلف المشتري إعادة البيعة إلا أن يقيم رب العبد بيعة أنه عبده أودعه الذي كان في يديه ، أو أنه عبده لم يزد على ذلك . فإن أقام بيعة على هذا بطلت بيعة المشتري إلا أن يعيدها ؛ فإن أعادها قبل أن يقضى بيعة المولى

قضى له بالعبد . ولو أن المدعى أقام البيعة على الذى كان العبد فى يديه فلم يذكروا حتى حضر المقر له دفع [إليه] المدعى وقضى عليه بيعة المدعى ، فإن أقام المقر بعد ذلك بيعة أو المدعى أنه أراه كان له أودعه الذى كان فى يديه قضى بيته ، فإن أقام المدعى بعد ذلك بيعة على مالدعى ، لم يلتفت إليه . ولو أقام المشتري شاهداً على مالدعى من الشراء ثم حصر العائم ، دفع العبد إليه ، فإن أقام المشتري شاهداً آخر على رب المدعى قضى له به .

رحل فى يديه عد ادعى أنه ودية لملان ، فأقام رجل البيعة أنه عبده فتضى له به ثم أقام الذى كان العبد فى يديه بيعة عما كان ادعى ، لم يلتفت إلى ذلك . فإن حضر رب العبد وأقام البيعة أنه عبده أو ودعه الذى كان فى يديه رد العبد إليه .

رحل فى يديه عد ادعى رحلان وأقام كل واحد البيعة أنه عبده أودعه الذى فى يديه والذى فى يديه يحدد أو لا يحدد ولا يقر فلم يقض شهادة الشهود حتى أقر الذى فى يديه لأحدهما بما ادعى دفع المدعى إلى المقر له ، فإن عدلت البيعتان قضى له به بينهما تصفين . ولو أقام كل واحد شاهداً يدعوا ، ثم أقر الذى فى يديه لأحدهما دفع إلى المقر له . وقيل للآخر : أقم شاهداً آخر ، فإن أقام قضى له به وإن لم يقض له حتى جاء المقر له شاهد آخر على مالدعى ، قضى بينهما تصفين إلا أن يعدل المدعى شاهداً الأول قبل القضاء . فإن أعاده وأقام شاهداً آخر قضى له به . فإن قال المقر له قبل أن يقضى له أو بعد ما قضى [له] : أنا أيضاً أعيد شاهدى الأول لم يلتفت إليه . ولو قال المدعى : قد مات شاهدى الأول ، قيل له : مات آخر ويقضى لك بالعبد إلا أن يعدل المقر له شاهداً آخر أو شاهدين مستقبلين فيكون بينكما .

عد فى يدي رجل أقام عليه رجلان البيعة كل واحد أنه له فتضى بالعبد بينهما ثم أقام أحدهما تلك البيعة أو غيرها أنه له [لم يتفع بذلك] . ولو أقام أحدهما البيعة أنه له عدلت بيته وأقام الآخر بيعة أنه له فلم يذكروا أو أقام شاهداً واحداً فتضى به للذى عدلت بيته ثم جاء آخر بيعة عادلة قضى له به . ولو كان أحدهما أقام البيعة فلم يذكروا حتى أقر الذى فى يديه أنه للذى لم يقم له بيعة فتضى له به وجعل خصماً لصاحب البيعة ولم يكلف صاحب البيعة إعادتهم ، فإن قضى به لصاحب البيعة ثم أقام المقر له بيعة أنه عبده ودعه الذى كان فى يديه قضى له به . وكذلك لو لم يكن المقر له الأول فتضى له به حتى

أقام المتر بينة على ما وصفنا قضى له بالعبد، فإن لم يقض له به حتى أعاد المدعى شهوده بطلت بينة المتر له وقضى بالعبد للمدعى

رجل ادعى عبداً في يدي رجل قدمه إلى القاضي فدعى القاضي المدعى بشهوده فلما قاما من عند القاضي باع الذي العبد في يديه من رجل وتقاضا ثم أودعه المشتري البائع وغاب فلما أعاده المدعى إلى القاضي ليقيم عليه البينة أقام الذي في يديه العبد بينة بما صنع، فإن القاضي يقضى بشهود المدعى. وكذلك لو أقام الذي العبد في يديه بينة على حبة منه أو صدقة بعد ما قاما من عند القاضي. ولو علم القاضي أو أثر المدعى أو أقام الذي في يديه العبد بينة على إقرار المدعى بما كان منه لم يكن بينهما خصومة. ولو كان المدعى أقام شاهداً واحداً أو شاهدين قتما من عند القاضي ثم رجعا وأقام المدعى عليه بينة على ما صنع من البيع والهبة والصدقة فهو خصم ويقضى بالعبد للمدعى، فإن أقام المشتري بعد ذلك بينة على الشراء لم يلتفت إلى ذلك. ولو كان القاضي لم يقض بشهادة الشهود الذين شهدوا على البائع حتى حصر المشتري فدفع إليه العبد، [وقضى عليه بشهادة الشهود الذين شهدوا على البائع] فإن المدعى لا يكلف إعادة البينة، فإذا زكيت البينة بنقض^(١) البيع ورجع المشتري على البائع بالثمن. وكذلك لو شهد على البائع رجل واحد ثم حصر المشتري فدفع العبد إليه فأقام المدعى شاهداً آخر قضى له بالعبد وقضى للمشتري بالثمن على البائع رجل في يديه عبد أقام رجل البينة أنه عبده وأقام الذي في يديه البينة أنه باعه من فلان ولم يسله له فهو خصم للمدعى

باب من الدعوى أيضاً

دار في يدي رجل ادعى آخر أنه اشتراها منه وجحد الذي الدار في يديه فأقام للمدعى بينة أنها له ولم يشهدوا على الشراء، فالكهانة باطل^(٢). وكذلك لو ادعى أنه ورثها عن أبيه فأقام بينة أنها له. وكذلك لو ادعى الشراء وأقام البينة على الهبة إلا أن يقول: جحدني الشراء ثم وهبها لي ومالي على ذلك بينة فيقبل منه^(٣). ولو ادعى

(١) فوه: وإذا ركبت البينة، حافظ من المدية (٢) وفي الحديث: «باطلته» (٣) وفي الحديث: «نقل منه»

أنها له فشهد رجل أنه ورثها وشهد آخر [أنه] ورثها عن أمه لم تجز شهادتهما . وكذلك لو شهد أحدهما أنه اشتراها من فلان وهو يملكها وشهد آخر أن فلانا إنسان آخر^(١) ومهبا له . ولو شهد شاهدان أنها له قضى بما له ثم أقر أنها لفلان لاحق لي فيها فهي للمقر له ولا شيء على المقر . ولو قال : هي لفلان لم تكن لي قط وصدقه المقر له ، فإن الدار ترد على المقضى له . ولو قال : هي لفلان ولم يكن لي قط . فقال المقر له : قد كانت للمقر ومهبا لي فهي للمقر له ، والمقر ضامن لقيمتها للمقضى عليه . ولو لم يقض القاضى على الذى كانت في يديه شهادة شهود المدعى حتى قال المدعى : هي دار فلان فصدقه فلان فقد أكذب شهوده إلا أن يقول : نعمتا منه أو ومهبا له بعد شهادتهم ويصل هذا القول بإقراره

دار في يدي رجل ادعى رجل أنها دار أبيه تركها ميراثا له وأقام بيعة على ذلك . فقضى بها له وادعى آخر أن الدار داره اشتراها من أب المقضى له وصدقه المتعنى . له ، فإنها ترد على [ذلك] الذى كانت في يديه : ويقال للمدعى الشراء : أقم بينك على الذى ردت عليه

رجل في يديه دار أقر أنها لفلان . فقال المقر له : ما كانت لي قط ولكنها لفلان ، وصدقه فلان فهي للمقر له الثانى . ولو قال المقر له الاول : لم تكن لي قط وسكت ، ثم قال . هي لفلان ، لم يصدق وهي للذى لم تزل في يديه
رجل أقر لرجل أن له عليه ألفا من متاع . فقال المقر له : ما كان لي عليه ألف قط من ثمى متاع ثم سكت ثم ادعى الألف أنها فرض على المقر لم يصدق ، ولو وصل الكلام ولم يسكت كان له الألف هـ

رجل أقام بيعة أن أباه مات وهو ساكن في هذه الدار أو لاس هذا التميم . أو هذا الخاتم أو راكب هذه الدابة أو حامل هذا الثوب أو هذا المتاع أو هذا

هـ وفى كتاب الإقرار من الأمالى أن رجلا لو قال لرجل : قد أبرأتك بما لي عليك . فقال الذى أبرئ : بأن لك على ألف درهم ، فإنها تلزمه في القياس وأدع القياس وأبرئه ولا أجعله إقرارا مستقبلا وأجعله خبرا عما مضى

(١) كذا في الأصول والظاهر أنه لا ملك آخر . فقطع اللام من السته . والله أعلم

الطير، والذي في يديه هذه الأشياء يحدد ذلك، فإنه يقضى للابن بهذه الأشياء. ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو أن هذه الدار كانت لأبيه أو [أن] أباه مات وهو قاعد على هذا القرائش أو نائم على هذا الساط أو مات وهذا الثوب على رأسه موضوع أو هذا الطير على رأسه وانع لم يستحق بذلك شيئاً

رجل قال لآخر: كنت أمس ساكناً في هذه الدار أو لابساً هذا القميص أو راكباً هذه الدابة أو حاملاً هذا الثوب على عاتقك. فقال المقر له: صدقت هذه الأشياء لي، فإنه يأخذها. ولو قال المقر: كنت أمس جالساً في هذه الدار أو قائماً فيها أو نائماً على هذا الساط أو على هذه الوسادة لم يستحق المقر له بهذا القول شيئاً. رجل راكب دابة وأخر مسك بلجامها، فالراكب أحق بها (١). وكذلك رجل لابس قميصاً أو رداءً وآخر متعلق به. ولو كان أحدهما جالساً على ساط والآخر متعلق به كان بينهما

رجلان قاعدان في دار يدعيها كل واحد [منها] لم يقض التقاضى أنها في أيديهما بقعودهما. ولو علم أن أحدهما ساكن فيها نفى بأنثاله؛ والله سبحانه أعلم

باب من الدعوى أيضاً

رجل أقام بيته على دار في يدي رجل أنها له ورثها عن أبيه وأقام أخو الذي في يديه بيته أنها دار أبيه تركها ميراثاً له ولأخيه والذي في يديه يدعيها كلها لنفسه فإنه يقضى بثلاثة أرباعها للأجنبي وبربعها لأخ المدعى ولا يدخل الذي كانت في يديه مع أخيه في الربع. وكذلك لو كان الذي في يديه أثر بعد ماسج القاضي من شهودها أن الدار كانت لأبيه تركها ميراثاً له ولأخيه. ولو أقر بذلك قبل أن يسمع القاضي من شهودها أن الدار كانت لأبيه فإنه يقضى بها كلها لأجنبي. ولو ادعاهما الأجنبي وأقام البيته أنها له والأخ غائب وادعى الذي في يديه أنها له يقضى بها للأجنبي ثم حضر الأخ وأقام بيته أن أباه مات وتركها ميراثاً له وللذي كانت

(١) وفي كتاب الأثرى أن أحدهما لو كان راكباً أو لابساً والآخر متعلق بلجامها الخ

في يديه : قضى للأخ بنصفها ^(١) ولم يدخل معه الذي كانت في يديه . وكذلك لو كان الذي كانت في يديه أقر أنها ميراث له ولاخيه بعد مسمع القاضي من بينة الأجني قبل أن يقضى بشهادتهم . ولو أقر أنها له ولاخيه قبل أن يسمع القاضي من بينة الأجني ثم سمع من بينة فقضى له بها ثم حضر العائب وأقام البينة أنها ميراث له ولاخيه لم يقض له شيء .

دار بين ثلاثة مشاعة مات أحدهم فأقام رجل البينة أنه آخر الميت لا يعلمون له وارثا غيره فقضى له بنصيب الميت ^(٢) ثم ادعى آخر أنه ابن الميت وكذبه الأخ وصدقه الشريكان في الدار فليس للابن أن يدخل في نصيب الشريكين . ولو كان الشريكان وأخو الميت أقسموها فأصاب كل رجل منزلا فإن الابن يأخذ من الشريكين ثلث كل منزل . وكذلك لو كان الميراث شيئا سوى الدار عما لا يكال ولا يوزن . ولو كان الميراث دراهم أو دنابر أو مكيلا أو موزونا فاقسمه الشريكان وأخو الميت لم يدخل الابن في نصيب الشريكين ، ولو كان الأخ دخل في نصيب الميت بعد قضاء ادعى أنه ورثه عن أخيه ولم يكن له بينة فترك في يديه ثم ادعى آخر أنه ابن الميت وصدقه الشريكان وكذبه الأخ لم يقض له شيء عما في يدي الأخ وبأخذ ثلث ما في يدي الشريكين

رجل ترك دارا فأقام ثلاثة البينة أنهم مواله اعتقوه لا وارث له غيرهم فقضى بها لهم فمات أحدهم فأقام رجل البينة أنه أخوه لآيه وأمه لا وارث له غيره فقضى له نصيبه مشاعا فباعه وقبضه المشتري وأودعه رجلا وعاب فأقام رجل البينة أنه ابن الميت ووارثه لا وارث له غيره وصدقه الشريكان ، والقاضي الذي اختصا ^(٣) إليه غير الذي قضى للأخ بالميراث فإنه يقضى بنصيب الابن ويجعله الوارث دون الأخ ولا يقضى في النصيب الذي باعه الأخ بشيء حتى يحضر المشتري ولا يقضى على الشريكين بشيء فإذا حضر المشتري أخذ النصيب منه ودفع إلى ابن الميت رجل ترك ثلاثة أعبد قيمتهم سواء لآمال له غيرهم وترك ابنا فأقام رجل البينة

(١) كذا في الأصل وفي نسخة قناني وقضى ثلاثة أرباعها للأخ وبيردها لأخ ذي قبل ولا شيء له . ثم نرح المسألة وأنها : فالمراتب ما بينها ، والله أعلم (٢) وفي قناني : بذلك الحارث ثانيا . (٣) وفي الهدية : الذين اختصوا .

في يديه : قضى للأخ بتصفها ^(١) ولم يدخل معه الذي كانت في يديه . وكذلك لو كان الذي كانت في يديه أقر أنها ميراث له ولاخيه بعد مسمع القاضي من بينة الأجني قبل أن يقضى بشهادتهم . ولو أقر أنها له ولاخيه قبل أن يسمع القاضي من بينة الأجني ثم سمع من بينته فقضى له بها ثم حضر الغائب وأقام البينة أنها ميراث له ولاخيه لم يقض له بشيء .

دار بين ثلاثة مشاعة مات أحدهم فأقام رجل البينة أنه آخر الميت لا يعلمون له وارثا غيره فقضى له نصيب الميت ^(٢) ثم ادعى آخر أنه ابن الميت وكذبه الأخ وصدقه الشريكان في الدار فليس للأب أن يدخل في نصيب الشريكين . ولو كان الشريكان وأحر الميت اقتسموها فأصاب كل رجل مالا فإن الابن يأخذ من الشريكين ثلث كل منزل . وكذلك لو كان الميراث شيئا سوى الدار مما لا يكال ولا يوزن . ولو كان الميراث دراهم أو دنانير أو مكيلا أو موزونا فاقسمه الشريكان وأخوالميت لم يدخل الابن في نصيب الشريكين ، ولو كان الأخ دخل في نصيب الميت بغير قضاء ادعى أنه ورثه عن أخيه ولم يكن له بينة فترك في يديه ثم ادعى آخر أنه ابن الميت وصدقه الشريكان وكذبه الأخ لم يقض له بشيء مما في يدي الأخ ويأخذ ثلث ما في يدي الشريكين

رجل ترك دارا فأقام ثلاثة البينة أنهم مواله أعتقوه لا وارث له غيرهم فقضى بها لهم فمات أحدهم فأقام رجل البينة أنه أخوه لأبيه وأمه لا وارث له غيره فقضى له بنصيبه مشاعا فباعه وقبضه المشتري وأودعه رجلا وغاب فأقام رجل البينة أنه ابن الميت ووارثه لا وارث له غيره وصدقه الشريكان ، والقاضي الذي اختصا ^(٣) إليه غير الذي قضى للأخ بالميراث فإنه يقضى بنسب الابن ويجعله الوارث دون الأخ ولا يقضى في النصيب الذي باعه الأخ بشيء حتى يحضر المشتري ولا يقضى على الشريكين بشيء فإذا حضر المشتري أخذ النصيب منه ودفع إلى ابن الميت رجل ترك ثلاثة أعد قيمتهم سواء لا مال له غيرهم وترك ابنا فأقام رجل البينة

(١) كذا في الأصل وفي نسخة الثاني يقضى ثلاثة أرباعها للأخ وبربعها للأخ ذي اليد ولا شيء.
 لدى قيد ثم شرح المسألة وأنها ، فالصواب ما برعها ، والله أعلم (٢) وفي الثاني : ذلك الدار
 شأنها (٣) وفي الهدية والذبح اختصوا

رجل ترك ثلاثة أعبد قيمتهم سواء. فشهد شهود أنه أوصى بهذا العبد لفلان وجحد الوارث ذلك وأقر أنه أوصى لهذا الآخر لرجل آخر فلم ترك البينة حتى أعتق المقر له بالمقر له بالعبد الذي أقر له به ثم زكيت البينة. فإنه يقضى لصاحب البينة بمده، وعلى المقر له بالوصية قيمة العبد الذي أعتق. ولولم يعتقه حتى قضى للآخر بعبده ثم أعتقه لم يعر عتقه، فإن صار العبد الذي قضى به لصاحب البينة للوارث موحه من الرجوع صار العبد الآخر للمقر له به ولم يعتق بعق الأول

رجل له ثلاثة بنين وبجارية فولدت منه ومات الولد فقتله الجارية عمداً، نهى حرة لاسعاية عليها، ولاولاده أن يقتلوا به، وإن أقر أحدهم أنه كان لها ابن مات بعد موت الأب فصدته سعت في ثلثي قيمتها للشكرين وقسم الثلث الباقي بينها وبين المقر له على ستة وعشرين [سهما] لها ثلاثة ونسب في الباقي وهو ثلاثة وعشرون للمقر، ولو كذبته الجارية سعت في ثلثي قيمتها للشكرين ولا شيء للمقر. ولو كانوا أربعة^(١) فأت أحدهم فأقر أحد الثلاثة أن الجارية أم الميت وهذا العلام ابنه وحدث هي، فإنها تسمى للشكرين في ثلثي قيمتها وتظل من المقر. وإن صدقته وصدقه العلام سعت للشكرين في ثلثي قيمتها وللمقر في ربع قيمتها ويقسم ما بقى من رقبتهما بينها وبين العلام على ستة^(٢) يظل عنها سهم وتؤدي ما بقى إلى العلام. ولو صدقته وأنكر العلام أن يكون ابن الميت سعت للشكرين في ثلثي قيمتها وللمقر في ربع القيمة وما بقى يقسم بينها وبين المقر على ثمانية فيظل عنها ثلاثة وتؤدي إليه خمسة، والله أعلم

باب دعوة الرجلين الولد

بجارية بين رجلين ولدت في ملكهما لست أشهر فادعى أحدهما الجارية والآخر [الجارية و] الولد معا فولد لكل واحد منهما مثل الذي ادعاه، فالدعوة دعوة الذي ادعى الولد، والجارية أم ولده والابن ابنه وعليه نصف قيمة الجارية ونصف عقرها. ولو ولدت لأقل من ستة أشهر منذ ملكها، فالولد ابن الذي ادعاه حر

(١) ول المدة، ولو كان لثلاث أمدة. (٢) والمسألة تكون من اثنين وسبعين ثلثا وهو ثمانية وأربعون للابن للشكرين والربع وذلك ثمانية عشر لابن المقر في ستة سقط عنها سهم ونسب في حصة للعلام

حولاثنين على اثنى اثناء من قيمه ولا من عتر الجارية والجارية ابنة اثنى اثناءها ولا شيء عليه من قيمه ولا عتر في قياس قول أبي حنيفة وحكى الله عنه، ويضمن في قول أبي يوسف ومحمد نصف قيمتها أم وله إن كان موسراً وإن كان معسراً سمع فيه، ولو ولدت في ملكها ستة أشهر ابنة فكبرت الابنة وولدت ابنة فادعى أحدهما التكبرى والأخر تصغرى معاً، واجدة حية أو ماتت أو قتلت فأخذا القيمة بينهما، فكل واحد منهما ابنة اثنى اثناءها ويعزم اثنى ادعى التكبرى لشريكه نصف قيمة الجدة ونصف عترها. إن كانت حية أو ميتة، ولا يضمن من قيمة الابنة التكبرى شيئاً. وإن كانت قتلت^(١) فأخذا القيمة بينهما نصفين ثم يضمن من قيمة الجدة شيئاً ويضمن نصف عترها ولم يضمن من قيمة التكبرى شيئاً في قول أبي حنيفة، ويضمن، إن كان موسراً في قياس قول أبي يوسف وقولنا، لشريكه نصف قيمتها أم وله، وإن كان معسراً سمع في قيمه ولا شيء على اثنى ادعى التصغرى عن قيمتها ويضمن للتكبرى نصف عترها. ولو ولدت الجارية الأولى منه ملكها لأقل من ستة أشهر، والمساة بحالها، فدعوى اثنى ادعى التصغرى وهي ابنة وأما أم وله ويضمن نصف قيمة التكبرى ونصف عترها لشريكه، فإن كانت واجدة حية فهي أم وله اثنى ادعى^(٢) التكبرى ويضمن نصف قيمتها لشريكه، موسراً كان أو معسراً. ولو ولدت الجارية ومسا لأقل من ستة أشهر منه ملكها فدعى أحدهما الولد فهو ضامن لنصف قيمة الأم يوم ادعى الولد وهي أم وله وله والولد ولده، وشريكه بالحيار في قياس قول أبي حنيفة إن شاء ضمن نصف قيمه يوم اثناء إن كان موسراً وإن شاء استسعى لبعده وإن شاء أعتق، وإن كان معسراً فلا ضمان عليه إن شاء أعتق وإن شاء استسعى وأيهما قبل فلولاه له. وأما في قول أبي يوسف وقولنا فهو ضامن لشريكه نصف قيمه إن كان موسراً، وإن كان معسراً سعى الولد في ذلك وللولاه اثنى اثناء في الوجهين جيداً، والله أعلم

(١) وفي بعض النسخ: أي غداً كما فيه (٢) وفي القندية: هلتي لدعيه

باب من الدعوى واليئات في الغصب وغيره

دار في يدى رجلين أقام كل واحد منهما اليئة أنها له وأقام أجنبي اليئة أنها له فلاجني نصعها ولها النصف بينهما ، فإن أقام كل واحد اليئة أنها له وأقام الاجنبى اليئة أنها له غصبها أحدهما فلاجني ثلاثة أرباعها وللذى لم يدع عليه الاجنبى الربع . ولو أقام أحدهما اليئة أنها له وأقام الآخر يئة أنها له غصبها الاجنبى وأقام الاجنبى يئة أنها له غصبها منه المدعى عليه قصفها للأجني ونصفها بينهما ، ولو أقام الاجنبى اليئة أنها له غصبها أحدهما بعينه وأقام الذى ادعى عليه الاجنبى اليئة أنها له غصبها شريكه وأقام الآخر اليئة أنها له ، فلاجني ثلاثة أرباعها ، وللذى لم يدع عليه الاجنبى ردها مما في يدى صاحبه . ولو أقام أحدهما اليئة أنها له غصبها شريكه وأقام الشريك اليئة أنها له غصبها الاجنبى وأقام الاجنبى اليئة أنها له غصبها الذى ادعى على شريكه ، فلاجني النصف الذى في يدى المدعى على الاجنبى ، وللذى ادعى على الاجنبى النصف الذى في يدى شريكه . ولو أقام كل واحد اليئة أنها له غصبها الاجنبى وأقام الاجنبى أنها له غصبها أحدهما بعينه ، فللذى لم يدع عليه الاجنبى النصف الذى في يدى شريكه والنصف الآخر بين الشريك الآخر والاجنبى نصفين . ولو أقام كل واحد يئة أنها له غصبها شريكه وأقام الاجنبى يئة أنها له اغتصابا منه فلاجني نصعها ولها النصف بينهما

باب ما يكون الرجل فيه خصما

من النسب والولاء وما لا يكون

رجل ادعى على رجل أنه أخوه لايه وأمه أو أنه عمه أو علي امرأة أنها أخته ولم يدع ميراثا فلا خصومة بينهما . وإن ادعى ميراثا فهو خصم ويقضى بنسب المدعى عليه ويكون ذلك قضاء على جميع الناس ، ولو ادعى [أنه] أبوه أو ابنه أو مولاه من عتاقة من فوق أو من أسفل أو مولاه من موالاة أو أنه مولى لايه عتاقة أو أن أباه كان مولى لايه ، فهو خصم وقبل بيته ، ادعى ميراثا أو لم يدع . وكذلك امرأة ادعت على رجل أنه ابنها أو ادعت لقيطاً في يد رجل أنه أخوها امرأة ادعت على رجل أنه ابن ابنها ، ولم يدع ميراثا ولا نفقة ، فلا خصومة .

بينهما ، فإن ادعت ميراثاً أو ثقة لفقرها فهو خصم ، فإن أقامت بيعة قضى بينه
وكان قضاء على جميع الناس ، والله أعلم بالصواب

باب مما يكون^(١) الرجل فيه خصماً

ويُدفع الخصومة عن نفسه

رجل أقام البيعة على دابة في يدي رجل أنها له وأقام الذي في يديه البيعة أنها^(٢)
لفلان في يديه غصب أو ودعة أو ضلت من يد فلان فوجدتها أو سرقها منه وأقام
البيعة أنها لفلان ولم يشهدوا على هذه الأشياء ، فالذي في يديه خصم . ولو أقام المدعى
البيعة أنها له سرقته منه وأقام الذي في يديه أن فلاناً أودعها إياه ، فهو خصم
ويقتضى للدعي في قول أبي حنيفة ، وليس بحصم في قول محمد

رجل أقام البيعة على دار في يدي رجل أنها داره اشتراها من الذي في يديه
وقبضها ونقده اثنتي عشرة ، وأقام الذي في يديه البيعة أن فلاناً أودعها إياه ، فلا
خصومة بينهما ، فإن لم يشهد الشهود على قبض المشتري الدار ، والذي في يديه خصم
ويقتضى له بالشراء ويدفع إليه ، وإن ادعى المشتري الشراء وقص الدار وصدقه
البائع وأقام البائع البيعة أنها ودعة لفلان ، فلا خصومة بينهما

رجل في يديه دار فادعاهما آخر فأقر الذي في يديه أنها كانت للسدعي . وقال :
فلان أودعنيها وأقام بيعة عليّ الودعة ، فليس بحصم ، فإن لم يقر بيعة أخذها
المدعي . وكذلك لو بدأ فقال : أودعنيها فلان وهي لهذا المدعي ، فإن حضر المقر
له بالودعة أخذها حتى يقيم المدعي البيعة . ولو صدق المدعي الذي في يديه
في الودعة لم يكن بينهما خصومة . وكذلك لو علم القاضي أنها للمدعي فصارت
في يدي الذي في يديه فأقام البيعة أنها لآخر لم يخرجها من يديه . وكذلك لو علم
القاضي أن الغائب المقر له بالودعة أودعها الذي في يديه . ولو علم القاضي أن
الغائب غصبها من الذي كانت له فدفعتها إلى الذي في يديه أخذها منه
فدفعتها إلى صاحبها

(١) وفي المتن والغائب : وما يكون . (٢) وفي المتن : موقوف الذي في يديه إليها .

باب مما لا يكون الرجل فيه خصماً مما يرى "فيه الخصومة

دار في يدي رجل أقام رجل البيعة أنه اشتراها من عبد الله بألف . وقال الذي في يده : أودعتها عبد الله ، حلف المدعي عليه ألبنة على ما ادعى من الوديعة ، فإن حلف فلا خصومة بينهما وإن نكل فهو خصم ، وإن قال حين استحلف : لم يردعني ولكن اغتصبها منه فهو خصم ويقضى عليه ويكون قضاء على عبد الله . ولو أقام المدعي البيعة على الشراء من عبد الله . وقال الذي في يده : أودعتها عمرو وكبل عبد الله أمره ، فالذي الدار في يده خصم ، فإن أقام بيعة نشهدوا أن عبد الله دفعها إلى عمرو . وقالوا : لا ندري عمرو دفعها إلى الذي في يده أم لا ؟ فالذي في يده خصم ، وله ^(١) أن يستحلف المدعي على عله ما دفعها إليه عمرو ، فإن حلف فهو خصم ، وإن نكل فلا خصومة بينهما [ولو أقام الذي في يده بيعة أن عمراً أودعها إياه ، وقالوا : لا ندري من دفعها إلى عمرو فلا خصومة بينهما] ولا يمين على الذي الدار في يده في شيء من ذلك

باب مما يكون خصماً أو لا يكون إذا هلك في يده

عبد مات في يدي رجل فأقام الآخر البيعة أنه عبده ، وأقام الذي كان في يده البيعة أنه كان لفلان في يده وديعة أو عارية أو إجارة أو غصبا ، فلي الذي كان في يده قيمته لدى أقام البيعة ، فإن حضر الغائب فأقر بما ادعاه الذي كان في يده رجع الذي كان في يده بما غرم في الوديعة والإجارة ولا يرجع عليه في الغصب والعارية شيء وإن وجد الغائب ذلك كله فأقام الذي كان في يده البيعة على ما ادعى من الوديعة والإجارة رجع عليه بما ضمن . ولو أبق العبد وأقام المدعي البيعة أنه عبده وأقام الذي في يده بيعة أنه لفلان في يده وديعة أو غصب ، فلي المدعي القيمة ، فإن رجع العبد بعد ذلك وكان وديعة في الأصل رده الذي في يده على صاحبه وأرتجع عليه بما غرم ، وإن كان غصباً فقد صار للذي هو في يده بالقيمة التي غرمها

عبد في يدي رجل ذهب عينه فأقام رجل البيعة أنه عبده وأقام الذي [هو]
 في يديه [بيعة] أن فلانا أودعه قبل ذهاب عينه فلا خصومة بينهما في العبد
 ولا في أرض عينه . ولو كانت جارية فولدت ثم ماتت فأقام المدعى بيعة أنها جاريته
 ولدت في ملكه ، وأقام الذي [كانت] في يديه البيعة أن فلانا أودعها إياه قبل
 الولادة فولدت عنده ، فإنه يقضى للمدعى بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشيء
 حتى يحضر الغائب

جارية في يدي رجل قتلها عبد لرجل فأقر الذي [كانت] في يديه أنها أمة
 لفلان الغائب ، فهو خصم لصاحب العبد ويدفع العبد إليه بجنايته أو يديه ، فإن
 دفع بها ثم أقام رجل البيعة أن الجارية كانت له ، وأقام الذي كانت في يديه البيعة
 على ما ادعى من الودعة فلا خصومة بينهما إن أراد المدعى أخذ العبد وإن [كان]
 أراد قيمة الجارية قضى له بها ، فإذا حضر الغائب ، فإن أقر بالودعة أخذ العبد
 وأرتفع عليه الذي كانت الجارية في يديه بما ضمن . وكذلك إن كانت الجارية لم
 تقتل ولكن قطع العبد يدها فدفع العبد باليد ، والمسألة على حالها (١) فلا خصومة
 بينهما حتى يحضر الغائب

باب ما لا يكون الرجل فيه خصما

رجل أقام بيعة على دار في يدي رجل أنها له وأقام الذي في يديه البيعة أنها
 كانت له نوهها لفلان أو باعها منه أو تصدق بها عليه وقبضها فلان وأنها
 للهوب له في يديه ، فالذي الدار في يديه خصم ويقضى عليه ، فإن جاء الغائب
 فصدق الذي كانت في يديه لم يتفع بتصديقه

رجل أقام البيعة على دار أنها له ، وقال الذي في يديه : هي لفلان ، وقال
 المدعى : قد كانت في يد فلان [فلا أدري أ] دفعها إلى الذي هي في يديه أم لا ،
 فلا خصومة بينهما

(١) رقي الحندية : والمسألة بحالها .

باب مما لا يكون الرجل فيه خصما

بالإقرار^(١) بغير معاينة القبض

رجل أقام البينة على حار أنها له وأقام الذي في يديه شامدين . فقالا : نشهد أن فلانا أشهدنا أن الدار التي في يدي هذا داره ، وأنه أسكن ذا^(٢) فيها ولم يردها إليه ، وقد علمنا أنها برئت كانت في يدي الذي هي في يديه ، أو قالوا : لا نعلم في يدي من كانت برئت إلا أنا نعلم أن اليوم [هي] في يدي هذا الذي في يديه ، فلا خصومة بينهما . فإن قال المدعى : [أنا] أقيم البينة أن الدار كانت يوم أشهدهم الغائب في يدي آخر ، لم تقبل هذه الشهادة . ولو قال شهود الذي النار في يديه : نعملم أن الدار لم تكن في يدي الذي أشهدنا يوم أشهدنا ولا في يدي هذا الساكن وكانت في يدي آخر ، فالذي في يديه خصم ، والله أعلم

باب ما يقضى^(٣) القاضي فيه بالبينة والإقرار

ومالا يقضى فيه في العبد والدة

رجل أقام البينة على رجل أنه قتا عين عد [له] ، أنكر المدعى عليه ذلك . والمدعى مقر أن العبد حتى ، فإنه لا يقضى بشيء حتى يحضر العبد فيقيم المدعى البينة أنه عبده وأن هذا قتا عينه فيقضى بأمرش العين . وقد قال بعض قضاةنا^(٤) : إنه يقضى له بأمرش العين وإن لم يحضر العبد . فإذا حضر وقال : أنا حر الأصل أبطل . القاضي ذلك القضاء إلا أن يعيد المدعى البينة أن العبد عبده ، (و) لا يكون^(٥) المدعى خصما حتى يحضر العبد : لأن القول قول العبد إذا حضر وهو أولى بالدعوى إلا أن يقيم المدعى بينة أنه عبده : لأن العين من التوابع ، ولا يصح له الأرض في ذلك حتى يصح له العبد ؛ وإنما يحتاج إلى حضور العبد ، لأن العبد معبر عن

(١) وفي الحديث : هي الإقرار . (٢) وفي الحديث : هذا . (٣) وفي الحديث : مما يقضى وما لا يقضى . (٤) وفي الثاني : ومن قضائنا من قال : ونحوه . ومن قضائنا : وقد فسرناه قبل هذا فاسطره ذلك . (٥) من هنا ما نقل من الحديث إلى قوله : ولو أقر المدعى عليه في الصفحة الآتية

[نفسه] ^(١) والفرس ليس بمعبر عن نفسه ، وهو بمنزلة الثوب ، وإذا أقر الجاني بالجنابة للمدعى عليه ^(٢) أخذ بإقراره ، والبيئة لا تقام إلا والعبد حاضر ؛ لأنه إذا استحق العبد قيمة الجنابة عليه ^(٣) . ولو أقر المدعى عليه أنه قتأ عين عبد المدعى ، قضى عليه بالآوش وإن لم يحضر العبد . ولو أن المدعى أقام البيئة أنه قتأ عين برذون له يساوى ألفاً قضى [عليه] برع قيمة البرذون وإن لم يحضر البرذون ، فإن حضر وجل [و] ^(٤) في يديه البرذون قتال : هو برذوني ، لم يلتفت إلى قوله ، وإن أدام البيئة على ذلك ^(٥) وأن المدعى عليه قتأ عينه وهو يومئذ له أخذ أورش الدين إلا أن يقيم المدعى الأول البيئة أن البرذون برذونه وأن هذا المدعى عليه قتأ عينه وهو له فيكون بينه أول من بينة الذي في يديه البرذون ، ويقضى له بالبرذون ، ولا يؤخذ منه الأورش الذي أخذه

باب الشهادات ^(٦) في الميراث

رجلان أقام كل واحد منهما البيئة على دار أنها كانت لآبيه مات وتركها ميراثاً والمدعى عليه عم أحدهما فلم ترك البيتان حتى مات المدعى عليه نورته ابن أخيه المدعى ثم زكيتا ، فإنه يقضى بها بينهما ، فإن أقام الأجني بعد ذلك شاهدين بما كان ادعى ، لم يسع منه . ولو زكى شهود الأجني بعد موت العم ولم يترك شهود ابن الأخ فتضى بها للأجني ثم زكى ^(٧) شهود ابن الأخ ، فالقضاء ماض للأجني وبطل شهود ابن الأخ ، فإن أعادهم ابن الأخ على الأجني قضى بها لابن الأخ . فإن قال الأجني بعد ذلك : أعيد البيئة لم تقبل منه . ولو زكيت بيئة ابن الأخ ولم ترك بيئة الأجني فتضى بها لابن الأخ ثم زكيت بعد ذلك بيئة الأجني لم تقبل بيته ، فإن أعادهم الأجني قضى له بها ، فإن قال ابن الأخ : فأنا أعيد ^(٨) بيته ، لم يلتفت إليه . ولو لم

(١) زونه لأنه سقط ولا ترجع هذه العبارة في الهدية ولا في القمار حتى تصلح (٢) كذا في الأصل ولعل تصواب الحاق المدعى عليه بالحيابة نعم السام قوله بالحيابة ، والله أعلم (٣) كذا في الأصل والمن ليس بمنهوم مثله سقط قوله (نكون) قل قوله : د قيمة الحايبة عليه ، أو سقط قوله : واستحق قبل قيمة الحايبة . (٤) الزودة من القتاى (٥) أى على أن البرذون ملكه وأن المدعى عليه قتأ عينه (٦) وفي الهدية وثلاثان : وشهادة . (٧) وفي القتاى : ثم أقام ابن الأخ بيته على الأجني تركت شهوده ثم زكيت بيئة الأجني يقضى بينهما نصفين . (٨) وفي الهدية : وأما أعيد

يكن ابن الاح أهـ آينة على أمم بما ادعى رواةها الاجنبي ومات أمم فصارت
في يدى الاح ثم أهـ ابن الاح بنة بما ادعى ، قلت بنة ، فإن زكيت البينة نفس بها
يبهما ، ولولم بقم ابن الاح بعد موت أمم بنة حتى قضى بها للزحبي ثم أهـ على
الامم نفس له بها . ولو كان ابن الاح هو الذي أهـ آينة على أمم رواةها الاجنبي
بعد موت أمم لمات بنة ابن الاح ونفس بها للزحبي . ولو أهـ كل واحد منهما
على أمم شاهدا واحدا ثم مات أمم فصارت في يدى ابن الاح واحصر كل واحد
منهما شاهدا آخر . نفس بها يبهما ، فإن قل أحدهما : أعيد آينة لم يقل منه . ولو أن
كل واحد منهما أهـ شاهدين بعد موت أمم قضى بها للزحبي . ولو أهـ كل واحد
صهما شاهدا واحدا على أمم ثم أهـ الاجنبي شاهدا آخر [بعد موت أمم قضى له بها
ثم جاء ابن الاح شاهدا آخر] لم يثبت إلى ذلك . فإن أعاد شاهدين على الاجنبي
ففسى ما لا ابن الاح . فإن أعاد الاجنبي بنة بعد ذلك لم يثبت إليه

باب الرجل يقتضى بيعته عبدا ولا يقتضى بيعته

رجل ادعى وفاة رجل . فقال المذنى عليه : لم أملك فله ، فتقول قوله . وإن
أقام المذنى بينة أن تعدد العمد له ففسى له نفسه ولم يفتن في النصف ابان (١)
برق ولا عتق . فإن قيل العمد [رجلا] حقا فقال ولي المنتول : هو عبد ، دفع
النصف الذى قضى به للمذنى إلى الولي إلا أن يعديه مولاه نصف البينة ، ولا
يفنى في النصف ابان (٢) شىء . وإن قل الولي : هو حر لم يفتن له بشىء . ولولم
يمن العمد ولكن حتى يابيه دون اتهمس فتضى للنفس له بنصف الجناية روقت
ففسى . والعمد في شهادته وحدوده وجميع أموره بمنزلة العبد

كتاب الاقرار

باب الإقرار بالشركة

كس في يدى وجاين . قال أحدهما : لفلان نصف هذا الكيس وأنكر

شريكة ، فإن المقر يدفع إلى فلان ثلثي مافي يديه . ولو قال : لفلان نصفه ولى نصفه دفع إليه نصف مافي يديه . ولو قال أحدهما : لفلان نصفه ولى نصفه ، وقال الآخر لفلان ثلثه ولى ثلثاه وصدق فلان صاحب النصف ، ^(١) فإنه يأخذ من المقر بالثلث خمس مافي يديه فيضيفه إلى مافي يدي الآخر ^(٢) ، فيكون جميع ذلك بينهما نصفين ، ولو كذبهما أخذ من المقر بالثلث خمس مافي يديه . ومن المقر بالنصف خمسي مافي يديه . ولو أقر كل واحد من الشريكين للأجنبي بالثلث وادعى لنفسه الثلثين ، فإنه يأخذ من كل واحد خمس مافي يديه ^(٣) . ولو أقر أحدهما أن للأجنبي الثلثين وله الثلث وأقر الآخر لذلك الأجنبي بالثلث وادعى [لنفسه الثلثين ، وادعى] الأجنبي الكيس كله ، فإنه يأخذ من المقر بالثلث خمس مافي يديه ، ومن المقر بالثلثين ثلاثة أحماس مافي يديه ^(٤) . ولو صدقتهما [جميعاً] معاً أخذ من المقر بالثلثين ثلاثة أحماس مافي يديه فيضمه ^(٥) إلى مافي يدي المقر بالثلث واقتسم ^(٦) على ثلاثة للأجنبي ثلثه كيس في يدي ثلاثة أقر أحدهم لأحد البائنين بثلاثة أرباعه وادعى لنفسه الربع

« وفي كتاب الإقرار من الأماشي أن ثلاثة نفر لو كان في أيديهم كيس فيه ثلاثة آلاف درهم ورثوها عن أبيهم فأقر أحدهم علي أبيهم بدين مائة [لرجل] ، وأقر آخر لآخر بمائتي درهم ، ودفع كل واحد منهما ما أقر به ، ثم أقروا جميعاً بأخ لم ودفعوا الدين بقضاء قاض ، فإن المقر به يأخذ من كل واحد مائتي درهم ثم يأخذ من كل واحد مائتي درهم ثم يأخذ من الذي أقر بدين مائة ثلثمائة درهم ، ويأخذ من الذي لم يقر بشيء خمسة أسداس مائة درهم ، فإن كانوا دفعوا الدين بغير قضاء فإنه يأخذ من كل واحد ربع ألف ، فإن صدق المقر به بالدين كله فإنه يأخذ من كل واحد مائتين ومن المقر بمائة ثلثمائة ومن الذي لم يقر بشيء خمسة أسداس مائة ثم يرد على المقر بمائة ثلاثة أسداس مائة ونصف سدس مائة

(١) وفي المتن : « وقال المقر مائتي - لاشريك - » (٢) « أي المقر بالنصف كما في المتن : قلت : وهو مذهب الإمام محمد : وسنصب الإمام أبي يوسف أنه يأخذ من المقر بالثلث ثلث مافي يديه وبصحه إلى مافي يدي المقر بالنصف فيقتسم به نصيب كما في الترح (٣) « قلت : وهذا أصح مذهب محمد ومذهب أبي يوسف يأخذ من كل واحد ثلث مافي يديه (٤) « قلت : وعد أبي يوسف وحده أنه يأخذ من كل واحد ما أقر به (٥) وفي الهبة : فيضيفه . (٦) وفي المتن : « فيقتسم »

وأقر الآخر للمقر له خمسة أسداسه وادعى لنفسه السدس وادعى المقر له الكيس كله ، فإنه يأخذ من المقر ثلاثة أرباعه خمسي ماني يديه ومن الآخر ثلاثة أحماس ماني يديه . ولو أقر أحدهم للأجنبي بثله وادعى لنفسه الثلثين وأقر الآخر لذلك الأجنبي بنفسه وادعى لنفسه النصف وأقر الثالث لذلك الأجنبي بثله وادعى لنفسه الثلث ، فإن الأجنبي يأخذ من المقر بالثلث سبع ماني يديه فيجمل نصف ذلك السبع في يدي المقر بالنصف ^(١) والنصف الثاني ^(٢) في يدي المقر بالثلثين ثم يأخذ ثلث ما حصل في يدي المقر بالنصف مما كان في يديه ومما ضمه إليه ، ويأخذ من الآخر خمسة أسباع ما حصل في يديه ، فيكون من مائة وستة وعشرين سهماً ، للمقر بالثلث ستة وثلاثون ، وللمقر بالنصف ثلاثون ، وللمقر بالثلثين عشرون ؛ وللمقر له أربعون

كيس في يدي رجل أقر أنه بينه وبين فلان ثنسين فدفع نفسه إلى فلان بقضاء ثم أقر أنه بينه وبين الآخر نصفين ، فإنه يدفع إلى الأخير نصف ماني يديه . وإن كان الدفع إلى الأول بعير فضاء دفع إلى الأخير للنصف الذي في يديه . ولو أقر أن الكيس بينه وبين الأول والآخر أثلاثاً وكذبه الأول والدفع إلى الأول بقضاء ، فإنه يدفع إلى الثاني نصف ماني يديه ^(٣) وإن كان الدفع إلى الأول بعير فضاء دفع إلى الثاني ثلث المال ، فإب دعه إليه بقضاء ثم أقر لآخر أنه شريكهم بالربع وكذبوه جميعاً وكذب الأخير الأولين ، فإنه يدفع إلى الثالث سدس جميع المال وثلث سدسه ، فإن صدق الأول بالأخير وكذب بالثاني ، فإن الأخير يأخذ من المقر نصف ماني في يديه فيضمه إلى ما أخذ الأول فيكون [ذلك] بينهما نصفين ، في قياس قول يعقوب . وقال محمد : يأخذ الأخير من المقر ثلث ماني في يديه ^(٤) فيضمه إلى ماني يدي الأول فيكون بينهما نصفين . ولو كان المقر دفع الثلث إلى الثاني بنير فضاء وصدق الأول بالثالث وكذب بالثاني ^(٥) فإن الثالث يأخذ من المقر ثمن جميع المال ^(٦) فيضمه إلى ماني يدي الأول فيقتسمانه نصفين . ولو أقر المقر

(١) في الثاني . وبعض نسخه إلى ماني يدي المقر بالنصف . (٢) وفي الهدية : . الباقي .

(٣) وفي الثاني : . نصف ماني يديه . (٤) وفي نسخة ثلث السدس الذي في يديه . وفي المصرية : . بنير

فصل لقاضي والمسألة على ما هو قد صدق الأول فالثالث وكذا جميعاً بالثاني (٦) وفي الثاني : . والكيس .

بالتاني والثالث ما وصده الاول في الثالث ، أخذ الثالث ربع ماني يدي المقر فيضمه إلى ماني يدي الاول فيقسمانه نصفين ، وأخذ المي أنكره الاول من المقر ربع جميع المال ، وعلي هذا جميع هذه الوجوه في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد^(١)

باب من الإقرار أيضا

رجل قال [للاخر] : أخذت منك ألفا ودبعة وألفا غصبا فضاعت الودبعة وهذه الألف الغصب ، وقال رب المال : ضاعت الغصب وهذه الودبعة ، فالتقول قول رب المال وبقرم المقر ألفا . ولو قال المقر : أودعتني ألفا وغصبك ألفا ، والمسألة يحالها ، فلا شيء على المقر

رجل استأجر دابتين إحداها إلى الحبرة والاخرى إلى القادسية لحمل عليهما إلى القادسية فنفتت^(٢) بالقادسية إحداها فقال رب الدابتين : نفقت التي أكرتك إلى الحبرة وقال المستأجر : نفقت الاخرى ، فالتقول قول رب الدابتين ، ويضمن للمستأجر قيمة التي نفقت

باب من الإقرار باستيفاء المال من الوارث

أو من كفيل الوارث في المرض

رجل له على رجل ألف وأحد ورثته كفيل بها أو هي على أحد ورثته والاجنبى كفيل بها ، فرض رب المال فأقر أنه استوفىها من الاجنبى ، فأقراره باطل في قولهم . ولو أبرأه بغير قبض في مرضه والاجنبى هو الذي عليه الأصل . فالبراءة باطلة . وإن كان الاجنبى هو الكفيل فالبراءة جائزة للكفيل من الثلث ، فإن لم يكن للبيت مال غير الألف أخذت الورثة الكفيل بثلاث الدين والوارث بأجمع . وكذلك لو كان الكفيل أحال المريض على رجل بألف على أن أبرأه ، فالورثة بالخيار إن شاءوا أجازوا الحوالة وأخذوا الألف : إن شاءوا من الوارث وإن شاءوا من المحتال عليه ، فإن لم يرضوا بذلك ولم يكن للبيت مال غير الألف فإنهم يأخذون المحتال

(١) وفي النسخة : في قياس قول أبي حنيفة ومحمد . (٢) وفي المدينية : ففوتت . وكذلك في النسخة : ففوتت

عليه ^(١) بالثلث والكنيل بالثلثين والوارث بالجميع . ولو لم يكن شيء مما ذكرنا ولكن المريض أقر بألف درهم أو بمائة دينار أو بجارية في يديه أنها ودعة أو غصب للكنيل ، وأدى أقر به قائم أو لا يدري ما فعل ، فأقراره باطل . وكذلك لو كان الأصل على أجنبي ^(٢) فأقر بعض ما ذكرناه

رجل كاتب عنه في مرضه على ألف لآمال له غير العد ^(٣) ثم أقر في مرضه باستيلاء [مال] الكتابة ، فأقراره حازم من الثلث ويسعى المكاتب في ثلثي قبضته . ولو لم يقر بقبض الكتابة وأقر بالألف في يديه أو بمائة دينار أو بجارية أنها ودعة للمكاتب ودعها إياه بعد الكتابة ، لم يصدق إلا في قدر الثلث

باب من الإقرار في المرض لوارث أو غيره ^(٤)

رجل له على آخر مائة درهم قرضا فباعه الغريم بها [عبدا] إلى سنة وقبضه ، ثم مرض المستقرض وعليه دين في الصحة يحيط بماله ، فخل دينه على المشتري فصار قصاصا ثم مات ، فالقراء أسوة للمشتري في ثمن العد وفي ما ترك الميت من المال : ولو كان النافع بدأ بفباعة العد بألف إلى سنة ثم استقرض من المشتري ألفا مثل اثنين ، والمسألة بحالها ، فالمشتري أحق بالثمن من سائر القراء

رجل له على رجل خمسمائة ثم إن الغريم وشريكا له أقر صا رب المال ألفا والخمسمائة التي كانت على أحد الشريكين قصاص وليس للشريك أن يرجع على الشريك الذي بطل عنه الدين شيء . وكذلك إن كان الدين إلى أجل فخل بعد القرض ^(٥) ولو كان القرض من الشريكين قبل الدين ثم باع المستقرض أحد الشريكين جارية بخمسمائة نسيئة فخل ثمن الجارية فصار قصاصا بحق الشريك ، فللشريك أن يرجع على شريكه بنصف الخمسمائة التي بطلت عنه

رجل أودع أباه ألفا ، في مرض الأب أقر في صحته ، بمائة الشهود فأقر الأب في مرضه أنه استهلكه أو مات ولا يدري ما فعلت الودعة أو وجدها الأب في مرضه

(١) وفي المدة : من المختار عليه (٢) وفي المصرية : وكذلك في جمع ما وصفت لك لو كان الذي على أصل المال الرجل الأجنبي (٣) كان في الرومية وغير الألف (٤) هذا الباب مقدم على الباب الذي قبله في المصرية (٥) زاد في المصرية بعد ذلك : وقصار قصاصا لم يكن للشريك على صاحبه شيء إنما قضى ما عليه ولم يقبض

ثم قال بعد ذلك : قد وردتها أو ضاعت مني ثم مات من مرضه ، لم يصدق الأب في ذلك والودعة دين الابن في ماله . ولو قال في مرضه : قد هلكت مني أو قل رددتها عليه خلف^(١) على ذلك فشكل [عن النبي] فضمنه القاضي ذلك ثم مات من مرضه ، لم يكن ذلك للابن في ماله

باب إقرار مريض باستيفاء الدين

وإبداء الجراحات^(٢)

مريض عليه دين في الصحة قطع رجل يده عمداً فصالحه على ألف أو أقر رجل أنه قتل عبد المريض خطأ أو أنه جرح المريض جرحاً خطئاً أو قامت اليئة أنه قطع يد المريض رجل عمداً ، فأقر المريض باستيفاء ما وجب له من هذه الأشياء أو قتل عبداً للمريض خطأ فصالح على أقل من قيمته وأقر باستيفاء ما صالحه عليه ، فالمريض مصدق في جميع ذلك

مريضة أقرت باستيفاء مهرها وقد تزوجها الزوج في مرضها أو في الصحة ثم طلقها ولم يكن دخل بها وعليها دين في الصحة ولم تدع الألف انتي أقرت قبضها من الزوج ، فالأول لغرماتها والزوج رىء من المهر ولا يصرب مع الغرماء بنصف المهر . ولو تزوجها^(٣) في مرضها ودخل بها فأقرت بالاستيفاء ثم طلقها وانقضت عتها أو كان الطلاق باتناً ولم تنقض العدة حتى ماتت ، فأحباب دين الصحة أولى ، فإذا استوفوا دينهم وبقي شيء أعطى الزوج الأقل مما أقرت باستيفائه ومما يصيبه بالميراث ، فإن أتى دين الصحة على جميع ما في يديها وعلى ما أقرت باستيفائه من المهر لم يصدق على الاستيفاء وأخذ من الزوج جميع المهر .

وقال^(٤) في موضع آخر من الكتاب إن كان اثنتي ألفي أقر به مثل ثلثي قيمة العدد

(١) الخلف : حرمن التحليف أي استخلف على ذلك فشكل وفي المصرية وأردف قد دفنها إل صاحبها فأراد صاحبها استصلاحه على ما قال فأقرسه ذلك أنه استهلكها أو طلب صاحب الودعة يجه بأنه ما استهلكها فشكل عن اثنين فضمنه القاضي الودعة الخ (٢) راد في المصرية عمده ، والبيع في الصحة والمرض وعليه دين يحبط بجميع ماله . (٣) وفي الحديثة والمصرية . وكذلك لو تزوجها . (٤) هذا القول وأمثلة من تصرفات بعض الرواة والمراد من فكتتاب ، الجامع الكبير ، هذا أولى باب آخر سوى هذا

مريض عليه دين في الصحة غصبه وجعل في مرضه عبداً فمات في يدي الغاصب أو أبق فتقضى له بالقيمة فأقر باستيفائها ، فإنه لا يصدق إن مات من مرضه ذلك . ولو كان الغصب في الصحة [فأبق أو مات في المرض ثم] قضى على الغاصب بالقيمة في مرض المنصوب منه فأقر باستيفائها ، فهو مصدق ، فإن ظهر العبد وقد كان أبق لم يصدق المريض ، ويقال للغاصب : ادفع القيمة مرة أخرى أورد العبد . ولو قضى عن الغاصب بالقيمة في صحة المولى ثم مرض فأقر باستيفائها فهو مصدق ظهر العبد أو لم يظهر .

مريض في يديه عبد أقر أنه لرجل أو باعه وأقر بقبض الثمن وعليه الثمن وعليه دين في الصحة يحبط بماله ، لم يصدق . ولو كان البيع في الصحة والإقرار بقبض الثمن في المرض صدق . وكذلك إن لم يكن المشتري قبض العبد حتى مرض البائع . وكذلك لو كان له على رجل دين في صحته عبده به رهن وأقر في مرضه بقبض الدين صدق .

مريض باع عبداً قيمته ألف مائتين ، لأمال له غيره ، وعليه دين كثير في الصحة فأقر باستيفاء الثمن ثم مات من مرضه ، لم يصدق في قياس قول أبي يوسف ^(١) ويخير المشتري في دفع الثمن مرة أخرى أو نقض البيع ، فإن اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة . وقال محمد : المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ، فإن شاء المشتري أدى ألفاً أخرى . وإن شاء نقض البيع ويبيع العبد للغرماء .

مريض عليه دين في الصحة قال لرجل : بعثك هذا العبد الذي في يدك في صحتي بألف فاستوفيتها وصدقه المشتري ، لم يصدق . ويقال للمشتري : انقد الثمن . أو انقص البيع . وكذلك لو كان العبد قد مات في يدي المشتري بعد مرض البائع . وكذلك لو كان في يدي البائع فقال المشتري : أودعني بعد الشراء والقبض .

وهو قائم في يدي المريض جاز الإقرار وسلم العبد للمقر له ، وإن كان الثمن مستهلكاً وسلم للمقر له ثلثا العبد وقيل له ادفع قيمة ثلثي الثلث وسلم لك الجميع ، فإن كره ذلك بيع العبد ودفع إليه الثمن الذي أقر المريض بقبضه .

وكذلك لو مات في يدي البائع قبل هذه المنة أو بعدما إلا أنه قال بعد مرض
البائع وتصادف أن المشتري قبضه وأودعه البائع . ولو مات في يدي المشتري أو البائع
قبل مرض البائع أو المشتري ، والمسألة بحالها ، والمريض في ذلك كله مصدق .
وكذلك مريض عليه دين في الصحة قال لرجل : اشتريت مني عبداً في صحي وتقابضنا
فهو مصدق . وكذلك لو قال لرجل : كانت جرت بيني وبينك مخالعة في صحي
فرجب لي عليك ألف فقبضتها . .

• روى كتاب الإقرار من الأمال^(١) في مريض أقر في مرضه الذي مات فيه
أنه باع عبده هذا من فلان في صحته وقبض الثمن فإنه يصدق في البيع ولا يصدق
في قبض الثمن ، فإن كان الثمن يبلغ القيمة أمر المشتري أن يؤدي ثلثي الثمن ، وإن
كان الثمن مثل ثلثي القيمة أو أقل أمر المشتري أن يؤدي مثل ثلثي القيمة إذا ادعى
البيع ، وإن أقر في مرضه أن هذا العبد لفلان ولا مال له غيره ، فهو مصدق ، وهو
مخالف للإقرار بالبيع . وإذا أقر المريض بقض دين كان في الصحة غور حائز . وإن
أقر بقض دين كان في المرض لم يصدق إلا من الثلث

وقال في موضع آخر من الكتاب^(٢) : إن المريض إذا أقر بقض دين في الصحة
أو في المرض أنه جائز . وقال في هذا المرضع : إذا قال في مرضه : بعث هذا العبد
في صحي من فلان وقبضت الثمن ، فإن كان الثمن يبلغ ثلثي القيمة فهو مصدق ، وإن
كان لا يبلغ ثلثي القيمة قيل للمشتري أتم ثلثي القيمة ، فإن كره ذلك فإنه يبيع العبد
ويرد عليه ما أقر به المريض في قبض الثمن^(٣)

• بشر عن أبي يوسف في كتاب الإقرار في مريض وهب عبداً في مرضه
فقبضه الموهوب له ثم أقر المريض أنه رجع في الهبة واسترجع العبد وقبضه
فإنه مصدق

(١) هذه الزيادة ، ونسرة من قوله الآتي : . وكذلك مريض قبل زيادة^(٢) (٢) أن محمد في باب
آخر من الجامع (٣) زاد في الهبة بعد هذا التصريح أيضا في موضع آخر من الكتاب : . إن كان
ثمن أمي أقر به مثل ثلثي قيمة عبده وهو مات في يدي المريض جاز الإقرار وسلم عبده لنفسه .
وإن كان الثمن مستهلكا سلم للقر له ثلثا عبده ونقل له ادعى قيمة ثلثه وبطلت الهبة ، فإن كره
ذلك بيع العبد ودفع إليه الثمن الذي أقر المريض حقه .

مريض عليه دين في الصحة أقر بقبض ثمن عبد باعه في الصحة ، فهو مصدق ، فإن مات ورثة المشتري العد بقبضاء ففرما الصحة أولى بحال الميت إلا العبد فإنه إن قال المشتري لتقاضى حين يردده : لا أدفعه حتى استوفى الثمن ، فإنه يباع في ماله ، فإن كان فيه واه فهو أحق به ، وإن فصل من ثمنه شيء عن الثمن الأول فهو للفرما وإن نقص لم يزج المشتري بشيء حتى يستوفى فرما الصحة دينهم ، فإن بقي شيء استوفى المشتري منه تمام الثمن الأول . ولو رد المشتري العبد على المريض بعينه أو رده بعد موته بغير قضاء ولم يجبهه حتى يستوفى ماله ، ففرما الصحة أحق بحال الميت إلا العبد ، فإن لم يبع مال المريض بدينهم بيع العد أيضاً فصرّب الفرما في ثمنه بما بقي لهم والمشتري بالثمن الذي أقر به المريض بقبضه

مريض عليه دين في الصحة وقد كان باع عبداً في صحته فأقر في مرضه أنه قد كان أبرأ المشتري في صحته من الثمن لم يصدق ، [فإن مات المريض ودينه يحيط بماله غرم المشتري كله] فإن لم يكن عليه دين صدق في الثلث . ولذلك لو قال في المرض : وهبت لهذا الرجل عبداً في صحته قيمته ألف وقبضه مني ومات في يديه وصدقه المتر له بالهبة فهو مثله . وكذلك لو قال : كان فلان غصني عبداً في صحتي مات في يديه فأبرأته من قيمته ، أو قال : كاتب عدى هذا في صحتي على ألف فأداها فعق . ولو كانت كتابته [معروفة] في الصحة فأقر في مرضه باستيفاء المكاتب صدق

باب إقرار المريض باستيفاء الدين والكتابة^(١)

رجل كاتب عبداً له في صحته على ألف ، أو كان له على رجل ألف ثم مرض ولا مال له غيره وعليه دين كثير فأقر باستيفاء الكتابة أو الدين أو أقر بألف في يديه وهي مثل الدين أنها ودیعة لأحدهما أو أقر أن أحدهما أقرضه ألفاً مثل الدين ، فهو مصدق وتكونت الودیعة قصاصاً بالدين وتنقسم بين غرمائه وعق المكاتب . ولو أقر بألف في يديه أجود من الدين أنها ودیعة للكاتب أو للغيرم ، وهي قائمة أو لا يدري ما فعلت ، فالغيرم يرى . والمكاتب حر : وإن قال الغيرم أو المكاتب

(١) راد في المصرية بده . في الصحة وعليه دين يحيط بماله . وهذا الباب مقدم فيها على الباب

الذي مر قبل هذا

أخذ الوديعة فأعطى ما علي لم يكن له ذلك . وإن كانت الوديعة أدون من الدين أو أقر بمائة دينار في يديه أو بحارية أنها وديعة لواحد منهما في يديه ، والألف والجارية والدينانير قائمة أو لا يدرى ما فعلت ، لم يصدق ، والغرماء أحق بالوديعة ويؤخذ الغريم والمكاتب بما عليهما . ولو قال : قد أخذت من غريمي أو من مكاتبتي هذه الألف النهرجة أو هذه المائة الدينار ^(١) قضاء بحق ^(٢) أو هذه الجارية قد أخذتها يماً بالني . فهو مصدق إن صدقه الغريم أو المكاتب ، وإن كدباه فالدين عليهما على حاله ، وما أقرب المريض لهما فهو بين الغرماء ، وإن صدقاه وقد قضى نهرجة ، أو جارية قيمتها أقل من الدين ، فإن الترام ترد على الغريم أو المكاتب ويؤخذ منهما مثل الترام التي كانت عليهما ، وأما الجارية فإن شاء الغريم أو المكاتب دفع تمام ما عليه مع الجارية وإن شاء أخذها وأعطي ما عليه

باب الإقرار الذي يقربه للوارث ويقربه الوارث لغيره

مريض أقر بعد لوارث لآمال له غيره . فقال الوارث : ليس العبد لي ولكنه لعلان ثم مات المريض ، فالعبد للأجنبي ويضمن الوارث المقر له قيمته ، فيكون بينه وبين سائر الورثة . ولو أقر الوارث لوارث آخر فهو للوارث الآخر ويضمن الأول قيمته لسائر الورثة برفع عنه حصته وحصته المقر له الآخر . ولو كان دين يحيط بماله سلم العبد للمقر [الآخر] ^(٣) ، ويضمن الأول قيمته للغرماء

مريض وهب عدداً لأحد ورثته ، فوهبه الوارث لآخر ثم مات المريض ، فعلى الموهوب له الأول قيمته بينه وبين سائر الورثة . وإن كان الموهوب له قال : إن الواهب أنزبه قبل الهبة لهذا الوارث الآخر أو كان وهبه لهذا الوارث الآخر قبل هبته وصدته المقر له فأخذ العبد ثم مات المريض ، فإن العبد يؤخذ من المقر له فيكون ميراثاً . وكذلك لو كان المقر له الآخر غير وارث وعلى الميت دين في الصحة يحيط به فإنه يؤخذ منه العبد فيباع للغرماء ، فإن كان قد مات في يدي المقر له ، فالغرماء بالخيار إن شاءوا ضمنوا الموهوب له ، وإن شاءوا المقر له قيمته ،

(١) وفي المصرية : دينار . (٢) وفي المصرية : لحق . (٣) لهذا ، الآخر ، من المصرية

سامة واعتقاعاً على العبارة لبقية

فأيها ضمنا لم يرجع على صاحبه . وإن كان المقر له قال : العبد لى ولا أعرف شيئا
بما أقر به الموهوب له فلا شيء عليه من ضمان ولا غيره والموهوب له ضامن للقيمة .
ولو أقر الميت بعبد للوارث ، وقضه أو لم يقبضه حتى أقر أن الميت كان أقر لهذا
الوارث الآخر قبله وصدقه الآخر فأخذ العبد ومات فى يديه ^(١) : فالآخر ضامن
لقيمته للفرمان ، فإن لم يكن على الميت دين صحتها للورثة ويرفع عند حسنة خاصة ،
وإن شامت الورثة صحت الوارث الأول قيمته . ولو قال الوارث الآخر : العبد لى
ولم يقر لى به الميت ، سلم العبد له ويضمن الأول قيمته يرفع منه حصته وحصة الآخر .
ولو أقر به المريض لأحد ورثته ، قرضه أو لم يقبضه ، ثم مات المريض فلم يقض
بنقص الإقرار ^(٢) حتى أقر ببعض ما ذكرنا ، فهو بمنزلة إقراره وهبته قبل موت المريض .

باب الإقرار بالمال الذى يكون قصاصاً أو لا يكون

رحل قال [آخر] : هذه الألف وديعة لك ^(٣) . فقال : ليست بوديعة لى
ولكن لى عليك ألف قرضاً أو [من] ثمن بيع ، لجحد الذى فى يديه الألف الدين
وححد الوديعة أيضاً وأراد المقر له أخذ الوديعة ^(٤) قصاصاً من الدين لم يكن
له ذلك . و [كذلك] كل شيء أصله أمانة . ولو قال : ليست بوديعة ولكنى
أقرضتكها بعينها ، وححد المقر القرض والوديعة ، فلمقر له أن يأخذها بعينها .
ولو قال : لك على ألف قرض . فقال : ليس لى عليك قرض ولكنها من من
البيع ، لجحد المقر ثمن البيع والقرض فليس للمقر له ^(٥) أن يأخذ الألف القرض
قصاصاً مما ادعى فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف . ولو قال : هذه الألف أخذتها
منك فقال : لم تأخذها ^(٦) ولكن لى عليك ألف من ثمن بيع ، لجحد المقر الدين
والأخذ فليس له على هذه الألف سيل ، وله أن يأخذ بألف أخرى

(١) رادت المصرية : ثم مات الميت وعليه دين كثير أو لاديين عليه . فان المقر له الآخر ضامن ، الخ
(٢) وفى المصرية : . فلم يقض للقاضي بنقص الإقرار . (٣) وفى المصرية : . وإذا أقر الرجل
لرجل فقال : هذه الألف درهم اتى فى يديك شئى وديعة . (٤) وفى الهندية : . فان أراد
المقر له الخ . وفى المصرية : . فقال للمقر له . أما أخذت هذه الألف اتى أربها لى وديعة . (٥) كذا
فى الأصل وفى الهندية : . فلمقر له أن يأخذ . وفى المصرية : . فقال المقر له أما أخذت ما أقررت لى
به قصاصاً مما ادعيت فذلك له ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف وعبد . (٦) وفى المصرية : . هذه
الألف درهم فى يدي شئاً نعمته (كذا) منك فقال المقر له : ما صنعت هذه الألف

باب من الإقرار أيضا

رجل قال لآخر : لي عليك ألف . فقال : الحق أو اليقين أو الصدق أو حقا حقا أو بيقينا يقينا أو صدقا صدقا أو الحق الحق أو اليقين اليقين أو الصدق الصدق ، فهو إقرار بالآلف . [وكذلك لو قال : الحق اليقين أو الحق الصدق أو الحق البر أو البر الحق أو البر الصدق أو الصدق البر كان هذا كله إقراراً] . ولو قال : الحق أو الحق حق أو اليقين يقين أو الصدق صدق أو قال البر [بر] أو رأ برا أو البر البر أو البر الصلاح أو الصلاح الحق أو الحق الصلاح أو اليقين الصلاح أو الصلاح اليقين أو الصدق الصلاح أو الصلاح الصدق لم يكن شيء من هذا إقراراً

باب الإقرار في البيع في فساد وغير فساد

رجل له غلام وآخر له جارية فشهد كل واحد [منهما] أن صاحبه أعتق مملوكه أو دبره أو كاتبه ثم اشترى كل واحد منهما مملوك صاحبه بمملوكه [فتقابضا أو لم يتقابضا] ، فالبيع جائز ^(١) ، فإن شهدا بعتق فقد عتق كل واحد [منهما] من مال المشتري ، وإن شهدا بتدبير فكل واحد [منهما] مدبر من مال الذي اشتراه ، ولا يعتق إلا بموت ^(٢) الذي باعه ، ويضمن كل واحد من الموليين لصاحبه قيمة مملوكه الذي باعه فيكون نصاصاً ، أو يتراذان الفضل ، وإن كانا شهدا بـ ^(٣) كتابته وطلب الغلامان الكتابة ، فإن القاضي يسأل الغلامين البيعة على الكتابة ، فإن لم يكن لهما بيعة ، حلف كل واحد من البائعين للعبد الذي باعه بالله ما كاتبه ، فإن حلما جاز البيع وفسخت الكتابة وكان كل واحد عبداً للذي اشتراه . ولو شهد كل واحد أن مملوك صاحبه لفلان وكذبه صاحبه ثم تابعا بالعبد ، فالبيع جائز قبضا أو لم يقبضا ، ويأخذ فلان الجارية والغلام ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء .

رجل اشترى من آخر جارية بغلام وباع كل واحد ما اشترى ثم أقر كل واحد أن ما اشتراه من صاحبه لفلان ، فإتباعا يفرمان للبقر له قيمة ما اشتراه ولا يرجع واحد منهما على صاحبه

(١) وفي هامش المتن : . هكذا في رواية أبي سليمان . (٢) وفي الهدي : . إلا بعد موت .

رجل له غلام وآخر له حارية قشهد صاحب الجارية أن صاحب الغلام دبر
الغلام وشهد صاحب الغلام أن الجارية التي في يدي صاحبه لفلان ، وفلان يدعيها ،
وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم باع صاحب الغلام غلامه لجارية صاحبه ،
فالغلام مدر من مال الذي اشتراه ويعتق بموت النافع ، والجارية للقر له ولا يرجع
واحد منهما على صاحبه شيء . ولو شهد أحدهما على صاحبه بتدبير والآخر بكتابة
ثم تابعا بالعلام والجارية ، فالشاهد بالتدبير الذي اشتراه مدر ويعتق بموت بانه ،
والشاهد بالكتابة ما اشتراه يملك له

رحل اشترى عبداً وأقر أن النافع كاتبه قبل البيع وجعد البائع ذلك فهو
عد للذي اشتراه

باب الإقرار بالعيب الذي يرد به والذي لا يرد [به]^(١)

رحل قال لجاريته ياسارة أو يآبقة أو يازانية أو يامجنونة ، ثم باعها فوجدما
المشترى كما قال النافع . وقال النافع حدث عندك ، فالقول قول النافع مع يمينه ،
فإن أقام المشتري بينة على ما كان من قول البائع لم يقبل ذلك . وكذلك لو أقام
بينة أنه قال قل البيع : هذه الحبة أو هذه السارقة أو هذه المجنونة أو هذه الآبقة
فعلت كذا وكذا . ولو شهدوا أنه قال لها : هذه الزانية أو هذه السارقة أو هذه
الآبقة ولم يزيدوا على هذا ، فلمشتري أن يردّها بهذه الشهادة

باب الإقرار من الوارث بالعتق

رجل ترك ثلاثة أصد قيمة كل واحد ثلاثمائة لا مال له غيرهم ، وترك ابناً
لا وارث له غيره . فقال : أعتق أبي هذا في مرضه وهذا وهذا ، فإنه يسعى كل واحد
منهم في ثلثي قيمته إلا أن يحيز الابن ، فإن مات أحدهم قل أن يؤدي شيئاً ، فإنه يسعى
كل واحد من الباقيين في ثلاثة أرباع قيمته . ولو مات اثنان سعى الباقي في ستة
أسباع قيمته . ولو قال : أعتق أبي هذا في مرضه وسكت . ثم قال : أعتق أبي هذا

هـ وفي كتاب الإقرار من الأمالي أن أبا يوسف قال : إن أقر الابن أن أباه أعتق

في مرضه وسكت . ثم قال : أعتق أبي هذا في مرضه ؛ فالأول حر ونصف الثاني
وثلث الثالث ، فإن مات الأول [فالسعاية على الثاني والثالث على حاله ، وإن مات
الأوسط لم يبع الأول] في شيء ، وللتالث من رقبته ثمانية وسعون وأربعة أسباع
درهم وسعى فيما بقي . وكذلك لو مات الأول والأوسط سعى به الثالث على ما وصفنا .
ولو مات الثالث لم يبع الأول في شيء وسعى الأوسط ^(١) في نصف قيمته ، ولو مات
الثاني والثالث لم يبع الأول في شيء . والله أعلم

باب إقرار الرجل أن بعض عبيده ولده

رجل له عبد ولعبده ابن ولابن عبده ابنان ولدا في بطنين ، وكلهم يولد مثله لثلث
المولى . فقال المولى في صحته : أحدم ولدى . ثم مات [المولى] ولم يبق فالبعد يسعى
في ثلاثة أرباع قيمته وابنه في ثلثي قيمته . وكل واحد من الأصفرين في ربع قيمته ،
فإن كان القول في المرض اقتسموا الثالث على هذا . ولو كان له عبد ولعبده ابنان
ولكل واحد من الابنين ابن . فقال : أحدم ولدى ، فالبعد يسعى في أربعة أخماس
قيمه وابناه في ثلاثة أرباع قيمتهما وكل واحد من الأصفرين في ثلث قيمته .
ولو كان لكل واحد من الأصفرين أيضا ابن ، والمسألة بمجالها ، فالبعد يسعى في ستة
أسباع قيمته وابناه في خمسة أسداس قيمتهما وكل واحد من ابني الابنين في أربعة
أخماس قيمته ، وكل واحد من الأسفلين في ثلاثة أثمان قيمته

باب من الإقرار في القضاء في البيع الذي يرد والذي لا يرد

رجل اشترى جارية بما فاسداً وقبضها ثم أقر أنه وهبها لفلان وقبضها [فلان]
ثم أودعها إياه ثم أقام على ذلك بيته ، لم يقبل منه وردت على البائع . فإن جاء المقر
له وادعى ما أقر له المشتري أخذ الجارية وأخذ البائع قيمتها من المشتري ، وإن أنكر
المقر له ذلك سلمت للبائع . ولو قال للمشتري : وهبتها لفلان وقبضها ثم أودعنيها ثم

ثم سكت . ثم قل : وهذا ، والابن مريض وعليه دين يحيط بماله أنهم يسعون
في قيمتهم لأصحاب الدين ، وكذلك إن أقر أن العتق كان من أيه في الصحة

أشتقها أو دبرها أو كاتبها أو وطئها فولدت منه وجحد ذلك البائع ، فلا سبيل للبائع عليها إلا في الكتابة فإنه يأخذها فتكون في يديه حتى يحضر الموهوب له ، فإن حصر وصدق المشتري بما قال ^(١) أخذ الجارية فكانت كما قال المشتري ، وإن حضر وادعى الهبة وأنكر الكتابة والعق وغير ذلك ، فهي أمة يأخذها من البائع . ولو أنكر الهبة أيضا فهي في الوجه الذي أقر فيه المشتري بالكتابة أمة للبائع ، وهي في الوجه الذي أقر فيه بالعق حرة موقوفة الولاء ، وهي في التدبير موقوفة [العق] تعق بموت الموهوب له . وكذلك في الوجه الذي ادعى أنها ولدت من الموهوب له . ولو كان البائع لما ردت عليه المكتوبة بإعها أو دبرها أو أعتقها ^(٢) ثم حصر الموهوب له وادعى الهبة وجحد الكتابة ردت عليه وبطل فعل البائع

رحل وكل رجلا ببيع جارية له ، فقال الوكيل : قد بعتهما من فلان بألف وقبصها وقبضت الثمن ثم أودعني الجارية ، وأقام بيعة على ذلك ، لم يقبل منه وأخذ الأمر الجارية . إن لم يصدق الوكيل ، فإن قدم المقر له فادعى الشراء قضى له بها

رجل أسر العدو عبداً له فاشترى مسلم بألف فأخرجه فسلم أن يأخذه بالثمن الذي اشتراه به المشتري ، فإن قال المشتري : وجهته لملان وقبضته ثم أودعني وأقام على ذلك بيعة ، لم يصدق وقضى به للمولى بالثمن ، فإن حضر المقر له بالهبة فادعاء رد . عليه العمد وأخذه المولى منه بالقيمة ورد المشتري على المولى الأول الثمن ، وإن أسكر الغائب الهبة سلم العبد له بالثمن

عبد في يد رجل ادعى رجل أنه قتل ولداً له . فقال الذي في يديه : ليس العبد لي وهو وديعة لملان ، ولم يقم بيعة على الوديعة ، لم يصدق ويدفعه بالجناية أو يفديه ، فإن دفعه وحضر المقر له لم يكلف ولي الجناية إعادة البيعة ، ويخير المقر له ، فإن شاء سلم العبد ، وإن شاء فداء وأخذه ، وإن كان الذي العبد في يديه فداء فهو مقطوع في العداء ويأخذ المقر له العبد

عبد قتل رجلا ولم يعلم مولاه حتى أقر ببيعه من فلان الغائب وأقام على ذلك بيعة ، لم تقبل منه وخير في الدفع والفداء ، فإن حضر الغائب بعد الدفع أخذ العبد وغرم للمولى الأول قيمته ، وإن جحد الغائب الشراء سلم العبد للمولى الجناية ، وإن كان

المولى الأول نداء ، فهو مقطوع فى الفداء . ولو قال المولى : بعته وأنا أعلم بالجناية ، فلا سيل لولى الجناية على العبد ، وعلى المولى الدية ، أنكر العائب الشراء أو أقربه عبد مأذون له ادعى رجل عليه ديتا يحيط [بماله و] يرقبه ، وأسكر المولى . والعبد ذلك ، وحجر المولى على العبد فارتفعوا إلى القاضى ، وادعى المولى أنه باع للعبد من فلان العائب أو وجه له وقضه ثم أودعه إياه وأقر المدعى بذلك ، فلا خصومة بينهما ، فإن أسكر المدعى ذلك وأقام المولى يئنه ، لم تقبل بيئته وهو خصم ، فإن صح الدين بيع فيه ، فإن حضر العائب بعد ذلك فادعى ما قال البائع وأقام على ذلك يئنه ، لم يلتفت إلى ذلك والقضاء ماض . ولو كاتب المدعى لم يسلم بيع العبد فى دينه وأراد الاستسعاء ، فله ذلك ، وإن استسعاء تقدم العائب أنفذه له البيع أو الهبة إن ادعى ذلك ، وإن كان قد بى لصاحب الدين شيء أداه العائب وإلا يبيع فيما بى إن أراد الغريم ذلك ، وإن أراد الغريم استسعاءه فيما بى ، كاتب له ذلك ولم يكن فسخا للبيع والهبة .

رجل اشترى داراً وقبضها ، فأراد الشفيع أخذها (١) بالشفعة . فقال المشتري : بعثا من فلان العائب أو وجهها له قبضها ثم أودعنيها ، لم يلتفت إلى قوله . وقضى بالشفعة ، لأن حضر العائب وادعى الهبة أو البيع لم يلتفت إلى ذلك (٢) . ولو كان الشفيع أقرب بما ادعى المشتري من بيعه وجهته لم يقضى له بالشفعة حتى يقدم العائب .

باب الرجل يقر بالرق وقد أعتق عبداً

رجل لا يعرف له نسبة له ابن حر واشترى عبداً فأعتقه ثم أقر بالرق لفلان وصدقه فلان والمتق يحدد فمات المتق وترك مالا ، قاله للمولى الذى أعتقه إن لم يكن له عصبة ، فإن كان له [عصبة] أخ أو عم ، فاليراث له . وإن لم يكن له [إلا] ابنة ، فلها النصف وما بى للمولى ، ولو لم يمت المتق ولكن جنى جناية ، سعى فيها ، ولم يعقلها عند أحد ، وإن جنى عليه قهى كالجناية على المملوك ، فإن أعتق المقر بالرق ثم مات المتق الأول ، فيراثه لابن العبد المقر بالرق . ولو (٣) أن العبد المقر

(١) من المدة : أن يأخذها . (٢) روى الدية : إلى قوله . (٣) من ما إلى سنن

بالرق مات ثم مات بعد ذلك العبد الممتق الاول ، كان ميراثه لابن العبد المقر بالرق ؛ لأن العبد حين مات قل أن يموت العبد الممتق الاول كان ميراث العبد الممتق لعصبة العبد ؛ لأن العبد المقر بالرق إنما يصدق على نفسه وعلى ماله ما دام حيا ، فإذا مات قبل موت العبد الممتق الاول كان الميراث لعصبة العبد المقر بالرق ولا يصدق على عصبة بعد موته ، وعلى هذا جميع هذا الباب وقياسه

باب إقرار الميت في شراء دار من أحد الورثة

ومن غريب في مرضعه وللدار شفيع

رجل في يديه دار وله ثلاثة بنين . فقال في مرضه : اشتريت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بألف وقفتها ولم أتقدهما الثمن وصدقاؤه بذلك ، ثم مات المريض وأسكر الاثنان الآخران ما أفربه المريض ، ^(١) فالإقرار باطل في ثلثي الدار وبأخذ الشفيع [الثلث] الباقي بثلث الثمن ، فإن أخذه قسم ثلث الثمن بين الابن والاجنبي نصيب ، فإن ترك الميت مالا غير ذلك كان ثلث ذلك المال نصيب الابن المقر له بالبيع بينه وبين الاجنبي حتى يستوفيا تمام الألف ، فإن بقي شيء فهو للابن المقر له . وإن قال الاجنبي : بعث نصف هذه الدار من الميت والنصف الآخر لا أدري لمن كان ، فهذا والاول سواء في قياس قول أبي حنيفة . وقال محمد : للاجنبي في هذا الوجه نصف الثمن في مال الميت وبأخذ الشفيع ثلثي الدار بثلثي الثمن . ولو قال الابن المقر له للاجنبي : الامر كما قلت ولم يكن لي في هذه الدار حق ، فالإقرار المريض باطل في قياس قول أبي حنيفة ، وبأخذ الشفيع سدس الدار بسدس الثمن ، فإن أخذه رجع الاجنبي فيما صار للابن المقر له بالبيع بخمسائة . وقال محمد : يأخذ الشفيع نصف الدار بنصف الثمن ويكون للاجنبي في مال الميت خمسمائة بدأ بها قبل الميراث

باب إقرار المرأة بالرق وهي تحت زوج يحمدها ما قالت

رجل تزوج امرأة لا يعرف نسبها فولدت أولاداً ثم أفرت بالرق لرجل وصدقها المقر له والزوج يحمدها أمه للمقر [له] ، وما لها له ولا تصدق على إبطال

النكاح . والاولاد الذين ولدتهم قبل الإفراج أحرار ، وما ولدت بعد ذلك لست أشهر فصاعداً عيّد في قول أبي يوسف . وقال محمد : هم أحرار كلهم ، فإن أعنتها المهر له واختارت نفسها لم يعر سيارها وهي أمة الزوج . ولو آلى منها زوجها ومضى شهر ثم أقرت بالرق ، فإبلاؤها شهران . ولو مضى شهران ثم أقرت ، فإبلاؤها إيلام . حرة ، علم الزوج به أو لم يعلم . ولو طلقها زوجها تطليقة يملك الرجعة ثم أقرت قبل أن يستكمل عدة الإماء ، فعدها عدة الإماء . وإن مضت حبستان ثم أقرت ، كان عدتها عدة الأحرار . ولو آلى منها قضي شهر آخر ثم أقرت بالرق ، فإبلاؤها الأول إيلام . حرة والثاني إيلام . وكذلك لو آلى منها ثم قال : إذا مضى شهران فوائه لا أقربك فعنى شهران ثم أقرت بالرق ، فالأول إيلام . حرة والثاني إيلام . فإذا مضت أربعة أشهر بانت بتعليقتين معاً ، ولو قال لها : إذا دخلت الدار أو إذا حمار رأس الشهر أو إذا كسيت فلاناً أو إذا صليت الظهر فأنت طالق اثنتين ، فأقرت بالرق ثم كان بعض ما ذكرنا طلقت اثنتين وملك زوجها الرجعة . وكذلك لو جعل أمرها في تطليقتين يد فلان إذا شاء فأقرت ثم طلقها فلان اثنتين . ولو قال لرجل : طلقها تطليقتين فأقرت ثم طلقها الرجل اثنتين ، أو قال لها : إذا صليت أما الظهر أو دخلت الدار فأنت طالق اثنتين فأقرت ثم فعل ذلك الزوج طلقت اثنتين ، ولا نحل له حتى تسكح زوجها غيره

امراة لا يعرف نسبها لما زوج أقرت أنها ابنة لجد الزوج أو بنت لأب الزوج وصديقها الأب والجد وكنيتها الزوج ، فأقرارها جائز ويفرق بينهما
أختان توأم تزوج إحداهما رجل فأقرت الأخرى أنها ابنة أبي زوج الأخت وصديقها الوالد^(١) فهما جميعاً أبناء . ويفرق بين الزوج وبين المرأة .

• وقال في الزيادات إنها إن أقرت بالرق والزوج لا يعلم فطلقها تطليقتين أن الزوج يملك الرجعة . وقال إن قال لرجل : طلقها تطليقتين فأقرت بالرق والزوج يعلم ولم يبينه فطلقها تطليقتين فأنها تبين بهما

• وفي كتاب الإقرار من الأمالي في رجل له أمة . فقال : قد وطئتها ثم أعنتها^(٢)

(١) وفي الحديث : أبو زوج الأخت وصديقها الولد . (٢) كذا في الأصل وقصص : • ثم أعنتها .

باب من الإقرار في المرض للمرأة بالدين

مريض له امرأتان سأله إحداهما أن يشتريها ثلاثاً ففعل ، ثم أقر لها بدين مائة درهم خير المهر ، وقد كانت استوفت المهر ثم مات المريض بعد ما انقضت غنتها ووزك أرسيد درهما وترك أخاً ، فإن المقر لها بالمائة تأخذ الأربعين ، ولو مات وهي في العدة أخذت من الأربعين حصة وأخذت المرأة الأخرى حصة وأخذت الإخ مائتي ، ولو كان الميراث ثراً فبسته أرسون ، فتنى لم تطلق ثم الثوب وبيع منه للمنفقة ، ويكون ثلاثة أرباع الثوب للأخ

مريض له أخ وامرأة فسأله امرأته أن يشتريها ثلاثاً ففعل ، ثم أقر لها بمائة درهم وقد كانت استوفت صداقتها وأوصى لرجل بذلك ماله ثم مات قبل انقضاء عدة المرأة وترك ستين درهما ، فله وصى له عشرون درهماً وللزوجة ربع ما بقي وما بقي ففلاح ، ولو كان مكان الدين ثوب قيمته ستون ، فله صاحب الثلث ثلث الثوب وربع ما بقي من الثوب للمرأة إلا أن ترضى أن تأخذه بحقها وما بقي من الثوب فهو للأخ ، ولو كان أقر مع ذلك للأجنبي بدين ومات بعد ما انقضت عدة المرأة ، فإن المرأة تنحاص^(١) الغريم بدينها ، فإن بقي بعد ذلك شيء أخذ الموصى له ثلث ما بقي وكان الباقي للأخ . ولو مات قبل انقضاء العدة بدأ بدين الأجنبي ، فإذا استوفى أخذ الموصى له ثلث ما بقي وتبقى للمرأة الأقل من ربع ما بقي بعد ذلك ومن الدين الذي أقر لها به وأعطى الأخ ما بقي في قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف وقولنا

باب من الإقرار بالبيع

رجل أمر رجلاً أن يشتري له حارية فلان بألف فاشترىها . وقال : قد اشتريتها

فزوجها أبوه أو ابنه ، فإن القياس أن لا يصدق المولى على الوطء ، ولكنني استحسن فافرق بين ابنه وأبيه وبينها ، إذا كان قد قال وهي في ملكه : إني وطلتها . فإن قال ذلك بعد ما خرجت من ملكه لم يصدق على الوطء ، ولم تحرم بقوله على أبيه وابنه

(١) وفي المغرب وتنحاص الغريم أو الغرمة : أي انقسم المال بينهم جميعاً

بألف وخمسمائة ، وقد قبض الجارية أولم يقبض ، وقال البائع : بعثتها بألف ولم يقبض الثمن وصدقه الأمر ، فالتقول قول الأمر ، ولا يمين للمشتري على البائع ، وله أن يحلف الأمر على عله ، فإن حلف أخذ الجارية وأعطى البائع الثمن ، وإن نكل حارت الجارية للمشتري وتزودى إلى البائع ألف درهم ، فإن رجع البائع إلى تصديقه أخذ بخمسمائة أخرى . وكذلك لو قال المشتري : اشتريتها بمائة دينار ، والمسألة بحالها ، فهو مثله إلا في خصلة إن أبى الأمر اليمين أخذ المشتري الجارية منه بنير شيء . ولو قال المشتري : لم أشتريها . وقال البائع : اشتريتها بألف وصدقه الأمر . فللبائع أن يحلف المشتري ، فإن نكل أخذه بالثمن ويرجع به المشتري على الأمر وكانت الجارية للأمر ، وإن حلف أخذ البائع الثمن من الأمر وكانت الهبة للأمر على البائع . ولو كان البائع في هذه الوجوه أقر قبض الثمن ثم قال : كان الثمن ألفاً وقال المشتري : ألفاً وخمسمائة ، وصدق الأمر البائع ، فالتقول قول المشتري ، ويستحلف الأمر ، فإن حلف لم يكن للأمر على الجارية سبيل

وجل أمر وجلا أن يشتري له أعاء بألف ، فقال المأمور : قد اشتريته بألف وخمسمائة ، أو بمائة دينار . وقال البائع : بعته بألف وصدقه الأمر ، فالعبد حرجين أقر البائع بذلك ولا يمين للمشتري على البائع ولا على الأمر إن أراد المشتري أخذ العبد ، فإن أراد أن يتضمن الأمر قيمة العبد فله أن يحلف الأمر^(١) فإن حلف لم يكن عليه سبيل ، وإن نكل ضمن قيمته للمشتري وللبيع الثمن على الأمر والهبة عليه ، ويرفع عن الأمر في الاستحسان من القيمة التي تضمنها الثمن الذي يزود به إلى البائع^(٢) . ولو أقر البائع قبض الثمن ثم اختلفا في الثمن كم كان ، فالتقول قول المشتري والعبد له . ولو كان الأمر أمره أن يشتري أعاء ولم يسم له ثمناً ، فاشتراه وأقر البائع قبض الثمن . فقال المشتري : اشتريته بمائة [دينار] وقال البائع : بعته بألف ، وصدقه الأمر ، فالتقول قول الأمر والثن ألف والعبد حر . ولو لم يكن البائع أقر قبض الثمن وقال : بعته بألف ، وصدقه المشتري . وقال الأمر : اشتريته بخمسين ديناراً أخذ المشتري من الأمر ما أقر به مع يمينه على دعوى المشتري وبأخذ

(١) وفي الهبة : يستحلف الأمر . وفي المصرية : كانه أنه صدقه . (٢) وفي المصرية :

فإن أراد الأمر أن يرفع من القيمة التي يأخذها المشتري الثمن انتهى أدى إل البائع .

البائع من المشتري الذي أقر به . ولو قال البائع : بعت بألف وصدقه الأمر وكذبه المشتري وحلف ، فإن الأمر يؤدي الثن إلى البائع ولا شيء للبائع على المشتري . والله أعلم بالصواب

باب الإقرار الذي يختلف فيه المنطق وهو جائز

عبد في يدي رجل ادعاه آخر وأقام شاهداً على إقرار الذي في يديه أنه عبد للمدعي ، وآخر على إقراره أنه اشتراه من المدعي بألف . وقال المشهود له : قد أقر بما شهدا به ولم أبع العبد ، فإنه يأخذ العبد . ولو قال : لم يقر أنه اشتراه مني ^(١) لم يقض له به حتى يشهد آخر على إقرار الذي في يديه أنه له . ولو شهد أحد شاهديه على إقراره أن المدعي وبه له ، والآخر أنه تصدق به عليه ، والمدعي يقول : قد أقر بما قال ولم أهب له ولم أنصدق ، فإنه يأخذ العبد . وكذلك لو شهد أحدهما على إقراره أنه اشتراه من المدعي بألف ، والآخر أنه اشتراه منه بمائة دينار على إقراره ، وكذلك لو شهد أحدهما على إقراره أنه قال : استأجرته بعشرة [درهم] ^(٢) والآخر أنه قال : اشتريته بألف . وكذلك لو شهد أحدهما أن العبد للمدعي ، والآخر على إقراره أنه قال : هو للمدعي باعني . ولو أقر الذي في يديه عند التقاضي أن العبد عبد المدعي ، وصله به ، فشهد له ورجل على إقرار المدعي أنه تصدق به عليه ، والآخر على إقراره أنه وبه له ، لم تجز الشهادة . ولو شهد أحدهما على الهبة والآخر على العمرى والحلى ، حازت الشهادة . ولو شهد أحدهما على إقراره أنه باعه من الذي في يديه ونص اثنان ، والآخر على إقراره أنه باعه بألف وقبض اثنان ، والذي في يديه يقول : اشتريته بألف وتقدمته [الثنان] فالشهادة جائزة . ولو شهد أحدهما أنه أقر بالبيع منه بألف وقبض اثنان وشهد الآخر أنه أقر بالبيع منه بمائة دينار وقبض اثنان . والمشتري يقول : اشتريته وتقدمته اثنان ، لم تجز الشهادة حتى يشهد آخر بما شهد به أحدهما . ولو أقر الذي في يديه أنه وصل إليه من قبل المدعي ، وشهد شاهد على إقرار المدعي بالبيع منه وقبض اثنان ، وآخر على إقراره بالهبة ، فالشهادة باطلة .

(١) وفي المصرية : « ولو قال المشهود له : لم يقر بأنه اشتريته مني شيئاً » . وفي المدينة : « اشتريته مني » .

(٢) الزيادة من المصرية

عبد في يدي وجل ادعاه آخر فشهد له وجل على إقرار الذي [هو] في يديه أنه للمدعى والآخر على إقراره أن المدعى أودعته إياه فإنه يقضى به للمدعى . وكذلك لو شهد به أحدهما على إقراره بالوديعة والآخر على الفصب . وكذلك لو شهد أحدهما برهن والآخر بوديعة . ولو شهد أحدهما أن العبد للمدعى والآخر على إقرار الذي في يديه أن المدعى دفعه إليه ^(١) ، كانت الشهادة باطلة . وكذلك لو شهد أحدهما على إقراره أنه للمدعى والآخر على إقراره أنه قد كان في يدي المدعى ^(٢)

باب إقرار المكاتب لمولاه والأجنبي بالدين

مكاتب أقر لمولاه بألف ، وقد كان كاتبه على ألف ، وأقر لأجنبي بألف ثم مرض وفي يديه ألف فتشاه المولى من المكاتب ^(١) ثم مات ، فالألف بين المولى والأجنبي لمولاه ثلثاها . ولو قضاه المولى من الألف الدين فالأجنبي أحق بها من المولى . وكذلك لو لم يقضها المولى ومات وتركها فهي للأجنبي . وكذلك لو ترك المكاتب ابنا فالأجنبي أحق بها . ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والكتانة ^(٢) رجل كاتب عبداً له على ألف في حصة العبد وأقرض وجل المكاتب ألفا ^(٣) في صحته ثم مرض للمكاتب وأقرضه المولى ألفا بمعاية الشهود ففرقت من المكاتب وفي يدي المكاتب ألف أخرى قضاه المولى ثم مات ، فالمولى أحق بها . مكاتب عليه دين لمولاه ولغيره ، فقضى مولاه منه شيئاً دون الغرماء ثم عز ، فالمولى أحق بما قبض هذا في الصحة

مكاتب له على مولاه دين في الصحة وأقر في مرضه باستيفائه وعليه دين في الصحة ^(٤) ، لم يصدق [فيه بشيء]

مكاتب كاتبه ألف أقر (رجل في مرضه بألف ثم مات وترك ألفا وتسعمائة ، فالأجنبي أحق بها . ولو أقر للمولى بقرض ألف والأجنبي بمثل ذلك أربداً بالأجنبي ،

(١) رد المحتار : . أودع . (٢) وفي المصرية : . وعدا كله قول أن سيفه وإني يوسف ورفلا . زادته في آخر الجواب (٣) وفي المصرية : . الكتانة . (٤) وفي المصرية : . والمكاتب . (٥) وفي المصرية : . وأقرضه وجل أجنبي ألف درهم . (٦) ذلت المصرية : . ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك . وكان على مولاه الدين على حال يؤخذ منه قضاء الغرماء .

ثم مات وترك ألفين بدأ بالاجنبي فاستوفى دينه واستوفى المولى الألف الأخرى من المكاتب^(١) وعق المكاتب وبطل الألف التي بقيت للولى ، فإن ترك فضلا على ألفين أحده المولى من الألف التي أقر بها إلا أن يكون المولى من ورثته ، فإن كان من ورثته فالإقرار له باطل . وكذلك لو كانت في يديه مائة دينار وأقر في مرضه أنها ودية للولى وأقر للأجنبي بدين ألف ثم مات وترك ألفا والمائة الدينار^(٢) فإن الاجنبي يبدأ به فيوفى حقه ويوفى المولى المكاتب من المائة الدينار^(٣) ويعتق ، وما بقى من المائة فهو للولى ، إلا أن يكون له أحد من ورثته

مكاتب كتابته ألف وله ابنان حران فأقر المكاتب بعد مرضه لأحدهما بدين ألف وللولى بدين ألف وترك ألفين ، فالمولى أحق بالالفين يستوفى ألفا بالمكاتب^(٤) وألفا بالدين ، وإن ترك أقل من ألفين بدأ بالوارث المقر له فأعطى ألفا وما بقى للولى ؛ لأنه مات عاجزاً . وكذلك لو لم يكن له إلا الابن المترلة

مكاتب كتابته ألف أقرضه مولاة في محنته ألفا ثم مات المكاتب وترك ألفا وله أولاد أحرار ، فإنه يقضى للولى بالألف من المكاتب ويقضى بعنته ، فإن قال المولى أجعل الألف من القرض أو من القرض والمكاتب لم يلفك إلى ذلك ؛ لأنه إن فعل ذلك مات عاجزاً ولا يكون له^(٥) على عبده دين ، ولو ترك أكثر من ألف أخذ الفضل حتى يستوفى القرض

كتاب الشهادات

باب ما يجوز من الشهادات وما يبطل منها بالبراءة

رجل قال : هذا العبد كان لفلان ، أو قال عند قاض : هذا العبد لفلان أو كان لفلان عام الأول^(١) ثم أقام بيته أنه اشتراه [منه] ولم ترق البيعة ، فهو جائز . ولو أقام بيته أنه اشتراه قبل الإقرار ، لم تقبل بيته . ولو قال : هذا العبد لفلان

(١) وفي الهدية : المكاتب . (٢) وفي الهدية : دينار . (٣) وفي الهدية : الكتابة من المائة دينار .

(٤) وفي الهدية : المكاتب ، وكذلك في الشغلين بعد هذا (٥) وفي الهدية : ولم يكن . (٦) كذا

في الأصل وفي الهدية والفتاوى : عام أول .

اشترت من أس ، فوصل الكلام وأقام البيعة ، قلت في قولهم . ولوقال عند
القاضي : [هو] لفلان لاحق لي فيه ، أو كان لفلان لاحق لي [فيه] أو كان لفلان
عام أول ، لم يكن لي فيه حتى يومئذ ولا دعوى ولا طلبة ، أو قال : كنت أقررت عام
أول أنه لفلان لاحق لي فيه ، ثم أقيم بيعة علي الشراء منه ، لم يقبل إلا أن توفت
البيعة وقتا بعد عام الأول

رجل كتب لرجل براءة [عليك] ديوا ويديعا وأشياء ادعت
سواها من رقيق وغيره ثم طرقت في دعواى فوجدتها باطلا ، فأقررت لاحق
لي قبلك ولا دعوى ولا طلبة من شراء ولا غيره ثم أقيم بيعة على عدي يدي الذي
أبرأه أنه اشتراه منه ، لم تقبل بيعة حتى يعلم أنه [اشتراه] بعد البراءة . وكذلك لو
أقام بيعة بفرض ألف درهم لم يقبل حتى يعلم أنه بعد البراءة

رجل قال : لاحق لي في يدي فلان ولا طلبة من شراء عبد ولا غيره ، ثم أقام
بيعة أنه اشترى منه هذا العبد ، لم يقبل حتى يعلم أنه بعد البراءة . وكذلك لو نظر إلى
عبد بعينه فقال للقاضي : كنت ادعت شراء هذا العبد بشهادة فلان وفلان ، ثم
وجدت دعواى باطلا فأقررت لاحق لي فيه ثم ادعى شراءه وجاء بذلك الشاهدين
لم يقبل حتى يشهدا على الشراء بعد الإقرار

رجل أقر أنه لاحق له في يدي فلان ثم أقام البيعة على عدي يديه أنه غنسه
منه ، لم يقبل حتى يشهدا علي غصب بعد الإقرار

رجل قال : ما في يدي من قليل وكثير من عبد أو غيره لفلان ، ادعى عدا في
يديه أنه له ملكة بعد الإقرار . وقال المدعى : كان في يديك يوم أقررت ، والقول
قول المدعى عليه إلا أن يتيم المدعى البيعة أنه كان في يديه يوم أقر

شاهدان شهدا على رجل بعق عبده فردت شهادتهما لثمة ، ثم وكل المولى
أحدهما بيده وباعه من صاحبه ، وأبيع جائز . والعبد حر من مال المشتري ولاؤه
موقوف ، والمشتري يرى من الثمن في قياس قول أبي حنيفة ومحمد ، ويتضمن النافع
اثنين للآمر وفي قول أبي يوسف : اثنين للآمر على المشتري . ولو لم يبعه الوكيل من
صاحبه وباعه من آخر ، وأبيع جائز ويأخذ اثنين فيدفعه إلى الأمر ، فإن صدق
المشتري البائع بما شهد به بعد نفي اثنين ، فائتن للآمر إن كان الوكيل دفعه إليه أو

لم يدعه ويمتق العبد ، ويضمن الوكيل للمشتري مثل ثمن الذي قبضه منه . ولو صدقه
مثل سند اثني بطل اثني عن المشتري وغرمه الأمر للبائع في قياس قول أبي حنيفة ومحمد ،
وإنما للأمر على المشتري . وهو الذي يلي قبضه منه في قياس قول أبي يوسف

باب الشهادة التي تبطل بعد قضاء القاضى

شاهدان شهدا على رجل أنه قتل رجلاً خطأ ، فقتل لولى على العاقلة بدينه
وقضيا (١) ثم جاء المشهود بقتله حياً ، فالعاقلة بالخيار : إن شابت ضمنى لولى وإن
شابت الشاهدين ، ويرجع الشاهدان على الولى بما يضمنان ، ولو شهدا بقتل عمداً
فقتله الولى ثم جاء المشهود بقتله ، فورة المقتول بالخيار . إن شاورا صموا القاتل ،
وإن شاورا الشاهدين (٢) ولا يرجع [على] أحد (٣) في قول أبي حنيفة ويرجع
الشاهدان بما يضمنان في قول أبي يوسف ومحمد . ولو كانت الشهادة في الخطأ
والعبد على إقرار القاتل لم يضمن على الشاهدين ضمان ، والصمان على الولى في
الوحي . وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين على قتل خطأ ثم جاء المشهود بقتله
حياً ، فلا ضمان عليهما والصمان على الولى . ولو حضر [الشاهدان] (٤) المشهود على
شهادتهما فقالا : لم نشهد الشاهدين ، لم يلتفت إلى ذلك . ولو قالوا : قد أشهدناهما
ونحن نعلم أما كاذبن ، فلا ضمان عليهما في قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف .
وقال محمد : إن شابت العاقلة ضمنتهما ، وإن شابت ضمنى لولى

رجلان شهدا على [رجل] أنه تزوج امرأة على ألف والمرأة تدعى ذلك
فقتل بالنكاح ودفع المهر ولم يدخل بها حتى علم أن الزوج أخوها من الرضاة ،
بطل النكاح ويرد المهر ولا ضمان على الشاهدين . وكذلك لو كان الشاهدان
عبدان أو محدودين في قذف قضى لشهادتهما ثم علم ، فلا ضمان عليهما . وكذلك
لو شهدا على رجل أنه اشترى هذا العبد من فلان بألف والمشتري يبرئ قضي بذلك

(١) وفي المصرية : قضيا ، (٢) وفي المصرية : صموا الشاهدين البنية ، (٣) كما في
الإمامين والضرمان ، أحد ، سقيز قبل قوله ، على أحد ، وفي المصرية : « فإن صموا القاتل لم يرجع
على الثمار » انتهى . وإن صموا الشاهدين ، فإن في قول أبي حنيفة في هذا أنها لا يرسمان على
القاتل منه الخ وفي الثاني : « إن شاورا وصموا على الأعدى ثم ولا يرجع على أحد وإن شاورا صموا
قضاء ثم م يرجعون على الولى ، والله أعلم (٤) الزيادة من المصرية

مودع الثمن ثم استحق أو وجد حراً أو مديراً ، فإن المشتري يرجع على البائع بالثمن . ولا ضمان على الشاهدين . وكذلك لو شهدا على امرأة أنها اختلعت من زوجها بألف تقضى بذلك ودفعت الألف ثم أقامت بيعة أه طلقها ثلاثاً قبل شهادتهما فقد بطل الخلع ويرد الزوج الألف ولا ضمان على الشاهدين . وكذلك لو شهدا على رجل أن فلانا أقرضه ألف درهم عام أول ثم أقام المدعى [عليه] البيعة أن المدعى أبرأه قبل شهادتهما بيوم من كل قليل أو كثير ^(١) فإنه يقضى بالبراءة ويرجع على المدعى عليه بالمال ^(٢) ، ولا ضمان على الشاهدين . ولو شهدا على رجل أن لفلان عليه ألف درهم تقضى بها ثم أقام المدعى عليه بيعة على البراءة قل شهادتهما بيوم ، فالمدعى عليه بالخيار إن شاء رجع بالألف على الشهود وإن شاء على المدعى ويرجع الشاهدان بما يرضه ثان على المدعى

رجل قال امرأته طالق إن كان لفلان عليه شيء ، شهد شاهدان أن فلانا أقرضه قبل اثنين ألفاً تقضى بها على الخالف ، لم يحث . ولو شهدا أن لفلان عليه ألف درهم تقضى بها على الخالف وقضى ^(٣) بطلاق امرأته

باب من الدين والشهادة عليه

شريكاً في ألف على رجل ضمن أحدهما لصاحبه حصته ، فالضمان باطل ، فإن أدى الشريك حصته على هذا الضمان رجع به فأخذه . ولو لم يضمن ولكن قضاه حصته عن الغريم ، جاز القضاء ولم يرجع به على صاحبه ، فإن مات الغريم ونوى ما عليه ، لم يرجع شريكه أيضاً بما قضى . ولو قضى الغريم أحدهما حصته أو تطوع عن الغريم رجل بذلك ، فللشريك أن يأخذ نصف ما أخذ شريكه ، فإن سلم ذلك للشريك لم يرجع عليه حتى ينوى ما على الغريم ، فإن نوى رجع على الشريك بنصف ما قبض

(١) وفي المصرية والمدينة : « وكثير » (٢) وفي المصرية : « ويرد المدعى عليه المال على المدعى . وفي لبنان : « لكن ضمان على مدعى القرض . قلت : والمراد من المدعى عليه المدعى الأول الذي ادعى أنه أقرضه ألماً ومن المدعى مدعى البراءة » (٣) كذا في الأصل . وكذا في المدينة والمصرية . وفي القضاة : « ثم ثبت الدين بقضاء القاضى فطلق امرأته ، فبرأوا وهو للعراب ، وزاد في المصرية : « لأنها شهدا أن له عليه حين شهدا ألف درهم فقد شهدا على ألف درهم واجبة ، فإذا قضى بها ثم علم أنه لا شيء له عليه صناعاً ، ولا يثبت هذا شهادتهما على أصل القرض .

رجل ضمن لرجل عن مكاتبه مكاتبه ، فالضمان باطل ، وإن أذاها على هذا الضمان رجع فأخذا . ولو قضى رجل عن مكاتب كتابته من غير ضمان ، جاز ولم يرجع لها

رجلان لها على رجل ألف قصى الغريم أحدهما نصيبه نهرجة أو نقد بيت المال ، فلشريك أن يقبض نصف ذلك بعينه ، فإن أراد القابض أن يعطيه مثلها أو أحود منها وأبى هو إلا نصفها ، فله نصف ذلك ، فإن قضاهما الشريك القابض رجلا عليه دين أو وهبها لآخر فلا سبيل للشريك على الموهوب له والمقتضى ، ويأخذ من الشريك مثل نصيبها

رجل ادعى على رجل ألما فقتضاها إياه ثم أقر المدعى أنها لم تكن عليه ، فللمدعى عليه أن يأخذها بعينها ، فإن وهبها القابض أو قضاهما رجلا من دين عليه ، فلا سبيل للمدعى عليه عليها ويرجع بمثلها . ولو قبضا ^(١) أحد الشريكين في المسألة الأولى نصيبه أجود من دراهمه فسلها له شريكه ، لم يرجع عليه بشيء حتى ينوى ماعلى الغريم ، فإن نوى رجوع بمثل نصف ما قبض ، فإن كان ما قبضه الشريك قائم بعينه ، فله أن يعطيه غيرها ^(٢) مثلها

رجل اشترى عبداً بألف غلة ، فنقد أجود منها أو أدون ، ولم يقبض العبد حتى مات رجوع على البائع بما أخذ . وليس للبائع أن يعطيه مثل ما وقع عليه البيع ، وإن كان الذى قبضه البائع قائماً ، فله أن يعطيه من غيرها مثلها رجلا أسلسا مائة في كر من حنطة فاقضى أحدهما حصته أجود مما كان له ، فللشريك أن يأخذ نصف ما أخذه

رجل أسلم عبداً في كر من طعام فأعطاه أجود من الشرط أو مثله ثم تقايلا ، والعد قائم . فعلى الذى قبض الطعام أن يردّه بعينه . وكذلك لو رد المسلم إليه العبد ببيع بقضاء وقد هلك الطعام ، رد القابض مثله

رجل اشترى عبداً مكرّر من طعام وسط ، إلى أجل أو حال ، فأعطاه أجود منه أو أدون ، ثم تقايلا أو ردّه ببيع بغير قضاء وقد هلك الطعام رد كترأ مثل الذى شرط له في عقدة البيع وسلم له ^(٣) ما قبض . ولو ردّه ببيع ، بقضاء أو غيره ، قبل

(١) وفي الهدية : . اتقى . (٢) وفي الهدية : . عينا . (٣) وفي الهدية : . رد عليه .

قبض العبد ، وجع بمثل الطعام الذى دفع ، وإن كان الطعام قائماً وأراد القايض أن يعطيه مثله ، فله ذلك

رجل أسلم [رجلاً] عبداً فى كرقص المسلم إليه العمد ثم مات فى يديه ثم تقايلا فالإقالة جائزة بقيمة العبد . وكذلك لو تقايلا والعدى والكرك مستهلك ، فالإقالة جائزة بكر مثله . ولو باع عبداً بكر وتقاضا فمات العمد ثم تقايلا ، لم تجر الإقالة . ولو هلك الكرك والعبد قائم جازت الإقالة بكر مثله

رجل اشترى عبداً بعشرة أثواب يهودية ووصف الطول والعرض والرفعة إلى أجل معلوم فتفرقا ولم يقبض العمد ، فالبيع جائز . ولو قص العمد ثم باعه الثياب ثم تفرقا قل القبض ، لم يجر . ولو قبض بائع العبد الثياب ومات العمد فى يدي المشتري ثم تقايلا ، جازت الإقالة ، وإن أراد بائع العبد أن يرد ثيابا مثل الذى قبض ، لم يكن له ذلك ورد تلك بعينها . ولو كانت الثياب مستهلكة والعبد قائم بعينه فتقايلا ، جازت الإقالة بقيمة أثياب

رجل ادعى على آخر حسمانة فجحدهما وشهد للذعى رجل على إقرار المدعى عليه وشهد آخر أن المدعى عليه أقر له وللدعى بألف ، والشهادة باطلة . وكذلك لو قال : هذا الذى شهد للدعى ولنفسه لم يكن لى عليه شيء ولكن أقر بهذا والشهادة باطلة فى الوجهين فى قياس قول أبى حنيفة وقول أبى يوسف ، وهى جائزة فى قول محمد إذا قال الشاهد : لاحق لى فيه

مريض أقر لأجنبى ولوارثه بألف ثم مات . فقال الوارث والأجنبى : لم يكن للوارث عليه شيء . تط ، فالإقرار باطل فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف . وقال محمد الإقرار جائز فى حصه الأجنبى . ولو لم يكن له وارث إلا المقر له ، جاز وكانت الألف بينه وبين الأجنبى نصفين فى قول أبى يوسف ، وإن قال الوارث : لم يكن لى عليه شيء ، أخذ الأجنبى ماله كله ، وإن كان الميت إنما ترك حسمانة أخذها الأجنبى ، فإن قال الوارث : الألف بينى وبين الأجنبى كانت الخمسمائة فى قياس قول أبى يوسف بينهما . وقال محمد : يبدأ بالأجنبى ، ادعى الوارث الدين أو لم يدع ، إلا أن يقر بشركة الوارث

رجل تزوج امرأة على كرك طعام بغير عينه ثم قضاه إياها ثم طلقها قبل الدخول

يها فلما أن تعطيه نصف كوز مثل الذي قبضت ، كان ما قبضت قائما أو مستهلكا . ولو تزوجها على ثوب قبضته وهو قائم لم يكن لها أن تعطيه إلا نصف ذلك الثوب ، وإن كان مستهلكا فنصف قيمته ، والله أعلم

باب من الشهادة على الشهادة

رحلان قالوا لرجلين : نشهد أننا سمعنا فلانا يقر لفلان بألف فاشهدا علينا بذلك ، أو قالوا : نشهد أن فلانا أقر لفلان عليه ألف درهم فاشهدا أما نشهد^(١) بذلك أو فاشهدا علينا أنا نشهد^(٢) عليه بذلك أو فاشهدا على ما شهدنا به أو فاشهدا علينا بما أشهدنا كما به أو فاشهدا أن شهادتنا عليه ذلك^(٣) أو فاشهدا بشهادتنا هذه عليه ، ثم عاب الأولان نشهد الآخرين بما وصفتنا ، فشهادتهما باطلة في هذا كله . ولو قالوا في هذا كله : فاشهدا على شهادتنا بذلك جاز

رحلان سمعا من رجلين يقولان . نشهد أن لفلان على فلان ألفا ، لم يسمعا أن يشهدا على شهادتهما

رحلان سمعا قاضيا يقضى لرجل على آخر بألف ، وسمعا أن يشهدا بقضائهما وإن أديا هذه الشهادة لقاض آخر أعدهما . ولو سمعا وهو يقضى بذلك في غير محصره وأشهدهما على قضائه لم يبنح لما أن يشهدا على قضائه . وإن شهدا وبيننا ذلك لم ينعقد شهادتهما

رجلان قالوا لرجلين : نشهد أن لفلان على فلان ألفا فاشهدا على شهادتنا بذلك وسمع ذلك آخران ، لم يسمعا أن يشهدا على ذلك ، وإن شهدا وبيننا لم يقبل ذلك منهما ، ولو سمعا قاضيا يشهد رجلين على قضائه وسمعا أن يشهدا به

باب من الشهادة في الجناية والدعوى

رجل قتل وله ابنان فأقام أحدهما البينة أن صاحبه قتله وأقام الآخر البينة أن أجنبيا قتله والقتل عمد ، فعلى المشهود عليه لأخيه نصف الدية ، وله على الأجنبي

(١) وفي الحديث . أنا شهد . (٢) وفي الحديث : أنا شهد . (٣) وفي الحديث : بذلك .

نصف الدية في قول أبي حنيفة ورضي الله عنه . وقال أبو يوسف ^(١) ومحمد رضي الله
عنهما : بينة المدعى على أخيه أولى وله القود عليه والميراث له . وإن كان القتل خطأ
فهو كذلك إلا في القود والدية في هذا الوجه على العائلة . وإن أقام كل واحد على
صاحبه أنه قتله عمداً أو خطأً ففي قياس قول أبي حنيفة يضمن كل واحد منهما لصاحبه
نصف الدية في ماله إن كان عمداً ، وإن كان خطأً فعلى العائلة والميراث بينهما . وقال
أبو يوسف ومحمد : اليقين باطل ^(٢) في ذلك . ولا دية في ذلك ولا قصاص ،
والميراث بينهما . ولو كانوا ثلاثة أقام عبد الله على زيد البينة مقتل الأب وأقام زيد
على عمرو بذلك وأقام عمرو على عبد الله في قياس قول أبي حنيفة ورضي الله عنه لكل
واحد منهم على الذي أقام عليه البينة تلك الدية في ماله إن كان عمداً وعلى العائلة
إن كان خطأً والميراث بينهم ، وفي قول أبي يوسف ومحمد لكل واحد على الذي
أقام عليه البينة نصف الدية والميراث بينهم . ولو أقام عبد الله على زيد وعمرو البينة
وأقامهما عليه فلعبد الله عليهما نصف الدية ولهما عليه نصفها ونصف الميراث لعداته
ونصفه لهما ، وفي قول أبي يوسف ومحمد اليقين باطل والميراث بينهم ^(٣) . ولو أقام
زيد على عمرو وأقام عمرو على زيد ولم يقم واحد منهما على عدته يسأل عبد الله ،
فإن ادعى إحدى الشهادتين ، فعلى الذي ادعى عليه عدته ثلاثة أرباع الدية ونصفها
لعبد الله وربها للآخر وللذي لم يدع عليه عبد الله على صاحبه ربع الدية ونصف
الميراث لعبد الله ونصفه للآخرين ثم يكون ما يدي عدته وفي يدي الذي لم يدع
عبد الله عليه من الدية والميراث بينهما نصفين في قياس قول أبي حنيفة ورضي الله عنه ،
وفي قول أبي يوسف ومحمد على الذي ادعى عليه عبد الله القود إن كان عمداً ، وإن
كان خطأً فعلى عاقلة الدية ، وإن لم يدع عبد الله على واحد منهما فلكل واحد من
المدعين على صاحبه ربع الدية ولا شيء لعبد الله من الدية والميراث يسهم ، وفي قول
أبي يوسف ومحمد الشهادة باطل والميراث بينهم . وإن قال عبد الله : قتلناه جميعاً
ففي قياس قول أبي حنيفة لا شيء لعبد الله من الدية ، ولكل واحد من الآخرين
على صاحبه ربع الدية ، ونصف الميراث لعبد الله ونصفه لهما ، وفي قول أبي يوسف

(١) وفي المتن : « يتقرب » . (٢) كذا في الأصول كما ما وكذا في الآن وأمثاله كما
في كثير من النواصح (٣) وفي المتن : « والميراث بينهم أثلاثاً » . وفي المتن : « والميراث لهم » .

ومحمد اليتان باطل^(١) والميراث بينهم . ولو ترك المقتول ابناً وأماً فأقام كل واحد منهما البيعة أن الآخر قتله فيئة الابن أولى والميراث له . ويقتل الآخر في العمد وعلى العاقلة الدية في الخطأ ، وإن كان امين وأماً فأقام كل واحد من الابنين على صاحبه وادعى الآخر شهادة أحدهما وصدقهما جميعاً فدعوته باطل^(٢) وإن أقام الآخر بيعة أن الابنين قتلاه فاليئة بيعة الآخر والميراث له ويقتلها في العمد ويأخذ الدية في الخطأ من عاقلتهما في قول أبي يوسف وقولنا . ولو ترك ثلاثة بنين فأقام ابنتان منهم البيعة على الآخر وأقام الآخر البيعة على الإخني ، فعلى الابن المدعى عليه ثلثا الدية لأخويه في ماله ، وعلى العاقلة في الخطأ ، وله على الأجنبي ثلث الدية ، وفي قول أبي يوسف ومحمد يبيئة الأخوين أولى ويقتلان أحدهما [في العمد] ويأخذان الدية من عاقلته في الخطأ . ولو ادعى الأكبر على الأوسط وادعى الأوسط على الأصغر وادعى الأصغر على الأجنبي ففي قياس قول أبي حنيفة لكل واحد على الذي أقام عليه البيعة ثلث الدية ، وفي قياس قول أبي يوسف وقول محمد رضي الله عنهما للأصغر على الأوسط نصف الدية ، وللأوسط على الأصغر نصف الدية . ولا شيء للأصغر على الأجنبي ، والميراث بين الأكبر والأوسط نصفين

باب الشهادة على النصراني بعد موته [في الدين]

للمسلم والنصراني

نصراني مات وترك مائة درهم ، فأقام مسلم [عليه] شاهدين نصرانيين بدين مائة درهم ، وأقام مسلم ونصراني شاهدين نصرانيين عليه بدين مائة بينهما ، فللمسلم وحده ثلث المائة وثلث المائة بين المسلم والنصراني . ولو أقام النصراني بيعة من النصراني بدين مائة ، وأقام نصراني ومسلم بيعة من الصاري أو من المسلمين بمائة بينهما ، فالمائة بينهم أثلاثاً لكل واحد الثلث . ولو كان شهود الشريكين نصراني وشهود النصراني مسلمين ، فللنصراني وحده نصفها والنصف بين الشريكين نصفين نصراني مات وترك ابنين و[ترك] مائتي درهم فأسلم أحدهما فأقام مسلم شاهدين نصرانيين على الميت بدين مائة ؛ فإنه يأخذها من نصيب النصراني ولا يدخل

(١) وفي الهدية : . باملا . (٢) وفي النمرة : . وما ادعاء باطل .

النصراني مع أخيه المسلم في شيء مما في يديه

باب ما يجوز في "الشهادة وما لا يجوز"

رجلان في أيديهما مال ودية لرجل فادعاه آخر فشهد أنه للدعي ، فهو جائز .
ولو أقام المدعي البيعة على المال فشهد المستودعان على إقرار المدعي أنه للودع ،
والمال قائم أو مستهلك ، لم تجز شهادتهما ، وإن كانا قد رداه على صاحبه ثم شهدا
على المدعي بما رصفنا ، جازت شهادتهما في قولهم

رجلان في أيديهما ومن لرجلين ادعاه مدع فشهد له المرتنان ، فالشهادة جائزة .
ولو شهد له الراهنان لم تجز حتى يفتكا الرهن ، والمدعي أن يضمهما قيمته قبل
الفتك ؛ فإن كان الرهن جارية قيمتها ألف وهي ومن بألف فأتت في يدي المرتن
فادعاهما مدع فشهد له المرتنان ، لم تجز شهادتهما وضنا قيمتها للدعي

رجلان غصبا رجلا عبداً فادعاه رجل فشهدا أنه له ، لم تجز . ولو شهدا بعد
رده ^(١) على المنصوب جازت ؛ فإن مات في أيديهما وغرما القيمة ثم شهدا به للدعي
لم تجز . وكذلك القرض وكل دين فشهادتهما في ذلك باطل فضيء أولم بقضائه [بمئة
الراهنين إن شهدا بالرهن ، لم تجز شهادتهما ؛ وإن كانا الراهنان جاحدين جازت
شهادتهما ؛ وإن كان الرجلان كفيلين عن الراهنين بالمال فشهد الكفيلان بالرهن
للمدعي ، لم تجز شهادتهما . ولو شهد ابنا الكفيلين ، والكفيلان يقران أو يحددان
جازت شهادتهما]

رجلان اشترى جارية يما فاسداً وقبضاها وشهدا بها لمدع ^(٢) قبل نقض البيع
وقبل ردها على البائع لم تجز ، فإن شهدا بعد النقض والرد ، جازت اشهادتهما
رجل اشترى جارية بألف وتقابضا ثم تقايلا أو ودها بعيب بغير قضاء ثم شهد
المشتري وآخر أنها لمدع ^(٣) ، فشهادة المشتري باطل ، قبضا أولم يقبضا البائع . ولو كان
الرد بقضاء أو خيار رؤية أو شرط أو بعيب قبل القبض ، جازت شهادة المشتري
إذا كانت بعد القبض ، قبضا البائع أولم يقبض . ولو لم يقبض القاضى بشهادة المشتري

(١) وفي الحديث : « من رده » (٢) وفي النصرة : « وما لا يجوز في اليراث » (٣) وفي الحديث :
« من رده » (٤) وفي الحديث : « ما لا يدعي » (٥) وفي الحديث : « المدعي »

قصص برده -
الجارية أبا لدع (١) ، الشهادة ، وبطل الثمن عن البائع ، وغرم المشتري

أنه وإن كان جارية بعد وتقابضا فوجد مشتري الجارية بها عيبا
فدفع أحدهما . حتى يأخذ العبد . وإن شهد المشتري وآخر بعد يعمد
فالبينة بينة اليحرم شهادة المشتري . ولو دفعها إلى البائع ثم شهد جازت
بأدته . ولو ماتت بعد في يدي البائع قبل نقض البيع ثم نقض (٢) فلم يدفع الجارية
في شهد بها لدع (٣) جازت شهادته

رحل مات وله على رجلين ألف فشهدا أن فلانا ابن الميت لا يعلمون له وارثا
غيره وشهد آخران لآخر أنه أح الميت لا يعلمان له وارثا غيره ، فإنه يقضى بشهادة
الغريمين . ولو بدأ شهود الأخ فقضى شهادتهم لم يحز شهادة الغريمين بعد ذلك
للأبن . وكذلك لو كانت الميراث عددا غصا في يدي رجلين فقضى لرجل أنه أخ
الميت لشهادة شهود ولم يدفعها العبد إلى الأخ حتى شهد الغاصبان لرجل أنه ابن الميت
فشهادتهما باطل ، فإن دفعها إلى الأخ قضاء ثم شهدا ، جازت الشهادة . ولو كان
العبد وديعة فشهد المستودعان لرجل أنه ابن الميت ، وقد قضى لآخر أنه أخ الميت ،
وقد دعى العبد إلى الأخ أو لم يدفعها . فشهادة (٤) المستودعين جائزة

رحل له على رجلين ألف شهدا أنه توفي وأوصى إلى فلان وقبل فلان الوصية
فإن أقر فلان بذلك حازت الشهادة ، وإن أسكر فلان ذلك وأدعته الورثة لم تحز
شهادتهما . ولو كان الدين الشاهدين على الميت فشهدا بما ذكرنا ، جازت شهادتهما
إن اتعاه الوصي ولا يحوز على الميت ، وإن جعل الوصي الوصية لم تحز على الوصي
أيضا . وكذلك الموصى لها شهدا بالوصية للوصي . وكذلك وارثان شهدا بذلك ،
فهو على ما وصفنا من شهادة الغريم في قولهم

رحلان شهدا لرجل أنه أخ فلان الميت لأبيه [وأمه] وأنه لا يعلمان له وارثا
غيره فقضى بذلك ثم شهدا لآخر أنه ابن الميت ، لم تحز شهادتهما للأبن وغرما له
ماورث الأخ . ولو كانت شهادتهما الثانية لرجل أنه أخ الميت أيضا لا يعلمان له

(١) وفي الحديث : . مدعها الحارثة أبا لدع (٢) وفي المصرية : . قل قص القاصي قبيح
في الحارثة ثم إن القاصي قص للبع (٣) وفي الحديث «للدعي» (٤) وفي الحديث : . فإن شهدا

وارثا غيره وغير الأول . فإن الثاني يدخل مع الأول في الميراث ولا ضمان على الشاهدين . ولو شهدا للأول أنه أخ الميت [ووارثه] وشهدا للآخر أنه ابن الميت [ووارثه فإنه] يقضى بالميراث للابن ، وإن كان الأخ استهلكه رجوع الابن به : إن شاء على الشاهدين للأخ ، وإن شاء على الأخ ، ويرجع الشاهدان بذلك على الأخ . ولو كانت الشهادة الثانية أيضا مباح لم يضمن الأولان شيئا ودخل الثاني مع الأول في الميراث

رجل ترك عبدین وأمتین صغيرتين قورثهم ابن عمه فأعتق العبدین فشهدا بعد العتق أن إحدى الجاريتين ابنة الميت أنزبها في حياته وصحته ، فشهادتهما لا تجوز في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه وهي جائزة في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما فإن لم يقض انقاصي بشهادتهما حتى شهدا للآخرى بمثل ذلك ، جعلهما القاضي ابنتين للميت ، فإن كان ابن العم موسرا ضمن ثلثي قيمة العبدین للابنتين ، وإن كان معسرا يوم العتق سعيًا في ذلك للابنتين ، فإن شهدا للأولى فقضى بها ^(١) أنه للميت ثم شهدا بعد ذلك للآخرى ، [فإن كانت] ابن العم موسرا فهذا والأول سواء . وكذلك إن كان معسرا فأقرت الأولى بالآخرى ، فإن لم تقر بها وابن العم معسر ، فشهادتهما باطل . وكذلك لو كانا قد سعيًا للابنة في نصف القيمة ، بقضاء أو غيره ، ثم شهدا للآخرى فشهادتهما باطل ، ولا يضمنان للآخرى شيئا لأنها أمة . ولو شهدا بذلك لحزة ، ضمننا لها مدين قيمتها ولم تكن بنت الميت بشهادتهما . ولو شهدا للأمة الأخرى ^(٢) أنها أخت الميت بعد ما قضى للأولى أنها ابنة الميت لم تحز شهادتهما . وإن شهدا بذلك قبل القضاء في الأمة الأولى بطلت الشهادة الأولى والآخرى في قولهم رجل مات فشهد قوم لرجل أنه أخ [الميت ووارثه] وقضى بذلك ، وللميت على رجل ألف فوهبها له الأخ أو أبرأه منها ثم شهد النعم ورجل آخر لرجل أنه ابن الميت [ووارثه] لا يملكان له وارثا غيره ، فشهادتهما جائزة وبطلت هبة الأخ وبرأته ، ويؤدى النعم الألف إلى الابن . وكذلك لو كان الأخ وهب جارية ورثها عن الميت لرجل أو تصدق بها عليه ثم شهد الموهوب له وآخر بما وصفنا ، فإن كانت هبة علي عرض بطلت الشهادة ويأخذ الموهود له أنه ابن الميت الجارية

(١) وفي الحديث : أنها ابنة ، (٢) وفي الحديث : هبة الأخرى .

من المروء له أو القيمة إن كانت مستهلكة

رجل له ثلاثة بنين ودار فمات وعاب ابنان فأدعى رجل الدار وقال الحاضر قص كل واحد منا نصيبه ثم أودعى الغائبان نصيبهما وأقر المدعى بما قال الحاضر من قص الأخوين نصيبهما ووديعتهما إياه وأن أباهم مات والدار في يديه وأقام بينة أن الدار له ، قضى بها له ، فإن حضر الغائبان لحدا حق المدعى ، فالتقضاء ماض ، فإن ادعى ثلثي الدار من غير ميراث الأب رد عليهما وقيل للدعي : أعد بيتك [وإلا] فلا حق لك في الثلثين . ولو كان الثلثان في يدى غير الابن الحاضر فأقر الذى هو في يديه بمثل ما أقر به الحاضر وأقر المدعى بما وصفنا ، لم يقض فى نصيب الغائبين بشئ حتى يحضرا ، فإذا حضرا كلف المدعى إعادة البيعة . ولو كانت كلها في يدى غير الوارث فأقر الذى في يده أنها ودیعة للغائبين وأنها ميراث من الميت وصدقه الحاضر وأقر المدعى أنها وصلت إلى الورثة من قبل الميت وأنها ودیعة للغائبين فليس المودع بحصم للابن الحاضر ولا للدعي . ولو كانت الدار في يدى وارثين من الثلاث والثالث غائب فقرأ أنها بينهما وبين الغائب ميراثاً من أبيهم وأرادا القسمة لم يقسم بينهم ^(١) فى قياس قول أنى حنیفة حتى یقیم البيعة أن الميت تركها ميراثاً بينهم . وإن رفع ذلك واحد من الورثة إلى القاضى لم يقسمه على حال وإن قامت له بیعة . وإن كان الذى يريد ^(٢) الوارثان قسمته غیر العقار قسم وعزل نصيب الغائب ، فإن حضر وأقر أنه كان من ميراث الأب ، والقسمة جائزة وإن أسکر أن يكون من ميراث [الأب] ردت القسمة . وإن كان الذى يطلب القسمة وارثاً واحداً لم يقسم على حال . ولو أراد القسمة ابنان والثالث غائب ونصيبه فى يدى أجنبي ، لم يقسمه حتى يحضر الثالث ، وكذلك لو كانت الدار كلها أو كان عدا أو قرأ فى يدى أجنبي من قبل الغائب فأراد الحاضران القسمة وأقاما بیعة على الميراث ، لم يقسم . وقال أبو یوسف ومحمد رضى الله عنهما : يقسم العقار وغيره ، وبشده القاضى أنه قسمه بإقرارهما وأن الغائب على حجة ، والله أعلم

باب اختلاف الشهادات

رجل له على آخر ألف [درهم] ادعى الغريم أنه قد أوفاه فشهد له شاهد على

إقرار رب المال بالاستيفاء ، وآخر أن صاحب الحق أبرأ الغريم ، لم تقبل .
ولو شهد الذي شهد بالبراءة أن صاحب الحق أقر أن الغريم برئ إليه منها جازت
شهادتهما . ولو ادعى الغريم البراءة فشهد أحدهما أن صاحب الحق أبرأه والآخرا أنه
وهب له المال أو تصدق به عليه أو محله أو حله منها بالهبة أو أحله له ، حازت
الشهادة . ولو شهد أحدهما على إقراره بالاستيفاء والغريم يدعى ذلك ، والآخر على هبة
أو صدقة أو تحليل ، لم تجز . فلو ادعى الغريم الهبة فشهد أحدهما بالبراءة ، والآخر
بالهبة أو نحلى أو عطية ^(١) أو تحليل ، جازت [الشهادة] . ولو ادعى البراءة فشهد
أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة ، لم تجز . ولو ادعى الاستيفاء فشهدا على البراءة ،
جازت . ولو شهدا على هبة أو صدقة أو نحلى أو تحليل ، لم تجز . ولو ادعى الأداء
فشهدا على التحليل جاز . ولو ادعى الهبة فشهدا بالاستيفاء ، لم تجز . وكذلك لو ادعى
الصدقة أو النحلة أو العطية أو التحليل وشهدا بالاستيفاء ؛ لأن البراءة تكون
بالاستيفاء . ولو ادعى البراءة أو التحليل وشهدا على إقراره بالاستيفاء ، سئل الغريم
عن البراءة والتحليل أكانا بالاستيفاء أم بغيره ؟ فإن قال بالاستيفاء حاز ، وإن
قال بغيره لم يجز ، وإن قال الغريم : لا أخبر لم يجز على ذلك ولم تحرر الشهادة . ولو
كان الغريم كفيل عن رجل بأمره فادعى الاستيفاء وشهدا بالبراءة ، حازت ورجع
رب المال على صاحب الأصل . ولو ادعى الكميل الهبة فشهد ^(٢) له شاهد بها
وشهد له آخر بالبراءة ، كانت شهادتهما جائزة ورجع صاحب الحق [بماله] على
صاحب الأصل ؛ لأن ^(٣) إنما أجعل الهبة هاهنا براءة ؛ لأن الهبة قد تكون هبة
وتكون براءة ، فإذا لم يجتمع الشاهدان على الهبة جعلناها براءة على غير وجه
الهبة ، والله أعلم

باب من الشهادات في القتل

ثلاثة شهدوا بقتل عمد ^(١) فقتضى المولى بالقود فضربه المولى ضربة فقطع يده

(١) وفي الحديث : هبة أو صدقة . (٢) وفي الحديث : هبة فشهد أحدهما بها والآخر بالبراءة ،
حازت في براءة الكميل ، وبقيت سواء . (٣) قوله : لأنني إلى آخره كتاب ساقط من الحديث
(٤) وفي النص : علي وسئل أنه قل رجلا عمدا .

ثم رجع أحدهم بالقود على ماله ، فإن قتل الولي ثم رجع آخر فلا ضمان على الولي وعلى الذي رجع قتل رجع دية اليد : ثلثا ذلك في السنة الأولى ، والثلث في السنة الثانية ، وعلى الذي رجع بعد القتل نصف الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه ، وإن رجع الآخر بعد ذلك غرم نصف الدية في ثلاث سنين ، وينرم الذي رجع أولا أصل ما بين رجع دية اليد إلى ثلثها ^(١)

ثلاثة قطعوا يد رجل [ثم قتل اثنان منهم قتل ماله اليد ، فلي الذي لم يقتل ثلث دية اليد] وعلى الدب قتلاه الدية في قولهم ثلاثة شهدوا على رجل بقتل عمد فقتل [له] بشهادتهم فقطع الولي يده ثم رجع أحدهم ثم قطع الولي رجله ثم رجع آخر درى القتل فيما بقي ، فإن برأ من الضريتين ^(٢) فعلى الراجع الأول رجع دية اليد وعلى الثاني رجع دية اليد ونصف دية الرجل ، فإن رجع الباقي بعد ذلك غرم ثلث دية اليد ونصف دية الرجل وعلى الراجع الأول تمام ثلث دية اليد ^(٣) [ونصف دية الرجل] وعلى الثاني أيضا تمام ثلث دية اليد ، فإن لم يرأ ومات من الجانبين ولم يرجع الآخر من الشهادة فعلى الراجع الأول رجع دية النفس [في ماله في ثلاث سنين ، وعلى الثاني أيضا رجع دية النفس] فإن رجع الآخر أيضا فلي ثلث دية النفس في ماله في ثلاث سنين ، وعلى الأولين تمام ثلثي دية النفس

باب من الشهادة في القتل

ثلاثة شهدوا على رجل بقتل عمد فقتل بشهادتهم فقطع الولي يده ثم رجع أحدهم ، والنفسا ماض ، فإن ضربه أخرى قتلته ثم رجع آخر ثم وجد الباقي عبداً ، فلي الراجعين دية اليد في أموالهما في السنة الأولى ثلثا ذلك ، وفي السنة الثانية الثلث ، وعلى الولي دية المقتول في ثلاث سنين . ولو كان الولي قطع يده فرجع أحدهم فأمره القاضي بالقود فقطع رجله ثم رجع آخر ، بطل القصاص ، وإن برأ من الضريتين ثم وجد الباقي عبداً ، فعلى الولي دية الرجل [في ماله] في سنتين ثلثا ذلك

(١) وفي المصرية : يرجع على الشاهد الأول الذي رجع قبل القتل أصل ما بين رجع دية اليد إلى ثلثها دية اليد . (٢) وفي المصرية : من الضريتين جميعاً . (٣) وفي المصرية : وعلى الراجع الثاني تمام ثلث دية اليد مع ما غرم من رجع دية اليد إلى ماله ، وعليه أيضاً نصف دية الرجل الذي كان عليه .

في [السنة] الأولى وعلى الراجعين دية [الرجل و] اليد في أموالهما في السنة الأولى ثلثا ذلك . ولو مات من اليد والرجل فنصف دية على الولي في ثلاث سنين وعلى الراجعين نصف الدية في أموالهما في ثلاث سنين في كل سنة الثلث . ولو مات من اليد وبرأ^(١) من الرجل . فعلى الولي دية الرجل في سنتين : ثلثا ذلك في الأولى وعلى الراجعين دية النفس في أموالهما في ثلاث سنين

ثلاثة شهدوا على رجل بقتل عمد فقتضى بالقود ققطع الولي يده فرح أحدهم ، فالقضاء ماض على محاله ، فإن أمره القاضي فقتله ثم وجد أحد اللذين لم يرجعاً عبداً فدية النفس على المقتضى له في ثلاث سنين وعلى الراجع نصف دية اليد رجل ادعى على آخر ألفاً فشهد له رجل على شهادة شاهدين على شهادة ثلاثة [أنفس] على إقرار المدعى عليه بألف وشهد آخر على شهادة أحد الشاهدين اللذين شهد الشاهد الأول على شهادتهما وشهد آخر على شهادة واحد من الثلاثة ، لم ينقض بهذه الشهادة وقد تمت شهادة الواحد من الثلاثة بشهادة الرجل الواحد على شهادته وشهادة الشاهدين على شهادة الواحد الذي شهد على شهادة الثلاثة ، فإن جاء المدعى بآخر شهد له على حقه ، تمت الشهادة

باب شهادة ولد الملاحن لآبيه^(٢)

ابنا ملاحنة شهدا لدى نفاهما ، لم يحز . وكذلك شهادة أولادهما لانحوز لدى نفاهما ، وإن تزوج أحدهما بنتاً لدى نفاهما ، فالكاح باطل امرأة لم يدخل بها زوجها جاءت بولد فنفاها ، فإنه يلاعها ويلزم الولد أمه وعلى الزوج المهر كاملاً ، ولا يتزوج الزوج ولا أحد من ولده الولد الذي ولدته ، ولا يعطيه من زكاته ، ولا يتوارثان ، لأنها ولدا على فراشه أم ولد لرجل لها منه ولد فولدت آخرين في بطن نفاهما فففيه جائز ، وهما بمنزلة الأم ، فإن أعقبتهم أنشدها له بشهادة لم تحز . وكذلك إن ولدا فشهد أولادهما للولي لم تحز . ولا يتوارثان بالقرابة ، ويرثهم المولى بالولاء . ولو أن رجلاً له جارية

(١) وفي الهدية : «بعد أن برأ» (٢) وفي الهدية : «الملاحنة لآبيه» وفي المصرية : «الملاحن لآبيه»
 وولد أم الولد

بجاءت ببولدين فباع المولى أحدهما وأعتقه المشتري ثم إن المعتق وآخر شهدا للبائع ،
 فالشهادة حائزة ، وإن ادعى البائع بعد ذلك الولد الذي في يده ، جازت الدعوة
 وانتفى البع ورجع المشتري بالشئ وظلت الشهادة . ويرجع المشهود عليه بما أخذ
 منه ، وإن كانت الشهادة في قصاص في يد أو رجل ، غرم المشهود له أرض ذلك وإن
 كانت في نس غرم الدية في ماله في ثلاث سنين
 ابنا ثلاثة في نطف تزوجت أمهما رجلا فولدت منه ثم مات أحد ابني الملاعة
 فلامه السدس ، ولأخوته الثلث ، وما بقي يرثه عليهم على سهامهم في قول أبي حنيفة
 رضى الله عنه وقولا ، وولد الرنا مثله

باب الشهادة في الحدود

رجل شهد عليه ولده أو إخوته أو بنو عمه بالزنا وهو محصن وهم وورثته يقتضى
 بالرحم ، فإن الشهود يدعون بالرحم ، ويستحب للولد والإخوة إظهار ما لا يثبتون
 القتل ، ونحو العالم فلا بأس أن يتعذر^(١) وكراه أبو حنيفة للرجل أن يقتل والده المشرك
 [وإن قاتله] إلا ألا يعد بدا ، فإن رجم الولد أباهم^(٢) فلم يصيروه ورماء الناس
 فقتلوه ثم رجع أحدهم ، غرم ربع الدية في ماله في ثلاث سنين [يقسم ذلك]^(٣) بين
 الورثة ، وورث هو معهم ، وإن كان للقتول والد أو ولد غير الشهود ، فلهم أن
 يأخذوا الرجوع بالحد . وكذلك لو كان له ولد ولد غير ولد الرجوع ، وإن كان الشهود
 حين رموه قتلوه ثم رجع أحدهم . فإن كذب الباقون في الرجوع لم يكن عليه غرم
 وورث منهم^(٤) ، وإن قال الباقون قد فعل أبونا ما شهدنا به ولكن الرجوع لم يره
 فعل^(٥) أو قالوا : لا ندري رآه أم لا ، فعلى الرجوع ربع الدية ولا ميراث له ، وإن قالوا
 لم نر الأب غرموا جميعاً الدية ولم يرثوا

ه وفي كتاب الشهادات من الأموال عن أبي يوسف في أربعة شهدوا على رجل

(١) رادى المصرية بعد ذلك : د لما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى حنظلة بن أبي عامر
 عن قتل والده وكان مشركا . وكان أبو حنيفة يكره أن يقتل الرجل والده إذا كان الزنا مشركا والولد
 مسلماً ، وإن قاتله إلا أن يحضره إلى ذلك ولا يعد بدا من ذلك ، إلح (٢) وفي المصرية : فإن رجم
 مؤلاً الأربعة أباهم (٣) الزيادة من المصرية (٤) كذا في الأصل ولعله معهم لأن المصرية
 كذا ، لا يرحم من الميراث شيء (٥) وفي المصرية : لم ير فعل أبيه

أربعة شهدوا على أخيم أنه زنى بامرأة أبيهم ، ولم يدخل الأب بها ، وأهمهم حية ، وصدقهم الأب أو كذبهم ، فشهادتهم باطلة ، ويفرق بين المرأة والأب إن صدقهم بإقراره ، ولها نصف المهر ، فإن كان الأب قد دخل بها وأهمهم ميتة وكذبهم الأب ، فالشهادة جائزة ويقام عليها الحد ، وإن صدق الأب لم تحز الشهادة ، وإن شهدوا أن الأخ^(١) استكرهها وصدقهم الأب والأم حية ، حازت الشهادة على الأخ ، وإن كذبهم الأب لم تحز [وكانت امرأته على حالها ، وكذلك لو شهدوا أن الأب طلقها لم تحز] شهادتهم

أربعة شهدوا على رجل بالزنا ، وشهد آخران بالإحصان فرحم ثم وحد شاهدا بالإحصان عبيدين ، أو رحما عن الشهادة ولم يمت المرجوم بعد وقد أصابه جراحات فالقياس أب [عليه] حد الزاني مائة ، وهو قول أبي يوسف^(٢) ومحمد ، والاستحسان أن يدرك [عنه]^(٣) الحد ، وما ينقضي من الرحم . ولا يضمن الشاهدان من جراحته شيئاً ، ولا يكون أيضاً في بيت المال . ولو شهدوا بالزنا فقتل بجلده فلم يكمل الحد أو كمل ثم شهد شاهدا بالإحصان فالقياس أن يرجم ويدرك عنه الرجم وما ينقضي من الحد في الاستحسان^(٤) . وقال أبو يوسف : يرحم إلا أن يكون قد كمل حد الضرب ، فإن كل درأت [عنه] الرجم ، وهو قول محمد رضي الله عنهما

باب من الشهادات

رجل شهد عليه بنوه أنه طلق أمهم ثلاثاً والتمتع مدعى ذلك ، والشهادة باطل

بالزنا تقتضي بشهادتهم فمات أحدهم من قبل أن يحد المشهود عليه ، أن أباً حنيفة قال : إن كان الحد جلدأ حدته ، وإن كان رجماً لم أحده . وقال أبو يوسف : وفي قياس قول أبي حنيفة إن كان الحد رجماً . وقال أحد الأربعة لأرجم المشهود عليه فإننا لا نعلم عليه الحد . وقال أبو يوسف : إن مات المشهود أو ضعف أحدهم عن الرجم ، فإن الحد لا يفتل ويرجم ، وإن كان للقتول والد أو ولد سوى الشهود أخذهم بالحد

(١) وفي الحديث : . . . (٢) وفي الحديث : . . . (٣) الزيادة من المعربة (٤) وفي المعربة : . . . فإن قياسي في هذا أن يرحم . ولكنا نتخص يدركه حد الرجم . وما ينقضي من الحد ، لأن أكره أن أرجم . وهو أفق عليه حد تعريب فيكون قد أقيم عليه حد في زرع واحد ، فهذا فيجيب لا يستقيم في الاستحسان ، وعلى ما صحح هذا الوجه

في قولهم . وإن جعلت جازت الشهادة

رجلان شهدا على امرأة أبيهم أنها ارتدت ، وأهم ميتة ، والآب يدعى ذلك ، ولم يدخل بها ، لم تحز ، وبات بإقرار الآب ، ولها نصف الصداق ، وإن جحد الآب ذلك ، حازت الشهادة ، وفرق بينهما ، ولا صداق لهما

رجل طلق امرأته ولم يدخل بها ثم تزوجها وشهد ابنه أنه طلقها في المرة الأولى [ثلاثاً] ثم تزوجها قل أنت تزوج غيره وصدقهم الآب ، لم يحز وفرق بينهما ، [ولها نصف الصداق ، وإن جحد الآب جازت وفرق بينهما ، ولها نصف [الصداق]

ابنان شهدا على أبيهما أنه خلع امرأته على الصداق ، والآب يدعى ولم يدخل بها لم يحز ، وفرق بينهما ، ولها نصف الصداق ، والصداق كاملاً ^(١) إن دخل بها ، وإن جحد الوالد والمرأة ما شهدا به ، جازت ، وفرق بينهما ، وبطل الصداق سارية لرجل شهد انها ، وهما حران ، أب مولاهما أعتقها على ألف وهي تدعى [ذلك] ^(٢) والمولى يحجد ، لم تحز ، وإن جحد حياً جازت ، وأعتقت ووجب المال . ولو كان الشاهدان ابني المولى فشهدا أنه أعتقها على ألف والمولى يدعى ذلك لم تحز ، وأعتقت بغير شيء ، وإن أسكر المولى جازت وأعتقت بالآلف . ولو كان مكان الجارية غلام فشهد ابنا مولاه أنه أعتقه على ألف ، والمولى يشكر ^(٣) لم تحز في قول أبي حنيفة ، وهما في قياس قول أبي يوسف ومحمد سواء

جارية ادعت أن مولاهما باعها من فلان بألف وأعتقها ، والمولى يحجد ، فشهد لهما ابنا الجارية ^(٤) . جازت وأعتقت ووجب الثمن على المشتري . ولو ادعى البائع ذلك ، لم تحز وأعتقت بإقرار المدعى ووقف ولاؤهما ، والعبد بمنزلة الجارية . ولو ادعى رجل أنه اشترى هذه الجارية من المشتري الأول بمائة دينار وقبضها وأن المشتري الأول كان اشتراها من البائع بألف وقبضها ، والبائع يحجد ذلك كله فشهد عليه ابنه ، حازت شهادتهما ، وقضى للبائع على الأول بألف ، وقضى للأول على الثاني بمائة دينار . ولو صدقهما البائع والأول يحجد ، لم تحز شهادة الابنين ،

(١) روى الحديث . - كامل . (٢) المرادة من المصرة (٣) روى الحديث : - رابول والعلام يشكر . (٤) روى الحديث مكان قوله : - المأوية . مدة لباوة . ابنا تبائع سار وعفت ، وإن كان تبائع يدعى ، فالشهادة باطلة وعفت بإقرار التائع . إلى قوله : - ولاؤهما . والباقي سواء

وكانت الجارية للآخر بإقرار النافع ، ولم يكن للبائع على الأول ولا للأول على الآخر شيء . وكذلك لو كان الثمن الآخر ألفاً وخمسة مائة . ولو كان المشتري لم يقبض الجارية من المشتري الأول والثمن دين عليه وهو دتاير فهو مثل ذلك ، وإن كان الثمن الأخير ^(١) ألفاً وخمسة مائة استحسن أن يأخذها الآخر من البائع الأول ويعطيه من الثمن ألفاً ، وإن كان الثمن الآخر خمسة مائة أخذها النافع الأول من المشتري الآخر استحساناً ، والقياس أن يأخذها بغير شيء . وكذلك لو أقر البائع الأول في هذه المسألة بما ذكرنا ولم يكن عليه دين . وكذلك لو كان البائع الأول يدعي شراء المشتري الأول ويحده المشتري الأول والمشتري الأول [والبائع الأول] يتحدثان شراء المشتري الآخر فتشهد البائع الأول بما ذكرنا رجل اشترى جارية بألف وقبضها ونقد فادعى آخر شراءها بألف قل شرائه ولم يقبض ولم ينقد اثنتي عشرة ألفاً وكذب البائع وصدقه المشتري ، أخذ المدعي شراء الأول الجارية فدفع اثنتي عشرة ألفاً إلى المشتري الآخر قضاء عما نقد ، فإن كان أحد الثمنين دتاير والآخر دراهم أخذها بغير شيء في قول أبي يوسف ومحمد . ولو أقر المدعي للمشتري الأول بقبض الجارية وصدقه المشتري الآخر ، لم يكن على المشتري الآخر شيء ، وإن كان اثنتان متفقين ^(٢)

شاهدان شهدا على رجل ببيع جارية بخمسة مائة وقبض ثمنها ، وقيمتها مائة ، والبائع شكر والمشتري يدعي تقضي بذلك ثم رجعا ، ضمننا قيمتها مائة . وإن شهدا بالبيع فتقضى به ثم شهدا بعد قبض اثنتي عشرة ألفاً ثم رجعا عن الشهادة ، ضمننا الثمن شاهدان شهدا لرجل على امرأة أنه تزوجها على ألف ونقدها وهي تنكر ، ومهر مثلها خمسة مائة ، فتقضى بذلك ثم رجعا ، ضمننا مهر مثلها ، ولو شهدا بالنكاح على ألف فتقضى به ثم شهدا بعد قبض الألف ثم رجعا عن الشهادة ، ضمننا لها ألفاً . ولو شهدا على رجل ببيع عبد بخمسة مائة ، إلى أجل أو حالية ، وأنه أجره سنة ^(٣) وقيمة العبد مائة والبائع يحدد فتقضى بذلك ثم رجعا ، رجع البائع على المشتري بالثمن إلى ذلك الأجل إن شاء ، وإن شاء ضمن الشاهدان القيمة ، فإن ضمنهما رجعا بالثمن على

(١) ون المسبة : الآخرة . (٢) ون المسبة : وإن كانا متفقين ، (٣) ون المسبة :

و أجره بنك سنة بعد وقوع البيع والبيع يحدد ذلك كله ، الخ

المشتري وتصدق بالتفصيل . ولو شهدا بالبيع فقتضى به ثم شهدا بعد أنه آجره بانحن
سنة فقتضى به ثم رجعا عن الشهادتين ، صحتا اتحن في قياس قول أبي حنيفة
وأبي يوسف

وحنل ادعى على آخر مالا فشهد شاهدان أنهما تعاونا أمس فأبرأه المدعى من
كل قليل وكثير فنسب به [له] ثم شهدا أن المدعى اشترى من المدعى [عليه] قبله هذا
المدعى في يديه أول من أمس ألف وقيمه مائة فقتضى به والبايع يبعد ، دفع
المدعى إلى المشتري ولائمه عليه ، فإن رجعا عن الشهادة بالبيع ، صحتا القيمة
امرأة قالت تزوجتها تزوجتني بعبر شهود أولي عدة من زوج آخر ، أو تزوجتني
وأنا عوسبة ، وقد كانت محوسبة فأسلت ، وجحد الزوج منالها ، فقتضى بالنكاح
ولم تصدن ، ورسمها المقام معه وأن تدته بماءها ، وورثته وإن كانت صادقة ، وإن
قالت تزوجتني في عدة من زوج آخر وأما بعد في عدة منه فلم تصدن وفتنى بالنكاح
وهي في العدة كما قالت ، لم يسعها المقام معه ، ولم تأخذ ميراثه ، ولو وثق أن يمنوها
من الميراث إلا أن ترجع عن قولها قبل موت الزوج ، فإن رجعت لم تمنع الميراث .
ولو ادعت أختها من الرضاغة وأمكر الزوج ذلك فقتضى بالنكاح ولم يسعها المقام
معه ، ولا ميراث لها إن لم ترجع عن ذلك حتى مات الزوج ، فإن رجعت كان لها
الميراث . وكذلك لو طلقها ثلاثا أو واحدة بائة وجحد الزوج ذلك فاستحل
خلط [ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد] : هذا كله باب واحد
لا يسعها المقام معه ولا أخذ ميراث إلا أن ترجع عن قولها فيكون لها الميراث في
القبض ولا يسعها أخذه إن كان الأمر على ما وصفت

باب الإشهاد في الحائط المسائل

حائط مال على دار لرجل ، فالإشهاد إليه وإلى سكان الدار ، وإن مال على
الطريق ، فأى الناس أشهد حاز . والإشهاد أن يقول : شهدوا أنى قد تقدمت إلى
هذا الرجل في هدم حائطه ، فإن وقع حائطه على أحد أو متاع أو دابة بعد
الإشهاد صحت

رجل أشهد عليه في حائط قد هب يطلب من يدهمه فوقه ، فلا ضمان عليه
رجل أشهد عليه في حائط مال على الطريق فتقدم مع خصمه إلى القاضي فسأله

أن يؤخر بهدمه أياماً فأخبره القاضي فوقع الحادث ، لم يطل عنه الضمان . وكذلك لو لم يرتعنا إلى التناضى وأخبره الذي أشهد عليه أياماً أو أبرأه من ميله لم يبرأ . ولو مال على دار رجل فشهد عليه وسأله أن يؤخره أياماً ففعل ، نطل عنه الضمان في تلك الأيام . ولو أبرأه من مثل الحادث بعد الإشهاد برئ

رجل وضع شيئاً في الطريق فأخبره بذلك إنسان أياماً أو أبرأه لم يستمع . ولو وضعه في دار رجل فغير أمره أو حتر فيها أو نبي ، فأبرأه صاحب الدار برئ

باب الشهادة في الوكالة^(١)

وكيل أراد أن يثبت وكالته وليس معه حصم لم يسمع منه ، فإن أحضر خصماً وادعى أن الموكل وكله بكل حق له بالكوفة وبالحصومة فيه وأقام بيته ، حار ، وكان قضاء على كل من للموكل قبله حق بالكوفة . ولو حضر الموكل القاضي فوكل الوكيل وليس معه خصم ، جاز وكان وكيلاً ، فإن لم يعرف التناضى الموكل وقال : أقم البيعة أني فلان ابن فلان لم يسمع منه ، فإذا غاب الموكل وأحضر الوكيل رجلاً للموكل عليه حق سأل القاضي الوكيل البيعة أن الموكل فلان ابن فلان ، فإن أتى بها جعله القاضي وكيلاً وخصماً لكل من للدعي قبله حق . وإن أرادوا في جميع هذه الوجوه أن يسمع التناضى ويكتب كتاباً إلى قاض آخر سمع منهم ، وإن لم يكن معه خصم . والوصى بمنزلة الوكيل في هذا الباب ، والمسلم إذا ادعى وكالة من النصراني بكل حق له بالكوفة وبالحصومة [له] فيه وشهد له نصرانياً وأحضر غريباً مسلماً ، لم يقص له ، فإن أحضر غريباً نصرانياً فتنى له بالوكالة ، وكان قضاء على جميع الغرماة المسلمين وغيرهم

مسلم ادعى أنه وصى نصراني وأقام بيعة نصراني وأحضر خصماً مسلماً [فوق] بمنزلة الوكيل الذي وصفا في القياس ، ويقضى برصيته في الاستحسان في قول أبي يوسف ومحمد

نصراني ادعى أن فلاناً توفي وأنه ابنه ووارثه ولم يحضر خصماً ، لم يسمع منه ، فإن أحضر غريباً للبيت مسلماً وأقام بيعة من النصراني [أه ابن الميت] لم تقبل

(١) راند في المعربة بعد الوكالة : هو الوصية ما يكون فيه حصم وما لا يكون .

في اثباته وفي الاستحسان ، ولو علم انقاض يثبت النصراني وأقام رجل من
النصارى البينة أنه ابنه رحمه فغريم مسلم مقر بماله أو كانت عليه بينة من المسلمين
ففى بأنه ابنه في الاستحسان

رجل ادعى أن فلانا أوصى إليه وأحضر غريما من غريمه مشكراً لما بدى
من موت الموصى والوصية إلى هذا فشهد على الوصية ابنا الميت ، أو رجلان للمعاذلي
الميت دين ، أو رجلان فتأوصى لمعاوية ، لم يجر ، وإن أقر التريم بالموت والدين
وأكر الوصية ، حارت في قول أبي حنيفة وأن يوسف وقولنا استحسانا . ولو شهد
على موت الرجل ووصيته رجلان عليهما للبيت مال ، جارت شهادتهما

باب الرجوع عن الشهادات (١) .

رجل له أمان لكل واحدة [منهما] (٢) ولد ولدت له في ملك المولى (٣) فشهد شاهدان
أن المولى ادعى أحد الولدين من إحدى الأمتين ، وشهد آخران للولد الآخر بمثل
ذلك فقضى بالشهادتين والمولى يحصد ثم رجع الشهود جميعا ، ضمن شهود كل واحد
من الولدين للمولى قيمة الولد الذي شهدوا به وما قصر الأم من قيمتها أمة إلى قيمتها
أم ولد . فإن عزموا ذلك واستهلكه الأب ثم مات ولا وارث له غير الابنين وجدد
كل واحد منهما صاحبه ، ضمن شهود كل واحد منهما للآخر نصف قيمة أم صاحبه
أم ولد ، ويرجع شهود كل واحد بما أخذ منه الولد في حياته على الولد الذي شهدوا له
فيما ورثه من أبيه . ولو كان الرجوع بعد موت الأب ضمن شهود كل واحد للآخر نصف

• في كتاب الشهادات من الأمان (٤) عن أبي يوسف في شاهدين شهدا على أمة
في يلى الرجل أنها آخر ولدت في ملكه وللجارية ولد وولدت آخر في يلى المدعى
عليه قل أن يقضى بالجارية للمدعى فقضى بالجارية وولدها للمدعى ثم رجع الشاهدان
فإنهما يضممان قيمة الأم أو قيمة الولد إن كانا مقرين بأن الولد ولدها ، فإن جحدوا
ذلك في أصل الشهادة وقالوا : لا نعلم [أن] الولد ولدها فأقر الذى هو في يده أن الولد
ولدها فإنهما لا يضممان قيمة الولد ، فإن أقام المقضى عليه البينة أن الولد ولدها ، فإنه
يضمن الشاهدين قيمة الولد

(١) وفي الحديث : واتسأ ، الشهادة (٢) الرابطة من المصيرية (٣) وفي الحديث : فملكه ، وفي المصيرية
في ملك الرجل . (٤) هذه الرابطة في نسخة ثمانية عند ختم كتاب الذى قبل باب الرجوع عن الشهادة

قيمة الولد الذي شهد له ونصف قيمة أمه أمة . ولو كانت الشهادة والرجوع عنها بعد موت الأب وكان الأب ترك أختا وميراثا ضمن شهود كل واحد للآخر قيمة الولد الذي شهدوا له وقيمة أمه أمة وجميع ماورثه ، الذي شهد له ولا يضمن الشهود للآخر شيئا . ولو كانت الشهادة في حياة الأب والرجوع عنها قبل موت الأب أو بعده ، لم يضمن الشهود من الميراث شيئا . ولو شهد شاهدان أنهما سمعا المولى يقول : هذان ابناي من أمتي فقتضى به ثم رجعا ضمنا للولي قيمة الولدين وما تنقص الجاريتين ، فإن غرما ذلك ثم مات ، رجعا بما ضمنا في الميراث . ولو رجعا بعد الموت لم يضمنا شيئا . ولو كانت الشهادة بعد الموت وقد ترك الأب أحاثا ثم رجعا ، ضمنا قيمة الولدين والأمتين ، وما ورث الولدان للآخر . ولو كانت الشهادة بما رصفنا في حياة الأب والولدان صغيران فكبرا وصدق كل واحد [منهما] الشاهدين في الشهادة له وكذبه في الشهادة لصاحبه ثم رجعا في حياة الأب ، ضمنا قيمة الولدين للأب وما تنقص الأمتين [في حياة الأب ، ضمنا] ، فإن مات الوالد (١) عتقت الإهتان والولدان ورغم الشاهدان لكل واحد من الولدين نصف قيمة أم صاحبه ويرجمان في حصة كل واحد بما أخذ الوالد منهما . ولو رجعا بعد الموت ، ضمنا لكل واحد نصف قيمة صاحبه ونصف قيمة أمه ، ولم يضمنا من الميراث شيئا . ولو شهدا بعد موت الأب ورجعا ، ضمنا لكل واحد من الولدين قيمة صاحبه وقيمة أمه وما ورث (٢)

باب الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق

رجلان شهدا على رجل بطلاق امرأة لم يدخل بها ، ففرق بينهما وقضى لها بنصف المهر ثم مات الزوج ثم رجعا ، غرما لورثة الرجل المهر ولاميراث للمرأة ، ادعت الطلاق أو لم تدع ، أقرت الورثة به أو لم تقر . ولو شهدا بعد موت الرجل أنه طلقها في حياته قبل الدخول بها [فقتضى بذلك وقضى لها بنصف المهر ثم رجعا ، ضمنا نصف مهرها] وميراثها ، ولم يضمنا للورثة شيئا ، وإنه أعلم بالصواب

باب الرجوع عن الشهادة (٣) في المواريث

رجلان شهدا أن فلانا مات ، وأن هذا عمه لأبيه [وأمه] لا يعلون له وارثا

(١) وفي المدينة ، الأب ، (٢) وفي العمرة : وجميع ماورث ، لأنهما استهلكا ذلك له ، وعلى هذا جميع هذا الزم ، وفيه في قيس قوله أبي حنيفة ومحمد (٣) وفي العمرة : والشهادات ،

غيره ، وللبت وديمة عند رحل فقضى نسب العلم وقضى له بالمسال الوديعة . ثم شهد آخران لآخر أنه أخ الميت لآيه [وأمه] ^(١) لا يعلمون له وارثا غيره . فتضى بشهادتهم وأخذ المسال من العلم فدفع إلى الأخ ، ثم شهد آخران لآخر أنه ابن الميت فتضى بالمسال له ثم رجع الشهود كلهم ، فلا ضمان على شاهدى العلم والأخ ، ويضمن شاهدا الابن للأخ ما أخذ الابن . وكذلك لو حضر الشهود معا فشهدوا [له] بما وصفنا ثم رجعوا

رحلان شهدا لرحل أن فلانا أوصى له ثلث ماله ، وآخران شهدا لآخر بمثل ذلك ، وآخران شهدا لثالث بمثل ذلك ، فقسم المال بينهم أنلاثا ثم رجعوا ، لم يضمنوا للابن شيئا . وصنى شاهدا كل واحد للباقيين ثلث الثلث بينهما . وكذلك لو شهد الأولان للأول فدفع إليه الثلث ، ثم شهد الآخران للثاني فدخل مع الأول ، ثم شهد آخران لثالث فدخل معهما . ولو دفع الثلث إلى الأول بشهادة شاهديه ثم شهد آخران لآخر أن الميت أوصى له ثلث ماله ورجع عن الوصية للأول فأخذ الثلث من الأول ودفع إلى الثاني ، ثم شهد آخران لآخر أن الميت أوصى له بثلثه ورجع عن الوصية للثاني فأخذ من الثاني ودفع إلى الثالث ثم رجعوا والثلث ألف ، ضمن شاهدا الثلث للثاني الثلث ، وصنى شاهدا الثاني للأول نصف الثلث ، ولا يضمن شاهدا الأول شيئا . ولو لم يرجعوا ووجد أحد شاهدى الثاني عبدا ، فالثلث بين الأول والآخر نصفين . ولو شهد الأولان للأول فلم يقض لشهادتهم حتى شهد آخران للثاني بالوصية بالثلث والرجوع عن [الأول فلم يقض أيضا حتى شهد شهود الثالث بالوصية له والرجوع عن] الوصية للثاني فمدلوا جميعا ، قضى بالثلث للثالث ، فإن رجعوا ضمن شهود الثالث للورثة الثلث ، وقيل للثاني أحضر بينة على الوصية وخصمك شهود الآخر ، فإن أحضر بينة رجع على شهود الثالث بالثلث ؛ ورجع شهود الثالث على الورثة بالثلث . وكذلك الموصى له الأول إن جاء بينة على الوصية فله أن يرجع على شاهدى الثاني بنصف الثلث

شاهدان شهدا أن فلانا أوصى لهذا الرجل بعبده فلان فتضى به ، ثم شهد آخران أنه أوصى لآخر بهذا العبد الآخر ورجع عن وصيته للأول فقضى للثاني وردت

وصية الأول . ثم شهد آخران لآخر أنه أوصى له بهذا المد الآخر ورجع عن وصيته لثاني فقضى بذلك وردت وصية الثاني ثم رجعوا ولم يترك الميت مالا غير العبد الثلاثة قيمة كل واحد ألف ، صمى شاهداً الثاني للأول نصف قيمة المد الأول و [ضمن شاهداً] الآخر لثاني قيمة الأوسط . ولو لم يقض شهادة الأولين حتى شهد شهود الثاني فلم يقض شهادتهم أيضاً حتى شهد شهود الثالث ثم عدلوا فقضى للآخر بالمد الآخر ، ثم رجعوا صمى شهود الآخر للوارث قيمة المد الآخر ، فإن جاء الأوسط بينة على الوصية رجع على شهود الآخر بقيمة المد الأوسط ورجع شهود الآخر على الوارث بالقيمة ، والموصى له الأول إن جاء بينة على الوصية رجع على شهود الثاني نصف قيمة المد الأول

رجل أوصى لرجل ثلث ماله ودفع إليه ، فشهد شاهداً أنه كان رجع عن الوصية فقضى بذلك ورجع الوارث على الموصى له ثم شهد الشاهدان لآخر أنه أوصى له بثلث ماله فقضى بذلك ، ثم رجعا عن الشهادتين ، ضمنا الثلث للورثة وصنناه أيضاً للموصى له الأول . وإن شهدا بالرجوع عن الأول فلم يقض به حتى شهدا بالوصية لثاني فقضى بذلك ثم رجعا عن الشهادتين جميعاً ، صننا ثلثاً واحداً للموصى له الأول . وإن شهدا بالرجوع عن الأول والوصية لثاني معاً ، ثم رجعا عن الوصية للآخر حصة سئلا عن الرجوع [في الأول] ، فإن ثبتا على شهادتهما بالرجوع ، قضى عليهما بالثلث للوارث ، فإن رجعا بعد ذلك عن شهادتهما ، ضمنا ثلثاً آخر للموصى له الأول ، ولو سألهما القاضي ، وقد رجعا عن الوصية لثاني عما شهدا به من الرجوع عن الوصية [الأولى] فلم يجبرا ، لم يجبرا على ذلك ، وقضى بالثلث للوارث ، فإن رجعا بعد ذلك ، ضمنا ثلثاً آخر للأول . ولو لم يقض للوارث بشيء حتى رجعا عن الشهادة بالرجوع ، ضمنا ثلثاً واحداً للموصى له ، ولو رجعا عن الشهادة بالرجوع قبل رجوعهما عن وصية الثاني ، ضمنا نصف الثلث للأول ، فإن رجعا بعد ذلك عن الشهادة بالوصية لثاني ضمنا للأول تمام الثلث

رجلان شهدا أن فلاناً أوصى لفلان بعده فلان ، وشهد آخران لآخر أنه أوصى له بعده فلان ، وقيمة كل واحد ألف وثلث المال ألف ، قضى لكل واحد بنصف عبده ، فإن رجع الشهود كلهم ، ضمن شهود كل واحد للآخر نصف قيمة عبده .

ولو كانا يخرجان من الثلث، ضمن شهود كل واحد للورثة قيمة العبد الذي شهدا به . ولو كان الثلث ألباً وخمسة، ضمن شهود كل واحد منهما خمسة للورثة ومائتين وحسين للوصى له الآخر . ولو كان الثلث ألبين وقيمة أحد العبدین ألف وقيمة الآخر ألبين، ضمن شهود صاحب الألبين للورثة ألباً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاثاً، وللوصى له الآخر ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاثاً، وضمن شهود صاحب الألف ستائة وستة وستين وثلاثي درهم للآخر، ولم يضمنوا للورثة شيئاً . ولو كان شهود الثاني شهدوا للثاني بالوصية وبالرجوع عن وصية الأول والثلث مثل قيمة أحد العبدین وقيمة العبدین ألف ألف ثم رجعوا، لم يضمن الأولان شيئاً، وضمن شهود الثاني للوصى له الأول قيمة العبد الأول . ولو كان العبدان يخرجان من من الثلث ضمن شهود الثاني للوصى له [الأول] قيمة العبد الأول وللورثة قيمة العبد الثاني . ولو كان الثلث ألباً وخمسة، ضمن شهود الثاني للأول قيمة العبد الأول وللورثة نصف قيمة المد الآخر . ولو كان العبد الأول قيمته ألف والثاني قيمته ألبان^(١) والثلث ألبان، ضمن شهود الثاني للأول قيمة عبده وللورثة نصف قيمة العبد الآخر

رحل في يديه عبد شهد شاهدان أنه للآخر فقضى به له، ثم شهد الآخران علي المقضى له أن العبد للآخر فقضى به ثم رجعوا جميعاً، ضمن شهود كل واحد لمن شهد عليه قيمة العبد . ولو لم يرجعوا ووجد أحدهم مصروباً في قذف أو عبداً رد [المد] على الذي شهد عليه المحدود أو القيمة

رحل في يديه عبد شهد شاهدان أنه وهبه لآخر وقبضه، وشهد آخران لآخر بمثل ذلك فقضى بالمد للبهوب لهما نصفين ثم رجعوا جميعاً، ضمنوا للواهب قيمة العبد بينهم، ولم يضمنوا للودوب له شيئاً

ه وفي كتاب الوصايا من الأماشي أنه إذا أوصى بعتق عبد قيمته ألف فنشهد ابنان للبيت أن لرجل علي الميت دين ألف وخمسة أن الشهادة جائزة وتبطل الوصية . قال : وإن لم يوص بعتق العبد ومات وعليه دين ألف فنشهد الوارثان أن الميت كان أعتق العبد في صمته، جازت الشهادة، وعتق العبد، وصار الولاء للوارثين

(١) من المبرية : . ولو كان العبد الأول يملأ ألباً والعبد الآخر يملأ ألباً .

وجل ترك عبداً قيمته ألف وأوصى بعتقه ، فشهد شاهدان من الورثة أن
لرجل علي الميت خمسمائة ، لم تجز الشهادة ، ويعتق العد ، ويسمى في الثلثين ، ويأخذ
الغريم دينه من نصيب الشاهدين . ولو شهدا بدين ألف ، جازت الشهادة وبيع العد
في الدين . ولو لم يوص بعتقه وأوصى به لرجل فشهد الوارثان بدين ، قليل أو كثير ،
جازت الشهادة وبيع في الدين ، وقسم ما بقى بين الموصى له والورثة للموصى له الثلث

باب الرجوع عن الشهادة على الشاهد^(١)

شاهدان شهدا على شهادة آخرين لرجل على آخر ، ألف وشهد آخران على شهادة
واحد عليه ألف فعفى بشهادتهم ثم رجع أحد اللذين شهدا على شهادة الشاهدين
وأحد اللذين شهدا على شهادة واحد ، فعليه ثلثة أثمان الحق ثمان على الذي شهد علي
شهادة الشاهدين [وثنان على الذي شهد على شهادة واحد . ولو لم يرجع إلا أحد اللذين
شهدا على شهادة الشاهدين] ضمن ربع الحق . ولو رجع معه اللذان شهدا على شهادة
الواحد كانت عليه ربع الحق وعليهما الربع . ولو شهد اثنان على شهادة شاهدين
وآخران على شهادة آخرين ثم رجع واحد من هذين وواحد من هذين ، فعليه ثمان
ونصف بينهما [نصفين] هـ^(٢)

هـ قال محمد بن الحسن في كتاب الرجوع عن الشهادات^(٣) في شاهدين شهدا
على شهادة شاهدين وآخران شهدا على شهادة آخرين ثم رجع واحد من هذين
وواحد من هذين أن على كل واحد من الراجعين ربع الحق . وفي شاهدين شهدا على
شهادة أربعة وآخران شهدا على شهادة اثنين فرجعوا جميعاً ، أن على كل فريق منهم
النصف في قول محمد . وقال أبو يوسف : على اللذين شهدا على شهادة أربعة الثلثان وعلى
شهادة اللذين شهدا على شهادة اثنين الثلث ، وفي أربعة شهدا على شهادة اثنين واثنين
على شهادة اثنين فرجعوا جميعاً ، أن على كل فريق منهم النصف في القولين جميعاً ،
ينظر محمد إلى أقل الأمرين وينظر أبو يوسف إلى عدد الشهود^(٤) على شهادتهم

(١) والمرتبة والمنازل : على الشهادة (٢) الزادة من المرتبة وقد قلنا نصف من بينهما . وحكي
أو عمرو بن أبي علي بن عيسى بن أمان أنه قل عليهما نصيب وكذا قل أبو علي مثل عدد عن
عنه هذه المسألة فقال : ذهب عن ذلك . وفي الحديث : ونصف ثمنهما (٣) أي في كتاب الرجوع من
الشهادات من الموسط (٤) وفي الحديث : « فترجع إلى أهل الأمرين » ويترى يقرب إلى عدد
شهادة الشهود .

باب الرجوع عن الشهادة في المال

أربعة شهدوا على رجل أربع مائة قضي بها ثم رجع واحد عن مائة وآخر عنها وعن مائة أخرى وآخر عنها وعن مائة أخرى فبقي الراجع مسمون بينهما أثلاثاً . ولو رجع الرابع عن أربع مائة سمحوا جميعاً مائة بينهم أربع مائة ، ولا يضمن الرابع غير مائة شيء آخر^(١) وصح الثلاثة القاون حسين أبنا بينهم

وحلان شهدا على شهادة آخرين على رجل فعتق عبده فلم يقض بشهادتهم حتى حضر الأولان فأنكرا أن يكونا شهداء . بطلت الشهادة ، وإن اشترى اللذان شهدا على شهادة الآخرى العبد ، حازر لم يعتق . وكذلك لو اشتراه المشهود على شهادتهما . وإن اشترى واحد من الشاهدين وآخر من الشهود على شهادتهما عتق وسعى ليقول أني حنيفة رضى الله عنه في قيمته بينهما نصفين ، وهو بمدة العبد حتى يسي وهو في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما حر ويسى لما في قيمته إن كان المشهود على شهادته الذي اشتراه ممرأ . وإن كان مرسرا سعى لشهود على شهادته في نصف قيمته ولا يسعى للآخرى شيء . وإن اشترى واحد من الشهود على شهادتهما ونفسه ثم اشترى منه واحد من الشاهدين أو كلاهما عتق ولا سعاية عليه

باب الرجوع عن الشهادات في قتل العبد والجناية عليه

عد شهد عليه رجلان أنه قتل رجلاً خطأ والمولى يحمد ؛ فقضى بالجناية ولم يغير المولى حتى شهد آخران أن المولى أعتق العبد بعد الجناية والمولى يحمد فقضى بعقته ونصى تلى المولى بديع المقتول فقبضها الأولياء ثم رجعوا كلهم ، غرم شاهد الجناية^(٢) للمولى قيمة العبد وشاهد العتق عشرة آلاف درهم . وكذلك لو شهد شهود الجناية فلم يقض بشهادتهم حتى شهدا على العتق فزكى الشهود معاً فقضى بشهادتهم ولو شهد شاهداً أن المولى أعتقه أمس فقضى بعقته ثم شهد آخران أن العبد قتل رجلاً أول من أمس والمولى يعلم ذلك فقضى للأولياء بالدية ثم رجعوا جميعاً ؛ ضمن شاهدا العتق ألباً وشاهد الجناية الدية . وكذلك لو جاء الشهود معاً فشهدوا بذلك وقد زكى شهود العتق قبل شهود الجناية فقضى بعقته ثم زكى شهود الجناية ثم رجعوا . ولو شهد

(١) وفي نسخة . ولا يصحون شيئاً غير ذلك . (٢) وفي نسخة : شهد الحدية .

شاهدان بالجناية والمولى يعلم بها أول من أمس وآخران أنه قال أمس : إن دخل عبدى هذه الدار فهو حر ، وآخران أنه دخل الدار اليوم فندلوا وغرم المولى الدية ثم رجعوا ، فعلى شهود الجناية ألف وعلى شهود العتق عشرة آلاف ؛ ولا شيء على شهود الدخول . ولو رجع شاهدان الدخول خاصة ، لم يضمنوا شيئاً . ولو شهد رجلان أنه جعل أمر عبده هذا في العتق إلى فلان متى شاء ، وآخران أن فلاناً قد أعتقه اليوم ، وآخران بالجناية فتقضى بذلك ثم رجعوا جميعاً ، فعلى شهود الجناية ألف وعلى شهود العتق الدية ، وليس على الذين شهدوا أن المولى جعل أمره إلى فلان شيء . شاهدان شهدا على رجل بتزويج امرأة على ألفين ^(١) ومهر مثلها ألف وقبضته المهر ، ثم شهد آخران أن الزوج دخل بها وطلقها ثلاثاً والزوج يحسد ففرق بينهما ثم رجع الشهود كلهم ، فإن شاء الزوج ضمن الذين شهدا على الدخول والطلاق ألفين ، وإن شاء ضمن شهود النكاح ألفاً وشهود الدخول والطلاق ألفاً ، ولا يرجع شهود الدخول والطلاق على شهود النكاح بما يضمنان ، فإن ضمن الزوج شهود النكاح ألفاً ضمن أيضاً شهود الدخول والطلاق ألفين ، وكان له من ذلك ألف وأعطى شاهدى النكاح ألفاً . وكذلك لو شهد أحد الفريقين قبل صاحبه فلم يقض حتى شهد الفريق الآخر ثم زكى شهود النكاح أولاً فتقضى بشهادتهم ثم زكى شهود الدخول والطلاق . وكذلك لو زكوا [جميعاً] معاً فتقضى بشهادتهم .

هـ وفى كتاب الشهادات من الامالى عن أبى يوسف فى رجلين شهدا لرجل على امرأة أنه تزوجها على ألف فتقضى بشهادتهما والمرأة تحبده ومهر مثلها ألفان ، ثم رجع الشاهدان أنه لا شيء عليهما لأنهما لم يتلقاها مالا . وفى رجلين شهدا على رجل أنه تزوج امرأة بأكثر من مهر مثلها ، وشهد آخران أنه طلقها قبل الدخول فتقضى بذلك ثم رجع الشهود كلهم ، فإن الزوج يضمن شاهدى التزويج فضل نصف المهر على نصف مهر مثلها ، ويضمن شاهدى الطلاق نصف مهر مثلها ، وإن شاء الزوج ضمن شاهدى الطلاق نصف جميع المهر ، ويرجع شاهدان الطلاق على شاهدى التزويج بالفضل . وقال محمد فى كتاب الرجوع عن الشهادات ^(٢) فى رجلين شهدا على

(١) وفى الهبة : أنه تزوج امرأة بألفين . (٢) أى من الامال

ولو ذكرى شهود الدخول والطلاق أولاً وقضى على الزوج تصديق مثلها وهو ألف
ثم ذكرى شهود السكاح فقضى عليه بألف آخر ثم رجعوا جميعاً ، لم يضمن شهود
الدخول والطلاق إلا ألفاً وضمن شهود النكاح ألفاً ولا يرجع واحد على أحد .
ولو ذكرى جميعاً وقضى بذلك معاً ثم رجع شهود النكاح ضمنوا ألفاً ، فإن رجع
بعد ذلك شهود الدخول والطلاق ضمنوا ألفين للزوج ويسلم له ألف ويدفع ألفاً
إلى شاهدى النكاح . ولو رجع شهود الدخول والطلاق أولاً وضمنوا ألفين ولم
يقبضها الروح حتى رجع شهود النكاح فلا ضمان للزوج [عليهم]

مرئدة اذعت على رجل أنه تزوجها في حال إسلامها على ألفين ودخل بها
وطلقها والروح يحدد ذلك كله ، فشهد لها شاهدان بالنكاح على ألفين وآخران على
الدخول والطلاق أمس والارنداد اليوم فقضى بشهادتهم أو [قضى] بشهادة
النكاح قل شهادة الدخول ثم رجعوا ، لم يضمن شهود النكاح شيئاً وضمن شهود
الدخول ألفين ، ولو قضى بشهود^(١) الدخول أولاً ثم رجعوا ضمن شهود الدخول
مهر مثلها وشهود السكاح الفصل ولا يرجع أحد على أحد
رحلان شهدا لرجل بيع عسده من فلان بألفين والمشتري يحدد فقضى بذلك .

رجل أنه تزوج امرأة على ألف ومهر مثلها خمسمائة^(٢) وشهد آخران أنه طلقها والزوج
يحدد ذلك كله فقضى بذلك كله ثم رجعوا جميعاً ، أن على شاهدى النكاح حصة خمسمائة
الفضل على مهر مثلها ، وعلى شاهدى الدخول مائتان وخمسون الفضل على نصف
مهر مثلها ، وعليهما وعلى شاهدى الطلاق مائتان وخمسون الفضل على نصف مهر
مثلها وعليهما وعلى شاهدى الطلاق مائتان وخمسون ، فإن كان الزوج يقر بالنكاح
ويحدد أن يكون بينهما شيئاً^(٣) ومهر مثلها ألف فعلى شاهدى الدخول حصة خمسمائة
وعليهما وعلى شاهدى التسمية فضل مائتين ونصف المهر والمتعة تصفين وعليهما وعلى
شاهدى الطلاق المتعة أثلاثاً

(١) وفي المدية : • شهادة الدخول . (٢) كذا ما ، وانما أن لشهادة ثمانية على الدخول
سقط ذكرها من السنتين كليهما ، دل عليه قوله الآتي : • وعلى شاهدى الدخول ، الخ ، والله أعلم
(٣) كذا في الأصلين ولله شيء من المهر أو أن يكون سمي شيئاً من المهر ، والله أعلم

ولم يدر ما قبل العبد فشهد آخران أن المشتري قبض العبد فقتضى للبائع على المشتري
بألفين ثم رجعوا جميعاً ، فإن شاء المشتري ضمن الثمن شاهدي القبض وبرئ شاهد
البيع ، وإن شاء ضمن شاهدي البيع قيمة العبد ألفاً فأخذها ورجع على شاهدي
القبض بألفين فيسلم له ألف منها ويرد على شاهدي البيع ألفاً . وكذلك لو قضى
بالشهادتين معاً أو قضى بشهادة البيع أولاً . ولو قضى بشهادة القبض أولاً ثم شهد
شهود البيع بالبيع . وإن كان قبل القبض فقتضى به ثم رجعوا ضمن شهود القبض
ألفاً وشهود البيع ألفاً ، ولا يرجع أحد علي أحد . ولو علم أن العبد قد مات ولم
يدر في يدي من مات فشهد شاهدان بالبيع بألفين فقتضى [به ، وآخران بالقبض وأنه
مات في يدي المشتري فقتضى] بذلك أو قضى بشهادة البيع قبل ثم رجعوا ، ضمن
شهود القبض جميع الثمن ، ولا يضمن شهود البيع شيئاً . ولو قضى بشهادة القبض
أولاً ثم رجعوا ضمن شهود القبض ألفاً وشهود البيع ألفاً ولا يرجع أحد علي أحد
شاهدان شهدا على رجل في شوال أنه أعتق عبده في رمضان ونيمة العدي يوم
شهدوا ألفان وكانت قيمته في رمضان ألفاً فلم يعدلا حتى صارت قيمته ثلاثة
آلاف ثم عدلا فقتضى بشهادتهما ، ضمنا قيمة العبد يوم أعتقه القاصي إن رجعا

باب في الشهادة والرجوع عن ذلك

رجل شهد لرجل على آخر بدرهم وشهد آخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة
وآخر بخمسة والمدعى يدعى مائة ، لم يقض له عليه شيء في قياس قول أبي حنيفة
ويقضى عليه بأربعة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد إن زعم الشهود أنه كان في
مجلس واحد ، وإن زعموا أنه كان في مجالس متفرقة ، قضى للمدعى بأربعة دراهم
بشهادة صاحب الأربعة وصاحب الخمسة ، وبدرهمين بشهادة صاحب الدرهمين
والثلاث ، وبدرهم بشهادة صاحب الخمسة وبشهادة صاحب الدرهم والثلاثة فيقضى
له بسبعة دراهم ، فإن رجعوا ضمن الذي شهد بالخمسة درهمين وثلاث والذي شهد
بأربعة [درهمين ، والذي شهد بثلاثة درهما وثلاثا ، والذي شهد بدرهمين درهما ،
والذي شهد بدرهم ثلث درهم . ولو كانوا] شهدوا بذلك في مجلس واحد فقتضى
بأربعة دراهم ثم رجعوا ، ضمن الذي شهد بالخمسة والذي شهد بالأربعة الدرهم الرابع

وضمنها والشاهد بالثلاثة الدوم الثالث بينهم وضمنهم ، والذي شهد بالدرمين
الدوم الثاني بينهم وضمنوا جميعاً الدوم الواحد بينهم أحماساً ، وقال أبو يوسف بعد
ذلك المجلس الواحد والمجالس المتفرقة سواء ، ولا يقضى إلا بأربعة ، وهو قول محمد

كتاب الطلاق

باب من الأمر يجعل في يدي الرجل في الطلاق وغيره^(١)

رجل قال لأحر : أمر امرأتى بيد الله ويدك ، يريد الطلاق أو قال : قد جعلت
أمرها بيد الله ويدك ، أو قال : قد جعلت أمر عبدي هذا في البيع بيد الله ويدك ، فطلق
الرجل . أو باع جاراً ، ومثله العتيق . وكذلك الخلع والإجارة ، وكل هذا على
المجلس إلا البيع والإجارة فإيهما على المجلس وغيره

رجل قال لأتحر . طلق امرأتى بما شاء الله وشئت من المال ، أو بع عبدي
أو أعتقه بما شاء الله وشئت ، بطلق أو أعتق أو باع بما يبيعه^(٢) بما شاء من شيء ،
جار : لأنه قد جعل ذلك إليه بما يتنابن وما لا يتنابن فهو جائز . وإذا قال لها : طلق
نفسك . فهو على المجلس ، لأن المرأة لا تكون وكيلة في نفسها وعلى نفسها فهو بمنزلة
الأمر . وكذلك لو قال : بع عبدي أو كاتبه أو أعتقه أو أجره أو طلق امرأتى بما
شاء الله أو بما يبرأه أو بما قضى الله أو أراد الله ، جاز يمينه وطلانه وعتقه
وإحارته بما رأى من المال . ولو قال : أمر امرأتى يدي ويدك أو قد جعلت
أمرها يدي ويدك ، فطلقها لم يحز طلاقه إلا أنت يحجز الزوج . وكذلك العتيق
والبيع والشراء والإجارة . ولو قال لامرأته : أنت طالق إن شاء الله وشاء فلان ،
لم يقع شيء . ولو قال لرجل : طلق امرأتى إن شاء الله وشئت ، أو طلقها ما شاء الله
وشئت . أو طلقها من المال بما شئت وشئت ، فطلق لم يحز طلاقه ، فإن أجاز
الروح حاز . وكذلك العتيق والبيع [والشراء] والإجارة والمكاتبة

(١) رادى المصرية بعد قوله . في يدي الرجل وفي يدي غيره فيحوز أن يصعب هو دون غيره
أو لأحر . من الطلاق والبيع وغيره . (٢) من ما سقط من المصنف إلى قوله ، وكذلك لو قال :
بيع عبدي . الخ وكذلك سقطت عن المسائل من المصرية

باب في الطلاق الذي يقع بالوقت والذي لا يقع^(١)

رجل قال لامرأته : أنت طالق تطليقة مع كل تطليقة ، أو أنت مع كل تطليقة طالق أو أنت مع كل تطليقة طالق تطليقة ، أو أنت طالق كل تطليقة ، أو أنت طالق بعد كل تطليقة ، أو أنت طالق تطليقة قبلها كل تطليقة ، أو أنت طالق تطليقة معها كل تطليقة ، طلقت ثلاثاً في هذه الوجوه ، دخل بها أو لم يدخل . وإن قال : أنت طالق تطليقة بعدما كل تطليقة [أو أنت طالق قبل كل تطليقة ، طلقت واحدة إن لم يدخل بها] وإن دخل بها فهي ثلاث . ولو قال : أنت طالق كل التطليقة ، لم تطلق إلا واحدة

رجل قال لامرأته : أنت طالق مع كل امرأة لي ، أو قال لعدو : أنت حر مع كل عبد لي ، أو أنت مع كل عبد لي حر ، طلقت نساؤه وعنت عبيده ، وإن كانت له نية نهد [علي] ^(٢) ما نوى ^(٣)

رجل قال : لفلان على درهم مع كل درهم فعله ^(٤) درهمان . ولو نظر إلى عشرة دراهم فقال : له قبلي مع كل درهم من هذه [الدراهم درهم ، أوله قلى درهم مع كل درهم من هذه الدراهم] كان عليه عشرون درهما . ولو قال : له علي كل درهم من الدراهم كان عليه ثلاثة ، وفي قياس قول أبي حنيفة عشرة . ولو قال : له علي كل درهم ، لم يلزمه إلا درهم الأول ^(٥) به ، والذي قال : كل درهم ، لم يلزمه إلا درهم ؛ لأنه لا غاية له لحمل على هذا الدرهم

رجل قال لامرأته : أنت طالق تطليقة بعد يوم الاضحى ، لم تطلق حتى يمضي يوم الاضحى . ولو قال [لها] أنت طالق تطليقة قبلها يوم الاضحى ، طلقت ساعة تكلم . ولو قال : مع يوم الاضحى ، طلقت حين يطالع الفجر من يوم الاضحى . ولو قال : معها يوم الاضحى ، طلقت ساعة قال . ولو قال : أنت طالق واحدة في دخولك الدار ، لم تطلق حتى تدخل . ولو قال : واحدة فيها دخولك الدار ، طلقت

(١) زاد في المصرية : . والوقت وما يقع منه حياً وما لا يقع . (٢) الزيادة من المصرية
(٣) زاد في المصرية : . فيها به وبين الله تعالى . (٤) وفي المصرية : . كان له عليه . (٥) من
ها إلى قوله : . رجل قال لامرأته ، الخ ساقط من الحديث ولعله سقط بعض عبارة من الأصل هنا
وفي المصرية : . ولو قال لامرأته : أنت طالق كل تطليقة ، كانت مائة ثلاثة ، لأن مطلق أحد مائة ثلاث
وكل درهم ليست له غاية فانه يلزمه درهم .

حين تكلم . ولو قال : تطليقة تقع عليك غداً ، طلقت حين يطالع المعجر من الغد .
ولو قال : تطليقة لاتقع عليك إلا غداً ، طلقت حين تكلم . ولو قال : تطليقة تقع
عليك في دخولك الدار ، طلقت حين تدخل . ولو قال : لا يقع عليك إلا في دخولك
الدار ، طلقت ساعة تكلم : لأنه أوقع الطلاق ثم أراد أن يزيله فليس له ذلك

باب في الطلاق الذي يوقعه قبل النكاح^(١)

رجل قال لامرأته أنت طالق إذا تزوجتك قل أب تزوجك ، طلقت حين
تزوجها وطل قوله قبل أن تزوجك . وكذلك لو قال أنت طالق قل أن تزوجك
إذا تزوجتك أو أنت طالق الساعة إذا تزوجتك . لأن الساعة ليست بامرأته واليمين
مضاف إلى الترويج والساعة لم . وكذلك لو قال أنت طالق إذا تزوجتك قبل أن
تخلق . وكذلك إذا قال أنت طالق قل أن تخلق إذا تزوجتك . لأن قبل أن تخلق
حشر وقد أضاف الطلاق إلى وقت ، ولو قال إذا تزوجتك فأنت طالق قبل أن
تزوجك أو إذا تزوجتك فأنت طالق قبل أن تخلق . ثم تزوجها لم يقع شيء . وقال
أبو يوسف ومحمد : هذا والاول سواء . ويقع الطلاق حين تزوجها . ولو قال
[لامرأته] . إذا دخلت الدار فأنت طالق قل ذلك لم يقع حتى تدخل الدار

باب الطلاق الذي يقع منه واحد بالأوقات

وما يقع عليه منه ثلاث^(٢)

رجل قال لامرأته : أنت طالق كل يوم أو طالق اليوم وغدا وبعد غد أو طالق
أبداً أو طالق اليوم ورأس الشهر أو طالق يوماً ويوماً لا ، طلقت في هذه الوجوه
تطليقة إن لم تنكس له به وإن نوى شيئاً فهو ما نوى . ولو قال : أنت طالق كل يوم
تطليقة ، أو طالق في كل يوم أو طالق عند كل يوم أو مع كل يوم أو طالق في اليوم
أو في غد [أو في بعد غد] أو طالق كلما مضى يوم أو كلما جاء يوم ، طلقت في هذه
الوجوه ثلاثاً في كل يوم واحدة . ولو قال : أنت طالق أبداً يوماً ويوماً لا ، طلقت
ثلاثاً آخرها اليوم السادس

(١) رادى المصرية : . يقع بعد النكاح والى لا يقع ويصور ذلك . (٢) وفي المصرية : . بالأوقات
كلها وما يقع . ثلاث وسائر من الأيمان .

رجل قال لآخر : والله لا أكلك كل يوم من أيام هذه الجمعة أو قال [والله] لا أكلكم . قلنا اليوم وغدا أو بعد غد ، فهذا على كلام واحد إن كلفه مرة حنث لئلا أونهارا . ولو قال : والله لا أكلك في كل يوم من أيام هذه الجمعة أو لا أكلكم قلنا في اليوم وفي غد وفي بعد غد ، لم يحنث حتى يكلمه كل يوم بلفظه ^(١) لأن يمينه على النهار . رجل قال لامرأته : أنت علي كظهر أمي في كل يوم ، لم يقربها ليلا ولا نهارا كأنه قال أبدا حتى يكفر ، ولو قال : في كل يوم ، كان مظاهرا في كل يوم ، فإذا جاء الليل بطل الطهار وعاد من الغد ، وإن كفر في يوم عن الظهار بطل في ذلك اليوم وعاد [إلى الظهار] من الغد . ولو قال : أنت علي كظهر أمي اليوم وكلما جاء يوم ، كان مظاهرا اليوم فإذا جاء الليل بطل فإذا كان الغد ^(٢) كان مظاهرا لا يقربها ليلا ولا نهارا حتى يكفر فكذلك في كل يوم هو مظاهر ظاهرا مستقلا لا يبطله إلا الكفارة .

باب الطلاق الذي يكون من غير الزوج فيجيزه ^(٣)

امرأة قالت : قد جعلت أمري يسدي واخترت نفسي ، أو قال لها رجل : قد جعلت أمرك يدك ، فاختارت نفسها فلغ الزوج فأجاز ، لم يقع الطلاق والأمريدها في المجلس الذي علت فيه بإجازة الزوج ؛ لأن الاختيار لا يكون إلا بعد أن يجيزه . ولو قالت للزوج : قد اخترت نفسي منك ، فقال : قد أجزت ، لم يقع . ولو قال لها رجل : إذا دخلت الدار فأنت طالق ، وأجاز الزوج ثم دخلت ، طلقت . ولو دخلت قبل الإجازة لم تطلق ، وإن عادت فدخلت بعد طلقت .

رجل تزوج امرأة على أنها طالق ، فالتكاح جائز والطلاق باطل . رجل قال لآخر : أكتب إلى امرأتك [كتابا] : إن خرجت من منزلك فأنت طالق ، ففعل الرجل وخرجت المرأة بعد ما كتب الرجل الكتاب قبل قراءته على الزوج ثم قرأه عليه فأجازه وبعث به إلى المرأة ، لم تطلق بالدخول الأول ، فإن دخلت بعد إجازة الكتاب ، طلقت ، فإن قال الزوج ، وقد دخلت قبل الإجازة : قد أجزت الكتاب ودخولها ، لم تطلق ؛ لأن اليمين انعقدت بإجازة الزوج ، فلم يقع بالدخول شيء ؛ لأن الدخول متعلق باليمين .

(١) وفي الحديث : وسام . (٢) وفي الحديث : وسام . (٣) وفي الحديث : وسام . فبيحه الزوج .
فبيعه أو لا يقع .

باب في الطلاق الذي يقع بالمال والذي لا يقع^(١)

رجل قال لامرأته : اختارى [اختارى اختارى] بألف يريد الطلاق ، فقالت :
قد اخترت نفسى واحدة أو بواحدة أو بالوسطى أو بالأولى أو بالآخيرة ، طلقت
ثلاثا وعليها الألف في قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه . [وإن قالت : قد
اخترت نفسى بتطبيقه أو قالت : طلقت نفسى واحدة ، فهذا في قياس قول أبي حنيفة
واحدة] ^(٢) وكذلك في قياس قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما في قولها
اخترت نفسى كأنه قال بمرة ^(٣) واحدة أو بواحدة . وأما في قولها : قد اخترت الأولى
والوسطى ، فواحدة باثنتي عشر شئ . وفي قولها : قد اخترت الآخيرة فواحدة باثن
بألف . ولو قالت : قد اخترت نفسى بتطبيقه أو طلقت نفسى واحدة ، فهى واحدة
باثنتي عشر شئ . في قياس قولهم جميعا . وإن قالت : عنيت الآخيرة ، وجبت عليها
الألف . ولو قال لها : اختارى واختارى واختارى بألف فاختارت نفسها [بالأولى
أو بالوسطى أو بالآخيرة أو اختارت نفسها] بواحدة أو واحدة ، فهذا والأولى
سواء في قياس قول أبي حنيفة ، ولا يقع عليها شئ في قول أبي يوسف وقولنا . ولو
قالت : قد اخترت نفسى بتطبيقه أو طلقت نفسى واحدة ، لم يقع شئ في قولهم .
ولو قالت [له] : طلقنى واحدة بألف أو على ألف ، فقال : أنت طالق ثلاثا ، طلقت
ثلاثا بغير شئ . في قياس قول أبي حنيفة ، وهى طالق ثلاثا وعليها الألف في قوله
أبي يوسف وقولنا . ولو قال : أنت طالق ثلاثا بألف أو على ألف ، والمسألة بحالها
لم يقع شئ حتى تعجل ثم يقع ثلاث في قياس قول أبي حنيفة . وأما في قول أبي يوسف
ومحمد إن لم تعجل ، طلقت واحدة بألف ، فإن قبلت طلقت [ثلاثا] إحداها بألف .

• وفي كتاب الطلاق من الأمانى أنه إن قالت له امرأته : طلقنى واحدة بألف ،
فقال : أنت طالق ثلاثا بألف ، قد لزمها تطليقة بثلث الألف وإما تطليقتان ، فإن
قبلت لزمها ذلك بغير جمل ، وإن لم تعجل لم يلزمها إلا واحدة
وفي الجزء الأول من نوادر ابن سماعة أنها إن قبلت فهى ثلاث بألف وإن

(١) وفي المصرية : • مات من الطلاق والخياري يقع بالمال والذي لا يقع من طلاق البتة وغيره .

(٢) هذه الزيادة في الهدية عند ختم الباب (٣) كذا في الأصل والمضام أن قوله : • كأنه قاله ، زائد

رجل قال لامرأته ، ولم يدخل بها : أنت طالق ثلاثا للسهة بألف أو على ألف قبلت ، فهي طالق واحدة بثلث الألف حين قلت ، وإن تزوجها طلقت أخرى بثلث الألف . وكذلك إن تزوجها مرة أخرى ؛ لأنها قد قلت . ولو كان قد دخل بها ، طلقت حين قلت واحدة بثلث الألف إن كانت طاهرا من غير جماع ، فإذا حاضت وطهرت ، فأخرى بغير شيء ، ثم في الطهر الثالث أيضا أخرى بغير شيء . ولو قلت وهي بجماعة لم يقع حتى تحيض وتطهر ثم تقع واحدة بثلث الألف وتقع الاخيرتان في طهرين بغير شيء .

رجل قال لامرأته : طلق نفسك ثلاثا للسهة ، فقالت : قد طلقت نفسي ثلاثا للسهة [وهي بجماعة] . لم يقع عليها شيء ، لأنه أمرها أن تطلق نفسها في وقت يقع عليها ، فلما طلقت وهي بجماعة لم يقع شيء . وإن كانت صاهرة من غير جماع ، وقع عليها واحدة ، ولا يقع عليها شيء في الطهر الثاني حتى تجدد المرأة في كل طهر ، فإن جددت في المجلس الذي طهرت فيه وقعت أخرى ، وكذلك الطهر الثالث . ولو قال : طلق نفسك ثلاثا للسهة بألف قبلت وطلقت نفسها ثلاثا إذا كانت طاهرا من غير جماع للسهة بألف ، وقع عليها واحدة بثلث الألف ، فإن أوقعت على نفسها في الطهر الثاني في جلسها أخرى ، وقعت بغير شيء . وكذلك الطهر الثالث

لم تقبل لم يقع شيء . وإن أجابها الزوج فقال : أنت طالق ثلاثا ، طلقت ثلاثا بغير شيء . في قول أبي حنيفة وطلقت في قول محمد ثلاثا بثلث الألف (١) [وقال في الجزء الرابع من النوادر : قد وقعت واحدة بثلث الألف ، فإن قلت وقعت التطلقان البائتان بغير شيء ، وإن لم تقبل وقعت الواحدة بثلث الألف ، ثم رجعت فقال : إن لم تقبل لم يقع شيء ، وإن قلت وقعت الواحدة بثلث الألف]

هشام عن محمد في رجل قال لامرأته : أنت طالق للسهة إحداهن بألف فقالت : قد قلت ، وقد دخل بها ، فإنه يقع بها ثنتان بغير شيء في كل طهر تطليقة [أو] لم يقع في الطهر الثالث التي بألف ، وإن كان لم يدخل بها طلقت واحدة ، فإن تزوجها وقع بها أخرى بغير شيء ، فإن تزوجها لم يقع شيء .

رجل أبان امرأته بتطليقة، ثم قال لها: طلق نفسك واحدة بألف^(١) وقعت
بغير شيء.

رجل قال لآخر: طلق امرأتى بألف وطل خمر أو خنزير ففعل وقبل، ونمت بغير
شيء. لأن المسلم لا يملك الخنزير ولا الخمر فطل الخمر عنها وطلعت بغير شيء. ولو قال
له: قل لامرأتى أنت طالق ثلاثاً عند كل طهر واحدة بألف، فقال [فقال]^(٢):
قد قبلت، وقع الثلاث عند كل طهر، ووجب لك الألف بالتطليقة الأولى

باب من طلاق المراتين^(٣) في المرض

مريض قال لامرأتين له [و]^(٤) قد دخل بهما: طلقا أنفسكما ثلاثاً، فطلقت إحداهما
نفسها وصاحبها ثلاثاً ثم طلقت الأخرى نفسها وصاحبها في مجلسها، طلقتا ثلاثاً،
وورثت التي طلقت أخيراً ولا رث الأولى. ولو خرج الكلام منهما [جميعاً معاً]^(٥)
طلقتا ثلاثاً ولم ترثا، وإن طلقتا إحداهما ثلاثاً معاً طلقت ولم ترث، وإن طلقت
إحداهما نفسها ثلاثاً ثم طلقتها صاحبها ثلاثاً، طلقت؛ لأن الثانية [لها] تكلمت
بالطلاق طلقت ثلاثاً ولم ترث، وإن طلقت إحداهما صاحبها ثلاثاً ثم طلقت المطلقة
نفسها ثلاثاً، طلقت وورثا. ولو طلقت كل واحدة صاحبها ثلاثاً، طلقتا وورثا.
ولو طلقت كل واحدة نفسها ثلاثاً بعد قيامها من المجلس لم تطلقا^(٦) وورثا. ولو قال:
طلقا أنفسكما ثلاثاً إن شئتما، فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبها ثلاثاً طلقتا ثلاثاً
وورثت التي بدأت منهما. ولو خرج الكلام معاً، طلقتا ثلاثاً وورثتا، وإن طلقتا
إحداهما معاً أو واحدة قبل الأخرى، لم تطلق وورثتا، وإن قامت من المجلس ثم طلقت
كل واحدة نفسها وصاحبها لم يقع الطلاق [وورثتا جميعاً]^(٧) ولو قال لها: أمركا
بأيديكما يريد الطلاق فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبها [باتناؤ] ورثت التي بدأت.
وإن خرج الكلام منهما معاً وورثتا. ولو طلقت إحداهما وقع الطلاق عليها، فإن
كانت المطلقة بدأت بطلاق نفسها ورثت، وإن كانت صاحبها بدأت بطلاقها،

(١) ردت المصرية ودرهم فقالت: قد طلقت نفسي واحدة بألف، الخ (٢) الزيادة من المصرية

(٣) وول المصرية. التي ترثان والتي ترث إحداهما ولا ترث الأخرى من طلاق المريض.

(٤) الزيادة من المصرية (٥) الزيادة من المصرية (٦) وفي المصرية: لم تطلق واحدة منهما شيئاً.

(٧) الزيادة من المصرية

لم ترث المطلقة؛ لأن بكلامها طلقت^(١) وإن قامت من مجلسها، لم يقع طلاق على حال؛ لأن هذا على المجلس. ولو قال لها، وقد دخل بها: طلقا أنفسكما بألف درهم فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبها بألف، طلقا وباتا بألف وقسم على مهرهما فأخذ من كل واحدة [منهما]^(٢) ما أصاب مهرها ولم ترثا على حال، وكذلك لو تكلمتا بذلك معا، وإن طلقتا إحداها جاز ولزمها حصتها من الألف ولم ترث، وإن تكلمتا بذلك معا أو إحداها قبل الأخرى فهو رواه، وإن قامت من مجلسها، لم يقع طلاق على حال.

امرأة قالت لزوجها، وهو مريض: قد طلقت نفسي بألف، وقال الزوج: قد أجزت [ذلك] جاز ولم ترثه؛ لأنه خلع رجل قال لامرأته: طلق نفسك بألف أو قد طلقتك [أر] طلقتك بألف، فلم تقبل شيئا حتى رجع عن قوله كان رجوعه باطلا، فإن قبلت وقعت عليها بألف، وكذلك لو قال لها: قد بعثك طلاقك بألف وكذلك العتيق. فأما البيع والإجارة والكتابة فرجوع كل واحد مقبول ما لم يقبل صاحبه، وهذا كله قياس قول أبي حنيفة. وأبي يوسف رقبوا؛ لأن الإجارة والبيع والكتابة لا يخلف الإنسان فيه وهو على الأبد ما لم يرجع صاحبه

باب من الطلاق الذي يقع على واحدة

أو على اثنتين بحث أو غير بحث

رجل له ثلاث نسوة لم يدخل بهن، قال لزينب: إن طلقك فعسرة طالق، ثم قال لعسرة: إن طلقك لعسرة طالق، ثم قال لحادة: إن طلقك فزينب طالق، ثم طلق زينب طلقت هي وعسرة، وإن طلق عسرة طلقت هي وحادة، وإن طلق حادة طلقن جميعه. ولو قال: إحداكن طالق ثم مات ولم يبين فلعسرة نصف الصداق ولا

وقال في كتاب الطلاق من الأماشي أنه إن قال ثلاث نسوة له فقال لإحداهن: إن طلقك فالأخرى أو إن طلقان، ثم قال للأخرى مثل ذلك، ثم قال لثالثه مثل ذلك، ثم طلق الأولى، أنها تطلق واحدة وصاحبها واحدة واحدة،

(١) كذا في الأصل ولعله: لأنها طلقت بكلامها (٢) الزيادة من النصرة (٣) وفي الهدية: ودع لاخرين؛

ميراث لها ، ولزيب وحادة صدق ورع بينهما ولهما نصف ميراث النساء بينهما
ولو كن أرماء^(١) فقال لزيب : إن طلقك فبمرة طالق ثم قال لعمره : إن طلقك
لحمادة طالق ثم قال لحمادة : إن طلقك فبشيرة^(٢) طالق ، ثم قال لبشيرة : إن طلقك
فبزيب طالق ، ثم طلق زيب ، طلق هي وعمره ، وإن طلق عمره طلق هي وحادة
معها ، وإن طلق حمادة طلق بشيرة معها ، وإن طلق بشيرة طلق هي وزيب
وعمره . ولو قال : لإحداهن طالق ، ثم مات ولم يكن بين كان لعمره خمسة أثمان صدق
ولحمادة وبشيرة وزيب مهران ورع بينهما ، ولعمره ثمن الميراث ، ولحمادة ثلاثة
أثمانه ، ولزيب وبشيرة أربعة أثمان بينهما

كتاب المناسك

باب من الصيد يصاد في الحرم^(٣)

حلال جرح صيد في الحرم^(٤) فزادت قيمته من سعر أو بدن ثم مات من
الجراحة فعليه ما ناقضه من الجراحة وقيمته يوم مات^(٥) ولو نقصت قيمته من سعر^(٦)
ثم مات فعليه قيمته يوم جرحه ، وإن كان النقصان من بدن فعليه قيمته يوم جرحه
يحيط عنه النقصان . ولو جرحه فكفر عنه ثم زادت قيمته من بدن أو سعر غرم
الزيادة . ولو رمى صيدا في الحل من الحرم بجرحه ثم زادت قيمته في الحل من

وإن طلق الوسطى طلق الوسطى والأخيرة ثنتين ثنتين ، والأولى واحدة ، وإن طلق
الأخيرة طلق الأخيرة ثلاثا والأولى ثنتين والوسطى ثنتين^(٧) هذا جواب أبي يوسف

- (١) وفي المتن : « وإن كن أرماء والراحة بشيرة » وفي المصرية : « ما إذا كان لرجل أرض نسوة ولم يدخل
واحدة منهن اسم واحدة منهن رجب والأخرى بشيرة والأخرى عمرة والأخرى حمادة » الخ (٢) شكل هذا
اللفظ قريب من كل السبع إلا الهدية فإن فيها ليرة والقط في المتن لا في غيره . (٣) راد في المصرية :
« أو يصيب الحرم أو يحرمه الحلال من الحرم » (٤) زادها المتن : « قيمته عشرة » وفي المصرية :
« وقيمة الصيد يوم جرحه عشرة دراهم مرادت قيمته في زيادة بدن أو زيادة سعر حتى يساوي خمسة عشر
درهما » (٥) راد في المصرية : « بالقيمة ما ملكت » (٦) راد في المصرية : « والتماني » وحتى يساوي
خمس دراهم . والعدد في السنين المذكورين مذكور في الآتي أيضا في الريادة والنقصان تركناه اختصاراً
(٧) وفي الهدية : « ثنتي والوسطى ثنتي »

بدن أو سعر ثم مات فعليه قيمته يوم مات . ولو جرحه ثم فداها ثم زادت قيمته لم يضمن شيئا آخر

حلال أخرج ظية من الحرم ، فعليه ردها [إلى الحرم] فإن لم يفعل وزادت قيمتها من بدن أو سعر فعليه القيمة يوم مات . ولو فداها قبل الزيادة لم يكن عليه شيء . آخر . ولو أخرجها فولدت ثم ماتت وأولادها ، فداها وأولادها . ولو فداها قبل الولادة لم يكن عليه في الولد شيء . ولو أخرجها وباعها أو ذبحها أو أكلها ، جاز يبعه ولم يكن مأكلها بأس وعليه قيمتها ، ويكره هذا الفعل . فإن لم يفداها حتى زادت عند المشتري أو ولدت ثم ماتت وأولادها ، فداها . ولو فداها قبل الزيادة والولادة لم يكن عليه في الزيادة والولد فداء .

محرم جرح صيدا في الحل ثم حل فزاد في بدنه أو سعره ثم مات فعليه ما نقصه وقيمته يوم مات

محرم صاد صيدا ثم حل وهو في يديه فزاد ثم مات ، غرم قيمته يوم مات ، وإن فداها قبل الزيادة لم يكن عليه في الزيادة شيء . ولو كان محرما على حاله فمات في يديه ، غرم قيمته مستقبلة ، فإن كانت زائدة غرمها زائدة

رجل أوجب بدنه قتلها ، فربضة أو نفلوعا ، ثم باعها جاز وعليها مثلها . فإن لم يوجب حتى زادت في بدن أو سعر أو ولدت ، فعليه مثلها زائدة ومثل ولدها . ولو أوجب مثلها قبل الزيادة وقبل الولادة لم يكن عليه في الزيادة والولد شيء .

باب الصيد الذي يجني عليه الرجلان

حلال جرح صيدا في الحرم جرحا لم يستهلكه ثم جرحه حلال آخر جرحا مثل ذلك الجرح فمات منهما ، فعلى الأول ما نقصه جرحه صحيحا وعلى الثاني ما نقصه جرحه . وبه الجرح ، وما بقى من قيمته فعليهما نصفين ^(١) فإن زادت قيمته بعد الجنائتين ، فالزيادة عليهما نصفين . ولو كانت الزيادة بين الجانبين فعلى الأول ما نقصه جرحه الأول من قيمته وعلى الثاني ما نقصه جرحه يوم جرحه ، وما بقى من قيمته يوم مات فعليهما

(١) زادت النصرية : في الحرم والاحرام وما حلالا . (٢) وفي الهدية : نصان ، وكذا في التمسك الآتي

حلال ففزع بد صيد أو وسم في الحرم ثم قطع آخره الأخرى ذات من ذلك
كفه ، فعلى الأول قيمته يوم حرمه وعلى الثاني ما قيمته جرحه ونصف قيمته وبه
الجنابان . ولو رادت قيمته بين الحثابين ، فعلى الأول ما قيمته جنابته وقيمته زائده
[وبه] الجنابة الأولى وعلى الثاني ما قيمته جنابته من قيمته زائده ونصف قيمته يوم
مات وبه الجنابان .

حلال جرح صيد في الحرم حر حالم يستهلك ثم قطع آخره ذات من ذلك
كفه فعلى الأول ما قيمته جرحه ونصف قيمته وبه الجنابان ، وعلى الثاني قيمته
وبه الجرح الأول . فإن رادت قيمته بين الجنابين فعلى الأول ما قيمته جنابته يوم
مات ونصف قيمته يوم مات وبه الجنابان ، وعلى الثاني ما قيمته جنابته يوم مات
وقيمته زائده يوم مات ، وكذلك لو كانت الزيادة بعد الجنابان .

حلال ففزع بد صيد في الحرم ثم قتله آخره ، فعلى الأول قيمته مهيما ، وعلى الثاني
قيمته وبه الجنابة الأولى .

محرم جرح صيدا ولم يستهلك ثم حرمه ثم آخره مثل ذلك الجرح ، فعلى
كل واحد قيمته وبه جنابة صاحبه
شعرمان فلا صيدا فعلى كل واحد حراؤه

حلالان فلا صيدا لصربة لحزاء واحد بينهما ، فإن قتلاه لصريتين ، فعلى كل
واحد ما قيمته صربه وعليهما ما بقي من قيمته

محرم قطع بد صيد ثم قطع محرم آخر رجله ثم مات من ذلك كفه ، فعلى الأول
قيمته مهيما ، وعلى الثاني قيمته وبه الجنابة الأولى . ولو كانت الجنابة الأولى لم
تستهلكه فعلى كل واحد قيمته [وبه] جنابة صاحبه ، فإن جرح قارن صيدا جرحا
لم يستهلكه ثم جرحه جرحا مثل ذلك الجرح ذات من ذلك كفه ، فعلى الأول
قيمتان [وبه] الجرح الثاني ، وعلى الثاني قيمته [وبه] الجرح الأول . ولو كانا
قارنين فعلى كل واحد قيمتان وبه جنابة صاحبه . وكل جزاء واجب على محرم
فإن شاء دفع ، وإن شاء تصدق أو صام ، وما وجب على الحلال لم يعز به المحرم
وأحرأه المنع والتصدق

باب المحرم يجرح الصيد ثم يضيف إحراماً إلى إحرام أو يحل ثم يحرم

محرم بعمره جرح صيداً جرحاً لم يستهلكه ، ثم أضاف إليها حجة ، ثم جرحه أيضاً فسات من ذلك كله ، فعليه قيمته صحيحاً للعمرة ، وقيمته للحج وبه الجرح الأول . ولو حل من العمرة ثم أحرم بالحج ، فعليه قيمته للعمرة وبه الجرح الثاني ، وقيمته للحج وبه الجرح الأول . ولو حل من العمرة ثم قرن كان [عليه] ^(١) قيمته للعمرة وبه الجرح الثاني وقيمتان للقران وبه الجرح الأول . ولو كلن الجرح الأول استهلكه غرم للعمرة قيمته صحيحاً وللقران قيمتين وبه الجرح الأول . وكذلك لو كان الجرح الثاني أيضاً استهلكه

محرم وحلال قتل صيداً بضربة فعلى المحرم الجزاء كاملاً ، وعلى الحلال نصف الجزاء . ولو قتلاه بضربتين وقتل معاً فعلى كل واحد ما نقصته ضربته من قيمته صحيحاً . وعلى الحلال نصف قيمته مضروباً ضربتين ، وعلى المحرم قيمته مضروباً ضربتين . ولو بدأ الحلال ثم ثمى المحرم ، فعلى الحلال ما نقصته جنايته صحيحاً ، وعلى المحرم قيمته وبه الجرح الأول ، وعلى الحلال نصف ما بقى من قيمته وبه الجنائتان . ولو كانت الجراحة الأولى استهلكتها فعلى الحلال قيمته كاملاً

محرم وقارن وحلال قتلوا صيداً بضربة ، فعلى القارن جزاءان ، وعلى المفرد جزاء ، وعلى الحلال ثلث الجزاء ، وإن بدأ الحلال ثم المفرد ثم القارن فسات من ذلك كله ، فعلى الحلال ما نقصته جنايته من قيمته صحيحاً وثلث قيمته وبه الجنائتان الأخريان ^(٢) ، وعلى المفرد قيمته وبه الجراحتان الأولىان ، وعلى القارن جزاءان وبه الجراحتان الأولىين . ولو كانت الجراحة الأولى والثانية استهلكاه كل واحدة ، فعلى الحلال قيمته صحيحاً ، وعلى المفرد قيمته وبه الجنائية الأولى ، وعلى القارن قيمته وبه الجنائتان الأولىان

مفرد بعمره جرح صيداً ثم جرحه حلالاً ثم أضاف المفرد إليها حجة ثم جرح الصيد جرحاً آخر فسات من ذلك كله ، فعلى المحرم قيمته به الجرح الأوسط للعمرة ، وقيمة أخرى للحج وبه الجرحان الأولان ، وعلى الحلال ما نقصته جنايته مجروحاً

(١) الريادة من المصرية (٢) وفي المصرية : المرحلتان الاسريان .

بالجراحة الأولى ونصف قيمته مجروحاً وبه ثلاث جراحات ، ولو جرحه المفرد بالعمرة ثم حل ، ثم جرحه حلال في الحرم ، ثم قرن الذي حل ، ثم جرحه جرحاً آخر فمات من ذلك كله ، فعلى المفرد بالعمرة قيمته وبه الجرحان الآخران^(١) وقيمتان وبه الجرحان الأوليان وعلى الحلال ما نقصه الجرح الثاني مجروح الجرح الأول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث . ولو كانت الجراحات كل واحد منها تستهلك ، فعلى المحرم قيمته صحيحاً للعمرة الأولى وقيمتان وبه الجنائتان الأوليان ، وعلى الحلال ما نقصته الجنائية الثانية وبه الجنائية الأولى ونصف قيمته وبه الجنائيات الثلاث

محرم صاد صيداً قتلته حلال في يده في الحرم ، غرم كل واحد منهما جزاءه ورجع المحرم على الحلال بالقيمة ، وكذلك لو صاده حلال في الحرم قتلته محرم في يده ، وكذلك لو صاده حلال في الحرم قتلته حلال في الحرم في يده . ولو صاده حلال في الحرم قتلته نصراني أو صبي أو بهيمة في يده فعلى الحلال جزاؤه ؛ ويرجع على الصبي والنصراني بقيمته

حلال دل محرماً على صيد في الحرم أو حلالاً مثله أو نصرانياً أو صيياً قتلته ، لم يكن على الدال جرماً . ولو كان الدال محرماً وجب عليه الفداء . وهذا كله^(٢) على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا

كتاب القضاء

باب ما ينبغى للقاضي أن يضعه

على يدي عدل إذا قضى به

وحلان شهدا على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً ، وقد دخل بها ، وهي تدعى شهادتهما أو تكذيبهم^(٣) أو تقول : لا أدري ، لم تخرج من منزلها ، وجعل معها امرأة سالحة تمنع الزوج من الدخول عليها ، فإن زكيت البينة فرق بينهما وإلا ردت على الزوج ، فإن أنصأت المسألة عن الشهود وسألت أن يفرض لها نفقة ، أو كانت لها نفقة

(١) وفي المدة - والجرحان الآخران . (٢) وفي المصرية : وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه . (٣) وفي المدة : شهادتهما أو تكذيبهم ،

معلمة لكل شهر فرضها لها القاضى فطلبها ، لم تعط ذلك وفرض لها نفقة المدة لايزاد عليها ، فإذا انتقضت المدة لم تعط شيئاً آخر فإن عدلت البينة سلم لها ما أخذت وإن ردت الشهادة وجع الزوج بما أخذت من النفقة . ولو فرق القاضى بينهما بالشهادة فكشفت زماناً^(١) ثم وجد الشهود عيماً فردت على زوجها فطالبته بالنفقة لما مضى ، وكان قد فرض لها قبل الفقرة نفقة في كل شهر ، لم يكن لها لما مضى نفقة امرأة فرض لها على زوجها نفقة فهرب بها وجل وكانت كارهة^(٢) ثم ردها لم يكن لها نفقة لما مضى ، وكذلك امرأة حبست في دير عليها ، وكذلك امرأة خرجت إلى الحج . ولو خرج الزوج معها كان لها نفقة [صية تحت وجل ليس عليه النفقة حتى تطيق الجماع

امرأة لم يدخل بها الزوج منعت نفسها حتى تقبض الصداق ، فلها النفقة وجل حبس ومنع من امرائه فلها النفقة] . وكل بينونة جاءت من قبل الزوج ، بمعصية أو غيرها ، أو جاءت من قبل المرأة من غير معصية ، فلها السكنى والنفقة في المدة ، وكل بينونة جاءت^(٣) من قبل المرأة بمعصية فلا نفقة لها شاهدان شهدا على رجل بطلاق امرأة [له] لم يدخل بها ؛ فطلت النفقة حتى يسأل الشهود فليس لها

امرأة دخل بها زوجها فرضت مرضاً يمنع من الجماع ، فلها النفقة وكذلك الرقابة
باب من النفقة أيضاً

امرأة أرندت ، ثم أسلت أو لم تسلم ، فلا نفقة لها ، ولها السكنى . وكذلك لو قبلت ابن الزوج أمة تحت وجل قد دخل بها وبرأها فأعتقت فأختارت نفسها ، فلها النفقة بجوسيان أسلم الزوج وأبت هي ، فرق بينهما ولا نفقة لها ، ولو كانت هي المسلمة كان لها النفقة

(١) وفي المدة : « أياماً » (٢) وفي المدة والمطال : « دومي كرامة » (٣) وفي المدة : « فرقة حابت » وفي النصرة : « منع جاء » .

صية زوجها عنها ودخل الزوج بها فأدركت فأختارت نفسها ، فلها النفقة . وكذلك إن كان الزوج هو الصبي فدخل بها [ثم كبر] فأختار القرعة . وكذلك الزوج بتزوج المرأة وهو غير كفء فيدخل بها ثم يفرق بينهما امرأة طلقها زوجها ثلاثاً أو واحدة ياتية فلم تطلب النفقة حتى انقضت العدة ، لم تكن لها بعد ذلك نفقة ، فإن طالبت بالنفقة في العدة فقتضى لها ثم قبلت في العدة ابن الزوج أو لمسه ، لم تبطل نفقتها . ولو ارتدت بطل نفقتها ، فإن عادت عادت بالنفقة عليها ، وإن ارتدت ولحق ثم سبت فأعتقت أو لم تعتق أو أسلمت ورجعت فلا نفقة لها

مطلقة ثلاثاً أو واحدة ياتياً^(١) خرجت من بيت الزوج في العدة ، فلا نفقة لها حتى تحب ذمية فطلقها [ثلاثاً] فلها نفقة العدة حريان دخلاً بأمان ولها ابن مسلم فلا نفقة لها عليه مسلم له أب ذى فمليه له النفقة استحساناً

امرأة حاصت زوجها في النفقة ، فرض لها في كل شهر ما يكفيها ومن الكسوة ما يصلحها في الشتاء والصيف ، ويفرض لها جعادم واحد لا يزداد على ذلك ، ولو صالح على نفقة لا تمكينا ثم رافعه بلغ بها الكفاية ، ولو كفل لها رجله بالنفقة في كل شهر لم يكن عليه إلا الشهر الواحد ، فإن وقت وقتاً وقال : أنا ضامن لنفقتك ما عشت ، فهو عليه كما قال ، وإذا كساها [زوجها] فجلت بحرق الكسوة أو استهلكته لم يكن عليه أن يكسوها حتى يمضي وقت الكسوة ، وإن بقيت الثياب ولم تحرقها فلا كسوة لها حتى تحرق ؛ فإن لم تلبس تلك الثياب ولبست غيرها فليس عليه شيء حتى تحرق تلك أو يمضي الوقت الذي يحرق فيه مثله ، ولو فرض لها النفقة ولم تأخذها وأنقعت من مالها ، أخذت لها مضي ، فإن لم تأخذها لها مضي حتى ماتت أو مات بطل ذلك ، بمنزلة ذى مات أو أسلم وعليه خراج . ولو فرض لذي رحم عزم نفقة فأنفق من ماله لم يرجع بما مضى

رجل تحب أمة قد برأها وأخرجها المولى للخدمة بطلت النفقة ، فإن طلقها بعد ما أخرجت لم يكن لها نفقة ولا سكنى ، فإن طلقها قبل الإخراج فالمولى أن يبيدها ويأخذ نفقتها

رجل تحت مكتبة ، فلما التفقه برأها أو لم يبرأها ، فإن ولدت منه فنفقة الولد عليها^(١)

باب الجارية والغلام تقام عليهما البينة

رجل في يديه أمة شهد شاهدان أنها حرة ، فادعت ذلك أو أنكرت ؛ وضعت علي يدي امرأة ثقة ، فإن زكيت البينة رجع عليها المولى بالنفقة
رجل أبى أن ينفق على أمته فأجبره القاضي على النفقة أو كانت تأكل من بيت المولى بغير إذنه ثم قامت بينة أنها حرة ، رجع المولى عليها بذلك ، فإن كان المولى أذن في ذلك بغير إيجاب لم يرجع بشيء
امرأة فرض لها نفقة أو أخذت من مال الزوج شيئاً فأنفقت ثم عم أو أخته من الرضاة ، رجع عليها به

أمة في يدي رجل ادعاه آخر وأقام بينة وضمت علي يدي امرأة ثقة وأجبر الذي كانت في يديه علي نفقتها ، فإن زكيت البينة أو لم ترك ، لم يرجع الذي أنفق علي المدعى بشيء لي يئس قول أبي حنيفة . وأما في قولنا فإن عدلت البينة يمت في النفقة إلا أن يهديها [المولى] المدعى ، فإن باعها أو فداها ، رجع علي الذي كانت في يديه بالأقل من قيمتها ومن النفقة . وكذلك أمة فرض لها نفقة أو أكلت شيئاً من ملك المولى بنير أمره ثم استحققت

عبد في يدي رجل ادعاه آخر وأقام بينة لم يؤخذ من يديه وأخذ منه كفيلاً بنفسه وبالجد وكيلاً بالخصومة ، فإن كان الذي في يديه فاسقاً مخوفاً عليه قرأ القاضي أن يضعه علي يدي عدل ويأمره بالعمل والنفقة [علي نفسه] فلا [بأس بأن يضعه علي يدي عدل و]^(٢) يأمره بذلك ، فإن كان مريضاً أو صغيراً أجبر الذي كان في يديه علي النفقة ، وكانت الحال فيه كالحال في الأمانة

(١) هذا الباب الذي حكم ليس بموجود في المصرية وفيها بمصر مسائل إجمالية من الأصول مدونة في كتاب المأمر . وقرئ بين مسائل هذا الباب ومسائل الباب الذي قبله بخط يده فقط وفيها بعد هذا : باب ما يبعد من قضاء قضاء وما لا يبعد وهو ما نقل من الأصول ومن المتأني (٢) الزيادة من المصرية وبها نال المدينة

باب [الشيء] "من الرقيق والبهائم يدعى

دابة أو ثوب أو غير ذلك في يد رجل ادعاه آخر وأقام بينة لم يوضع على يدي عدل وصمم الذي هو في يديه وأخذ منه كفيلا بنفسه وبذلك الشيء وكبلا في الخصومة ولا يحبر الذي في يديه على النفقة فإن لم يكن له كفيلا لزمه المدعى (١) فإن كان الذي في يديه مخروفا عليه وأبى أن يعطيه كفيلا ولم يعطه المدعى ، قيل للمدعى : إن شئت رصناه على يدي عدل وكانت النفقة عليك ، فإن زكيت البينة أو لم تزك ، لم يرجع بشيء ، فإن رضى وضع على يدي عدل ، وإن لم يرض لم يوضع ولزمه

كتاب الضمان

باب ما يكون الرجل فيه خصما وما لا يكون (٢)

وحل قال لآخر : هب لفلان ألف درهم من مالك على أتى ضامن لها [فهو جائز] وهي دين له على الأمر ، فإن ادعى المأمور أنه قد قبل وأنكر الأمر فأقام المأمور بينة على ذلك والموهم له غائب ، قبلت بينته ، وقضى على الأمر بالمال . وكذلك الصدقة . وكذلك لو قال : لفلان على ألف درهم فأئضها عنى فادعى أنه قد قضأها وجهد الأمر أن يكون قد أمره ، أو قال : قد أمرتك ولم تقضها فأقام المأمور بينة على ذلك الأمر والقضاء والمتقضى غائب ، قبلت بينته وقضى على الأمر بالمال ويكون ذلك قضاء على الغائب بالتقبض . ولو لم يتم بينة وصدقة الأمر بما ادعى من القضاء والأمر وقال : لا أدفع المال فإن أخاف أن يجهد المتقضى القضاء أمر الأمر بدفع المال ، فإن قدم الغائب ، فجهد القضاء ولم تكن للمأمور بينة ، رجع الأمر على المأمور بما أعطاه

(١) الزيادة من المصرية (٢) وفي المصرية : وقيل للدمي : الرمة الثقيل والهار والرم ما ادعت عليه حتى يعطيك كفيلا أو تركو لينة . (٣) زاد في المصرية بعده : وفيه خصما من الدبرين وغير ذلك من الخبة والقضاء والصدقة والشراء قلت : ولعل الكتاب والباب ساقط عما من الأصل مذكور بعد في غير موضعه ورد في المدية ، وكذلك هو موجود في الثاني . ولعل الكتاب خاصة ساقط من المصرية

رجل في يديه عبد قال لآخر: هذا العبد لفلان فاشتره لي بألف ، فأنقذه فقال
المأمور بعد ذلك . فقد فعلت وأقام بينة ، قضى على الأمر بالثمن وكان العبد له
وكان هذا قضاء على رب العبد . ولولم يقر بينة وصدقه الأمر أخذ منه الثمن ، فإن
حضر النائب وأنكر البيع أخذ العبد ورجع الأمر على المأمور بما أعطاه
رجل في يديه عبد قال : هو لفلان ، فأقام رجل البينة أن فلاناً ذلك باعه العبد
بألف ونقده [الثمن] لم يكن للشترى على العبد سبيل حتى يحضر النائب ، ولو
صدقه الذي العبد في يديه بما ادعى ^(١) لم يأمره القاضي بدفع العبد إليه حتى
يحضر النائب . ولو قال الذي في يديه : ليس العبد لفلان ، وأقام المشتري بينة على
ما ادعى ، فالذي في يديه خصم ويقضى للشترى بالعبد ويكرب قضاء على
النائب النائب

باب ما يكون الرجل فيه خصماً وما لا يكون

من [الكفالة] والحوالة [وغير ذلك] ^(٢)

رجل ادعى على آخر أنه ضمن له عن فلان ألفاً له عليه بأمره وحده الكفيل
ذلك فأقام المدعى بينة ، قضى على الكفيل بذلك وكان قضاء على النائب ، فإن قدم
النائب قبل دفع الكفيل المال أخذ أيما شاء . وإن كان الكفيل قد أذاه رجع به
على المكفول عنه ، ولو لم يقر بينة أن الكفالة كانت بأمر النائب قضى على الكفيل
بالمال ولم يقض على النائب بشيء .

رجل ادعى على آخر أنه كفيل له عن فلان بكل ماله قبله بأمره وأقام بينة على
ذلك وعلى أن له على النائب ألف درهم كانت له قبل الكفالة ، قضى بها على الكفيل
وعلى الذي عليه الأصل ويرجع بها على الكفيل . وكذلك لو لم يشهد الشهود أن
الكفالة كانت بأمر المكفول عنه إلا في خصلة لا يرجع الكفيل عليه بما يؤدي
والحوالة [والكفالة] على أن صاحب الأصل يرى بهذه المذلة

وجل ادعى على آخر عند قاض أنه قال له : اضمن لفلان ماله على من المال

وأنه ضمن ذلك ^(١) وأدى إلى فلان ألفاً كانت له على الأمر فأقام على ذلك بية ، قضى على المدعى عليه بالمال ، وكان ذلك [قضاء] على الغائب بالتبض . وكذلك لو كان المكفول عنه مقراً أنه أمره بالغائب ويحسد القضاء فأقام الكفيل بينه على القضاء ، والحوالة مثل ذلك

باب الرجل يقول للرجل : ما بايعت فلانا

أو أقرضته فهو على ^(٢)

رجل قال لآخر : ضمن لفلان عنى ما قضى له به علي أو ما وجب له علي أو ما أقرضته ، وغاب المكفول عنه فأقام المكفول له بية أن له على الغائب ألفاً ، فليس الكفيل بحصم حتى يحضر الغائب في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا . وكذلك لو قال الكفيل : قد علمت أن له على الغائب ألفاً ولكن لا أؤدى ^(٣) حتى يلزم الغائب ، لم يجبر على الأداء . ولو أقام المكفول [له] بية أن قاضي الكوفة قد قضى له بعد الكفالة على الغائب بألف كانت له عليه من الكفالة . قضى على الكفيل بالمال وكان قضاء على الغائب ، ولو كانت الكفالة بغير أمر المكفول عنه ، كان كذلك إلا أن الكفيل لا يرجع بما يؤدى

رجل قال لآخر : ضمن لفلان ثمن ما بايعني أو ضمن له ما أقرضني أو أداتي ، ففعل وغاب المكفول عنه فأقام المكفول له البية أنه باع فلاناً عبداً يسمى كذا بألف ودنه إليه أو أنه أقرضه ألفاً ، قضى على الكفيل بالمال وكان قضاء على الغائب . وكذلك لو كانت الكفالة بغير أمره إلا أن الكفيل لا يرجع بالمال . ولو غاب المكفول له وأقام الكفيل بية أن المكفول له أدان المكفول عنه ألفاً وأنه قضاه عنه وكانت الكفالة بأمره والمكفول عنه يجهل الدين والقضاء أو يقر بالدين ويحسد القضاء ، قضى للكفيل بالمال ^(٤) وعلى الغائب بقضه . وكل من ادعى قبله حق ^(٥) لا يثبت إلا بقضاء على الغائب ، قضى عليه وعلى الغائب

(١) وفي الحديث : « وأنه قيل ذلك » (٢) زاد في المصرية بعد ذلك : « أو ما داب أو قضى به » على فلان مهر على أمرائه مهر على « (٣) وفي المصرية : « أؤميا إليه » (٤) وفي الحديث : « بالدين » (٥) وفي المصرية : « من ادعى عليه حقا »

رجل ادعى علي آخر أنه قد فقه بأمر المدعى عليه بالقذف وادعى أن المذدوف عبد لفلان فأقام المذدوف بيته أن فلاناً أعتقه ، قضى بعتقه وحد القاذف [وكذلك رجل قال لآخر : يا ابن الزانية ، فادعى القاذف أن أمه أمة لفلان وأقام المذدوف بيته أن أمه فلانة بنت فلان القرشية وقد ماتت ، حد القاذف

رجل مات وترك ميراثاً وأقام رجل البيته أنه ابن عم الميت لا يعلمون له وارثاً غيره ، قضى بالنسب والميراث وإن لم يحضر الآباء كلهم ولا وكلائهم ، وكذلك رجل مات فأقام رجل البيته أن أباه وأمه كانوا مملوكين له فأعتقهما فولد هذا الولد بعد عتقهما وأنه وارثه لا يعلمون له وارثاً غيره ، قضى بولائه ودفع الميراث إليه عبد مأذون له عليه دين قال رجل لصاحب المال : أنا ضامن لمالك عليه إن أعتقه مولاه ، فأقام صاحب الدين البيته أن المولى أعتقه وأن له عليه من الدين كذا ، والمولى والعبد غائبان ، قضى بمتى العبد وقضى على الكفيل بالمال^(١)

باب من الشفعة التي تكون أحق من الهبة

رجل في يديه دار يدعى أنه اشتراها من فلان ونقده [الثمن] والدار تعرف بفلان وادعى فلان أنه وهبها للمدعى فأراد الرجوع فيها ، فالقول قول الواهب ، فإن لم يقض للواهب بالرجوع حتى حضر شفيع فهو أحق بها من الواهب ، فإن سلم الشفعة للواهب أن يرجع فيها ، ولو قضى بالرجوع ثم حضر الشفيع ، نقض الرجوع وردت [على] الشفيع ودفع الثمن إلى الموهوب له . ولو سلم الشفعة سلمت للواهب ، ولو كان المدعى ادعى أنه اشتراها من الواهب ونقده على أن البائع بالخيار^(٢) وادعى الواهب الهبة وحضر شفيع ، أخذها وبطل الخيار

باب ما تكون فيه شفعة وما لا تكون من الميراث وغيره^(٣)

مأذون له عليه دين ، فلا سبيل لمولاه على شيء مما في يديه ، فإن كانت في يديه دار قيمتها ألف وعليه دين ألف قباعها القاضي للقرماء والمولى شفيعها ، أخذها

(١) وفي ثلثي بعد ختم الباب : « الأبواب المتفرقة » (٢) وفي المصرية : « وكذلك لو كان الموهوب له أن يشترها من الواهب بألف درهم ونقده الثمن على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام » (٣) زاد في المصرية : « وما يكون لعبد الرجل »

بالشفعة ، فإن كان الثرماء شفعاء أيضا أخذوها معه ، ولو ولي القاضى بيع الدار رجلا فباعها ، لم يكن له شفعة

رجل ترك دارا قيمتها ألفان وعليه دين ألف وأوصى بذلك ماله لرجل فرأى القاضى بيع الدار كلها والوارث والموصى له شفيحان ، أخذها بالشفعة . ولو لم يكن عليه دين وكان فى الورثة صغير فرأى القاضى بيعها ، فليس للموصى له ولا للورثة شفعة ولا للصغير إن كبر فطلبها

مضارب اشترى بمال المضاربة دارا فباعها ورب المال شفيحها ، فلا شفعة له رجل رهن دارا وسلط المرتن على بيعها فباعه والراهن شفيحها ، فلا شفعة له

باب من العتق والتدبير^(١)

رجل قال فى صحته لبيد له ولمدبره قيمة كل واحد ثلاثمائة ولا مال له غيرها : أحكما مدبر والآخر حر ، عتق العبد من جميع المال والمدبر من الثلث ، ولو قال : أحكما حر والآخر مدبر ثم مات ولم يبين ، عتق نصفهما من جميع المال ونصفهما من الثلث وسعى كل واحد فى ثلث قيمته [ومر قول محمد]^(٢) وقال أبو يوسف : هذا [والأول] سواء : يعتق العبد من الجميع والمدبر من الثلث . ولو قال : أحكما حر والآخر المدبر ، عتق العبد من جميع المال والمدبر من الثلث فى القولين

[رجل قال لمدبرين : أحكما حر نخرج أحدهما ودخل عبد]^(٣) فقال : أحكما مدبر ، فالعبد على حاله والمدبر الذى خرج حر والذى على حاله مدبر [ولو قال لعبدين له : أحكما حر نخرج أحدهما ودخل آخر فقال : أحكما حر ، عتق من الأول نصفه ومن الأوسط ثلاثة أرباعه ومن الآخر نصفه فى قول أبى حنيفة ويعقوب . وكذلك قول محمد إلا فى الأخير فإنه يعتق ربه . ولو قال للمدبرين له وعبد : أحكما مدبر وأحد الباقيين حر ثم مات ولم يبين وقيمتهم سواء ، عتق من العبد نصفه من جميع المال وسعى فى نصفه ، ومن كل واحد من المدبرين ربه من جميع المال ، وثلاثة أرباعه من الثلث . ولو قال : أحكما حر وأحد الباقيين مدبر ، عتق من كل واحد الثلث من

(١) رادت المصرية : الذى يقع بعد العتق فى أحدهم دون التدبير والذى لا يقع عليهما شيئا .

(٢) الزيادة من المصرية (٣) وفى المصرية : ودخل عليه عبد له ليس بمدبر .

جميع المال ، وسعى العبد في ثلثي قيمته . وعق ثلثا كل واحد منهما [من الثلث ، وسعى كل واحد منهما في ثلث] قيمته . ولوقال : أحكم حر وأنت يافلان مدبر لأحد المدبرين ، عتق من المدبر الآخر ومن العبد من كل واحد النصف من جميع المال ، وسعى العبد في نصف قيمته ، وعق ما بقى من المدبر الذى عتق نصفه ، والمدبر الآخر من الثلث يقسم الثلث بينهما على ثلاثة للذى لم يعتق منه شيء سهمان . ولوقال لعبدان أسودين وعبد أبيض : أحكم حر ثم قال : أحد الاسودين عبد ثم مات ولم يبين ، عتق من كل واحد منهم الثلث ^(١) . ولوقال لأحد الاسودين بعينه : أنت عبد ، [عتق] من الأبيض والأسود الباقي ^(٢) من كل واحد النصف . ولوقال للمدبرين وعبد : أحكم مدبر والباقيان حران ثم مات ولم يبين ، عتق العبد [كله] ^(٣) ونصف كل واحد من المدبرين من جميع المال وعق ما بقى من المدبرين من الثلث . ولوقال : أحكم حر والآخران مدبران ، عتق ثلث كل واحد منهما من جميع المال وما بقى منهم من الثلث . ولوقال : أحكم حر والآخران مدبران ^(٤) ، عتق العبد من جميع المال ، والمدبران من الثلث . ولوقال لعبدان ومدبر : أحكم مدبر والباقيان حران ، عتق العبدان من جميع المال والمدبر من الثلث . ولوقال : أحكم حر والباقيان مدبران ، عتق ثلث كل واحد من جميع المال ، وما بقى منهم من الثلث . وكذلك ^(٥) لو كانوا عبيدا كلهم . ولو كانوا عبيدا فقال : أحكم مدبر والباقيان حران عتق ثلثا كل واحد من جميع المال ، وما بقى بينهم من الثلث ، ولوقال لعبدان له ومدبر : اثنان مشكم حران أو مدبران ثم مات ولم يبين ، ولا مال له غيرهم ، عتق من كل واحد ثلثه من جميع المال وقسم ثلث [جميع] المال بينهم على سبعة : للمدبر أربعة أسباع الثلث ^(٦) وللعبدان ثلاثة أسباع ^(٧) بينهما ، فيسعى في سبعمائة قيمته ، وكل واحد من العبدان في ثلاثة أسباع قيمته وثلثي سبعمائة ، وإن مات المدبر ولم يسع في شيء سعى كل واحد من العبدان في ثمانية وعشرين سهما من أحد وخمسين من رقبته ^(٨) .

(١) زاد في المصرية : وسعى في ثلثي قيمته ، ولا يعتق العبدان الاسودان من حقهما شيئا لقوله لما : أحكم عبيد . (٢) وفي الهندية : والثاني . (٣) الزيادة من المصرية (٤) وفي المصرية . والمدبران ، (٥) هذه المسألة ساقطة من الهدية إلى قوله : ولوقال لعبدان ، الخ موجودة في المصرية (٦) وفي المصرية ذلك ما نصه . (٧) وفي المصرية : ثلاثة أسباع ثلث ما بقى من قيمتهم ، (٨) وفي المصرية : في ثمانية وعشرين حرأ من أحد وخمسين حرأ من قيمته .

ولومات أحد العبدین من بعد موت المدبر سعى الباقي في ثمانية وعشرين من ستة وأربعين ونصف . ولومات العبدان والمدبر حتى سعى في ثمانية وعشرين من [أربعة وخمسين . ولومات عبد وبقى الآخر والمدبر ، سعى المدبر في ثلاثة وعشرين من ثمانية وخمسين ونصف وسعى العبد في ثلاثة وثلاثين من ثمانية وخمسين ونصف في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا

باب من الوصايا التي يوصي بها بنصيب

بعض الورثة [أو بمثل نصيبه] ^(١)

رجل ترك ابنتين وعما وأوصى بنصيب ابنة الوصية باطلة أجزت أو لم تجز . ولو قال بمثل نصيب ابنة فللموصى له الربع . ولو قال بنصيب ابن ، فإن أجازت الورثة فللموصى له نصف المال وإلا فالثلث . ولو قال بمثل نصيب ابن ، فللموصى له الثلث . ولو قال بنصيب ابنة لو كانت فللموصى له تسعا المال . ولو ترك ^(٢) ابنة وعما وأوصى بنصيب ابن فأجازت الورثة ، فللموصى له الثلثان وإلا فالثلث . ولو ترك ابنتين وأوصى بمثل نصيب رابع لو كان ، فللموصى له الخمس . ولو قال بنصيب رابع لو كان له فله الربع

رجل أوصى إلى مكانه أو عبد قد أعتق بعضه أو أم ولد ، جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا . ولا يجوز إلى مدبره ومدبرته

رجل أوصى بثلث ماله لرجل ثم قال : قد أوصيت بثلث مالي لفلان لآخر ^(٣) [ثم قال مثل ذلك للآخر] فأجازت الورثة فالمال بينهما أثلاثا . وكذلك لو أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بربعه أو سدسه فأجازت الورثة ، أخذ كل واحد ما أوصى له به . وكذلك لو أوصى لرجل بمائة ولآخر بمائة . ولو أوصى بعبد لفلان وبذلك العبد لآخر ، فهو بينهما نصفين ، ولو أوصى لرجل بخمسين وأوصى له بمائة فله مائة

باب ما يوجب الرجل على نفسه فيلزمه أولا يلزمه

رحل عليه رقبة من ظهار وأخرى من قتل فأعتق عنهما رقبة لم يجزئه [عن]

(١) الزيادة من المصرية (٢) هذه المسائل إلى ختم الباب لم يذكر في المصرية (٣) وفي المتن : لفلان آخر .

واحد منهما في قول أبي حنيفة ومحمد، ولو أعتق رقعة عن ظهاريين أجزاء [عن] أحدهما استحسانا

رجل كبر ينوي الظهر والتطوع أجزاء من الظهر في قول أبي يوسف. وقال محمد: لا يكون داخلًا في واحدة منهما

رجل دخل في الظهر ثم كبر للتطوع، فقد أفد الظهر ودخل في التطوع. وكذلك لو كبر للتطوع ثم دخل في الظهر

رجل عليه ظهر وعصر من يومين، لا يدري أيهما قبل، أو يدري فكبر لهما جميعا، لم يكن داخلًا في واحدة منهما

رجل عليه قضاء يوم من شهر رمضان فأصبح في يوم ينوي الصوم عن القضاء وينوي به أيضًا تطوعًا، أجزاء من القضاء في قول أبي يوسف وهو تطوع في قول محمد. ولو صام يوما بنويه عن قضائه وعن كفارة يمين، كان تطوعًا في قول محمد. ولو أصبح صائمًا [عن] يومين من قضاء شهر رمضان أو عن ظهاريين أجزاء من أحدهما. وكذلك إن صام ثلاثة أيام عن كفارة يمينين أجزاء [عن إحداهما] (١) استحسانا. ولو تصدق بصدقة يريد بها الزكاة والتطوع، كانت من الزكاة في قول أبي يوسف وهي [تطوع في قول محمد]. وكذلك لو نواه من ذكاة وظهار فهي [تطوع في قول محمد]. ولو كان أهل بحجة ينوي بها حجة الإسلام والتطوع، فهي من حجة الإسلام في قولين، ولو أحرم بحجة لا ينوي شيئا كانت من حجة الإسلام. وإن أحرم بحجة تطوعًا، لم يكن من حجة الإسلام

رجل قال لعبد: إذا اشتريتك فأنت حر تطوعًا، ثم قال: إذا اشتريتك فأنت حر عن ظهاري، فأشتراه، لزم أبا يوسف أن يقول: هو عن الظهار، وقال محمد: لا يجزئه عن الظهار

رجل ظن أن عليه يوما من رمضان فأصبح يوما ينوي قضاءه. ثم علم أنه ليس عليه، مضى على صومه استحسانا في قول أبي حنيفة وإن أنظر فلا قضاء عليه. وكذلك رجل ظن أن عليه ركعتين أوجبها فدخل فيهما ثم تبين له أنه قد كان قضاهما. ولو أحرم بحجة يظن أن عليه حجة الإسلام ثم تبين له أنها ليست عليه، مضى فيها ولزمته

وهي تطوع . وكذلك لو تصدق علي مسكين من زكاة يرى أنها عليه ثم [علم أنها] ^(١) لم تكن عليه ، مضت الصدقة وكانت تطوعا . ولو أحرمت بحجة ينوي حجة قد كان أوجبها . أو تطوعا ، فهي تطوع في قول محمد وهي الواجب في قول أبي يوسف والله أعلم

باب من غصب الحر والصبي والعبد ^(٢)

عبد محجور عليه غصب من رجل ألف درهم فأودعها عبدا مثله فهلك في يديه ، ضمن رب المال أيما شاء بيع في دينه أو فداء ^(٣) مولاه ، فإن اختار ضمان أحدهما لم يبع الآخر نوى ماعلى الذى اختار ضمانه أو لم يئوه . فإن ضمن الغاصب الأول لم يرجع مولاه على العمد الآخر حتى يمتق ، فإن رجع عليه بعد العتق رجع هو علي الأول إذا عتق ، وإن ضمن رب المال المستردع رجع مولاه في رقة العبد الأول ويرجع مولى [العبد] ^(٤) الأول على العمد الآخر إذا عتق ، فإن رجع عليه بعد العتق رجع هو علي الأول إذا أعتق . ولو لم يدفع العمد الأول المال يده إلى الآخر [ولكن أمره قبضه دفعة فهلك في يديه فضمن رب المال العبد الآخر] لم يرجع مولاه علي الأول بشئ حتى يمتق . وإن ضمن رب المال الأول رجع مولاه في رقة الآخر ، فإن رجع عليه رجع مولاه علي العمد الأول إذا أعتق ، فإن عتق الآخر لم يرجع الأول عليه

عد محجور عليه دفع سكبنا إلى عبد مثله فعتقه أو قتله ، فلولاه أن يتضمن الأول عد ^(٥) محجور عليه اغصب من مولاه ألما فأودعها عبداً مثله فهلك في يديه ضمن مولى الأول العبد الآخر . فإن ضمنه فلولاه أن يرجع بذلك في رقة العبد.

• وفي كتاب العارية والوديعة من الأصل أن عبدا محجورا عليه لو غصب رجلا دابة فأغارها عبدا محجورا عليه فهلك في يدي الثاني أن المنصوب منها بالخيار [ضمن] أى العبدين شاء فباع وفدى ، فإن ضمن الأول رجع مولاه في رقة الآخر وإن ضمن الآخر لم يرجع مولاه في رقة الآخر

(١) الرابذة من المصربة (٢) رادى المصربة • بعتقها وما يصمان من ذلك وما لا يصمان •

(٣) رادى المصربة • • يباع في دينه أو يهدى • (٤) الرابذة من المصربة (٥) هذه المسألة إلى قوله : • عبد محجور عليه اغصب ، سابقة من المصربة

الأول ، فإن فعل رجع بذلك مولى الأول على العبد الآخر إذا عتق ، فإن رجع عليه بعد العتق رجع هو على الأول إذا أعتق

عبد محجور عليه اغتصب من رجل ألفاً ثم أودعها حراً فهلكت في يديه فضمن رب المال العبد ، ورجع موله بذلك على الحر ويرجع به الحر على العبد إذا عتق ، وإن ضمن رب المال الحر لم يرجع به على العبد حتى يعتق . وكذلك [لو اغتصب الألف من موله ، أخذ المولى الحر ورجع الحر على العبد إذا عتق . وكذلك] لو لم يدفع العبد المال إلى الحر يده ولكن أمره بقبضه [فقبضه] فهلك في يديه . ولو دفعه إلى الحر يده ودية فاستهلكه الحر فضمنه رب المال لم يرجع به على العبد ، عتق أو لم يعتق ، فإن ضمن رب المال [العبد] رجع موله على الحر بذلك . ولو كان الحر غصب الألف فأودعها العبد فهلكت في يديه فضمن رب المال الحر ، لم يرجع على العبد بشئ ، عتق أو لم يعتق ، وإن ضمن العبد رجع موله على الحر بذلك . وكذلك لو لم يدفع الحر المال إلى العبد يده ولكن أمره بالقبض . ولو استهلكه العبد فضمن رب المال الحر ، رجع به الحر على العبد إذا عتق ، وإن ضمن العبد لم يرجع موله على الحر

حر أودع عبداً سيفاً فوقه على رجله فمقرها ، ضمن الحر ، وإن فعل العبد ذلك بنفسه ، لم يضمن الحر

عبد محجور عليه غصب رجلاً ألفاً فأودعها عبداً مثله وأودعها الثاني عبداً مثله فهلكت في يديه ، فضمن رب المال الأول ، ورجع موله على أي المبدئين شاء ، فإن رجع على الثاني لم يرجع موله على الآخر بشئ حتى يعتق ، فإن رجع عليه بعد العتق ثم عتق الثاني رجع عليه العبد الآخر بما ضمن . وإن ضمن مولى الأول الآخر رجع موله في رقة الثاني . فإن فعل لم يرجع به مولى الثاني على الآخر حتى يعتق ، فإن رجع عليه بعد العتق ثم عتق الثاني رجع عليه العبد الآخر . وإن اختار صاحب الأصل ضمان الأوسط ، لم يرجع موله على أحد حتى يعتق الآخر ، فإن رجع عليه بعد العتق ثم عتق الأوسط رجع عليه الآخر بما ضمن [ولا ضمان للأوسط على الأول] . وإن ضمن رب المال [الآخر] رجع موله في رقة الأوسط ، فإن فعل رجع مولى الأوسط على العبد الآخر إذا عتق ، فإن رجع عليه بعد العتق ثم عتق

الأوسط رجع عليه الآخر . ولو كان الآخر استهلك المال فنسنته رب المال ، لم يرجع مولاه على آخر^(١) [بني وإن عتق . وإن ضمن الأوسط رجع مولاه في رقة الآخر ؛ ولا سبيل له على الأوسط ، ثم لا سبيل للآخر ولا للمولاه على أحد بعد ذلك] وإن ضمن رب المال الأول ، رجع مولاه على أي العبدين شاء . فإن رجع به على الآخر ، لم يرجع مولاه على الأوسط ، وإن رجع به على الأوسط رجع مولاه في رقة الآخر . ولو كان المد الأوسط لم يدفع المال يده إلى الآخر ولكن أمره بالتبض تسخته فهلك في يديه فنسنته رب المال لم يرجع مولاه على آخر حتى يمتق الأوسط ، وإن ضمن رب المال الأوسط رجع مولاه في رقة الآخر فإن فعل ثم عتق الأوسط رجع عليه مولى الآخر ، فإن عتق بعد ذلك الآخر لم يرجع عليه العبد الثاني ولا ضمان على العبد الأول لأحد ، وإن اختار صاحب المال [ضمان] الأول رجع مولاه على أي العبدين شاء ، فإن رجع على الأوسط رجع مولاه في رقة الآخر ، فإن فعل ثم عتق الأوسط رجع عليه مولى الآخر . وإن ضمن مولى الأول الآخر ، رجع مولاه على الأوسط بعد العتق . ولو كان الآخر استهلك المال ، كان هذا والأول سواء إلا في حنيفة إن ضمن صاحب المال الأول فرجع مولاه على الآخر^(٢) لم يرجع مولى الآخر على الأوسط وإن عتق حر أودع عبداً محجوراً عليه ألباً وأودعها العبد عبداً مثله فهلك في يديه ، فلا سبيل لحر على واحد منهما قبل العتق ، فإن عتق الأول رجع عليه ولم يرجع هو على الثاني وإن عتق . وإن عتق الآخر أو لا فضنته الحر لم يرجع هو على الأول حتى يمتق . وهذا قول محمد . وأما في قياس قول أبي حنيفة فلا ضمان لرب المال على الثاني عتق أول يمتق ، ويضمن الأول إذا عتق . ولو كان العبد الأول أودع المال حراً فهلك في يديه لم يكن لرب المال ضمان على الحر في قول أبي حنيفة ولا على العبد قبل العتق . وقال محمد : إن شاء ضمن الحر ورجع به الحر على العبد إذا عتق ، وإن شاء ضمن العبد إذا عتق ، فإن ضمنه لم يرجع هو على الحر .

رجل أودع عبده ألباً فأودعه عبداً مثله أو حراً ، فلا ضمان له على واحد منهما

(١) وفي المدة : « على أسده وفي المصرية : « على أحد من العبدین . (٢) وفي المصرية : « إلا في حصة واحدة ما لقي العبد الآخر من ضمان لم يرجع به مولاه على العبد الثاني إذا عتق . وفي المدة : « ما يعلق ثقبه الآخر من ضمان لم يرجع الخ

في قياس قول أبي حنيفة . وقال محمد : للول أن يضمن الذي أخذه من العبد ، وإن كان حراً رجع به على العبد إذا عتق ، وإن كان عبداً رجع به . مولاة في رقبة المودع أو بفديه مولاة بما أخذه

حر أودع عبداً محجوراً عليه ألفاً فأودع العبد عبداً مثله فاستهلكه ، فلا سبيل لرب المال على الأول ويضمن الآخر ، فإن ضمنه لم يرجع مولاة على الأول . ولو لم يدفع الأول المال بيده إلى الثاني ولكن أمره بقضه فقبضه وضاع في يده ^(١) فليس لرب المال على الأول ضمان ويضمن الآخر ، فإن ضمنه لم يرجع مولاة على الأول ^(٢) حتى يمتق . ولو أودع العبد الثاني المال عبداً مثله فهلك في يديه فلا ضمان لرب المال على الأول حتى يمتق ويضمن أي الباقيين شاء ، فإن ضمن الأوسط لم يرجع مولاة على الآخر شيء حتى يمتق ، فإن رجع عليه بعد العتق ثم عتق الأوسط رجع عليه الآخر بما ضمن . وإن ضمن رب المال الآخر رجع مولاة في رقبة الأوسط ، فإن عتق الآخر رجع عليه مولى الأوسط ، فإن فعل ثم عتق الأوسط رجع عليه الآخر . وأما في قياس قول أبي حنيفة فلا ضمان لرب المال على الأول حتى يمتق ولا على الآخر ، عتق أول يمتق . ويضمن الأوسط فإن فعل لم يرجع مولاة على أحد حتى يمتق الآخر ثم يرجع عليه على ما وصفت . والصبي المحجور عليه الذي يعقل الشراء والبيع ، والمجنون ، والمعتوه بمنزلة العبد إلا في خصلة [واحدة] في كل موضع لا يرجع فيه على العبد إلا بعد العتق فليس على الصبي والمعتوه ضمان على حال

باب من عقل الجنائيات ^(٣)

رجل قتل خطأ فضى لقتل سنين ثم ارتفعوا إلى القاضي حكوا ^(٤) على عاقلة القتاتل بالدية في ثلاث سنين من يوم القضاء ، فإن كانت العاقلة أهل ديوان لم أعطية ، فإلنية في أعطائهم : الثلث في أول عطاء ، وإن لم يكن بين القضاء بالدية وبين

(١) وفي النسخة : فهلك في يديه . (٢) وفي المصرية : على واحد حتى يمتق ثم بعد الآخر . (٣) هذا الباب وانمى إليه من خصوصيات هذه السنة وما لبس يوحود في بقية النسخ فإزيد فيها بين القوسين من الألفاظ قبل ما انتصه القواعد الشرعية (٤) كذا في الأصل ولعلهم أن لمعرب . حكم . أي قضى

اول العطاء الأشهر ثالث الثاني في العطاء الآخر ، وإن تأخر عن السنة أو تعجل
والثالث الثالث في العطاء الثالث . فإن عجلت لم تلاثة أعطية أخذت البية كلها منها
ويقتضى بالدية عليهم حتى يصيب الرجل أربعة دراهم أكثر ما يسيبه ، فإن قل عدد
صم إليهم أقرب التقائل إليهم في النسب من أهل الديوان . وإن خرج لم تعطيات
لننى ماس ، لم تكن الدية فيها وكانت [فى] الاعطية المستقلة ، ولو كانوا أهل رزق
فى كل شهر ، قسى بالدية فى أرزاقهم فى كل سنة الثالث فى كل [سنة أ] شهر سدس
الدية ، وإن كان رزقهم فى كل سنة أشهر آخر من أرزاقهم فى كل سنة أشهر سدس
الدية ، فإن خرج لم أرزاق لأشهر ماضية قبل التقضاء بالدية ، لم تكن الدية فى
ذلك . وإن خرج رزق شهر من الشهور بعد التقضاء بالدية يوم قد كان بقى من ذلك
الشهر أو يرمين أو أكثر أخذ من رزق ذلك الشهر ، لأن الرزق إنما يجب لم
بآخر الشهر . وإن كانت لم رزق فى كل شهر وأعطية فى كل سنة ، كانت الدية
فى الاعطية . وأهل البادية وأهل اليمن الذين لا ديوان لهم ، فالدية على عوائلهم فى
أموالهم على الأقرب فالأول . ومن أقر يقتل خطأ فالدية فى ماله فى ثلاث
سنين . وكذلك العمد الذى لا قصاص فيه ، والعمد الذى يحالطه الخطأ .
ولا يعقل أهل مصر عن مصر ، ويعقل عن أهل السواد أهل مصر ؛ ومن كان بالبصرة
وديوانه بالكوفة ، فقل عنه أهل الكوفة . ولو أن أخوين لأحدهما ديوان بالبصرة
وديوان الآخر ، لكوفة ، لم يقتل أحدهما عن الآخر

أهل راية بعضهم من العرب وبعضهم لا ولا له ، فإنه يعقل بعضهم عن بعض .
ومن لا ديوان له ، فإنهم يتعاقلون على النسب وإن تفرقت المنازل . ومن جنى من
أهل مصر وليس فى عطاء وأهل البادية أقرب إليه عقل عنه أهل ديوان مصر .
الأثرى أن صاحب العطاء لا يعقل عنه أهل البادية وإن كان نازلاً بينهم ، وأهل
الدمعة الذين لم عوائل معروفة فدية قتيل الخطأ فيهم على عوائلهم فى ثلاث سنين ؛
ومن لم يكن له عاقلة ، فالدية فى ماله . ولا يعقل مسلم عن كافر ، والكفار يتعاقلون
وإن تفرق المسال

رحل من أهل الكوفة عطاؤه بها قتل رجلاً خطأ ثم حول ديوانه إلى البصرة
قل التقضاء ، فالدية على عاقلة من أهل البصرة . ولو كانت الدية قد قضى بها على

عاقلة بالكوفة ولم ينتقل عنهم ، ويؤخذ من القائل ما أصابه من الدية في حصته .
لو إن كان بالبصرة

كوفي ليس له عطاء قتل رجلاً خطأ ثم اتخذ البصرة داراً ، فالدية على عاقلة بالبصرة
رجل من أهل البادية قتل قتيلاً خطأ ثم قدم مصر أفسكها أو ألحق بالديوان ،
فالدية على عاقلة من أهل مصر والديوان

قوم من أهل البادية قضى عليهم بالدية فلم يؤدوها أو أدوا السنة أو الستين
ثم جملوا في العطاء ، صارت الدية في أعطائهم . وهذا كله قياس قول أبي حنيفة
وقول محمد

باب الولاء المتقل

ابن ملاءة قتل رجلاً خطأ قضى على عاقلة أمه ثم ادعاه الأب ، رجعت عاقلة
الأم على عاقلة الأب بما أدت في قول أبي حنيفة . وقال محمد : ترجع عاقلة الأم
على عاقلة الأب بالدية في ثلاث سنين من يوم قضى بالرجوع . ولو أدت عاقلة الأم
من الدية الثلث ثم ادعى الأب الولد ، يقضى على عاقلة الأب بالدية في ثلاث سنين
الثلث لعاقلة الأم والثلاثان لأولياء المقتول . وكذلك مكاتب لهدان تحته حرة
مولاة لبنى تميم مات وترك ولاء فلم يؤد الكتابة حتى قتل ابنه خطأ قضى على
عاقلة الأم ثم أدى ماعلي المكاتب ، رجعت عاقلة الأم على عاقلة الأب بما أدت
في ثلاث سنين

رجل أمر صياً بقتل رجل ففعل ، قضى على عاقلة الصبي بالدية ولعاقلة الصبي
على عاقلة الأمر ، فكما أخذ الأولياء من عاقلة الصبي شيئاً أخذت عاقلة الصبي مثل
ذلك من عاقلة الأمر ، فإن لم يخاصم عاقلة الصبي عاقلة الأمر حتى أدوا قضى لعاقلة
الصبي على عاقلة الأمر بالدية في ثلاث سنين . ولو أقر الأمر أنه أمر الصبي ولم يعلم
إلا بقوله ، قضى لعاقلة الصبي في مال الأمر بالدية في ثلاث سنين من يوم النضاه

غلام أمه حرة مولاة لبنى تميم وأبوه عبد لهدان ، فمأنته عاقلة أمه ، فإن جنى
ولم يقض بالجناية حتى أعتق الأب يحول ولاءه إلى موالى أبيه ، والعاقلة عاقلة الأب
ولا تسحول الجناية إلى عاقلة الأب . وكذلك لو حفر برأ قبل عتق الأب فسقط

فيها رجل مسد القمق و [هو] اخصم في ذمت حتى ثبت اتمية في عاقبة أم الجاني إن كان مسلح ، وأبوه إن كان صغيراً

سرو أسلم ووالى رجلاً ثم جنى جنابة فعقلها عاقبة اتمى والاه ، لم يفسد على ثعوبيل الولاء إلى غيرهم ، فإن أسر أبوه فاشتراه رجل فأغلقه حول ولاؤه إلى مولى الاب ، ولا ترجع عاقبة اتمى والاه على عاقبة الاب متى . - ولو كان جنى جنابة فلم يفسد بها أو حمر برأ ثم ثعوب ولاؤه إلى موالى أبيه ثم قص بالجناية أو وقع في الثغرات ، فخر على عاقبة اتمى والاه واخصم فيه الخاني ، ومن أسلم ولم يرال أحدًا حتى قتل رجلاً خطأ فلم يفسد بذلك حتى والى رجلاً من بني نعيم ثم جنى جنابة أخرى ، ففى الجانيين على بيت المال ولاؤه للثنين . ولو رمى بسهم أو حمر ووالى رجلاً ثم وقعت الرمية برجل قتلته ، فهو كذلك . ولو حفر بئرًا في طريق ثم والى رجلاً ثم سقط رجل في الثغرات ، فتمية عليه في ماله في ثلاث سنين ولاؤه لى والاه . وكذلك لو والى رجلاً بعد الإحلام ثم جنى جنابة أو رمى ثم انتقل بولائه فولاؤه لفرول لم ينتقل عنه . ولو حفر بئرًا ثم انتقل بولائه ثم سقط فيها رجل ، فتمية في ماله وانتقل ولاؤه إلى الآخر

مولاة لى نعيم حنت جنابة أو حفرت بئرًا فلم يفسد بذلك حتى ارتدت وولفت وصيت فاشترها رجل من مملوك فأعتقها ؛ ثم وقع في السر رجل ومات ففى بحياة (١) البئر والجناية لم يفسد بها على بني نعيم واخصم في ذلك المرأة حتى تثبت على بني نعيم

رجل قتل رجلاً خطأ فصاحه من الدية على عشرين ألفاً وألنى دينار أو مائتي دينار أو ثلاثة آلاف شاة أو ثلثائة شاة لم ينز ورد إلى الديوان . ولو قضى عليه بألف دينار فصالح على عشرين ألفاً ؛ ساق في قول أبي حنيفة ، وكذلك لو صالح على مائتي دينار بأعينها

رجل قضى عليه بالدية في ماله بإفراده بقتل خطأ ثم أصاب ول الجناية من شهد له وأراد أن يقول النية إلى العاقبة ، لم يكن له ذلك

(١) كذا في الأصل ولله ، فإن انفسر بحياة فمروا عاقبة ، الخ . والله أعلم

رجل جنى جنابة فقتضى علي عاقبته من أهل الديوان ثم الحق في ديوانهم قوم
آخرون ، أدخلوا في العقل معهم
رجل جنى جنابة وهو وقومه من أهل الإيل قلم يقض بالجنابة حتى صاروا أهل
عطاء عطاؤهم الدنانير ، قضى عليهم بالدنانير . ولو قضى عليهم بالإيل ثم تحولوا إلى
النساء لم تحول البتة

كتاب البيوع

باب العيوب في البيع

رجل اشترى عبدا وقبضه فادعى عيبا ليس بظاهر : مثل الإماق ، والسرقة ،
والجنون ، والهول في الفراش ، فأقر البائع أن العيب بالعبد الساعة أو ادعى أنه باعه
وسله وليس العيب به ولم يكن للشئ بينة أن العيب كان بالعبد ، حلف البائع
البينة : لقد ياعه وسله ، وما سرق ، وما بال في الفراش ، ولا أبق قبل ذلك منذ بلغ
[مبلغ] الرجال ، وما جن قبل ذلك قط . وإن قال البائع : بته وسلت وليس العيب
به ولا هو به في هذه الساعة ، لم يكن على البائع يمين في قول أبي حنيفة حتى يقيم
المشتري بينة أن العبد أبق عنده أو سرق أو جن ، فإن لم يكن [له] بينة استحلف

في كتاب البيوع من الأموال : أنه إن اشترى جارية فادعى أنها حامل ، فإنه ينظر
إليها النساء ، فإن قلن : هي حبل ، فالمشتري بالخيار : إن شاء أخذها وإن شاء تركها ،
وإن كان قد قبضها ثم ادعى ونظر إليها النساء فقلن : هي حبل ، حلف البائع . وإن
اشترى عبدا فادعى إباقا ، فإن كان للمشتري بينة أنه أبق عند البائع فله أن يرد ، وإن
لم يكن [له] على ذلك بينة وكانت له بينة [علي] أنه أبق عند المشتري ، فإنه يحلف البائع
وإن اشترى جارية فنظر ياحداها عيب وعلم بذلك فقبض التي بها العيب ، فهذا
رضا وقد لزمته ، وإن ظهر العيب بهما جميعا فقبض إحداها فله أن يردهما
جميعا أو يأخذهما

منه منه ما لم يبيع في هذه الساعة في قول أبي يوسف وعنه ، فإن حلف
لم يكن [عليه] شيء ، وإن نكح استخف اثنتان على ما ذكرنا في أول المسألة
فإن حلف لم يكن منه شيء .

ورجل اشترى أمه مائة من ثيابها ، وقال البائع : قد كان لها عندى زوج فمشتها
مائة ، فما هل أبيع أو مات ، فنقول قول البائع ولا يمين [عليه] . ولو قال : كان
زوجها ولا فمشتها مائة ، فمشتها حتى يعصر الزوج ، فإن صدق البائع
والتلفاق فهو منه أيضا ، وإن كذبه رد ما اشترى مائة . ولو قال : كان
لها زوج [بريم] فمشتها فم تشتها حتى يملكها أو مات أو قال : فمشتها ولها زوج
فمشتها أو مات عنها ، فمشتها أن يرد ما إلا أن تحرم قبائع بينه على ما ذكرنا من
التلفاق والموت . ولو كان لها زوج معروف في يدى المشتري فادعى أنه الزوج
المدعى كان عند البائع ، وقال البائع : الزوج الذى كان [عندى] غيره وقد مشتها
مائة ما لم أرمات ، فنقول قول البائع .

رجل اشترى عبدا وقضته فادعى أنه مائة العبد وهو أيضا [إحدى العتقين
فسدده البائع وقال : ذهب أياض قبل الموت ، فنقول قول المشتري ويرجع بنصف
أش ولو قال : صدقت ، كانت عينه البنية يشاء فارتفع أياض قبل الموت ، وايضت
البسرى ، وقال المشتري : كانت أياض بالبسرى ، فنقول قول البائع . ولو قال
المشتري مات وعينه يضار أو ياما كان عند البائع وأقر البائع أن أياض كان بائني
فارتفع وايضت البسرى ، رجع المشتري بنصف اثنين . ولو كان العبد قائما وعينه
البسرى يشاء وادعى المشتري أنه بانه وأياض بها ، وقال البائع : بهتلك رائني
يساء ، فنقول قول البائع . ولو كان المشتري ذرا العبد وهو لا يعلم بالمعيب ثم أتى
منه فادعى أنه مائة وهو أيضا [إحدى العتقين] فقال البائع : صدقت ، وقد ذهب
أياض وايضت الأخرى ، مثل المشتري عن أياض بأى العتقين هو ، فإن قال : هو
أينى . وقال البائع : كان بها فارتفع ، وجع المشتري بنصف اثنين ، وإن قال المشتري :
هو البسرى ، وقال البائع : كانت بائني ، لم يرجع بشيء . وإن قال المشتري : هو
نعم جميعا ، وقال البائع : كان أحدهما قد ذهب وسدث بالآخرى رجع بنصف

الثن مع يمينه بالله ما يعلنه ذهب، وإن رجع العبد وهو صحيح إحدى العينين فقال البائع: هي التي كان بها اليأس، فالقول قوله مع يمينه [البينة] ويرجع على المشتري بما أعطه وجعل اشترى أمة وادعى أن لها زوجاً غائباً وأقام البينة على الكاح، وعرفه الشهود الزوج أولم يعرفوا، لم قبل بيته حتى يحضر الزوج. ولو أقام بيته على إقرار البائع بذلك، جازت الشهادة وردت الامة مع يمين المشتري ما يعلم [أن] الزوج طلقها بائناً ولا مات عنها

باب القبض في البيوع وغيرها والزيادة فيها

رجل اشترى إماء فضة وهو غصب في يديه للبائع بمائة دينار وتقده الثمن، جاز، فإن ضاع من قبل أن يصل المشتري إليه ضاع من مال المشتري. ولو كان المشتري جارية فأراد البائع منه [إياها] ^(١) حتى يعطيه الثمن، لم يكن له ذلك. ولو كانت الجارية وديعة فاشتراها ولم يصل إليها حتى ماتت، ماتت من مال البائع. ووصوله إليها أن يرجع إليها فيقبضها يده أو يكون منها بحيث يقدر على أخذها [منه]، ولو أراد البائع أخذها منه حتى يتقده الثمن، كان له ذلك. ولو ألقى البائع منزل المشتري فأخذها بغير علمه وحبسها حتى يأخذ الثمن، فله ذلك. وإن ماتت في يدي البائع، وقد قبض الثمن أولم يقبض، ماتت من مال البائع ويرد الثمن. ولو لم يأخذها البائع من منزل المشتري ولم يثمه المشتري عن أخذها فرجع المشتري فقبضها فأراد البائع أخذها بعد ذلك حتى يأخذ الثمن، لم يكن له ذلك. ولأن ماتت [ماتت] ^(٢) من مال المشتري. وكذلك رجل أودع رجلاً شيئاً فباعه من المستودع والشيء حاضر فأراد البائع أخذه حتى يأخذ الثمن، لم يكن له ذلك وذلك قبض المشتري. ولو رهنه شيئاً ثم باعه منه ولم يحضر الرهن فأتى قبل أن يقبضه المرتهن مات بالدين وبطل البيع. وكل شيء كان مضموناً بنفسه فاشترى الضامن فملك قبل تجديده القبض، فهو من ماله. وكل شيء كان مضموناً بغيره هلك بالضمان الأول وانقض البيع

رجل اشترى إبريق فضة فقبضه ولم يتقده الثمن حتى ائتمرا ثم اشتراه منه ثانية ونقده

اثنى ، سار البيع والمشتري قابض . ولو اشترى عبداً وقبضه وتعد ، اثنى ثم تقابلا ولم يقبض البائع ائتمد حتى ياتيه ثمانية من المشتري ، سار ، ولا يجوز بيعه من غير المشتري حتى يستريح العبد . فإن مات ائتمد بعد البيع اثنى قبل قبض المشتري ، انتقض البيع اثنى والإقالة ومات بائني الأول . ولو اشترى جارياً بغير غلام وتقابلا ثم تقابلا ثم اشترى أحدهما من صاحبه ما أقاله فيه بألف دينار [والمشتري قابض لما اشتراه . وإن مات أحدهما أو أحدهما قبل صاحبه مات بائني الآخر ، لأن الباعث اشترى] لم مات في يديه قبل اشترائه اثنى مات قبضه . ولو مات الغلام قبل الإقالة ثم تقابلا حازت الإقالة بغيره الميث ، فإن اشترى الباعث الجارية في يديه ، الجارية ، والبيع سار . وإن مات قبل أن يعتد قبضاً ، ماتت بالأمر الأول وبطلت الإقالة والبيع الثاني . وكذلك لو كان العبد ملك بعد الإقالة وقبل البيع اثنى ، وإذا كان للمشتري خيار في عهده اشتراه ففانقضا البيع ثم اشتراه ثانية ثم مات مات بائني الأول . ولو كان الخيار للبائع مات بائني الثاني . وخيار الرؤية وازد ببيع بعضاً أو غير قضاء ، بمرة الخيار إذا كان للمشتري

رجل أقال رجلاً في إبريق فضة قد كان اشتراه منه بمائة دينار فافترقا ولم يتقابلا ، بطلت الإقالة . وكذلك لو كان اشتراه بإبريق ذهب ، فإن تقابلا [ولم يتقابلا] ولم ينفقا حتى تابعا يما مستقلاً جاز ، فإن لم يتقابلا حتى انفقا ، بطل البيع الثاني والإقالة

رجل اشترى إبريق فضة بمائة دينار ، لم يحز له أن يبيعه من البائع ولا من غيره حتى يقبض . ولو قبض الإبريق ثم زاد البائع في اثنى عشرة ديناراً وقبضها البائع فلأن ينفقا^(١) جاز . ولو لم يزد شيئاً ولكن جدد البيع في الإبريق بمعين ديناراً بعد ما كانا منفراً ، جاز البيع الثاني إن سجد المشتري لإبريق قبضاً قبل التفرق وكذلك الإقالة

رجل أرسل غلامه في ساجية ثم باعته من ابن له صغير جاز ، فإن لم يرجع الغلام حتى مات ، مات من مال الأب ؛ فإن مات بعد الرجوع إليه مات من مال الصغير ؛ فإن لم يرجع حتى كبر الابن فقبضه الأب له ثم مات ، مات من مال الأب ولم ينفق

قبض الأب . ولو كان الأب اشترى له العبد من غيره ثم كبر [الابن] قبضه .
 جاز قبضه له . ولو كان الأب وهب الغلام الذي أرسله في حاجة الابن فلم يرجع
 حتى مات الولد فالعبد للابن ؛ لأن البيع مضمون والمبة غير منسوبة . ولو باع
 منه عبداً آتياً لم يجز يعه . ولو وهب له عبداً آتياً جاز
 رجل أودع رجلاً شيئاً ثم وجه له وليس الشيء بحضرتها جازت المبة وهو
 قاض لها ؛ لأنها ودیعة ^(١) في يديه

باب الزيادة في البيع والإقالة في ذلك

رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه فباعه من آخر وقبضه فزاد المشتري الآخر
 يمانعه في الثمن شيئاً ، جازت الزيادة . فإن رده عليه بعيب بقضاء القاضي ، رجع بالثمن
 والزيادة ورده البائع الثاني على البائع الأول إن كان العيب عنده . وكذلك إن
 كانت الزيادة التي زادها عرضاً ^(٢) من العروض ، فإن كان عرضاً فذلك العرض قبل
 أن يقبضه البائع الثاني انتقض البيع في حصة العرض ورجع حصته إلى البائع ، فإن
 وجد المشتري الآخر بما صار له من العبد عيباً فرده على البائع الثاني [بقضاء ،
 رده الثاني على الأول إن كان العيب عنده . ولو لم يزد المشتري البائع الثاني] في الثمن
 ولكن جرداً يماً ثانياً ثم رده بعيب لم يكن للبائع الثاني أن يردّه على الأول بذلك
 العيب ، كان يحدث مثله أو لا يحدث . وكذلك إن أقاله من بعض العرض ثم رد
 الباقي عليه بعيب [لم يكن] للبائع الثاني أن يردّه على الأول

رجل اشترى جارية فأعتقها أو دبرها أو كاتبها أو ولدت منه أو باعها أو وهبها
 أو تصدق بها ثم زاد البائع في الثمن ، لم تجز الزيادة . ولو لم يحدث المشتري عتقاً
 ولا غيره ولكن قطع رجل يدها ثم زاد البائع ، جازت الزيادة . وكذلك
 لو رهنها ^(٣) أو آجرها

نصراني باع نصرانياً حراً وهابضاً ثم أسلمها فزاد المشتري البائع في الثمن لم يجز ،
 وكذلك مسلم باع مسلماً ^(٤) عسيراً فصار حراً فزاده . وكذلك لو كانت شاة فأتت
 ثم زاده . ولو حط البائع عن الثمن شيئاً في جميع ما وصفتنا جاز ، وأنه أعلم بالصواب

(١) وفي النص : « ولا يحتاج في هذا إلى قبض المرموب له لأنه ودیعة في يديه » (٢) وفي المتن :
 « غير العروض » (٣) وفي المتن : « وهبها » (٤) وفي المتن : « من مسلم »

باب الغصب الذي يلزم به القبض^(١) وما لا يلزم

رجل غصب عبداً فأمر رجلاً أن يشتريه له من المنصوب منه فالتفوا جميعاً واشترأ المأمور للعاصب وليس العبد بحضرتهم جاز ، فإن ذلك قبل أن يحدد العاصب قبضاً هلك من مال العاصب وأدى المشتري الثمن ورجع به على العاصب . ولو كان الاجنبي أمر العاصب أن يشتريه له ففعل ولم يقبضه الاجنبي ولا جدد العاصب قبضاً حتى هلك ، هلك من مال الاجنبي

رجل رهن عبداً رجلاً ثم ربه له وقبله فمات العبد قبل أن يحدد قبضاً ، مات بالهبة ورجع المهرتين بدينه

رجل اشترى عبداً بألف وتقابضاً ثم تقايلاً ثم وهب العبد للمشتري حاز ، ولا يكون نقضاً للإقالة ويرجع المشتري بالثمن

رجل اشترى عبداً فلم يقبضه حتى وهبه للبائع وقبله ، فالهبة نقض للبيع
رجل اشترى عبداً وهو بالخيار وتقابضاً ثم تناقضا فوهبه للمشتري جاز ، فإن مات قبل أن يحدد قبضاً مات بالهبة ورجع على البائع بالثمن ، وخيار الرؤية مثل ذلك
رجل استودع رجلاً عبداً وأبقى منه ثم ربه له وقبله فهو للمستودع ، وإن لم يحدد نقضاً ، ولو وهبه رب العبد لبيتم في حجر المستودع وقبله له المستودع جازت الهبة
رجل اغتصب من رجل عبداً والعبد وديعة في يد المنصوب عليه^(٢) وادعى للعاصب رقة العبد فوهبه رب العبد للمستودع قبله ، لم يكن العبد للمستودع حتى يقبضه من العاصب

رجل غصب عبداً من رجل وادعى رقبته فوهبه رب العبد لابن له صغير ، لم تجز هبته

باب ما لا يقدر على رده بالعيب

من غير حدث كان من المشتري

مسلم اشترى عصيراً فصار خيراً ثم وجد به عيباً رجع بمحضته ، فإن قال البائع : آخذ الخمر وأرد^(٣) الثمن ، لم يكن له ذلك ، فإن لم يرجع بالعيب حتى صار الخمر خلا ،

(١) رادت المصرية . والبيع والهبة وما لا يلزم فيه المضمون من ذلك وما كان . (٢) كذا في الأصل .
(٣) وفي الحديث : « فان أراد البائع أخذ الخمر ورد الثمن » .

رجع بنقصان العيب أيضاً وللبائع أن يأخذه ويرد الثمن

فصراني اشترى من نصراني حرراً ثم أسلما ثم وجد باخر عباً رجع بنقصانه وليس للبائع أن يأخذ اختر ويرد الثمن ، فإن لم يرجع بالعيب حتى صار خلا ، فللبائع أن يأخذه ويرد الثمن . ولو زاد المشتري البائع في الثمن بعد ما صارت الخمر خلا في المسألتين جميعاً ، جازت الزيادة

رجل اشترى عبيدين بألف قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر خمسمائة وتفاضنا فزادت [قيمة الذي] قيمته خمسمائة حتى بلغت ألفاً ثم راده المشتري في الثمن مائة درهم قسمت الزيادة على قيمة العبيدين يرم وقع البيع . فإن وجد بالذي زادت قيمته عبياً ، رده بثلث الثمن وثلث الزيادة . ولو لم يرده في الثمن شيئاً ولم يزد قيمة العبد حتى مات أحدهما ثم زاده في الثمن خمسمائة فالزيادة في الحى ونظمت في الميت ، فإن باث الذي قيمته ألف بطلت ثلث الزيادة . وكذلك لو زاده بعد ما أعتق أحدهما أو باعه أو دبره أو كاتب أمة فولدت له أو باعها أو أعتقها

رجل اشترى شاة وذبحها ثم زاد البائع في الثمن درهماً جاز ولو ماتت ثم زاده لم يحرمه رجل اشترى غزلاً [بدرهم] ونسجه ثم زاده في الثمن ، لم تجز الزيادة . ولو اشترى ثوباً غطاه قيصاً ثم زاده جازت الزيادة . وكذلك لو اشترى حديدأ فجعله سبباً . ولو زاده في حنطة بعد ما طحنها ، لم تجز الزيادة

باب من العيوب (١) في الغصب في ضمان القيمة

[مما يجب فيه الملك] (٢)

رجلان غصبا من رجل ، أحدهما عبداً والآخر جارية فتبايعا بالبدن والجارية وتفاضنا فأجاز المولى ذلك لم يحزم . ولو غصبا الغلام من رجل والجارية من غيره فتبايعا وأجاز المولى الجاز ، ويرجع مولى الجارية على الناصب منه بقيمتها . وكذلك مولى العبد يرجع على الذي غصبه بقيمة العبد

ه وفي كتاب البيوع من الامالى أنه إن اشترى شاة وذبحها ثم زاده في الثمن شيئاً لم تجز الزيادة

رجل غصبه رجل مائة دينار وآخر ألف درهم فتبايعا الغاصبان بما غصبا وتقابضا وتفرقا فأجاز صاحب المال ذلك جاز، والدنانير لغاصب الدرهم والدراهم لغاصب الدنانير، ويرجع صاحب المال على كل واحد بمثل الذى غصبه. ولو لم يمتدق الغاصبان بعد البيع حتى حضر رب المال فأخذ الدنانير والدراهم، رجع كل واحد من الغاصبين على صاحبه بمثل الذى باعه، والفلوس بمنزلة الدرهم والدنانير رجل غصب من رجل جارية وغصب آخر مائة دينار من المغتصب فاشتري عاصب الدنانير الجارية من غاصبها بالدنانير وتقابضا وأجاز صاحب الجارية والدنانير البيع وقد هلكت الدنانير فى يدي البائع للجارية قبل الإجازة أو بعدها، جاز البيع ويرجع مولى الجارية على عاصب الدنانير بمثلها ولا يرجع على غاصب الجارية بشئ ولو لم ينقد مشترى الجارية الدنانير التي غصبها حتى أجاز صاحب الجارية البيع ثم فسدها فهلكت فى يدي البائع: فإن شاء رب الدنانير رجع بمثلها على المشتري للجارية وإن شاء على البائع، فإن ضمن المشتري لم يرجع المشتري على البائع، وإن ضمن البائع رجع بمثلها على المشتري فكانت له [لاحق لمول الجارية] ^(١)

باب من الاختلاف فى المراجعة ورأس المال

رجلان اشترى كل واحد ثوبا بعشرة فأمر أحدهما صاحبه أن يبيع ثوبه مع ثوبه فباعهما المأمور بربح عشرة دراهم فقال للمشتري ^(٢) "يقومان على بعشرين وقيمة ثوب الآمر عشرون وقيمة ثوب المأمور عشرة فوجد المشتري بثوب الآمر عياً فأراد رده بثلى الثمن وقال اشتريتها صفقة بعشرين وقال البائع ثمن كل واحد النصف، فالقول قول المشتري مع يمينه ما يعلم الثمن كان نصفين، فإن حلف رده بثلى الثمن ورجع المأمور على الآمر بنصف الثمن. وإن أقاما البيئة فالبيئة بيته أيضاً. ولو وجد بثوب المأمور عياً رده بثلك الثمن ويبقى فى يدي البائع خمسة [دراهم] ^(٣) يكون ديناً للمشتري عليه وإن أقر أخذاها ^(٤) وإن أقاما البيئة [فالبيئة] بيته البائع، ويقال للمشتري: قد أقر لك بخمسة عشر فإن شئت فخذها ولا فدح، وإن كان المشتري هو الذى ادعى أن شراء كل واحد عشرة ^(٥) وادعى البائع أنه اشتراها صفقة بعشرين ^(٦)

(١) الزيادة من المصرية (٢) كان فى الأصل المشتري والمشتري (٣) الزيادة من المصرية (٤) وفى المصرية: وأخذ بهاء (٥) وفى المصرية: بعشرة (٦) زاد فى المصرية بد نوله

فأقول قول البائع ، فإن وجد العيب بثوب المأمور وده بثلث الثمن ، وإن رجده بالآخر فبثلثي الثمن ، وإن أمانا البينة والذي وجد به العيب ثوب المأمور ، فالبينة بينة المشتري ، وإن كان الآخر رده على البائع وقيل له قد أقر لك بثلثي الثمن فخذ أو دعه

باب من الاستحقاق في البيع الذي يرجع

بالثمن والذي لا يرجع

رجل اشترى ثوبا وتباينتا خطاه قيصاً فاستحق رجل القميص ، لم يرجع المشتري على البائع بالثمن . وكذلك لو اشترى حنطة فطحنها فاستحققت دقيقاً

رجل غصب ثوباً خطاه قيصاً فاستحق رجل القميص ، رجع المنصوب بقيمة الثوب على الغاصب . وكذلك لو غصب حنطة فطحنها واستحققت دقيقاً ، رجع المنصوب بحنطة مثله . وكذلك لو غصب لحماً فشواه فاستحق الشوى ، فلم يغصب منه أن يرجع بقيمة اللحم

رجل اشترى شاة فذبحها [وسلخها]^(١) فأقام رجل البينة أن الجلد والرأس واللحم والأطراف له فأخذها ، فللمشتري أن يرجع على البائع بالثمن . ولو غصبها فذبحها فأقام رجل البينة على ما وسفنا ، لم يكن للمنصوب أن يرجع على الغاصب بشيء

رجل اشترى ثوباً فقطعه ولم يخطه فاستحقه رجل^(٢) مشروباً ، لم يكن للمشتري أن يرجع بالثمن . ولو أقام المستحق البينة أن اللحم كان له قبل أن يشويه أو كان الثوب له قبل أن يخطه أو الحنطة^(٣) قبل الطحن فضمن للمستحق المشتري ذلك ، رجع

١- يشترط وبه يرجع عشرة دولم على عشرة وقد اختلف على أن لشراء كان من المشتري الآخر على أن يتابع قال له : هذا الثوبان يغومان يشترن فأما أيهما يرجع عشرة دراهم . فأقول وهذا الوجه الخ
٢- الزيادة من المصرية (٢) كذا في الأصل وكذا في الهندية وسقط من الألفاظ منها فأزبد نحو هذه العبارة ، ومقتضى أن اشترى لحماً فشواه فاستحقه رجل ، بدقوله رجل . استقام المسمى . وفي المصرية في هذا النقص ما أفقته لك وهو : ولو أن رجلاً اشترى من رجل ثوباً وخصه قيصاً ولم يخطه لحماً . رجل بأقام البينة أن هذا الثمن له فأخذها رجع المشتري على البائع بالثمن . ثم ذكر مسألة الغصب : غصب ثوب ولحم فطحن على المسألة المذكورة ثم ذكر مثالاً : ولو أن رجلاً اشترى من رجل لحماً فشواه فخطه رجل فأقام البينة أن هذا اللحم المنسوى له فأخذ من المشتري لم يكن للمشتري على البائع من الثمن قبل ولا كثيره ذكر المسألة من غير [إحالة] كما هو واجب المصرية (٢) علم من ذكر الحنطة أن مسألة الحنطة أيضاً كانت في المصدر من قوله : . أو اشترى حنطة فطحنها فاستحقها رجل مطبوخة . فسقط ، وإن أقم

المشترى على البائع بالثمن . وكذلك لو كان غصبا فأقام المستحق البينة على هذا ، لم يرجع المنصوب عليه شيء .

رجل اشترى شاة فدبجها واستحق رجل اللحم وآخر الجلد وآخر الرأس وآخر الاطراف ، لم يرجع المشتري على البائع بالثمن ، وكذلك لو اشترى ثوبا فنقطه قيصاً ولم ينقطه واستحق رجل السكين والآخر البدن والآخر اللبنة والدغاريص ، وهذا على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا

رجل ذبح شاة وسلخها فأقام رجل البينة أن الرأس له وآخر أن الرجل له وآخر أن الجلد له وأقام الذي في يديه البينة أن الشاة له فدبجها وسلخها ، فبينة الذي الشاة في يديه أولى ، وإن أقام الرجل البينة أن الرأس والجلد واللحم والاطراف له وأقام الذي في يديه البينة أن الشاة له فدبجها وسلخها ، فالبينة بينة المدعى [في قولهم] هـ

باب من نقض البيع الذي يكون من الوصي بعد الموت (١)

رجل اشترى عبداً مائتاً ولم ينقد الثمن ولا مال له إلا الألف وعليه دين ألف سوى ثمن العبد وأوصى إلى رجل ثم مات ، فوجد الوصي بالعبد عيباً فردّه على البائع بغير قضاء قبله ثم حضر الغريم الآخر [فليس له أن ينقض ما صنع الوصي ويرجع الوصي على بائع العبد بنصف الثمن فيدفعه إلى الغريم الآخر ، وكذلك الإقالة ، ولو خاصم الوصي البائع إلى القاضي في العيب لم يردّه القاضي عليه ولكن يبيعه ويقسم الثمن بين البائع والغريم الآخر . وإن لم يعلم القاضي بدين الآخر فردّه على البائع ثم حضر الغريم الآخر ، فالبائع الذي ردّ العبد إليه إن شاء أعطى الغريم نصف الثمن ، وإن شاء نقض الرذ فيع لها . ولو مات العبد في يدى البائع وقيمته أقل من الثمن أو أكثر بما يتغابن الناس فيه ثم حضر الغريم ، أخذ نصف الثمن من البائع ، فإن قال البائع : أغرم نصف قيمته لم يكن له ذلك ، وكذلك لو أعتقه البائع أو دبره أو حدث به عيب عنده أو كانت أمة فولدت منه

رجل اشترى عبداً بألف وقبضه ولم ينقد الثمن ثم مرض وعليه دين ألف .
لآخر فوجد بالعبد عيباً فردّه على البائع قبله بغير قضاء أو أقاله وقيمة العبد مثل هـ هشام عن محمد في رجل اغتصب لحماً فاستهلكه أن عليه ، في قول أبي حنيفة ، قيمته

(١) زاد في المصرية : وعلى الميت دين أو يكون من الميت في مرضه ،

الثلث أو أقل ثم برئ من مرضه [فرد على البائع] حاز ماصنع ، وإن مات من ذلك المرض ، جازت الاقالة والرد وغرم البائع نصف الثمن للغيرم الآخر ولا خيار له في ذلك . ولو حاصم المريض البائع إلى القاضي والقاضي يعلم دين الآخر أو لا يعلم رد العبد على البائع ، فإن رده ثم مات المريض فالبائع بالخيار : إن شاء أعطى الغيرم نصف الثمن ، وإن شاء نقض الرد لها . وإن كانت قيمة العبد أكثر من الثمن فقد حاباه المريض فلا يجوز ، وإن كانت قيمته ألفاً وخمسمائة فليس للبائع أن يختار إمساك العبد ولكن ينقض الرد فيباع لها

باب من الاستحقاق في البيع

رجل اشترى إبريق فضة بدينارين فقبضه ونقد ديناراً ثم نفرقا في البيع في نصفه فإن غاب البائع فاستحق رجل نصف الإبريق فأخذه من المشتري فإذا حصر البائع رد المشتري ربع الإبريق وأرتجع بنصف دينار . وكذلك لو اشترى عبداً صفقة نصفه بمائة دينار حالة ونصفه بمائة إلى العطاء وقبض العبد وغاب البائع فاستحق نصف العبد

رجل أودع رجلاً نصف عبد وباع منه النصف الآخر وغاب البائع فادعى رجل نصف العبد وأقام المشتري بينة على الشراء والودعة ، لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع . ولو اشترى نصف عبد وأودعه رجل آخر النصف الآخر وغاب البائع فادعى رجل نصف العبد وأقام بينة . قضى له بربع العبد وهو نصف ما اشتراه المشتري ولا يقضى في الباقي بشيء . [حتى يحضر الذي أودعه ، فإن حضر أخذ نصف العبد وكان خصماً للمستحق] ^(١) ويرجع المشتري على البائع بنصف الثلث . ولو اشترى نصف عبد يعباً فأسداً من رجل وقبضه ثم اشترى منه النصف الآخر يعباً صحيحاً ثم استحق رجل نصف العبد قضى له بنصف العبد وهو النصف الذي صح البيع فيه . ولو كان اليعان صحيحين ، قضى له بالنصف الآخر . ولو كان أحدهما صحيحاً والآخر بيمتة أو دم لم يكن بين المستحق والمشتري خصومة حتى يحضر البائع

باب البيع مما يزيد بين الكيلين*

رجل اشترى كرطعام وقبضه فولاه آخر فكاله عليه فزاد قفيراً ، ومثله لا يزيد بين الكيلين ، استوفى المشتري الآخر كراً ورد المشتري الأول القفيز على بانه ، وإن كان مثله يزيد فهو للمشتري الأول . ولو نقص الطعام أخذه المشتري الثاني بحصته من الثمن ، والمراجعة بمنزلة التولية . ولو باع المشتري الأول قفيراً من الكر ثم ولي رجلاً مانق من الطعام على أنه كر بالثمن الذي اشتراه وكاله فوجده كراً ، فإن الثمن يقسم على أحد وأربعين سهماً ، فما أصاب أربعين أخذ المشتري الثاني به الكر ، ولا خيار له في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . ولو كان المشتري الأول باعه برح عشرة دراهم [الثمن الأول] ^(١) وهو مائة ، والمسألة بحالها . فإن شاء المشتري الآخر أخذ الكر الذي اكتال بمائة درهم وعشرة . وإلا ترك . وقال أبو يوسف : يقسم المائة والعشرة على أحد وأربعين فما أصاب سهماً نزل من الثمن وأخذ بما بقي ولا خيار له

مسألة أملاها محمد ^(٢) أخيراً : رجل باع جارية وتقاضا ثم أقر البائع أنها لفلان أمره ببيعها . وقال المقر له : نعتكها بمائة دينار قبضتها وبعثها ولم يعلم أن الجارية كانت للقر له وكذبها المشتري حلف البائع على دعوى المقر له والجارية للمشتري والبائع صامن لقيمتها ، وإن كانت معروفة أنها للمقر له فلا ضمان على المقر ، فإن شاء المقر له أخذ الثمن ، وإلا وقف في يدي البائع . ولو أن البائع لم يبع ولكن كاتبها ولم يعلم أنها للقر له فالكاتب جائزة ، فإذا أدت عتقت وعلى الذي كاتبها القيمة للقر له ، وإن كان الذي هي في يديه أعتقها أو دبرها أو ولدت منه ولم يعلم أنها للقر له ، فعلى الذي كانت في يديه القيمة للقر له ، وإن علم أنها للمقر له فلا

هـ هشام عن محمد في رجل اشترى طعاماً مكانه ^(٣) فولاه آخر قال فعليه أن يكيله عليه ، فإن قال : أيك جزافاً بما يقوم عليك ، فإن هذا مجازاة وليس عليه أن يكيل ، فإن وجد الطعام ناقصاً فإن شاء أخذه بجميع الثمن ، وإن شاء تركه

(١) الزيادة من المصرية (٢) وفي المصرية : مسألة أملاها محمد آخر ، موضع في كتاب البيوع

(٣) كذا في الأصل . ولله مكانه فولاه . الخ

سبل على الذى كانت فى يديه ، فإن كان أعتقها فهى حرة ، وإن دبرها فهى مدبرة ، وأيهما مات عتقت . وإن ولدت فهى أم ولد ، فإذا مات الذى [وطئها عتقت ، ولا تعتق بموت الآخر . ولو كانت رديعة فى يدى الذى كانت] فى يديه فقال : أمرت يديها فبعتها من فلان بألف ومائت فى يديه . وقال المقر له : كانت وديعة فى يدك فاشتريتها بمائة دينار ، وعلم أنها كانت للمقر له أو لم يعلم ، فهو سواء .^(١) وعلى الذى كانت فى يديه القيمة

باب الشهادات فى البيع بين اثنين^(٢)

رجل فى يديه عبد أقام رجل البيعة أنه باعه من الذى فى يديه بألف وأقام آخر البيعة أنه باعه منه بمائة دينار ، فعليه لكل واحد الثمن الذى ادعى . وكذلك لو أقام كل واحد البيعة أن العبد عبده أو أنه عبده ولد فى ملكه وباعه من الذى فى يديه بما سمينا . وكذلك إن أقام كل واحد البيعة على إقرار المشتري بالشراء منه ، فإن وجد المشتري بالعبد عيأ رده على أيهما شاء ولا يردده عليهما جميعاً ، فإن لم يردده حتى حدث به عيب عنده رجع بالنقصان على أيهما شاء إلا أن يشاء الذى رجع عليه أن يأخذ العبد ويرد الثمن ، فإن أخذ النقصان من أحدهما فله أن يأخذ من الآخر أيضاً النقصان إلا أن يشاء الآخر أن يأخذنه ويرد الثمن . ولو مات المدعى ثم رأى به أصماً زائدة [رجع] على كل واحد منهما بنقصان ذلك . وكذلك لو لم يمت ونطح رجل يده فأخذ أوشها ثم رأى به عيأ ، وإن باعه بعد قطع اليد وعلمه بالعيب فكذلك أيضاً

رجل فى يديه عبد أقام رجل البيعة أنه باعه منه يوم الخميس بألف وأقام آخر البيعة أنه باعه يوم الجمعة ، فعليه الثمان ولا يستطيع رده بعيب على البائع الأول أبداً ولا يرجع عليه بنقصان ، وله أن يردده على الآخر . وإن رأى به عيأ وحدث به عيب عنده رجع به على الثاني

عبد فى يدى رجلين أقام أحدهما البيعة أنه باعه من هذه المرأة بألف ، وأقام الآخر بيعة أنه باعه منها بمائة دينار ، فهى بالخيار : إن شاءت أخذته وأدت إلى كل

(١) وفى المدية : فهو بمنزلة سواء . (٢) وفى المصرية : الاتيين على الواحد

واحد نصف الثمن الذى ادعى وإن شاء ترك . ولو أقاماً بينة على قبضها البعد
أيضاً غرمت الثمنين ولمها^(١) . ولو كان العبد فى يدي أحدهما فأقاماً البينة على الملك
والبيع ولم يثبتاً على القبض ، فالعبد للذى ليس فى يديه يدفعه إلى المرأة^(٢) . وبأخذ
[مها]^(٣) ثمن الذى ادعى . ولو أقاماً البينة على القبض أيتما^(٤) فالعبد لها وعليها
الثمان جميعاً

باب شراء الظرف بما فيه موازنة

[أو شراء الشئين مما يكال ويوزن مكايلة أو موازنة]^(٥)

رجل اشترى زق زيت بما فيه على أن فيه مائة رطل بظرفه بمائة درهم فوجده
تسعين رطلاً الظرف من ذلك عشرين ، قسم الثمن على ثمانين رطلاً زيتاً وعلى قيمة
الظرف ، فما أصاب الظرف لزوم المشتري ، وما أصاب الزيت حط عنه ثمنه وهو
فى ذلك كله بالخيار : إن شاء أخذ وإن شاء ترك . وإن وجده مائة الظرف من ذلك
أربعون [فإن كان]^(٦) لا يبيع وزن الظرف هذا [القدر عادة بين التجار]^(٧) فإن شاء
أخذه بالثمن كله ، وإن شاء ترك . وإن وجده مائة وخسين ، الطرف مائة فالبيع فاسد ،
فإن وجده مائة وعشرين ، الطرف من ذلك عشرون لزومه الظرف ، وثمانون رطلاً
من الزيت بالثمن كله . وإن اشترى زيتاً فى ظرف وسمناً فى ظرف بغير ظرف على
أنهما مائة رطل فوجد السمن أربعين والزيت ستين ، قسم السمن على خمسين رطلاً
وزيتاً وخمسين سمناً ، فما أصاب السمن حط عنه ثمن عشرة أروطال ، وما أصاب
الزيت أداه وأخذ خمسين رطلاً ، وللمشتري الخيار فى ذلك . وكذلك إن وجد الزيت
خمسين والسمن ثلاثين فهو على ما وصفت لك . وكذلك الكيل كله . وكذلك لو
كانت ثلاثة أشياء : حنطة وشعيراً وسمسماً ، كان من كل واحد المثلث ؛ فإن نقص
أحدهما قسم الثمن على ما وصفنا

(١) وفى المصرية : لم يبد المرأة وعرمت جميع الثمن . (٢) وفى المصرية : . . فإن لعبد
تدافع الذى لم يمكن المدعى يديه فأحدهما يدفعه إلى المرأة . (٣) الزيادة من المصرية (٤) وفى
المصرية : . . على المثلث والبيع والقبض . (٥) الزيادة من المصرية (٦) الزيادة من التناجى
(٧) زيده من التناجى

باب من الغصب^(١) في ضمان القيمة

رجل غصب رجلاً حارية قيمتها ألف ففصها منه آخر ، فللغاصب الأول أن يضمن الآخر قيمتها فإذا ضمنه وقبضها برئ الآخر ، فإن كان الثاني غصبها وقيمتها ألفان فقبضها الأول فهلك في يديه ، لم يكن لمولاهما أن يضمن الأول إلا قيمة الجارية يوم غصبها ، فإن ظهرت الجارية والقيمة في يدي الأول ، فإن شاء المولى أخذها ، وإن شاء أخذ القيمة التي قبضها الأول من الآخر ، وإن شاء ضمن الأول قيمتها يوم غصبها ، وإن أخذ الجارية رجع الآخر على الأول بما أخذ منه ، وإن كان الذي أخذ قد هلك في يديه ضمنه مثله ولا يرجع به الأول على المولى ، وإن أخذ المولى القيمة التي أخذها الأول من الثاني سلم الجارية^(٢) للثاني ، وإن ضمن المولى الأول قيمتها يوم غصبها سلم للأول ما أخذ من الثاني ويتصدق بالفضل وإن لم يعلم أن الغاصب الأول ضمن الآخر إلا بقوله ، لم يصدق^(٣) وكان للمولى أن يضمن الآخر فإن اختار ضمان الأول برئ الآخر . ولو أقر الأول أنه قبض الجارية بينها من الآخر لم يصدق على المولى وصدق على نفسه . ولو أن الأول لم يكن غاصباً ولكن المولى استودعه الجارية فنصبها منه رجل فأبقت فضمنه قيمتها ثم ظهرت ، فإن شاء المولى أخذ القيمة التي أخذها المستودع ، وإن شاء أخذ الجارية وإن أخذها رجع الغاصب على المستودع [بما أتاه ، وإن كانت قد هلك في يديه ضمنه المولى مثله ورجع المستودع] به على المولى ، وإن أقر المستودع بقبض القيمة ولم يعلم إلا بقوله برئ الغاصب ، فإن ظهرت الجارية فاختار أخذها رجع الغاصب بالقيمة على المستودع ولم يرجع المستودع به على المولى . ولا يبطأ الغاصب الجارية في هذه الوجوه ولا يبيعها ولا يمتتها حتى يختار المولى أخذها أو القيمة ، فإن فعل شيئاً من ذلك قبل الاختيار ، فللمولى أن يطل ذلك ، فإن ساحت في يديه قبل الاختيار ، لم يعتد بها واستبرأها بحيضة ، فإن ولدت منه استحقت أن أثبت منه النسب وأجعل له رقيقاً حتى يختار المولى القيمة

(١) زاد في المصرية يده . بمجلة البيع في ضمان . الخ (٢) وفي الهندية والمصرية . سلت امارية .

(٣) زاد في المصرية . على ذلك .

باب البيع الذى يكون فيه الشرط الذى يكون القول

[فيه] قول المشتري أو البائع

رجل اشترى عبداً على أنه خباز أو كاتب . قال : لم أجده على الشرط ، وقاله
البائع : دفعته إليك كما شرطت [لك] فتنى ، ونفى في مثل تلك المدة ، فalcول قول
المشتري وبرده . وكذلك لو قال البائع : هو الساحة كاتب أو خباز فقال الباع : أنا
كاتب ولا أكتب أو خباز ولا أخبز ، وقال المشتري : ليس بخباز ، فإن شغل الغلام
خبزاً يسمى به خبازاً أو كتب كتابة يسمى بها كاتباً ، لم المشتري [البيع] وإن لم
يسم بذلك خبازاً ولا كاتباً رده ، ولو لم يقبضه المشتري حتى قال : ليس على الشرط
لم يجبر على القرض حتى يعلم أنه على الشرط . ولو اشترى جارية على أنها بكر
فقال : لم أجدها بكرأ وقال البائع : كانت بكرأ فذهبت عذرتها عندك ، فalcول
قول البائع ، وإن لم يقبضها حتى اختلفا نظر إليها النساء فإن قل : ليست بكرأ
لزم المشتري مع يمين البائع أبته إنها لبكر ، وإن قلن هي بكر لزمته بلا يمين ، على
البائع ، وإن لم يكن بمحضرة القاضي من يثق به من النساء ، لزم المشتري ولا
يمين على البائع

باب من اختلاف البيع والتمن في البيع

رجل اشترى خلافاً وجارية وقضهما ولم ينفذ [التمن] فقال المشتري : اشترينهما
صفقة بمائة دينار وقيمة العبد ألف وقيمة الجارية خمسمائة ، فalcبد بثلثي الثمن ، وقاله
البائع : بعثك [صفقة] كل واحد بخمسين ديناراً ، فلا خصومة بينهما ويؤمر بدفع

ه وفي كتاب اليعوع من الامالى أنه إن اشترى جارية فلم يقبضها حتى ادعى
أنها حلي : فانه ينظر إليها النساء : فإن قلن هي حلي ، فالمشتري بالخيار في أخذها وفي
تركها ، وإن كان قبضها ثم ادعى حليها : قالت النساء : هي حلي ، حلف البائع :
لندبعتها وما بها هذا . وفيه أنه إن اشترى جارين فظهر بإحدهما عيب قبض
المية ، لزمته : وإن قبض الاخرى أخذها أو تركها ، وإن ظهر بهما جميعاً
عيب قبض إحدهما لم يلزمه وله أن يأخذها أو يدعهما

الثمن ، فإن وجد بالعبد عيباً رده بخمسين ديناراً وتحالفاً على الجارية وتزاداً ، فإن نكل البائع أخذ منه للمشتري ثلث الخمسين ديناراً ^(١) للباقي ، وإن نكل المشتري سلت الخمسون ديناراً ^(٢) للبائع . ولو ماتت الجارية ووجد بالعبد عيباً رده وحلف على ما ادعى البائع من ثمن الجارية ، فإن حلف رجع على البائع بثلث الثمن ، وإن نكل فبخمسين ديناراً . ولو استحق العبد كان بمنزلة وجود العيب به

باب اليمين في البيعين المتفرقين [في شيء واحد] ^(٣)

رجل باع نصف عبد بخمسين ديناراً ثم باعه النصف الآخر بمائة دينار ثم وجدته المشتري أعور فقال البائع : حدث عندك بعد البيعين ، سئل المشتري البينة فإن لم يكن له بينة وقال : أرد النصف الآخر أو أقتب النصف الأول حتى أنظر فيه [فإن ذلك له و] ^(٤) يستحلف البائع بأنه لقد باعه هذا النصف الآخر ولا عيب به ، فإن حلف لزم المشتري البيع الآخر وله أن يستحلفه بعد ذلك على النصف الأول ، فإن حلف لزمه أيضاً ، وإن نكل رده النصف الأول . ولو لم يحلف وأقر أن العيب كان بالعبد ، رده كله . ولو خاصه في اليمين جميعاً ، حلف يميناً واحدة لقد باعه النصف الأول وقبضه وباعه النصف الآخر وقبضه ومابه [هذا] ^(٥) العيب ، فإن حلف في أحدهما ونكل عن الآخر ، لزمه ما نكل عنه خاصة

رجلان باعا من رجل عبداً صفقة أو صفقتين فبات أحدهما وورثه الآخر ثم طعن المشتري ببيع ^(٦) ، فعلى الوارث اليمين في نصيبه على البتات ، وفي نصيب صاحبه على العلم لقد قبضه المشتري ومابه العيب ، وللمشتري أن يخاصم في أحد البيعين دون الآخر ، وليس للبائع أن يقول : رده كله أو خذه ، فإن حلفه في أحدهما كان له أن يستحلفه في الآخر . وكذلك [في] قول أبي يوسف إذا كان البيع صفقتين وإذا كان صفقة استحلفه في نصيبه خاصة وانتظم ذلك البيعين في قوله متفاوضان باعا عبداً فتاب أحدهما وطعن المشتري ببيع ^(٧) فللمشتري أن

(١) وفي المدينة والمصرية : ديناره (٢) وفي المدينة : ديناراه (٣) الرأفة من المسرفة

(٤) الرأفة من المصرية (٥) الرأفة من المصرية (٦) وفي المصرية : طعن ببيع في العبد

(٧) وفي المصرية : وطعن في العبد

يستحلف الحاضر بينا واحدة في نصيبه على البتات ونصيب صاحبه على العلم، [فإن حلف] وحضر الآخر فله أن يستحلفه أيضا، فإن نكل رده عليه ما وأخذ بالثمن أيهما شاء، وإن حلف على بعض ونكل في بعض رده عليه الذي نكل وأخذ بثلث الذي برد أيهما شاء، وهو^(١) قول محمد. وقال أبو يوسف: يستحلف كل واحد على نصيبه وينتظم ذلك الأمرين

باب من البيوع في القرض والديون

رجل أقرض كرا من طعام ثم باع من المستقرض الكرا الذي عليه جاز، فإن افترقا قل قض الثمن لظال البيع، وإن قبض الثمن قبل الافتراق ثم وجد المستقرض بالكرا المقرض عيبا، لم يردده ورجع بحصة العيب. وكذلك لو كان المستقرض استهلك الكرا المقرض، قبل البيع أو بعده. وكذلك كل ما يكال أو يعد أو يوزن إلا الدراهم والدنانير والفلوس. ولو باعه الكرا الذي عليه بكر وسط وقبض المقرض الكرا جاز، وإن لم يقبض حتى تفرقا لم يجر. فإن قبضه قبل التفريق ثم وجد المستقرض [بالكرا المقرض عيبا لم يردده ولم يرجع بتقصان العيب. ولو اشترى المستقرض] الكرا المقرض بعينه لم يجر، ولو باعه من المقرض جاز

رجل أقرض رجلا مائة درهم على أنها جياذ فاشترى المقرض منه بشرة دنانير وقبض المقرض الدنانير فوجدما المشتري نهرجة أو زيوفا، وقد تفرقا أو لم يفرقا، فالبيع جائز ولا شيء على المقرض؛ وإن وجدما متوفة ولم يفرقا، رجع عليه المستقرض بمائة جياذ، ولو تفرقا فسد البيع ورجع المستقرض بدنانيره ورد المتوفة رجل اشترى عشرة دراهم بدنانير وتقابضا ثم استهلك الدراهم ثم علم أنها نهرجة أو زيوف^(٢) فالبيع جائز

رجل له على رجل عشرة جياذ فقضاها زيروفا وهي قائمة، ردما، وإن استهلكها ثم علم أنها زيوف لم يرجع بشيء، وهذا قياس قول أبي حنيفة وقول محمد. وقال أبو يوسف: يرد مثل ما أخذ إن استهلكه ورجع بدراهمه

(١) وفي أممية. وهذا قول محمد، وفي الحديث: «في قول محمد» (٢) وفي الحديث: «ثم قال إنها متوفة أو زيوف، وفي أممية. ووجدما زيوفا أو نهرجة»

رجل ادعى على آخر شيئا مما يكال أو يوزن [فباعه] منه وقبض الثمن ثم تصادقا أنه لم يكن عليه شيء ، بطل البيع . ولو ادعى دراهم أو دنانير أو فلوساً فباعها منه وقبض الثمن ولم يتفرقا حتى تصادقا أنه لم يكن عليه شيء ، لم يطل البيع وكان على المدعى مثل ما ادعى ، فإن تصادقا بعد الفرقة بطل البيع إلا في الفلوس فإنه يكون على المدعى مثل ما ادعى من الفلوس

باب البيوع من الاختلاف في البيع ^(١)

رجلان أقام كل واحد البينة في دار أنها له باعها من الآخر ، والدار في يدي آخر يدعيها ويحشد ما قالوا ، فالدار بين المدعين نصيب ولا شيء لواحد منهما على صاحبه في قول أبي يوسف . وقال محمد : هي بينهما ولكل واحد منهما على صاحبه نصف الثمن الذي ادعى ؛ لأنني أجعل الدار بينهما نصيبين وأجز البع في النصفين فأجعل ما قضيت لكل واحد منهما [من الدار] ^(٢) بنصف الثمن الذي في الدار بنصف الثمن الذي ادعى أنه باع الدار به

باب بيع الإمام المغنم

إمام باع المغنم أو باعها أمينه وخمسها وقسم الخمس بين الفقراء فوجد المشتري بجمارية عيباً . فإن شاء الإمام جعل الأمين خصماً ، وإن شاء غيره ، فإن ثبت المشتري أن العيب كان بها يوم اشتراها ردها ، فإن لم يكن [له بينة] فلا يمين على الخصم ولا على الأمين ولا على الإمام . فإن أقر الخصم بالعيب ، عزل عن الخصومة وجعل غيره خصماً في قياس قول أبي حنيفة ومحمد ^(٣) . وإن ردت الجارية بالعيب بينة ويعت فاستوفى المشتري الثمن ، فإن نقص عن الثمن الأول أكل من بيت المال ، وإن زاد والجارية من الخمس قسم الفضل بين الفقراء ، وإن كانت من غنيمة الجند جعل في بيت المال . ولو استحققت أو وجدت حرة أعطى الثمن من بيت المال

إمام قسم رقيقاً فاستحققت جارية وقعت في سهم رجل ، عوض من بيت المال

(١) وفي المصرية : باب من البيوع في اختلاف البيع . (٢) الزيادة من المصرية وكان في الأصل سهماً . مكان منهما . (٣) وفي المصرية : وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

باب بيع أحد العبدین ولم یبین "أیهما باع

ورحل قال لآخر قد لعنتك أحد هذين العبدین قبل . هل یع قاسد ، فإن قبضهما
ومانا فی یدیه معاً حتى نصف قيمة كل واحد [منهما] . وإن مات أحدهما قبل
الآخر ضمن قيمة الأول ، وإن مات واحد ضمن قيمته . وإن أعتقهما معاً ، جاز
عتقه في أحدهما وضمن قيمته واختیار إلیه . ولو أعتقهما واحداً قبل الآخر ، ضمن
قيمة الأول . وكذلك لو لم یمتی إلا أحدهما . ولو قال : أحدهما حر لم یقع عتقی ،
وكذلك لو قال البائع هذا أو قالاً جميعاً . ولو قال معاً أو أحدهما قبل الآخر هما
حران ، عتقا واختیار إلی المشتري وإلى ورثته إن كان البائع والمشتري قد ماتا . ولو
فرض المشتري أحدهما ومات في يده فعليه قيمته ، وعتقه في الذي لم یقبض بأصل .
ولو قبضهما واحداً بعد الآخر . كنن بمنزلة قفنه معاً ، وكذلك هذا فی البيع
الصحيح لو اشترى أحدهما على أن يأخذ أيهما شاء بألف فقبض أحدهما قبل
الآخر فهلك في يده الذي قصص أولاً وجب علیه الثمن ورثة الآخر . ولو أن
المشتري في البيع القاسد قبضهما فأعتق البائع أحدهما بعينه ثم نقض البيع ، عتق
الذي أعتقه . فإن أعتقهما جميعاً ثم نقض عتق أحدهما واختیار إلی البائع . ولو
أعتق البائع أحدهما بعينه فأعتق المشتري الذي أعتق البائع ، جاز عتقه وبطل عتق
البائع ، وكذلك لو مات الذي أعتقه البائع في يدي المشتري . ولو اشترى أحدهما
على أن يأخذ أيهما شاء بألف وقبضهما فأعتق البائع أحدهما فعتقه موقوف . فإن
استأثر [المشتري] أخذ الآخر أو اختار ردهما ، عتق الذي أعتقه البائع . وكذلك
لو لم یقبضهما المشتري حتى كان ما وصفتنا . ولو لم یقبضهما في البيع القاسد حتى
أعتق البائع أحدهما بعينه أو بغيره عتقه أو أعتقهما [جميعاً] ، جاز عتقه . ولو قبض
أحدهما فأعتق البائع الذي قفنه فعتقه موقوف . فإن نقض البيع عتق : وإن
أعتقه المشتري أو مات في يده ، بطل عتق البائع

باب العیوب فی الیوع

رجل اشترى جارية فباعها من آخر فظن بعيب . فقال المشتري الأول : حدث

عندك ، وأقام الآخر بينة فردها بقضاء ، فلأول أن يردعا على البائع بذلك العيب
في قول أبي يوسف . وقال محمد : لا يردما .

رجل اشترى عبداً ويرث إليه البائع من كل عيب فلم يقبضه حتى اعور ، لزم
المشتري في قول أبي يوسف . وقال محمد : إن شاء أخذه ، وإن شاء تركه ، ولولم يعور
حتى قبضه المشتري ثم طعن [المشتري] لعيب . فقال : حدث قبل القبض . وقال
البائع : كان به يرم البيع ، فالقول قول البائع مع يمينه . فإن أقام المشتري بينة رده
وحل اشترى عبداً وقبضه فساوم به آخر . وقال المشتري : ليس به عيب فلم
يتفق بينهما بيع ثم وجد بالعبد عيباً يحدث مثله وأقام البينة أنه كان [به] عند البائع
وقال البائع : قد أفروت في سومك أن لا عيب به ، رده [عليه] ولم يطل قوله ذلك
الرد . ولو قال للذي ساوم : لا عور به ولا شلل به ثم كان ما وصفتنا ، لم يرد على
بائعه بالشلل أو العور . و [لو] قال للذي ساومه : ليس به إصبع زائدة أو عيب يعلم
أنه لا يحدث مثله في تلك المدة التي قبض فيها العبد ثم وجد ذلك العيب رده ولم
يطل قوله ذلك الرد ، وأنه أعلم بالصواب

باب جناية العبد في البيع في الخيار ^(١)

والقتيل يوجد في الدار

رجل باع عبداً علي أنه باختيار قتل العبد رجلاً خطأ فسلم البيع وهو يعلم بالجناية
أو لا يعلم ، فالبيع جائز ، وليس بمختار الجناية ^(٢) ، فإن كان المشتري قبضه قبل
الجنابة دفعه بها أو فداه ، وإن كان لم يقبضه واختار قبضه فكذلك ، وإن اختار

• وفي كتاب البيوع من الآمال أنه إن اشترى عبداً على أنه بريء من كل عيب
فلم يقبضه حتى حدث به عيب أن له أن يردعه ^(٣) وليس يدخل ما يحدث في البراءة .
ولو اشترط في البراءة ما يحدث ، فسد البيع ؛ وكذلك إن اشترى عبداً وأبرأ
البائع من الإبقاء ثم أقر البائع أنه لم يكن أبق قبل البيع وأنه قد أبق منذ وقع
البيع ، فللمشتري أن يردّه

(١) زاد في المصرية بد قوله : في الخيار من المشتري والبائع . (٢) وفي الهندية : الجنابة .
وفي المصرية ولا يكون هذا اختياراً من قانع لعبد من الجنابة . (٣) وفي الهندية : أن يردّه .

تقضى البيع دفع الثمن العبد أو فداء . ولو كان الخيار للمشتري أو لم يكن فيه خيار ولم يقم المشتري حتى جنى ، فإن شاء أخذه فدفعه أو فداء ، وإن تقضى البيع دفع الثمن [العبد] ^(١) أو فداء ولا يكون المشتري بنفسه مختار العبد ^(٢) ولو قبضه المشتري ومرو بالخيار حتى حثاية في يديه لم يقدر على رده إلا أن يفديه من الجناية فيرده .

رجل اشترى داراً وأحدهما ماخيار أو لا خيار فيها فوجد فيها قتيلاً ، فأنه على عاقلة المولى في يديه في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا لم يكن خيار فعلى عاقلة المشتري ، وإذا كان خيار فعلى عاقلة المولى بصير له : في يدي المشتري كانت أو في يدي البائع .

رجل اشترى عبداً فلم يقبضه حتى قتل قتيلاً خطأ فعلم المشتري بأحدهما ورضيه بذلك ثم علم بالآخر ، فإن شاء رضى ودفع الثمن ودفع العبد بهما أو فداء بدتين . وإن تقضى البيع بقضاء ، فالدفع أو الفداء إلى البائع ، وإن رده بغير قضاء فالمشتري بالخيار وعليه ديتان . ولو كان المشتري لم يقبض العبد حتى علم بالجناية الأخرى فنقص البيع بقضاء أو غيره ، فهو سواء ، والدفع والفداء إلى البائع . وإن قبض المشتري العبد قبل أن يعلم بالجناية الأخرى ففداء من الأول ثم علم بالأخرى ، فإن شاء تقضى البيع ودفع نصف العبد بالجناية الأخرى أو فداء ، وإن دفع العبد بالجناية التي رضى بها [بقضاء] أو غيره ، فقد لزمه البيع ويرد عليه نصف العبد فيدفعه بالجناية الأخرى أو يفديه . ولو كان العبد جنى جناية ثالثة خطأ في يدي المشتري ثم علم ، فإن فداء من الجناية الآخرة [وذه على البائع بدفعه بالاولين أو فداء] ورجع على البائع بنقصان العيب الاول . فإن قال البائع : آخذته بجنايته الآخرة وأردت [الثمن ، لم يجبر] المشتري على ذلك ، فإن فعله بغير إيجاب فهو مختار للجنايتين وعليه ديتان ، ولو لم يحضر البائع وحضر أصحاب الجنايتين دفعه المشتري أو فداء ، فأى ذلك فعل لم يرجع على البائع بشيء . وكذلك لو لم يقتل العبد في يدي المشتري ولكن حدث به عيب عنده ، ولو لم يمن العبد في يدي البائع وقبضه

(١) الرأفة من المعربة (٢) وفي المصرية : . وكذلك لو لم يكن للمشتري خيار ولا للبائع . والمسألة على خلافها ، كأن هل ما دامت لك ولا يكون يرد المشتري على قائم وقبضه لبيع اختياراً للعاقلة ،

المشترى بئى في يديه ثم وجد به أصعباً زائدة ، فإن قناه من الجنابة رده باليب
وإن دفعه لم يرجع بئى.

باب من البيع بشئ من الكيل والدرهم

رجل اشترى أرضاً فيها نخل بكر ذقل ، فأثمر في يدى البائع كرا مثل التمر فأكله
البائع ، قسم الثمن^(١) على الأرض والنخل فيعطى عن المشتري حصة الثمن^(٢) ولو لم
يأكله البائع ونضاه المشتري إياه من الكر الثمن^(٣) قل أن يقضه ، لم يكن ذلك
قضاء^(٤) فإن أكله البائع بعد القضاء فهو على ما وصفت لك قبل قبض المشتري ،
ولو قبض المشتري الأرض والنخل والتمر فتضى البائع الكر الذى قبض من الثمن ،
جاء وتصدق المشتري بفضل الكر الذى قبض على حصته من الكر التمر^(٥)

رجل اشترى نخلة بمرها بفزها البائع وذلك ينقص النخل أو التمر ، فإن شاء
المشتري أخذ ذلك وبطل عنه حصة النقصان ، وإن شاء ترك ، وإن لم ينقصها ذلك
قبضها بلا خيار ، ولو قبض المشتري بفز [هاو] ذلك لا ينقص ثم وجد بأحدهما
عيباً ردهما جميعاً وليس له أن يرد الميب وحده . وإن كان الجزاء ينقص أحدهما
وقد وجد بأحدهما عيباً ارجع بحصته^(٦) وإن اشترى شاة عليها صوف جزها ،
فهي بمنزلة النخلة والتمر في جميع ذلك . ولو اشترى شاة حاملة فولدت فتبضعها ثم
وجد بأحدهما عيباً رده بحصته . وإن ولدت في يدى المشتري ثم وجد بالشاة عيباً
ارجع بالنقصان ولم يردها ، وكذلك الثمن في الضرع . وإن كانت النخلة أثمرت
وخرج صرف الشاة بعد وقوع البيع ، كان بمنزلة اللبن واللؤلؤ

رجل اشترى جارية قيمتها ألفان بألف تقطع رجل يدها قبل قبض المشتري ،
فالمشتري إن شاء أخذها واتبع الجاني ، وإن شاء تركها . فإن اختار أخذها فتوى
بما على الجاني توى من مال المشتري في قول أبي يوسف . وقال محمد : إن توى
رجع على البائع بنصف الثمن ، فإن لم يتو ما على الجاني وقبضه وهو درهم . تصدق

(١) وفي الهدية : : قسم التمر . (٢) وفي الهدية : : حصة التمر . وكذا في المصنفين بعده ومن
فكره التمر ، و : قبض مر الثمن . (٣) وفي الهدية : : ضاماً . (٤) وفي الهدية : : ومن ثمن
الكر . (٥) زاد في المصرية بعده : : إلا أنت يتله البائع أن يأخذ لحة والتمر بما نقص
عد المشتري ،

بما زاد على نصف اثنين لانه ربع ما لم يقبض في قول أبي يوسف ، وإن كان قبض
من الجاني دنانير لم يتصدق بشيء وقبضه لما على الجاني بقضاء أو بغير قضاء سواء .
ولو اشترى من الجاني بما وجب عليه شيئاً من السكيل والوزن بعينه أو عرصاً
وقبضه أكثر مما وجب عليه لم يتصدق بشيء ، وكذلك لو صالح عليه ، وكذلك
لو قضى عليه نصف القيمة دنانير واشترى تلك الدنانير شيئاً ، ولو قضى له نصف
القيمة دراهم واصطلحها عليها بينهما ثم اشترى بتلك الدراهم ما وصفا ، فذلك
بمثلة نفسه للدراهم ويتصدق بمثل نصف القيمة على نصف اثنين . وكذلك لو
صالحه من ثلث الدراهم على شيء . فهو بمثلة الشراء . وإن قبض بعض ما وجب له
وبقي بعض ، لم يتصدق بشيء حتى يقبض مثل ما أعطى . ولو قضى له بنصف القيمة
دراهم أو دنانير واصطلحها عليها واشترى بها كر حنطة موصوفة بغير عينها أو صالحه
على ذلك لم يبر ، وإن قصه قبل الاتراق . ولو لم يقبض له بنصف القيمة ولا
اصطلحها عليه حتى صالحه الجاني على كر بغير عينه وقبضه قبل الاتراق جاز ولم
يتصدق بشيء . وإن اتزقا قل انقص بطل الصلح ، ولو باعه بذلك كراً وسطاً ،
وسمى أحلاً أو لم يسم ، فهو فاسد ، وهذا كله على قياس قول أبي يوسف . وأما في
قياس قول من قال إن المال إن توى توى من مال البائع فلا يجوز أن يشتري
به شيئاً ولا يقص إلا الدراهم والدنانير . وقال محمد : هذا أحسن القولين ^(١)
والله أعلم

باب اختلاف البيئات في البيع

دار في يدي رجل أقام رجل البيئة أنه اشتراها منه بألف وأقام الذي في يديه
بيئة أنه اشتراها من المدعي بألف ، فهي للذي في يديه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
والبيتان باطل ، وفي قول محمد هي للدعي والآلاف بالآلف قصاص . ولو أقاما
البيئة على قبض الدار أيضاً فهي للذي في يديه في قولهم ، والبيتان باطل في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : الآلف بالآلف قصاص واليومان جائزان وهي
للذي في يديه . ولو أقام المدعي بيئة أنه اشتراها بخمسمائة وأقام الذي في يديه بيئة

(١) وفي المصرية : وهذا أحسن القولين عند محمد .

أنه اشتراها من المدعى بألف ولم يقبضه على القبض فهي للذي [هى] في يديه في قول محمد وعليه الألف ، فإن أقام مع ذلك بينة على قبض الدار فهي للذي في يديه في قول محمد ، وقد اشتراها بأكثر مما باعها ، وإن أقام المدعى بينة أنه اشتراها بألف وقبضها وأقام الذي في يديه أنه اشتراها بخمسمائة من المدعى وقبضها ، فهي للذي هى في يديه بشراء فاسد ، وتدفع إلى المدعى في قول محمد ، ويؤخذ منه ألف . ولو أقام الذي [هى] في يديه بينة أنه باعها من المدعى بألف وأقام المدعى بينة أنه باعها من الذي هى في يديه بألف ، فهي للمدعى في قول محمد والألف بالألف قصاص . ولو أقام بينة على القبض أيضاً فهي للذي في يديه والألف بالألف قصاص في قول محمد . وفي قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف البيتان باطل في هذه المسائل كلها ، والدار للذي [هى] في يديه ولا شيء لواحد منهما على صاحبه دار في يد رجل أقام البينة أنه اشتراها من فلان بألف وأقام فلان البينة أنه اشتراها من امرأة بألف وأقامت المرأة بينة أنها اشترتها من المدعى عليها (١) بألف فهي للذي في يديه وعليه اثنتان للمدعى على المرأة ، وللرأة على الذى ادعت عليه ألف في قول محمد ، وفي قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف رضى الله عنهما : البينة بينة الذي [هى] في يديه وعليه اثنتان للذى ادعى الشراء منه والبيتان الآخران باطل . ولو كانت الدار في يد المدعى على المرأة ، والمسألة بحالها ، فالبينة بينة المدعى على الذي في يديه ويأخذها بالثمن الذى ادعى وبطلت البيتان الآخرتان في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورضى الله عنهما . وقال محمد : المشتري من المرأة هو المشتري الأول فعليه للمرأة ألف وقد استوت دعوى المرأة والأجنبي [على] الذي في يديه فهما بالخيار : إن شاء أخذ كل واحد نصف الدار بنصف الثمن الذى يدعيه أو يترك . ولو كانت في يد المرأة ، والمسألة بحالها ، فهي لها في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف واليروع كلها باطل . وقال محمد : هى للمدعى على المرأة والألف بالألف قصاص بينهما وبين المرأة ولا شيء للأجنبي . ولو كانت في يد الأجنبي وأقاموا البينة على القبض أيضاً فهي للذى [هى] في يديه باثنتان الذى يدعيه يدفعه إلى المدعى على المرأة ، والبيتان الآخران باطل

في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد : الشراء كله جائز والمرأة أولهم شراء ثم اشتراها منها المدعى عليها ثم اشتراها منه الذي هي في يديه ، فإن كان الثمن كله دراهم تقاص المرأة والمدعى عليها ، وإن اختلفت الأثمان أخذ كل واحد منهما من صاحبه الثمن الذي شهد به شهود صاحبه . ولو كانت في يد المدعى على المرأة قضى للمدعى ^(١) على الذي في يديه بالثمن الذي ادعى في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وبطل ماسوى ذلك . وقال محمد : هي في قولنا علي ما رصفت لك . ولو كانت في يد المرأة ، والمسألة بحالها ، ففي قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف : هي للأجنبي وعليه للمدعى على المرأة الثمن الذي شهد به شهوده ، وللرأة على المدعى عليها الثمن الذي شهد به شهودها . وقال محمد : هي للرأة ، أجملها باعت من المدعى عليها ثم اشترته والأجنبي من المدعى عليها ، فشراؤها أولى لأن الدار في يديها واثنان بينهما وبين المدعى عليها قصاص إن كان واحداً ، وإن اختلفا أخذ كل واحد من صاحبه الثمن الذي ادعى أنه اشترى الدار به

رجل في يديه عبد أقام مكاتب البينة أنه عبده باعت من هذه المرأة بألف وأقامت المرأة بينة أنه عبدها باعت من المكاتب بمشرة أكرار حنطة وأقام الذي في يديه [البينة] أنه اشتراه من المكاتب بوصيف ولم يشهدوا على القبض ، فهي للذي في يديه بالوصيف وبطل ماسوى ذلك في قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف . وقال محمد : هو للذي في يديه بالوصيف ويبيع المرأة من المكاتب جائز ولها عليه الحنطة . ولو كان في يد المكاتب أخذه منه الحر بالوصيف وبطل ماسوى [ذلك] في قولها . وفي قول محمد على ما وصفتنا : إذا كان في يد الحر ، ولو كان في يد المرأة فهو لها والبيتان باطل في قولها . وفي قول محمد : هو للمكاتب وعليه الحنطة للرأة وله عليها ألف وبطل شراء الحر من المكاتب . ولو أقاموا مع هذا البينة على القبض والعبد في يد الحر ، فهو له بالوصيف في قولها وبطل ماسوى ذلك ، وفي قول محمد : البيوع جائزة كلها ، وأبدى بيع المكاتب من المرأة ثم اشتراه المكاتب منها ثم باعت من الحر ، وكذلك لو كانت في يد

المكاتب، والمسألة بحالها. ولو كان في يدى المرأة فى قولها بينة المرأة على المكاتب وبينه الحر على المكاتب جائزة وتبطل بينة المكاتب على المرأة. وقال محمد: البيوع كلها تامة وهى للحر ويأخذ بعضهم من بعض الثمن، ولولم يتم الحز بينة على الشراء ولكنه أقام أنه باعه من المكاتب بمائة دينار ولم يقيموا على القبض [بينه] والعد فى يدى الحر، فالينة بينة الحر ويطل ماسواه فى المذهبين. وكذلك لو كان فى يدى المكاتب، فالينة بينة الحر فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف. وقال محمد: العبد للمكاتب نصفه من قبل الحر ونصفه من قبل المرأة ولكل واحد على المكاتب نصف الثمن الذى ادعى ثم يقضى ببيع المكاتب من المرأة ويدفع إليها العد بالثمن الذى ادعاه المكاتب. ولو كان فى يدى المرأة فهو للحر يأخذه فيدفعه إلى المكاتب ويأخذ الثمن فى المذهبين جميعاً. ولو أقاموا بينة على القبض أيضاً وهو فى يدى الحر أو يدى المكاتب فهو سواء والينة بينة الحر فى قولها. وقال محمد فى الوحيين جميعاً: العبد للمكاتب وعليه ثمنه للحر وثمنه للمرأة وله على المرأة الثمن، وكذلك لو كان فى يدى المرأة فهو لها وللحر على المكاتب الثمن الذى ادعاه ويطل ماسواه فى قولها. وقال محمد: البيوع كلها تامة والعبد للمكاتب ويقتض بعضهم الثمن من بعض

عبد فى يدى رجل ادعى مكاتب أنه [عبد] اشتراه من هذه المرأة بألف وادعت هى على المكاتب مثل ذلك وأقاما البينة، فالعبد للذى فى يده ويطل البيتان فى قياس قولها. وقال محمد: العبد بين المكاتب والمرأة نصفين ولكل واحد على صاحبه نصف الثمن الذى شهدت به شهود صاحبه. ولو أقام الينة على القبض أيضاً كان مثله فى قولها. وقال محمد: [العبد] بين المرأة والمكاتب نصفين وعلى كل واحد منهما جميع الثمن لصاحبه. ولو أقام كل واحد من المرأة والمكاتب بينة أنه باع العد من صاحبه ولم يقيم على القبض أو أقام على القبض فهو سواء، وهو للذى [هو] فى يده ويطل ماسواه^(١) فى قولها. وقال محمد: إذا لم يقيم بينة على القبض، فالعبد بين المرأة والمكاتب نصفين وكل واحد بالخيار فى النصف الذى صار لصاحبه، إن شاء أخذه بنصف الثمن الذى ادعى عليه، وإن شاء تركه. وإذا أقام بينة على

القبض ، فالعبد بينهما ولكل واحد منهما على صاحبه الثمن الذى ادعاه ، ولو أقام أحدهما بينة أنه باعه من صاحبه بألف وأقام الآخر أنه باعه من صاحبه بخمسمائة ، وأقاما بينة على القبض أو لم يقيما [فهى] فى قولها على ما وصفنا . وقال محمد : إن أقاما بينة على القبض فإنما نجعل العبد للذى ادعى عليه البيع بالألف ونجعله باع من صاحبه بخمسمائة ثم اشتراه بالألف ، بخمسمائة من الثمن بخمسمائة قصاص ويؤدى خمسمائة إلى صاحبه ، وإن لم يقيما بينة على قبض العبد ، فالعبد بينهما وكل واحد فى نصيب صاحبه بالخيار : إن شاء أخذه وإن شاء تركه

دار فى يدى رجل أقام [آخر] البينة أنها داره باعها من مكاتب بألف وأقام المكاتب بينة أنها داره باعها من هذه المرأة بألف ، وأقامت المرأة بينة أنها دارها باعها من الحر بألف ، ولم يقيموا بينة على القبض أو أقاموا . فهى للذى فى يديه فى قولها . وقال محمد : يبدأ ببيع المرأة ثم يبيع الرجل من المكاتب ويطلق يبيع المكاتب إذا لم يقيموا بينة على القبض ، ولو أقاموا بينة على القبض جازت البيوع وهى للذى فى يديه ولكل واحد منهم على صاحبه الثمن . ولو أقام الذى فى يديه بينة أنه اشتراها من المكاتب بألف وأقام المكاتب أنه اشتراها من المرأة بألف وأقامت المرأة أنها اشترتها من الحر بألف فهى للذى [هى] فى يديه فى قولها . وقال محمد نجيز شراء الذى فى يديه من المكاتب ونجيز شراء المرأة من الرجل ونظيل شراء المكاتب . ولو أقاموا بينة على القبض فهو مثله فى قولها . وقال محمد : الشراء كله جائز وهى للذى [هى] فى يديه ولكل واحد على صاحبه الثمن

أمة فى يدى رجل أقام الذى فى يديه البينة أنه اشتراها من آخر بخمسمائة وأقام الآخر البينة أنه اشتراها من الذى هى فى يديه بألف وأقاما بينة على القبض ، فى قولها هى للذى فى يديه والبيتان باطل . وقال محمد : هى للذى والثمان قصاص ويدفع المدعى الفضل ، وإن أقام رجل ^(١) البينة مع ما ذكرنا أنه اشتراها من الذى هى فى يديه فهى لللاجئ بالثمن الذى شري ^(٢) فى قولها . وقال محمد : نجعل شراء الذى فى يديه قبل ، فيكون عليه خمسمائة للذى ادعى شراءها منه ونجيز شراء

(١) وفى الحديث : المدعى . (٢) وفى المصرية : بالثمن الذى شهدت به يهوده والبيتان الآخرين باطل .

الاجنبي والمدعى الآخر من الذي في يديه وعلى كل واحد نصف اثني وثمانين ديناراً بالخيار .
وكل ما ذكرنا من القبض في هذا الباب فإنما عتينا قبض الدار والعبد والامة (١)

باب ما يؤمر به الرجل أن يقضى عنه دينه (٢)

رجل أمر رجلاً أن يقضى عنه ألفاً عليه لرجل ، فقال : قد فعلت وقد صدقه
الآخر وكذبه صاحب المال ، فإن المأمور لا يرجع به [على الأمر] . ولو جحد الأمر
والمقضى القضاء ، فإن المأمور لا يرجع به . ولو جحد الأمر والمقضى القضاء فأقام
المأمور بينة على القضاء ، برئ الأمر من الدين ورجع عليه المأمور ، والكفيل
بمنزلة المأمور في جميع ذلك . ولو قال الأمر للمأمور : ادفع إلى رب المال ألفاً
يقبضها من دينه على أفي ضامن لما تدفع إليه لجحد رب المال القضاء وادعاء المأمور
وصدقه الأمر ، رجع المأمور على الأمر بها ورجع رب المال على الغريم بدينه .
ولو صدق الأمر رب المال وأقام المأمور بينة على القضاء ، رجع بها على الأمر
ورجع رب المال بدينه أيضاً . ولو قال الأمر للمأمور : ادفع إليه ألفاً قضاء عني
على أفي ضامن ، لم يرجع المأمور بها على الأمر ، ولو صدقه الأمر حتى يبرأ
الأمر من الدين

رجل قال : لفلان على ألف فبعه بها عبدك . فقال : قد فعلت ، وقضته وصدقه
الأمر ، وقال رب المال : باعني ومات في يديه ، فالقول قوله ويرجع بالمال ولا
يرجع المأمور على الأمر بشيء (٣) . ولو أقام البائع بينة على القبض برئ الأمر من الدين
ورجع البائع على الأمر ، ولو أمره أن يصالحه على عبده . فقال : قد فعلت وقبض
وقال رب المال : لم أقبض المال وصدقه الغريم فأقام المأمور بينة على القبض ،
برئ الغريم ورجع المأمور عليه بقيمة عبده

رجل في يديه ألف درهم وديعة فاستأذن صاحبها أن يقضها في دين عليه فأذن له

(١) زاد بعد هذا في المدية مدقة قهارة : قال أبو عازم : لا يجوز أن أقام اليد على القبض أيضاً
قال محمد في أول الباب إن قوله إذا أقام المدعى إنما شراؤها بألف على المدعى عليه وأدفع الدار إلى
المدعي وأبطل شراء المدعي عليه وأصل الذي في يديه على شراء (٢) هذا الباب لم يرد في المصنوعة
ولستأني ما ، بل هو مخرج عن باين بعده ومكانه في المديرة : وباب التهاديات والبيع بين الاثنين على
الواحد ، وهو سائغ من الأصولين ولستأني (٣) وفي المدية : ولا يرجع الأمر على المأمور بشيء .

فقال : قد قضيتها رب المال في ديني وحلف رب المال ما اقتضاني ، ورجع بماله ورجع صاحب الوديعة أيضاً بألفه ، وكذلك لو كانت الوديعة عبداً فاستأذن صاحبه في أن يصالح رب المال عليه فأذن له ، فقال : قد فعلت وحلف صاحب المال ما قض شيئاً ، ورجع بماله فأخذه ورجع صاحب العبد على المصالح في قيمته .^(١) ولو استأذنه في بيعه من رب المال بدينه فأذن له ، فقال رب المال : قد اشترته ولم أقضه وحلف على ذلك وادعى الغريم أنه قد قبضه ، ورجع رب المال بالمال ولم يرجع صاحب العبد بشيء ، فإن صدق الغريم رب المال وكذبها صاحب العبد وأقام بينة على القبض ورجع صاحب العبد بالثمن على البائع ورجع عليه أيضاً رب المال بدينه . ولو استأذن رب العبد في أن يرهنه منه بدينه فأذن له فقال : قد رهنته وقبضه ومات في يديه فبطل دينه وصدقه صاحب العبد وكذبه رب المال ، فالتقول قول رب المال ، فإذا حلف ورجع بدينه ولم يرجع صاحب العبد بشيء ، ولو قال الغريم : مات [العبد] ولم أره وصدقه رب المال فكذبه رب العبد وأقام بينة على الرهن والموت ، ورجع على الغريم بقيمة العبد ورجع رب المال بدينه

باب ما يكون إجارة في البيع وما لا يكون^(٢)

وما يبيع قبل القبض

رجل اشترى عبداً ولم يقضه حتى أعاره أو أجره من البائع ، لم يحز ، فإن عمل في العارية أو في الإجارة فعطب ، عطب من مال البائع ، وإن سلم من العمل لم يكن على البائع الإجارة^(٣) . ولو قال المشتري للبائع : مر العبد يعمل لك ، فأمره فعطب بالعمل فهو من مال المشتري وعليه الثمن

رجل غصب عبداً فاستأجره من مولاه ، برئ من الضمان حين وقعت لإجارة كان العبد بمحضرتها أو لم يكن . ولو أعاره من العاصب فعطب بعمل الغاصب أو بعد ما فرغ من العمل فقد برئ من الضمان وهو على الغاصب مالم يستعمله . ولو أمره المنصوب منه ببيعها فباعه جاز ، وإن لم يقضه المشتري حتى مات مات بالغصب

(١) ون الحدية . في قيمة عبده . (٢) وفي المصرية : وما لا يكون في إجارة وما يجوز فيه إجارته وما لا يقع قبل القبض وما لا يجوز وعاريته . (٣) وفي الثاني : وإن سلم لا أجر عليه .

وإن وجد المشتري به عيباً فلم يقبضه واختار تركه فهو في ضمان الغاصب
رجل رهن عبداً ثم أجره من المرتن ، حاز ، فإن كان حاصراً حيث يكون
المرتن فابتناء . فقد بطل الرهن وهو على الإجارة ، وإن لم يكن بالحضرة فهو على
الراهن حتى يقبضه . ولو استعاره المرتن فعتب من العمل فلا ضمان على المرتن ،
وإن مات قبل العمل أو بعده مات بالرهن

باب من يبيع أهل الذمة والمسلمين^(١)

نصراني اشترى [لنصراني] من نصراني حراً فلم يقبضها حتى أسلم النافع
بالمشتري ، بطل البيع ، وإن أسلم الأمر لم يبطل في قياس قول أبي حنيفة وبطل
في قياس قول أبي يوسف وقول محمد

مسلم اشترى لمسلم صيداً فلم يقبضه حتى أحرم المشتري أو النافع ، بطل البيع ،
وإن أحرم الأمر بطل في قياس قول أبي يوسف ومحمد ولم يبطل في قول أبي حنيفة
ويأخذ المشتري الصيد ، فإن حل الأمر قبل أخذ المشتري الصيد أخذه وسلم له ،
وإن قبضه الأمر وهو محرم أرسله ، وإن مات في يديه قبل الإحلال أربعه فعليه
الجزاء ، وإن مات في يدي المشتري قبل [قبض] الأمر ، لم يكن على الأمر
جزاء^(٢) والله أعلم^(٣)

• في كتاب البيوع من الآمال^(٤) أن نصرانياً إن اشترى من نصراني حراً
علي أن أحدهما بالخيار أيهما كان وقبض المشتري الحرة ثم أسلم الذي له الخيار أن
البيع قد انتقض . وفيه أيضاً في موضع آخر والتاجر واحد^(٥) أنه إذا أسلم
الذي له الخيار أيهما كان ، فقد وجب له البيع . وفيه أن الخيار كان للبائع فأسلم
المشتري لم يكن له أن يلزمه البيع . وفيه في موضع آخر أن البائع على خياره
وله أن يلزمه^(٦)

(١) زاد في المصرية بعده : « ما يحرم بيعه بعد ما يجوز له » (٢) وفي الرواية : « الجزاء »
وفي المصرية « حراء » (٣) ما في المصرية « والتاجر بائع لم يوجد » في الأصلين أحدهما :
« مات الزوجان يكون بينهما الحارة فقع عليها كل واحد منهما ويدعى كل واحد أنها أم ولد لأحدهما »
ولما رأيت ما يأمر المرسل أن يقضى به عدويه من ماله فيلزمه ذلك حتى يرجع به عليه صاحبه
وما لا يلزمه ، وهو ما مر قبل ذلك (٤) هذه الرواية في المدينة عند حنن الباب (٥) كذا
في الأصلين (٦) وفي المدينة : « ولم يلزمه »

باب من العيوب التي " يرجع فيها بالعيب والتي لا يرجع .

رجل اشترى عبداً وتقاضا ثم شهدا أن البائع أعنته قبل البيع أو دبره أو كانت أمة فولدت منه وأنكر البائع ذلك وحلف ، عتق العبد ووقف ولاؤه وقضى إن كانت أمة أنها أم ولد ، فإذا مات البائع عتقت ، وكذلك المدبر يعتق بعد موت البائع ، وإن وجد المشتري بما اشترى عبداً كان عند البائع رجوع بنقصانه ، وكذلك لو ادعى أنه حر الأصل ثم وجد به عبداً ، ولو ادعى أنه باعه وهو عبد ، فلان فأخذ المقر له فوجد به المشتري عبداً ، لم يرجع بالنقصان ، وإن أنكر المقر له ما أقر به ثم وجد به عبداً ، رده بالعيب . وكذلك لو كان الإفراز منه بعد ما رأى العبد . ولو وجد به عبداً وحدث به عيب عنده فأخذ نقصان العيب ثم أقر بالعبد لرجل فأخذه المقر له ، لم يرجع البائع على المشتري بما أخذه منه . ولو قال المشتري : باعني وهو لفلان فأعنته فلان قل أن اشتراه وصدقه فلان ثم وجد عبداً ، لم يرجع بالنقصان . ولو لم يقر المقر له بالعتق أخذ العبد ولم يرجع المشتري على البائع إن وجد عبداً . ولو كذب فلان في جميع ما ادعى عتق الإفراز المشتري ، فإن وجد عبداً رجعت بحصته ، فإن أقر فلان بعد ذلك بما ادعى المشتري كان العبد مولى له ويرجع البائع على المشتري بما أخذه منه . ولو قال المشتري : اشتريته وهو لفلان فأعنته [فلان] بعد شرائي ، وكذب فلان أو صدقه ، ثم وجد عبداً لم يرجع به . ولو قال المشتري : بعث العبد من فلان بعد ما اشتريته وأعنته وكذبه المدعي عليه ، فقد عتق العبد ولاؤه موقوف . فإن وجد عبداً بعد ذلك لم يرجع على البائع بشئ . ولو ادعى أنه باعه من فلان ولم يذكر عتقاً وحلف فلان على دعواه ثم وجد به عبداً ، رده على البائع

رجل اشترى عبداً وتقاضا " ثم أقر أنه مدبر لفلان أو كانت أمة فادعى أنها أم ولد لفلان فاشتراهما وهما كذلك أو كان ذلك بعد الشراء وكذبه المقر له أو صدقه ثم وجد به عبداً ، لم يرجع بنقصانه على البائع " ، والله أعلم

(١) وفي المصرية : العيوب التي ، وكذا في باقي (٢) وفي المصرية : . ولو أدخل المشتري من رجل عبداً بألف درهم وبعده وقد اتفق ثم أنزل . (٣) ذات المصرية بعد ذلك مسألة ، ولو

باب بيع الشئيين اللذين كأنهما شئ واحد

رجل اشترى مصراعى باب أو خفين أو قلعين فقتض أحدهما بنير أمر البائع وهلك الآخر في يدى البائع ، فإن شاء أخذ الذى في يديه بحصته ، وإن شاء تركه . ولو استهلك المشتري الذى قبضه أو أحدث به عيأ ثم هلك الذى في يدى البائع ، هلك من مال المشتري وعليه الثمن كله . ولو كان البائع متعاه الذى في يديه بعد استهلاك الذى قبضه ثم ضاع الذى في يدى البائع ، ضاع بحصته من الثمن . ولو أسره المشتري أن يحدث في أحدهما عيأ وهما في يدى البائع فأحدثه فهذا قبض من المشتري وليس للبائع أن يمتعه واحداً منهما بقبض اثنين ، فإن معه نهك في يديه ، فهو ضامن لقيمتيه . ولو أذن له البائع في قبض أحدهما كان إنداء في قصصهما ، وإن رأى المشتري أحدهما فرفضه ثم رأى الآخر فلم يرضه ، فهو بالخيار لهما . وإن أحدث في أحدهما عيأ لم يكن له أن يرد واحداً منهما بخيار رؤية ولا يجب . ولو استهلك رجل أحدهما ولم يشترهما كان لصاحبهما أن يسلم له الباقي ويأخذ قيمتهما منه

باب الشراء الذى يدفع فيه بعض الثمن

ويرد آخر^(١) بعض ما اشترى

رجل اشترى عشرة أتواب يهودية كل ثوب بعشرة صنفه فنقده عشرة وقال : هي ثمن ثوب بعينه ، وقال البائع : هي من ثمن الجميع ، والقول قول المشتري وليس له أن يقبض شيئاً منها حتى ينفذ ثمن الجميع ، وكذلك لو أيرأه البائع من ثمن أحدها فأراد أن يأخذ الذى يرى من ثمنه لم يكن له ذلك ، وكذلك لو أخر عنه ثمن أحدها أو أخره باثنين كله إلا دوماً واحداً ، وكذلك لو اشترى في الأصل على أن ثمن ثوب منها حال وثمان للباقي إلى أجل ، وكذلك لو باعته تسعة بتسعين درهما ديناً

أن رجلاً اشترى من رجل عدداً ما قد دهم وتناهما ثم أقر المشتري أن ثوبه كان بعداً لهذا الرجل فأعفته قبل الشراء فأنكر المقره ذلك ، ثم رجع المشتري بالبدعياء مرجع بقصان قتيب على قائم ثم إن المقر له صدق المشتري بما قال بعد ما رجع بقصان قتيب ، فإن لم يرد بكرى مقره للمقره ولا يطل حقه إنكاره الأول ورجع لبايع على المشتري بما أخذ منه من ضمان قتيب ، لأن المقر له سبق صدق المشتري بما قال فلا يثبت ملكه للمقره (كذا) وولاؤه يوم أقر به قبل أن يرجع بالقصان وللبائع أن يأخذ من المشتري ما أخذ منه (١) وفي المصرية : أحدهما

للغشري على البائع وثوباً بعشرة والبيع صفقة لم يكن له أن يقبضها حتى يؤدي
العشرة . وكذلك لو اشترى ثوبين أحدهما بعشرة والآخر دينار فنقد ثمن أحدهما
رجلان اشترى عدداً بألف فعاب أحدهما ونقد الباقي حصته من الثمن ، فليس له
أن يأخذ نصيبه حتى يوفي الثمن كله في قولهم ، فإن أوفاه الثمن كله فله أن يقبضه ،
وليس بمنطوق فيما أدى عن صاحبه في قول أبي حنيفة ومحمد . فإن مات العبد
في يده ، مات من مالهما ورجع على شريكه بالذي نقد عنه . ولو حضر شريكه والعبد
حي ، قلدى نقده أن [يدفعه أو] يمتعه حتى يأخذ ما نقد عنه . فإن مات في يده بعد
معه ، لم يرجع على شريكه مما نقد عنه . وقال أبو يوسف : إذا نقد الحاضر الجميع
لم يكن له أن يقبض من العبد إلا نصيبه وهو منطوق فيما أدى عن صاحبه . ولو أبرأ
البائع أحد الشريكين من حصته أو أخره ، لم يكن للذي أبرأ أن يأخذ حصته حتى
يقدر صاحبه . ولو اشترى كل واحد منهما في الأصل نصفه بخمسة صفقة ، فلكل
واحد أن يأخذ نصيبه إذا نقد حصته من الثمن . وإن أبرأ أحدهما أو أخره ، فله أن
يقبض نصيبه . وكذلك رجلان اشترى عشرين من رجلين أحدهما لأحدهما بعينه
بمائة دينار والآخر للآخر بألف صفقة واحدة ، فلكل واحد أن يقبض عبده إذا
أدى ثمنه ، وكذلك لو كان ثمن كل واحد منهما دراهم على حدة . ولو اشترى العبدان
[بألف] ومائة دينار صفقة ولم يبتا ثمن كل واحد ، فليس لواحد منهما أن يقبض
حتى يؤديا الثمن كله

رجلان باعا من رجلين عشرين أو عبداً بألف فنقد أحدهما ، لم يقبض ما اشترى
منه حتى ينقد الآخر . ولو باع كل واحد حصته على حدة ، كان له أن يقبض حصته
التي ينقد^(١)

رجلان باعا من رجلين عشرين بألف وكل واحد من العبدان لأحدهما على حدة
فنقد المشتريان أحد البائعين حصته ، لم يقبض بنصيبه حتى ينقد الآخر . ولو نقد
أحدهما البائعين جميعاً حصته من الثمن لم يكن له أن يقبض حصته أينما . ولو سعى
كل واحد من المشتريين [ثمن] الذي اشتراه ، كان له أن يقبض حصته إذا نقد ثمنه
رجل قال لآخر : قد بعثك هذه العشرة الاتواب كل ثوب بعشرة فقبل البيع

في أحدهما فليس له ذلك . وكذلك لو قال لرجلين : قد بعتكما هذا العبد بألف تقبل أحدهما . ولو قال : قد بعتكما بألف حصتك بخمسمائة وحصه هذا بخمسمائة تقبل أحدهما ، وقع البيع في نصيبه

ورجلان قال لرجل : قد بعتك هذا العبد بألف ، فقال : قد قبلت نصيب فلان ، فليس له ذلك . ولو بين البائعان ثمن حصه كل واحد قبل نصيب أحدهما . جاز . ولو اشترى داراً من رجلين صفقة وسمى ثمن حصه كل واحد ، فلتشيع أن يأخذ إحدى الحصتين . وإن اشترى الحصتين جملة بألف ، فليس لتشيع أن يأخذ [حصه] ^(١) أحدهما دون الآخر

باب البيع الذي يقع معا

رجل باع عبداً لرجل بغير أمره [من رجل وباعه آخر من آخر فبئله فأجازهما] فالمشترى بالخيار : إن شاء أخذاه بينهما نصفين بنصف اثنين ، وإن شاء تركا . وكذلك لو كان الذي ولي البيع منهما رجلاً واحداً ، وكذلك لو كان المولى وكل رجلاً بيعه [ثم ركل آخر بيعه] فباعه كل واحد من رجل معاً

رجل باع أمة لرجل [بألف درهم] وزوجها آخر من آخر على ألف فأحارهما المولى ، فالبيع جائز والنكاح باطل . ولو كان يماً وعتقاً أو كتابة وبيعاً ، جاز البتق والكتابة وبطل البيع . ولو كانت هبة وبيعاً فألحقة في النصف جائزة والمشتري في النصف بالخيار . فإن اختار المشتري ترك النصف لم يكن للوهوب على ذلك النصف سيل . ولو كانت داراً فاجتمع فيها هبة وبيع ، جاز البيع وبطلت الهبة . ولو كانت هبة وصدقة في دار فأجازها بطل ذلك كله في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه وجزا في قياس [قول] أبي يوسف ومحمد ، وكذلك الهبة والصدقة . ولو كان رهناً هبة أو صدقة ، جازت الهبة والصدقة وبطل الرهن . ولو كان ذلك في دار لم يجز شيء منه . ولو كانت إجارة وبيعاً بطلت الإجارة وجزا البيع ، وكذلك الهبة والإجارة . ولو كانت إجارة ورهناً جازت الإجارة

باب البيع الفاسد والعق في ذلك

رجل باع عبداً ثلث درهم ورجل من خمر على أنه بالخيار شهراً فقبضه المشتري بأمره وأعتقه في الشهر . لم يحز عتقه . فإن أعتقه بعد الشهر جاز وعليه قيمته
رجل غصب رجلاً عبداً فباعه من الغاصب بيعاً فاسداً فأعتقه الغاصب ، جاز عتقه وعليه التبعة

رجل في يديه عدد رديعة واشترى من المولى بيعاً فاسداً والعبد حاضر فأعتقه ، صار عتقه وعليه القيمة ، فإن لم يكن حاصراً لم يحز عتقه .
رجل اشترى عبداً بيعاً فاسداً أو استأجره إجارة فاسدة ونقد الثمن أو الأجر أو أقرض رجلاً ألفاً وارثن منه رهناً فاسداً فله أن يبيع ما اشترى وما استأجر وما ارثه حتى يقصر ما نقد ، وإن مات البائع أو المؤاجر أو الرامن ، فالمدى في يديه العبد أحق به من سائر الغرماء يباع في دينه . ولو اشترى العبد بيعاً فاسداً أو استأجره إجارة فاسدة أو استرهنه رهناً فاسداً والثمن والأجر وما استرهن به العبد دين على رب العبد قبل ذلك ، فله أن يسترجع العبد قبل أن ينقذ [من] الذي عليه ، وإن مات فالعبد أسوة دين الغرماء . ولو كان الرهن مديراً أو أم ولد ، كان له أن يسترجعه قبل نقد الغرام في الوحيين جميعاً ؛ لأنه ليس برهن . ولو كانت الإجارة صحيحة في الوحيين جميعاً ثم مات المؤاجر ، والمستأجر أحق به حتى يستوفى سقته . وإن مات العبد في يدي المستأجر ، وقد منه المستأجر أو قبل منه ، لم يكن عليه ضمان ورجع في مال المؤاجر يدينه

باب الاختلاف في الخيار في البيع^(١)

رجل باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاختلفا بعد الثالث^(٢) فقال أحدهما : مات العبد في الثالث . وقال الآخر : أبقى بعد الثالث ، فالقول قول الذي يدعى الإبقاء والبيئة بينهما . ولو تصادقا أن العبد مات فقال أحدهما : مات في الثالث ؛

(١) راد في المصرة منه : في موت العبد قبل معنى الخيار بعد ذلك . (٢) وفي الهندية : وبعد ثلاث ، وفي المصرة : قصت ثلاثة الأيام فقال أحدهما : الخ

وقال الآخر : مات بعد الثلاث ، فالقول قول الذى يدعى الموت فى الثلاث والبيئة
 بيئة الآخر . ولو تصادقا على موته بعد الثلاث وأقام أحدهما البيئة أن البائع نقض
 البيع فى الثلاث وأقام الآخر بيئة أنه أجازها فى الثلاث [والبيئة بيئة المدعى للقبض .
 وإن تصادقا على الموت فى الثلاث] وأقام أحدهما بيئة على النقض قبل الموت وأقام
 الآخر على الإجازة ، والبيئة بيئة مدعى الإجازة . وإن ادعى أحدهما أن الثلاث
 مضت والعبد حى ثم مات وأن البائع أجاز البيع فى الثلاث وادعى الآخر أنه مات
 فى الثلاث وأن البائع [نقض البيع قبل موته ، فالقول قول الذى يدعى النقض
 والبيئة بيئة الآخر . ولو ادعى [أحدهما أن العبد مات بعد الثلاث وأن البائع
 نقض البيع فى الثلاث وادعى]^(١) الآخر أنه مات فى الثلاث وأن البائع [أجاز البيع
 قبل موته ، فالقول قول مدعى النقض والبيئة بيئة الآخر . وكذلك إذا كان الخيار
 لهما واجتمعا على موته وأب [المشتري قبض العبد فادعى أحدهما أنه مات بعد
 الثلاث و]^(٢) ادعى الآخر أنه مات فى الثلاث وأنها جميعاً أجازا البيع قبل الموت .
 ولو ادعى الآخر أنه مات بعد الثلاث وأنها نقضا ، فالقول قول مدعى النقض
 والبيئة بيئة الآخر . ولو كان العبد قائماً فى يدى المشتري بعد الثلاث وأحدهما
 بالخيار فأقام أحدهما بيئة على النقض والآخر على الإجازة ، والبيئة بيئة مدعى
 النقض . وإن أقاما البيئة على ما وصفنا فى الثلاث ، والبيئة بيئة الذى لا خيار له .
 وإن كان الخيار لهما جميعاً فأقام أحدهما البيئة بعد الثلاث على النقض وأقام الآخر
 على الإجازة والبيئة بيئة مدعى النقض . وإن اختلفا فى الثلاث ، والبيئة بيئة مدعى
 الإجازة والقول قول الآخر . وجميع هذه المسائل إذا لم يعلم أى الأمرين كان قبل
 فهو على ما وصفنا ، وإذا كان علم الأول أخذ به ، ولو كان الخيار للبائع فنقضه المشتري
 وقيمه ألف فصارت ألفين فى يديه فأقام البائع بيئة بعد الثلاث أن المشتري قتله خطأ
 فى الثلاث بعد ما صارت قيمته ألفين وأقام المشتري بيئة أن البائع قتله بعد مضى
 الثلاث ، والبيئة بيئة البائع وله على عاقلة المشتري قيمة العبد فى ثلاث سنين ، وليس
 له أن يضمن المشتري قيمته . وإن أقام المشتري بيئة أن البائع قتله فى الثلاث وأقام
 البائع البيئة أن المشتري قتله بعد الثلاث ، فالبيئة بيئة البائع وعلى المشتري اثنتان .

(١) هذه الرائدة التى فى وسط الزيادة المتدنية أخذت من المصرية (٢) الرائدة من المصرية

ولو أقام المشتري بينة أن أجنبياً قتله بعد الثلاث وأقام البائع البينة أن ذلك الأجنبي أو غيره قتله في الثلاث خطأ ، فالبينة بينة البائع . ولو أقام البائع البينة أن أجنبياً قتله بعد الثلاث وأقام المشتري بينة أن ذلك الأجنبي قتله في الثلاث ، فالبينة بينة النافع وعلى المشتري الثمن ولا شيء على القاتل للبائع . ولو أقام البائع بينة أن أجنبياً غصبه من المشتري في الثلاث وقيمته ألمان ومات في يديه في الثلاث وأقام المشتري بينة أن ذلك الأجنبي غصبه وقيمته ألمان ومات في يديه بعد الثلاث ، فالبينة بينة المشتري . ولو كانت البائع أقام بينة أنه مات في يدي الغاصب بعد الثلاث وأقام المشتري البينة أنه مات في الثلاث ، فالبينة بينة البائع ، وعلى المشتري الثمن ، وله على الغاصب القيمة . والقول قول مدعي الموت والقتل في الثلاث في جميع هذه المسائل

باب بيع الكيل يزيد أو ينقص^(١)

رجل اشترى حنطة على أنها قفير بدرهم فلم يقضها ولم بكل عليه^(٢) حتى أصابها ماء فصارت قفيراً وربما تصادقوا^(٣) أن الزيادة من الماء ، فإن شاء أخذ منه قفيراً بدرهم ، وإن شاء تركها . ولو كالماء بحضرة المشتري فلم يدفعها إليه حتى كان ما وصفتها فإنه يأخذها بزيادتها بما سمي إن شاء وإن شاء تركها

رجل اشترى طعاماً على أنه قفير فوجده يزيد بثلث أو ربع أو ينقص ذلك وهو شيء يكون بين الكيلين أخذ في الزيادة قفيراً منه بما سمي وأخذ في النقصان بحضرة ولا خيار له . ولو كاله بعد ما رفع البيع فلم يدفعه إلى المشتري حتى أعيد كي له فزاد أو نقص ، لزمه بجميع الثمن

رجل اشترى قفيراً من كرفكاله وعزله ولم يدفعه إليه حتى أصاب الطعام كله ماء ، القفير وغيره فزاد كل قفير رباعاً ، فإن شاء أخذ قفيراً من أى الطعام شاء النافع بما سمي ، وإن شاء ترك . ولو كان الطعام ندياً خفف القفير وما بقي من الطعام [ونقص]^(٤) فعلى البائع أن يتم له قفيراً ولا خيار لواحد منهما

رجل اشترى قفير حنطة [بقفير حنطة] بأعيانها وكال كل واحد الطعام بحضرة الآخر فكان قفيراً فلم يتقابضا حتى أصاب أحدهما ماء فراد رباعاً فالذي لم يصب

(١) رادى المصرية منه ، مثل أن يكاله . (٢) وفي المصرية : « لم يتقابضا ولم يكايلا » . (٣) وفي المصرية : « وما تصادقا » . (٤) الزيادة من المصرية

طعامه الماء بالخيار : إن شاء أخذ القفيز والربع بطعامه ، وإن شاء ترك . ولو لم يكونا كالا بعد البيع حتى كان ماوصفا ، فالذي لم يصب طعامه الماء بالخيار : إن شاء أخذ قفيزاً من الندى بقفيزه الياس ، وإن شاء تركه في قياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف . وقال محمد : بطل البيع

رجل باع قفيزاً من حنطة قفيز من كر فكال صاحب الكر قفيزاً وعزله ولم يدفعه إليه حتى أصاب الذي عزله وما بقى من الطعام ماء ، فهو على ما وصعنا من الاختلاف . وإن اقبل الذي عزله خاصة أخذ من الياس قفيزاً بقفيز في القولين رجل اشترى قفيز رطب بقفيز رطب . وأحدهما أكثر نقضاً من الآخر إذا جف فهو جائر^(١) وإن تكايل ولم يتفاضل حتى صار تمرأ وأحدهما أنقص من الآخر فهما بالخيار : إن شأما سلبا البيع ، وإن شأما نقضاً . ولو صار أحدهما تمرأ والآخر كما هو فباع الرطب بالخيار إن شاء أخذ التمر بقضائه ، وإن شاء ترك . وإن لم يتكايل بعد البيع حتى صار أحدهما تمرأ بطل البيع في قياس^(٢) قول أبي يوسف ومحمد رجل اشترى قفيزاً من رطب كئيز^(٣) بدرهم فلم يقبض حتى صار تمرأ كان له أن يأخذ قفيزاً تاماً بما سعى إن شاء

رجل باع قفيز حنطة بقفيز حنطة رطبة ، فالبيع باطل إلا أن يعلم أنهما إذا يبسا كانا سواء . وكذلك حنطة خرجت من سبلها بحنطة مثلها . وكذلك تمر أصابه ماء أو زبيب فاستفخ بتمر أو زبيب مثله في قول محمد . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : هذا كله جائز

رجل اشترى كر حنطة فولها ورجلا فزاد قفيزاً وعلم أن ذلك غلط ، ردت الزيادة على الأول . وإن كان شيء يكون بين الكيلين ، فهو للبائع الثاني في قول أبي يوسف ومحمد . ولو نقص الكر شيئاً يكون بين الكيلين أخذ المشتري الثاني بحصته ولا شيء للبائع الثاني على البائع الأول . والمراجعة بمنزلة التولية . ولو ولي

(١) وفي المصرية : رتكايل وتقايسا ، وهو سائر ، فان كانا إذا صار تمرأ كان أحدهما أكثر نقضاً من الآخر لم يفسد ذلك البيع بينهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . وإن تكايل ، الخ
(٢) كذا في الأجل ، وفي المنذية : في قول أبي يوسف ومحمد ، وكذلك هو في المصرية وهو البصراب
(٣) الكئيز : التمر يدسر في مقواصر الشتاء

السكر^(١) رجلا فراد قتيلاً فاحتبس التقيز وسلم له كراً، فإنه يبيع التقيز الزائد مرابعة وتولية على جزء من أحد وأربعين من الثمن، وإن باعه على ذلك ثم وحد مشرى السكر عياً فردة [عليه] فإنه يبيعه مرابعة أو تولية على أربعين [حرماً] من أحد وأربعين [جزءاً من الثمن]^(٢) فإن لم يبيعه حتى رد عليه التقيز، باع كل واحد على ما وصفتنا، فإن خلطهما استقبل الأمر فيهما. وهذا قياس قول أبي يوسف ومحمد. ولو اشترى كراً فأصابه ماء فأفسده وصار كيه خمسين قتيلاً فباعه مراعة على أنه كره ولم يبين، جاز البيع وللشترى منه أربعون قتيلاً وبيع العشرة الاقصر الباقية مرابعة أو تولية على خمس الثمن. ولو اشترى كراً فباعه تولية فلم يقبضه المشتري حتى أصابه ماء فزاد عشرة أنقرة. والمشتري بالخيار: إن شاء أخذ منه أربعين قتيلاً بما سمي، وإن شاء ترك، وبيع البائع العشرة الاقصر على خمس الثمن. ولو كاله المشتري فكان أربعين قتيلاً فلم يدفعه إليه حتى كان ما وصفتنا، فهو كله للشترى إن شاء وكذلك إن كاله وهو أربعون فلم يقبضه حتى بس نفص فهو لازم له بالثمن كله. ولو ولاه من السكر قتيلاً فنزله ولم يقبضه حتى أصاب الطعام كله ماء فراد، فليس للشترى إلا قتيلاً وله الخيار، وإن لم يصب الماء إلا المروء، أخذ من قياس قتيلاً ولا خيار له

رجل اشترى طعاماً على أنه كره فكاله وتقابضا [ثم تقايلاً] فنقص السكر أو زاد ما يكون بين الكيلير، فهو للبائع بزيادته ونقصانه. وإن أصابه ماء فزاد أو كان وطأ فليس فهو مثل ذلك، ولا يحيط عنه في النقصان شيئاً إلا أن الماء إن كان أفسده ولم يعلم البائع بذلك فله الخيار، وكذلك لو رد على البائع ببيع بقضاء أو غيره

باب البيع في الزيادة في الولد وغيره^(٣)

رجل اشترى جارية قيمتها ألف [بألف] فقبضها بغير أمر البائع فولدت ولداً بساوي مائة ثم بلغت قيمته ألفاً، فللسائغ أن يأخذها حتى ينقذ الثمن. فإن لم يأخذها حتى نقده الثمن فقد سلم له القبض، فإن وجد بالجارية عيلاً لم يردها ورجع

(١) في المصرية: « وإذا اشترى الرجل من الرجل كره حمة يكون أربعين قتيلاً بمائة درهم وكاله وتعامن إن المشتري ولاه رجلاً بما اشتراه به وكاله الآخر فوحده كراً وقتيلاً، الخ (٢) الرابطة من المصرية (٣) في المصرية: « وغيره وما يضم عليه من الثمن »

بالتقصان من جميع الثمن ولا حصة للولد في الثمن . وليس للبائع أن يأخذها ويرد
الثمن . ولو وجد العيب بالولد لم يرجع شيء . ولو لم ينقده فأخذها البائع وقيمتها
ألف ثم نقده الثمن فأخذها وقيمة الولد ألفان وقيمة الأم ألف ثم وجد بالأم
عيباً ردها بثلاث الثمن . وإن وجد بالولد ، فنكح الثمن . ولو ماتت الأم في يدي
البائع بعد ما أخذها من المشتري أخذ الولد بحصته إن شاء ، فإن اختار تركه لم يكن
عليه من نقصان الولادة شيء ، وإن كان الولد هو الميت أخذ الأم بجميع الثمن إن
شاء . وإن اختار الأم وماتت في يدي البائع بطل الثمن كله ولم يكن عليه من حصة
الولادة شيء . ولو كانت الجارية ولدت في يدي المشتري لما نضها ولداً قيمته حسون
ونقصها الولادة مائة فأخذها البائع ومات الولد في يديه ، فإن شاء المشتري أخذ الأم
بجميع الثمن ، وإن شاء تركها . فإن اختار تركها ، فعليه نصف عشر الثمن ، وإن
كالت الأم [هي] الميتة أخذ الولد وأدى جزئين من أحد وعشرين من الثمن إن شاء
وإن اختار تركه وأدى جزءاً واحداً . ولو ماتا في يدي البائع ، فعلى المشتري نصف
عشر الثمن ، ولو لم يموتا وقبضها فوجد بالولد عيباً رده بجزء من أحد وعشرين . وإن
وجد بالأم ، فقسمة عشر جزءاً من أحد وعشرين جزءاً من الثمن . وإن وجد [أي] بهما
ودهما بعشرين من أحد وعشرين . ولو لم يقبضهما المشتري حتى صارت قيمة الولد
خمسائة بعد ما أخذها البائع منه ثم قبضها فوجد بالأم عيباً ، ردها بتسعة عشر
من ثلاثين . وإن وجد بالولد رده بثلاث الثمن . وسواء إن كان العيب بالولد يوم ولده
في يدي المشتري أو حدث به بعد ذلك في يدي المشتري أو بعد ما قبضتهما البائع
منه ، وإن وجد العيب بهما ودهما بتسعة وعشرين من ثلاثين .

• وفي كتاب البيوع من الأموال في الرجل يغصب الجارية أو يشتريها شراءً
فاسداً فتلد في يديه ولداً ، فإن صاحبا يأخذها ولدها ، فإن لم يكن في ولدها رفاة
بنقصان الولادة أخذ تمام نقصان الولادة ، فإن زاد الولد في يدي صاحب الجارية
بعد ما أخذ الجارية وولدها حتى صار فيه وفاة بالتقصان ، رجع الناصب والمشتري
عليه بما كان أعطاه من تمام نقصان الولادة

رجل اشترى عبداً وقبضه بغير أمر البائع فاعور عنده ثم أخذه منه النافع [حتى يعطيه اثنتان ^(١)] فوجد المشتري به عيباً كان بالعبد يوم وقع البيع ، فإن شاء أخذه باثنتين كله ، وإن شاء تقصّر الع و أعطى البائع نصف [اثنتين] . ولو كانت أمة وقبضها فوطئها ^(٢) ولم يقبضها الوطئ . ثم أخذها البائع فوجد المشتري بها عيباً كان بها يرم وقع البيع ، فله أن يردّها ولا شيء عليه ^(٣) ولو ولدت عند المشتري من غيره فأخذها البائع فوات ولدها ، فإن شاء أخذ الأم بجميع اثنتين ، وإن شاء تركها . ولو لم يمت وقبضها فوجد بالأم عيباً حدث بها في يدي المشتري قبل أن يأخذها البائع ، لم يكن له أن يردّها بذلك العيب . ولو وجد بالولد عيباً حدث به في يدي المشتري قبل أن يأخذها البائع ^(٤) رده بذلك العيب وقسم اثنتين على قيمتها يوم وقع البيع وقيمة الولد يوم قبضها ^(٥)

رجل اشترى حارية [بألف درهم حالة] ^(٦) وقبضها بغير أمر البائع فولدت في يديه ولداً قيمته مائة فصارت القيمة ألفاً فأخذ البائع الأم وقيمة الولد يوم أخذها ألف فبلغت ألفين ثم بقده المشتري فقبض الأم فوجد بها عيباً ردها وقسم الثمن على قيمتها يوم وقع البيع وقيمة الولد يوم أخذ البائع الأم فبردها بنصف الثمن ، فإن رد الأم بذلك ثم وجد بالولد أصعباً [زائدة] ينقصه خمسمائة ، لحصة الأم من الثمن الثلثان . وأما الولد فلا يردّه بعيب أبداً ولا يرجع بنقصان . ولو كان البائع قبضها فنقد المشتري وقبضها وقيمة الولد ألفان يوم قبض وقيمتها يوم قبضها البائع ألف ثم وجد بالأم عيباً ردها بثلاث اثنتين ، وإن وجد بعد ذلك بالولد أصعباً زائدة كانت حصة الأم من الثمن كما كانت ورد الولد إن شاء بثلاثي الثمن رجل اشترى جارية قيمتها ألفان فباعتها بغير أمر البائع فوجد بها عيباً ردها بنصف الثمن ، وإن وجد بالآخرى عيباً وقد باعها أو وصى بعبيها ، كانت حصة التي ردها النصف كما كان

رجل اشترى جارية قيمتها ألف بألف فقبضها بغير أمر البائع فولدت في يديه ولداً قيمته مائة ثم صارت قيمته ألفاً فأخذ البائع الولد ولم يجد الأم فصارت

(١) الرابطة من المصرية (٢) وفي المصرية . وأما لو كانت حارية فقبضها المشتري وهي ثوب وطئها الخ

(٣) وفي المصرية : لم يكن له أن يردّها بعيبها ولا يكون عليه من الوطئ قليل ولا كثير . وأما الخ

(٤) وفي المصرية : قبل أن يقبض منه البائع . (٥) وفي المصرية : يوم قبض المشتري .

(٦) الرابطة من المصرية

[فيمته] في يدي البائع ألدين ثم تقده المشتري فأخذه فوحد به عيأ . وده بثقتي اثنتي .
فإن رضى به عيأ ثم وجد بالام عيأ لم يرد مالها حدث بها من الولادة وارنح بقصان
العيب من ثلث اثنتي ، ولتباع أن يأخذها لعيها ويرد اثنتي ، والله أعلم بالنسب

باب اختلاف البائع والمشتري في هلاك ما اشترى^(١)

رجل اشترى حارية ولم يتقد اثنتي حتى ماتت فأقام البائع بينة أن المشتري قضاها
وماتت في يديه وأقام المشتري بينة أنها ماتت في يدي البائع قل فنتنه ، والينة بينة
البائع والتقول قول المشتري . وكذلك لو أقام البائع البينة أن المشتري قتلها في يدي
البائع وأقام المشتري بمثل ذلك . وإن قالت بينة المشتري : قتلها البائع بعد البيع يوم
وقالت بينة البائع : قتلها المشتري بعد البيع يومين ، والينة بينة المشتري . وكذلك
لو وقتنا في الموت كانت الينة بينة صاحب الوقت الأول . ولو تصادقا علي فض
المشتري من البائع بأمره أو بنهر أمره وأقام المشتري بينة أن البائع قتلها [بعد
قبضه فأقام البائع بينة أن المشتري قتلها] والينة بينة المشتري . فإن كان القبض نذير
أمر البائع فقد بطل اثنتي عن المشتري وإن كان بأمره فملى المشتري اثنتي وله القيمة
على البائع . ولو اشترى جارية فولدت قبل القبض فقتلت الولد أو قتلها الولد فهو
بالختيار في الباقي : إن شاء أخذه بجميع اثنتي ، [وإن شاء ترك] ^(٢) فإن اختار أخذه
فوجد به عيأ رده بالثنتي ، وكذلك لو اشترى عبيدين صفقة فقتل أحدهما صاحبه

باب اختلاف البائع والمشتري^(٣)

رجل أقام الينة أنه اشترى طيلسان آخر وقيمه بخفيه وأقام الآخر الينة أنه
اشترى خفيه ذلك وقتلنوته بقميصه ، قضى بنصف الحقين بالطيلسان ونصف
القميص بالقلنسوة ونصف الحقين بنصف القميص . فإن [وجد] مشتري
الطيلسان به عيأ ، رده بنصف الحقين ، فإن وجدته بالقميص رده بالقلنسوة ونصف
الحقين . وإن وجد مشتري القلنسوة بها عيأ ردها بنصف القميص ، وإن وجدته
بالحقين ردها بالطيلسان ونصف القميص

(١) زاد في النصية : قبل قبضه وده . (٢) ما بين الترمذي من النصية (٣) زاد في النصية

صدر قوله ، والمشتري . . وكل واحد منهما يعني غير ما يدعي صاحبه .

باب الزيادة في البيع من غير المشتري

رجل ساءم رجلاً دار فقال رجل ثلثت : بعها مثي بألف على أن صامت لك خمسمائة سوى الألف ورمى سلك ومانعها من المشتري بألف ، جاز اتبع بألف وبطلت الخمسة في قولهم . ولو قال الكفيل : بعه بألف على أن صامت لك خمسمائة من اثني سوى الألف ، ساءم والكفيل صامت ، فإن تعد المشتري الألف لم يكن للثالث أن يمنعه الدار لقبض اثني المائة ^(١) . وإن مانع المشتري الدار باعها مراعاة على ألف ، وكذلك التمتع بأخذها بألف . ولو كانت الكفالة بأمر المشتري ، فثلثت أن يبعها بعد قبض الألف حتى يقبض الخمسمائة وليس له أن يطلب المشتري بها . وإن أداها الكفيل رجع بها على الأمر . وإن أدنى المشتري البائع ، لم يرجع عليه الكفيل شيء . ويبيع مشتري الدار إن باعها مراعاة على ألف وخمسمائة ، وبذلك بأخذها التمتع . وإن أداها المشتري ببيع ، بقضاء أو غيره أو بإقالة ، فعلي النافع للمشتري ألف وللکفيل خمسمائة وليس للمشتري أن يقبض الخمسمائة من البائع ، وإن كان قد أداها إلى الكفيل ، وبأخذها الكفيل فبذلها إليه

رجل اشترى داراً بألف ، وقبضها أولم يقبضها . حتى زاد النافع أجنبي في اثني خمسمائة بأمر المشتري ، والزيادة على المشتري ولا يؤخذ بها الأجنبي . وإن زاد بغير أمر المشتري ولم يتضمن الزيادة ، والزيادة موقوفة . فإن رضى المشتري بها لوعته وإلا بطلت . وإن كان الأجنبي زاده الخمسمائة على أنه ضمنها أو قال : أزيدك من مالي ، فهي لازمة له . فإن كانت بأمر المشتري رجع بها عليه ولا يأخذ البائع المشتري بها . وإن كانت بغير أمره فهي على الذي زاد ولا يرجع بها . فإن قبضها البائع ثم رد المشتري الدار ، بقضاء أو غيره أو بإقالة ، رجع المشتري بألف والأجنبي بمجملة ويبيع المشتري الدار مراعاة على ألف إن كانت الزيادة بغير أمره ، وإن كانت بأمره فألف وخمسمائة ، وإن كانت الزيادة قبل قبض النافع وهي بأمر المشتري ، فثلثت أن يمنعهما بعد قبض الألف حتى يأخذ الخمسمائة . وإن كانت بغير أمره لم يكن له ذلك ، فإن أخذها شفيع قبل قبض المشتري أخذها بألف ويرد الزيادة على الكفيل ، كانت بأمر المشتري أو بغير أمره

رجل اشترى غلاما بحايوة فوجد به عيبا فصالحه اجنبي على مائة درهم يزيدها
إياه ، لم يلحقه إلا أن يضمها ولحقت بائع الغلام إن كانت بأمره ، وإن لم تكن
بأمره فهي موقوفة ، فإن أجازها كانت عليه [دون] المصالح ، وإن لم يحزها
بطل الصلح .

باب القصاص في السلم ما يشتري^(١) من الذي أسلم

رجل أسلم مائة في كرسطة ثم باع من المسلم إليه كرا بمائتين إلى أجل ودفعه
إليه ثم اقتضاه^(٢) من الكرا السلم لم يحز ، فإن طحن الكرا الذي اقتضاه . فعليه مثله
للسلم إليه ، فإن قضى عليه بذلك لعملاء قصاصا من السلم لم يحز ، فإن لم يجعله
قصاصا ودفعه إلى المسلم ثم اقتضاه من المسلم جاز . ولولم يطحن رب السلم الكرا
الذي باعه من المسلم [إليه] لما اقتضاه ولكن أصابه عيب عنده ، فالمسلم إليه
بالخيار : إن شاء أخذه بعينه ولم يرجع شيء ، وإن شاء صممه بمثله ، وإن اختار ضمان
مثله وقضى له بذلك لعملاء قصاصا من المسلم^(٣) لم يحز ، فإن قبضه ثم قضاه حار .
وإن اختار المسلم إليه أخذ الكرا بعينه فلم يقبضه حتى جعله قصاصا من المسلم جاز
وإن كره ذلك أحدهما لم يكن قصاصا ، ولولم يجعله قصاصا وقبضه ثم اغتصب منه
رب السلم ورضى به ، فهو قصاص . ولوطحن رب السلم الكرا الذي اقتضاه بعد
مادخله العيب ورضيا بأن يجعله قصاصا وبه العيب ، لم يكن قصاصا . ولواغتصب
رجل من المسلم إليه الكرا الذي اشتراه من رب السلم فأحال المسلم إليه رب السلم على
الناصب به وهو قائم في يدي الغاصب بعينه ، فالحوالة باطلة ، وكذلك لو كان ودبعة
في يديه ، فإن دخله عيب عند الاجنبي فرضى رب السلم بالحوالة جاز ، فإن ضاع
في يدي الاجنبي وهو ودبعة بطلت الحوالة . فإن كان غصبا فالحوالة على حالها ، ولو
استهلك الغاصب الكرا قبل أن يدخله عيب ثم احتال رب السلم على الغاصب بالكرا ،
جازت الحوالة . فإذا قبضه فهو قصاص ، ولو كانت الحوالة قبل الاستهلاك لم تجز

(١) وفي المصرية : ما يشتري . (٢) وفي الهدية : ما اقتضاه ، وفي المصرية : دفعه .

(٣) وفي المصرية : من الكرا . قلت : المراد من المسلم السلم فيه ومالك

باب العيب في البيع ما يكون عيبا وما لا يكون

رحل قال لآخر : عبي هذا آتني فاشتره مني ، فليس له أن يرده بالإباق ، فإن باعه المشتري من آخر فأراد رده بالإباق وجحد المشتري أن يكون باعه آتيا فأقام المشتري الآخر بينة على مقالة البائع الأول : قد بعتك هذا العبد بألف على أنه آتني^(١) لم يستحق بذلك شيئا . ولو قال البائع الأول للمشتري الأول : قد بعتك هذا العبد بألف على أنه آتني أو على أني برى . من إمامه فقال : قد اشتريته ، فللمشتري الآخر أن يرده على المشتري الأول إذا أقام البينة على مقالة البائع الأول في عقدة البيع . ولو كان البائع الأول قال : قد بعتك على أني برى . من الإباق ، فاشترى المشتري [الأول] على ذلك فأقام المشتري الآخر بينة على هذه المقالة ، لم يستحق بذلك شيئا ، والله أعلم

باب من البيع في العيب وغيره ما يكون إقالة وما لا يكون

رحل اشترى غلاما فباعه من آخر فجحد المشتري الآخر الشراء فعزم المشتري الأول على متاركته^(٢) ثم وجد بالعبد عيبا فله أن يرده على البائع . وكذلك لو صدق المشتري الآخر المشتري الأول على الشراء ثم جمعا على أنه كان ثلجئة أو أن الثمن كان إلى العطاء أو أنه كان للمشتري خيار أو أنه لم يكن رأى العبد فنقض المبيع ، فللأول أن يرده بالعيب على البائع . ولو تصادقا أنه لم يكن خيار ثم جعل أحدهما لصاحبه خيارا فنقض صاحب الخيار خياره ، لم يكن للأول أن يرده على البائع بعيب ، وكذلك لو رده المشتري الآخر على الأول بعيب بغير قضاء فليس له أن يرده . فإن كان بقضاء فله أن يرده . ولو أقر المشتري [الآخر] فله أن يرده . ولو أقر المشتري الأول والآخر بالبيع عند قاض ثم جحدا ذلك قالوا : لم تقر عندك بهذا كان جحودهما مناقضة ، ولم يرده الأول على البائع بعيب أبدا . ولو أراد الآخر إمساك العبد بعد جحودهما البيع ، لم يكن له ذلك

رجل اشترى عبدا فأراد رده بعيب فأقام البائع بينة على إقراره أنه باع العبد فليس له أن يرده . ولو أقام البينة أنه باعه من فلان ، وفلان حاضر يجحد الشراء ويجحده

(١) وفي المصرية . . من قوله إن عبي هذا آتني فاشتره مني . (٢) وفي المصرية . . على ترك المحضرة ، وفي الحديث . . على ما ولده

المشتري الأول أيضاً ، لوجودهما بمنزلة الإقالة ، ولا يردده الأول بالعيب على [البائع] الأول . وكذلك لو كان المشتري الآخر غائباً فأقام البائع الأول [بينه] على إقرار المشتري الأول بالبائع ، فليس للمشتري الأول أن يردده بالعيب على البائع .
 رجل اشترى داراً وفرضا وسلم الشفع الشفعة [ثم باعها المشتري من آخر وتناوباً فلم الشفع الشفعة] أيضاً ثم أقر المشتري الأول والآخر أنه لم يكن بينهما بيع وأنهما لم يقررا [البيع] فللشفيع أن يأخذها بالشفعة [ولو أقر أن البيع كان تلعة ، لم يكن له أن يأخذ بالشفعة ، وكان للمشتري الأول أن يردده بالعيب على البائع الأول ، وكذلك ما وصفت لك] (١) في هذه المأثلة . وكل شيء كان للمشتري الأول أن يردده فيه بالعيب على البائع الأول فليس للشفيع فيه شفعة ، وكل شيء لم يكن له أن يردده على البائع الأول ، فللشفيع فيه سعة ، لأنه بمنزلة الإقالة .

باب من البيع الفاسد الذي ينقض (٢)

رجل اشترى جارية يساً فسدأ فأراد البائع أخذها وأقام المشتري [بينه] أنه باعها من فلان الغائب أو أقر أنه باعها من فلان ، لم يسمع القاضي من بيته وقال للبائع : إن شئت فصدفه وخذ القيمة ، وإن شئت نكح الجارية . وإن أخذها ثم حضر المقر له بالشراء فادعها ، ردت عليه الجارية وأخذ البائع الأول القيمة من المشتري الأول . وإن قال المشتري الأول : بعثا وخرجت من ملكي ولم يبين من باعها أخذ البائع الجارية ونول المشتري باطل . وكذلك لو قال المشتري : هي لغيري أو هي لفلان ، أخذها البائع حتى يحضر المقر له ، فإن حضر فادعها [ردت] عليه وأخذ البائع القيمة .

باب البيوع التي يختلف فيها بالثمن (٣)

رجل اشترى عشرين صفقة أو صفتين أحدهما بعينه بألف نسيئة والآخر بألف نقداً فرد أحدهما ببيع قتال المشتري : رددت الذي بالنقد ، وقال البائع : رددت الآخر ، فالتول قول البائع : لأن (٤) المشتري لما قبض العبدين وأدى

(١) ما بين المربعين من النمرة (٢) وفي النمرة : الذي يتضم والذي لا يتضم . (٣) زاد في المنهبة بس قوله : وأثن من البائع والمشتري . وفي النمرة : وفي اثنين أيضاً (٤) قوله : لأن ، المدحولة : وكذلك لو تصادف ، ساقط من النمرة والنمرة أيضاً . وتروى في قبارة بحريها أو سقوطاً في مواضع منها .

١٧ - الجامع الكبير

الآلف التقد قد أخذ البائع ألفاً موله ، فلما قال المشتري : قد وجب لي عليك أيها البائع أن ترد علي الآلف الذي قبضت ، لأنني قد رددت عليك العبد ، وقال البائع : لا يجب لك علي ، فالقول قول البائع : لأنه المدعى عليه ، لأن المشتري إذا لزمه ثمن العبد الذي بقي في يديه وقد قال في آخر المسألة إن العبد الذي بقي في يدي المشتري لو كان حياً تحالفاً وتراداً ، فلما مات في يد المشتري ثم اختلعا في الثمن ، كان القول قول المشتري ، وكذلك لو تصادقا أن أحدهما كان حبشياً والآخر هندياً ^(١) فمات الذي رد في يدي البائع ومات الآخر في يدي المشتري واختلعا في المردود ، فالقول قول البائع . ولو اشترى أحدهما بمائة دينار والآخر بألف درهم ثم رد أحدهما وماتاً جميعاً ثم اختلعا في المردود ، فالقول قول المشتري مع يمينه . ولو كانا قائمين تحالفاً علي الذي في يدي المشتري وتراداً ورجع المشتري بالثمنين . ومواء إن كان البيع صفقة أو صفقتين بعد أن يكون لكل واحد ثمن على حدة . ولو اشترى أحدهما ثمن واحد بمائة دينار صفقة فمات أحدهما في يدي المشتري ووجد بالآخر عيباً ، فالقول قول البائع في قيمة الهالك والبينة بينته ، لأنه ^(٢) يقيم البينة على البراءة ، والمدعى عليه إذا أقام البينة على البراءة قبل منه : لأن المشتري يدعى عليه والبائع يقول . قد برئت منه بموت الذي كان في يدك . ولو قال البائع : كان ثمنهما واحداً أثنى درهم . وقال المشتري : ثمن الهالك حسنة وثن المردود ألف وخمسة ، [فالقول قول المشتري مع يمينه ، وإذا تصادقا بأن الثمن واحد واختلعا في القيمة التي يقسم عليها الثمن] فالقول قول البائع ^(٣) لأن البائع قبض ثمن العبدين بحق فلما رد أحدهما بيب وادعى المشتري فضلاً في ثمن المردود كان القول قول البائع

(١) وفي المصرية والمدينة . مسديا (٢) من ها إلى قوله : « ولو قال البائع ، سقط من المدينة والمصرية (٣) كذا في الأصل . وفي المصرية والمدينة : « فالقول قول المشتري في الثمن مع يمينه ، رأت المصرية بعده : « ويأخذ المشتري من البائع ألفاً وحسنة درهم : لأنه ادعى البائع أن ثمنهما كان واحداً وأراد قصة الثمن على القيتين وقال المشتري كان لكل عدد ثمن على حدة ، فالقول قول المشتري في ذلك مع يمينه . وليس قوله : « لأن البائع . الخ بموجود فيهما . وفي المصرية قل هذه المسألة مسألة لشابه التي ها في المتن وهي : « وإذا تصادقا بأن الثمن واحد واختلعا في القيمة التي يقسم عليها الثمن . فالقول قول البائع في قيمة الهالك في يدي المشتري مع يمينه . « فملل آخر الأولى وأول الثانية سقط ها من المتن فردت العبارة في المتن من المصرية مع ترك الترتيب بين المربعين ، ولغة أهل

باب البيوع التي يقع فيها الاختلاف في الثمن

بين البائع والمشتري [في العروض والديون]^(١)

رجل اشترى جارية فأتت في يديه فاختلفا ، فقال المشتري : اشتريتها بألف درهم وبهذا الوصف ، وقال البائع : بعثتها بألفين ، قسمت الجارية على الألف وعلى قيمة الوصف . فإن كانت قيمة الوصف خمسمائة ، فالقول قول المشتري في ثلثي الجارية ويحلف البائع ما باعها بألف [وبالوصف] ويحلف المشتري ما اشترى بألفين . فإن حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية . وكذلك لو قال المشتري : اشتريتها بمائة دينار وبهذا الوصف ، وكذلك لو ادعى أنه اشترها بألف وشيء من العروض [أو بشيء] من الكيل والوزن بعينه . ولو قال البائع : بعثتك الجارية بألف وبالوصف ، وقال المشتري : اشتريتها بألفين ، فالقول قول المشتري مع يمينه . ولو قال المشتري : اشتريتها بألف ومائة دينار ، وقال البائع : بعثتها بألفين ، فالقول قول المشتري . وكذلك لو ادعى المشتري أنه اشترها بمائة درهم وشيء من الكيل والوزن بنير عينه ، فالقول قول المشتري . وهذا قياس قول أبي يوسف وقياس قول أبي حنيفة . وقال محمد في هذا كله : يتحالفان ويرادان قيمة الجارية

باب البيوع التي يختلف فيما يجب للبائع

على المشتري وللمشتري عليه

رجل اشترى عبداً فلم يقبضه حتى وجده أعور فأدعى البائع أن المشتري تقاعنه قبل الشراء ، فإن عليه نصف القيمة للفقهاء والثلث للمشتري . ولو ادعى المشتري أن البائع تقأها بعد البيع ، حلف كل واحد [منهما] على دعوى صاحبه ، ويبدأ بالبائع . فإن حلفا كان المشتري بالخيار في أخذه [الألف] وفي تركه . فإن أقاما البينة ، والبينة بينة المشتري . ولو تصادقا أن الفقهاء من البائع ، وقال البائع : تقأتها قبل البيع وقال المشتري : تقأتها بعد البيع ، فالقول قول المشتري والبينة بينة البائع

رجل له عبدان مقتول وحى قال لرجل : إني اشتريتهما منك بألف فقتلت هذا العبد بعد الشراء ، وقال البائع : بعثك الحى بألف وقتلت الآخر ، فبلى المشتري قيمة المقتول في ثلاث سنين ، ويتعالمان في الحى ويتراذان ، فإن أفاها البيعة ، فالبيعة بينة المشتري

رجل اشترى عدداً ولم يقبضه حتى قتا [رجل] عنه ، فقال المشتري : فقاها بعد الشراء ، وقال البائع : فقاها قبل الشراء . والقول قول المشتري والبيعة بيعة ، فإن قال العاقب : فقاها قبل الشراء ، لم يلتفت إلى قوله . وكذلك لو قال المشتري : فقا عينه فلان بعد الشراء . وقال البائع : فقاها آخر قبل الشراء

رجل أسلم إلى رجل في حنطة واشترط أحدهما الخيار ، فالسلم فاسد ، فإن أنطل صاحب الخيار خياره والدرهم ثمن الحنطة قائمة في يدى المسلم إليه ، صح السلم ، فإن كانت مستهلكة قبل أن يبطل صاحب الخيار خياره ، لم يحز السلم

باب من القبض في البيع بالعيب

رجل اشترى ثوباً بعشرة فلم يقبض حتى أحدث فيه عيباً^(١) ، فهو قبض ، فإن ضاع في يدى البائع ولم يمنعه ، لم يشتري الثمن ، وإن منه ثم ضاع لم يكن على المشتري إلا حصة النقصان في قولهم . وسواء إن كان الثوب حين أحدث فيه المشتري في يدى البائع أو في حجره أو على عاتقه أو كان دابة فكان يمكنها . ولو كان قبضاً والبائع لاسه أو دابة وهو راكبها أو خاتماً فهو لاسبه^(٢) فأحدث فيه المشتري ثم هلك ، هلك من مال البائع ، منه بعد الحدث أو لم يمنعه . وإن كان داراً وهو ساكنها فهدم المشتري حائطاً منها ولم يمنعه البائع بعد ذلك حتى غرقت فعليه الثمن كله في قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وليس عليه في قياس قول أنى يرمف وقول محمد رضى الله عنهما^(٣) إلا حصة الهدم

باب من الشراء في البيوع^(٤) في القبض بغير أمر البائع

رجل اشترى جارية بألف قبضها بغير أمر البائع وباعها بمائة دينار وتقابضا

(١) وفي الهدية ديه ، (٢) وفي الهدية والمصرية : مكان البائع لاسبه ، (٣) وفي المصرية : وهو قول محمد ، (٤) وفي المصرية : والبيوع ،

وغاب المشتري الاول ، فللبائع أن يأخذها من المشتري الآخر إن أقر أن الامر كما وصفه البائع الاول ، وإن قال : لا أدري صدق أو كذب ، لم يكن بينهما خصومة حتى يمضي الاول . فإن حضر وأقام البائع الاول بينة ردت عليه إلا أن ينقده المشتري الثمن [فإن لم ينقده حتى ردها القاضي على البائع الاول ، فقد بطل البيع بين المشتري الاول والآخر . ولو كانت الجارية ماتت في يدي الآخر ، فللبائع الاول أن يضمه قيمتها تكون في يديه حتى ينقده المشتري الثمن] فإن أخذ منه القيمة فهلك في يديه ، بطل اليعان جميعاً ورجع المشتري الآخر على المشتري الاول بما أعطاه . ولو لم تهلك القيمة في يدي البائع الاول حتى تقده المشتري الاول الثمن ، لم يكن للمشتري الآخر على القيمة سبيل وسلمت للمشتري الاول ونصدق بما زاد على الثمن ورجع المشتري الآخر على المشتري الاول بالثمن الذي أعطاه (١)

باب من البيوع بين اثنين (٢)

رجل له أرض ولآخر فيها نخل فأمر صاحب النخل أن يبيع ذلك كله فباعه بألف وقيمة النخل خمسمائة وقيمة الأرض مثله ، فالتن بينهما نصعين ، فإن لم يقبض المشتري الأرض حتى غرق النخل أو احترق ، أخذ المشتري الأرض بجميع الثمن أو تركها . فإن اختار أخذها ، فالتن كله لصاحب الأرض ، وإن ذهب نصف النخل وبقي نصفه واختار المشتري أخذ ذلك بالثمن كله ، فلصاحب الأرض ثلثا الثمن (٣) . ولو لم يقبض المشتري الأرض والنخل حتى أثمر النخل ثمرة تساوي خمسمائة ، فلصاحب الأرض ثلث الثمن [ولصاحب النخل ثلثاه . ولو قال النافع حين باع الأرض والنخل : بعثك كل واحد بخمسمائة] فإن أصاب النخل آفة فذهب ذلك أخذ المشتري الأرض بثلثها وهو خمسمائة إن شاء ، فإن أخذها فالحسمائة كلها لصاحب الأرض . ولو أثمر النخل ثمرة تساوي خمسمائة فأخذ المشتري

- (١) زاد في المصرية وقتان بعده : ما ب اختلاف البائع والمشتري في الثمن . وهو ساقط من المدينة
(٢) زاد في المصرية بعده : يكون اثنين في بيها فاداهما كان للآخر وما لا يكون للآخر .
(٣) كذا في الأصل ، ثلثا الثمن ، ولا يستقيم . وفي الثاني : فثلاثة أرواح الألف لصاحب الأرض والربع لصاحب النخل . قال : . وحكي عن أبي حنيفة أن في ثلث الثمن . لمع أي لصاحب النخل يكون لأن بهذا الاعتبار لصاحب الأرض ثلث الثمن . وفي المصرية : . أخذ صاحب النخل حصة ما بقي من الثمن وهو ربع الثمن ، وكان ما بقي من النخل وهو ربع الثمن لصاحب الأرض

ذلك كله ضمن الارض خمسمائة وثمان النخل والثمرة خمسمائة . ولو باع صاحب الارض ارضه وصاحب النخل النخل من رجل واحد بألف درهم كان هذا والرجل الواحد إذا باعهما جميعاً سواء . ولو باع كل واحد منهما الذي له الخمسمائة صفقة واحدة كان هذا والواحد إذا باعهما صفقة واحدة كل واحدة بمخمسمائة سواء .

باب من القبض (١) في البيع والتقايل في ذلك

رجل اشترى عبداً نكر حنطة بعينه وتقاضا فوات العد ثم تقايلا ، جازت الإقالة ورجع صاحب العد بقيته . ولو اشتراه بكر حنطة بغير بعينه لم تحز الإقالة بعد موت العد . ولو اشتراه بقررة فضة ثم تقايلا بعد موت العد ، جازت الإقالة رجل أسلم عدداً في طعام وقبض الطعام ثم تقايلا بعد موت العبد ، جازت الإقالة بقيمة العد . فإن اشترى عبداً بجارية وتقاضا ثم تقايلا ثم هلك أحد العوصين غرم الذي [هلك] في يديه قيمته ولم تبطل الإقالة ، فإن هلكا جميعاً انتقص . ولو اشترى عدداً بألف وتقاضا ثم تقايلا فهلك العد ، بطلت الإقالة . ولو اشتراه بقررة فعنة بعينها فوات العد بعد الإقالة ، لم تبطل وأخذ الذي في يديه القررة قيمة العد دراهم أو دنابير ، فإن أخذ دراهم تصدق بالفضل على القررة

كتاب الرهن

باب البيع من الرهن (٢)

رجل رهن رجلاً عبداً وقبضه المرتهن فباعه الراهن ، فالبيع باطل إلا أن يحجزه المرتهن ، فإن لم يحجزه ولم ينقضه حتى باعه المرتهن من آخر وأجاز المرتهن البيع الثاني جاز ، والمرتهن يأخذ الثمن حتى يستوفي حقه . ولو باعه الراهن من رجل ثم رهنه آخر أو أجره منه أو وهبه له فأجاز المرتهن الرهن أو الإجارة أو الهبة ، لم يحجز شيء منه . وحاز البيع ، ويأخذ الثمن الراهن ، ويرجع (٣) المرتهن بيديه

(١) وفي المصرية والنقص . (٢) وفي الهدية والمصرية . باب من الرهن ، وفي الثناي : . باب البيع

في الرهن . (٣) وفي الهدية : . يرجع . .

باب الرهن في الولد والجناية عليه

رجل رهن رجلا جارية بألف قيمتها ألف فولدت ولداً قيمته خمسمائة فقتلها عبد [قيمتها ألف] فدفع به ثم ذهبت عنه افتكك الراهن بأربعة أسباع الدين . ولولدت الجارية ولداً قيمته ألف فقتلت الأم جارية قيمتها مائة فدفعتم بها فالرهن على حاله . فإن ولدت المدفوعة ولداً يساوى ألفاً ثم اعورت الأم ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءاً . ولولم تعور الأم حتى قتلهم جميعاً عبد فدفع بهم ثم اعور قسم الدين على ستة وعشرين فما أصاب خمسة أسهم أداه الراهن وهو حصه ما دفع بالولد الأول من العبد وما أصاب أحداً وعشرين قسم على سبعة أسهم وعشر سهم فما أصاب خمسة أسهم أداه الراهن أيضاً وهو حصه الولد وما أصاب سبعة عشر وهو حصه ما دفع بالأم الأولى بطل نصفه وأدى نصفه

رجل رهن رجلا جارية قيمتها ألف فألف فنظمت جارية يدها وقيمتها خمسمائة . فدفع باليد ثم ولدت كل واحدة ولداً يساوى خمسمائة فقتلهم جميعاً عبد فدفع [بهم] فذهبت عنه افتكك بسبعة وعشرين من حصه وأربعين من الدين . ولورهنه جارية يضئها إحدى العينين قيمتها ألف فألف فأيضت عينا الصحيحة فرجعت قيمتها إلى مائتين بطل أربعة أخماس الدين ، فإن ارتفع اليأس عن الأخرى لم يعد شيء عابطل من الدين . فإن ضرب رجل هذه العين فمادت يضئ غرم ما نقصها وهو ثمانمائة وافتكك الراهن الجارية والأرض بخمسة أنساع جميع الدين ، فإن كان الذي ضرب العين عبداً قيمته ألف فدفع بذلك افتكك الراهن بثلاثة أخماس الدين . ولورهنه جارية يضئ إحدى العينين قيمتها ألف فألف فذهب البياض وبلغت القيمة^(١) ألفين ثم أيضت التي كانت صحيحة فرجعت القيمة إلى ألف ، فإن أبا يوسف وسجداً قالوا ينظر إلى ما كان ينقصها هذا البياض لو كانت العين اليضئ عي حالها ، فإن كان ذلك ينقصها أربعة أخماس القيمة بطل أربعة أخماس الدين . ولورهنه جارية قيمتها ألف فألف فولدت ولداً يساوى ألفاً ثم قتلت الأم جارية قيمتها مائة فدفعتم بها فولدت المدفوعة بها ولداً قيمته ألف ثم قتلهم جميعاً جارية قيمتها ألف فدفعتم بهم فولدت ولداً يساوى ألفاً ثم ماتت الأم قسم الدين على إحدى وثلاثين

فأصاب عشرة فهو حصة الولد الأول من الولد الحى يورثه الراهن وما أصاب
سبعين وعشراً بطل عن الراهن نصفه وأدى النصف ، والله أعلم

باب الرهن بين الشركاء^(١)

رجل له على رجل ألف وعلى آخر مائة دينار قيمتها ألف وخمسمائة فرهنه بذلك
عبداً بينهما قيمته ألف فأتى في يديه رجع على صاحب الدينارين بعشرين وعلى
صاحب الدرهم بتاتى درهم ويرجع الذى كان عليه الدينارين على الآخر بأربع مائة درهم
ويرجع عليه الآخر بأربعين ديناراً ، ولا يكون ذلك قصاصاً . ولورهنه كل واحد
نصيبه بحصته دون حصة صاحبه كان الرهن باطلاً

رجل له على رجل ألف وعلى آخر ألف وخمسمائة وعلى آخر خمسمائة فرهنه بجميع
ذلك عبداً بينهم قيمته ألفان فأتى في يديه ، رجع على الذى كان عليه ألف وخمسمائة
بخمسمائة ، وعلى الذى كان عليه ألف بثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث ، وعلى الذى
كان عليه خمسمائة بمائة وستة وستين وثلاثين^(٢) فيقتاص الذمراء بينهم ويرجع الذى
كان عليه خمسمائة على الذى كان عليه ألف وخمسمائة بمائتين واثنين وعشرين درهماً
وتسمى درهم . ويرجع أبنا على الذى كان عليه ألف بمائة وأحد عشر وتسع ويرجع
الذى كان عليه ألف على الذى كان عليه ألف وخمسمائة بمائة وأحد عشر وتسع
رجل له على رجل خمسون ديناراً قيمتها خمسمائة [درهم] وعلى آخر خمسمائة
فرهنه بذلك عبداً بينهما قيمته ألف فأتى ، بطل الدين ويرجع صاحب الدينارين
على صاحب الدرهم بمائة وعشرين ديناراً ويرجع صاحب الدرهم عليه بمائتين
وخمسين درهماً

رجل رهن رجلاً عبداً كل نصف بمخمسمائة ، فالرهن باطل فى قول أبى يوسف
وقولنا وقياس قول أبى حنيفة ، والله أعلم بالصواب

باب من الرهن الذى يبطل^(٣)

رجل ادعى على آخر ألفاً فجعله فصالحه على خمسمائة وأعطاه بذلك رهناً قيمته
خمسمائة فضاع فى يديه ثم تصادقا أنه لم يكن عليه شيء ، فعلى المرتهن خمسمائة

(١) راد فى المصرية : الذى يرجع معهم على بعض . (٢) وفى الهندية والمصرية : ثلث درهم .

(٣) وفى المصرية راد منه : فلان يكون حصاه

رجل في يديه ألف وديعة زعم أنها ضاعت [في يديه] أو أنه قد دفعها إلى صاحبها
وجحد رب المال ذلك فاصطلحا على حسنة ورهه بذلك وهما ثم تصادقا أنت
الوديعة هلكت أو أن صاحبها قبضها فلا ضمان على المرتن في قياس قول أبي يوسف
وقال محمد: يضمن حسنة

رجل اشترى عبداً بألف وقبضه وأعطاه بالثن وهما يساوي ألفاً فهلك في يديه
ثم وجد العبد حراً أو استحق ضمن المرتن الرهن

رجل استأجر نائمة أو مقيمة ورهها بالأجر وهما فضاع في يديه ، فلا ضمان عليها
رجل دفع إلى رجل ألفاً وديعة أو مضاربة فادعى رب المال أنه استهلكه ^(١)
ولم يكن به المضارب والمردوع ولم يصدقه حتى صالحه على حسنة ورهه بها وهما ^(٢)
فضاع في يديه ثم تصادقا أن المال هلك ضمن المرتن خمسمائة

مسلم اشترى من مسلم حراً أو خنزيراً ورهه بالثن وهما فهلك في يديه فلا ضمان
عليه . ولو اشترى منه خلا ورهه بالثن [وهما] فضاع في يديه ثم علم أن الخل كان
خراً ، ضمن المرتن الرهن . وكذلك لو اشترى شاة مذبوحة فوحدت ميتة

رجل قتل عبداً لرجل وأعطاه بقيته وهما فضاع ثم علم أنه كان حراً ، ضمن
المرتن الأقل من قيمته وقيمة الرهن ، وكذلك لو استهلك شاة مذبوحة ثم علم أنها
ميتة . ولولم يكن العبد حراً ولا الشاة ميتة ولكن استحقهما رجل فأخذ من المستهلك
القيمة وقبض ضاع الرهن في يدي المرتن وجع الراهن بالأقل من قيمة الرهن وقيمة
الذي استهلكه . وهنا كله قياس قول أبي حنيفة ^(٣) وأبي يوسف وقولنا

باب الرهن الذي يضمن المرتن فيه قيمته أو جميع الدين ^(٤)

رجل رهن رجلاً عبداً قيمته ألف فرجعت قيمته من السر فاعتقه الراهن وهو
معسر ، يسمى للرتن في قيمته يوم أعتقه ورجع بها على المولى ورجع المرتن على
المولى بما سبق من دبه . ولولم ترجع قيمته حتى قتله عبد [آخر] قيمته مائة فدفع به
فهو رهن بجميع الدين ، فإن أعتقه الراهن وهو معسر سعى في قيمته ورجع بها على
المولى ورجع المرتن بتسعة على الراهن

(١) وفي المصرية استهلك المال ، (٢) زاد في المصرية . يساوي حسنة . (٣) وفي المصرية
وهذا كله قول أبي حنيفة . الخ (٤) زاد في المصرية . والقرار على العبد بالدين في ذلك .

رجل رهن رجلًا أمة قيمتها ألف بالدين فبلغت القيمة ألفين من بدن أو سعر فإنه يفتكها بجميع الدين . فإن هلك هلكت بألف وإن أعتقها المولى وهو معد سعت في ألف . ولولم تزد قيمتها ولكنها ولدت ولدا يساوي ألفا فأعتقها المولى سعيًا في ذلك . ولولم تلد وقتلها عبد قيمته ألفان فدفعها فأعتقه المولى سعيًا في ألفه ولولم يزد رهن عدل قيمته ألف مائة فزادت قيمته وبلغت ألفين ثم دبره سعيًا في جبر الدين ، فإن أعتقه بعد ذلك فالسعاية على حالها . ولولم تزد قيمته حتى دبره سعيًا ألفين ، فإن أعتقه بعد التدبير لم يسع في أكثر من ألف ، فإن زادت قيمته بعد التدبير فبلغت ألفين ثم أعتقه سعيًا في الدين . ولولم تزد قيمته حتى سعيًا ثم أعتقه سعيًا قيمته : لأنها مثل ما بقي من الدين

عد أقر عليه مولاة باستهلاك ألف وقيمة العبد ألف والعبد ينكر ثم نقص قيمته من السعر فرحت إلى مائة فأعتقه المولى فأراد صاحب المال ابتاعه [سعيًا] له في مائة . ولو أقر عليه وقيمت مائة ثم بلغت [قيمت] ألفا فأعتقه سعيًا في ألف . ولو أقر عليه باستهلاك ألف فقتله بعد قيمته ألف فدفع به فأعتقه المولى سعيًا في الألف

باب من البيع في الرهن " وغيره بوكالة القاضي

رجل استعار جارية ليرهبها بألف فربها ومات المستعير ولم يدع مالًا لم تـ الجارية ، وكانت رهنًا حتى يفتكها المعير ، فإن قال صاحبها : أبيعها وأوفيه ألفه وأبي المرتن يبيعها حتى يستوفي الدين نظر ، فإن كان في الرهن وفاء أو فضل في فأوفى المرتن دينه ورد الفضل على المعير وما أخذ منه من ثمن الجارية فهو في ما الميث ، فإن ظهر له مال رجع فيه ، وإن لم يكن في الرهن وفاء لم يبع ، وإن لم يمد الراهن ومات المعير والراهن موصر أخذ منه الدين وردت الجارية على ورثة المعير فإن كان الراهن معسرًا كانت رها على حالها . فإن كان للمعير غرماء فأرادوا وأراد ورثته بيع الجارية وفيها وفاء أو فضل يبع وورد الفضل على الغرماء والورثة . وإ

(١) وفي المصرية . في غارة الرهن إذا مات المعير أو المستعير والبيع والرهن وغيره من البيع والرهن وغيره بوكالة القاضي وعبرها .

لم يكن وفاء لم تبع إلا أن يشاء المرتهن ، فإن كان فيها وفاء فأراد الفرماء بيعها وأبى
الورثة ذلك أو أرادوا ذلك وأبى الفرماء لم تبع حتى يجمعوا (١) فإن مات المعير
والمستير ، فهو بمنزلة موت المعير وحده في جميع ما رصفنا .

باب من الرهن والجناية عليه

رجل قطع يد جارية لرجل قيمتها ألف فرجعت قيمة الجارية إلى خمسمائة فرهنها
المولى بخمسمائة فمات من القطع في يدى المرتهن ، فهي بما فيه ويرجع المولى على
القاطع بنصف القيمة حالا . ولولم تمت حتى ولدت ولدا قيمته خمسمائة ثم مات ،
فرادها بنصف الخمسمائة ويرجع المولى على القاطع بسبعمائة وخمسين ويدفع من ذلك
مائتين وخمسين إلى المرتهن فتكون رهنا [في يديه] مع الولد ، فإن هلك المائتان
والمخسرون هلك بغير شيء . وبقي الولد رهنا بمائتين وخمسين فإن هلك الولد بعد
ذلك أيضا غرم المرتهن المائتين والمخسرين للراهن ورددوا الراهن على الجاني ،
وكذلك إن لم يهلك المائتان والمخسرون حتى هلك الولد ثم هلك

كتاب الشركة

باب الشركة بين الرجلين

رجله ألف [درهم] وآخر مائة دينار وقيمتها ألف وخمسمائة فاشتركا بذلك
شركة [عنان] على أن الربح والرضية بينهما نصفين على رؤس أموالهما جاز ، فإن
لم يشتربا شيئا حتى هلك أحد المالكين هلك من مال صاحبه وانقضت الشركة ، فإن
لم يهلك واحد من المالكين حتى اشترى صاحب الألف بها جارية وقبضها ثم هلك
الدينانير ، هلك من مال صاحبه والجارية بينهما على الشركة ، وأيهما باع جازه
ويقتسمان الثمن على نية لصاحب الألف خفاء ويرجع صاحب الألف على صاحب

• وفي كتاب الجنائيات من الأموال أن رجلا لو جرح عبدا لرجل ثم رده المولى بألف
وقيمة ألف ثم مات من الجراحة ، فعلى الجاني جميع القيمة يأخذ الراهن من ذلك أرش
الجراحة ويأخذ المرتهن من ذلك قيمة العبد مجروحا فيكون في يديه رهنا مكان العبد

الدنانير بمائة^(١) وكذلك لو هلكت الجارية في يدي صاحب الدنانير وقد اشتراها بالمائة الدينار وهلك الدرام ، فالجارية على الشركة ويرجع صاحب الدنانير على صاحب الدرام بأربعين دينارا . ولو اشترى صاحب الدرام بها جارية وصاحب الدنانير بها عبدا فهلكا هلكا من مالهما ويرجع صاحب الدرام على صاحب الدنانير بمائة وصاحب الدنانير على صاحب الدرام بأربعين دينارا . ولو اشترى بالمالين صفقة غلاما وسارية صفقة : الغلام بالدنانير والجارية بألف فهو بمنزلة شرائهما في صفقتين . ولو كانت قيمة الدنانير [ألفا] واشتركا بذلك شركة مفاوضة جاز ، وإن كانت قيمتها أقل من ألف أو أكثر لم يحز المفاوضة . وإن كانت قيمتها ألفا فتعاقبا فلم يشترى شيئا حتى زادت قيمتها أو نقصت انتقضت الشركة . ولو اشترى بالآلف سارية ثم زادت قيمة الدنانير انتقضت الشركة والجارية بينهما نصفين ويرجع صاحب الدرام على صاحب الدنانير بنصف ثمن الجارية . ولو اشترى الجارية بالدنانير ثم زادت قيمة الدنانير فالشركة منتقضة في القياس ؛ لأن الجارية صارت بينهما نصفين والدرام لصاحبها . ولكي استحسنا فاجعل المفاوضة على حالها وما اشترى بالدرام أيضا فهو بينهما ، فإن زادت قيمة الدنانير أو نقصت بعد ذلك ، فالمفاوضة على حالها ، فإذا اقتسما [أخذ صاحب الدنانير دنانيره وصاحب الدرام دراهمه وما بقي فهو بينهما فإن لم يبق مائتي أيديهما بمالهما اقتسما] مائتي أيديهما نصفين ويرجع صاحب الدنانير على صاحب الدرام بنصف الدنانير ويرجع صاحب الدرام على صاحب الدنانير بنصف الدرام . ولو كانا اشترى بالمالين صفقة واحدة اقتسما مائتي أيديهما نصفين ولم يرجع واحد^(٢) على صاحبه . ولو كانت قيمة الدنانير ألفا وخمسمائة واشتركا شركة عتاق ثم رجعت قيمتها إلى ألف فاشترى بها جارية وهلك الدرام ، هلكت من مال صاحبها والجارية بينهما نصفين . ولو نقصت قيمة الدنانير بعد ما اشترى بها الجارية فرجعت إلى ألف فالجارية بينهما على خمسة : خمساها لصاحب الدرام . ولو اشترط في الأصل والدنانير قيمتها [ألف] وخمسمائة أن الربح بينهما

(١) وفي المصنف : ثلاثة أحاس ذلك لصاحب الدنانير وخمسة لصاحب الدرام ويرجع صاحب الدرام على صاحب الدنانير ثلاثة أحاس الثمن وذلك ستائة درهم . (٢) وفي المصنف : لكل واحد منهما

تصفين والوضيعة على المال فاشترى بالدنانير جارية وبالدراهم غلاما فباعا ذلك
 بأربعين اقتسماها على خمسة لصاحب الدراهم خمساها ورجع صاحب الدراهم على
 صاحب الدنانير بأربعمائة ويرجع صاحب الدنانير على صاحب الدراهم بخمسين
 ديناراً. وحكى ^(١) عن عيسى بن أبيان أنه سأل محمداً عن هذه المسألة فقال : جوابها
 غلط وهو جواب مسألة أخرى ألحق بهذه المسألة والجواب في هذه المسألة أن يرجع
 صاحب الدراهم بستمئة و [يرجع] صاحب الدنانير بأربعين ديناراً ، ولو اشترى في
 الأصل غلاما وجارية صفقة [واحدة] بالمالين فباعهما بأربعين اقتسماها على خمسة
 حصاهما لصاحب الدراهم ولم يرجع واحد منهما على صاحبه . ولو باعاهما بثلاثة آلاف
 أخذ صاحب الدنانير من ذلك مائة دينار وصاحب الألف ^(٢) ألفا وما بقي فهو
 بينهما . ولو اشترى بالدنانير جارية وقيمتها ألف وبالدراهم غلاما ثم بلغت قيمة الدنانير
 ألفا وخمسمائة ثم باعاهما بثلاثة آلاف اقتسماها نصيبين حصاة الدراهم ألف وخمسمائة
 يستوفى منها صاحب الدراهم خمسمائة نصف رأس ماله ، وقد كان له على صاحب
 الدنانير خمسمائة فيستوفى أيضا قصاصا ويبقى [من] حصاة الدراهم خمسمائة فهو
 بينهما نصيبين ويستوفى صاحب الدنانير من الألف والخمسمائة نصف رأس ماله
 خمسين ديناراً قيمتها سبعمائة وخمسون ويرجع على شريكه بخمسين ديناراً وتكون
 السبعمائة والخمسون الباقية من حصاة الدنانير لصاحب الدراهم فلا يرجع في حصاة
 الدنانير وإنما ينظر إلى قيمة الدنانير في الشركة يوم تقع الشركة وفي القسمة يوم
 يقسمون . ولو اشترى بالمالين غلاما وجارية صفقة ثم بلغت قيمة الدنانير ألفا
 وخمسمائة فباعهما بثلاثة آلاف فلصاحب الدراهم من ذلك ألف ولصاحب الدنانير
 مائة دينار يستوفى بها ألفا وخمسمائة ولا يرجع في حصاة الدنانير ويبقى من حصاة الدراهم
 خمسمائة يرجع فهو بينهما نصيبين ولا يرجع أحد [منهما] على أحد . ولو اشترى بالمالين
 عبداً وقيمة الدنانير ألف فالعبد بينهما ، فإن أعتقه أحدهما ضمن لشريكه نصف
 قيمته إن كان موسراً وإن لم يعق ووهب نصيبه لابنه وهو صغير في عياله
 أو تصدق به على رجل وقبضه فهو جائز في نصيبه ونصيبه النصف لا يتحول زادت قيمة

(١) قوله : وحكى عن عيسى الخ : هذه الزيادة من بعض رواة الكتاب ، (٢) وفي الحديث :

الدنانير أوتقتت . ولو باعا العبد وقد تقصت قيمة الدنانير فرجعت إلى ثمانمائة ،
فلصاحب الدراهم ألف ولصاحب الدنانير ثمانمائة وبقى مائتان فهو بينهما نصفين (١)
رجل دفع إلى آخر مائة دينار قيمتها ألف وحسمائة على أن يشتري بها وبألف
من عنده ويبيع فما رزق الله من شيء فهو بينهما نصفين ، جاز . وإن ملك أحد المالكين
قل الشراء هلك من مال صاحبه ، وإن لم يشتري بالدنانير حتى رجعت قيمتها إلى
ألف فاشتري بها وبألف من ماله جارية فباعها بربح ألف فلصاحب الدراهم من
الربح خمسمائة بربح الدراهم والخمسمائة الأخرى بربح الدنانير لصاحب الدراهم سدسه
وما بقي فلصاحب الدنانير . ولو كان المضارب اشتري بالدراهم شيئا فلم يربح فيه واشتري
بالدنانير فربح حسمائة فله سدس ما يربح في الدنانير . ولو ربح فيما اشتري بالدراهم
ولم يربح فيما اشتري بالدنانير ، كان ما يربح له خاصة ولا ربح لصاحب الدنانير .
ولو اشتري بالمالين جميعا عدا وقية الدنانير يوم اشترى ثمانمائة وقيمتها يوم دفعها
إليه ألف وحسمائة ، والعبد بينهما حصة أنساعه للمضارب ، فإن باعه بربح ألف
استوفى كل واحد برأس ماله ، وللمضارب خمسة أنساع الربح خاصة وبقى أربعة
أنساع الربح حصة الدنانير للمضارب سدسه ولرب المال مائتي . ولو لم يبع العبد
حتى زادت قيمة الدنانير فصارت ألفين ثم بيع بثلاثة آلاف فللمضارب خمسة أنساع
الثلث ويأخذ صاحب الدنانير رأس ماله مائة دينار وقيمتها ألف وما بقي [من الربح]
فللمضارب سدسه ولصاحب الدنانير مائتي . ولو دفع إليه الدنانير وقيمتها ألف على أن
يعمل بها وبألف من ماله فما رزق الله سبحانه وتعالى من شيء فهو بينهما نصفين
جاز . فإن لم يشتريها حتى زادت قيمة الدنانير فبلغت ألفا وخمسمائة ثم اشتري
بالمالين جارية فهي بينهما لصاحب الدراهم خمساها ، فإن باعها المضارب بربح
ألف استوفى كل واحد رأس ماله وبقى ألف درهم بربح لصاحب الدراهم خمساها .
ولو دفع إليه مائة دينار وقيمتها ألف على أن يعمل بها وبألف وخمسمائة من ماله ،
فما رزق الله من شيء فهو بينهما نصفين فاشتري المضارب بالمالين غلاما فباعه بربح
ألف فاستوفى كل واحد [منهما] رأس ماله وما بقي من الربح فللمضارب ثلاثة أخماسه
وأصل المضاربة كانت فاسدة ، فإن لم يشتري المضارب العبد حتى بلغت قيمة

(١) وفي المصنف: «باب المضاربة وشركة فيها من عدة شامل بالمال»

الدنانير ألفا وخمسة مائة ثم اشترى العبد بالمائة فباعه بربح ألف أخذ كل واحد رأس ماله والربح بينهما نصفين^(١). ولو لم يبعه مرا بعة وباعه بثلاثة آلاف مساومة أو بأكثر من ذلك ، فالثن بينهما نصفين ، وكذلك لو قصت قيمة الدنانير بعد شراء العبد فرجعت إلى ألف ثم بيع العبد مساومة كان الثمن بينهما نصفين . ولو بيع مرا بعة بربح ألف استوفى كل واحد برأس ماله واقتسما الربح على خمسة لصاحب الدرهم ثلاثة أخماسه ، والله أعلم

باب شركة الرجائين تكون بينهما الجارية^(٢)

والشركة في جنابة المكاتب

رجل اشترى جارية فولدت واستحقها رجلان بينة قضى لها بها ولعقها وبقيمة الولد يوم يتحصن^(٣) فإن قبضا الجارية وغاب أحدهما فقبض الشاهد حصته من المقر وقيمة الولد ثم حضر النائب^(٤) أخذ من شريكه نصف ما أخذ ويرجعان على المشتري بما عليه ، وإن شاء النائب وجع على المشتري بنصف قيمة الولد ونصف المقر . فإن اختار ذلك لم يرجع على شريكه حتى ينوي ماعل المشتري . والشرى أن يموت ولا يترك مالا في قولهم^(٥) ولو أقيم المستحقان البينة على الجارية فقضى لهما ولم يقبضاها ولم يقبض [لهما]^(٦) بالمقر وقيمة الولد حتى غاب أحدهما أخذ الشاهد نصف الجارية ونصف المقر ونصف قيمة الولد ، فإذا حضر النائب أخذ شريكه نصف ما أخذ^(٧) من الجارية والمقر ، ولا شركة فيما أخذ من قيمة الولد ، وينبع المشتري بنصف قيمة الولد ، وإن شاء اتبع المشتري بما وجب له كله من الجارية والمقر والولد . ولو ماتت الجارية ثم استحقها فقضى لهما بها ولم يقوم^(٨) حتى غاب أحدهما قضى للحاضر بنصف القيمة إن شاء علي البائع ، وإن شاء على المشتري ، وإن اختار ضمان المشتري وجع المشتري على البائع بنصف الثمن ، وإن اختار ضمان

(١) وفي المتن: وما حتى من الربح بينهما والصواب فهو بينهما. (٢) راد في المصرية يد قوله: الجارية. وأو الداريميزم من ذلك رجل وشركة. الخ (٣) وفي المصرية: يوم يتحصن بينهما نصفين. (٤) وفي المصرية: ثم إن النائب حضر فهو بالخيار لإدعاء أحده الخ وفي الحديث: وإذا حضر النائب أخذ. (٥) وفي المصرية: من قول أبي حنيفة (٦) الزيادة المصرية (٧) وفي المصرية: فإن لشريك الآخر الذي حضر أن يأخذ نصفه الخ (٨) وفي المصرية: فلم يقبضاها وفي الحديث: ما قضى لهما بها.

البائع سلم للبائع نصف اثنين وبأخذ الحاضر المشتري ^(١) بنصف العقر ونصف قيمة الولد، فإن قضى له بذلك ولم يقبضه حتى حضر الغائب قضى له أينما بنصف العقر ونصف قيمة الولد. وكل شيء أخذه من [العقر] اشتركا فيه ولا يشتركان في قيمة الولد، ويعبر الغائب في نصف قيمة الجارية كماخير الشاهد، وإن اختارا جميعا صان المشتري أو البائع اشتركا فيما يقبضان، وإن اختار أحدهما البائع والآخر المشتري لم يشتركا في قيمة الولد

رجل اشترى دارا فساها فاستحق رجل نصفها، أمر المشتري بنقض البناء، فإن لم ينقضه حتى استحق آخر نصفها نقض البناء وأخذه المشتري إن شاء وإن شاء سله للناع وارتمع عليه بقيمته مينا. وإن كان اشتراها من رجلين لحضر أحدهما فله أن يسلم نصف البناء منقوضا ويرجع عليه بنصف قيمته مينا، فإذا حضر الآخر رجع عليه بمثل ذلك. ولو اشتراها رجلان من رجل فتباضا ثم غاب أحدهما فللشاهد أن يسلم نصف النقص للناع وبأخذ نصف قيمته مينا، فإن قضى بذلك فلم يقبضه حتى حضر الآخر قضى له بمثل ذلك ولم يشتركا فيما يأخذان من البائع

مكاتب قتل رجلا خطأ وله وليان فغاب أحدهما قضى لهما بالقيمة ولم يلتفت إلى غيبة الغائب، وقبض الحاضر نصفها، فإن حضر الآخر، فإن شاء أخذ نصف القيمة من المكاتب وإن شاء شارك شريكه فيما قبض ويتعان الجاني فيما بقى. ولو كان الحاضر قضى له بنصف القيمة فقبضها ولم يقض للآخر شيء، فلا سيل للغائب علي ما قبضه الحاضر ويتبع الجاني بنصف القيمة. وإن لم يحضر الغائب حتى عجز، دفعه مولاه بصف الجناية أو فداء بنصف الدية

مكاتب قتل رجلين فقضى لولي كل واحد بنصف القيمة معا أو متفرقين لم يشتركا فيما يقبضان

عبد قتل رجلا وله وليان فغاب أحدهما قضى بالدم كله ويخير المولى، فإن اختار الدفع أو الفداء فهو اختيار في جميع العبد فما قبض الحاضر من العبد أو الفداء شركه الآخر ^(٢)

مدبر قتل رجلا فتضى لأحد الوليين بنصف القيمة، فإن الآخر يشركه ^(٣) إن شاء

(١) وفي المصرية: «وكان للثقف الوجهين جميعا أن يرجع على المشتري، الخ (٢) وفي المدية: «شاركه الآخر» (٣) وفي المدية: «يشركه»

وإن شاء تبع المولى ، وكذلك إن قتل رجلين لكل واحد ولي

عبد قتل رجلا عمداً فصالح المولى أحد ولية على ألف لم يشتركه الآخر ،
ولو صالحهما معا على ألف اشتركا فيما يقبضان

رجل اشترى عبداً ، وكفل عنه بالثمن رجل بأمره ، فأدى الكفيل الثمن وغاب
قبل أن يقبضه من المكفول عنه ثم استحق العبد أو وجد حراً أو مكاتاً أو مدراً
أو أم ولد فليس للمشتري أن يرجع على البائع بما أخذه من الكفيل حتى يحضر
الكفيل . فإذا حضر ، فإن شاء رجع به على المشتري ، وإن شاء على البائع . فإن
اختار الرجوع على المشتري رجع المشتري على البائع . وإن لم يكن أداءه بعد إلى
الكفيل ولو بقده الكفيل اثنان وغاب ولم يقص المشتري المد حتى مات ، ارتفع
المشتري على البائع بما أخذه من الكفيل ، ولو كان الكفيل حاصراً لم يكن له على
البائع سيل ويرجع على المشتري ، وكذلك لو رد المشتري المد على البائع قبل
القبض أو بعده بسبب أو بحيار أو بغيره أو شرطاً ، وكذلك لو أسر المشتري رجلاً أن
ينقد عنه الثمن فنقده ، فهو بمنزلة الكفيل في جميع ما وصفتنا ، ولو كانت الكفالة بغير
أمر المشتري لم يرجع المشتري على البائع في جميع ما ذكرنا بالثمن إلا في خصلة إن قضى
العبد [و] رده بسبب بغير قضاء أو بإقالة ، فإن المشتري يرجع بالثمن على البائع في هذا
الوجه . ولو كان الكفيل صالحاً البائع على خمسين ديناراً وباعه [بها حسين ديناراً]
والكفالة بأمر المشتري والمد قائم في يدي المشتري ، فلكفيل أن يرجع بالدرهم
على المشتري ، وإن استحق العبد والكفيل غائب ، لم يرجع المشتري على البائع . فإذا
حضر الكفيل اتع البائع بالدنانير ولا سئل له على المشتري . وإن مات العبد في
يدي البائع قبل التقص وقد باع الكفيل البائع بالثمن خمسين ديناراً رجع المشتري
على البائع بالألف ، حضر الكفيل أو غاب . ولو كان الكفيل صالحاً على خمسين ديناراً
من اثنان ، فالبايع باختيار : إن شاء رد الدنانير ، وإن شاء الدرهم . فإن اختار رد
الدنانير فالذي يلي قبضها الكفيل ولا شيء للكفيل على المشتري ، وإن اختار
الدرهم أخذ [ها] منه المشتري ، حضر الكفيل أو غاب ، ويرجع الكفيل على
المشتري بالدرهم ، ولا سئل له على البائع . ولو أمر رجلاً أن ينقد عنه الثمن كان
بمنزلة الكفيل ، ولو كانت الكفالة بغير أمر المشتري لم يرجع المشتري على البائع

[بالدراهم] ويرجع عليه الكفيل بالدراهم إن باعه الدنانير ، وإن صالحه من الثمن عليها فالحيار إلى البائع : إن شاء رد الدنانير ، وإن شاء الدراهم . ولو كان الذي أعطى البائع الدنانير لم يكفل له بها ولا أمره المشتري فباع البائع خسين ديناراً بماله على المشتري ، فالج باطل ، مات المد أو لم يم ، ويرجع بدنانيره . وإن كان صالحه على خسين ديناراً على أن يكون الثمن الذي على المشتري له ، فهو بمنزلة البيع ، ولو صالحه على الدنانير ولم يشترط شيئاً جاز الصالح ورث المشتري ، فإن مات المد قبل القبض فالنائع بالخيار : إن شاء رد الدنانير على الذي قبضها منه ، وإن شاء أعطاه الدراهم . ولو كفل النائع بأمر المشتري بالثمن وأداها بهرجة وتحاور بها عنه البائع ، رجع على المشتري بالخيار ، فإن لم يرجع بها حتى استحق المد فلا سبيل للمشتري على البائع ويأخذ الكفيل أيهما شاء [بألف] بهرجة ليس له إلا ذلك ، فإن أخذها من المشتري رجع بها على البائع . ولو نقد الكفيل أجود من ثمن المد رجع على المشتري بمثل ثمن المد . فإن استحق المد رجع الكفيل على البائع مما أعطاه ، وإن شاء رجع على المشتري بمثل الثمن : فإسب رجع على المشتري بمثل الثمن رجع المشتري على النائع بمثل ما أخذ من الكفيل ، وإن مات المد قبل القبض وقد نقد الكفيل بهرجة ، لم يرجع الكفيل على النائع بما أداه منه ^(١) ويرجع على المشتري بألف بهرجة ويرجع المشتري بمثلها على النائع . ولو نقد الكفيل أجود من الثمن لم يرجع على النائع ويرجع على المشتري بمثل الثمن ويرجع المشتري على النائع بما أخذ من الكفيل . ولو أمر رجلاً أن يقبض عنه الثمن فقد أدون من الثمن ومات المد قبل القبض ، لم يرجع المشتري إلا بمثل ما نقد . وإن نقد أجود من الثمن رجع بمثل الثمن ولا سبيل له على البائع . وكذلك لو استحق الغلام إلا أن له الخيار : إن شاء رجع على الأمر و[إن شاء رجع] ^(٢) على البائع

رجل آخر داراً وأمر المستأجر بدفع عشرة دراهم إلى رجل قوصاً من قبل المؤجر فدفعها إليه ثم انتقضت الإجارة فلا سبيل للمستأجر على المستقرض ويرجع على المؤجر ، وهو قول أبي يوسف ومحمد . وإن كان المستأجر نقده أدون من الأجر ، رجع بمثل ما نقد ، وإن نقده أجود لم يرجع إلا بمثل الأجر ويرجع

(١) رد المدية : بما أحده منه . (٢) كان في الرواية : « وإلا على »

المؤاجر في الوجهين على المستترض بمثل ما قبض

باب من المفاوضة

متفاوضان أمر أحدهما رجلا بشراء عبد ولم يدفع إليه الثمن فاشتراه المأمور بعد متناقضا وفارض كل واحد منهما رجلا ، والمأمور يعلم بالمفاوضة أو لا يعلم ،
لزم العبد الأمر وليس لشريكه الأول ولا الثاني فيه شيء . ويأخذ الوكيل الأمر وشريكه الثاني أيهما شاء ولا يأخذ شريكه الأول بالثمن ، فإذا أخذ الشريك الثاني ثمن العبد من ماله رجع به على الأمر ، وإن أداه من المفاوضة رجع عليه منصفه .
متفاوضان أمر أحدهما رجلا بشراء عبد فاشتراه أحد التان بالثمن أي المتفاوضين شاء ، ولكل واحد من المتفاوضين أن يرجع ثمن العبد على الآخر قبل أن يؤديه ، ولو دفع أحدهما كره حنطة إلى رجل وأمره أن يشتري به عدداً واشترى المأمور له (١) عبداً بكر وسط بهير عنه مثل كره الأمر جاز ، فإن لم يشتريه حتى تناقضا وفارض كل واحد آخر والوكيل يعلم ثم اشتراه ، فهو مثل الوجه الأول وهو للأمر خاصة ، وإن لم يعلم بالمناقضة فالعبد بين الشريكين [الأولين] فإن هلك السكر قبل أن ينفذه رجع على الأمر وشريكه الآخر ولا يرجع على الشريك الأول ، فإن رجع على الأول أو على شريكه الآخر فأداه من المفاوضة رجع الذي لم يأمره على الأمر بحصته ، وإن أداه الذي لم يأمره من ماله خاصة رجع به كله على شريكه وللأمر وشريكه أن يرجعا نصف ذلك على المفاوض الأول وشريكه . فإن أداه المفاوض الأول الذي لم يأمره من ماله خاصة ، لم يرجع على أحد . وإن أداه هو وشريكه من مال المفاوضة ، رجع شريكه عليه بنصف ذلك ، وإن أداه شريكه من ماله خاصة رجع عليه بذلك كله .

باب رجوع أحد الشريكين على صاحبه بحصته (٢)

رجل عليه ألف أمر رجلين أن يؤديا عنه قفلا قبض أحدهما من الأمر خمسمائة ، لم يشركه الآخر إلا أن يكونا أديا الألف من مال مختلط بينهما وهو

(١) وفي المتن : فاشتراه الوكيل ، (٢) زاد في المصرية منه : وما قبض ،

قولاً ، وكذلك إن ضمنا عن الغريم بأمره فأدياه . فإن باعه بما ضمنا عبداً بينهما فقبض أحدهما شيئاً شركه صاحبه . فإن باعه كل واحد عبداً له خاصة لم يشتركا فيما قبضا . وقال أبو يوسف إذا كعلا فأدياه من مال بينهما [أو من مال] متفرق لم يشتركا فيما يقبضان . قال محمد : وهذا عندى أحسن من القول الأول فرجعت إليه رجل أمر رجلين أن يشتريا له حارية فاشترياها من مال بينهما أو من مال متفرق لم يشتركا فيما يقبضان من الأمر في قولها

رجلان مانا عبداً بينهما اشتركا فيما يقبضان . ولو سعى كل واحد لنصيبه ثمناً ، لم يشتركا ، ولو كان لأحدهما عبد وللآخر أمة باعاهما بألف اشتركا فيما يقبضان ، ولو سعى لكل واحد ثمناً لم يشتركا . ولو أجرا داراً بينهما فقبض أحدهما [شيئاً] شركه الآخر فيه

رجلان شهدا لعبد على مولاه أنه كانه على ألفين نسيئة إلى سنة فقبض بذلك وقيمة العبد ألف ثم رحما في مجلس [أو مجلسين] ضمنا للولى قيمته حالا إن شاء المولى ذلك ، وإن شاء تبع المكاتب بألفين لسنة إلى سنة . فإن اختار اتباع الشاهدين لم يتبع المكاتب بعد ذلك " ورجع الشاهدان على المكاتب بألفين إلى سنة وتصدقا ماله فضل . ولا يشتركان فيما يقبضان ، ولا يعق العبد إلا بأداء المال كله ، ولها أن يأخذوا المكاتب بعد المحل بالمال قبل أن يؤديا إلى المولى القيمة ، فإن عجز المكاتب بعد قبض المولى منهما القيمة وقد أدى المكاتب بعض الكتابة إلى الشاهدين أو أحدهما ، والعبد للولى ويرد على الشاهدين القيمة ويأخذ منهما ما أخذوا من المكاتب . ولو شهدا على رجل أنه اشترى العبد بألفين إلى سنة وقيمته ألف فهو بمنزلة الكتابة في جميع ما وصفنا . فإن أخذ المولى القيمة وأخذ الشاهدان من المشتري الثمن ثم وجد بالعبد عيباً فرده بقضاء ، فالعبد للبائع ويرد القيمة ويرد الشاهدان الثمن على المشتري ، وإن قل له بغير قضاء سلت القيمة للبائع وسلم الثمن للشاهدين وغرم البائع الثمن للمشتري .

هـ بشرع أبي يوسف في كتاب الشهادات في رجلين شهدا على رجل أنه كاتب عسداً له على مال مسمى والمولى يحشد فقبض بالكتابة ثم رجع الشاهدان أنه

رجلان غصبا عبداً قيمته ألف فلقت الدين فقصه آخر ضمن المولى : إن شاء
الأولین ألفاً ، وإن شاء [ضمن] الآخر ألفين ، فإن ضمن الأولین وحماً على الآخر
بألفين ونصدقا بالفضل ويشتركان فيما يقبضان من الآخر

رجلان غصبا عبداً قناعاً^(١) تضمنهما المولى القيمة جاريهما واشتركا فيما يقبضان
من اثنين ، وكذلك إن لقي المولى أحدهما فضمنه نصف القيمة فلم يقبض هو من
المشترى نصف اثنين حتى لقي المولى الآخر فضمنه نصف القيمة فقد حاز البيع
ويشتركان فيما يقبضان . ولو ضمن المولى أحدهما نصف القيمة وقبض هو نصف
اثنين من المشتري ثم ضمن للمولى الآخر نصف القيمة لم يشرك صاحبه فيما قبض
من اثنين ويقبض نصف اثنين من المشتري . فإن وحد المولى قص نصف اثنين أو لا
ما قبضه سترة أو رصاصاً رذماً وله الخيار . إن شاء اتع شريكه بنصف
ما قبض ثم يتبعان المشتري بنصف اثنين ، وإن شاء اتع المشتري بنصف اثنين .
ولو وجد ما اقتضاء نهرجة أو زبواً فردها على المشتري ، لم يكن له على ما قبض
صاحبه سيل . ولو كان الذي وجد دراهمه سترة أو رصاصاً هو القابض الآخر
فردها على المشتري لم يشرك الأول فيما قبضه

عبد بين رجلين باعه أحدهما حاز البيع في نصيبه . فإن لم يقبض اثنين حتى

لا ضمان عليهما حتى ينظر ما يصنع المكاتب ، فإن عجز لم يضمن ، وإن أدى فعتق
فإن كانت الكتابة مثل قيمته يوم قضى بمكاتبته ، فلا ضمان عليهما أيضاً ، وإن كانت
القيمة أقل ضمننا الفضل . وفي رجلين شهدا على رجل أنه دبر عبده فقتل بذلك ثم
وجعا ، أهما يضمنان ما بين قيمته مدبراً إلى قيمته غير مدبر . فإذا مات المولى
وخرج من الثلث ضمن الشاهدان تمام القيمة وإن لم يخرج من الثلث سعى في الثلثين
[و] ضمن الشاهدان الثلث الذي وقع عن العبد ، وكذلك أم الولد . وقال في المكاتب
بعد ذلك : إن شاء المولى ضمن الشاهدين ويأخذ الشاهدان الكتابة^(٢) قال :
وإن كان المولى ادعى الكتابة وجحد العبد والكتابة أفضل من القيمة فلا شيء .
على الشاهدين للعبد

(١) زاد في النصية : « بأندوم وقبضه منها فكت في يده ثم إن المولى في الخصمين ومعهما » الخ

(٢) وفي النسخة : « للكتاب »

أجاز صاحبه البيع اشتراكاً فيما يقبضان ، وكذلك إن قضى البائع نصيبه من الثمن قبل الإجازة فهو بمنزلة قبضه بعد الإجازة ، فإن ضاع ما قضى قبل الإجازة ثم كانت الإجازة هلك من مالهما جميعاً

عدد من رجلين غصب رجل نصيب أحدهما قباهه الغاصب والمولى الآخر من رجل ، حار البيع في نصيب المولى ، فإن لم يقض ثمنه حتى أجاز المولى الآخر بيع الغاصب اشتراكاً فيما يقبضان . وإن قبض المولى الأول نصف الثمن قبل أن يحبزه المنصوب ثم أجاز له لم يشترك فيما قضى صاحبه . وإن هلك ، هلك من مال القاص

رجلان باعاً عدداً واشترطاً الخيار ثلاثاً فأجاز أحدهما قبل صاحبه فإنهما يشتركان فيما يقبضان ، فإن قضى الذي أحاز أولاً نصف الثمن ثم أجاز صاحبه ، لم يشترك صاحبه فيما قبض . والله أعلم

كتاب الوصايا

باب ما يكون [الرجل] "خصماً" وما لا يكون خصماً

رجل أقام البيعة على وادئ أن الميت أوصى له بثلث ماله فتضى له بالثلث وقبضه وهو ألف وغاب الوارث فأقام آخر البيعة أن الميت أوصى له بثلث ماله ، فالوصى له الأول خصم وقضى عليه للآخر بصف ما قبض . فإن قضى عليه [بنصف ماله] ^(١) ولم يكن عنده شيء وحضر الوارث ، لم يكلف الوصى له الآخر إعادة البيعة وقضى له على الوارث بمحس ما في يديه ، ويرجبان على الوصى له الأول بنصف ما أخذ . فإن خرج من ذلك شيء اقتسماه على خمسة للوصى له الآخر خمسة وكذلك لو كان الوصى له الأول غائباً فالوارث خصم ، فإن قضى عليه فهو قضاء على الوصى له [الأول] ، ولو قضى للأول بالوصية فلم يقبضها حتى غاب الوارث ثم أقام الوصى له [الآخر البيعة على وصيته عند القاضي الذي قضى للأول فهذا الأول

(١) ما بين المرسى من العسرية (٢) راد في العسرية : من صاحب الوصية والغريم والورثة .

(٣) وفي العسرية : ما قضى له بذلك .

سواء.. وإن أقامها عنه قاض آخر، لم يكن الموصى له الأول خصماً [للاخر]، ولو كان الموصى له الأول هو الغائب والوارث حاضراً فهو خصم للموصى له الآخر والقضاء عليه قضاء على الموصى له الأول. ولو قبض الأول الثلث فأقام الآخر البينة على وصيته لجحد الأول أن يكون الميت أوصى له بشيء وأن يكون أخذ من ماله شيئاً فاختصا إلى غير ذلك القاضى، فهو خصم للآخر ويقضى عليه وعلى الورثة، ولو ادعى الأول أن المال ودبة في يديه أو غصب للميت، لم يكن خصماً للاخر حتى يحضر الوارث

رجل مات وترك مالا فأقام رجل البينة أن له على الميت ألف درهم فقضى له على الوارث وغاب الوارث لمصر غريم آخر، فليس الغريم الأول له بخصم. ولو كان الوارث هو الحاضر قصى بالدين، فإن كان الدين في يدى الوارث قد نوى ثم حضر الغريم الأول أخذ منه الآخر نصف ما قبض واتبع الوارث بما بقي لهما، ولو لم يكن الأول غريماً، وكان موصى له بالثلث قبضه وغاب الوارث فأقام رجل البينة أن له على الميت ألف درهم فليس الموصى له [بخصم]، وكذلك لو كان الأول غريماً والثانى موصى له لم يكن الغريم خصماً. ولو كان الحاضر هو الوارث في ذلك كله قضى عليه وكان قضاء على الغائب الموصى له. ولو أقام الأول البينة أن الميت أوصى له بجماعة بعيها قبضها وغاب الوارث فأقام آخر البينة أنه أوصى بتلك الجماعة له ورجع عن الرصة للأول قصى له بها، وإن لم يشهدوا على الرجوع بنصفها وذلك قضاء على الوارث. ولو كان الوارث هو الحاضر لم يكن خصماً للموصى له الآخر خاصه إلى اقاضى الأول أو إلى غيره. ولو قضى للأول بالجماعة فلم يقبضها حتى حضر الآخر تخاصم الوارث إلى القاضى الذى قضى للأول لم يكن الوارث خصماً، وإن خاصه إلى قاض غيره، فهو خصم والقضاء عليه قضاء على الأول. فإن كانت البينة شهدت بالرجوع أيضاً لم يقض بالرجوع وقضى بالوصية ورقف الرجوع حتى يحضر الأول. فإن أعاد البينة على الرجوع أخذ الجماعة [من] الأول^(١) ولا

(١) قوله: «الأول» ساقط من الهدية وهو لا يستقيم إلا إذا قهره من قبل رده بين المرين ليستقيم المسمى. وكذلك يستقيم إذا سقط «الأول» كما هو في الهدية أو بدل «بالآخر» والله أعلم. ولم توجد تلك العبارة بلدها في المصرية والسفلى

فنصفها . ولو كانت وصية الأول تلك المال فبصه ثم غاب الوارث وحضر آخر فأقام البيّنة أنه أوصى له بالثالث ورجع عن الوصية للأول أخذ الثالث منه ودفع إلى الآخر . ولو كان الوارث هو الحاضر لم يكن خصما في الرجوع وقبلت الشهادة على الوصية ووقف الرجوع . ولو كانت وصية الأول عبدا فقتضه وغاب الوارث فأقام آخر البيّنة أن الميت أوصى له بمائة درهم لم يكن الأول خصما . ولو كان الوارث هو الحاضر قضى عليه وعلى الأول

رجل له على آخر ألف أو له في يديه غصب أو ودبنة فأقام رجل البيّنة أن صاحب المال توفي وأوصى له بالألف والذي قبله المال ^(١) مقر بالمال ويقول : لا أدري مات صاحب المال أم لا ، فليس بحصم للدعي ، وكذلك لو ادعى دينا . ولو كان الذي قبله المال حائدا للبال أو ادعى حبة من صاحب المال أو أن رب المال لم يمت فهو خصم للدعي إن ادعى وصية ويقضى له بثالث الألف ، فإن أقام شاهدين أن الميت ترك ألفين سوى الألف وقضيا ابنة فلان لا يعلمون له وارثا غيره قضى للوصى له بالألف كله ، وكان قضاء على الوارث . وإن حضر الابن بعد ذلك فقال : لم أقصر شيئا ، كان القضاء ماصيا عليه . ولو ادعى المدعي دينا لم يكن [الذي] قبله المال خصما حتى يحصر وارث أو وصى . فإن أقام المدعي بيّنة أنهم لا يعلمون أن للميت وارثا وأنه أسلم ولم يرأل أحدا ، جعل القاضي له وصيا يحاصم عنه ويقضى للدعي بالدين فكذلك في هذا الوجه . ولو قال الذي قبله المال : لا أدري فلانا مات أو لم يمت وهو مقر بالمال وأقام المدعي البيّنة أن الميت أوصى له بالمال وأنهم لا يعلمون له وارثا [غيره] والذي في يديه مقر بالمال ، فهو خصم ويقضى للوصى له بالألف كله ، ولو لم يدع المدعي أنه أوصى له بالمال وادعى أنه أوصى إليه في كل قليل وكثير فأقام على ذلك [بيّنة] فالذي في يديه خصم ، أقر بذلك أو جحده ، ويدفع المال إلى الوصى . فإن جاء المشهود بموته حيا وقد حلك المال في يدي الوصى ، فلا ضمان على الشاهدين ، فإن كان غصبا فصاحبه بالخيار : إن شاء أخذه من الوصى ، وإن شاء أخذه من الغاصب ، ولا يرجع الوصى به على الغاصب ، ويرجع به الغاصب على الوصى . وإن كان المال وديعة ، فلا ضمان على المستودع والوصى ضامن .

(١) وفي الحديث : . يده المال . وكذا في الصور التي بعد ذلك .

وإن كان المال ديناً ، فلا ضمان لرب المال على الوصى ، والغريم ضمان ويرجع
 به على الوصى . وإن كان ما قبضه (١) الوصى قائماً في يديه ، فإن شاء صاحب المال
 أجاز قبض الوصى وبرئ الغريم ، فإن أضره ثم لم يقبضه من الوصى حتى صاع
 لم يكن على الغريم ولا على الوصى شيء . ولو لم يأت الرجل حياً ولكن جاء وارثه
 أو رجد الشاهدان عسرين والمال غصب أو ودبعة [أو ذر] فلا ضمان على
 الذي كان في يديه ولا على الشاهدين وبضمن الوصى . ولو لم يدع المدعى أنه رضى
 ولكن أقام البيئة أن صاحب المال توفى وأنه أحرق [ووارثه] لا يعلمون [له]
 وارثاً غيره ، قضى له بالمال . أقر الذي في يديه المال أو حقد . فإن جاء صاحب
 المال حياً والمال غصب : فإن شاء ضمن الشاهدين ، وإن شاء ، الذي كان في يديه ،
 وإن شاء الآخر ، فإن ضمن الشاهدين رجعا على الآخر . وإن ضمن العاصب رجع
 إن شاء على الشاهدين . وإن شاء على الآخر . وإن صر الآخر لم يرجع على أحد .
 وإن كان المال ودبعة فلا ضمان على المستودع وبضمن الشاهدين إن شاء وإن شاء
 الآخر ، وإن كان المال ديناً ، فلا ضمان لصاحب المال على الآخر ولا على الشاهدين
 وبضمن الغريم ويرجع الغريم بذلك إن شاء على الآخر وإن شاء على الشاهدين ،
 فإن رجع على الشاهدين رجعا على الآخر . ولو لم يأت حياً ، ولكن أقام رجل البيئة
 أنه ابن الميت ، فلا ضمان على الذي كان المال في يديه في جميع ذلك وبضمن
 الابن إن شاء الشاهدين ، وإن شاء الآخر ، فإن ضمن الشاهدين رجعا على الآخر .
 ولو أقام البيئة أنه أخو الميت . لم يكن على الشاهدين ولا على الذي كان المال في
 يديه ضمان ، وبضمن الآخر القابض نصف ما قبض . ولو ادعى رجل أن صاحب
 المال توفى ولم يترك وارثاً وأوصى له بألف وصدقه الذي قل له المال ثأني القاضي
 في ذلك ، فإن جاء مدع أو وارث وإلا قضى به للمدعى . فإن قبضه وذلك في يديه
 ثم جاء صاحب المال والمال دين ، وجب به على الغريم ويرجع الغريم على المدعى ،
 وإن كان المال غصباً فصاحبه بالخيار يضمن أيهما شاء . فإن ضمن العاصب رجع
 به على القابض . وإن كان المال ودبعة . فلا ضمان على المستودع في قياس قول
 أبي يوسف . وقال محمد : هو بمنزلة الغصب . وإن كان الذي كان المال في يديه

وصيا فوصل إليه المال من قبل صاحب المال مات وأوصى إليه فلا ضمان عليه في القولين وإنما الضمان على القابض . ولو لم يمض صاحب المال حيا ولكن حصر وارث فأقام بينة أنه أخو الميت وجعل الوصية . فلا ضمان على الذي كان المال قبله في شيء من الوجوه ، والضمان على القابض . ولو كان الذي المال في يديه أقر أن صاحب المال مات وأن هذا أخوه لا يدري هو وارث [أم لا] ، لم يدع [إليه] المال حتى يقول هو (١) وارثه ، فإن قال ذلك ثأني القاضى في ذلك ثم دنع [إليه] المال ، فإن [قضى بالمال ثم جاء] (٢) صاحب المال حيا أوجاه رجل فأقام البينة أنه ابنه ووارثه ، فهو بمنزلة ما وصفنا في الموصى له . ولو أقر الذي في يديه [المال] أنه ابنه ووارثه ، فهو بمنزلة ما وصفنا في الموصى له . ولو أقر الذي في يديه المال لرجل أنه ابنه وأد له ابنا آخر غائبا وقال الرجل : ليس له ابن غيرى ثأني القاضى . فإن حصر الوارث وإلا دفع المال كله إليه بكفيل ثقة . فإن جاء وارث غيره ، لم يتنص الذي كان المال قبله والضمان على القابض للمال وكفيله ، وكذلك جميع ما وصفا من إقرار الذي قبله المال بالوصية والميراث ، فإن القاضى إذا دفع المال إلى المقر له أخذ منه كفيل ثقة . ولو ادعى [رجل] أن له على صاحب المال ألف درهم وأنه مات . وصدقه الذي قبله المال ، لم يلتفت إلى ذلك حتى يحضر وارث . فإن أقر الغريم والمدعى أنه لا وارث لليت ، ثأني القاضى في ذلك ثم جعل لليت وصيا يقبض المال من الذي قبله ثم يقال للدعى : أقم البينة على حقتك ، فإن أقامها قضى له ، فإن جاء صاحب المال حيا رد القاضى ذلك التضا . في ذلك المال ، فإن كان مستهلكا وكان أصله ديناً فلصاحب المال أن يضمن الذي كان المال قبله . وإن كان أصله غصبا : فإن شاء ضمنه ، وإن شاء ضمن القابض . فإن كان أصله وديعة ، فالضمان على القابض في قول أبي يوسف . وقال محمد : الوديعة عندى بمنزلة الغصب ، وإن كانت المال وصل إلى النسي في يديه [من] قبل أبيه أوصى به إليه ، فلا ضمان عليه والضمان على القابض ، وإن لم يمض صاحب المال حيا وحضر وارثه فجحد الدين ، فالقضاء ماض عليه . ولو

(١) رواه المديدة : هـ هذا . (٢) قاتن المزمع من التصريح وكان في الأصل : . فإن كان صاحب المال الخ

ادعى رجل أن صاحب المال أوصى إليه فصدقه الذى فى يديه المال ، لم يصدق فى شيء من ذلك ، ولم يدع إليه المال إلا فى وجه واحد : إذا كان المال ديناً دفعه إليه ركان ذلك قضاء على الغريم خاصة ، ولا يؤخذ منه بذلك كفيل . فإن حضر الوارث أو جاء صاحب المال حيا فلم يتقد ذلك ، رجع على الغريم ورجع الغريم على الوصى . وإن كان المال قد ملك فى يدى الوصى والذى حضر هو الوارث ، فلا ضمان للغريم على الوصى . وإن جاء الرجل حيا ضمن الغريم ورجع به على الوصى رجع محمد عن هذا ^(١) وقال لا يقبض الوصى ديناً ولا غيره . و[لو] أن الذى قبله المال قال للقاضى : هذا المال لرحل مات ولم يدع وارثاً ، تأنى القاضى فى ذلك وأخذ منه كفيلاً بنفسه ، فإن حضر وارث أو موصى له وإلا أخذ المال لجمعه فى بيت المال ، فإن نسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب المال حياً وكان المال ديناً ضمن الغريم وعوض الغريم من بيت المال ، وإن كان غصبا فصاحبه بالخيار : إن شاء ضمن الذى كان فى يديه وإن شاء أخذ مثله من بيت المال . فإن أخذه من الغاصب رجع فى بيت المال ، وإن كان ودبمه فلا ضمان على المستودع فى قياس قول أبى يوسف . وقال محمد : هو عندى بمنزلة الغصب ، وإن كان الذى فى يديه المال وصياً فى المال ، فلا ضمان عليه ويموص صاحبه من بيت المال : فإن لم يأت صاحب المال حياً وجاء ابنه ، فلا ضمان على الذى كان المال قبله فى شيء من ذلك ، ويموص الابن من بيت المال . ولو أقر الذى كان المال فى يديه أن صاحب المال مات وأن لهذا الرجل عليه ألفاً سأله القاضى أترك وارثاً ، فإن قال : نعم ، لم يجعل بينهما خصومة وإن قال : لا ، تأنى القاضى فى ذلك ، فإن لم يحن وارث جعل للبيت وصياً ، فإن ثبت الدين دفعه إلى الغريم وإلا جعله فى بيت المال

باب من الوضايا أيضاً

رجل ترك ثلاثة أعبد قيمة كل واحد [منهم] ثلثائة فدعى أحدهم عند القاضى أن الميت أعتقه [فى مرضه] فاستحلف الوارث على عله فتكفل ، قضى بعتقه . فإن ادعى آخر مثل ذلك عند القاضى وتكفل الوارث قضى بعتقه ورمى فى قيمته ، وكذلك

لو ادعى الثالث مثل ذلك عند التقاضى ونكل الوارث . ولو كان العبد الاول حاصم الوارث إلى وحل حكما بينهما فنكل الوارث قضى بعقته . [فإن ادعى آخر مثل ذلك ، وحاصمه إلى حكم رضى به فنكل الوارث حكم بعقته] ولا سعاية عليه ، وكذلك لو حاصمه الثالث فنكل عن انبيس . ولو كان الاول حاكمه إلى حكم رضى به فنكل الوارث حكم بعقته ثم حاصمه آخر إلى التقاضى فنكل الوارث ، قضى بعقته ولا سعاية عليه . وكذلك لو حاصمه الثالث . ولو حاصمه الاول إلى القاضى فنكل فأستقضى القاضى ثم حاصمه [آخر] إلى حكم رضى به فنكل قضى بعقته وسعى في قيمته . وكذلك إن ادعى الثالث مثل ذلك فخاصم إلى حكم فنكل قضى بعقته وسعى في قيمته ، فإن رفع ذلك إلى القاضى بعد ذلك أمضاه .

رجل ترك عدير يحرسان من الثلث وترك وارثين وأوصى لرجل بأحدهما بغير عينه أعطاه الوارثان أيهما شاء فإن قال أحدهما قد جعلت له هذا بوصيته وقال الآخر قد جعلت له هذا الآخر بوصيته لم يلتصق إلى ذلك وأجبرا أن يجمعا على واحد [فإن لم يجمعا على واحد] حتى أعتق الموصى له المدين جميعاً أعطاه الوارثان أحدهما وعتق الذى يعطياه ^(١) ولولاؤه له . ولو أعتق أحدهما بعينه ثم أعطاه الوارثان ذلك لم يعق .

هـ بشرع أبي يوسف في رجل قال : قد أوصيت لأحد بنى فلان ولم يسمه بعينه ، فإن الورثة يطلون الوصية أيهم شاءوا . فإن اختلفوا أخذ بقول الأكثر منهم . فإن استورا أخذ بقول الاول ، وإن كانوا صغاراً وقف حتى يدرك بهصم فيعطى أيهم شاء ، وإن أنفذ القاضى ذلك فهو جائز ، وإن أمر الوصى أن يعطى أيهم شاء جاز وقال في موضع آخر من الكتاب في رجل قال : قد أوصيت بهذا الثوب لأحد هذين الرجلين ، فالحيار إلى الورثة . فإن اختلفوا فأول متكلم منهم ، وإن تكلموا معاً أعيد عليهم الحيار ، فإن كانوا صغاراً فالحيار إلى الوصى ، فإن كانوا وصيين فاختلنا فهو على الاول ، وإن لم يكن وصى فإلى الحاكم ، وإن أوصى لرجلين بوصيتين ثم قال : قد رجعت عن إحدى الوصيتين ولم يبين ، فالحيار إلى الورثة يطلون أيهما شاءوا ، فإن كانوا صغاراً ، فإلى الوصى ، فإن لم يكن وصى فإلى الحاكم

(١) كذا في الأصلين والمصوب : أعطاه أو يعطيه أو أهدى أحداً أنه يعطيه . مقتضى : أحداً أن .

ولو كان الميت أوصى بمتى أحدهما قتال أحد الوارثين : فقد اخترت أن يكون المقتنى هذا ، وقال الآخر : اخترت عتق الآخر ، فقولها باطل وبإيران أن يحصيا على عتق واحد . ولو أعتق أحد الوارثين أحد العبدين عن الميت ثم أعتق الآخر العبد الآخر عن الميت ، فالآخر عن الميت والأول عن الوارث^(١) ويضمن لشريكه نصف قيمته إن كان مرسراً ، وإن كان مرسراً سعى العبد في نصف قيمته . ولو أعتق كل واحد من الوارثين أحد العبدين عن الميت معاً أجبراً أن يحصيا على واحد ، فإذا أحصيا عليه صار الآخر حراً عن الذي أعتقه وصن لشريكه إن كان مرسراً وإن كان مرسراً سعى العبد . ولو أحصيا أن يكون أحدهما هو المقتنى عن الميت فم يعتقه حتى أجعيا على الآخر لم يكن لها ذلك ، فإن أعتق أحدهما الأول الذي أحصيا عليه عتق عن الميت ، وكذلك لو أجعيا على أحدهما فأعتقه الرضى عن الميت . ولو أعتق (أوصى أحدهما قبل اجتماعهما عليه ثم أجعيا على الذي أعتقه الرضى لم يمتق بمتق الوصى حتى يعتقه الوصى أو أحدهما عتقاً مستقبلاً

رجل أوصى بمتق عبده له يخرج من ثلثه وترك وارثاً وأوصى إلى رجل والعبد أخو الوارث لأمه أو أخت الوصى ، لم يمتق المد بالتقربة حتى يعتقه ، فإن أعتقه الوصى أو الوارث عن الميت بآثر ، فإن قال له الوصى : إن دخلت الدار فانت حر أو أنت حر غداً فدخل [الدار] أو جاء غد ، لم يمتق . ولو كان الوارث هو الذي قال ندخل الدار أو جاء غد ، عتق عن الميت . ولو قال له الوارث : أنت حر بعد موق ، لم يكن مديراً . فإن مات عتق العبد عن الميت الأول . ولو كان الورثة اثنين أو ثلاثة فقال أحدهم : هذا ، كان هذا والوارث الواحد سواء .

رجل زوج ابنته من عبده برضاها ثم أوصى بعبده لرجل ثم مات [ر] ورثه ابنته وعنه^(٢) والعبد يخرج من الثلث لم يقصد النكاح ، وإن كان العبد ذا رحم محرم من الموصى له لم يمتق حتى يقبله ، وكذلك لو كان ذا رحم محرم من المم

عولمة الخديرة ، وانه أمه ، وفي المصرية : فإن الوارثين يقال لهما : أعنيا أي العبد شتاً ، قال أجعيا على أن أعنيهما أحدهما عتق وولاؤه له .

(١) كان في الأصل : عن الميت . في ثلثي أبيه وفي المصرية : عن الوارث ، فهو منه في المم وفي الثاني : عن ماله . وهذا يعني (٢) وفي المصرية : وليس له من الورثة إلا ابنته وعنه . وكان في الأصل : ورثته . وارث واحدة ولعلول يرثون فزهدت

لم يعتق ، فإن لم يقبله الموصى له عتق من قبل المم وفسد النكاح ، وإن مات الموصى له فوته بمنزلة القبول ويعتق العبد من قبله ، ولولم يكن لليت مال غيره ولا قرابة بين المم وبين العبد ولا بينه وبين الموصى له فسد النكاح ، قبل الموصى له العبد أو لم يقبل ، ولولم يدع مالا غيره ولم يوص به لأحد وأوصى بعتقه ، لم يفسد النكاح وصى فى ثلثى قيمته للأبنة والمم . ولولم يعتق العبد حتى قتله وجل كانت قيمته بين الابنة والمم وبطلت الوصية ولم يفسد النكاح

رحل زوج ابنته مكانه ثم مات فورثه عمه وابنته ثم مات المكاتب عاجزاً أو قتل ولم يكن فى قيمته وفاء مات عبداً وفسد النكاح وعلى المرأة ثلاث حيض إن كان دخل بها .

رحل زوج ابنته عبده على ألف وأوصى بعق العبد ثم مات فورثه عمه وابنته ولم تأخذ الابنة من المهر شيئاً فلها أن تدفع الوصية ويبيع العبد فى مهرها ولا يفسد النكاح ، فإن فسد من قيمته عن المهر شيء اقتسمه المم والابنة . ولولم يكن للابنة على العبد من المهر شيء وكان على الميت دين مثل قيمة العبد ، يسع للفرما ،

هـ فى كتاب الوصايا من الاصل (١) أن رجلاً إن أوصى أن يعتق ما فى بطن أمته بعد موته نشر فأعتق بعض الورثة الام ، نهى حرة على المعتق (٢) وما فى بطنها حر عن الميت ويضمن لشركائه أنصباهم من قيمة الامه . وإن دبرها أحد الورثة قبل أن تلد ، فتديره جائز وقد بطلت وصية الميت

بشر عن أبى يوسف فى كتاب الوصايا فى رجل أوصى له بأخيه لأيه وأمه فلم يقبل الرصة ولم يرد ما حتى مات ، فقد عتق الاخ من الاب والام ولزمته الوصية قبل موته بلا فصل ، فإن كان له إخوة لأب لم يرثوه وورثه الاخ من الاب والام ، وإن كان الموصى له قد حلق ألا يقبل وصيته أبداً لم يحث ، لأن الوصية لزمته بغير قوله ، وإن حلق الموصى له بعد موت الموصى وهو يعلم بالوصية فقال : لا أقبل وصيته أبداً و [قال] لا أقبل هذه الوصية ، فقد رد الوصية ، وإن لم يعلم بالوصية يوم حلق فليس برد استحساناً

فإن فضل شيء فهو لهم والابنة ولا يفسد النكاح ، وإن كان الدين أقل من القيمة فسد النكاح ، فإن بيع العبد وكان الدين مثل قيمته فوجد المشتري به عيباً فزده وأخذ الثمن بيع مرة أخرى ولم يفسد النكاح ، فإن أبرأ القرماء الميت من الدين ببد ما رد البدين عتق ولم يفسد النكاح . ولو لم يكن على الميت دين وقد أوصى بعتق العبد لجنى العبد جناية دفع بها أو فدى ، فإن فدى أحق من الميت ولا يفسد النكاح في الوجهين . ولو أوصى به لرجل وليس له مال غيره ثم مات وعليه العبد دين يحيط برقبته ، فسد النكاح ؛ لأنها لو أعتقته جاز عتقها ، ولو كان على الميت دين وعليه العبد دين يحيط كل واحد برقبة العبد لم يفسد النكاح ، وإن لم يحيط كل واحد برقبة العبد وهما جميعاً يحيطان ، فسد النكاح

رجل ترك ثلاثة أعبد قيمتهم سواء لآمال له غيرهم ، فقال الوارث لأحدهم : لم يعتقك الميت ، ثم قال : بلى قد أعتقك ، وقال للثاني والثالث مثل ذلك ، عتقوا جميعاً ولم يسعوا في شيء [في الاستحسان] . ولو قال لهم جميعاً : لم يعتقكم ، ثم قال : قد أعتقكم ، عتقوا في القياس ولم يسعوا في شيء . وسعوا في الاستحسان (١) في ثلثي قيمتهم ، وكذلك لو قال : أعتقكم الميت ثم قال : لم يعتق أحداً منكم . ولو قال : أعتقكم ثم قال : لم يعتق هذا سوى الذي أنكر عتقه في ثلثي قيمته ، وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته ، وإن قال بعد ذلك : لم يعتق هذا الآخر ، عتق الذي لم ينكر عتقه ولم يسع في شيء وسعى الذي أنكر عتقه [في المرة الثانية في نصف قيمته وسعى الذي أنكر عتقه] أولاً في ثلثي قيمته . وإن قال بعد ذلك للآخر : لم يعتق هذا ، لم يبطل ذلك شيئاً من صفه ولم ينفع الأولان بإنكاره عتق الآخر . ولو قال بعد ما أقر بعقبتهم في كلام متصل : لم يعتق هذا ولا هذا ولا هنا ، عتقوا وسعوا في ثلثي قيمتهم ، ولو لم يقر بشيء من ذلك حتى قال لأحدهم : لم يعتقك الميت ثم قال : قد أعتقكم جميعاً ، عتقوا وسعى الذي أنكر عتقه في ثلثي قيمته والباقيان في نصف قيمتهما . ولو قال لأحدهم : لم يعتقك الميت ثم قال لآخر مثل ذلك ثم قال لآخر مثل ذلك ثم قال : قد أعتقكم ، عتقوا وسعوا في ثلثي قيمتهم . ولو أنكر عتق واحد

(١) وفي المصنف : « ولكن استحسن أن أعتقهم ويسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته ولا أجعل إنكاره شيئاً إذا أنكر ذلك منهم قبل العتق أو بعد العتق . »

لم يعتق ، فإن لم يقبله الموصى له عتق من قبل الم وصى له فسد النكاح ، وإن مات الموصى له فورته بمنزلة القبول ويعتق العبد من قبله ، ولو لم يكن للميت مال غيره ولا قرابة بين الم وبين العبد ولا بينه وبين الموصى له فسد النكاح ، قبل الموصى له العبد أو لم يقبل ، ولو لم يدع مالا غيره ولم يرص به لاحد وأوصى بعته ، لم يفسد النكاح وصى في ثلث قيمته للابنة والم . ولو لم يعتق العبد حتى قتله رجل كانت قيمته بين الابنة والم ونطقت الوصية ولم يفسد النكاح

رجل زوج ابنته مكاتبه ثم مات فورته عمه وابنته ثم مات المكاتب عاجزاً أو قتل ولم يكن في قيمته وفاة مات عبداً وفسد النكاح وعلى المرأة ثلاث حيض إن كان دخل بها .

رجل زوج ابنته عبده على ألق وأوصى لعتي العبد ثم مات فورته عمه وابنته ولم تأخذ الابنة من المهر شيئاً فلها أن تطال الوصية ريباع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح ، فإن فتل من قيمته من المهر شيء اقتسمه الم والابنة . ولو لم يكن للابنة على العبد من المهر شيء وكان على الميت دين مثل قيمة العبد ، يبع للفرما ،

هـ في كتاب الوصايا من الاصل ^(١) أن رجلاً إن أوصى أن يعتق ما في بطن أمته بعد موته لشهر فأعتق بعض الورثة الام ، فهي حرة على المعتق ^(٢) وما في بطنها حر عن الميت ويشتم لشركائه أنصباهم من قيمة الامه . وإن دبرها أحد الورثة قل أن تلد ، فتديره جائز وقد نطقت وصية الميت

بشر عن أبي يوسف في كتاب الوصايا في رجل أوصى له بأخيه لأبيه وأمه فلم يقبل الوصية ولم يردها حتى مات ، فقد عتق الاخ من الأب والام ولزمت الوصية قبل موته بلا فصل ، فإن كان له إخوة لأب لم يرثوه وورثه الاخ من الأب والام ، وإن كان الموصى له قد حلف ألا يقبل وصيته أبداً لم يحنث ، لأن الوصية لزمته بنير قوله ، وإن حلف الموصى له بعد موت الموصى وهو يعلم بالوصية فقال : لا أقبل وصيته أبداً و [قال] لا أقبل هذه الوصية ، فقد رد الوصية ، وإن لم يعلم بالوصية يوم حلف فليس برد استحساناً

فإن فضل شيء فهو للعلم والابنة ولا يفسد النكاح ، وإن كان الدين أقل من القيمة ففسد النكاح ، فإن بيع العبد وكان الدين مثل قيمته فوجد المشتري به عيباً فزده وأخذ الثمن يبيع مرة أخرى ولم يفسد النكاح ، فإن أبرأ النفرماء الميت من الدين بعد ما رد البند عتق ولم يفسد النكاح . ولو لم يكن على الميت دين وقد أوصى بعتق العبد لجنى العبد جناية دفع بها أو فدى ، فإن فدى أعتق من الميت ولا يفسد النكاح في الزوجين . ولو أوصى به لرجل وليس له مال غيره ثم مات وعلى العبد دين يحيط برقبته ، ففسد النكاح ؛ لأنها لو أعتقته حارعتها ، ولو كان على الميت دين وعلى العبد دين يحيط كل واحد برقبة العبد لم يفسد النكاح ، وإن لم يحيط كل واحد برقبة العبد وهما جميعاً يحيطان ، ففسد النكاح

رجل ترك ثلاثة أعبد قيمتهم سواء لآمال له غيرهم ، فقال الوارث لأحدهم : لم يعتقك الميت ، ثم قال : بلى قد أعتقك . وقال للثاني والثالث مثل ذلك ، عتقوا جميعاً ولم يسعوا في شيء [في الاستحسان] . ولو قال لهم جميعاً : لم يعتقكم ، ثم قال : قد أعتقكم ، عتقوا في القياس ولم يسعوا في شيء . وسعوا في الاستحسان ^(١) في ثلثي قيمتهم ، وكذلك لو قال : أعتقكم الميت ثم قال : لم يعتق أحداً منكم . ولو قال : أعتقكم ثم قال : لم يعتق هذا سعى الذي أنكر عتقه في ثلثي قيمته ، وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته ، وإن قال بعد ذلك : لم يعتق هذا الآخر ، عتق الذي لم ينكر عتقه ولم يسع في شيء . وسعى الذي أنكر عتقه [في المرة الثانية في نصف قيمته وسعى الذي أنكر عتقه] أولاً في ثلثي قيمته . وإن قال بعد ذلك للآخر : لم يعتق هذا ، لم يبطال ذلك شيئاً من حقه ولم ينتفع الأولان بإنكاره عتق الآخر . ولو قال بعد ما أقر بعقوبتهم في كلام متصل : لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا ، عتقوا وسعوا في ثلثي قيمتهم ، ولو لم يقر بشيء من ذلك حتى قال لأحدهم : لم يعتقك الميت ثم قال : قد أعتقكم جميعاً ، عتقوا وسعى الذي أنكر عتقه في ثلثي قيمته والباقيان في نصف قيمتهما . ولو قال لأحدهم : لم يعتقك الميت ثم قال لآخر مثل ذلك ثم قال لآخر مثل ذلك ثم قال : قد أعتقكم ، عتقوا وسعوا في ثلثي قيمتهم . ولو أنكر عتق واحد

(١) ون المصرية : ولكن استحسن أن أعتقهم وبسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته ولا أجعل إنكاره شيئاً إذا أنكر ذلك بهم قبل عتق أو بعد العتق .

بعد واحد ثم قال لأحدهم : أعتقك ثم قال لآخر مثل ذلك ، عتق الأول ونصف الثاني وثالث الثالث ، وكذلك لو أقر بعتقهم قبل الإنكار واحداً بعد واحد ثم أنكر عتقهم جميعاً . ولو أقر بعتقهم واحداً بعد واحد ثم أنكر عتق أحدهم ثم قطع الكلام ثم أسكر عتق الآخر ثم أنكر عتق الثالث ، عتق المقر بعتقه الأول ، فإن كان الذي بدأ بإنكار عتقه هو الثاني لم يزد على نصف رقبته . فإن نى بإنكار الثالث عتق نصمه ، وإن نى بإنكار عتق المقر به الأول وثالث بإنكار عتق المقر بعتقه أخيراً . عتق^(١) الثالث كله ، وإن بدأ بإنكار عتق الثالث ثم بالثاني ثم بالأول لم يزد الثالث على ثلث قيمته ولا الثاني على نصف قيمته ، وإن بدأ بإنكار الثالث ثم نى بالأول ثم ثلث بالثاني ، عتق الثاني كله وثالث الثالث ، وإن بدأ بإنكار عتق الأول وثنى بالثاني وثالث بالثالث ، عتقوا ولم يسعوا في شيء .

باب الوصية للموالي^(٢)

رجل أوصى بثلث لمواليه وله موالى أعتقهم وموالى أعتقوه ، فالوصية تبطل في قول أبي يوسف وقولنا . ولو كان من العرب وله موالى أعتقهم ولمواليه أولاد ذكور وإناث ولمواليه موالى أعتقوهم ، فالثالث لمواليه الذين أعتقهم ولأولادهم الرجال والنساء ولموالياته اللاتي أعتقهن . وإن كان مواليه قد ماتوا ، فهو لأولادهم . فإن لم يكن لهم أولاد فلهوالموالية ، فإن كان قد بقي من موالى نفسه أو من أولادهم اثنان فصاعداً فالثالث لهم ، فإن لم يبق إلا واحد ، فله نصف الثلث ويرد الباقي إلى الورثة ولا يكون لموالى مواليه شيء . ولو كان لاسه موالى أعتقهم ومات الابن فورث ولادة الاب فأوصى الاب بثلث ماله لمواليه ، لم يكن لموالى ابنه شيء ، فإن كان للبيت موالى لنفسه فهو لهم دون موالى ابنه ، وإن لم يكن له غير موالى ابنه ، فلا شيء لهم ، ولو لم يكن للبيت إلا موالى موالاة ، فالثالث لهم . فإن كان معهم موالى عتاقة أو أولادهم ، فالثالث لموالى العتاقة وموالى مواليتهم دون موالى الموالاة استحساناً ، وفي

(١) وفي المعركة : وثالث بالإنكار ثالث عتق الثالث كله . (٢) وفي المصرية : ومن الوصايا بثلث ماله عدد ماله لمواليه .

القياس هم مثل موالى العتاقة .

رجل أوصى بثلث ماله لموالى بنى فلان ليقض يحصون ، وفيهم موال وموالى
حوال وموالى موالاة ، فالثالث لموالى العتاقة وموالى موالهم ، فإن لم يكن إلا موالى
حوالاة فهو لهم .

رجل أوصى بثلث ماله لمواليه ، لم يدخل فيه مديروه ولا أمهات أولاده ،
فإن أعتق عبداً بعد الوصية ، دخلوا فيه . وكذلك إن قال لبيده : إن لم أضربك
جأنت [حر] ^(١) مات قبل الضرب .

باب من الوصية ^(٢) لبنى فلان

رجل أوصى بثلث ماله لفقراء بنى فلان ، فإن لم يحص فقرائهم ^(٣) ، فالوصية
بجائزة ، فإن أعطى الثلث فقيراً واحداً منهم ، جاز في قول أبي يوسف . وقال
محمد : لا يبرز أن يدخل إلا اثنين فصاعداً . وإن كان لهم موالى عتاقة وموالى
حوالاة وموالى موال ، وحلفائهم فقراء ، دخلوا في الثلث . ويبقى أن يقسم الثلث
بين من ندر عليه منهم ^(٤) بالسوية ، فإن أعطى بعضهم دون بعض أجزاء ^(٥) ،

بشر عن أبي يوسف في الوصايا أنه إذا أوصى لمواليه وهو من العرب وله
موالى عتاقة وموال [ند] أسلموا على يديه ووالده ، فهم شركاء في الوصية . وإن
كان له موال بينه وبين آخر أعتقا [هم] جميعاً ، لم تدخل في الوصية ، وإن كانت
جارية بين مولى له وبين مولى رجل آخر بجاهت بولد فادعاء ، فإن هذا الولد
يدخل في الوصية ولا يدخل موالى مواليه في الوصية لهم جميعاً . وإن أوصى رجل
لموالى فلان وفلان ولكل واحد منهما موالى على حدة ، فالوصية لهم جميعاً ، وإن
كان مولى واحد بينهما فهو في الوصية ^(٦) . والقياس في هذا أن الوصية لكل مولى

(١) الزيادة من المصرية (٢) وفي المصرية : « الوصايا الرجل يوصى عد مونه نك ماله »

(٣) وفي المصرية : « بنو فلان أولئك قبلة لا نعلم ولا تحصى فقرائهم . فالوصية جائزة . وكان
قوله : « إن لم يحص فقرائهم مزرعاً في الأصل عن قوله : « فالوصية جائزة . وأما تأخير من غلط
بصر السامع والمواعظ فتدبره يدل عليه ما في المصرية والمندية

(٤) وفي المصرية : « من فقرائهم جميعاً . وكان في الأصل « مستقره ولعله « مستقره » فصحف . وفي المصرية :
« منهم » فوصيته في المال (٥) وفي المصرية « وأما قوله : « أحزاه ذلك ولم يصح الوصي شيئاً » :
يلما عن أبي حنبل الله عليه وسلم أنه قال : « مولى القوم من أنفسهم وحليفهم منهم » وكذلك هذا عندما

(٦) كما في الأصلين ولعله « وإن كل انزلى واحداً بينهما فالوصية له » والله أعلم

وإن أوصى لفقراء بنى فلان وهم بنو أب وليسوا بقبيلة ولا تغذ لهم يدخل الموالى معهم . ولو أوصى ليتامى أو لأرامل بنى فلان ، فالوصية [جائزة] ، أحصوا أو لم يحصوا . واليتيم كل من مات أبوه ولم يبلغ الحنث ^(١) غنياً كان أو فقيراً ، والأرامل [من النساء] كل امرأة فقيرة بلغت مبلغ النساء كان لها زوج فأت عنها أو فارقها ، دخل بها أو لم يدخل . فإن كان اليتامى يحصون ، فالوصية بينهم بالسوية : العنى والفقير فيه سواء . وإن لم يحصوا فهو للفقراء خاصة يقسم بين من قدر عليه من قترائهم ، وإن أعطى واحداً منهم حاز فى قول أنى يوسف . وقال محمد : لا يجوز أن يعطى إلا اثنين فصاعداً . وإن كن الأرامل يحصن ، فالثلث ينهن بالسوية . وإن لم يحصن فهو على ما وصفت فى الأيتام إذا لم يحصوا . ولو أوصى ثلث ماله لآيامى بنى فلان أو لكل ثيب من بنى فلان أو لابكار بنى فلان فلم يحصن ، فالوصية باطلة . وإن كن يحصن سوى بنهن . والآيم كل امرأة ، قد بلغت أو لم تبلغ ، ولا زوج لها وقد جمعت بشكاح أو تجور أو نكاح فاسد ، غنية كانت أو فقيرة . والثيب مثلها إلا فى خضلة إن كان لها زوج أو لم يكن فهى ثيب . والسكر كل امرأة لم تحامع شكاح ولا غيره ، غنية كانت أو فقيرة ، كان لها زوج أو لم يكن ، فإن كانت العدة ذهبت من حيضة أو وثبة أو أذهبها الوضوء فهى سكر

باب فى الوصية ^(٢) بالخدمة والغلة والسكنى والثمرة

رحل ترك عدداً لا مال له غيره وأوصى لرجل بخدمته سنة ولآخر سنتين ، فإن لم ^(٣) تجز الورثة قسمت الخدمة على تسعة يخدم الورثة سنة أيام وللوصى ^(٤) له بالسنتين يومين والموصى له بسنة يوماً حتى يمضى تسع سنين . ولو خرج العبد من الثلث أو أحازت الورثة قسمت على ثلاثة : للوصى له بستين يومين ^(٥) وللآخر يوم . ولو أوصى لرجل بخدمته سنة سبعين ومائة ولآخر بخدمة تلك السنة

هو بينهما ولا يكون لمولى أحدهما خاصة ، ولكنى استحسنت ذلك . وإن قال لموالى فلان ولموالى فلان ، لم يدخل المولى [الذى] هو بينهما فى الوصية

(١) وكذا فى المصرية . وفى الهندية : . الخلف . (٢) وفى المصرية : . من الوصية .
(٣) وفى الهندية : . ولم . (٤) وكذا فى الأصول والقاسم : . والموصى (٥) كذا فى الأصول والصواب : . برمان .

وسنة إحدى وسبعين ومائة ولم تجز الورثة ، قسمت الخدمة في ستة سبعين ومائة على ستة : للورثة أربعة ولكل واحد من الموصى لما يوماً ؛ ويقسم في ستة إحدى وسبعين ومائة على ثلاثة : للورثة يومين وللوصى له بستة إحدى [وسبعين ومائة] يوماً ^(١) ، وإن خرج العبد من الثلث قسمت الخدمة في ستة سبعين بين الموصى لما نصفين وخدم العبد في ستة إحدى [وسبعين ومائة] الموصى له بستة إحدى [وسبعين ومائة] ^(٢) فإن تشاحا ^(٣) في جميع هذه المسائل في الخدمة بمن يبدأ العبد أقرع بينهم وبدئ بمن أصابه القرعة وثني بالثاني . وإن رأى القاضى ألا يقرع ويبدأ بواحد فله . ولو ترك داراً وأوصى لرجل بسكنها سنة ولآخر بسكنها سنتين ولم تجز الورثة ، أخذت الورثة ثلثي الدار وسكن الموصى له ستة سدس الدار والموصى له بالسنتين سدس الدار . فإذا مضت سنة بطلت وصية صاحب السنة وسلم للموصى له بالسنتين ثلث الدار سنة ، وكذلك لو أوصى بعة عبده على ما وصفنا استغل الورثة ثلثي العبد وكل واحد من الموصى له سدس العبد حتى يمضي سنة ثم يستغل صاحب السنتين ثلث العبد سنة أخرى ، وكذلك إن أوصى بشجرة مثمرة بالورثة في السنة الأولى ثلثها للورثة وثلثها بين الموصى لها وفي السنة الثانية ثلثها للورثة وثلثها للموصى له بالسنتين . وإن كان العبد والدار والمثمرة تخرج من الثلث أو أجازت الورثة ، فالمثمرة والغلة والسكنى في السنة الأولى بين الموصى لها نصفين وفي السنة

وفي كتاب الوصايا من المال أنه إذا أوصى بسكنى دار لرجل ولا مال له غيرها ، فإن الموصى له يسكن تلك الدار والورثة الثلثين . وليس للورثة أن يبيعوا الثلثين في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف : لهم ذلك . وقال أبو حنيفة : إن كانت الوصية بغلها فله ثلث الغلة وليس للورثة أن يقاسموه . قال : لاني أخاف إذا قسمت ألا تنل الدار . وقال أبو يوسف : لهم أن يقاسموه فيعزل له الثلث ، فإنه أغلت فهو له وإلا فلا شيء له .

وفي كتاب الوصايا من الأصل ^(١) أنه إذا أوصى بثلث غلة بستانه [لرجل] فالورثة أن يبيعوا ثلثي البستان فيكون المشتري شريك صاحب الغلة

(١) وفي المصرية : صاحب وصية خدمة سنتين سهم وسهمان للورثة يخدم الورثة يومين والموصى له يوماً . (٢) (أبو ذؤان من المصرية (٣) وفي المصرية : فإن تشاحرا . (٤) أي كتاب الأصل للأمام محمد بن الحسن

باب الوصايا^(١) بالنفقة

رجل أوصى بثلث ماله لرجل وأوصى أن ينفق على فلان ماعاش في كل شهر خمسة دراهم وأجازت الورثة ، فللوصى له بالثلث سدس المال ويوقف خمسة أسداسه على الموصى له بالنفقة فينفق عليه كل شهر خمسة دراهم في كل شهر خمسة دراهم . وإن مات الموصى له بالنفقة ولم يستكمل خمسة أسداسه أكل للوصى له بالثلث تمام الثلث جميع المال وما بقى فللورثة ، وإن لم تجز الورثة فللوصى [له] بالثلث سدس المال ويوقف سدسه على الآخر . فإن مات وقد بقي مما وقف عليه شيء ، فهو للوصى له بالثلث . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا أجازت الورثة فللوصى له بالثلث ربع المال ويوقف ثلاثة أرباع المال على الآخر ، وإن لم تجز الورثة فلصاحب الثلث ربع الثلث ويوقف ثلاثة أرباع الثلث على الآخر . ولو أوصى لرجل بثلثه وأوصى لآخر أن ينفق عليه من ثلثه خمسة دراهم كل شهر فأجازت الورثة ، فلصاحب الثلث ثلث المال ويوقف على الموصى له بالنفقة ثلث المال ، فإن مات قبل أن يستكمله فما بقي فللورثة ، فإن لم تجز الورثة فللوصى له بالثلث سدس المال ويوقف على الآخر سدسه ، فإن مات وقد بقي من السدس شيء فهو لصاحب الثلث في قولهم جميعا . ولو أوصى لرجل بثلثه وأوصى لفلان وفلان مائة ينفق عليهما من ثلثه كل شهر ماعاشا . أو قال : ينفق على كل واحد منهما من العشرة خمسة دراهم في كل شهر فلم تجز الورثة ، فللوصى له بالثلث سدس المال ويوقف سدسه على الآخرين^(٢) . فإن مات أحدهما وتبقى جميع ما بقى من السدس على الآخر ، فإن ماتا جميعا فما بقي فلصاحب الثلث في قياس قول أبي حنيفة ، وكذلك قول أبي يوسف ومحمد إلا أنه يوقف على صاحبي النفقة ثلاثة أرباع الثلث . ولو أوصى لرجل بثلث ماله وأوصى أن ينفق على فلان خمسة دراهم كل شهر ماعاش وأن ينفق على آخر في كل شهر خمسة دراهم^(٣) فلم تجز الورثة ، فللوصى له بالثلث ثلث الثلث ويوقف على كل واحد من الآخرين ثلث الثلث ، فإن مات أحدهما وبقي مما وقف عليه شيء فنصف ما بقى لصاحب

(١) وفي المصنف : من الوصايا بالنفقة . (٢) زاد في المصنف : . . ويوقف عليهما كل شهر عشرة دراهم ماعاشا . (٣) زاد في المصنف : . . ماعاش .

الثك ونصفه يوقف على الآخر . وإن مات الآخر بعد ذلك وقد بقي شيء ، دفع إلى صاحب الثك (١) وكذلك قول أبي يوسف ومحمد إلا أنهما يحملان لصاحب الثك سبع اثك ، وقالا : إن مات أحد صاحبي النفقة وبقي مما وقف عليه شيء ، فلصاحب الثك ربع ما بقي ويوقف ثلاثة أرباع ما بقي على الآخر . ولو أوصى أن ينفق على فلان خمسة كل شهر ما عاشر وأن ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر ما عاشر على كل واحد خمسة دراهم وأجازت الورثة ، وقف نصف المال على صاحبي عشرة بينهما ونصفه على صاحب الخمسة وحده . فإن مات صاحب الخمسة وقف ما بقي على صاحبي العشرة . فإن مات أحد صاحبي العشرة ولم يمت صاحب الخمسة ، وقف ما بقي من نصيبه على شريكه في العشرة ، وإن لم تجز الورثة عمل بالثك ما وصفتنا في المال في قولهم جميعا . ولو أوصى لثلاثة أنفس فأفرد كل واحد بالوصية وقال : ينفق عليه في كل شهر خمسة فأجازت الورثة ، وقف المال عليهم أثلاثا وإن لم تجز وقف الثك عليهم أثلاثا . وإن مات أحدهم وقف ما بقي من نصيبه على الآخرين . ولو أوصى أن ينفق من ثلثه على فلان في كل شهر أربعة ، وأن ينفق من ثلثه على فلان وفلان [في كل شهر] عشرة دراهم فأجازت الورثة ، وقف ثلث المال على صاحب الأربعة وثلث آخر على صاحبي العشرة بينهما . فإن مات صاحب الأربعة قبل أن يستكمل ثلثه فما بقي فلورثة ، وإن مات أحد صاحبي العشرة وقف ما بقي من نصيبه على شريكه . فإن مات الآخر بعد ذلك فما بقي فلورثة ، وإن لم تجز الورثة وقف نصف الثك على صاحب الأربعة ونصفه على صاحبي العشرة . ولو قال : قد أوصيت بثلثي لفلان ، يوقف وينفق عليه في كل شهر أربعة ، وقد أوصيت بثلثي لفلان وفلان ، يوقف عليهما وينفق على فلان في كل شهر خمسة دراهم وعلى فلان ثلاثة فأجازت الورثة ، أخذ صاحب الأربعة ثلث المال فعمل به ما بدا له وأخذ صاحبا العشرة ثلث المال فعمل به ما بدا لهما . ومن مات منهم نصيبه لورثته ، وإن لم تجز الورثة فلصاحب الأربعة نصف الثك وللآخرين نصفه بينهما تصفين

(١) زانت النمرة بعد ذلك : «لهم استكمل ما وقف له لم يرجع على أحد من أصحاب الرماية بشيء»

باب الوصايا التي تكون رجوعا

[والتي لا تكون رجوعا] (١)

رجل أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال : اشهدوا أني لم أوص لفلان بشيء . أو قال : كل وصية أوصيت بها لفلان فهي حرام عليه أو فهي ربا ، لم يكن هذا رجوعا . ولو قال : كل وصية أوصيت بها له فهي باطل ، فهذا رجوع . ولو قال : كل وصية أوصيت بها لفلان فهي لفلان وارثي ، فهو رجوع ؛ وهي للوارث إن أجازتها الورثة ، وإن لم يجزوها فهي ميراث . ولو قال : الوصية التي أوصيت بها لفلان فهي لعمره ثم مات عمرو قبل الموصي ، فالوصية ميراث . ولو كان عمرو قد مات قبل أن يقول الموصي (٢) فهي [لفلان] على حالها . ولو قال : كل وصية أوصيت بها لفلان فهي لعقب عمرو ، وعمرو حي ، ثم مات عمرو قبل الموصي وله عقب ، فهي لعقبه . فإن مات الموصي قبل عمرو ، فالوصية لفلان على حالها . وإن مات عمرو ثم مات عقبه قبل الموصي ، فالوصية ميراث .

• وفي كتاب الوصايا من الأصل ، أنه إذا قال : لم أوص لفلان بشيء ، وقد كان أوصى له ، فهذا رجوع
وفي نوادر ابن سماعه أنه إذا قال : لم أوص له فليس برجوع . وإن قال : لا أوصى له فهو رجوع . وكذلك ذكر ابن سماعه عن أبي يوسف في نوادر أبي يوسف

وفي كتاب الوصايا من الأملاني أنه إذا أوصى بالثلث لإنسان ثم قال : لنني أوصيت به لفلان فهو لفلان ، فهو إبطال للوصية الأولى . فإن لم يقبل الآخر أو مات قبل الموصي ، فالوصية تامة للأول على حالها . وكذلك إن كان الموصي له الآخر وارثا ، فالوصية للأول

(١) ما بين المرمين من المعربة (٢) زاد في المعربة هذا القول : فالوصية لفلان فأنفذ

على حالها . الخ

باب الوصية^(١) وعلى الميت دين وله عبد

رجل أوصى لرجل بعبد يساوى ألفا وله على الناس عشرة آلاف وليس له مال غير العبد ثم مات وعليه دين ألفا درهم، يبع العبد في دين الغرماء . فإن بيع بألف وخمسمائة ودفعت إلى الغرماء ثم خرجت العشرة آلاف أخذ الغرماء منها ماينى لهم وأخذ الموصى له منها ألفا وخمسمائة ثمن العبد . ولو كان العبد يبع بتسعمائة وخسين بقيته ألف أخذ الموصى له تسعمائة وخمسين

باب الوصية التي تقع لأقل مما سمي

رجل قال : قد أوصيت لنى عمر بن حماد^(٢) وهم سعة ، فإذا هم خمسة ، فالثلث كله لهم . ولو أوصى بثلث ماله لبنى فلان ولم يكن لفلان إلا ابن واحد ، فله نصف الثلث . ولو قال : لانى فلان عمر وحاد^(٣) فلم يكن إلا عمر ، فالثلث كله له . ولو قال : قد أوصيت ثلث مالى لبنى فلان وهم ثلاثة فإذا هم خمسة ، فالثلث لثلاثة منهم والخيار إلى الورثة . ولو قال : قد أوصيت ثلث مالى لبنى فلان وهم خمسة ولفلان ابن فلان ثلث مالى فإذا شو فلان ثلاثة ، فلهم ثلاثة أرماع الثلث ولفلان الربع . ولو قال : قد أوصيت لنى فلان وهم ثلاثة : فلان وفلان وفلان ، ولفلان بنون غيرهم ، فهو لمن سمي . ولو قال : قد أوصيت ثلث مالى لنى فلان ، وهم ثلاثة ولفلان بن فلان ، فإذا شو فلان خمسة ، فلفلان ربع الثلث وثلاثة أرماعه لثلاثة من بنى فلان والخيار إلى الورثة .

• وفى كتاب الوصايا من الأمالى أن أبا يوسف قال : إذا قال : قد أوصيت بريقى لفلان وهم ثلاثة فإذا رقيقه خمسة ، أو قال : قد أوصيت لفلان بثلث مالى وهو ألف درهم والثلث أكثر من ألف ، أن للوصى له الرقيق كلهم وثلث جميع المال وهذا غلط فى الحساب . وإن قال : قد أوصيت بثلث مالى لولد فلان وهم هؤلاء الثلاثة فكان لفلان [ولد] غيرهم ، فالثلث لهؤلاء الثلاثة . وإن قال : قد أوصيت بثلث

(١) رادى المصرية بعد ذلك : • يوصى بها الرجل وعليه دين وله عدد يباع لأصحاب الدين فى دينهم .

(٢) وفى المصرية : • عمرو بن حماد . وفى التتاي : • لنى حماد . (٣) وفى المصرية : • خالد .

باب الوصايا التي يوقت فيها الموصى^(١)

فيجعل أرىكون إلى أهلها

رجل قال : ثلث مالى لفلان يمتق عليه كل سنة مائة ، فالثلث لفلان يصنع به ما بدا له . ولو قال : قد أوصيت أن يعطى فلان كل سنة من ثلثي كذا عمل على ما نال ، فإن مات الموصى له ولم يستكمل ، فما بقي لورثة الموصى . ولو قال : قد أوصيت بثلثي في الخبز ، يحج كل سنة منه حجة بمائتي درهم ، أو قال : يحج من ثلثي في كل سنة حجة بمائتين أو قال : قد أوصيت أن يتصدق من ثلثي في كل سنة بمائة أو يشتري من ثلثي في كل سنة نسمة ، يجعل ذلك في سنة

باب ما يصدق فيه الرصى^(٢) وما لا يصدق

رصى في يديه مال لصغير قال بعد ما كبر الصغير : أهفته عليه ، فهو مصدق في نفقة مثله في تلك المدة . وكذلك لو قال : ترك أبوك رقيقاً فأعفت عليهم كذا أو اشتريت لك رقيقاً بألف فأعفت عليهم كذا ، أو قال : أبقى عبدك فأعطيت في جده أربعين درهماً ، فهو مصدق في هذا كله في قول أبي يوسف ، وكذلك في قول

مالى لولده فلان وهم ثلاثة فكانوا خمسة ، فالثلث لهم جميعاً والذي بعنه مخالف للذي [ليس] بعينه . وإن قال : قد أوصيت بثلث مالى لولده فلان وهم ثلاث جوار فإذا هم ثلاثة غلمان ، فلا شيء لهم . وإن قال : لى فلان وهم شبان فإذا هم شيوخ ، منهم الثلث إذا كان الخلاف في الحلية . وإن قال : ثلث مالى لبنى فلان وهم هؤلاء الثلاثة ، فإذا هم هؤلاء وغيرهم ، فالثلث للذين أشار إليهم

ه وفي كتاب الوصايا من الأموال أن وصياً لو قال للوارث : دفنت إليك ثلثي المال وإلى مرضى له بالثلث الثلث : فإنه يصدق على الوارث فيما يبرأ به الوصى ولا يصدق فيما يضمن الإين للوصى له ولا يصدق على الموصى له في شيء ويتضمن الرصى للوصى له ثلث الثلثين

(١) وفي المعربة : يوقتها الموصى ويجعل أن يكون إلى أهلها . (٢) وفي المعربة زاد بعد قوله

الرصى إذا قال أهفته من مال بيتي .

محمد إلا في جمل الآتي ، فإنه قال : لا يصدق إلا بيته . ولو قال الوصي : مات أبوك منذ عشرين فأديت في خراج أرضك في كل سنة كذا ، وقال الوارث لم يمت أبي إلا منذ ستين ، فالقول قول الوصي في قول أبي يوسف . وقال محمد : القول قول الوارث . ولو اختصا وفي الأرض ماء قد غلب عليها لاتصلح للزرع فقال الصغير : مات أبي منذ عشرين ولم تزل الأرض كذلك ولم يجب على خراج . وقال الوصي : [قد] أديت في خراجها عشرين كذا وكذا ، قبل قوله في قول أبي يوسف ولم يقبل في قول محمد . ولو اختصا ، والأرض تصلح للزرع ، فالتول قول الوصي في اتقولين جميعاً . ولو قال : اشتريت من فلان هذا العبد الذي في يديه ودفعت إليه اثنين ، وقال فلان : العبد لي ، ولم يكن من هذا شيء ، لم يصدق عليه الوصي . والوصي مصدق فيما تلقى من مال الابن مع بيته . ولو قال الوصي : استهلكك لفلان مالا قضيته عنك أو قال : لك أخ زمن قضى عليك بدفنته كل شهر خمسة دراهم فأديتها عشرين ، لم يصدق الوصي في ذلك في اتقولين . ولو قال الوصي في جميع ذلك : أديت من مالي لأرتجى به عليك . لم يصدق في شيء من هذا في قول أبي حنيفة [وأبي يوسف] ومحمد إلا بيته

باب الرجل يوصي أن يحج عنه [حجة] ^(١)

رجل قدم بذاً في تجارة فأوصى بحجة ثم مات . حج عنه من بلد انتهى مثله به . ولو قدم يريد الحج فأوصى بحجة حج عنه من حيث أوصى استحساناً .

هـ هشام عن محمد عن أبي حنيفة [في نواته] أنه قال : إنا خرج يريد الحج من سمران فمات بالكوفة وأوصى أن يحج عنه . فبني حج عنه من وطنه . وقال محمد : قل أبو يوسف : يحج عنه من حيث مات ، وهو قول محمد ، قل : وإن كان من الكوفة فقدم ترى ولم يرضها فأوصى بحجة ، فبني حج عنه من الكوفة . قل هشام : سمعت أبا يوسف يقول في رجل أوصى ويترى وهو من أهل مكة أن يحج عنه فبني حج عنه من مكة وإن أوصى أن يقرن عنه فبني يقرن عنه من كرى

ولو أوصى وجل أن يحج عنه فأحج عنه رجل قلت بالكوفة، حج عنه من حيث مات الذي حج عن الميت استحساناً؛ والقياس من منزل الوصى. ولو قال الوصى للذى حج عن الميت: إن مرضت مرضاً خفت فيه الموت فأحج رجلاً بما بقى من الثقة ففعل، فهو جائز في الاستحسان وليس بجائز في القياس ويستقبل الحج عن الميت وينضم [الوصى] الثقة من حيث أحج المأمور.

رجل أوصى [بحجة وثلاثه] ^(١) لم يبلغ من حيث أوصى، حج عنه من حيث بلغ. فإن حج عنه من الرتبة ^(٢) الحج للمأمور ورجع يفضل ثقة، كانت الحجة تبلغها من التعلية ^(٣) ضمن الوصى الثقة وحج عن الميت من التعلية وإن رجع الذى حج يفضل زاد أو كسوة أو دراهم يسيرة بقى مثلها من الثقة، أجزأت الحجة عن الميت ورد مامه على الورثة.

رجل أوصى لنفسه ^(٤) قليل له: الثلث لا يبلغ نسمة، قال: أعينوا به فى الرقاب، أعطى المكاتبين ^(٥). وإن أوصى بحجة قليل له: لا يبلغ الثلث حجة، قال: أعينوا به فى الحج، فالرؤية تبطل فى القياس. وفى الاستحسان يعلن به أهل الحاجة فى الحج ولا يعلن به غنى.

باب الوصايا فى إجازة الوارث وصية الميت ^(٦)

وجل ترك ثلاثة آلاف وأوصى بألفين منها لرجل وترك ابناً فأجاز وصية أبيه فى مرضه ثم مات ولا مال له غير ما ورث، فقللوصى له الألف بلا إجازة رثك الألفين الباقية. فإن أوصى الوارث مع الإجازة بثلث ماله لآخر قللوصى أوصى له الميت الأول ألف بلا إجازة ويخاص هو والذى أوصى له الابن فى ثلث الألفين فيقسمانه نصفين. ولو كانت وصية الوارث عتقا فى المرض فهو أول من إجازته وصية أبيه، وكذلك لو كان مع الإجازة لفرار بالدين. ولو أجاز الوصى فى الصحة

(١) ما بين المربعين من المصرية (٢) الرتبة (٣) يتبع أوله وثانيه وذلك مسحة مفتوحة (أبناً): من قرى المدينة على ثلاثة أميال قرية من ذات عرق على طريق الحجاز إذا دخلت من قبله تريد مكة - معجم البلدان (٤) قال فى معجم البلدان: التعلية مقسوب يتبع أوله: من: مارل حزين مكة من الكوفة بعد الشقوق وقيل الحزبية وهى ثلث الطريق الخ (٥) وفى المصرية: وأوصى أن يترك نفسه: (٦) وفى المصرية: ويصل المكاتبون (٧) وفى المصرية: وصية أبيه فى مرضه.

ثم أقر بالدين على أبيه بدئ بالإجازة ، فإن بقى شيء فهو لأصحاب الدين ، وإن لم
يف ما بقى بالدين ضمن تمام الدين . وإن ادعى رجل على أبيه ديناً وادعى صاحبه
الإجازة بالإجازة فقال : صدقنا ، فالدين أول ولا يضمن للوصى له شيئاً . ولو أجاز
الوصية في المرض وأقر بدين على أبيه في المرض ثم بدين على نفسه بدئ بدين أبيه
ثم بدين نفسه فإن بقى شيء كانت الإجازة من تلك وإن بدأ بالإجازة في المرض
ثم بدين على نفسه ثم بدين على أبيه ، يحاص أصحاب دينه ودين أبيه والإجازة من
تلك ما بقى ^(١) [له]

رجل له عبد لآمال له غيره أعتقه في مرضه ثم مات فروثه ابنه وللأبن عبد آخر
قيمته مثل قيمة عبد أبيه لآمال له غيره فأحار وصية أبيه وأعتق عبد نفسه في مرضه ،
عتق تلك العبد الأول بلا إحارة واقسم العبدان تلك ما بقى بعد ذلك على خمسة لعبد
الأبن ثلاثة أسهم

رجل له ألفان أوصى لرجل مائت وآخر مائت ثم مات فأجاز ابنه لأحدى
الوصيتين قبل الأخرى في مرضه ثم مات ولآمال له غير ما ورث ، تلك الألفين
بين المرضي لها نصيبين بلا إحارة وتلك مائتي بينهما أيتنا نصيبين ، ولو ترك الأول
ألفاً وأوصى لرجل بألف وآخر بألف فأجاز الابن في صحته لأحدهما قبل الآخر
تلك الألف بينهما نصيبين وما بقى فللذي أجاز له أولاً ولو أجاز لها معاً كانت
الألف بينهما نصيبين

رجل له ألف أوصى بها لرجل ثم مات فروثه وارث له ألف أخرى فأوصى بها
وبالألف الأولى لرجل ثم مات فروثه ورجل فأجاز الوصيتين في مرضه ثم مات
ولآمال له غير ما ورث ، فللوصى له الأول تلك الألف الأولى بلا إجازة
وللوصى له الآخر تسع الألف الأولى وتلك الألف الأخرى ويضرب الأول
في تلك ما بقى بأربعة تسع الألف الأولى وتلك الألف الأخرى في قياس قول
أبي يوسف ومحمد ، ويضرب الأول في قياس قول أبي حنيفة بتسعة ألف والثاني
بثلاثة تسع ألف وتلك تسع ألف

باب الوصايا التي يجب للموصى له فيها .

قيمة العبد ، أو لا يجب

رجل أوصى لآخر بعبد يخرج من الثلث فقطع وجل يد العبد بعد موت الموصى قبل أن يقبل الموصى له الوصية ثم قبلها بعد موت الغلام من القطع أو قبل موته ، فللموصى على عاقلة القاتل القيمة . وكذلك إن لم يكن للموصى مال غير العبد فأجازت الورثة ، فإن لم تجز قلنا القيمة للورثة وثلتها للموصى له . ولو كان القطع قبل موت الموصى والعبد يخرج من الثلث قاتل من القطع بعد موت الموصى قبل أن يقبل الموصى له الرصية فأرش اليد للورثة وما بقي من قيمة الدلام فللموصى له ، فإن لم يقبل الرصية فالأرش كله للورثة . وكذلك إن لم يكن للموصى مال غير العبد فأجازت الورثة ، فإن لم تجز فأرش اليد وثلك قيمة العبد أقطع للورثة وثلتا قيمته أقطع للموصى له . وإن قبل الرصية قبل موت الغلام والعبد يخرج من الثلث ، فأرش اليد للورثة ولا شيء على القاتل من قيمة النفس . فإن لم يكن له مال غير العبد ولم تجز الورثة ، فللورثة أرش اليد وثلك قيمة النفس في مال القاطع إن كان عبداً . وإن كان خطأ ثلك أرش اليد ، وثلك قيمة النفس على عاقلة القاتل ، وثلتا أرش اليد في ماله ، ولا شيء للموصى له في الوجهين جميعاً

باب عتق الوصى (١) وأمين القاضى

رجل أوصى أن يعتق عنه نسمة بثك ماله وترك تسعمائة درهم فاشتري الوصى نسمة بثلاثمائة فأعتقها ثم لحق الميت دين ستمائة أخذها الفريم والعبد حر عن الوصى ويفرم ثلاثمائة : مائتين للورثة ومائة يشتري بها نسمة فيعتقها عن الميت ، وكذلك لو كان الوصى وصياً من قبل القاضى جعله وصياً للميت . ولو لم يكن للميت وصى فاشتري القاضى أو أمينة نسمة بثك المال فأعتقها عن الميت ثم لحق الميت ما قلنا ، لم يعتق العبد بعق القاضى ربيع فيستوفى الورثة ثلثي الثمن ، ويشتري بثك نسمة فيعتق عن الميت

(١) وفي الحنفية والعصرية : ربيع الوصى .

باب الوصايا التي يكون بعضها رجوعاً^(١) وبعضها غير رجوع

رجل قال : قد أوصيت بهذه الألف لفلان وقلان : لفلان منها مائة ، والثلاث ألف ، فلذى سمى له مائة [مائة] وللآخر تسعمائة . فإن ضاع خمسمائة اقتسم الخمسمائة الباقية على عشرة للذى سمى له عشرها . وكذلك لو قال : لفلان منها مائة وقلان ما بقي . ولو قال : لفلان منها مائة وسكت عن الباقي وأوصى مع ذلك لرجل بألف ولم يهلك من المال شيء ، فلصاحب الألف خمسمائة والخمسمائة الباقية بين الآخرين على عشرة عشرها لصاحب المائة . ولو قال : قد أوصيت لفلان وقلان بألف : لفلان منها مائة وقلان ما بقي وسكت عن الباقي ثم مات صرباً في الثلث بألف فما أصابهما اقتسما على عشرة لصاحب المائة العشر . ولو قال : لفلان من هذه الألف مائة وقلان ما بقي ثم هلك منها خمسمائة أخذ صاحب المائة مما بقي مائة وأخذ الآخر ما بقي . ولو أوصى مع ذلك بالألف لآخر ولم يهلك شيء من الألف وهي ثلث ماله ، فلا شيء لصاحب ما بقي ويقسم الألف بين الموصى له بها والموصى له بالمائة على أحد عشر لصاحب المائة منها سهم . ولو قال : ثلث مالي لفلان وقلان . لفلان منه مائة وما بقي لفلان ، أو سكت عما بقي والثلث يرم أوصى ألف فصاع نصف المال فرجع الثلث إلى خمسمائة ، فلصاحب المائة مائة وللآخر ما بقي . وكذلك لو قال : لفلان من ثلثي مائة وما بقي لفلان . ولو قال : قد أوصيت بثلث مالي لفلان وقلان وقلان منه مائة وأوصى لآخر بثلث ماله ، والثلث ألف ، فلصاحب الثلث نصف الثلث ونصف الثلث بين الآخرين على عشرة

ه وفي كتاب الوصايا من الأموال أنه إذا قال لرجل : قد أوصيت لك بهذا العبد على أن ترد نصفه على فلان ، فالثلث بينهما نصفين ، وإن قال : علي أن ترد نصفه على فلان وارثي ، فإنه يرد النصف على جميع الورثة ، وإن قال : قد أوصيت لفلان بالثلث علي أنه إذا مات وبقي منه شيء رد على فلان ، رجلاً أجنبي ، فالثلث للآول والشرط الثاني باطل لا يرجع إلى الثاني منه شيء .

(١) وفي المعربة . بعضها رجوعاً عن الشهادة الوصية وبعضها غير رجوع ويكون بعضها ما بقي من المال يوم تقع القسمة وبعضها يوم أمر صاحبه .

لصاحب المائة العشر . ولو قال : قد أوصيت من ثلث مالى لفلان بمائة ولفلان بمائتي وأوصى بثلث ماله لآخر ، وثلث ألف ، فلا شيء لصاحب مائتي وثلث بين صاحب المائة والموصى له بثلث على أحد عشر لصاحب المائة منها سهم رجل له ثلاثة آلاف درهم كل ألف في كيس فقال : قد أوصيت لفلان بمائتي من هذه الألف ثم مات ، فلفلان ذلك الألف كله . و [لو] ^(١) أوصى مع ذلك بألف أخرى لآخر ثم مات لم يكن للذي أوصى له بمائتي منه شيء من الكيس وللذي أوصى له بالآلاف

رجل قال : قد أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف : لفلان منها سبعمائة ولفلان سبعمائة ، والألف يخرج من الثلث ، فهي بينهما على ثلاثة عشر . ولو قال : لفلان منها سبعمائة وسكت عن الثاني ، فلفلان سبعمائة كما قال وما بقي لفلان . ولو قال : قد أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف : لفلان منها ألف ، والألف ثلث ماله ، فهي كلها للذي سمى له . ولو قال : لفلان منها ألف ولفلان منها ألف فهي بينهما نصيبين . ولو قال : قد أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف : لفلان منها ألف ولفلان من الألف الذى أوصيت بها لفلان ألف ، فالألف للآخر وهو رجوع عن الأول . وكذلك لو قال : قد أوصيت لفلان وفلان بثلث مالى : لفلان من ذلك ألف ولفلان من تلك الألف [ألف] فهو كله للآخر وهو رجوع عن الأول

باب ما يجوز لليتيم أن يفعله بإذن الوصى ^(٢)

وصى أذن لصى بمقتل الشراء والبيع في التجارة فاشتري من الوصى أو باع منه أو أقر له بدين أو وديعة لم يجوز شيء من ذلك . وكذلك وصى أذن ليتيمين في التجارة فاشتري أحد الصبيين من صاحبه أو باع أو أقر له بشيء ^(٣) على نفسه أو على أبيه ، لم يجوز شيء من ذلك في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا . ولو باع الوصى من اليتيم شيئاً أو اشتري [منه] نظر في ذلك في قول أبي حنيفة ، فإن كان خيراً للصغير ^(٤) جاز ، وإن كان شراً لم يجوز

(١) الزيادة من النصرة (٢) وفي النصرة وإذا أذن له وصيه في التجارة ، (٣) وفي

المتنبه بدين . (٤) وفي الحديث : ناصى .

صغيران لكل واحد وصى أدن له في التجارة فاشتري أحدهما من الآخر أو
باع أو أقر له يدين علي نفسه أو علي أبيه أو أقر له بوديعة ، جاز

كتاب المكاتب

باب من المكاتب والوصية في ذلك

رجل كاتب أمة واستثنى ماني بطنها ، فالمكاتب فاسدة . فإن أذنت قبل الولادة أو
بعدها ، عتقت وعتق الولد وسعت في تمام القيمة إن كان فيها فضل . ولو كانت
الجارية لرجل وما في بطنها لآخر أوصى لها رجل فذلك فكاتبها صاحب الرقبة
واستثنى ما في بطنها ، فالمكاتب فاسدة . ولولم يشترط ماني بطنها جازت المكاتب إن
أجارها صاحب الولد .

رجل تزوج امرأة على جارية حامل واستثنى ماني البطن ، جاز التزويج عليها وعلى
ماني البطن أيضاً والاستثناء باطل . وكذلك الخنازير والصلح من دم العمدة والهة .
وكذلك لو استثنى خدمة الجارية في جميع ذلك . ولو أوصى لرجل بجارية واستثنى
ماني بطنها ، كان كما أوصى [بجارية واستثنى ماني بطنها] روى ذلك أبو يوسف عن
أبي حنيفة . ولو أوصى بجارية إلا خدمتها أو إلا غلبها ، فالجارية والغلة والخدمة
للموصى له . ولو أوصى لرجل بجارية ولآخر بما في بطنها فكاتبها صاحب الجارية
فولدت ثم ماتت وترك وفاء بكتائبها ، فأدبت المكاتب عما تركت أو لم تؤد
حتى هلك المال فأجاز صاحب الولد المكاتب بعد الموت ، فالإجازة باطل
في الوجهين والولد عبده . ولو لم تمت حتى ولدت ولدا في بطن آخر ثم مات
ولم ترك (١) وفاء سعى ولدها الثاني فيما عليها ، فإن أجاز صاحب الولد الأول

• وفي كتاب الجنائيات من الامالي أنه إن أعتق ماني بطن أمته ثم وهبها أو
كاتبها أو تزوج عليها أو كانت لامرأة فاختلعت بها وبين ذلك ، فهو جائز والولد حر
لا يدخل في شيء من ذلك . وإن باعها لم يحرم ذلك . قال : وإن وهب جارية حاملا
أو تزوج عليها أو خلعت امرأة عليها واستثنى ماني بطنها كان الاستثناء باطلا

لم نحر المكاتبه فى الولد الاول

رجل كاتب أمة رجل وهى حامل فولدت ثم ماتت فأبجاز المولى المكاتبه لم تجز رجل أوصى لرجل بحماره وزوجها ولآخر بما فى بطنها فكاتب الموصى له بها وبالزوج الجارية والزوج مكاتبه واحدة وكفل كل واحد عن صاحبه فمات الزوج وترك ديناً ثم ولدت الجارية فأبجاز صاحب الولد المكاتبه فإجارته جائزة . فإن خرج دين الزوج أدى منه المكاتبه ومابقى فهو ميراث لورثته ترث منه امرأته ويحاسب بما أدى عنها الزوج ، ولا يرث الابن لانه مات والان عبد . ولو كان صاحب الولد أبجاز المكاتبه قبل موت الزوج ورث الابن من أیه

باب [من] المكاتبه

عبد كاتب عن نفسه وعن عبد لمولاه غائب ، فالمكاتبه جائزة ولا يلزم الغائب من المال شئ . وبأخذ الحاضر بجميع الكتابة ، أبجازها الغائب أو لم يجزها . ولو قال الغائب : فقد تقضت الكتابة ، ورضى المولى بما قال ، لم يلتزم إلى قوله ، فإن رهب المولى المكاتبه للحاضر عتقا ولا يرجع الحاضر على الغائب شئ . ولو وهبها للغائب لم تجز الهبة والمكاتبه على حالها ، وإن أعتق المولى الغائب عتق وأخذ الحاضر بحصته من المكاتبه على النجوم . ولو كان المعتق هو الحاضر أخذ الغائب بحصته من المكاتبه حالا ، فإن لم يردّها رد رفيقا فى قول أبى يوسف وقولنا . وكذلك رجل كاتب [عبد له] ^(١) على نفسه وعلى ابن له صغير ، فهو بهذه الميراثه فى جميع ما وصفتنا إلا فى حصلة استحسّن أبو يوسف [ومحمد] ^(٢) إذا مات الأب وبقي الابن أن يسعى الابن فى المكاتبه على النجوم . وكذلك إن أعتق الأب سعى الابن فى حصته على النجوم . ولو مات ، فى المسألة الأولى . العبد الغائب وله أولاد أحرار من حرة فأدى إلى المكاتبه ، عتق إلى الميراث وجبر المولى ولأه الميراث . وكذلك لو كان الذى مات هو الذى ولى الكتابة وترك أولاداً أحراراً من حرة فأدى إلى المكاتبه حر كاتب عن عبد لرجل غائب فالمكاتبه موقوفه ، فإن أبجازها العبد جازت ، وإن أدى الحر الكتابة قبل أن يبلغ العبد عتق ، فإن كان الذى أدى المال لم يكن ذكر فى المكاتبه أنه ضامن لها لم يرجع بالمال ، وإن كان أداه على ضمان رجوع

(١) الزيادة من العربية (٢) الزيادة من العربية

بماله فأخذه ومنى المتق، ولم يرجع المولى على العبد بشيء. ولو أدى الحر بعض المكتوبة ثم أراد أن يرجع بما أدى فله ذلك، فإن لم يرجع حتى بلغ العد فأجاز الكتابة، فإن كان أذاه على غير ضمان لم يرجع به، وإن أذاه على ضمان رجع به وكانت المكتوبة على العد. وكذلك الرجل الحر يكتب على ابن له صغير، فالمكتوبة موقوفة حتى يعقل الغلام المكتوبة. فإذا عقالها فإن أجازها جازت، وإن لم يكن بالغاً رجل أدى عن مكاتب مكاتبه بصمان عنه، عتق العد ورجع الكفيل إن كانت الكفالة يادن العبد: إن شاء على العبد، وإن شاء على المولى. فإن رجع على المولى رجع بها على العبد، وإن كان [قد] أذاه على غير ضمان^(١) سلم للمولى ما أخذ منه ولم يرجع بشيء. وإن أدى بمص الكتابة ثم هجر المكاتب لم يكن له أن يرجع في شيء مما أذاه. وكذلك إن كان المكاتب هو الذى أدى بعض الكتابة من دين استداه ثم هجر، لم يرجع على المولى بما أدى ويبيع في الدين. وقال أبو حنيفة [في عد]^(٢) بين رجلين كاتبه أحدهما على نصيبه حامة فأذن شريكه [له في ذلك وفي فض المكتوبة] على ألف^(٣) فآكسب العد حسمائة فنصفها للشكاتب ونصفها للذى لم يكتب. فإن أذاه المكاتب كلها إلى الذى كاتب لم يرجع الذى لم يكتب على الذى كاتب شيء. وكذلك إن هجر العد والمال في يدي الذى كاتب أو قد استهلكه لم يرجع شريكه عليه بشيء. ولو كان المولى الذى كاتب قبض من العبد خمسمائة ثم ساء الآخر الذى لم يكتب عن القبض فقبض بعد ذلك حسمائة وجع عليه الذى لم يكتب بنصف الخمسمائة الأخيرة

عبد بين رجلين مرض أحدهما فأذن المريض للآخر أن يكتب نصيبه وأن يقبض الكتابة فكاتب الصحيح نصيبه على العين فأذاه العبد عتق وسمى لورثة المريض في نصف قيمته ولا ترجع الورثة على الذى كاتب بشيء مما قبض من العبد. ولو كان العبد آكسب المال قل أن يأذن المريض لشريكه في المكتوبة. كان نصف ما قبض المولى الذى كاتب للذى لم يكتب، ويكون ذلك النصف الذى صار للشريك الذى كاتب من ثلث مال الميت، فإن زاد النصف على الثلث رد الفضل

(١) وفي الهدية. تنبيه على. (٢) وفي العمرة. لو أن عبداً. (٣) كان في الرواية مائة شريك على ألف، والمطروق فيها سقوط مريد في الهدية وفي العمرة. وأما أنه صاحب في ذلك وفي قبض المكتوبة، وفي الهدية لفظ الكتابة.

على الورثة يرجع إلى المكاتب بمثل ما آداه من ذلك المال . ولو أذن المريض لشريكه في الكتابة والتقبض فكاتبه ولم يقبض حتى مات المريض فأرادت الورثة أن يردوا الكتابة فليس لهم ذلك . فإن أخذ شيئاً من المكاتب بعد موت المريض فلورثة نصف ذلك . وهذا كله على قياس قول أبي حنيفة ^(١) . وقال أبو يوسف . ومحمد : إذا أذن أحد الثريكين لصاحبه أن يكاتب نصيبه فقبل فهو مكاتب كله . وجعل قال لبيد في مرثية : إذا أدبت إلى ألفاً فأنت حر ، وقبته ألف ولا مال له غيره . فأداه من مال اكتسبه بعد هذا القول ، عتق ولا شيء عليه . [ر] إن مات مولاؤه وقد أمرك المال أو هو قائم . ولو أداه إله من ألف اكتسبها قبل هذا القول عتق وعليه ألف ^(٢) .

كتاب الشفعة

باب في تسليم الشفعة

رجل اشترى داراً لغيره فقال الشفع للشري : قد سلمت شفعتها لك أو قد سلمتها لك ، أو قال ذلك للبائع والدار في يديه ، فهذا تسليم . ولو قال ذلك للبائع بعد ما سلم الدار للمشتري ، فهو أيضاً تسليم استحساناً ^(١) . وكذلك لو قبضها المشتري فدفعتها إلى الأمر فلم الشفعة للشري ، وإذا قبض الأمر الدار والشفيع على شفيعته لم يكن له أن يطالب بها الأمر . ولو قال أجنبي للشفيع : سلم شفعة هذه الدار للأمر فقال : قد سلمتها لك أو وهبتها لك أو أعرضت عنها لك ، فهو تسليم استحساناً ذلك ^(٢) . ولو قال الشفع مبتدئاً للأجنبي : قد سلمت شفعة هذه الدار أو وهبتها لك أو بعثتها منك ، لم يكن ذلك تسليمًا . ولو صالحه أجنبي من شفيعته على دراهم ، كان تسليمًا ولم يكن له من المال شيء . ولو قال الذي صالحه : أصالحك على أن

(١) وفي النص : ، وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه في قول أبي حنيفة ، وفي الحديث : ومما كلف في قياس ، الخ . (٢) وفي النص : ، وذكر بطريق الاستشهاد فقال : ألا ترى أن رجلاً لو قال لبيد في مرثية : ولا مال له غيره وقبته ألف درهم : إن أدبت إلى ألف الخ ، وقال في آخرها : فكذلك الوجه الأول ، ذكرها في أثناء مسألة : ، ولو أن عبدًا بين وجلي لأمير لم يبره مرض أحد من الخ استهاداً بها . (٣) وفي النص : ، استحسن ذلك وأصح تقياس فيه . (٤) وفي النص : ، واستحسن أن أحصل هذا من تسليمه للأمر . لأن الكلام إنما يقع في هذا الموضع على أنه يتم للأمر

تكون الشفعة لى ، كان الصلح باطلا وهو على شفعته . ولو قال الشفع لبائع : قد سلّمت لك بيعك ، أو للمشتري : قد سلّمت لك شركاءك ، فهو تسليم . وكذلك لو قال للمشتري : قد سلّمتها لك خاصة دون غيرك ، فهو تسليم للأمر . ولو قال : قد سلّمتها لك إن كنت اشتريتها لنفسك ، لم يكن تسليماً إن اشتراها لغيره . ولو قال لاجنبي : قد سلّمت لك شراء هذه الدار لم يكن تسليماً

مسألة في الشفعة (١)

رجل اشترى داراً وقصها وقال للشفيع : بعها من فلان ، لم يصدق . وإن أقام البينة لم يسمع منهم (٢) . وكذلك لو قال : وهبتها لفلان وقصها ثم أودعها ، فإن حضر الموهوب له فأقام بينة على المبة لم يسمع منه وكان النقصان بالشفعة نقضاً للشفعة . ولو أقر الشفع أن الأمر كما قال المشتري لم يقض بالشفعة حتى يحضر الموهوب له

باب من الشفعة أيضاً

رجل ادعى شفعة في دار وقال للذى هي في يديه : اشتريتها من فلان وصدقته البائع وقال اندى في يديه : ورثتها عن أبي ، فأقام الشفع البينة أنها كانت لأبي البائع مات وتركها ميراثاً للبائع ، فإنه يقال للذى [هي] في يديه : إن شئت فصدق الشفع وخذ منه الثمن وتكون العهدة عليك ، فإن أبي ذلك أخذ الشفع الدار ودفع الثمن إلى البائع ورد البائع الثمن على المشتري والعهدة على البائع . وكذلك لو قال الذى هي في يديه : وهبتها لى فلان ، وقال الشفع : اشتريتها من فلان بألف وصدق البائع الشفع ، والله أعلم بالصواب

باب من الشفعة أيضاً

دار لما شفعين أحدهما غائب فأخذ الحاضر كلها فلم يقبضها حتى رأى بها عيباً فردها ، بقضاء أو غير قضاء ، ثم قدم الغائب فليس له إلا نصف الدار . ولو كان الحاضر لم يقبض له بالدار حتى رأى بها عيباً فتركها ثم حضر الغائب فله أن يأخذها كلها ليس له غير ذلك . وإن كان الحاضر قبض الدار كلها ثم ردّها من عيب بقضاء

(١) زادت المسرية : بسمه وأملأه محمد بن الحسن . (٢) في المصرية : من بيت ،

فليس لتغائب إلا نصفها ، فإن ردها بغير قضاء : فإن شاء أخذ نصفها بالبيع الأول وإن شاء كلها بالنقص

دار بين رجلين [باع] أحدهما نصيبه من وجب وقبضه فأخذ الشريك بالشفعة فلم يقبض حتى حدث بالدار عيب فردها بذلك فأراد جار الدار أخذها بالشفعة فليس له ذلك ، ولو لم يقبض للشريك بنصف الدار حتى حدث بها عيب فتركها الشفيع لذلك ، فليجار أن يأخذها بالشفعة

باب من الشفعة في تسليم^(١) بعض الشفعة

دار لها ثلاثة شفعاء^(٢) أخذها أحدهم ثم حضر آخر فصاح^(٣) نسي أخذها على ثلثها وسلم له ثلثها ثم حضر الثالث ، قسمت الدار على ثمانية عشر^(٤) لدى سلم الثلثين أربعة من ثمانية عشر والباقي بين الأول والثالث نصفين . فإن حضر شفيع رابع^(٥) قسمت على ثمانية عشر : لدى سلم الثلثين سدس الدار والباقي بين الباقيين أثلاثاً^(٦) فإن كان الرابع لم يلق إلا الذي سلم الثلثين أخذ منه نصف مافي يديه ، فإن لقياً بعد ذلك أحد الآخرين قسم مافي أيديهم^(٧) على أحد عشر : لدى سلم الثلثين سهران وثلاثا سهم وما بقي بين الآخرين نصفين

دار لها ثلاثة شفعاء اشتراها اثنان بينهما على أن يأخذ أحدهما سدسها فهو جازر وليس لواحد منهما على صاحبه شفعة . فإن حضر الثالث قسمت على ثمانية عشر : للذي اشتري سدسها سهران والباقي بين الآخرين نصفين ، وإن لم يلق إلا الذي اشتري السدس أخذ منه نصف مافي يديه ثم يرجعان [على الآخر] حتى ينقسم على ثمانية عشر على ما صرفنا

رجل اشترى داراً ولها شفيعان فصالح أحدهما المشتري على نصف الدار ثم حضر الآخر فإنه يأخذ مافي يدي المشتري كله ويأخذ نصف مافي يدي الشفيع الآخر رجل اشترى داراً وهو وآخران شفعاء لها^(٨) فصالحه أحد الآخرين على

(١) وفي المصرية : إذا سلم بعض الشفعاء بغير حق أو دخل الشفيع في بعض بيع فكان ثلثها .
(٢) كان في المدينة : وأربعة شفعاء ، والضراب ثلاثة ، كما في الأصل والمصرية وثلثان (٣) وفي المصرية : فإن كان لها شفيع رابع قدم وقد استأجر الدار على ما وصفت لك ثم أروا أن يأخذ بالشفعة قسمت الدار على الخ (٤) وفي المصرية : وثلاثة لباقيين مافي بينهم على ثلاثة أسهم (٥) وفي المدينة : وما بقي ، (٦) وفي المدينة : شفعاتهما .

ثلاثاً فهو بمنزلة المسألة الأولى ويكون الثالث الذى صار للمصالح بين الشفعاء كلهم
والثلاثان بينهم كلهم غير الذى صالح^(١)

باب من الشفعة أيضاً

رجل اشترى داراً على إن ضمن الشفع الثمن على المشتري أو ضمن الدرك
للمشتري أو اشترط البائع الخيار للشفيع فأقصى البيع ، فهذا كله تسليم للشفعة .
ولو اشترط المشتري خيار الشفع فأقصى الشفع البيع لم تطل شفيعته . وقال أبو حنيفة
رضي الله عنه : إذا وكل البائع الشفع مع دار فاعها بطلت شفيعته ، وإن كان
المشتري وكله بشرائها لم تطل شفيعته

باب من الشفعة التي يكون للمشتري فيها مالا يكون

للشفيع وللشفيع مالا يكون للمشتري

رجل اشترى داراً قد رآها فأخذها الشفع من البائع أو من المشتري بعد
ما قصها ولم يكن رآها فله أن يردّها بخيار الرقبة . وكذلك لو اشتراها المشتري
على أن يبرأ البائع من عيوبها ، فللشفيع أن يردّها من عيب إن وجد بها
شفيع أخذ الدار فبناها ثم استحفظها رجل لم يكن مغروراً في البناء ، وكذلك
رجل اشترى حارية أسرها العدو فأخذها المولى منه بالقيمة فوطئها فولدت له فأقام
رجل البيعة أنها كانت مدبرة له قبل الأسر فليس المولى بمغرور في الولد لم يرجع
عليه إلا بالثمن^(٢) وحده ولا يرجع عليه قيمة الولد ولا غيره ؛ من قبل أنه لم يغرر
ويعوض الذي وقعت في سهمه فيمتا من بيت المال

باب من الشفعة أيضاً

رجل اشترى داراً [خضر الشفع فأراد أخذها بالشفعة]^(٣) فأدعى المشتري أن
لثأمر خياراً والبائع عائب أو حاضر فصدق المشتري ، فالقول قول المشتري [ولا

(١) كذا في الأصلين وفي المصرية . ويكون الثالث الذي سلم هذا الشفع بين الشفعاء جميعاً بالسوية
عالمصالح ، ويكون اثنتان بين الشفعاء جميعاً وبين الشفع الذي سلم بالسوية . وعلى هذا جميع هذا الوجه
وقياسه في قول أبي حنيفة وقولاه (٢) وفي المصرية : ردّت عليه وصنّ الذي وطئها فولدت منه
المستحق غرضاً وفيه ولها ووجع على الذي وقعت في سهمه بالقيمة التي أعطاه ولم يرسع عليه بغرضها
ولا بقيمة ولها ، الخ (٣) الرضاة من المصرية

يصدق الشفع [١] إذا كان البيع يافرار المشتري والبائع ولم يكن للشفيع ينة على صحة البيع . ولو ادعى البائع الخيار وأنكره المشتري ، فالقول قول المشتري وبأخذها الشفع ، وكذلك رجل أمر وجلا بيع عبده فقال المأمور : شرطت للمشتري خيارا . وكذبه الآخر فالقول قول المأمور .

رجل اشترى دارا واشترط الخيار لنفسه فأخذها الشفع فلا خيار للشفيع
رجل اشترى دارا بعد ولم يتقاضا حتى وجد بائع الدار المد أعور أو كان صحيحا فاعور فرضى بأخذ العبد أو اختار تركه ، فللشفيع أن يأخذها بقيمة العبد صحيحا . وكذلك إن كان المشتري قد قبض الدار ورصى البائع لبور العبد أخذها الشفع من المشتري بقيمته صحيحا ، وكذلك رجل اشترى دارا مآلف جواد فنقد زبونا أو بهرجة فإن الشفع يأخذها بالجواد

باب من الشفعة وقسمتها [بين الشفعاء]

دار لها ثلاثة شفعاء حضر اثنان فأخذها ثم حضر الثالث فلقى أحدهما أخذ نصف ما في يديه ، فإن قبض ذلك ثم غاب فللذي أخذ منه الربع أن يرجع على الآخر فليأخذ منه ربع ما في يديه فإن أخذ ذلك منه ثم غاب أو حضر الذي أخذ الربع أخذ من الحاضر نصف ثمن جميع الدار ، فإن حضر الآخر بعد ذلك تراجعوا حتى يصير في يدي كل واحد الثلث

دار لها ثلاثة شفعاء اشتراها اثنان وغاب أحدهما وحضر الثالث أخذ نصف ما في يدي الحاضر ، فإن أخذ ذلك ، بقضاء أو غيره ، ثم حضر الذي في يده النصف فسلم له الذي أخذ الربع فتسليمه جائز على نفسه ويرجع الذي أخذ منه الربع على الذي في يده النصف بربع ما في يديه . وكذلك لو كان الذي سلم للذي في يده النصف الذي أخذ منه الربع فللذي أخذ الربع أن يرجع على الذي في يده النصف بربع ما في يديه . ولو حضر الشفع الثالث والمشتريان حاضرا ن أخذ ثلث ما في يدي كل واحد ، فإن سلم لأحدهما أخذ من الآخر ثلث [ما في يديه ويرجع الذي أخذ منه ثلث ما في يديه على الآخر بنصف ما أخذ منه] ولو اشترى الدار غير الشفعين حضر الشفعاء الثلاثة فسلم أحدهم شفعته في نصف الدار أو سلم لأحد الشفعين دون الآخر فهو تسليم في الجميع

رجل اشترى نصف دار فأخذها الجار بالشفعة وقاسم البائع ثم حضر شريك في الطريق ، فإنه يأخذ ماصار للشفيع بالشفعة ليس له غير ذلك
رجل اشترى داراً ولها ثلاثة شفعاء فأخذها اثنان واقتسماها ، بقضاء أو غيره .
ثم حضر الثالث ، فله أن ينقض الشفعة ويأخذ ثلثها غير مقسوم ، ثم تعاد الشفعة بينهم . ولو غاب أحد اللذين اقتسما ثم حضر الثالث أخذ ربع ماصار للحاضر حتى يقدم الآخر ، فإذا قدم تنقضت الشفعة ورد نصف المنزل الذي صار للحاضر على الغائب ونصف الذي صار للغائب على الحاضر ويقضى للذي لم يقاسمهما من المنزل [الذي] أخذ منه الربع بتمام الثلث ويقضى له بثلث المنزل الآخر ثم يستقبلون الشفعة ويأخذ كل واحد حقه على حدة

باب من المحاباة في الشفعة للوارث والتولية والمرايحة والخط في ذلك

رجل باع داراً ثلاثة آلاف دينار ، وذلك قيمتها ، وتقابنا ، وأحد ورثة البائع شفعياً ، فأخذها ثم مرص البائع خط عن المشتري ألفاً ، فالخط باطل . فإن لم يعلم الشفعيع بالشراء حتى مرص البائع خط ألفاً ، فالخط موقوف . فإن أخذها الوارث بالشفعة بطل الخط . وإن سلم الشفعة سلم الخط للمشتري . ولو لم يكن الوارث شفعياً ولكن أخذها من المشتري تولية أو مرايحة ، فالخط جائز . ويحط المشتري عن الوارث ماخط عنه ، وحصة الربع إن كان البيع مرايحة ، وكذلك لو كان البيع والخط في المرض

مريض باع داراً قيمتها ثلاثة آلاف بألف وأحد ورثة البائع شفعياً ، فلا شفعة له : أجازت الورثة أو لم تجز ، في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا . وكذلك إن كان المريض باعها بمثل قيمتها في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا لم يكن في البيع محاباة أخذها الوارث بالشفعة

رجل باع داراً من وارث بمثل قيمتها أو حاباه ، وأجنبي شفعياً ، لم يجز البيع في الوجهين إلا أن تجزئه الورثة : فإن أجازت أخذها الشفعيع . وقال أبو يوسف ومحمد : إذا لم يكن فيه محاباة فهو جائز . أجازت الورثة أو لم تجز ، وبأخذها الشفعيع بالشفعة

رجل باع داراً بمائة درهم وكر حنطة بعينها فأخذها الشفيع بذلك ثم حط
البائع المائة عن المشتري ، فهو جائز ويعطها المشتري عن الشفيع . فإن وجد البائع
بالكر عيباً ، رده وأخذ مثله ؛ وللمشتري أن يعطيه غير الكر الذي قبض من
الشفيع . ولو وجد الشفيع بالدار عيباً فردها على المشتري . فللمشتري أن يعطيه
غير الكر الذي قبضه منه . ولو كان المشتري باع الدار تولية حط عنه البائع المائة
فإن المشتري يعطها عن المشتري الآخر . فإن وجد البائع الأول بالكر عيباً رده
وأخذ من المشتري قيمة الدار

باب ما تبطل به الشفعة وما لا تبطل

دار لما شفيهان قال المشتري لأحدهما . اشتريت الدار لك بأمرك ، وصدقه
الشفيع لم يبطل ذلك شفعته . وكذلك إن أقر الشفيع بعد ذلك أنه لم يأمر المشتري
بذلك فهو على شفعته . و [لو] قال المشتري لأحدهما : هذه دارك ما ملكتها أما
ولا البائع قط ، أو قال له : كنت اشتريتها قبلي ، أو قال : كان البائع وهبها لك فصدقه
بذلك الشفيع ، بطلت شفعة المقر له ولم يصدقا على الشفيع الآخر وأحدهما الآخر بالشفعة

باب ما لا يكون ^(١) الرجل فيه خصماً

من إقامة اليانة على الشفعة

دار في يدي رجل أقام رجل اليانة أنه اشتراها من آخر وأنه شفيهما ، قضى
للشفيع بالشفعة . ولو أقر الذي [هي] في يديه أنه اشتراها من فلان وأن المدعى
شفيعها . سلها للشفيع . فإن حضر البائع بعد ذلك ولم يصدق المشتري أخذ داره .
ولو كانت الدار في يدي غير المشتري فأقام الشفيع اليانة أن المشتري اشتراها من
فلان وأقام الذي في يديه اليانة أن رجلاً آخر أودعها إياه لم تكن بينهما خصومة
حتى يحضر الغائب

رجل اشترى داراً فوهبها لآخر وغاب المشتري ، فالموهوب له خصم للشفيع
في قول أبي يوسف ، ويقضى له بها وتبطل الهبة ويستوثق من الثمن . وكذلك إن
باعها المشتري وأخذها الشفيع : إن شاء البائع الأول ، وإن شاء البائع الآخر .

وقال محمد^(١) : ليس بين الموهوب له والمتعلق عليه خصومة حتى يحضر المشتري . وكذلك في البيع : إن أراد الشفيع أخذها بالبيع الأول ، وإن أراد أخذها بالبيع الثاني ، فالمشتري الآخر خصم وهو تسليم الشفعة من الشفيع في البيع الأول . ولو كان الذي الدار في يديه يدعى أنها ودیعة أو غصب أو إجارة أو عارية من قبل المشتري ، فلا خصومة بين الشفيع وبينه . وإن قال الذي هو في يديه : لم تكن الدار للذي ذكرت أنه باعها فهو خصم في قياس قول أبي يوسف . وقال محمد : ليس بخصم

باب بيع الشفيع بعض داره

شفيع باع من داره التي يطلب الشفعة بها نصفها أو ثلثها غير مقسوم لم يطل ذلك شفيعه . وكذلك إن باع بعضها مقسوما مما يلي جاب الدار الميعة ، فإن باع ما يلي الميعة ولم يبق من داره ما يلاق^(٢) الدار الميعة بطلت شفيعته دار بيعت ، ورحلان شفعياها ، بدار هي بينهما طريقهما وطريق الدار الميعة واحد ، فاقسم الشفيعان دارهما فصار الطريق الذي بينهما وبين الدار الميعة لأحدهما ، والذي صار الطريق له أحق بالشفعة . فإن سلم الذي صار الطريق له الشفعة أخذها الآخر ما لجوار ولم تبطل القسمة شفيعته

باب شفعة المضارب^(٣)

مضارب في يديه ألعان من المضاربة ، اشترى بإحداهما دارا ثم اشترى بالأخرى دارا هو شفعيا بدار المضاربة ودار له حصة ورب المال شفيعا بدار له ، فرب المال ثلثها بالشفعة وللضارب ثلثها حصة وثلثها على المضاربة . ولو كان شفيع آخر فله ثلث الدار ، وثلثاها بين المضارب و[بين] رب المال ، والمضاربة^(٤) أثلاثا

باب من الشفعة في الصلح^(٥)

رجل اشترى جارية بألف دينار فصالح من عيب بها علي فجحد منه أو إقرار

(١) وفي المصرية : وقال محمد : أما إذا فلتسأري بين الموهوب له والمتعلق عليه وبين الشفيع خصومة حتى يحضر المشتري ، لأنهم إنما يدعون ختمهم قبل المشتري فلا أدوى لعل له حصة ، وكذلك ليع عندى إذا أراد الشفيع ، الخ (٢) وفي الهدية : يلاقق ، (٣) وفي المصرية : باب الشفعة في الشراء من حال المضاربة ، (٤) لوط والمصارعة ، ساقط من الهدية (٥) راد في المصرية عنه : ومن عيب ،

بالعيب على دار ، فالتشيع الشفعة ، فإن أراد المشتري بيع الجارية والدار مرابحة لم يبع واحدة منهما مرابحة على حدة ويبيعهما جميعا على ألف دينار . فإن لم يبعهما حتى وجد بالدار عيبا فردها على البائع بقضاء فأراد التشيع أخذها لم يكن له ذلك ويعود المشتري على حجة في العيب . فإن أراد المشتري ، بعد ما رد الدار ، بيع الجارية مرابحة على ألف دينار فله ذلك . وإن رد المشتري الدار بغير قضاء أو أقال البائع الصلح فيها ، فالتشيع أن يأخذها من المشتري بحصة العيب والتشيع أن يبيعها مرابحة على ما أخذها ولا يبيع المشتري الجارية مرابحة على ما بقي من الثمن ، فإن أصاب المشتري بالجارية عيبا وقد أخذ التشيع الدار ردها على البائع وأخذ الثمن لإحصة العيب ؛ وكذلك إن استحققت . ولو لم يكن التشيع قضى الدار من المشتري حتى ردها المشتري على البائع بعيب ، بغير قضاء أو إقالة ، فالتشيع أن يأخذها من البائع بحصة العيب ويعود المشتري على حجة وله أن يبيع الجارية مرابحة على ألف دينار رجل اشترى داراً بمائة دينار وتفاضل ثم وحد بها عيبا ينقصها العشر فصالح من العيب على جارية ثم حضر شفع الدار ، أخذها بتسعين ديناراً . فإن أخذها ثم استحققت الجارية أو ردها بغير كان له في الصلح أو بغير وثيقة أو بعيب بقضاء بيئة قامت أو بإياد يمين ، والتشيع بالخيار : إن شاء أعطى المشتري عشرة دنائير أخرى ، وإن شاء رد الدار . فإن ردها قبلها المشتري بغير قضاء فلا سبيل له على بائع الدار في هذا العيب ولا في غيره . وإن قبلها بقضاء عاد على حجة . وإن رد المشتري الجارية بعيب بإقرار البائع وجحد التشيع أن يكون العيب عند البائع وحلف على عله فلا شيء على التشيع . وإن مكل عن اليمين ، على عله ، لزمته عشرة دنائير ، وإن ردها المشتري بغير قضاء فلا شيء على التشيع . وإن وجد الشفع بالدار عيبا غير العيب الأول فردها على المشتري بقضاء فالمشتري على حجة في اليمين جميعا رجل اشترى عبداً فصالح من عيب به على ثوب وقبضه فباع العبد ووجد بالثوب عيبا فرد ، بقضاء أو غيره ، أو استحق الثوب فلا شيء على البائع . فإن وجد المشتري للعبد به عيبا فرد على المشتري الأول بقضاء ، فالمشتري الأول على حجة في عيب العبد ^(١) . وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ^(٢)

(١) وفي الحديث : « عيوب شديدة » وفي المصرية : « جميع عيوب العبد » . (٢) وفي المصرية زاد هذا الباب : « باب إقرار الميت بالشر في دار من أحد الورثة ومن عريب ولها شفع »

كتاب الوكالة

باب من الوكالة

وكيل دفع إليه دراهم ليشتري بها جارية فاشتراها ثم وجدت الدراهم زيروفاً أو
نهرجة أو ستوماً أو رصاصاً فلم يقبضها البائع وضاعت في يدي الوكيل ، رجع
الوكيل بألف جياذ ويدفعها إلى البائع ، ولو قبض البائع الدراهم فوجدتها زيروفاً أو
نهرجة فردها على الوكيل فتضاعت في يديه ، ضاعت من مال الوكيل . ولو وجدها
سروقة أو رصاصاً فردها على الوكيل فصاعت في يديه ، ضاعت من مال الأمر
ورجع الوكيل على الأمر بألف فدفعها إلى البائع . وكذلك رجل عنده ألف ،
ودعية أذن له رب المال أن يقضى بها ديناً [كان] عليه فتشاه فوجدتها الفايض
زيروفاً أو نهرجة فردها على المستودع فصاعت في يديه ، فالمستودع ضامن

رجل وكل رجلا يبيع جارية ودفعها إليه فقال : قد بعتهما من فلان وقبضت
الثنى فدفعته إليك أو ضاع مني ، فالقول قوله والجارية للشترى ، فإن وجد
المشترى بها عيأ ردّها وأخذ الثمن من المأمور ولم يرجع المأمور على الأمر وبيع
القاضي الجارية فيوفي المأمور ما أدى إلى الأمر : فإن فشل من الثمن شيء فهو
للأمر . ولو صدق الأمر المأمور في بيعه الجارية وقبض الثمن وقال : لم تدفعه إلي ،
ثم وجد المشتري بها عيأ فردّها ورجع على المأمور بالثمن ورجع المأمور على
الأمر والجارية للأمر . ولو لم يدنع الأمر الجارية إلى الوكيل فأمره ببيعها فقال :
قد بعتهما وقبضت الثمن فضاع . لم يصدق علي قبض الثمن ويقال للمشترى : إن شئت .
فاخذ ألقاً أخرى واقبض الجارية ، وإن شئت فاقصر البيع . فإن اختار الثمن فدفعه
وقبض الجارية رجع على الوكيل بالثمن

جارية بين رجلين وكل أحدهما صاحبه ببيعها فألف وأقر الذي لم يبيع
أن البائع قد قبض الثمن وأنكر البائع ذلك فتدبرى المشتري من حصة المثل ويدفع
نصف الثمن إلى البائع فيسلم له ويحلف البائع لشريكه ما قبض الثمن . ولو كان البائع
أقر أن شريكه قبض الثمن وأنكر شريكه ذلك برئ المشتري من نصف الثمن وبأخذ
البائع نصف الثمن فيكون بينه وبين شريكه ويستحلفه شريكه لقد قبض شريكه

ما ادعى ، فأن نكل لومه ما بقى من حق شريكه ، وإن حلف برئ
رجل أمر رجلا ببيع عبده له [بمائة] قباهه وأقر أن الأمر قد قبض الثمن .
برئ المشتري من الثمن ويستحلف الوكيل للأمر على ما قال ، فإن نكل لومه الثمن
لأنه استهلكه

باب ما يجوز من البراءة في الدين وما لا يجوز بالوكالة

رجل له على آخر ألف فركله أن يرئ نفسه أو يحللها ففعل ففد برئ . وكذلك
لو سأله العريم أن يرئ فقال : ذلك إليك ، فأرأ معه أو حلها أو وهب ذلك
لنفسه ، جاز ما صنع . وكذلك لو وكل رب المال بذلك غير العريم ففعل جاز ،
وهو نياس قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف وقولنا ، وكان أبرحنية ^(١) يقول :
لو أوصى إلى رجل في ثلثة يضمنها ^(٢) حيث شاء ، وإن أحب كان له أن يحمله لنفسه
[عبدا قال لمولاه : أعتقني أو امرأة قالت لروحها : طلقني ، فقال : ذلك إليك
فأعتق نفسه أو طلقت نفسها جاز ذلك ، وإن قاما من المجلس قل أن يفعلا
ذلك بطل ^(٣)]

رجل أمر عبده أن يكاتب نفسه ففعل فإنه لا يجوز
رجل له على رجل ألف ورجل بها كفيل فأمر رب المال أحدهما أن يرئ
صاحبه فأبرأه جاز . وكذلك عبد عليه دين أمر رب المال المولى أن يرئه . وكذلك
رجل وكل رجلا أن يهب جارية له لئلا لو كيل أو أمره أن يهبها لنفسه ففعل جاز
رجل في يديه طعام وديعة قال لصاحبه : حللني منه ، فقال : ذلك إليك فأكل
منه المستردع ، لم يضمن ولم يملكه المستودع بهذا ، وهو بمنزلة قوله : قد أذنت
لك في أكله

باب الوكالة في البيوع : ما يضمن وما لا يضمن

رجل وكل رجلا ببيع عبده بألف وقيمة حسنة وألف قباهه بألف إلى العطاء
وسله إلى المشتري ومات في يديه أو أعتقه ، فلا ضمان على الوكيل والمشتري ضمان

(١) وفي النسخة : ، ألا ترى أن أمارية كان يقول : لو أن رجلا أوصى إلى رجل ، الخ (٢) وفي
النسخة : ، يضمن ، وفي النسخة : ، يملك حيث شاء ويضمه حيث أحب فكذلك عند الوضحة الأول
(٣) ويمن هذه العبارة في النسخة

للقبضة والذى على قبضته الوكيل . وكذلك لو باعه بألف على أن أعيار لبائع فسات
في يدى المشتري . ولو باعه بحمالة إلى العطاء وقبضه المشتري ومات في يديه فالأمر
بالخيار : إن شاء أخذ القبضة من الوكيل ، وإن شاء من المشتري ، فإن أخذها من
الوكيل رجع بها على المشتري

رجل أمر رجلا بشراء عدد ألف فاشترى بألف إلى العطاء فسات في يديه ،
فقبله القبضة ورجع بها على الأمر . وإن كانت أكثر من ألف ولو لم يمت ولكن
الأمر أعتقه - عز عتقه . ولو اشتراه الوكيل بألف وعشرة إلى العطاء فسات في يديه
فقبله القبضة ولا يرجع على الأمر شيء . ولو أعتقه الأمر لم يجز عتقه . ولو أمره
ببيع عبد له إلى أول عطاء فباعه إلى العطاء الثاني وقبضه المشتري فسات فلأمر أن
يضمن القبضة أيهما شاء فإن ضمنها البائع رجع بها على المشتري ، ولو لم يمت وأعتقه
المشتري لم يجز عتقه . ولو باعه إلى أجل مجهول دون العطاء الأول فسات في يديه لم
يضمن الوكيل شيئا والمشتري صامن للقبضة . وكذلك لو لم يمت وأعتقه المشتري ، وإن
أمره بشراء عدد إلى العطاء فاشترى إلى أجل مجهول دون العطاء فهو مشتر لنفسه
رجل أمر رجلا ببيع عدد له بألف فباعه بألف ومائة رطل خمر بغير عينها فسات
في يدى المشتري ، فلا ضمان على البائع ، والمشتري صامن للقبضة يقبضها منه البائع .
ولو باعه بألف ومائة رطل من خمر بعينها فسات في يديه فالأمر بالخيار في قول (١)
أبي حنيفة : إن شاء ضمن المشتري القبضة ، وإن شاء قسم العبد على ألف وعلى قيمة
الخمر فما أصاب الألف منه المشتري وما أصاب قيمة الخمر ضمن أيهما شاء . وقال
أبو يوسف ومحمد : له أن يضمن البائع أيضا جميع القبضة ؛ لأنه إنما باع بعض العبد
فلم يجز ذلك على الأمر . ولو باعه بألف ومائة أودم فلا ضمان على البائع . ولو أمره
ببيع عبد له بخزير ، بعينه أو بغير عينه ، فتعمل ومات في يدى المشتري فلا ضمان على
البائع والمشتري صامن للقبضة

رجل أمر رجلا ببيع كرحنطة بمائة دينار (٢) فباعه بها ومائة رطل خمر بعينها
فهلك الطعام في يدى المشتري قسم الطعام على المائة وعلى الخمر فما أصاب المائة
فلا ضمان على البائع في قولهم ويضمن المشتري ، وما أصاب الخمر ضمن أيهما شاء ،
فإن ضمن البائع رجع به على المشتري

مسلم أمر مسلماً ببيع عبد له بمائة رطل خمر فباعه بخنزير أو أمره بخنزير فباعه بخمر وقبضه المشتري فأعتقه فعتقه باطل ، فإن مات في يديه ضمن الأمر أيهما شاء . ولو أمره أن يبيع امرأته على خمر خلطها على خنزير لم يقع الطلاق . وكذلك العتق والنكاح والكتابة والصلح من دم العمد

رجل أمر رجلاً أن يبيع عبده من نفسه بألف فباعه نفسه بألف إلى العطاء أو إلى الحصاد أو الدياس جاز ، والألف على العبد إلى ذلك الأجل والمولى على قبض ذلك

[عبد أمر رجلاً أن يشتري له نفسه من مولاة بألف إلى العطاء ففعل] فإن كان بين المولى أنه يشتريه لنفسه فهو حر حين وقعت عقدة البيع والمشتري صامن للقبلة يرجع بها على العبد ، وإن كان لم يبين للمولى لم يعتق العبد وهو عبد للمشتري على بيع فاسد . ولو كان المشتري اشتراه بألفين إلى العطاء أو بألف ولم يسم أجلاً وبين للبائع أنه يشتريه لنفسه أو لم يبين ، لم يعتق العبد وهو عبد للمشتري على بيع فاسد مدبر قال لرحل : اشترى نفسي من مولاي بألف ، فاشتراه من المولى وبين له عتق المدبر والألف على العبد ولا شيء على المشتري . وإن اشتراه إلى العطاء [بألف] فالألف على العبد إلى العطاء

رجل أمر عبداً أن يشتري له نفسه من مولاة فاشترى العبد نفسه ولم يبين ، عتق والولاء للمولى . وإن بين فالعبد للأمر واثنان في رقة العمد يرجع به على الأمر . فإن وجد الأمر بالعبد عيباً قد علم العمد أنه به لم يردده . وإن كان في موضع لم يعلم العبد به رده به . والنزى إلى الخصومة في نفسه العمد . ولو أراد النائع أن يمنع العبد حتى يأخذ الثمن لم يكن له ذلك ؛ لأن العبد قابض لنفسه . ولو كان العبد اشترى نفسه للأمر بألف إلى العطاء ثم مات فقيمت على الأمر بالعمة ما بلغت . وإن لم يمت حتى استعمله البائع^(١) فهو قبض للبيع ويموت من مال البائع . ولو اشترى نفسه للأمر بألف وعشرة إلى العطاء أو إلى أجل معروف فهو حر حين وقع عقدة البيع وعليه المال إلى أجله

(١) روى المصنف ما بعض زيادة وتغيير وهذه عبارته : « في نفس أعماله أو أرسله في نفس حوائجه بهذا »
فمنه من البيع . فإن مات العبد من ذلك مات من مال النائع وروى الأمر من قيمته .

باب [من الوكالة] ^(١) ما يكون فيه خصماً وما لا يكون

رجل وكل رجلين يقبض دين له وغاب فغاب أحد الوكيلين وأقام الآخر بينة على الغريم بوكالة ووكالة صاحبه ، قضى بوكالتهما . فإن قدم الغائب لم يكلف إعادة البينة . وكذلك لو جحد الغريم المال فأقام الحاضر بينة قضى بالمال ولم يكلف الغائب إعادة البينة . ولو أقام الحاضر بينة بوكالته ووكالة الغائب وأن الموكل أجاز ما صنع كل واحد منهما وأحاز قبض كل واحد منهما ، قضى بوكالة الحاضر وأمر الغريم بدفع المال إليه . فإن حصر الغائب لم يكن له أن يقبض المال ولا يحاصم فيه حتى يعيد البينة على الوكالة

وصيان أقام الحاضر مهما بينة بوصيته ووصية الغائب ، قضى بالوصية لما جميعا . فإن حصر الغائب وجحد الوصية جعل القاضى مكانه وصيا آخر ، وإن رأى أن يحمل الحاضر وحده وصيا فعل

باب الوكالة بالبيع الذي يؤمر ^(٢) الوكيل

أن يزيد من عنده

رحل أمر آخر لشراء حارية بألف ودفع إليه وأمره أن يزيد من عنده ما يرى ^(٣) إلى حسنة فقال الوكيل . اشتريتها بألف وخمسة ، وقال الأمر : اشتريتها بألف حلف كل واحد [منها] ^(٤) على دعوى صاحبه وبدأ المشتري فيحلف التة ويحلف الأمر على عله ، فإن حلفا والجارية بينهما أثلاثا : تثابها للأمر بالآلف والوكيل تثابها

باب الوكالة في البيع يقر الوكيل فيه على الأمر ^(٥)

وكيل باع عدداً بألف وأقر أن الموكل قضى اثنين أو اغتصب من المشتري ألفاً بعد البيع ، برئ المشتري من اثنين وحلف الوكيل على ما قاله ، فإن نكل ضمن اثنين . ولو أقر الوكيل أن الأمر استقرض ألفاً من المشتري قبل البيع أو اغتصبه

(١) الزيادة من المصرية (٢) وفي المصرية : في البيع بأمره (٣) وفي المصرية : وما بذله (٤) الزيادة من المصرية (٥) وفي المصرية : وأمره قوله . . على الأمر ويرى المشتري فيه من اثنين ما قرار القانع والأمر .

عنه أو أن الأمر جرح المشتري جرحاً أرشه ألف حال أو كان المشتري امرأة فأقر
أن الأمر تزوجها^(١) على ألف أو أن الأمر استأجر المشتري يعمل له بألف فعمل له
أو أن الأمر اشترى من المشتري دنانير بألف وقبضها أو أقر [له] الوكيل نفسه
أنه اشترى من المشتري مائتين دينار وقبضها ، برئ المشتري في جميع ذلك من الثمن
وضمن البائع الثمن للأمر في قياس قول أبي حنيفة وهو قول محمد ، وأما في قول
أبي يوسف فشكل شيء لا يلحق البائع فيه ضمان لو أقر به علي نفسه فهو مثل قياس
قول أبي حنيفة ، وكل شيء لحقه فيه ضمان في قياس قول أبي حنيفة بإقرار البائع
فيه باطل واثنان على المشتري على حاله

باب من الوكالة في الشراء

رجل [أمر رجلاً أن يشتري له]^(٢) جارية بألف فاشتراها له ولم يقبضها
من البائع ولم يتقده الثمن^(٣) وقبض الثمن من الأمر فاستهلكه وهو معسر ، فللبائع
أن يمنع الجارية حتى يقبض الثمن وليس له أن يأخذ الأمر بالثمن ، وإن تقده الأمر
الثمن أخذ الجارية ورجع الأمر على المشتري بما أخذ منه ، وإن لم يتقده الأمر الثمن
بيعت الجارية ودفع الثمن إلى البائع ، فإن فتنل شيء كان للأمر ، وإن نقص أخذ
المشتري بالنقصان ورجع الأمر على المشتري بما كان قبض منه ، وهذا قول
أبي يوسف ومحمد ، وفي قول أبي حنيفة : لا تباع الجارية إذا كانت البائع والأمر
حاضرين إلا برضاها ، ولو نقد الوكيل البائع الثمن وقبض الجارية فوجد بها عيباً
والأمر غائب فله أن يردّها ، فإن ادعى البائع رضا الأمر ، لم يصدق ولم يستحلف
المشتري في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، فإن ردّها بالديب ثم حضر الأمر
وادعى الرضا ، ردت على الأمر ، وإن كان المشتري قد قبض الثمن من البائع فضاغ
في يديه ضاع من مال المشتري ويفرم الثمن للأمر ويدفعه الأمر إلى البائع ، فإن
وجد الأمر بها عيباً آخر كان هو الخصم في ذلك دون المشتري ، ولو كان الوكيل
بعد ما ردّها بالديب أقر برضا الأمر فإن شاء البائع ردّها عليه ، وإن شاء لم يردّها ،
فإن ردّها ثم قدم الأمر فأنكر الرضا ، فالجارية للمشتري وعليه الثمن للأمر .

(١) وفي المصرية : الأمر لئان بأن الأمر تزوجها ، أي وفي المدينة : وأمرت أن الأمر تزوجها .
وليس بصواب (٢) الزيادة من المصرية (٣) الزيادة من المصرية

ولو لم يردّها البائع عليه ثم جاء الأمر وادعى الرضا قضى له بها والذي يلى أخذها المشتري . وكذلك إن وجد المشتري بها عيباً آخر فهو الخصم
وكل اشترى جارية وقد اتفق من مال الأمر وقبضها فسانت في يده ثم استحققت . فالمستحق إن شاء ضمن القبضة المشتري ، وإن شاء البائع : ولا سبيل له على الأمر . وكذلك لو كانت الوكالة في شراء جارية معينة ، فإن ضمن المستحق المشتري ورجع المشتري بالثمن على البائع ولا يرجع بالقبضة على الأمر . وإن ضمن المستحق البائع ثم أبيع بين البائع والمشتري وسلم الثمن للبائع . ولو لم تمت الجارية ولكنها أبقت فضمن المستحق المشتري ثم ظهرت كانت للمشتري ، ويرجع بالثمن على البائع . ولو كان الذي ولي الشراء إنما هو الأمر ووكّل رجلاً بقبضها [بقبضها] ومات في يده ثم استحققت فالمستحق يتضمن أيهم شاء . فإن ضمن البائع سلم البيع ، وإن ضمن الوكيل رجوع على المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن

باب الوكالة والوصية في البيع ما يصدق فيه [الوكيل و] الوصي وأمين القاضى [بقبض الثمن] ^(١) وما لا يصدق

رجل باع عبداً ووكّل رجلاً بقبض الثمن فقال الوكيل : قد قبضته ودفعته إليك ، أو قال : صاع وجدد الموكل ، فالوكيل مصدق . فإن وجد المشتري به عيباً فأراد رده ، لم يكن له أن يرجع على البائع بالثمن ولا على الوكيل . فإن رده باعه القاضى وأوفى المشتري الثمن . فإن فضل شيء فهو للبائع ، وإن نقص لم يكن عليه ولا على الوكيل شيء .

وصى باع عبداً وزعم أنه قبض الثمن فأنتقه على الورثة أو ضاع فهو مصدق ، فإن وجد المشتري به عيباً رده عليه وأخذ بالثمن ولا يرجع به على الورثة ولا في مال الميت ويبيع القاضى العبد فيوفى الوصى ما غرم . فإن فضل شيء فهو للورثة
رجل مات وترك عبداً وترك ابناً كبيراً ولم يرص إلى أحد وعليه دين لرجل فبعث القاضى أميته ليبيع العبد ويدفع ثمنه إلى الغريم ، فذكر أنه باعه من فلان وقبض الثمن فدفعه إلى الغريم فجحد الغريم ذلك كله أو أقر بالبيع وجدد قبض .

اثنى أو أقر أن الأمين قبض اثنى ولم يدفعه إليه ، فالأمين مصدق في جميع ذلك . فإن أقام غريم آخرية على دين لم يرجع على الأول بشئ . ولو لم يكن غريم آخر ولكن وجد المشتري بالعبد عيبا ، فالتخصم فيه الغريم . فإن كان الغريم أقر ببيع الأمين وقبضه اثنى وأنكر أن يكون دفعه إليه الأمين ضمن اثنى للمشتري وبيع العبد فأوفى الغريم ما غرم للمشتري . فإن كان فيه فضل دفع إلى الغريم قضاء من دينه الأول . وإن نقص منه عما غرم لم يرجع على أحد . وإن خرج للبيت مال استوفى الغريم دينه الأول ولم يرجع بما أدى إلى المشتري . فإن كان الغريم أنكر أن يكون الأمين باع أو أقر بالبيع وأنكر قصر الأمين اثنى [ووجد المشتري بالعبد عيبا] (١) جعل القاضى للمشتري خصما بمخاصته في الغيب ثم يبيع العبد فيوفى المشتري اثنى . فإن فضل من اثنى الآخر شيء أعطاه الغريم . وإن نقص لم يكن على أحد شيء . فإن خرج للبيت دين ضرب الغريم فيه دين كله . فإن بقي شيء مما خرج لم يسكن للمشتري أن يأخذ ما بقي له من اثنى . وكذلك لو استحق العبد وقد جحد الغريم أن يكون الأمين [قد] قبض اثنى لم يكن عليه شيء . وإن كان قد أقر قبض الأمين اثنى ضمن الغريم اثنى . وكذلك لو أمر القاضى أمينة ببيع عبد لصغير من الورثة ثم كبر الوارث فأنكر أو أقر فالأمر فيه كما قلنا في الغريم . ولو كانت القاضى ولي البيع فأشهد شاهدين وهو قاص أنه باع العبد من فلان و[قد] قص الثمن فدفعه إلى الغريم والغريم يشكر ذلك ثم عزل القاضى أو مات فحضر غريم آخر وأقام البيعة على دين ألف واختصموا إلى قاض وحضر الشاهدان وشهدا بمقالة القاضى ، وإياه يقضى بدين الغريم الآخر ويدخل مع الغريم الأول فيما قبض . ولو لم يكن غريم آخر ولكن المشتري وجد بالعبد عيبا فردّه ، قضى على الغريم بالثمن ثم يبيع العبد فيوفى الغريم اثنى الذي غرم ، فإن فضل شيء فهو للوارث . وإن كان فيه نقصان لم يرجع على الوارث ، فإن خرج للبيت مال رجع فيه بالنقصان . وكذلك لو أقر القاضى بما وصفنا على وارث ، فهو بمنزلة إقراره على الغريم [في] ذلك

باب ضمان الوكيل (٢)

وكيل باع عبدا وضمن الثمن عن المشتري أو احتال الأمر على الوكيل بالثمن ،

(١) الرداءة من المصرية (٢) رداءة من المصرية بعده : في البيع وبهذه اثنى بغير ضمان ،

فهو باطل . ولو صالح الوكيل الأمر من الثمن الذي على المشتري على عبد للوكيل أوقضى الوكيل الثمن عن المشتري برئ المشتري والوكيل متطوع . ولو باعه العبد^(١) بماله على المشتري أو صالحه عليه أوقفناه الثمن على أن يكون الثمن الذي على المشتري للوكيل ، فالبيع والقضاء والصلح باطل ، وله أن يرجع على الأمر بما أعطاه . ولو أحال الوكيل الأمر بالثمن على المشتري ، لم يكن حوالة وكانت وكالة ، وإن دفع المشتري الثمن بعد ذلك إلى الوكيل برئ^(٢)

وكيل نهاء^(٣) عن دفع السلعة بعد البيع حتى يقبض الثمن فدفعها [قبل أن]^(٤) يقبض الثمن لم يضمن في قولنا^(٥) ويضمن في قول أبي يوسف ويرد السلعة في قول أبي يوسف إن كانت قائمة في يد الوكيل حتى يقبض الثمن . ولو نهى الأمر الوكيل أن يوجب البيع حتى يصير الثمن في يده فأوجب البيع قبل قبض الثمن ، فالبيع باطل . وكذلك لو أمره بالبيع بالنقد فباعه بالسيئة . ولو أمره ببيع عبده ، ولم يدفعه إليه فباعه بين يدي الأمر ، لم يكن له أن يسلمه حتى يقبض الثمن . ولو باعه نسيئة شهراً ، والعبد في يدي الأمر ، حاز يمينه وأمر الأمر بتسليمه . ولو دفع الأمر العبد إليه وأمره ببيعه ونهاه عن تسليمه^(٦) بعد البيع حتى يقبض الثمن فباعه ولم يسلمه حتى أخذ الأمر العبد من المأمور ومنعه من تسليمه حتى يقبض الثمن فله ذلك . وكذلك رجل عنده عبد وديعة أمره صاحبه بالبيع فباعه ولم يسلمه حتى أخذه الأمر من بيت المأمور فله أن يمنعه حتى يقبض الثمن . ولو كان البائع قد سلمه قبل أن يأخذه الأمر ، وقد نهاه الأمر عن التسليم حتى يقبض الثمن أو لم ينه ، فقد سلم

- (١) رد المصربة : ولو كان الوكيل باع المأخوذة من الأمر (٢) زاد في المصربة بعد قوله : برئ . وكذلك إن دفعه إلى الأمر برئ . ليس للمشتري أن يرجع من دفعه إلى الأمر ولا إلى البائع . فإن من البائع المشتري بعد ذلك أن يدفع الشيء إلى الأمر كان له أن يرجع من دفعه إليه . وإن دفعه إليه برئ . لأن البائع لم يكره عليه الأمر ببيع أحاله به على المشتري فتكون حوالة سائرة ، وإنما أحال الأمر على المشتري يقال هو للأمر على المشتري ، والذي ول البيع فيه فبائع الجبل (كذا) فأما هذا بمنزلة الوكيل لهما فبعض انتهى برئ المشتري فبعض إياه . (٣) كذا في الأصحاب وقطامران لم يخط . الأمر ، سقط من الأصل بعد قوله : نهاء . وعارة المصربة هكذا : وإذا أمر الرجل الرجل ببيع عبده له ودفعه إليه وأمره ألا يجع له بعد وقوع البيع . الخ (٤) الزيادة من المصربة . (٥) ذكر التتبي قول الامام مع قول عبيد . وأما الأصول فثلاثة فلم يذكر فيها قول الامام أصلاً . (٦) ون المدينة : عن أن يسلمه . وفي المصربة : ونهاه أن يدفعه .

القبض للمشتري . ولو أراد المأمور أن يدفعه إلى المشتري قبل القبض ومنه الأمر ، فليس للأمر ذلك في قولنا . فإن لم يسلمه حتى أخذه الأمر من بيت المأمور ثم أخذه المأمور من بيت الأمر وأراد تسليمه فللأمر أن يمنعه

رجل في يديه متاع وديعة اشتراه من صاحبه فتهاء البائع عن قبضه حتى يعطيه الثمن فبطل في قولنا

رجل وكل رجلا يبيع عبد والعبد في يدي الأمر فباعه الوكيل وقبضه من منزل الأمر ليدفعه إلى المشتري فبات في يديه فلا ضمان عليه . فإن لم يمت وسله للمشتري ^(١) قبل قبض الثمن ، فللأمر أن يأخذه من المشتري حتى يحصر المال ، فإذا أحضره أمر الأمر بدفعه ^(٢) إلى البائع ليدفعه إلى المشتري فيأخذ الثمن . ولو مات في يدي المشتري قبل أن يأخذه الأمر عنه ^(٣) لم يكن على البائع ضمان . ولو أمره الأمر ببيع العبد وسهائه عن قبضه فقبضه قبل البيع ثم باعه ولم يسلمه حتى مات ، انتقض وضمن البائع القيمة . ولو لم يمت حتى سله إلى المشتري فبات في يديه ، لم يضمن البائع وأخذ الثمن من المشتري فدفعه إلى الأمر في قولنا ، ويضمن البائع الثمن في قول أبي يوسف ويرجع به على المشتري . ولو لم يمت في يدي المشتري حتى أخذه الأمر منه ثم أخذه البائع من منزل الأمر بغير أمره ^(٤) فهلك في يديه ، فلا ضمان عليه

وكيل [وكل] في بيع عبد [و] نهي عن قبض الثمن ^(٥) إلا بيعة أو إلا بحضرة فلان ^(٦) أو نهى عن قبض الثمن وأسا ، فالنهي باطل . ولو نهى عن البيع إلا بحضرة شاهدين أو بحضرة فلان فباعه بغير حضرتهن ، لم يحز البيع

رجل باع عبداً ووكلاً رجلاً قبض الثمن ونهائه عن قبضه إلا بحضرة شهود فقبضه بغير بيعة فضاغ في يديه ، فالثمن على المشتري على حاله

(١) في النسخة «وسلمه إلى المشتري» وفي المصرية : « وإذا أحد قصد تسليمه إلى المشتري »
 (٢) وفي المصرية : « أنت يدفع الثمن » (٣) وفي الهدية : « قل أن يقر الثمن »
 (٤) وفي الهدية : « بنزاعه » (٥) وفي المصرية : « وإذا أقر الرجل الرجل ببيع عبده ودفعه إليه ونهائه أن قبض الثمن إلا بيعة » الخ (٦) وفي المصرية : « إلا بحضرة من فلان » . وفي النسخة : « إلا أن يحصره فلان »

باب الرجل يأمر الرجل بشراء عبد فيجده عيباً^(١)

فيأمره برده فيرضاه المشتري

وكيل اشترى^(٢) جارية ودفعتها إلى الأمر فوجد الأمر بها عيباً فليس للوكيل أن يردها إلا بأمر الأمر . ولو لم يقض الأمر حتى وحدث بها عيباً فأمر الوكيل بردها فرصها المشتري بعيبها وأبرأ البائع ، فالأمر بالخيار : إن شاء أخذها ولا شيء له غيرها ، وإن شاء أخذ الثمن من المشتري وكانت الجارية للمشتري . فإن لم يحن الأمر^(٣) أخذها ولا لإلزامها المشتري حتى ماتت [الجارية في يدي المشتري فإنها تموت]^(٤) من مال الأمر ، ورجع الأمر على المشتري بحصة العيب . ولو لم تمت ولكن اعورت لم يمت الأمر ورجع على المشتري بحصة العيب . ولو لم تعور واختار الأمر لإلزامها المشتري فأنزلهما إياه وقض الثمن ثم وحدث المشتري بها عيباً آخر ، لم يرجع بذلك العيب على البائع ، ولكن القاضي يرد مالزم المشتري من ذلك حتى تعود على الحالة الأولى فيردها الوكيل على البائع للأمر . ولو كان العيب الآخر الذي وجدته الوكيل عيباً حدث في يدي الوكيل بعد ما أبرأ البائع من العيب الأول أو قبل أن يبرئه إلا أن ذلك قل أن يلزمها الأمر إياه ود الوكيل العبد على الأمر وارتجع عليه بالثمن وارتجع الأمر [عليه] بحصة العيب الذي أبرأ البائع منه

باب ما يكون وكالة في الطلاق وما لا يكون

رجل قال لآخر : قد جعلت أمر امرأتى بيدك فطلقها أو قال : طلقها فقد جعلت أمرها بيدك ، فالأمر على المجلس ، فإن طلقها فهي نطقاً بآنة إلا أن ينوي الزوج ثلاثاً . ولو قال : طلقها فقد جعلت ذلك إليك ، أو قال : قد جعلت طلاقها إليك ، فطلقها فهو على المجلس . فإن طلقها فهي نطقاً بآنة الرجعة . ولو قال : طلقها فأبناها أو أنها فطلقها فهو على المجلس وغيره ، فإن طلق فهي بآنة . ولو قال :

(١) وفي المصرية : أن يشتري له العبد فيجده عيباً . (٢) وفي المصرية : وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري له جارية ، الخ . (٣) وفي المصرية : فإن وصى للمشتري بالبائع وأمره البائع فلم يبر الأمر أخذ الحارية ، الخ . (٤) الزيادة من المصرية ولعل لفظ : ماتت ، الثاني فقط سقط من الأصليين ، الهندية والرومية ، والله أعلم . وفي القضاة : قال لم يحن شيئاً حتى ملكك في يد المأمور بها ملكك ، الخ .

حلقها وقد جعلت أمرها يدك ، أو قال : أمرها يدك وطلقتها ، أو قال : قد جعلت طلاقها إليك [فطلق] في المجلس ، طلقت طليقين ، فإن قام عن المجلس ثم طلقها طلقت واحدة يملك الرجعة

كتاب الحوالة والكفالة

باب من الحوالة والكفالة

امرأة لها على رجل مائة درهم وللرجل على آخر مائة درهم فأحال غريم المرأة للمرأة على غريمه بالمائة ، فالحوالة جائزة وبرئ غريم المرأة ، فإن وهبت المرأة دينها للمحتال عليه برئ هو والمحيل وسلت المائة للمحتال عليه . ولو لم تنهها له ولكنها أبرأته منها برئ المحتال عليه والمحتال من دينها ورجع المحيل بدينه على المحتال . ولو احتالت المرأة على الرجل بالمائة من غير أن تكون المائة للمحيل على المحتال عليه فوهبتا للمحتال عليه ، رجع المحتال عليه على المحيل بالمائة . ولو أبرأته لم يرجع المحتال عليه على المحيل بشئ في قولهم . ولو كانت المرأة لم تبرئ المحتال عليه ولكنها أخرته سنة والمائة دين للمحيل على المحتال عليه ، لم يرجع المحيل على المحتال عليه بشئ . وإن أبرأته بعد التأخير رجع المحيل بالمائة على المحتال عليه حالا . ولو لم تبرئه بعد التأخير ولكن المحيل قضاها المائة عن المحتال عليه ، لم يكن متطوعا ورجع على المحتال عليه بالدين حالا . وإن قضاها المحيل بنهرجة رجع على المحتال عليه بالجواد . ولو صالحت المرأة المحتال عليه على خمسين درهما رجع المحيل على المحتال عليه بالخمسين الباقية حالا . ولو صالحه على مائة بنهرجة لم يرجع المحيل بشئ . ولو أخرته بالمائة سنة ثم مات المحيل وعليه دين سوى دين المرأة وليس له مال إلا المائة التي أحلها لها ، قسمت المائة بينها وبين سائر الغرماء ، فأصاب الغرماء أخذوه حالا وما أصابها في الأجل . وكذلك لو لم تكن سواها ولكن المحتال عليه كفل لها بالمائة عن غريمها

(١) هذه المسألة في المصرية استنباطة قال : لا ترى أن أبا حنيفة وأبا يوسف كما يقولان : لو أن المرأة أحالت على المحتال عليه دين كان للمحيل عليه ، فوهبت المرأة المال للمحتال عليه أو خصته به أنه يرجع على المحيل ، الخ

رجل [له] علي رجل مائة بهرجة أحاله على رجل بمائة جياذ هي للمحيل عليه
تكون الجياذ للمحتال بالمائة التهرجة والمحتال عليه غائب قبلته الحوالة فأجازها ،
فالحوالة باطل ^(١) فإن كان المحتال عليه حاضراً قبل الحوالة جاز ، فإن فارق المحيل
المحتال قبل أن يقضى المحتال المائة طلت الحوالة وعادت التهرجة على المحيل . فإن
أداها المحتال عليه إلى المحتال بعد ما انقضت الحوالة برئ منها ورجع المحيل على
المحتال بالجياذ وأعطاه التهرجة . فإن لم تكن المائة للمحيل على المحتال عليه ، رجع
المحتال عليه على المحيل بمائة جياذ

رجل له علي رجل مائة أحاله بها علي رجل للمحيل عليه مائة حالة إلى سنة ،
والحوالة جائزة . فإن أبرأ المحتال المحتال عليه ، فللمحيل أن يرجع على المحتال عليه
بالمائة حالا

رجل كفل عن رجل بمائة فأحال الكفيل الطالب بالمائة على رجل آخر
برئ الكفيل والذي عليه الأصل . فإن تويت المائة على المحتال عليه بموته معسراً
عاد المال على الكفيل وعلى الذي عليه الأصل . ولو كان الكفيل أحال الطالب
بمائة على أن أبرأه منها ، فللطالب أن يأخذ الذي عليه الأصل والمحتال عليه ^(٢) .
فإن مات المحتال عليه معسراً ، فللطالب أن يأخذ الكفيل أيضاً ، وكذلك لو قال
رجل للطالب متظوعاً احتل على هذا المال ففعل ، والحوالة عن ^(٣) الكفيل والذي
عليه الأصل [و] برئاً جميعاً . ولو قال : احتل على علي أن تبرئ الكفيل كانت الحوالة
خاصة عن الكفيل ^(٤) ولم يبرأ الذي عليه الأصل . وكذلك قال أبو يوسف
ومحمد في رجل كفل عن آخر بألف فصالح الكفيل صاحب المال على خمسمائة ،
فالكفيل والذي عليه الأصل برئان من الألف ويرجع الكفيل بخمسمائة
على المكفول عنه . ولو صالحه على خمسمائة علي إن أبرأه برئ الكفيل من
المال ورجع رب المال على الذي عليه الأصل بخمسمائة . وكذلك لو صالح
أجنبي الطالب على خمسمائة متظوعاً برئ الذي عليه الأصل وكفيله . ولو صالحه
على خمسمائة علي إن أبرأ الكفيل فله أن يأخذ صاحب المال بخمسمائة

(١) كذا في الأصلين وفي المصرية : باطله ، (٢) زاد في المصرية تعدد : يأخذ أيهما شاء .

ولم يكن له أن يأخذ الكفيل حتى يموت المحتال عليه ولا يدع مالا فيعود المال عليه على ما كان . الخ

(٣) وفي المصرية : علي ، (٤) وفي الهندية والمصرية : على الكفيل . والعواب : عن ، كان الأصل

وجعل له على آخر ألف نهجرة أحاله الغريم بها على رجل للمحيل عليه ألف جياذ على أن يصير الجياذ للمحتال عليه بما يؤدي من النهجرة ، فالحوالة باطلة ^(١) فإن أعطى المحتال عليه المحتال على هذه الحوالة ألفا نهجرة وجع بها على المحيل ورجع المحيل عليه بالجياذ . ولو صالح المحيل المحتال عليه قبل [قبول] الحوالة على ألف نهجرة على أن يحيل عليه بها صاحب النهجرة فأحاله ، فهو حائز وبرئ المحتال عليه من الجياذ فصارت عليه ألف نهجرة [للمحتال] ، فإن مات المحيل ^(٢) وعليه دين سوى دين المحتال أخذ المحتال عليه ألفا نهجرة [فقسم بين المحتال وراثته العرماء . ولو قال المحيل للمحتال عليه : قد أحلت لك المحتال عليك بالنهجرة لتعطيها إياه من دراهم ^(٣) الجياذ أو لتعطيها الجياذ التي عليك وتراصوا ، كانت الحوالة باطلة ^(٤) ويرجع المحتال بالنهجرة على المحيل ويرجع المحيل على المحتال [عليه] بالجياذ . ولو كانت الجياذ عند المحتال عليه وديمة أو غنم أو غيرها فآحال المودع صاحب النهجرة على المستودع أو على الغائب مالا ألف الجياذ ليقصها فيكون له بالنهجرة ، فالحوالة جائزة إن قبضها المحتال قبل أن يفارق المحيل ، فإن أفرقا قبل القبض بطلت الحوالة ، ولو لم يفترقا وفارقهم المستودع [لم] تنقض الحوالة ^(٥) . وكذلك لو قال المحيل للمستودع : قد أحلت عليك بدراهم النهجرة لتعطيها دراهم الجياذ ^(٦) . ولو كانت الجياذ على المحتال عليه دبنا فصالحه المحيل على ألف نهجرة على أن يحيل عليه بها صاحب النهجرة إلى سنة ففعل فهو حائز

وجعل عليه ألف جياذ وله على آخر ألف نهجرة فأحال الذي عليه الجياذ صاحب الجياذ على الذي عليه النهجرة على أن يعطيه النهجرة التي عليه من الجياذ ، فهو حائز . فإن مات المحتال عليه معسرا رجعت الدراهم على المحيل نهجرة . وكذلك لو صالح المحيل المحتال من الجياذ على ألف نهجرة على أن يحيله بها على غريم المحيل حالا أو إلى سنة فهو حائز

(١) وفي المصرية : باطل . (٢) كأن في أصل . مات المحتال . وفي المصرية : المحيل ، فصالحه منها . (٣) وفي الهندية : الدراهم ، وفي المصرية : كافى الأصل . (٤) وفي المصرية : باطل ، (٥) وفي المصرية : ولو كان المحتال عليه فارق ولم يفارق المحيل المحتال حتى رجع المحتال عليه فأعطى المحتال الدراهم الجياذ ، فالحوالة جائزة . (٦) وسبابة المصرية في هذه المسألة هكذا : وكذلك لو قال المحيل للمحتال : قد أحلت عليك بدراهمك للنهجرة على أن يعطيك بها دراهم الجياذ متى عده ، كان هذا سائرا . وهذا والله الأول سورا في جميع ما وصفت لك .

رجل عليه ألف [درهم] وله على آخر مائة دينار فأحال الذي عليه الدراهم (١) غريمه على الذي عليه الدراهم بدراهمه على أن يعطيه بها الدراهم التي عليه من الدراهم أو على أن يعطيه الدراهم من الدراهم التي عليه ، فالحوالة باطلة (٢) لأنه صرف بدين ولو كانت وديعة أو خصبا ، وهي قائمة ولم يترقا حتى قصها المحتال ، حازت الحوالة ، فإن اترقا بطلت

رجل أحال على رجل بألف على أن يعطيه إياه من ثمن داره حسنة أو من ثمن عبده ، فالحوالة جائزة ولا يجبر المحتال عليه على بيع [داره ولا على عبده] (٣) ولا على إعطاء المحتال ماله حتى يبيع داره أو عبده . فإن باع أجبر على دفع المال . ولو كانت الحوالة على أن يعطيه إياه من ثمن دار المحيل كانت الحوالة باطلة ، فإن كان المحيل أمره بالحوالة والبيع ، لم يجبر المحتال عليه على البيع ، ولكنه إن باع ذلك أعطى المحتال حقه من ثمن ما باع . فإن نقص الثمن عن حق المحتال ، لم يضمن شيئا

باب الكفالة بالصرف

رجل اشترى عشرة دراهم بدينار ودفع الدينار وكفل له بالعشرة رجل ، بأمر بائع العشرة أو بصير أسره ، فالكفالة جائزة . فإن لم يقبض العشرة حتى افرق البائع (٤) بطلت الكفالة ورجع بائع الدينار (٥) بالدينار ، فإن لم يترقا حتى أبرأهما من العشرة ، فالكفيل برئ . قبل البراءة أو لم يقبل . ولا يبرأ الذي عليه الأصل حتى يقبل ، فإذا قل انتقص البيع وارتفع بائع الدينار بالدينار . ولو أحال الذي عليه العشرة بائع الدينار على رجل على أن أبرأه منها فالحوالة جائزة ، فإن لم يفرقا (٦) حتى أبرأ بائع الدينار المحتال عليه برئ وانتقص البيع ، قبل المحتال عليه والمحيل البراءة أو لم يقبل . وكذلك لو لم يبرئ المحتال عليه ولكن

(١) وفي المصرية : وأحال صاحب الدراهم غريمه الذي عليه الدراهم ، الخ (٢) وفي المصرية : مائل ، (٣) الزيادة من المصرية (٤) وفي المصرية : « البائع » . (٥) وفي المصرية : « البائع » ، مانع في هذا الحرف وكذا الحروف التي بعده وكذلك في المصرية الحرف الذي في أول الباب (٦) وفي المصرية : « لم يترقا » ، وفي المصرية بعد قوله جائزة : « فإن أعطى قبل أن يترقا ليباع ذلك حاز » ، وإن لم يعطه حتى اترقا انتقص البيع ويرى الخصال عليه من الحوالة ، « فإن لم يترقا حتى أبرأ الخصال عليه من العشرة ، فالبراءة سائرة وقد انتقص البيع ، قبل ذلك الخصال عليه والمحيل أو لم يقبل : لأن المحيل حين أحاله قد برئ فلا نقول له في هذا ولا رد . وإنما الخصال عليه ، الخ

فارق بائع العشرة من قبل أن يقبض العشرة من المحتال عليه ، فقد انتقضت الحوالة والبيع ويرتجع بالدينار . ولو احتال بائع الدينار على رجل بالعشرة بغير أمر الذي عليه العشرة ثم أبرأ المحتال عليه منها برئ المحتال عليه ، فإن رضى الذي عليه الأصل انتقض البيع ، وإن لم يرض دفع العشرة وتم البيع .

رجل له على رجل ألف [درهم] جواد قال : أعطني منها أو رضى بها أو أعط غريمي هذا بها ^(١) ألغا نهرجة ففعل ، برئ من الجواد

رجل اشترى من رجل ألف درهم بهرجة بألف جواد على أن يجبل عليه بالنهرجة عزماء البائع ^(٢) الجواد أو على أن يضمها الغريم له ، فالبيع باطل .

باب من البراءة عن الكفالة ^(٣) بالنفس

والشهادة في ذلك في المرض

رجل مريض ^(٤) وابتدأ كفيل له بنمس غريم له فأبرأ الابن من الكفالة أو كان الكفيل أجنبيا وعلى المريض دين يحيط بماله ثم مات من مرضه ، والبراءة جائزة . وإن كفّل الابن بالغريم ^(٥) علي أنه إن لم يواف به يوم كذا موضع كذا فعليه ما على الغريم ، وهو ألف ، فلم يواف به حتى مرض الأب فأبرأه من الكفالة بالنفس والمال ، فقد برئ من الكفالة بالنفس ولكنه إن لم يواف به [حتى مرض الأب] في اليوم الذي شرط ^(٦) ، فعليه المال

رجل قال لآخر : إن مات فلان ولم يوف حقتك ، وهو ألف ، فهو على ثلث المكفول له قبل القبض ثم مات المكفول به قبل الأداء ، والكفيل ضامن . فإن أبرأ المكفول له الكفيل وهو وارث لم تجز البراءة . وكذلك إن كان غير وارث وعلى المكفول له دين يحيط بماله

(١) كان في الأصل : هذا . وفي المصرية : أعط غريمي هذا على ما ألف درهم ، وق وهو الصواب
(٢) وفي الهندية : غريما لائق ، وفي المصرية : غريمي هذا . (٣) وفي المصرية : باب البراءة من الكفالة ، ثلث (٤) وفي الهندية : مرض . وفي المصرية : : ولو أن رجلا حصره الموت .
(٥) وفي المصرية : : ولو أن رجلا كفّل له أحد وولته بنفس رجل على أن يوافي به يوم كذا وكذا في المسند الأعظم ، ثلث (٦) وفي المصرية : : ولكنه إن لم يواف به في المسند الأعظم في اليوم الذي شرط عليه ، وفي الهندية : شرطه .

ثلاثة لم علي رجل ثلاثة آلاف لكل واحد ألف على حدة فشهد اثنان للثالث.
على رجل أنه كفى بنفس^(١) الغريم جازت الشهادة ؛ ولو كانوا شركاء
في المال لم تحز^(٢)

كتاب الصلح^(٣)

باب الصلح والغرور في ذلك

رجل ادعى على آخر ألف درهم فصالحه من غير إقرار على جارية فتبضها
ووطئها فولدت له فاستحقت الجارية وأخذ منه قيمة الولد فليس بمغرور في الولد
[وهو علي دعواه في الألف . فإن أقام بعد ذلك على الألف بينة فتضى له بها فهو
مغرور في الولد ويرجع] بقيته على المدعى عليه

رجل صالح من دم عمد من غير إقرار على جارية فولدت له فاستحقت وأخذ
منه قيمة الولد ، فليس بمغرور في الولد ويعود على دعواه . فإن أقام البينة على الدم
أو نكل المدعى عليه [عن اثنين] ارجع بقيمة الخارية وبما غرم من قيمة الولد ،
وإن كان الصلح على إقرار هو مغرور في الولد

رجل ادعى جارية في يدي رجل فصالحه المدعى عليه منها على جارية أخرى ،
فليس واحد منهما بمغرور في ولد الجارية التي صارت له . فإن ولدت كل واحدة
من صاحبا ثم استحقت التي صارت للمدعى فأخذ منه قيمة [الجارية و] الولد عاد
على دعواه ، فإن بينها بينة^(٤) رجع بقيمة الجارية التي أقام البينة .^(٥) ولم يأخذها ؛
لأنها قد ولدت من المدعى عليه ، ويرجع أيضاً بما غرم من قيمة الولد

رجل صالح من دار ادعاه في يدي رجل على شيء فلا شفعة فيها
رجل ادعى جارية في يدي رجل فسلها للمدعى من غير إقرار على أن يأخذ

(١) وفي الهندية والمصرية : كعدل له .

(٢) وفي المصرية : كانت شهادتهم باطلاً .

(٣) لهذا الكتاب ماض من المصرية (٤) كذا في الأصل ولعل العواب : وقان ثمتا بينة .
وفي المصرية : فإن أقام البينة . وفي الثاني : إلا إذا أقام المدعى البينة على المدعى عليه أو حلف
فتشكل لحجته يرجع . (٥) كذا في الأصل وفي المصرية : فلي في يدي المدعى عليه ، وهو الصواب .
أو مقبل لهذا عليها مد البينة - والله اعلم

من المدعى جارية أخرى فشكل واحد منهما مفرور في ولد الجارية التي صارت له
إن استحققت وقد ولدت منه

رجل صالح من دار على دار من غير إقرار وبني كل واحد داره ثم استحققت
التي أخذها المدعى عاد على دعواه . فإن بينها ^(١) رجع المدعى بقيمة البناء ويسلم
البناء للمدعى عليه ويرجع أيضاً بقيمة الدار التي أدام عليها البيت ولا يأخذها في قول
أبي حنيفة رضي الله عنه ، لأن المدعى عليه قد بناها ؛ ويأخذها في قول أبي يوسف
ومحمد ، وينقص المدعى عليه بناءه . وإن استحققت التي في يدي المدعى
عليه ولم تستحق الأخرى ^(٢) رجع المدعى عليه على المدعى بقيمة الدار التي أخذها
منه في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه ويأخذها ^(٣) في قول أبي يوسف
ومحمد الدار التي دفعها إلى المدعى وينقص المدعى بناءه

رجل اشترى أمة فأعتقها ثم زوجها رجلاً ولم يولد له ^(١) أنها حرة ولا أمة
فولدت منه ثم استحققت ، فعلى الروح للمستحق عقرها بقيمة ولدها ولا يرجع
بذلك على أحد ، فإن وطئها المشتري فولدت منه ثم أعتقها وتزوجها فولدت منه
آخر ثم استحققت فعليه قيمة الولدين وعقر واحد ويرجع قيمة الولد الأول ، والله
أعلم بالصواب

باب الصلح في الساحة التي لا يدرى والبيع في ذلك له

رجلان اختلفا في ساحة فادعاهما كل واحد فسلها أحدهما للآخر على أن
أخذ عبداً واستحق العبد أو وجد حراً وقد بنى الآخر الساحة ^(١) ، عاد الذي
استحق العبد منه على دعواه ، فإن سأل أن ينقص مائة الساحة وتدرج كما كانت

(١) كما في الأصل ولعله . . . فإن ثبها . . . وفي المصرية . . . فإن أقم البيت على الدار اللبنانية فاستحق
رجع ، الخ (٢) وفي الهدية : . . . ولم يستحق التي في يد المدعى (٣) كما في الأصل والصواب
حذف التصدير وفي المصرية : . . . وأما في قول أبي يوسف ، قولنا فإن المدعى ينقص مائة ورد الدار
على المدعى عليه (٤) وفي الهدية : . . . ولم يعلم ، وفي المصرية : . . . فلم يجز . . . (٥) وفي المصرية :
. . . على أن أعلاه عبداً وليس الصلح المدعوى الآخر لساحة داراً ثم استحق العبد من يدي الصالح
أو حراً فإن الصلح يقتضي عبود المملوك على دعواهما ، فإن قال الذي قبض العبد للقاضي :
أفنى يله الأمر صامتي وأنت من الكفا حتى يعود الأمر على حاله ، فإن القاضي لا يعمل بذلك .
الخ - وفي الهدية : . . . فإن شاء . . . مقام . . . فإن سأل .

يمنع الآخر من السكنى لم يكن له ذلك ، ويقال له : ثبت دعواك ، وكذلك لو بنى أحدهما الساحة وسكنها من غير صلح ولم يعلم صاحبه لم يكن لصاحبه أن يمنعه حتى يثبت دعواه ، فإن اختلفا في الساحة ثم اشتراها أحدهما من الآخر بعد فوجد حراً أو استحق وقد بنى الآخر الساحة أجبر على تقض البناء والخروج من الساحة ولم يمنع الآخر منها ولم يقض له بها ، وإن اختلف في الساحة ثلاثة يدعيها كل واحد فصالح أحدهم أحد الآخرين على عدد وعلى أن يسلم^(١) له الساحة وأبى الآخر أن يسلمها ، فالصلح منتقص ويرد العبد على صاحبه إن أراد ذلك . وإن اشتراها أحدهم من أحد الآخرين بعد فلم يسلمها الآخر تقض الشراء إن طلب المشتري ذلك ويعطل دعوى المشتري في الساحة ويكون الآخران على الدعوى . وإن اختلف فيها رجلان فصالح أحدهما الآخر على صد أو اشتراها منه بعد ثم جاء آخر يدعيها لم يقض بها للدعي ولا للذي سلمها له صاحبه ويرد العبد على الذي أخذ منه إن طلب ذلك ، فإن رد عليه ثم أقام اللاتع بينة أبى الساحة له قضي بها له وأراد المشتري أخذها بالعقد ، لم يكن له ذلك . ولو لم يحاصم المشتري في الساحة أحد حتى ناهأ ثم حصر مدع لم يقصر الصلح والبيع حتى يستحقها المدعي

كتاب الإجارة^(٢)

باب من الإجارة

رجل دفع إلى رجل كرسية ليحميها له بصفها إلى بغداد فهلك الطعام في نصف الطريق أو بعد ما بلغ بغداد ، فلا ضمان على المستأجر وله أجر مثله إن كان لمع بغداد لا يجاوز به نصف الكسر . وإن بلغ نصف الطريق فأجر مثله لا يجاوز به ربع الكسر ، فإن كانت الإجارة على أن يحمل نصف الكسر بنصف الكسر ودفع إليه الكسر مضاع في الطريق أو بعد ما بلغ ، ضمن المستأجر نصف كرسية ذلك الطعام ولا أجر له . وكذلك لو هلك الطعام في يديه قبل أن يحمله

رجل اشترى نصف كرسية فاسداً أو صحيحاً وخلا صاحب الكرسية بينه وبين الكرسية ثم استأجره صاحب الكرسية على أن يحمل له نصف الكرسية إلى بغداد بأجر

(١) وفي المصرية : على عدد مدع إليه على أن يسلم ، الخ (٢) لهذا الكتاب سائط من المصرية

معلوم فحمله ، فلا أجر له ؛ لأنه ^(١) شريك فيه

باب من الإجارة أيضاً

رجل استأجر لرجل داراً بأمره سنة بمائة درهم نقد أو نسيئة سنة وقبض
الوكيل الدار فنع منه الأمر حتى يأخذ الأجر فليس له ذلك ؛ لأن الأجر يجب
بالسكنى ، فإن منه حتى مضت السنة فالأجر على المستأجر يرجع به على الأمر
في القياس . وكذلك لو قبضها الأمر من الوكيل ثم عدا عليها الوكيل فنع الأمر
منها حتى مضت السنة ، وإن انتهت الدار من سكنى الوكيل فلا ضمان عليه وعليه
الأجر ويرجع به على الأمر ^(٢) . ولو غصب الدار أجني من الوكيل أو من
الأمر فلهما منها حتى انتضت السنة فلا أجر عليهما . وإن استأجر الوكيل الدار
على أن يعمل الأجر للسنة فعمل ، فله أن يمنع الأمر منها حتى يأخذ الأجر . وإن
منه حتى مضت السنة لم يرجع الوكيل على الأمر بالأجر ^(٣) . ولو لم يطلب الأمر
الدار حتى مضت السنة ، وجع الوكيل على الأمر بالأجر . وإن مضى نصف السنة
ثم حضر الأمر بطلبها فله الوكيل حتى مضت السنة ، وجع الوكيل على الأمر
بنصف الأجر

باب من الإجارة والاختلاف فيها بين اثنين

رجلان تكاربا دابة يركبها ^(١) من الرى إلى الكوفة ونقدا الكراء فقال أحدهما
بالكوفة : اكرتيناها إلى مكة ذاهباً وجائياً ، وقال الآخر : اكرتيناها إلى الكوفة
ذاهباً وجائياً ، ولا يئنة بينهما فإن تقاضى أن يقضى للقر له بالدابة ولا يقضى فيها
بإجارة ويمنع كل واحد منهما أن يذهب بها إلى الموضع الذى ذكر . فإن أجما
على شئ تركهما وما أجما عليه ^(٢) ، فإن أرادا أن يأمرهما ^(٣) التقاضى بالشفقة عليها
أو بينهما ، لم يمرض التقاضى لئىء من ذلك ، فإن أقام كل واحد البيعة على الدعوى
وقضاها التقاضى فى أيديهما ولم يأمر واحداً منهما بركوبها إلى الموضع الذى ادعاه

(١) وفي النص : . لأنه على شئ ما هو به شريك . (٢) زاد في النص : وفى القياس ،

(٣) وفى الهدية : . ومن الآخر . (٤) وفى الهدية : . اكرتبا مركبا ، (٥) وفى الهدية :

اجتمعا ، فى الحرمين (٦) وفى الثاني : . ما رثنا من القاضى أن يأمرهما الخ

وبأمرهما بالفقعة عليهما إن ربحا قدوم صاحبها - فإن لم يربح ذلك أمرهما بالبيع ورقف ثمنهما في أيديهما ويعطيهما من الثمن ما اتفقا عليهما بأمر القاضي ، فإن أقام البيعة عليهما أو فاء الكراء وأرادا أخذ ما بقي لهما من الكراء لم يعرض القاضي في ذلك (١) فإن أقاما البيعة على موت صاحبها أعطاهما من الثمن ما بقي لهما من الكراء . وأخذ ما فضل في أيديهما فوضعه على يدي ثقة . وإن أحب القاضي في جميع هذه المسائل ألا يعرض لشيء من ذلك وسعه ذلك ولكنه إن عمل بما وصفنا فهو أفضل . ولو اكتريا الدابة إلى الكوفة ذاهباً وجائياً فأراد أحدهما المقام بالكوفة وارتفعا (٢) [إلى] القاضي وتهدداً ولم يترجا البيعة ، لم يعرض القاضي لشيء من ذلك . فإن أقاما بيعة وتصادقا ورأى القاضي أن يكرها كليهما في الرجوع من الذي يرجع (٣) فعل . وإن رأى أن يكرى نصفها من أحبي فعل ، وإن أحب (٤) لم يعرض في شيء من ذلك

باب من الإجارة والشراء الذي يتصدق صاحبه بالفضل .

رحل اشترى طلماً في نخل (٥) أو برساً وخلا البائع بينه وبينه (٦) فتركه في النخل حتى بلغ نيفر إذاً صاحبه . فعليه أن يتصدق بما زاد فيه بعد الشراء . ولو تركه ياذن البائع ، لم يتصدق بشيء . ولو استأجر النخل شهراً بأجر معلوم ليترك (٧) فيه الطلع ، فالإجارة فاسدة ويرجع بالإجرة إن كان نقد وما زاد في الطلع فهو

• في كتاب البيوع من الإمالى أنه إذا اشترى فاكهة في شجر لم تبلغ علي أن تقطع تركها بغير إذن البائع فرادت ، فالزيادة له ويتصدق بالفضل في قوله أبو حنيفة وأبو يوسف . قال أبو يوسف وكذلك القصيل والرطبة ، قال : وكذلك قال أبو حنيفة في القصيل والرطبة ثم رجع فقال : فضلة القصيل والرطبة للبائع

(١) وفي المصرية : لا يقيم لهما بذلك ، وفي مقام آخر لا يعرض لذلك ، وفي آخر : لم يعرض لهما في شيء من ذلك ، فعلى شيء من سقطها من الأصل بعد . وفي (٢) وفي المصرية : . ودعا أمرهم إلى الحج (٣) وفي المصرية : الذي يريد الرجعة ، (٤) وفي الهدية : . إن أحب ألا يعرض في شيء من ذلك فعل . وفي المصرية : . لم يعرض لشيء من هذا . (٥) وفي المصرية : طلع نخل أو سر أحمر . - وفي الهدية : . لحاق طلع . (٦) وفي الهدية : . وبين المصريين : (٧) وفي المصرية : . على أن يترك قلع ويه حتى يبلغ .

طليب له . ولو اشترى بـ ١٠ ما انتهى ^(١) فتركه بغير إذن البائع حتى أرطب فأزادته
تغليب له . وإن اشترى قصبلا واستأجر الأرض من البائع أشهراً معلومة جازت
لإيجارة وعليه الأجر ويغليب له الفضل . ولو استأجرها إلى بلوغ الزرع كانت
لإيجارة فاسدة وعليه مثل أجر الأرض ويغليب له من الزرع قدر الثمن وما غرم
من الأجر ويتصدق بالفضل . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه في كل مال ^(٢) أخذ من

صاحبه على ملك فاسد بطيبة نفس فربح فيه الذي أخذه طاب له الربح
رجل اشترى ألف درهم بمائة دينار إلى سنة [قبض] فربح فيها طاب له الربح
على قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وإن غصب العالم يطالب الربح له ، وإن
استقرض ألفاً على أن يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم لربح في ذلك
طالب له الربح

كتاب المضاربة

باب المضاربة التي يزيد فيها المضارب

في الثمن من عنده

مضارب معه ألف بالنصف اشترى بها جارية تساوي ألفين ثم زاد البائع
في الثمن مائة درهم من عنده ، فالزيادة لازمة له في ماله ويبيع الجارية إن باعها
مربحة على ألف ، وإن باعها مرابحة أو مساومة بألفين استوفى رب المال ألفاً ^(١)
وكان ما بقي بينهما نصفين ولا حصة لزيادة المضارب في الجارية

باب زكاة المضاربة

مضارب معه ألف بالنصف اشترى بها جارية تساوي ألفين أو عشرة أكرار
حنطة تساوي ألفين أو مائة شاة قيمتها ألفان ولا مال له ولا لرب المال غير ذلك
لحال الحول عليها ، فلي رب المال زكاة ثلاثة أرباعها وعلى المضارب [زكاة] ^(٢)

(١) وفي المصرية : ٥ بصدء أحر أو أصغر وانتهى عطسه . (٢) وفي المصرية : ٥ في كل مال من
دراهم أو دراهم أسد رجل من صاحبه . (٣) لفظ الكتاب ساقط من المصرية . (٤) وفي
المصرية : ٥ استوفى رب المال رأس مائة ألف درهم . (٥) الزيادة من المعمرى وفي المصرية :

الربع . وإن اشترى بألف جارتين قيمة كل واحدة ألف أو خمسة أكرار حفظت قيمتها ألف أو عشرة أكرار شعير قيمتها ألف أو إبلا أو بقرأ يساوي كل صنف ألعاشم حال الحول ، فلا زكاة على المضارب ؛ وعلى رب المال زكاة ثلاثة أرباع ذلك . وإن كانت الجارتان لغير التجارة لم يكن علي واحد منهما صدقة العطر ، وإن اشترى بالألف حارية قيمتها ألعان ففضى من الحول ستة أشهر فرجعت قيمتها إلى ألف ثم بلغت ألعين فضى تمام الحول فلا زكاة على المضارب . وإن كانت القيمة ألعين فرجعت إلى ألف ومائة ثم بلغت ألعين فضى تمام الحول زكى المضارب أيضا الربع . وإن اشترى بألف تجارية قيمتها ألعان فاعتها بعد الحول بألعين وقبض من الثمن ألعاً وتوى ماتي ، فالألف الذى قبضه رأس المال وبزكه رب المال ^(١) ولا زكاة على المضارب ، فإن خرج من الألف شيء ^(٢) فللمضارب نصفه ولرب المال نصفه وبزكه إن كان ذلك فى قول أبى يوسف وقولنا ولا زكاة فيما خرج فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه حتى يبلغ ثمانين درهما ، وإن عمل المضارب بالألف حتى بلغت ألعين لحال الحول زكى رب المال ثلاثة أرباعه وزكى المضارب ربعه . وكذلك لو عمل بالألف حتى بلغت ماتي دينار قيمتها ألعان ، وإن عمل بالألف فصارت ألف درهم ومائة دينار قيمتها ألف ، فلا زكاة على المضارب وبزكه رب المال

باب من مكاتب المضارب ^(٣)

مضارب معه ألف بالنصف اشترى بها عبداً قيمته ألعان فكاتبه على ألعين فرب المال أن ينقض الكتابة ، فإن لم ينقضها حتى أدى فقد عتق ويأخذ رب المال ثلاثة أرباع الألعين والمضارب ربعها ويضمن المضارب ، إن كان موسراً ، ثلاثة أثمان قيمة العبد ، وإن كان معسراً سعى العبد فيه . وإن لم يؤد المكاتب شيئاً حتى مات وترك ألعين فقد مات عاجزاً ولرب المال مما ترك ألف رأس ماله ومابقى فيهما

• زكاة ربع قيمة الحارية ، قلت وفرض المسألة فى التجارة مثل رفق الثمانى : • زكاة ربعها على المضارب .

(١) وفى المعربة : • ما قدمه هو وليس المال وعلى رب المال زكاة • وفى الهدية : • فالألف الذى قبضها رأس المال وبزكه • وفى الثمانى : • فلى رب المال زكاة الألف المتبوض ، لأنه رأس المال . (٢) وفى الهدية : • من ألعين شيء . (٣) وفى المعربة : • من زكاة مكاتبه ، الخ وليس فى الباب ذكر مسائل الزكاة فله من مذهب السلف

نصفين . وكذلك لو كان المكاتب ترك أكثر من ألفين إلى سبعة آلاف فهو كما وصفنا ، فإن ترك ثمانية آلاف مات حراً وبأخذ المضارب من ذلك ألفين وبغرم لرب المال ألفاً وخمسة وتسعون ألفاً وتكون السنة الآلاف الباقية^(١) بين المضارب ورب المال نصفين . وإن ترك تسعة آلاف أو أكثر أخذ المضارب من ربع ماترك ألفين وبغرم لرب المال ألفاً وخمسة ويكون ثلاثة أرباع ماترك بينه وبين رب المال نصفين ويرجع المضارب بما غرم فيما يفصل من ربع المال على ألفين في قياس قول أبي حنيفة ولا يرجع في قول أبي يوسف ومحمد شيء مما غرم ، ويكون مابق من الربع لورثة المكاتب . فإن لم يكن له وارث فهو للمضارب ؛ لأن ولأه المكاتب له . وإن اشترى المضارب بألف عبداً قيمته ألف فكأنه على ألفين ثم زادت قيمته حتى بلغت ألفين ثم أدى الكتابة فما أدى فهو على المضاربة ولا يعتق بالأداء . وكذلك لو مات وترك ألفين مات عبداً وماتركه فهو على المضاربة . وإن اشترى بألف عبداً قيمته ألفان فكأنه على ألفين ثم رجعت قيمته إلى ألف وأدى الألفين فقد عتق ويكون مما أدى ألف وحسبته على المضاربة وتكون حسبته للمضارب ويضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمة العبد يوم أدى وربع قيمته يوم كوتب وذلك ألف ومائتان وخمسون ؛ فيقسم ذلك إلى الألف والتمسائة فيصير هذا كله من المضاربة ، وذلك كله ألفان وسمائة وخمسون ، فيأخذ رب المال من الألفين ألف درهم رأس ماله ومائتان وخمسة وسعين من حصة الربح ، وبأخذ المضارب مابق من الألفين ويحسب عليه مابق له [من الألفين] مما استهلك من العدد . وإن مات المكاتب وقيمته ألف وترك ألفين أو أكثر إلى سبعة آلاف مات عبداً وماترك فهو على المضاربة . وإن ترك ثمانية آلاف وأخذ المضارب منها ألفين وعتق العبد وعلى المضارب ثلاثة أرباع قيمة المكاتب يوم مات وربع قيمته يوم كوتب ، وذلك كله ألف ومائتان وخمسون فيقسم إلى ثلاثة أرباع ماترك المكاتب فيستوفي رب المال من ذلك رأس ماله ومابق فهو بينه وبين المضارب نصفين . وإن مات المكاتب وقد زادت قيمته وبلغت ثلاثة آلاف وترك ثمانية آلاف فهو كما وصفنا إلا أن على المضارب ثلاثة أرباع قيمته يوم مات وربع قيمته يوم كاتبه ،

(١) ون المصرية : . وتبقى من كسب المكاتب ثلاثة أرباع وذلك سنة الآلاف درهم بين المضارب ، الخ

وذلك كله ألفان وسبعائة وخمسون فيعمل كما وصفنا ^(١)

باب من السلم في الرطب

رحل أسلم في قفيز رطب فأخذ مكان الرطب قفيز تمر أو أسلم في تمر فأخذ مكانه رطباً فهو حائز في قول أن حنيئة ولا يجوز ذلك في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما إذا أخذه قضاء من حقه أو قضاء بحقه . وإن صالحه من قفيز تمر على قفيز رطب أو قال : خذ قفيز رطب على أن تبرئني مما لك ^(٢) قبلي ، فهو جائز إذا كان الرطب أقل قيمة من التمر فينظر إلى الرطب إذا جف كم يقص . فإن لم يعلم نظر إلى ما يستبقى من ذلك . فإن قص ربع قفيز فتمد حطوب السلم ربع السلم فينظر إلى ثلاثة أرباع الرطب . فإن كانت قيمته مثل قيمة القفيز الرطب أو أكثر فالصلح جائز ، وإن كان الرطب أكثر قيمة ^(٣) بطل الصلح ؛ لأنه أخذ فضل جودة الرطب مما حط ^(٤) من الثمن ، وإن أسلم في قفيز حنطة فأخذ مكانها قفيز حنطة منقوعة ^(٥) أو مقلوة أو مطبوخة لم يجوز في قولهم ، لأنهما صنعا . وكذلك إن أسلم في قفيز بسر أحمر فأخذ مكانه قفيز بسر مطبوخ أو أسلم في قفيز حنطة فأخذ مكانها قفيز حنطة منقوعة ، كان بمنزلة ما وصفتنا من الرطب

رجل غصب من آخر حنطة فقلها أو طحنها ^(٦) فلا سبيل لصاحبها عليها ولم يأخذ مثلاًها ^(٧)

باب من الدراهم التي خلطها صفر

دراهم ثلاثها صفر وثلاثها فضة ولا يمكن تخليصها فلا بأس ببيع هذه الدراهم بمثل وزنها أو بأكثر من وزنها من الحياض . وإن بيعت بأقل من وزنها فإن كانت فضة الحياض أقل مما في هذه الدراهم من الفضة أو مثلاًها لم يجوز وإن كانت أكثر جاز . وإن

(١) وفي الهدية : وما وصفا . (٢) وفي المصرية : مما كان لك . (٣) وفي المصرية : وإن كانت قيمة الرطب أكثر . (٤) وفي المصرية : لما حط ، وفي الهدية : مما حط . (٥) كذا في الأصل ولم يذكر لفظ منقوعة في المصرية وكذا . مطبوخة ، وفي الهدية : مطبوخة . مكان . مطبوخة . (٦) كان في الأصل مطبوخة والمصواب ما في الهدية والمصرية : مطبوخة . وصرح في المصرية فقال : لم يكن لصاحبها على الدقيق سبيل . (٧) كذا في الأصل ولم يذكر قوله : ولم يأخذ له في المصرية وفي الثناي : ينقطع حق المالك إلى مثل .

لم يعلم بالبيع فاسد . وإن كانت الدراهم نصفها صفر ونصفها فضة والفضة هي الغالبة فلا بأس ببيع هذه الدراهم مثل وزنها من الجياد ، ولا يجوز أن يباع بأكثر من وزنها . وإن لم يكن أحدهما غالبا على الآخر فلا بأس أن يباع بفضة جيدة بأكثر منها ، ولا بأس أن يباع أيضا بفضة أقل من وزنها إذا علم أن الفضة الجيدة أكثر مما في هذه الدراهم من الفضة ، وإن كانت هذه الدراهم ثلثا أو أكثر فضة لم ينع إلا مثلا بمثل . وإن استقرض رجل من الدراهم التي ثلثها صفر عددا وهي جائزة^(١) بينهم بغير وزن فلا بأس ، وإن لم تحز بهم إلا ورثا لم يستقرضها ، لا وزنا وأما التي نصفها صفر والتي ثلثها فضة فلا يجوز الفرض فيها إلا وزنا على كل حال . وإن اشترى رجل شيئا بدراهم مسماة عددا من التي ثلثها صفر بغير عيبا وهي بينهم وزنا فلا ضير في ذلك ، وإن اشتراها بعينها عددا فلا بأس . وإس لم يسم عددا ولا غيره واشترى شيئا سكدا درهما بها بعينها وهي عندهم وزنا فعليه بها ماسمي وزنا . وأما التي نصفها صفر فلا يجوز التتابع بها إلا وزنا إلا أن يشتري بها بعينها بغير وزن ، وأما التي ثلثها فضة فهي بمنزلة الزبوف والنهرجة ولا يتابع بها إلا وزنا إلا أن يشتري بها بعينها . وإن اشترى رجل ثوبا بدراهم بعينها من التي ثلثها صفر وهي شتدم وزنا أو عددا فلم ينفدها حتى ضاعت لم ينتفض السع وبعطيه مثله . وكذلك التي نصفها صفر في هذا الوجه . ولا بأس ببيع شيء من هذه الدراهم بالآخرى بدأ يسد ولا ضير فيه نيئة . وما كان منها الصفر هو الغالب فهو بمنزلة الفلوس ، وما كان نصفين فهو بمنزلة الصفر والفضة التي قد ميز كل واحد من صاحبه . والدراهم السترة التي صفرها غالب بمنزلة الدراهم التي ذكرنا أن ثلثها صفر . والسترة التي فضتها غالب بمنزلة الزبوف والنهرجة^(٢)

(١) وفي المصرية : سارية ، وولثاني : ويحذر استقراضها عددا إذا كان تعامل الناس به بالعدد .
(٢) زاد في المصرية منه : لا يجوز أن يباع إلا بمثل وزنه من الفضة الجيدة ، وهو قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعمد . وقد قال العلماء من العمارة وغيرهم : إن الفضة والصفر إذا خلطتا لم تغير الفضة من الصفر متى يمتزجان الصفر يذهب ونقى الفضة ، لأنها لا يمتزجان وقد احتلما إلا بدعاب أحدهما الصفر أرعها ذمابا ، فإذا كان هذا هكذا وكانت الفضة هي الغالبة فهيضة كلها مثل السود أو أواخر أو المنشوشة إذا خلطت بفضة ولم يرح منها شيء وصار ما يرح منها حيث الفضة صار هذا وما صعدت فيه سواء .

باب الضمان

رجل استعار شيتا أو غصبه فعليه أن يرده على صاحبه في الموضع الذي أخذه ، فإن أخذ صاحبه منه كفيلا يجمعه إلى ذلك الموضع فالكفالة جائزة ، ويؤخذ الكفيل به ويرجع بذلك الكفيل على المكفول عنه . وإن أخذ منه وكلا ولم يأخذ كفيلا لم يكن على الوكيل حمله إلى ذلك الموضع ويدفعه الوكيل إليه حيث يحمله ^(١)

باب من الصلح في الكفالة ^(٢)

رجل له على رجل قير تمر فأخذ منه بذلك كفيلا فصاحه الكفيل على قير رطب على إن أبرأه أو أبرأ الذي عليه الاصل فإنه يطركم بنقص الرطب إذا جف . فإن لم يعلم نظر إلى القير من ذلك فإن كان بنقص ربع قير نظر إلى ثلاثة أرباع قيمة القير التمر فإن كان مثل قيمة القير الرطب أو أكثر من ذلك فهو جائز ويرجع الكفيل ثلاثة أرباع قير تمر . وإن كانت قيمة القير الرطب أكثر فالصلح باطل ويرجع الكفيل على الطالب بالرطب . وإن صاحبه الكفيل على الرطب على أن أبرأه خاصة فالصلح باطل على كل حال كانت قيمة الرطب أكثر من قيمة ثلاثة أرباع التمر أو أقل . وإن أمر الذي عليه التمر رجلا أن يقضيه عنه فصالح المأمور الطالب على قير رطب فالامر في ذلك كما وصفنا من أمر الكفيل في أول الباب إلا أنه إن صح الصلح رجح المأمور بقير رطب فإن لم يوجد فبقيته

باب من المال الذي يكون قرضا والذي لا يكون

رجل قال لآخر : ادفع إلى فلان أوقال : أعط فلانا ألف درهم على أني ضامن لها فعل ، فالألف قرص للمأمور على الأمر وليس للمأمور أن يأخذها من القابض وللأمر أن يأخذها بعينها من القابض . فإن هلك في يدي القابض فلا شيء للأمر ولا للمأمور عليه . ولو قال : ادفع إلي ألف درهم على أني ضامن لك عنه هذه الألف ، أوقال القابض : أعطى ألفا على أن فلانا لها ضامن فقال فلان : نعم ، أو

(١) وفي الهدية . - حسب وعده ، (٢) وفي المصرية : « من الصلح والكفالة من الوكيل والورن على أقل منه .

قال الأمر : أعط فلانا ألف درهم على أن ضامن لها فقال فلان : نعم ، فأعطى ألفا على أن فلانا لها ضامن ، فالألف في هذه الوجوه قرض للأمر على القابض والأمر ضامن لها عنه يأخذ الطالب أيهما شاء . وكذلك لو قال الأمر : أقرض فلانا ألفا على أن ضامن لها ففعل

رجل قال خليط له : ادفع إلى فلان أو أعط فلانا ألفا ، فالألف للأمر على الأمر . ولو قال : أقرض فلانا ألفا ، فهو على فلان ولا شيء على الأمر

رجل قال لآخر : هب لفلان ألفا وتصدق عليه بألف على أن ضامن لها ففعل فالألف للأمر على الأمر والأمر هو الواهب للألف وله أن يرجع فيها . وكذلك لو قال رجل لآخر : هب ل ألف درهم على أن فلان ضامن لها فقال فلان : نعم . ولو قال رجل لآخر : هب لفلان ألف درهم أو تصدق بها عليه عنى ففعل فلا شيء على الأمر وللأمر أن يرجع في الهبة وليس للأمر أن يرجع فيها وإن رجع الواهب في الهبة سلت له . وإن قال : انض فلانا عنى أو أعطه عنى ألفا ، فهو للأمر على الأمر

باب ما يكون الرجل ^(١) فيه خصما عن عبده وما لا يكون

رجل ادعى علي رجل أنه جنى علي عبده فلان أو تزوج أمته ثلاثة والعبد أو الأمة غائب ^(٢) فصدقه المدعى عليه فللولي أن يأخذ الأرض والمهر منه . ولو كان العبد ودبعا أو غصبا في يدي رجل أو دين عليه لم يجبر علي دفعه إلى المولى

عبد عليه دين جنى عليه رجل فإن المولى يلي قبض الأرض ودفعه إلى الترماء . وكذلك مهر الأمة . وإن أقر رجل في ألف في يديه أن عبد فلان غصبا من فلان مولاه فدفعها إليه لم يجبر علي ردها ^(٣) علي المولى حتى يحصر العبد . وكذلك إن أقر رجل أن فلانا أمر عبده ببيع أمة له فباعها منه بألف ولم يقبض الثمن لم يجبر علي دفع الثمن إلى المولى ، وإن قال : غصبت من عبد فلان ألفا فاستهلكتها أو أقرضني ألفا فللولي أن يأخذ بذلك ، فإن قدم الغائب فأنكر أن يكون عبده فإن المقر يضمن له ألفا أخرى ولا يرجع على المقر له بما أعطاه . ولو كان الإقرار بجناية أو مهر ،

(١) وفي المصرية : ما يكون للول ، فتح (٢) وفي المصرية ، والمجارية غائبة ،

(٣) وفي المدينة : ودفعها .

والمسألة بحالها ، رجع المقر على المقر له بما أعطاه . ولو قال المقر في جميع هذه المسائل : ما أدرى الغائب أهو عبدك أم لا لم تقبل بينة المولى أن الغائب عبد له ولا يقضى له على المقر بشيء حتى يحضر العبد ولا يستحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستحلف في الجناية والمهر بالله ماله قبلك ما يدعى من الجناية والمهر ، ولا يستحلف من المال في شيء إلا أن يدعى المدعى أن العبد أخذ ألفا له فأقرضه هذا ، أو أنه أخذ ألفا مني فأغصبه هذا منه فاستهلكه ، فإن ادعى هذا وقال المدعى عليه : قد أقرضني فلان أو قد غصبته من فلان ألفا فاستهلكته وما أدرى هر عبد هذا أم ليس فإنه يستحلف ما له فلك هذا الذي يدعى . وإن قال رجل لآخر : هذه الألف التي في يدي لك ؛ لأنني اغتصبتها من عبدك ومال عبدك لك أو لأن عبدك أودعها ، وقال المولى : الألف لي ولم تقصبه من عبدى ، فإنه يأخذها إلا أن يقيم المقر البينة على العصب والوديعة ، فإن لم تكن له بينة وقبض المولى المال ثم حضر العبد فأنكر أن يكون عبدا للمقر له ولم تكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد ألفا إن كان أقر بالغصب ، وإن كان أقر بالوديعة لم يضمن شيئا في قول أبي يوسف . رضى الله عنه . وقال محمد رضى الله عنه : يضمن في الوجهين جميعا ، وإن كان الذي في يديه المال قال : هذه الألف أودعها عبدك أو غصبها منه وهو لك ؛ لأن مال عبدك لك ، فإن المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله ما يعلم أن فلانا أودعه أو أنه غصبها من فلان . فإن قدم الغائب وأسکر أن يكون عبداً لفلان فإنه يأخذ الألف من المولى ويقال للمولى أقم البينة بحق إن كان لك ولا يضمن المقر شيئا ، وإن قال المقر . هذه الألف لعبدك فلان في يدي غصبا أو وديعة وقال المولى : فلان عبدى وهذه الألف لي لم يأخذها منه ولم يكن [له] ^(١) عليه سبيل إلا أن يقيم البينة أن المال له . وإذا ادعى رجل قبل رجل مهر أمته أو جارية على عبده أو وديعة لعبده في يديه أو غصبا أو غير ذلك وادعى أن العبد قد مات وصدقه المدعى عليه قضى بدفع ذلك إليه ، فإن قال المدعى عليه : علي العبد دين ^(٢) لم يلتفت إلى ذلك . وكذلك إن لم يقر المدعى عليه بشيء من ذلك وأقام المولى على ذلك بينة

(١) الزيادة من المعرية (٢) وفي الهنكية : د على عبده دين . . وق المعرية : . على العبد دين يحيط بماله .

رجل قال لآخر: غصني عبدك هذه الآلف التي في يدك فأودعها إياك، تسأل: صدقت ولا أردما عليك لأنى أخاف أن يحدد العبد أن يكون عدى، لم يقبل ذلك منه وأجبر على دفع الآلف إليه. فإن حصر العبد لجحد أن يكون عبداً للقر نضى له القاضي بالآلف التي قبضها المقر له. فإن كانت مستهلكة فللعبد أن يرجع بثناها على الذى كانت في الأصل في يديه ^(١)، فإن قال المقر: هذه الآلف أودعها عبدي ^(٢) ولا أدري هي لك أو ليس هي لك ^(٣) فأقام المدعى البيعة أنه له قضى له به، فإن حضر العبد لجحد أن يكون عبداً للقر رد المال عليه ويقال للمدعى أعدد يبتك عليه. وإن قال المقر: هذا المال لك أودعته فلان وليس فلان عبداً لي فقال المدعى: هو عبدك وأقام البيعة لم يكن بينهما خصومة، فإن أقام البيعة أن فلانا المردع كان عبداً له وأنه قد مات قلت بيته وقضى له بالمال

رجل رهب لعبد وجل حارية ثم أراد الرجوع فيها والمولى عائب فله ذلك إن كان مأذونا له، وإن كان محجوراً عليه لم يكن خصماً حتى يحضر المولى، وإن قال العبد: أما محجور على. وقال الرهاب: أت مأذون لك، فالقول قول الرهاب مع يمينه على عبده، فإن كان للعبد بيعة لم تقبل إلا على إقرار الوهاب أن العبد محجور عليه. وإن كان العبد هو الغائب والمولى حاضر والهبه في يدى العبد لم يكن المولى خصماً وإن كانت في يدى المولى فهو خصم، فإن رجع فيها الوهاب أخذها. وإن قال المولى: دنت الجارية إلى عبدي وما أدري وهبتها له أم لا، فأقام بيعة على الهبة فالمولى خصم، فإن قضى له بها فزادت في يديه ثم حضر الموهوب له فأنكر أن يكون عبداً للذى كانت في يديه أخذها وليس للوهاب أن يرجع فيها، فإن كانت ماتت في يدى الوهاب، فإن شاء الموهوب له ضمن الوهاب قيمتها ولا يرجع واحد منهما على الآخر بما يضمن وإن قال المولى: أودعها فلان وأنت وهبتها له وليس ببدي فأقام المدعى بيعة أن فلانا عبده لم تقبل، ويستحلف بالله ما فلان عبده، فإن حلف فلا خصومة بينهما وإن، نكل فهو بمنزلة الإقرار أن فلانا عبده، وإن أقام المدعى بيعة على إقرار المولى أن فلانا عبده قبلت بيته، وإن أقام المدعى

(١) كذا في الأصل وفي النسخة: «لدى كان في يديه» (٢) وفي النسخة: «عبدك فلان»

(٣) وفي النسخة: «ولا أدري لك موأم ليس لك»

بيته أن فلانا عبده وأنه قد مات قبلت بيته وله أن يرجع في الهبة . وإن أقام البيته أنه عبده باعه من فلان بألف وقبضه فلان لم تقبل بيته ^(١) فإن أقام البيته على إقرار المولى بذلك لم تقبل بيته ، لأنه قد بيعه لغيره ^(٢)

كتاب الجنایات ^(٣)

باب من الجنایات

رجل جنى عليه مدر نخاص المولى في الجناية فقال المجنى عليه : قد كانت قيمته يوم جنى ألعين وقال المولى كانه ، حسبائه ، فعلى كل واحد اليمين على دعوى صاحبه ثم على المولى قيمته يوم يختصمان في قول أبي يوسف الاول . وقال محمد : القول قول المولى في قيمته يوم جنى ولا يمين على المجنى عليه ، وهو قول أبي يوسف الآخر مدبر قتل رجلا خطأ فدفع المولى القيمة بغير قضاء ثم قتل آخر خطأ فإن ولى الآخر بالخيار : إن شاء تبع الاول نصف قيمته ، وإن شاء أخذ ذلك من المولى في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . فإن أخذ ذلك من أحدهما بقضاء ثم قتل المدبر آخر خطأ فولية بالخيار في سدس القيمة : إن شاء أخذه من المولى وإن شاء من ولى الجناية الاولى ويأخذ أيضاً سدس القيمة من ولى الجناية الثانية ولا خيار له في ذلك . وإن أخذ هذا الثلث بغير قضاء ثم قتل المدبر آخر خطأ ^(٤) فإن ولىه يأخذ نصف سدس قيمته من ولى الجناية الثانية ولا خيار له فيه ؛ وهو بالخيار في نصف سدس القيمة : إن شاء أخذه من المولى ؛ وإن شاء من ولى الجناية الاولى

(١) رادها في المصرية صورة وهي . ولو لم يتم البيعة على البيع ولكنه أقام البيعة على إقرار الذى في يده المصة أن العائد عبده فان القامى يجعله خصباً وقضى الثواب بالمرسوع بها .
(٢) وفي المصرية : . لأنه قد يبيع عد غيره ولكنه يقف (كذا) الأمر حتى يحضر العائى .
(٣) لفظ الكتاب سابق من المصرية (٤) وفي المصرية في هذه الصورة هكذا . فان ولى القتل بالخيار : إن شاء حنس المولى نصف سدس القيمة ، وإن شاء حنس ذلك ولى الجناية الاولى ورجع ولى الجناية الآخرة يأخذ من ولى الجناية الثانية نصف سدس قيمته ولا خيار له فيه ، وهو بالخيار : إن شاء أخذ من ولى الجناية الثانية ربع سدس قيمة المدبر وإن شاء أخذه من ولى الجناية الثالثة وهو بالخيار أيضاً : إن شاء أخذ ولى الجناية الثالثة بربع سدس القيمة ، وإن شاء اتبع الذى كان دفع إليه سدس القيمة الذى كان له الخيار فيه على المولى وعلى ولى الجناية الاولى حتى يصير في يده ربع قيمته .

وهر بالخيار في ربع سدس القيمة : إن شاء أخذه من ولي الجنابة الثانية أو من ولي الجنابة الثالثة ، وهو بالخيار أيضاً في ربع سدس القيمة : إن شاء أخذه من ولي الجنابة الثالثة ، وإن شاء أخذه من الذي دفع سدس القيمة إلى ولي الجنابة الثالثة إن كان المولى المولى ؛ وإن كان ولي الجنابة الأول فهو . وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : الدفع بقضاء وغيره سواء ؛ ولا ضمان على الدافع .

مدبر حفر بئراً فمات فيها رجل فدفن مولاة القيمة وهي ألف ثم ماتت رلى الجنابة وترك ألفاً وعليه دين ألفين ^(١) لرجلين فوقع في البئر آخر فمات فإن الألف التي تركها ولي الجنابة الأول تنقسم بين العرما وبين ولي الجنابة الثانية على خمسة أسهم : للعرما من ذلك أربعة أسهم ، فإن اقتسموا ذلك فقضاء ثم وقع آخر في البئر فمات فإن وليه يأخذ نصف ما أخذه ولي الجنابة الثانية ويقسم العرما فأخذان تمام ربع الألف بينهما ^(٢) فإن لم يكن ولي الجنابة الأخيرة صاحب ولي أحد الغريمين وله على الميت ألف أخذ منه ربع ما قبض من مال الميت ، فإن لم يكن هذا الغريم الغريم الآخر اقتسما مائتي أيديهما [من مال الميت نصفين ، فإن التقى صاحبها الجنابة الثالثة اقتسما مائتي أيديهما] نصفين ، فإن التقوا جميعاً بعد ذلك قسم مائتي أيديهم على أربعة ^(٣) لصاحب الجنابة الربع وللغريمين ثلاثة أرباع

مدبر قيمته ألف حفر بئراً فمات فيها رجل فأعطاه المولى حسمائة بعير فقضاء . وذهب ولي الجنابة للمولى ما قبض وما بقي ثم مات في البئر آخر فولي بالخيار في قول أبي حنيفة رضي الله عنه : إن شاء رجع بنصف القيمة على المولى ، وإن شاء رجع على المولى بربيعها وعلى ولي الجنابة الأول بالربع ، فإن رجع على المولى بنصف القيمة رجع المولى بربيعها على ولي الجنابة الأول ، وإن كان المولى دفع

(١) وفي المصرية : « أن آدم » (٢) وفي المصرية : « تمام ربع قيمة إلى الخمس الذي في أيديهما لأن بينهما حسمائة وستة وستون درهما وثلاثون درهما » (٣) وفي المصرية : « على ذلك فيكون لما دفع القيمة ولصاحب الدين ثلاثة أرباع القيمة » (٤) وفي المصرية : « على ثمانية أسهم لصاحب الحيازة : لكل واحد منها ثمن . وللغريمين لكل واحد منها ثلاثة أثمان . وفي بعض النسخ : « فإن اقتسموا يد ملك قسم مائتي أيديهم وذلك ألف أو مائة : وبه لولي الحيازة وثلاثة أرباع للغريمين »

الخسامة إلى الأول بقضاء فلا خيار للثاني ويقع المولى بربع القيمة وولى الجناية الأولى برعها

مدبر جنى جنابة فدفن المولى القيمة بغير قضاء ثم كاتب المدبر فجنى جنابة أخرى فقفى على المكاتب بالقيمة فلم يدفعها حتى جنى أخرى ثم مات وترك مائة فالمائة لولى الجناية الثانية ويقع ولى الجنابة الأخيرة بنصف القيمة إن شاء المولى وإن شاء ولى الخيانة الأولى ، فإن رجع علي المولى رجع المولى بذلك على ولى الجنابة الأولى ، وهذا قول أبي حنيفة

مدبرة ولدت ولداً ثم جنت جنابة فأتى على قيمتها ، وقبعتها ثلاثمائة . وكذلك قيمة الجنابة ^(١) ثم مات المولى ولم يدع [مالا] ^(٢) غيرهما فإنهما يسميان لولى الجنابة في قيمة المدبرة فأيهما أدى ذلك رجع بسدس ذلك على صاحبه ويسعى صاحبه مع ذلك للورثة في ثلثي قيمته

عبد بين رجلين قتل رجلاً خطأ فدفن أحدهما وهو موسر ولم يعلم بالجنابة ثم جنى جنابة أخرى فشريكه في قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه بالخيار في الضمان وفي السعاية وفي تركه تلى حاله بينهما وفي أن يدبر نصيبه ، فإن اختار الضمان ضمن نصف القيمة غير مدبر ودفع ذلك إلى ولى الخيانة الأولى ويأخذ ولى الجنابة الأولى من الذى دبر أيضاً نصف القيمة غير مدبر ويضمن الذى دبر لولى الجنابة الثانية قيمته كلها مدبراً ، وإن اختار الشريك السعاية استساعاه في نصف قيمته ويكون ذلك لولى الخائنين بينهما ويأخذ ولى الجنابة الأولى من الذى دبر نصف قيمته غير مدبر ويأخذ منه ولى الخيانة الثانية نصف قيمته [مدبراً ، وإن دبر الشريك نصيبه أو تركه على حاله بينهما ضمن نصف قيمته] بين صاحبي الجنائين

عد شحه رجل موصحة ثم دبره سيده ثم شحه أخرى ثم كاتبه السيد ثم شحه أخرى فأدى فعتق ثم شحه أخرى فمات من ذلك كله فعلى الجاني ^(٣) نصف عشر قيمته عبداً صحيحاً وما بقصته الشجة الأولى إلى أن كاتبه السيد ولا شيء عليه فيما حدث من تلك الشجة بعد الكتابة من ذلك وعليه نصف عشر قيمته مدبراً

(١) كان في الأصل : . وكذلك قيمتها . وفي الهدية : . قيمة الخيانة ، وهو الصواب . وفي

المصرية بدله : . وقيمة الولد ثلاثمائة درهم . (٢) الرابطة من المعربة والمصري (٣) في

المصرية : . فان على العائل .

مشجوجا الشجرة ^(١) الأولى وما نقصت الشجرة الثانية إلى أن كاتبه وبطل عنه ما حدث من الشجرة الثانية ^(٢) بعد ذلك وعليه نصف عشر قيمته مكاتباً مدبراً مشجوجا شجتين ^(٣) وما نقصت الشجرة الثالثة إلى أن أدى فمقي ، وعلي عاقلة الجاني لورثة المكاتب ثلث قيمته مشجوجا أربع شجاج وعلي العاقلة أيضاً ثلث دية

عبد شج ورجلا موضحة فدره مولاه وهو يعلم بالجناية ثم شجه أخرى ثم كاتبه وهو يعلم ثم شجه أخرى فأدى فمقي ثم شجه أخرى ثم شجه رجل أيضاً ^(٤) موضحة أخرى فمات من ذلك كله ، فعلى عاقلة الرجل الاثنى نصف الدية وعلي المولى ثمن الدية بالشجرة الأولى وعليه ^(٥) الأقل من قيمته مدبراً ومن ثمن الدية بالشجرة الثانية وعلي العبد الأقل من قيمته ومن ثمن الدية ^(٦) وعلي عاقلة المكاتب ثمن الدية . ولو كان المولى لم يدبره ، والمسألة بحالها ، كان على عاقلة الاجنبي نصف الدية وعلي المولى سدس الدية بالشجتين الأولين ^(٧) وعلي المكاتب الأقل من قيمته ومن سدس الدية وعلي عاقلة المكاتب ^(٨) سدس الدية

رجل له عبد أمر رجلا أن يضربه سوطاً فضربه سوطين ثم ضربه المولى سوطاً ثم ضربه اجنبي سوطاً فمات من ذلك كله ، فعلى عاقلة المأمور أرش السوط الثاني مضروباً سوطاً وسدس قيمته مضروباً أربعة أسواط وعلي عاقلة الاجنبي أرش السوط الرابع مضروباً ثلاثة أسواط وثلث قيمته مضروباً أربعة أسواط ، وإن ضربه المأمور ثلاثة أسواط ، والمسألة بحالها ، فهو كذلك إلا أن على عاقلة المأمور أرش السوط الثالث أيضاً وعلي الاجنبي أرش السوط الخامس مضروباً أربعة أسواط وثلث قيمته مضروباً خمسة أسواط

رجل أمر آخر أن يضرب عبده سوطاً فضربه سوطاً وشجه موضحة أو قطع يده فمات من ذلك كله فتد بطل نصف الجناية في النفس ويلزم الجاني الصف

(١) وفي الهدية : . بالشفة ، (٢) وفي المصرية : . ما حدث بعد للكتابة ، (٣) وفي الهدية : . بشجتين ، (٤) وفي المصرية : . ثم إن رجلاً أحيا شح ذلك الرجل أيضاً . الخ (٥) وفي المصرية : . وعلى المولى أيضاً الأقل . الخ (٦) كذا في الأصل والمصرية وفي الهدية زاد بعده : . بالشجرة الثانية . وفي المصرية : . والثالثة . (٧) زاد في المصرية : . لانهما كاتا في حال واحدة . (٨) وفي المصرية : . وعلى عامة المكاتب بالشفة الرابعة سدس الدية . لأن شجاج العبد الأربع حاية واحدة من العبد بها سدس من الآخر . وصارت في ثلاثة أحوال فتحتين الأولى في حال واحدة فكأها حاية واحدة .

عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه اضربه سوطاً فإن زدت فهو حر فضربه
المأمور ثلاثة أسواط فأت من ذلك كله فعلى الضارب نصف أرش السوط الثاني
مضروباً سوطاً في ماله وعلى المعتق إن كان موسراً لشريكه نصف قيمته مضروباً
سوطين وعلى الضارب أرش السوط الثالث مضروباً سوطين ونصف قيمته مضروباً
ثلاثة أسواط ويكون ذلك على عاقلة يستوفى أولياء العبد ويأخذ المعتق من
ذلك ما غرم ويكون الباقي لورثة العبد، وإن كان المعتق معسراً فلا ضمان عليه وعلى
الضارب ما وصفتنا إلا أن أرش السوط الثالث ونصف قيمة العبد مضروباً ثلاثة
أسواط يكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ الضارب من ذلك نصف
قيمة العبد مضروباً سوطين، فإن بقي شيء فهو لورثة العبد، وإن لم يكن له وارث
فتمتصه للبولي المعتق ونصفه لأقرب الناس إليه ^(١) من العصبة. وهذا قياس
قول أبي حنيفة

عبد بين رجلين أمر أحدهما صاحبه أن يضربه سوطاً فضربه سوطين ^(٢) ثم
أعتقه الضارب ثم ضربه سوطاً آخر فأت من ذلك كله فعلى الضارب نصف
أرش السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله وعليه أيضاً، إن كان موسراً، لشريكه
نصف قيمته مضروباً سوطين وعليه أرش السوط الثالث مضروباً سوطين ونصف
قيمته مضروباً ثلاثة أسواط في ماله، ويجمع ذلك كله فيستوفى منه المعتق نصف
القيمة التي أدى إلى الشريك وما بقي فلورثة العبد. فإن لم يكن له وارث لم يرث
المعتق من ذلك شيئاً وورثه أقرب الناس [إليه] ^(٣) من عصبة المعتق، وإن كان
المعتق معسراً فعلى الضارب نصف أرش السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله وعلى
عاقلة أرش السوط الثالث مضروباً سوطين ونصف قيمته مضروباً ثلاثة أسواط
ويأخذ المولى الذي لم يعتق من ذلك نصف قيمته مضروباً سوطين وما بقي فتمتصه
للبولي الذي لم يعتق ونصفه لعصبة المعتق

عبد بين رجلين أمر أحدهما صاحبه أن يضربه سوطاً وقال إن زدت
فهو حر فضربه المأمور ثلاثة أسواط ثم ضربه الأمر سوطاً ثم [ضربه] أجنبي

(١) وفي الحديث : « إلى العارب ، وفي المصرية « من الضارب » . (٢) وفي المصرية ، أن يضربه
سوطاً واحداً مضربه ثم إن العارب ضربه آخر بغير أمر شريكه ، وفي الحديث : « فضربه سوطاً ثم
ضربه سوطاً » . (٣) وفي المصرية : « أقرب الناس من المعتق من العصبة » .

سوطا فسات من ذلك كله فعلى المأمور نصف أرش السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله لشريكه وعلى عاقلة المأمور إن كان المعتق موسراً أرش السوط الثالث مضروباً سوطين وسدس قيمته مضروباً خمسة أسواط [في ماله]^(١) وعلى الآخر أرش السوط الرابع مضروباً ثلاثة أسواط وثلاث قيمة مضروباً خمسة أسواط في ماله وعلى عاقلة الأجنبي أرش السوط الخامس مضروباً أربعة أسواط وثلاث قيمته مضروباً خمسة أسواط ويكون ما أخذ من عاقلة الأجنبي ومن الأمر ومن المأمور بالسوط الثالث للعبد وبأخذ المأمور من الأمر نصف قيمة العبد مضروباً سوطين ويرجع الأمر بذلك في مال العبد وما بقي من ماله فلعصبة المولىين^(٢) إن لم يكن للعبد عصبة^(٣) وإن كان الأمر معسراً فعلى المأمور نصف أرش السوط الثاني في ماله وأرش السوط الثالث وسدس قيمته مضروباً خمسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلة وعلى الأمر ما قد وصفنا وإذا كان موسراً إلا أن ذلك على عاقلة وعلى الأجنبي ما قد وصفنا وبأخذ المأمور من ذلك كله نصف قيمة العبد مضروباً سوطين وما بقي فهو ميراث لعصبة المولىين

عبد شج رجلاً موصحاً فباعه المولى وهو يعلم ثم شجحه أخرى عند المشتري ثم اشتراه المولى الأول نشجحه أخرى وشجحه رجل [آخر]^(٤) أخرى فسات من ذلك كله فعلى عاقلة الأجنبي نصف الدية في ثلاث سنين وعلى المولى الأول سدس الدية وعلى الثاني إن كان يعلم بالجناية سدس الدية وإلا فالأقل من سدسها ومن سدس القيمة ويقال للمولى الأول ادفع العبد أو أقدعه بسدس الدية ، ولو كان البائع الأول لم يبع العبد كله ولكن باع نصفه ثم اشترى ذلك النصف ، والمسألة بحالها ، فعلى الأجنبي ما قد وصفنا وعلى المولى الأول سدس الدية وربع سدسها وعلى الأني نصف سدس الدية إن علم بالجناية وإلا فالأقل من ذلك ومن نصف سدس القيمة ويقال للمولى الأول ادفع العبد أو أقدعه بسدس الدية وربع سدسها

عبد بين رجلين شج رجلاً موصحاً فباع أحدهما نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم ثم شج العبد الرجل أخرى ثم اشترى البائع من شريكه ما باعه منه ثم شج

(١) وفي النصرة : . على عاقلة . (٢) وفي النصرة : . ما كان لم يكن له وارث ولا غيره لواحد من المولىين ، لأنها قاتلة ويكون للبراءت لأقرب الناس من المولى الأمر من النصرة . (٣) وفي النصرة : . إلا أن تكون للعبد عصبة . (٤) الزيادة من النصرة

العبد أيضا الرجل شجة أخرى وشجه أجنبي شجة أخرى فسات من ذلك كله فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية في ثلاث سنين وعلى المولى الاول خمسة أسداس ثمن الدية ويقال له ادفع نصيبك أو افده بخمسة أسداس ثمن الدية وعلى الشريك الآخر ثمن الدية وتلك ثمنها ويدفع نصيبه من العبد أو يفديه بثمن الدية (١)

عبد بين رجلين شح رجلا موصحة فباع أحدهما نصيبه من شريكه وهو يعلم ثم شح العبد الرجل شجة أخرى ثم رد المشتري النصف الذى اشتراه بعيب وهو يعلم ثم شح العبد الرجل أخرى فسات من ذلك كله فعلى البائع سدس الدية ويقال له ادفع نصف العبد أو افده بسدس الدية وعلى المشتري سدسا الدية ونصف سدسها ويدفع النصف الذى في يديه أو يفديه بربع الدية (٢)

عبد بين رجلين شح أحدهما موصحة فباع الآخر نصف نصيبه من المشجوع ثم شجه العبد شجة أخرى ثم رد المشجوع على النافع ما اشتراه منه بعيب ثم شجه العبد شجة أخرى وشح رجلا أجنبيا فسات [المولى] من ذلك (٣) والاجنبي من ذلك فعلى النافع لشريكه سدس الدية وربع سدسها، ويقال له ادفع النصف الذى في يدك إلى ورثة الشريك وإلى الاجنبي أو افده من الاجنبي بخمسة آلاف أو من الشريك بسدس الدية وربع سدسها، فإن اختار الدفع اقتسم ورثة المولى والاجنبي ذلك يصرب [ولى] (٤) الاجنبي فيه بخمسة آلاف وورثة المولى بسدس الدية وربع سدسها، ويدفع نصف العبد الذى كان للقتول إلى ورثة الاجنبي أو يفديه بنصف الدية (٥)

عبد بين رجلين حتى على أحدهما ثم كاتبه المجنى عليه ثم جنى عليه أيضا ثم كاتبه الآخر ثم جنى على المجنى عليه أيضا فسات من ذلك كله فعلى المكاتب (٦) الثاني الأقل من نصف قيمة العبد ومن ربع الدية، وعلى العبد أن يسعى فى الأقل من قيمته ومن نصف الدية

عبد بين رجلين جنى على أجنبي فكاتبه أحدهما وهو يعلم ثم جنى عليه أيضا

(١) وفى المصرية : نصف ثمن الدية . (٢) زاد فى المصرية بد قوله : « بثمن الدية بالنسخة الآخرة لأنه يخرجه من الحماية الآخرة . وهذا بين لك المسألة حتى قبل (٣) قوله : « من ذلك ، هذا ساقط من المصنف (٤) الزادة من المصرية (٥) زاد فى المصرية : « فى قياس قول أى حصة . (٦) وفى المصرية : « قال على المولى مكان المكاتب .

ثم كاتبه الآخر وهو يعلم ثم جنى عليه أيضا فلت من ذلك كله ، فعلى المولى الأول ربع الدية وعلى الثاني الأقل من نصف القيمة ومن ربع الدية وعلى المكاتب أن يسمى في الأقل من قيمته ومن نصف الدية ، وإن كانه المولى لم يعلم^(١) بالجناية فعلى المولين الأقل من القيمة ومن نصف الدية وعلى المكاتب أن يسمى في مثل ذلك . فإن عجز عن المكاتب الأول قبل أن يقضى عليه شيء فعلى المولى الأول الأقل من نصف القيمة ومن نصف الدية وعلى المولى الآخر الأقل من ربع الدية ومن نصف القيمة وعلى المكاتب الأقل من نصف القيمة ومن ربع الدية . فإن علما بالجناية عد الكتابة ثم عجز عن المكاتب الأول قبل أن يقضى عليه شيء فعلى الأول ربع الدية والأقل من ربعها ومن نصف القيمة وعلى الآخر الأقل من ربع الدية ونصف القيمة ويسمى المكاتب في مثل ذلك ، وهذا كله قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه

مكاتب ولدت فأقرت على الولد بجناية ثم أقرت عليه بدين وكذبها الولد فأقرها باطل ، فإن اكتسب الولد بعد ذلك مالا فأخذته الأثم دفعت إلى أصحاب الدين ولا شيء لأصحاب الجناية في ذلك ، فإن لم تأخذ الأثم الكسب حتى مات الولد بحاص فيه أصحاب الدين والجناية بصرف فيه أصحاب الجناية بالأقل من الأرش ومن قيمة الولد ؛ لأن الولد مات غير عاجز فصارت جنايته ديناً وكذلك لو أخذت الأثم المال فلم تدفعه إلى النعماء حتى مات الولد ولو لم تقر عليه إلا بالجناية^(٢) ثم أخذت الكسب ثم مات الولد لم يكن لأصحاب الجنايات في ذلك شيء ، ولو لم تأخذ الكسب حتى مات أخذ أصحاب الجناية حصصهم وإن بدأت بالإقرار بالدين ثم بالجناية ثم مات الولد ورك مالا بدئ بالدين . وكذلك إن أقرت بدين ثم بدئ بالأول ، وكذلك لو كان المقر مولى أقر على عبد مأذون له ، ولو كان الولد هو المقر على نفسه بالدين ثم مات تحاصروا فيه . وإن أقرت الأثم عليه بعد موته بجناية ثم بدين أو بدين ثم بجناية بدئ بالأول ، فإن فضل شيء كان للباقي^(٣) وإن أقرت بجناية ثم بدين وكذبها ثم اكتسب الولد ألغى أثم المكاتب فعتقا فالألف لأصحاب الدين . فإن

(١) وفي النسخة : « وما لا يعلم » (٢) وفي المحصر : « ولو لم تقر عليه الأثم بمذنية » الخ

(٣) وفي النسخة : « ولتاق »

بقى شيء فهو للآثم ولا شيء لأصحاب الجناية . وكذلك لو كانت الجناية والدين معروفين بينة قامت عليهما ، وكذلك لو لم يكن على الولد إلا الجناية ثم عتقا فكسبه للآثم ويتبع أصحاب الجناية الولد بها

عد مادون له اكتسب مالا فأعتقه السيد ثم لحقه دين ، فالمال للولي ويؤخذ العبد بالدين ، ولو أقر المولى على عدة المأذون وهو عديدين ثم بدين بدئي بالأول فإن فضل في يدي العبد شيء فهو لأصحاب الدين الثاني

مكاتب اشترى أماء أو ابنه فأقر عليه بدين^(١) ثم بجناية ثم بدين وهو يحدد ثم مات المقر عليه وترك مالا . فإنه يبدأ بالدين الأول . فإن فضل شيء فهو لأصحاب الجناية والدين الآخر . ولو أقر عليه بجناية ثم بدين ثم بجناية بدئي بأصحاب الجناية الأولى والدين فإن استعرقوا المال دخل صاحب الجناية الأخرى مع الجناية الأولى . ولو كان بين من المال شيء بعد ما استوفى أصحاب الدين وأصحاب الجناية الأولى صم ما بقي إلى ما أخذ أصحاب الجناية الأولى فيقسم ذلك صاحبا الجنايتين حتى يستوفوا^(٢) الأقل من أرش جنايتهما ومن قيمة المقر عليه

باب من الجناية أيضا

رجل قطع يد رجل فقطع المقتطوع يده إصبع القاطع ثم قطع القاطع يد آخر فالمقتطوع يده الآخر بالخيار إن شاء قطع ما بقي من يد القاطع له وللمقتطوع الأول يده ، وإن شاء أخذ دية يده . وإن قطع المقتطوع يده الآخر إصعاً من أصابع القاطع فقد نزل خبازه ويقطع ما بقي من يد القاطع له وللأول ويضمن القاطع للمقتطوع الأول نصف دية يده وللمقتطوع الآخر ثلاثة أثمان دية يده ؛ لأن المقتطوع الأول استوفى قطعه الإصبع خمس حقه واستوفى مع صاحبه خمس حقه ونصف خمس حقه واستوفى المقتطوع الآخر مقطعه الإصبع ربع حقه واستوفى مع صاحبه ربع حقه ونصف ربع حقه . وإن قطع القاطع يد آخر ثم قطع المقتطوع الآخر إصعاً آخر من القاطع فإنه يقطع ما بقي من يده ولم ويكون عليه للمقتطوع الأول ثلاثة أخماس دية يده وثلاث خمسها وللثاني نصف دية يده وذلك ربهما

(١) هذه المسألة لم تذكر في المصرية ومكاتبها : وإذا كانت الرجل أمة فوالت ولما في مكانتها فكبير ولها عتق مائة وثلثمائة درهم فأمرت عليه بجناية ثم بدين الخ (٢) وفي الثاني ويستوفيان.

وثلاث أربعة أساع دية يده ويكون ما يفرم القاطع من ذلك في ستين : في السنة الأولى ثلثا ذلك وفي الثانية الثلث

رجل قطع يدي وجاين قطع أحدهما يد القاطع من المرقق فقد بطل إحسب يدي المقطوعين الأولين وعلى القاطع الأول دية يد واحدة بينهما نصفين إن شاء القاطع ^(١) قطع ذراع الذي قطع يده من المرقق وإن شاء ضمنه دية يده وسكومة في الذراع ^(٢) لأن المقطوع يده لما قطع يد القاطع من الذراع لم يكن مستوفياً لحقه وصار قطعه بمرقة قطع أحسب . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رضى الله عنهما ^(٣) في رجل قطع لإصبع رجل ثم قطع المقطوع يد القاطع : إن القاطع بالخيار إن شاء قطع ما بقي من يد المقطوع الأول ، وإن شاء غرمه دية يد كاملة . رجل شج عبداً موصحة ثم تنصه آخر فوات في يديه ، والمولى بالخيار : إن شاء ضمن عاقلة الجاني قيمة العبد صحيحاً ، وإن شاء ضمنه أرش الحاية وما نقصت إلى يوم غصه العاصب [صحيحاً وإن شاء] ^(٤) ضمن العاصب قيمته يوم غصه لأن ضمن المولى عاقلة الجاني قيمته صحيحاً رحمت العاقلة على العاصب بقيته يوم غصه : ولولم يغصب العبد ولكن المولى باعه من رجل على أن البائع بالخيار فوات في يدي المشتري فمركا وصفتنا من أمر العاصب . ولولم يشترط الخيار ولكن باعه يوماً فاسداً ومات في يدي المشتري فعلى الجاني أرش الجناية وما نقصت إلى يوم البيع ويطلق عنه ما بقي وعلى المشتري قيمة المد يوم قبضته . وإن لم يبعه المولى ولكن رهنه بدين عليه مثل قيمة العبد فوات في يدي المرهن فإنه يموت بالدين وعلى الجاني للدول أرش الجناية وما نقصت إلى يوم رهنه ، وإن كانت قيمة المد أثنين فزهنه بألف عليه ومات في يدي المرهن فالأمر كما وصفنا إلا أن على الجاني للدول مع

ه وفي كتاب الجناية من الأمامي أنه إذا قطع يد رجل من المرقق فعلى القاطع نصف الدية وحسكومة في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف : ليس عليه إلا نصف الدية

(١) وفي المدية : « وإن شاء للمقطوع » . وفي المصرية : « والذي قطع يده من المرقق بالخيار : إن شاء قطع ذراع الذي قطع » (٢) زاد في المصرية : « وال المرقق » (٣) وفي المصرية : « وقد قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن : لو أن رجلاً قطع » (٤) الزيادة من المصرية

ما وصفنا نصف قيمة العبد يوم رهنه ، وذلك كله على عاقلة الجاني إلا نصف أرش الموصحة فإنها في ماله . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما في رجل شج عبده ثم رهنه بألف عليه وقيمته مشجوجا ألف ثمت في يدى المرتين من الجناية فإنه يموت بما فيه ، وإن غصه رجل ولم يرهنه المولى ثمت في يديه فعلى الغاصب قيمته يوم غصه . وإن غصه رجل فشحه المولى ثمت في يديه من ذلك لم يكن على الغاصب شيء . رجل فقاً عين رجل وعين العاقب يعضاء ، والمفقوء [عينه] ^(١) بالخيار في القصاص وأرش عينه ، فإن لم يجتر شيئاً حتى فقاً رجل عين العاقب فقد بطل حق المفقوء [عينه] ^(٢) وإن اختار المجنى عليه الأرش بقضائه أو رضى الخاني ثم قُتلت عين العاقب والأرشف للمجنى عليه على حاله . وإن كان المجنى عليه اختار الأرش من غير أن يغير ثم قُتلت عين العاقب فقد بطل حق المجنى عليه . وإن برأت عين العاقب قبل أن يختصموا فليس لواحد منهما أن يمتنع من القصاص . وإن قطع رجل يد رجل ويد القاطع שלא أو نزع سنه وسنه سوداء ثم كان شيء مما ذكرنا فهو كما وصفنا في العين . وإن اختار المجنى عليه الأرش فقضى قل أن تبرأ العين أو اليد أو السن فقد سلم له الأرش ولا قصاص في ذلك . وإن نزع رجل سن رجل وسن النازع سوداء ولم يجتر المجنى عليه شيئاً حتى سقطت السن السوداء ونبتت مكانها أخرى بطل حق المجنى عليه . وإن قلع رجل ثنية رجل وثنية القالع مقلوعة فنبتت ثنية القالع فلا قصاص فيه وللقلوع سنه أرشها

رجل سرق ويده שלא فلم يقطع حتى برأت فالقطع على حاله . وكذلك لو كانت شماله שלא فبرأت قطعت يمينه . وإن رفع السارق إلى القاضى ويده اليسرى שלא فأبطل القاطع وضمنه السرقة ثم برأت الشمال لم تقطع اليمنى

باب من الجناية أيضاً ^(٢)

رجل قطع يميني رجلين فقطع أحد المقطوعين إبهام القاطع وقطع أجنبى الأصابع الباقية وقطع المقطوع الآخر الكف ، فعلى قاطع اليدين خمسة آلاف من ذلك ؛ لقاطع الأصبع أربعة آلاف ، ولقاطع الكف ألف ، وعلى الأجنبى لقاطع

اليدين أربعة آلاف . وإن قطع كف القاطع المقطوعان جميعاً فهو مثل ذلك إلا أن لقاطع الإصبع من الخسة آلاف ألفين ولصاحبه ثلاثة آلاف . وإن بدأ الأجنبي فقطع إصبعاً من أصابع القاطع ثم قطع أحد المقطوعين من القاطع إصبعاً أخرى ثم عاد الأجنبي فقطع إصبعاً أخرى ثم قطع المقطوع الذي لم يقطع شيئاً كف القاطع وفيها أصعان قبل قاطع اليدين خمسة آلاف : ردها لقاطع الكف بالإصبعين ، وثلاثة أرباعها للمقطوع الآخر وعلى الأجنبي للقاطع أرض إصبعين . ولو قطع الكف بالإصبعين المقطوعان جميعاً كان للمقطوع الذي قطع الإصبع الأول من الخسة الآلاف ثلاثة أثمانها وللآخر حصة أثمانها

رجل قطع يميني رجلين فقطع أحد المقطوعين إصبعاً من القاطع ثم قطع أجنبي ما تبقى من أصابع القاطع ثم عاد الذي قطع الإصبع فقطع ما تبقى من ذلك فهو مستوف لحقه ، وعلى قاطع اليدين للمقطوع الآخر خمسة آلاف . وعلى الأجنبي أرض الأصابع لقاطع اليدين

باب جنابة المكاتب

مكاتب كتابته خمسمائة وفيه مائة نفل وجلا خطأ فقتضى عليه بالقيمة ثم قتل آخر فلم يقض عليه [بالقيمة] ^(١) حتى قتل المكاتب فلي قاتل المكاتب قيمته يأخذها المقضى له . فإن ترك المكاتب سوى قيمته خمسين درهماً كسها قبل الجنائين أخذها المقضى له وأخذ تمام القيمة من القيمة وأخذ المجنى عليه الآخر الخمسين الباقية ، وإن مات المكاتب موطاً وترك مائة وخمسين درهماً أخذ المقضى له منها مائة درهم ويكون ما تبقى للولي ولا شيء للمجنى [عليه] الآخر . وإن قطع رجل يد المكاتب بعد الجنائين فمات من غير القطع وترك مائة درهم فالمائة للمقضى له وأرض اليد للمجنى عليه الآخر . وإن ترك المكاتب أرض يده وترك أيضاً أقل من مائة درهم أخذ المقضى له ما تركه وتتمام المائة ويكون الباقي للمجنى عليه الآخر . وإن قتل المكاتب رجلاً واحداً فلم يقض عليه حتى مات وترك مائة فهو للولي . وإن كان المكاتب أخذ المائة من جنابة جنى عليه بعد جنابته فالمائة لورثة القتول وإن كانت من جنابة قبل جنابة المكاتب فهي للولي

باب عتق أحد العبدین اللذين تكون الجنایة من أحدهما أو منهما^(١)

رجل قال لعديه في صحته : أحكما حر ، قتل أحدهما رجلا ثم اختار المولى إيقاع العتق على الجاني فعلى المولى دية المتول . وإن أوقعه على الآخر دفع الجاني أوفداه وإن قتل كل واحد رجلا ثم أوقع العتق على أحدهما فعليه قيمة المعتق لولى المجنى عليه ويدفع الآخر بجانيه أو يديه . وكذلك إن قتل أحدهما رجلا وقطع الآخر يد آخر ، وإن قتل أحدهما رجلا ثم مات المولى من قبل أن بين العتق وقيمة كل واحد منهما ألف وقد علم بالجناية سعى كل واحد من العبدین في نصف قيمته وللمجنى عليه في مال المولى قيمة عد^(٢) وإن قتل كل واحد رجلا ، والمسألة بحالها ، سعيا في نصف قيمتهما ، ولكل واحد من المجنى عليه في مال المولى قيمة العد الذي جنى عليه ، وإن بدأ أحدهما حتى ثم قال المولى^(٣) أحكما حر ، ثم مات المولى^(٤) فلولي المجنى عليه قيمة الجاني في مال الميت وله فضل ما بين القيمة إلى الدية من ثلث^(٥) مال المولى . وإن حى كل واحد جنایة والمسألة بحالها سعيا فيما وصفتنا وعلى المولى في ماله دية كاملة بينهما ونصف قيمة العبدین وعليه في ثلث ماله فضل ما بين الدية إلى القيمة . وإن قتل أحدهما رجلا فقال المولى أحكما حر ثم قتل الآخر رجلا ثم مات المولى ولم يبين سعيا فيما وصفتنا وعلى المولى في ماله قيمة العبدین وعليه فضل ما بين قيمة الذي جنى قبل العتق وبين الدية في ثلث ماله لولى الجنایة الأولى ، وإن أوقع المولى على الأول العتق فعليه الدية . وإن أوقعه على الآخر فعليه القيمة وكل ما ذكرنا من القتل فهو خطأ وهو^(٦) كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا هـ

هـ وفي كتاب الإقرار من الأمالى في عدد من رجلين اشترياه فجنى جنایة فقال

(١) زاد في المصرية : «حيثما قبل العتق» (٢) وفي المصرية : «ويغرم المولى قيمة العبد لأولياء الجنایة فيكون دينا على المولى في ماله يؤخذ من تركته ولا يكون هذا اختيارا من المولى» (٣) زاد في المصرية : «بعد ما علم بالجناية» (٤) زاد في المصرية : «وقل أن يبين أيهما أعتق وذلك في نسخة» (٥) وفي الفتية : «في ثلث» وفي المصرية : «فيكون دينا في ثلث ماله» (٦) وفي المصرية : «وعلى هذا جميع هذا الوجه وقباه في قياس قول أبي حنيفة» الخ

باب القتل يوجد في المحلة أو في المسجد أو في دار قوم شتى^(١)

دار بين عشرة من بكر بن وائل وبين آخر من قيس وجد فيها قتل فعلي بكر
عشرة أجزاء من الدية وعلى قيس حرمه

قتل وجد في محلة أو في مسجد اختطه بكر وائل وهم عشرون رجلاً
وقيس وهم ثلاثون وتيمم وهم خمسون فعلى كل قبيلة ثلث الدية ، وكذلك إن كان من
إحدى القبائل رجل واحد فعلى قبيلته ثلث الدية ، وإن كان الرجل حليب القبيلة
فليس على قبيلة الحليف شيء^(٢) ولا تعقل القبيلة عن حليها والدية على
القييلتين نصفين

محلة اختطها قاتل ثلاث أو بنوا مسجداً فاشترى رجل من غيرهم دور إحدى
القبائل ثم وجد في المحلة أو في المسجد قتل فعلي عاقلة المشتري ثلث الدية وعلى عاقلة
القييلتين ثلث الدية . وإن كان المشتري من إحدى القيلتين ، والدية على القيلتين نصفين
فإن اشترى رجل دور قيلتين فعلى عاقلته نصف الدية وعلى عاقلة الباقي النصف .
وإن اشترى رجل دور القبائل كلها ثم باع منها دوراً والدية على عاقلة المشتري
الأول ، وإن باع المشتري دور إحدى القبائل من الذين كانت لهم أو أقامهم أو
ردها عليهم بغير نضاه ثم وجد في المحلة أو في المسجد قتل فالدية والنسامة على عاقلة
المشتري [وإن كان الرد بعيب بقضاء فعلي عاقلة المشتري] نصف الدية وعلى عاقلة
الذي ردت عليهم نصف الدية

أحدهما : قد كان البائع اعتقه قبل أن يشتريه أنه عتق بهذا القول ويلزمه نصف
الأرض ولا شيء . لأصحاب الجناية على الشريك الآخر ويستسمى الشريك [الآخر]
العبد في نصف قيمته فيدفعه إلى أهل الجناية

(١) وفي المصرية : «دور لقوم شتى» (٢) زاد في المصرية : «لأن الحليب إنما يعقل عنه حلما ومرو
ليس يعقل عنه نساء» لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «حليف النعم منهم ومولاهم منهم» فجعل
الحليب كالول فكذلك ما وصفت لك من الحليب .

باب من السرقة

رجل سرق ألفاً فلم يرفع إلى القاضي حتى ردها ثم رفع فلا قطع عليه ^(١) وإن كان السارق ردها على ابن المرسوق أو أخيه أو عمه أو حاله وليس أحد منهم في عيال المرسوق [منه] قطع وإن كانوا في عياله لم يقطع [استحساناً] وإن كان المردود عايه امرأة المرسوق أو أجيده أو عده لم يقطع وإن ردها على أحد أبويه أو جده أو جدته لم يقطع ^(٢) كان في عياله أو لم يكن . وكذلك إن ردها على مكاتبه ، وكذلك إن كان المرسوق منه المكاتب فردها على مولاه ، وإن ردها على بعض من يعوله أبو المرسوق منه قطع ^(٣) وإن سرقها من إنسان فردها على الذي يعول ذلك الإنسان لم يقطع ، ولا يبرأ السارق في جميع ذلك حتى يصل المال إلى المرسوق منه وهذا قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما

باب من السير ^(٤)

عبد أسره العدو ^(٥) واشتراه رجل منهم فللولي أن يأخذه منه بالثمن ، فإن لم يأخذه حتى أسروه ثانية واشتراه آخر فللشترى الأول أن يأخذه بالثمن ، فإن أخذه فللولي أن يأخذه منه بالثمنين ، فإن لم يأخذه المشتري الأول من الثاني فلا سيل للولي عليه . ولو لم يأسره العدو حين اشتراه الأول ولكن وبه المشتري من رجل أو جنى العبد جناية فدفعه بها أو جنى المولى جناية عمداً فصالحه المولى على العبد فللولي أن يأخذه من الموهوب له والجنى عليه بقيته يوم قبضه ، وإن جنى المشتري جناية خطأ فصالح منها على العبد فللولي أن يأخذه من الجنى عليه بأرش الجناية ولو لم يشتر العبد أحد ولكن المشركون وهبوه لرجل فللولي أن يأخذه بقيته ، فإن جنى

(١) وفي المصرية : ثم رده إلى القاضي فأقام عليه على السرقة فان أباحه وأباحت يوفى قالاً : نستحسن ألا يقضه ، لأنه رده إلى القاضي وقد أحد عن السرقة . وهو قول محمد . (٢) وفي المصرية : استحسنت في هذا أيضاً ألا يقضه ، لأن الزوال بمنزله ، ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رأيت وما لك لأبيك ، فإذا دمه إلى الأب فكأنه دمه إلى المرسوق منه فيدري القطع . (٣) وأد في المصرية : ولا يقضه هذا من كان في عيال المرسوق منه . (٤) كذا في الأصلين والثاني وفي المصرية : من الأسر . وهو أنه بالصواب . (٥) وفي المدينة : وأسره المشركون .

عليه في يدي الموهوب له وأخذ الأرض فإن المولى يأخذه بقيته يوم وهب له ولا يأخذ الأرض ، وإن نقأ رجل عيني العبد فدفعه الموهوب له وأخذ القيمة أخذه المولى من الخاني في قول أبي يوسف ومحمد ^(١) بالقيمة التي دفعها وفيها قول آخر أنه يأخذه منه بقيته أعمى يوم قعنه . وإن كانت جارية فولدت في يدي الموهوب له وقتل الولد فأخذ الموهوب له القيمة أخذ المولى الأمة بقيمتها يوم وقعت الهبة ولا سبيل له على قيمة الولد ، وإن كانت الأم هي المعتزلة أخذ المولى الولد إن شاء بخصته من قيمة الأم يوم وقعت الهبة وقيمة الولد يوم يأخذه في قول محمد . وقال أبو يوسف بعد ذلك : [يأخذ] الولد بجميع قيمة الأم أو بترك

رجل اشترى عبداً بألف ولم يقبضه حتى أسره العدو واشتراه رجل منهم بمحمسائة فللبائع أن يأخذه [منه] بمحمسائة ثم يأخذه المشتري بالثمن أو يدهه ، فإن لم يأخذه البائع قيل للمشتري : خذه أنت إن شئت بمحمسائة وادفع إلى البائع ألفاً وإن شئت فدفع ، وإن كان البيع الأول نسيئة سنة ، والمسألة بحالها ، فالمشتري أولى بأخذه من البائع ، فإن أخذه دفع خمسمائة ^(٢) ودفع ألفاً إلى البائع إلى الأجل ، فإن تركه المشتري فللبائع أن يأخذه [فسلم له]

عبد أسره العدو واشتراه رجل ثم أسره ثانية ^(٣) واشتراه رجل آخر فقضى القاضى للمولى أن يأخذه من المشتري الآخر بالثمن الأخير فقد أخطأ القاضى ويرد العبد على المشتري الآخر فيأخذه منه المشتري الأول إن شاء ثم يأخذه المولى بالثمنين فإن دفعه المشتري الآخر إلى المولى بغير قضاء فهو بيع مستقل وبأخذه المشتري الأول من المولى بالثمن الذي أخذه به ثم يأخذه المولى منه بالثمنين . وكذلك إن وهبه المشتري الآخر للمولى فللمشتري الأول أن يأخذه منه بالقيمة ثم يأخذه إن شاء

(١) كذا ما في المصنف : من قول أبي يوسف بالقيمة التي دفعها ويأخذه منه بقيته أعمى في قول محمد . وكذلك في التحرير إلا أنه في قوله : من قول محمد ، على قوله : إنه يأخذه ، والذي ذكرهما رواية أبي سفيان ، وما ذكر في المصنف والتحرير فهو رواية أبي حصص صرح به في التحرير . وأما قول أبي حنيفة أع أبى يوسف في رواية أبي حصص ومع أبى يوسف محمد في رواية أبي سفيان . فنقول الإمام هذا الذي ذكره بقوله : وفيها قول آخره وفي المصنف : من شاء أخذه من الخاني بالقيمة التي دفعها إلى الموهوب له ، وإن شاء ترك في قياس قول أبي يوسف . وفيها قول آخر قول محمد إن شاء الباع وبمعامه في ثمنين (٢) وفي المصنف : فإن أخذه أحقه بمحمسائة . (٣) وفي المصنف : ثم أسره العدو ثانية .

بالتن الأول أو بالقيمة ، وإن اشترى رجل العبد من المشركين فاعور عنده وأخذه المولى بالتن ولم يعلم بالعور فله أن يرده ، وإن لم يرده حتى حدث به عيب [عنده] رجع بنقصان العيب (١) ولو كان العور عند المولى قبل الأسر ولم يعلم به المولى ثم أخذه من المشتري بالتن ثم علم بالعور فليس له أن يرده ، وإن كان المشركون وهبوه لرجل فاعور عنده فأخذه المولى بقيمته صحيحا ثم علم بالعور فله أن يرده ، فإن حدث به عيب عنده قبل الرد رجع بالنقصان ، وإن كان العور عند المولى [الأول] (٢) فأخذه بالقيمة ثم علم بالعور لم يستطع رده ورجع بالنقصان

رجل اشترى عبدا وقبضه فأسره العدو فاشتراه رجل منهم فأخذه المشتري الأول بالتن (٣) بقضاء أو غيره قرأى به عيا كان عند البائع الأول فله أن يرده ، وإن كان العدو جنى جناية قبل الأسر فالجناية في رفته علي حالها ، وإن كانت استهلك مالا ففي رفته

رجل رهن عبدا بدين عليه مثل قيمته ثم أسره العدو فاشتراه رجل منهم فللرهن أن يأخذه منه بالتن أو يدعه ، فإن أخذه عاد على الرهن (٤) وإن أخذه الراهن قيل للرهن خذه إن شئت منه بالتن ويعود على الرهن وإلا [فلا شيء لك] ، وإن كان الدين ألصا والقيمة ألعين فاشتراه المشتري بألف فإن [الراهن والمرتهن يأخذانه ويؤدى كل واحد نصف الثمن ويعود على الرهن] ، وإن أبى الراهن أن يأخذه وأخذه المرتهن فهو متطوع وهو رهن علي حاله ، وإن أبى المرتهن أن يعديه وقضاء الراهن أخذه المرتهن وكان رهنا في يديه نصف حقه . وإن غاب الراهن وفدى المرتهن رجع على الراهن بنصف الفداء في قول (٥) أبي حنيفة ولا يرجع في قياس قول أبي يوسف (٦) وقولا بشئ . ويعود رهنا على حاله بجميع الدين

حربي له (٧) أربع نسوة أو ثلاث أسروا جميعا فتكاحهن فاسد في قول أبي يوسف وقياس قول أبي حنيفة رضي الله عنهما (٨) وقال محمد يختار [منهن] (٩) اثنتين .

(١) زاد في المصرية : وكذلك لو كان العور مد ما أسره العدو وأسر ح قبل أن يشتريه المشتري .
 (٢) الزيادة من المصرية (٣) وفي الهدية : «ودفع الثمن» (٤) زاد في المصرية : «وإن أبى أخذه الراهن وسلم له» فإن غاب المرتهن فأخذه الراهن بالتن ثم حضر المرتهن قيل له الخ (٥) وفي المصرية : «في قياس قول» (٦) وفي المصرية : «وأما في قول أبي يوسف» الخ وهو أصح بالصواب (٧) هذه مقدمة من التي قبلها في المصرية (٨) وفي المصرية : «وهذا قول أبي يوسف وهو قياس قول أبي حنيفة» (٩) الزيادة من المصرية

وإن سبي الحربى مع امرأتين [منهن] فتكاحهما ثابت وقد نكح اللتين بقينا في دار الحرب حين أخرج الزوج ، وإن سبي مع الحربى أختان قد تزوجهما في عقدة فتكاحهما فاسد ، وإن كان النكاح في عقدتين فتكاح الأولى جائز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما . وقال محمد رضى الله عنه : يختار إحداها (١)

باب الاختلاف في الغصب (٢)

رجل له عبد معروف أنه له غصه رجل فباعه من آخر بمسماة إلى سنة فادعاه المولى أن الناصب اشترى منه العبد بألف فباعه من المشتري لنفسه ، فادعى الناصب أنه باع العبد للمولى بأمره فالعبد للمولى ولا سبيل لواحد منهما عليه ويحلف الناصب على دعوى المولى ، فإن نكل لزومه دعواه ، [وإن حلف برئ ولا شيء عليه] . وإن كان العبد قد مات في يدى المشتري عند اختلافهما حلف كل واحد من المولى والناصب على دعوى صاحبه ويبدأ بالناصب ، فإن نكل لزومه الدعوى ، وإن حلف حلف المولى ، وإن نكل برئ الناصب وكان الثمن على المشتري للمولى يأخذه الناصب فيدفعه إليه . وإن حلف ضمن الناصب قيمة العبد وكان الثمن له . وإن وهب الناصب العبد لرجل وادعى أن المولى أمره بذلك وأنكر المولى ذلك وادعى البيع من الناصب وأن الناصب وهبه والعبد للوهرى له ولا ضمان على الناصب . فإن كان العبد ميتا عند اختلافهما ضمن الواهب قيمته بعد ما يحلف كل واحد على دعوى صاحبه ، وإن أعتق الناصب العبد أو دبره وادعى أن المولى أمره وادعى المولى البيع منه وأنه أعتقه والعبد قائم فهو حر أو مدبر وولأوله موقوف ولا ضمان على الناصب ، فإن كان العبد ميتا ضمن الناصب القيمة بعد ما يحلفان ، وكذلك إن ضرب الناصب العبد قتلته وادعى أمر المولى فعليه قيمته بعد ما يحلفان ، وإن كاتبه الناصب وادعى أمر المولى حلف على دعوى المولى وحلف المولى للكاتب (٣) فإن حلف رد المكاتب عبداً للمولى (٤) وإن نكل المولى فالعبد

(١) زاد في المصرية . في الزوجين جميعاً يمسكها ويقارن الأخرى . (٢) زاد في المصرية : ، مما يدعى فيه صاحبه العبد البيع ويحالفه فيه الناصب ، (٣) أى الذى كانت العبد مملوكاً له (٤) زاد في المصرية . على سائر الأول ، لأن لو أخرجت المكاتبية يملكه مكاناً موقوفاً لا يردى إل أحد . فذلك أهلك المكاتب : أرايت لو أن رجلاً اشتري من رجل عبداً فلما قبضه دعى المشتري أن البائع قد كان كاتبه

مكاتب له ، وإن لم يعلم في جميع ذلك أن العبد للولى إلا بقول الغاصب لم يصدق
وضمن قيمته للنصوب منه ويجوز ما صنع الغاصب من شيء ويكون للغاصب (١) ،
وإن كان وهمه أن يرجع (٢) في الهبة ويكون الولاء له إن كان أعقته وإن كاتبه كان
مكاتباً له بعد ما يحلفان كما وصفتنا ، وإن أقر المشتري والموعوب له والعبد المعتق
أن العبد كان للنصوب منه فهو بمنزلة المعروف في جميع ما وصفتنا

باب وديعة المجنون والصبي والعبد المحجور عليه

صبي اثنتي عشرة سنة يقل الثراء والبيع محجور عليه أودعه رجل ألفاً فأدرك
ثم مات ولا يدري ما حال الوديعة فلا ضمان في ماله إذا مات إلا أن يشهد الشهود
أنه [أدرك وهو في يديه ، وكذلك معتوه أودع فلا ضمان عليه إذا مات إلا أن يشهد
الشهود أنه] أفاق وهي في يديه فإن كان المعتوه والصبي مأذونا لهما في التجارة ،
والمسألة بجahalها ، فالوديعة في أموالهما وإن لم يشهد الشهود أن المعتوه أفاق أو أن
الصبي أدرك وهي في يده

عد محجور عليه أودعه رجل ألفاً فأنتق ثم مات فالوديعة في ماله وإن مات
وهو عد فلا شيء على مولاه إلا أن تعرف الوديعة بعينها فترد ، وإن أذن له
المولى في التجارة بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه إلا أن يشهد الشهود أنها
كاست في يديه بعد الإذن ، فإن شهدوا بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة في ذلك
المال ، وكذلك المعتوه والصبي يردعان ثم يؤذن لهما في التجارة بعد الوديعة

باب من الوديعة التي يقبضها صاحبها

أو يقبض بعضها

مستردع قال لصاحب المال : قد قبضت بعض وديعتك ثم مات وقال صاحب

قبل أن يبيعه وحسد ذلك البائع وحلف عليه ليس يكون هذا المشتري المكاتب فكذلك هذا الوجه ،
(١) ون المصرية ، جميع ما صنع الغاصب من ذلك حائر (كذا) وهو ضمان قيمة العبد للنصوب
له بعد ما يحلف الغاصب والنصوب مع كل واحد منهما على دعوى صاحبه على ما وصفتنا لك ، فإذا حلفا
ضمن الغاصب القيمة وكان المعتق مولى للغاصب ولا يوفى ولاؤه وكان المكاتب مكاناً له ويؤدى
إليه المكانة ويتمت فيكون ولاؤه وكان المدير مديراً له وكان القس الذي على المشتري الأسر له وكان
له أن . . وهذا أمر المصرية وهو ختمت وسقط لما في منها (٢) كذا في الأصل والظاهر أنه : . .
أن يرجع ، سقط ، من الأصل ولم يشرع للمعاني هذا الباب واعتذر بأنه شرح مسائله وكتابها ليوسع

المال : لم أقبض شيئاً ، قبل لصاحب المال لأبداً أن تفر بقبض شيء ، وتحلف على مايقبض ، وتأخذ ، وكذلك لو قال رب المال : قد قبضت بعض وديعتي ثم مات المستودع فالقول قول رب المال فيما قبض ، وكذلك لو قال ذلك بعد موت المستودع

باب ما يجوز لليتيم أن يفعله^(١)

وصى أذن له الوصي في التجارة [نافع من الوصي شيئاً لم يحز ، وكذلك صيان أذن لها وصى في التجارة] لم يحز لها أن يتبايعا ولم يحز لإقرار أحدهما لصاحبه . وإن أقر الصغير رضي الله عنه : إن اشترى الصغير من الوصي أو باعه وكان ذلك صغيراً له ، جاز ، وإن اشترى صغير قد أذن له أبوه في التجارة من أبيه شيئاً أو باعه بما يتباين الناس فيه جاز وإن أقر لأبيه بدين لم يحز ، وكذلك إن أقر له بقبض ثمن شيء ، باعه منه لم يحز ، فإن قبض الثمن بمحض من الشهود حاز ، وإن وهب الصغير لأجنبي ديناً عليه من ميراث أمه أو أباه منه لم يحز ، وإن أذن الأب لابن في التجارة فتبايعا جاز . وجاز لإقرار كل واحد [منهما] لصاحبه بدين وبقبض دين . وإن أذن وحل لعهده ولمداته في التجارة فتبايعا حاز ، ويجوز لإقرار عبد الأب لعبد الابن ولا يجوز لإقرار عبد الابن لعبد الأب ، وإن أذن الأب لابنه ولعبد له في التجارة فتبايعا جاز . ويجوز لإقرار العبد للصغير ولا يجوز لإقرار الصغير للعبد . وإذا أذن الوصي لعبد في التجارة ولينيم هو وصيه لم يحز مبايعتهما ، ويجوز لإقرار عبده للصغير ولا يجوز لإقرار الصغير لعبد . وإن أذن الوصي للصغير ولا يجوز لإقرار الصغير للعبد^(٢) . وإذا أذن الوصي لعبد الصغير ولعبد له لم يحز لها أن يتبايعا ، وإن أقر عبد الوصي لعبد الصغير جاز ، ولا يجوز لإقرار عبد الصغير لعبد الوصي . وهذا قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا

باب من القضاء الذي يكون من الوارث إكذاباً للشهود^(٣)

وما للوارث والوصي أن يفعلوا وما ليس لهما أن يفعلوا

رجل مات أبوه فادعى داراً في يدي رجل أنها له اشتراها من أبيه الميت في حياته

(١) زاد الثاني : : إذا أذن (له) في التجارة ، (٢) الثمارة أن قوله : : ولا يجوز لإقرار

الصغير لصغيره . مكرره ، وأنه أعلم (٣) زاد الثاني : : والذي لا يكون .

وصحته وأقام على ذلك بيته فلم ترك أو لم تكن له بيته تخلف المدعى عليه ثم أقام المدعى البيته أنها دار أبيه تركها ميراثاً، وأن أباه مات وهي في يديه لا يعلمان له وارثاً غيره قضى له بها، ولو كان الدعوى الأولى ميراثاً من أبيه والدعوى الأخيرة شراء من أبيه، والمسألة بحالها، لم يقض له بها.

رجل أقام البيته على دار أن أباه مات وتركها ميراثاً له أو أنه مات وهي في يديه وأقام الذي في يديه البيته أن أما المدعى أقر في حياته أن الدار ليست له أو أن الابن أقر بعد موت الأب أو قله أنها لم تكن لأبيه فقد بطلت شهادة شهود الوارث. ولو شهد شهود الذي هي في يديه أن الوارث أقر أن أباه مات وليست له لأنه وهبها لي في حياته وصحته أو لأنه باعها لم تطل [شهادة] (١) شهود الوارث. وإن ادعى الاس أن الدار كانت وديعة في يدي أبيه لرجل وأقام البيته أن أباه مات وهي في يديه أو أن فلاناً دفعها إلى أبيه ولم يشهدوا أنها كانت لفلان لم يستحق بهذا (٢) شيئاً، وكذلك إن ادعى وصي الميت ما وصفا وأقام البيته عليه. وإن أقر الوارث أن الدار لم تكن لأبيه ثم أقام البيته أنها كانت في يدي أبيه فأخذها الذي هي في يديه بعد موته أو أخذها من الأب في حياته وأقام الذي في يديه البيته أن الوارث أو أباه أقر أن الدار ليست له ردت الدار في يدي الابن إن كان موضعاً لها (٣) وإن لم يكن موضعاً لها جعلت في يدي عدل، فإن لم يكن الوارث أنزها لإنسان معروف وقال بعد ذلك كذبت في قولي أنها ليست لأبي دفعت إليه بعد ما يتلوم القاضى في ذلك، فإن لم يحصر أحد يطلبها دفعها إليه.

رجل في يديه دار أقام [رجل] البيته أنها دار فلان أو دعتها إياه دفعت إلى المدعى، فإن لم يشهدوا أنها كانت لفلان وإنما شهدوا أنها كانت في يدي المستودع أمس لم تقبل الشهادة. ولو ادعى المدعى رقتها وشهد شهود أن فلاناً وهبها له وقبصها أو باعها منه وقبصها ولم يشهدوا على ملك البائع أو الواهب جازت الشهادة في قول أبي حنيفة وصى الله عنه بقولنا.

وصيان لرجل قبض أحدهما مالاً من مال الميت أو حمل ودائع كانت في يدي الميت بغير أمر صاحبها أو فعل ذلك بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو بغير أمر

(١) الزيادة من الثاني (٢) وفي الحديث: «بها» (٣) وفي الثاني: «إن كان أميناً إلى أن يحصر صاحب الوديعة»

بقية الورثة وعلى الميت دين يحيط بماله فذلك في يديه ماحل ولا ضمان عليه، وكذلك إن لم يكن على الميت دين ففعل أحد الوصيين ما وصفتنا، فإن قبض أحد الورثة تركه الميت ولا دين على الميت فضاغ في يديه ضمن لبقية الورثة إلا أن تكون التركة في موضع يخاف عليها، فإن كان كذلك لم يتضمن استحساناً، وإن كانت التركة أو الودائع للميت في يدي رجل وعلى الميت دين فندفع ذلك إلى الوارث بغير أمر القاضى [فضاغ] ^(١) ضمن مادفع يتضمن العرماء وأصحاب الودائع أيهما شاءوا، وكذلك لو كانت التركة والودائع غصبا في يدي رجل فردها على الوارث، وكذلك إن ردها على أحد الوصيين، وإن ضمن العرماء المستودع أو الناصب رجع بذلك على القابض، وإن ارتفعوا إلى القاضى فصادقوا على ما وصفتنا أمر القاضى الناصب بدفع مافي يديه إلى الوارث إن كان موصعاه وإلا وصعه ^(٢) على يدي عدل، وكذلك يصنع بأحد الوصيين وإن كان ذلك في يدي مستودع تركه القاضى في يديه إن رأى ذلك، وإن رأى دفعه إلى الوارث أو إلى أحد الوصيين فل

باب إجارة البائع والمرتهن والغاصب ^(٣)

رجل اشترى عبداً فلم يقضه حتى استأجر البائع من يقوم عليه شهراً في تعليمه الخبز أو الحياطة أو غير ذلك فقام عليه فيه الأسر، فإن مات في الشهر أو بعده مات من مال البائع، وكذلك [إن] اشترى ثوباً فاستأجره في عمله أو فنتله أو قطعه فهو جائز، وإن هلك الثوب فنظر، فإن كان العمل أحدث في الثوب عيباً لم المشتري الثمن وإن لم ينص العمل ذلك من مال البائع، وإن استأجره في حفظه فالإجارة فاسدة، وإن رهن رجل عبداً فاستأجر المرتهن من يقوم عليه في تعليم عمل فهو سائر وهو رهن على حاله، وإن استأجره في حفظه فالإجارة باطلة، وإن غصب رجل عبداً فاستأجره المنصوب منه في تعليم العبد فهو جائز، وإن مات ضمن الغاصب، وإن استأجره في حفظه فالإجارة باطلة وإن كان العبد ودية فاستأجره المولى في حفظه. جازت الإجارة

(١) إرادة من الخصمى. وفي الثاني، وهلك في يديه ضمن البائع والقابض. (٢) وفي المتن: وإن لم يكن وصعه. (٣) وإرادة الثاني: في تعليم العبد.

باب من الهبة في المرض

مريض وهب عبداً قيمته ثلاثمائة علي هوض عبد يساوي مائة ثم مات المريض فإن شاء الموهوب له أخذ العوض ورد العبد ، وإن شاء رد ثلث عبد الميت ولم يأخذ من العوض شيئاً ، ولو كانت هبة المريض داراً والمسألة بجعلها فأخذها الشفيع بقيمة العوض بقضاء أو غيره ثم مات ولم يجز الورثة فإن شاء الشفيع رد الدار وأخذ ما دفع وإن شاء حبس ثلث الدار بما دفع ورد ثلث الدار على ورثة المريض . وإن وهب المريض داراً قيمتها ثلاثمائة وقبضها الموهوب له فعرضه منها من غير شرط عبداً قيمته مائة فلا شفعة في الدار ، وإن مات المريض ولم تجز الورثة رده الموهوب له إن شاء وأخذ عرضه وإن شاء رد ثلث الدار ولم يأخذ من العوض شيئاً ، وإن وهب المريض كرتن يساوي ثلاثمائة على عرض كرتن يساوي [مائة] وتقاصا ثم مات رد الموهوب له إن شاء الكرتن وأخذ كرتن وإن شاء رد نصف الكرتن وأخذ نصفه . وإن كان العوض على غير شرط رد الموهوب له الكرتن إن شاء وأخذ كرتن وإن شاء رد [على الميت] ثلث كرتن الهبة (١) ولم يأخذ من العوض شيئاً . وإن باع مريض عبداً قيمته ثلاثمائة بعبد قيمته مائة ثم مات ولا مال له غيره فالمشتري بالخيار إن شاء رد العبد وأخذ عده وإن شاء سلم له العبد وأعطي الورثة مائة درهم

باب من الغضب والجناية عليه

رجل أقر أنه قطع يد عبد فلان خطأ ثم ثصب العبد رجل ومات في يديه من القطع فإن شاء المولى ضمن القاطع قيمته في ثلاث سنين في ماله وإن إ شاء ضمنه نصف قيمته وضمن الناصب قيمته أقطع . فإن ضمن القاطع جميع القيمة رجع القاطع على الناصب بقيمته أقطع حالاً في ماله ، وإن كانت علي القطع بينه والمسألة بجعلها فهو كذلك إلا أن المولى إن اختار ضمان القاطع جميع القيمة كان ذلك علي عاقلة ولعائلة نرجع علي الناصب وإن اختار المولى في جميع ذلك ضمان القاطع نصف القيمة ضمنه في ماله حالاً ولا يرجع القاطع في جميع ذلك إذا ضمن نصف القيمة بشئ . علي الناصب وإن كان القطع عمداً فالمولى بالخيار: إن شاء قتل القاتل ولا شيء علي الناصب للمولى

(١) وفي نسخة ، الكرتن .

ولا لورثة الجاني ، وإن شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع ولا شيء على الفاعل (١)

باب من الجنين وغيره

رجل ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا قد استأن من خلقه ظفراً وشعراً وغير ذلك ثم ماتت الأم فألقت بعد موتها جنينا آخر فعلى الضارب في الجنين الأول غرة يرثها ورثة الجنين الأول الأم فيهم (٢) فيكون ما ورثته الأم من ذلك ودينها لورثتها ولا شيء في الجنين الثاني ، وإن كان الجنين الآخر سقط حياً ثم مات فعلى الضارب أرش الجنين الأول ودية الأم ودية الولد الثاني وترث الأم والجنين الآخر من أرش الجنين الأول ويرث الجنين الآخر من دية الأم ومما ورثت من الأرض .

رجل ضرب بطن أمة فألقت جنينا حياً ونقصتها الولادة [وفي الولد] وفاء بالنقصان فلا شيء على الضارب فإن لم يف بالنقصان غرم [الضارب تمام] النقصان وإن ألت الجنين حياً ثم مات غرم [قيمته] ، فإن لم تم القيمة بالنقصان (٣) غرم تمام النقصان

رجل غصب [جارية فاعها من آخر خلمات من المشتري] فضرب المشتري بطنها [فألقت جنينا ميتا فعلى الأب ما في جين غرة] ولا يرث الأب من [ذلك] ، فإن لم يغرم ذلك حتى استحققت الأم أخذها المستحق وعقرها ونصف عشر قيمة الجنين إن كان غلاماً وعشر قيمته إن كانت حارية ويرجع النافع على الأب بالتمن وبما غرم من قيمة الجنين وبما غرم ويغرم عائلة الأب لورثة الجنين أرش الجنين غرة ولا يأخذ المستحق من أرش الجنين شيئاً حتى يؤدي العاقلة إلى ورثة الجنين ، وكلما أدى شيئاً غرم الأب مثله ، وإن كانت [الأمة ضربت بطن نفسها متعمدة فألقت جنينا ميتا ثم ماتت فاستحقها رجل ضمن المستحق قيمتها إن شاء البائع ،

(١) زاد المعمرى والمناجى بعد هذا الباب باين . باب مع الضلع وما يريد في ذلك . باب الأيمان في اقتضاء المال . قال المعمرى وحق الثاني : موقوف بعض مبيع عليها أخره عن مقامه وسقط من سجنهما باب من الجنين وغيره (٢) وفي القدية وسهم (٣) كل ما في الأصل ياضر وكنت من الهندية وهو بين المديعات كما ترى

وإن شاء المشتري . وإن ضمن البائع سلم البيع ، وإن ضمن المشتري انتفض البيع وقبل للمستحق ادفع من قيمة الجارية إلى المشتري أرض جنين غرة وخذ منه العقر وأرض جنين أمة ويرجع المشتري على البائع بأثمان والأرض ولا يرجع بشئ آخر ويرجع المستحق بما أخذ منه المشتري من أرض الجنين إن شاء على المشتري ، وإن شاء على البائع ، فإن رجع على البائع رجع به على المشتري [في قولهم] والله أعلم بالصواب

• • •

وجد بالأصل المتقول عنه المحفوظ بمكتبة شيخ الإسلام ولي الدين أفندي بإستانبول ما نصه : « تم الكتاب الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ، صاحب أبي حنيفة ، رضي الله عنهما بعون الله تعالى . وكان الفراغ من كتابته يوم الأحد المبارك من أول رجب سنة ثمان وخمسين وتسعمائة »

فهرس « الجامع الكبير »

للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني

صفحة	صفحة
٢٩ باب ما يقع في النجس على واحد وعلى الجميع	٣ مقدمة للاستاد الحليل أبي الوفاء الأصمعي
٣٩ • الحديث في النجس متى متى القصد	٩ باب الصلاة
٤٠ • ما يقع به الضيق على غير المأمور بالقتل وما يقع عليه	٩ باب المستحاة
٤١ • الحديث في النجس متى يكون فيها الاحتياط	١٠ • السجدة
٤٢ • الحديث في النجس متى يقع تعلقه على الأول ثم يقع على الأخرى	١١ • في طهر الثياب
٤٢ • الحديث الذي يستثنى منه صنف	١١ • صلاة العيدين
٤٤ • الحديث في النجس في الدم والكسر	١٢ • التحكير في أيام التشرع
٤٤ • الحديث في نكاح الكراهة	١٤ • الصيام والاعتكاف
٤٥ • الحديث في النجس متى يكون فيها إرادة الوقت	كتاب الزكاة
٤٦ • الحديث في النجس متى يقع على مرتين وما يقع على مرة واحدة	١٥ باب زكاة الغنم
٤٨ • النجس في الألبان التي تكون بيضاء واحدة	١٦ • زكاة الخيل
٤٨ • ما يكون من الألبان من النجس	١٦ • زكاة الأبل وقبقر ولحم تسم إلى الخال
٤٩ • الحديث في النجس	٢٣ • زكاة الرقيق والميول وغير ذلك
٤٩ • الحديث في النجس في اللحم والدابة والسم	٢٤ • ما يوجب الرحل على نفسه
٥٠ • الحديث الذي يقع بالعدل والوقت	٢٥ • الزكاة في الإجارة
٥١ • الحديث الذي يقع بالملك والمكسر	كتاب الأيمان
٥١ • الحديث في قوله أول عد أم لك هو حر	٢٦ باب الأيمان في الحديث في الطلاق
٥١ • الحديث في النجس متى يستقر به الأرص	٢٨ • الحديث في الأيمان ما يقع على بعض وعلى حاشته
٥٢ • الحديث الذي يقع بالواحد وبالجميع وباللؤلؤ	٢٨ باب ما يقع من النجس ما لو وقع وما لا يقع
٥٢ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد الذي يقع بالجميع	٣٠ • ما يبحث في النجس من الغرب
٥٣ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد الذي يقع بالجميع	٣١ • الحديث في غسل وغيره
٥٣ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد الذي يقع بالجميع	٣١ • الحديث ما يكون على الخائف وعلى غيره
٥٣ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد الذي يقع بالجميع	٣٢ • الحديث في الخاف وغيره
٥٣ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد الذي يقع بالجميع	٣٣ • الحديث في الأمان
٥٣ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد الذي يقع بالجميع	٣٣ • الحديث في التوبة ونحوها
٥٣ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد الذي يقع بالجميع	٣٣ • ما يقع من الفلأ في التزويج في الموائت
٥٣ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد الذي يقع بالجميع	٣٥ • الحديث في النجس متى يكون فيها الرقابة
٥٣ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد الذي يقع بالجميع	والرقت بعد الوقت
٥٣ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد الذي يقع بالجميع	٣٧ • الحديث في النجس متى يقع بالواحد وبالجميع

صفحة	مادة
٥٧	باب المنة في المساكنة والصلوات والصدقات
٥٨	ورقة الملال والأصفي والكساح والطلاق
٥٨	الحث في الوقت الذي يكون فيه العمل الذي يطلب عليه
٥٨	الحث في ملك العدة والمكان
٦٠	ما يقع على الآث وما يقع على الساعة
٦١	ما يملكه الرجل لخاصة أو لغيره
٦١	الاستاء من الإيمان التي تقع على الواحد وعلى الحانة
٦٢	النهي التي تقع على الواحد وعلى الحانة
٦٣	نهي في الذي يملك ألا يجلس على شيء يجلس عليه ويؤثر غيره
٦٤	من الإيمان التي يقع فيها حيار على واحد
٦٥	الاستاء الذي يبدأ به قبل إيمان والنهي التي نفس إحداها صاحبها
٦٦	إيمان في الذي يملك أحد صديقه إلى أهل
٦٧	من الإيمان في الإبلاء على إحداها
٦٨	النهي في الإبلاء في الرجل تكبر صده
٦٨	سنة رامة مبرور من إحداها
٧٠	الحث في الإيمان ما يكون اعتناء على جميع الكلام أو بعضه
٧١	تساهل في الإيمان
٧١	باب الإيمان في طلاق السنة
٧٢	الحث في الإيمان ما يقع على جميع ما يقع وما يقع على بعضه
٧٢	الحث في الإيمان التي تقع على الناس والعالم
٧٣	الحث في الإيمان التي تكون على الحياة دون الموت دون الحياة
٧٣	إيمان في تصدق به التركة على الخصى وما لا تصدق
٧٤	النهي التي تكون الاستاء بها على جميع ما استأق أو على بعضه
٧٤	من الإيمان في الطلاق
٧٥	من الإيمان التي يقع فيها الأمران جميعا
٧٦	من الإيمان فيما يوجب الرجل على نفسه
٧٨	باب من الإبلاء في الحياة
٨٠	من الإبلاء في الوقت الذي لا بدوي يكون
٨٠	من الطلاق الذي يقع فيه الحيار بوجهه على أي أمر أتيه
٨١	الرجل يملك بالحق في إيمانه ثم يموت قبل أن يبين وقد وعى بعضه
٨١	الطلاق يقع بقره أسر امرأة أو زوجها
٨٢	من الإيمان يوجب بها الرجل عليه العدة
٨٣	من الإيمان الذي يحوره الروح أدلا
٨٤	ما يملك الرجل أمر امرأته إلى غيرها
٨٤	من الإيمان يقع فيها التصبر أم لا
كتاب النكاح	
٨٥	أمر المولى عده بالنكاح
٨٦	من نكاح العدة والمخلع في ذلك والعين
٨٨	من النكاح والمخلع
٨٦	في تزويج المكنانة وفي الملاءمة
٩١	من النكاح فيما يقص من العداق وزيد
٩٢	النكاح في القربة في النجوب وغيره
٩٤	باب نكاح ما ينام عليه ليلة من المرأة والرجل
٩٧	نكاح الحائض
٩٩	من الزكاة والقصص من الزكاة
٩٣	باب من نكاح من العدة والأمة والخيارا
١٠٥	باب من أحار نكاح من العدة والعدا
١٠٦	باب من نكاح المرأة في عفة
١٠٧	باب من الزكاة في الموص
كتاب الدعوى	
١٠٨	باب من الدعوى والدعوى
١٠٩	باب من الدعوى
١١٣	باب من الدعوى أيضا
١١٨	باب دعوة الرجلين المولى
١٢٠	باب من الدعوى والقبيل في التصب وغيره
١٢٠	باب ما يكون الرجل فيه شبهة من قلب والولا وما لا يكون

صفحة	موضوع
١٢١	باب مما يكون الرسل فيه حسبا وديمق
١٢٢	باب مما لا يكون الرجل فيه حسبا ما يرى
١٢٣	باب مما لا يكون حسبا أولا إذا ملك في بيده
١٢٤	باب مما لا يكون الرسل فيه حسبا بالانقرار
١٢٥	باب ما يقصر فيه في الله والفاء
١٢٦	باب من الشهادات في المرات
١٢٧	باب الإقرار بالثبوت
١٢٨	باب من لا قرار بأشياء إلى حال من المرات
١٢٩	باب من كفى الزاوت في المرس
١٣٠	باب من لا قرار في المرس لوارث أو غيره
١٣١	باب إقرار مريض بأشياء الغير وأما
١٣٢	باب إقرار المريض بأشياء الدين وقسامة
١٣٣	باب الإقرار بالمال الذي يكون قساما أولا
١٣٤	باب الإقرار في البيع في قضاء غيره
١٣٥	باب الإقرار باليمين الذي يرد به والذي لا يرد به
١٣٦	باب الإقرار من المرات بالثبوت
١٣٧	باب إقرار الرجل أن بعض عبده وله
١٣٨	باب من لا قرار في قضاء في البيع
١٣٩	باب الرجل يقر مارق وقد أعنف عبدا
١٤٠	باب إقرار الميت في شره دار من الورثة
١٤١	باب من غيب في ماله وقضاء شفع
١٤٢	باب إقرار المرأة بالزنا والزوج يحد
١٤٣	باب من لا قرار في المرس للمرأة بالدين
١٤٤	باب الإقرار بمختلف نكاح المفق وهو حائر
١٤٥	باب إقرار المكاتب لولاه والأجنبي ما بين
١٤٦	باب ما يجوز من الشهادات وما مثل ما لبراءة
١٤٧	باب من الشهادة التي تعمل لله قضاء لقاضي
١٤٨	باب من الدين والشهادة عليه
١٤٩	باب من الشهادة على الشهادة
١٥٠	باب من الشهادة في الحانة والنعوى
١٥١	باب من الشهادة على شمران صد موه
١٥٢	باب ما يجوز من الشهادة وما لا يجوز
١٥٣	باب اختلاف الشهادات
١٥٤	باب من شهادة في القتل
١٥٥	باب شهادة ولد الملاحه لأبيه
١٥٦	باب شهادة في الحدود
١٥٧	باب من الشهادة
١٥٨	باب الإقرار في الحائط المماس
١٥٩	باب الشهادة في التوكالة
١٦٠	باب الرجوع عن الشهادات
١٦١	باب الرجوع عن الشهادة في القسامة والقصاص
١٦٢	باب الرجوع عن الشهادة في الموارث
١٦٣	باب الرجوع عن الشهادة على القاعد
١٦٤	باب الرجوع عن الشهادة في المال
١٦٥	باب الرجوع عن الشهادة في قتل القيد
١٦٦	باب في الشهادة والرجوع عن ذلك
١٦٧	كتاب الطلاق
١٦٨	باب من الأمر بعمل في يد الرجل
١٦٩	باب في الطلاق يقع بالثبوت أم لا
١٧٠	باب في الطلاق يرقه قبل القسامة
١٧١	باب الذي يقع منه واحد بالزواجات وما يقع
١٧٢	باب من ثلاث
١٧٣	باب الطلاق يكون من غير الزوج مجبره
١٧٤	باب في الطلاق يقع بالمال أو لا يقع
١٧٥	باب من طلاق المرأة في المرض
١٧٦	باب من الطلاق الذي يقع على واحدة أو
١٧٧	باب من الطلاق يحد أو غيره

كتاب المناسك

- ١٨٨ باب من الصيد يصاد في الحرم
١٨٩ باب الصيد الذي يحق عليه الرحل
١٩١ باب الحرم يخرج الصيد ثم يصيب إحراما
إلى إحرام لم يل ثم يحرم

كتاب القضاء

- ١٩٢ باب ما ينقض لقامى أن يصمه على يدي
عدل إذا قضى به
١٩٣ باب من الغنة أيضا
١٩٥ باب الحارثية والعلام تمام عليهما الجنة
١٩٦ باب النحر من الرقيق والبهائم يدعى

كتاب الضمان

- ١٩٧ باب ما يكون الرحل فيه حصيا وما لا يكون
من الكفاة والحواة وغير ذلك
١٩٨ باب الرحل بقول الرحل ما يثبت فلا
أو أفرحت هو على
١٩٩ باب من الضمة التي تكون أحق من المنة
١٩٩ باب ما تكون فيه شفعة وما لا تكون
٢٠٠ باب من التلق والتدبير

- ٢٠٢ باب من الوصايا التي يوصى بها مريض
بعض الورثة أو مثل صفه
٢٠٢ باب ما يوجب الرجل على نفسه
٢٠٤ باب من عصب الحر والعصى ولقد
٢٠٧ باب من عقل الحيايات
٢٠٩ باب الولاء المثقل

كتاب البيوع

- ٢١١ باب البيوع في البيع
٢١٣ باب قبض في البيوع وغيرها
٢١٥ باب الريادة في البيع والائنة في ذلك
٢١٦ باب لعصب ما يلزم به قبض وما لا يلزم
٢١٦ باب ما لا يشر على رده بالبيع من غير
حدث من المفترى
٢١٧ باب من البيوع في العصب في حيل القنية
٢١٨ باب من الاستلاف في الرابطة ورأس المال

- ٢١٩ باب من الاستحقاق في بيع الذي رجع
بائن والذي لا يرجع
٢٢٠ باب من قبض البيع الذي يكون من
الوصى بعد الموت

- ٢٢١ باب من الاستحقاق في البيع
٢٢٢ باب لبيع ما يزيد من المكيل
٢٢٣ باب القناعات في البيوع بين اثنين
٢٢٤ باب شراء الطرف بما فيه موازنة
٢٢٥ باب من العصب في حيل القنية

- ٢٢٦ باب البيع الذي يكون فيه القنطرة الذي
يكون النول فيه قول للمفترى أو القانع
٢٢٦ باب من اختلاف البيع ورائي في البيع
٢٢٧ باب البيوع في البيوع للمفترين

- ٢٢٨ باب من البيوع في القمص والديور
٢٢٩ باب البيوع من الاختلاف في البيع
٢٢٩ باب بيع الأمام المعائم
٢٣٠ باب بيع أحد البدن ولم يزيد أيما باع
٢٣٠ باب البيوع في البيوع
٢٣١ باب حاية لحد في البيع في الخيار والقنيل
يوجد في النار

- ٢٣٣ باب من البيع متى من الكيل والديور
٢٣٤ باب اختلاف البيات في البيع
٢٣٩ باب ما يوجب الرجل أن يقضى به دونه
٢٤٠ باب ما يكون إجارة في البيع وما لا يكون
٢٤١ باب من بيع أهل الدمة والمسلمين
٢٤٢ باب من البيوع التي يرجع بها بالبيع
وقلي لا يرجع

- ٢٤٣ باب بيع الشئين كأنهما شيء واحد
٢٤٣ باب لشراء الذي يدفع فيه بعض الثمن
ويرد آخره بعض ما اشترى

- ٢٤٥ باب البيع الذي يقع معا
٢٤٦ باب البيع القاعد والتلق في ذلك
٢٤٦ باب الاختلاف في الخيار في البيع
٢٤٨ باب بيع الكيل بربد أو يقض
٢٥٠ باب البيع في الريادة في النول وغيره

صفحة	مادة
٢٥٣	باب اختلاف البائع والمشتري في ذلك ما اشترى
٢٥٣	باب اختلاف فاسخ والمشتري
٢٥٤	باب الزيادة في البيع من غير المشتري
٢٥٥	باب انقضاء في قسط ما يشترى من أصل
٢٥٦	باب القيد وكيف ما يكون عيباً وما لا يكون
٢٥٦	باب من البيع في قيب وغيره
٢٥٧	باب من البيع للعامة الذي ينصر
٢٥٧	باب البوع التي يختلف بها الناس
٢٥٩	باب البوع التي يقع بها الاختلاف في الثمن في المردوس والمقبول
٢٥٩	باب البوع التي يختلف فيها بعض فاسخ على المشتري والمشتري عليه
٢٦٠	باب من القصد في البيع ما ليس
٢٦٠	باب من الشراء في البوع في القصد لغير أمر البائع
٢٦١	باب من البوع بين اثنين
٢٦٢	باب من القصد في البيع والتفصيل في ذلك
	كتاب الزمن
٢٦٢	باب البيع من الزمن
٢٦٣	باب الزمن في الزلزلة والحماية عليه
٢٦٤	باب الزمن بين الشركاء
٢٦٤	باب من الزمن الذي يطل
٢٦٥	باب الزمن الذي يضمن المدين فيه قيمته
	أرجع المدين
٢٦٦	باب من البيع في الزمن وغيره بركة لقاضي
٢٦٧	باب من الزمن والحماية عليه
	كتاب الشركة
٢٦٧	باب الشركة بين الرجلين
٢٦٨	باب شركة الرجلين فتكون بينهما الجارة والشركة في جنابة المكاتب
٢٧٥	باب من المعارضة
٢٧٥	باب رجوع أحد الشريكين بمحض
	كتاب الوصايا
٢٧٨	باب ما يكون الرجل حياً وما لا يكون
٢٨٣	باب من الوصايا
٢٨٨	باب الوصية للقبول
٢٨٩	باب من الوصية لمن لا
٢٩٠	باب في الوصية بالخدمة والمنة والنكاح
٢٩٢	باب في الوصايا التي يرجع في بعضها
٢٩٣	باب الوصايا بالمنة
٢٩٥	باب الوصايا تكون رجوعاً أم لا
٢٩٦	باب الوصية وعلى الميت دين وله عدد
٢٩٦	باب الوصية التي تمنع لأقل عامي
٢٩٧	باب الوصايا التي يرفضها الموصي ويجعل أو يكون إلى أهلها
٢٩٧	باب ما يصدق فيه الوصية وما لا يصدق
٢٩٨	باب الرجل يوصي من يجمع له
٢٩٩	باب الوصايا وإعادة الوارث وصية الميت
٣٠١	باب الوصايا التي يجمع للموصي له بها قيمة
	كتاب المكاتيب
٣٠٥	باب من المكاتب
	كتاب الشفعة
٣٠٧	باب في تسليم الشفعة
٣٠٨	باب من الشفعة
٣٠٩	باب من الشفعة في تسليم بعض الشفعة
٣١٠	باب من الشفعة التي يكون للمشتري فيها
	ما لا يكون للشفيع والمكس
٣١١	باب من الشفعة وقسمتها
٣١٢	باب من الشفعة في الشفعة للوارث والتولية والرافعة والحظ في ذلك
٣١٣	باب ما يطل به الشفعة وما لا يطل
٣١٣	باب ما لا يكون الرجل فيه حصاً من إثمته
	البينة على الشفعة
٣١٤	باب بيع الشفعة بغير دار

صفحة

٣٦١ باب ثلثة معاوية

٣٦٤ باب من ثلثة في الصلح

كتاب الوكالة

٣٦٧ باب الوكالة في قبويع ما يمس وما لا يمس

٣٦٠ باب ما يكون به حبا وما لا يكون

٣٦٠ باب الوكالة المبيع الذي يؤمر الوكيل أن

يرد من صده

٣٦٠ باب الوكالة في البيع من الوكيل بعد على الأمر

٣٦١ باب من الوكالة في شراء

٣٦٢ باب الوكالة والوصية في البيع

٣٦٣ باب ضمان الوكيل

٣٦٦ باب الرجل يأمر الرجل بشراء عید بعد

به عیاً فأمره بوجهه وبعده المشتري

٣٦٦ باب ما يكون وكالة في المثلث وما لا يكون

كتاب الحوالة والكفالة

٣٦٧ باب كتاب الحوالة وكفالة

٣٦٧ باب من الحوالة وكفالة

٣٦٠ باب كفالة بالعرف

٣٦١ باب من قراءة من الكفالة بالنس

وقتهادة في ذلك في الرمس

كتاب الصلح

٣٦٣ باب صلح وفروع في ذلك

٣٦٣ باب صلح في الساحة التي لا يبدى

كتاب الإجارة

٣٦٤ باب من الإجارة

٣٦٥ باب من الإجارة والاختلاف فيها بين اثنين

٣٦٦ باب من الإجارة وقنول الذي يصدق

صاحبها بالصلح

كتاب المضاربة

٣٦٧ باب للمضاربة التي يرد بها المصروف

اثنين من صده

صفحة

٣٦٧ باب زكاة المصارف

٣٦٧ باب من مكانة المصارف

٣٦٠ باب من السلم في الربط

٣٦٠ باب من المصروف التي حلتها مصر

٣٦٢ باب المصروف

٣٦٢ باب من المصروف في تكفالة

٣٦٢ باب من المال يكون قرضا أم لا

٣٦٣ باب ما يكون الرجل به حبا من صده

وما لا يكون

كتاب الجنایات

٣٦٦ باب من الجنایات

٣٥٧ باب جنابة النكاح

٣٥٨ باب عتق أحد قدامين اثنين تكون الحثابة

من أحدهما أو حبا

٣٥٩ باب لقتل حردى في القتل أو في المسد

أو في دار قوم شر

٣٦٠ باب من قسرة

٣٦٠ باب من قسرة

٣٦٣ باب الاختلاف في القسرة

٣٦٤ باب من الإجارة في القسرة

٣٦٤ باب من الإجارة في القسرة

المحرو عليه

٣٦٤ باب من الإجارة التي يشنها صاحبها أو

يقصص عليها

٣٦٥ باب ما يجوز قنول أن يمس

٣٦٥ باب من القضاء الذي يكون من الزوار

إكداما قنول

٣٦٧ باب إجارة قبائع والمرتبين وقصاص

٣٦٨ باب من القسرة في الرمس

٣٦٨ باب من القسرة والجنابة عليه

٣٦٩ باب من القسرة وغيره

٣٦٩ باب من القسرة وغيره

تم تصحيح

تصويبات

ص	س	تصويب	ص	س	تصويب
٢١	١٤٠	فهو متطوع	١٦	١٣	٢
٠١	١٤١	فهو متطوع	١٧	١٣	ونكلم (٤)
١٩	١٤١	لا يعرف نسب	٢٠	١٦	ثم بلغت
٠٦	١٤٣	تسكن	٢٣	٢١	عس الآف
٠٧	١٤٣	قالا يلا الأول	٢٣	٢١	قوله ثم كذلك
١٥	١٤٤	يدى مدین	١٤	٢٨	وقال أبو يوسف
٢٥	١٤٥	أن يستحله	٠٥	٢٩	بشرى ول
٨	١٥٠	بقوله حيا	٢٤	٢١	يقيد ماني
٠٧	١٥٢	رجلا له عليه	١٢-١٦	٢٩	كلم (٢)
١٢	١٥٢	حق يترى	١٢	٥٢	ولما ولما
١٣	١٥٢	فان قوى	٠٣	٦٠	ان صام
٢٦	١٥٢	عنا	١٦	٦٠	والعمود والستين
١٨	١٥٤	ويسا	١٠	٦٤	ليانين
٠٣	١٥٧	فتهدا	٢٤	٦٧	للمائة الأولى
١	١٥٨	حق مانت	٢٤	٦٨	على إحداها
١٢	١٥٨	ولم يدها	١٩	٧٧	سنة حين (٣)
٠٩	١٦٣	وأخر على شمادة	١٤	٨٣	فأخرت
١٨	١٧٦	يقض أئني	٠٣	٨٥	وان لا أدخل
٢١	١٦٧	يقص الآف	٨	٨٩	فلم ينقصه - ورجع
٠٤	١٦٩	من ميل	٤	١٠٥	نوبل
١١	١٦٩	أقيم قبة	٢٦	١١٢	أردوه
١٥	١٧٢	شهادا ثالث	٢١	١١٥	قص بها
٢٠	١٧٢	أحصر بية	٠٢	١١٩	مربية
٠٤	١٧٤	الاسر ألبان	٢	١٢٥	الشي عليه
٢٣	١٧٥	يجمعها وادوات المصرية وحكي	١٢	١٢٥	وزكها
٢٤	١٧٥	تصدين (كذا)	٠٩	١٢٦	المريض عدا
١٨	١٨٦	شاعدا الحياة	٢٢	١٢٣	مؤخرة في الحديقة من
١٩	١٧٦	وشاعدا امتق	٢٢	١٢٣	من شرج
١٣	١٧٦	وشاعدا الجاية	١٢	١٢٤	وكذلك لو
٠٦	١٧٩	وأه كان	١٥	١٢٥	(ولو كان)
١٦	١٨١	إلا الدم الأول	١١	١٢٥	لغزله
٠٥	١٨٣	أى كل يوم	٠٥	١٢٦	ورفع عنه
١٢	١٨٤	هنا والأول	٢٧	١٢٦	ماغصبي

